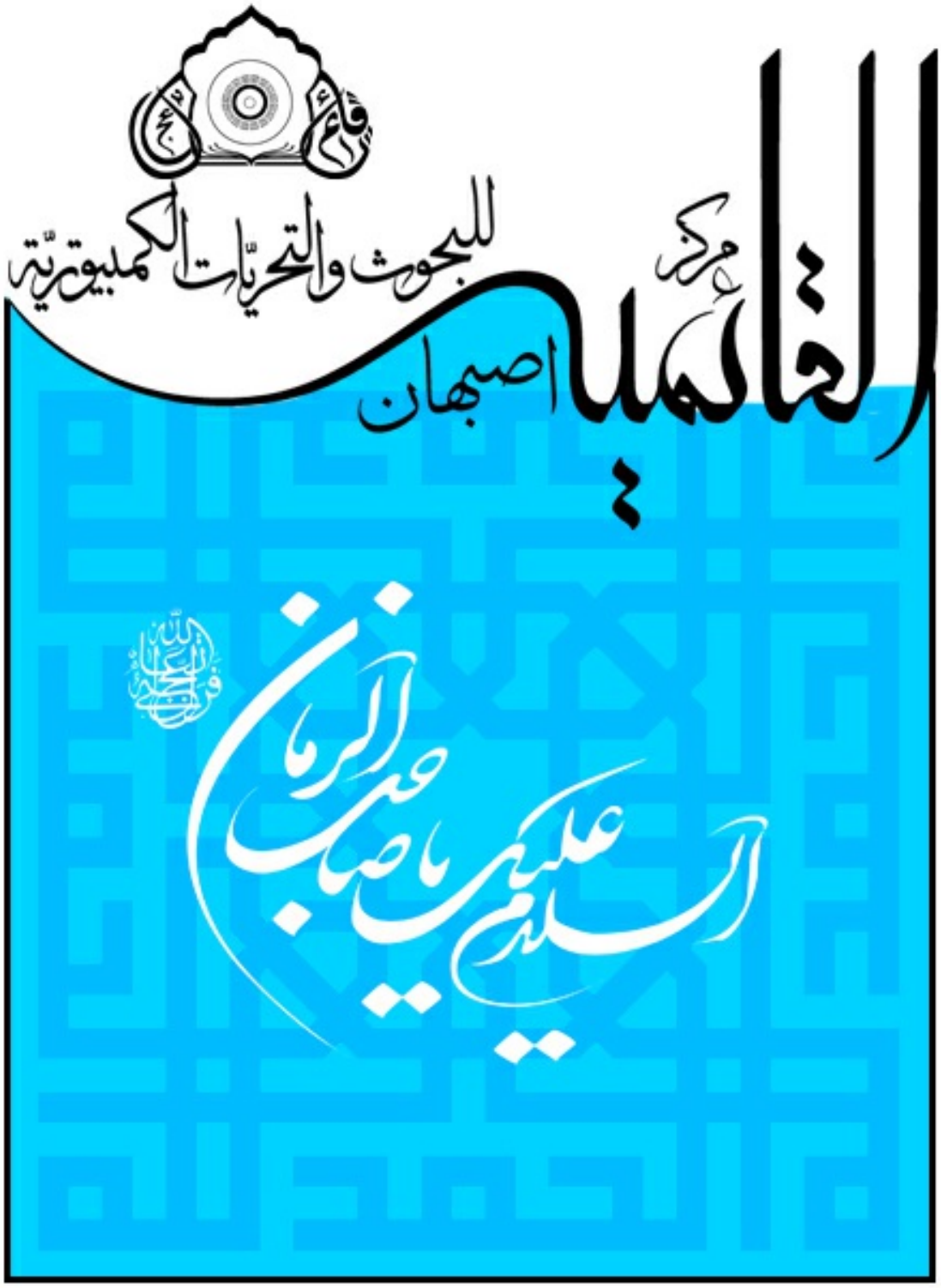


www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

# مغني اللبيب
## عن كتب الأعاريب

تأليف

الإمام ابن هشام الأنصاري

"٧٦١ هـ"

تحقيق

محمد محيي الدين عبد الحميد

المكتبة العصرية

بسم الله الرحمن الرحیم

# مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب

كاتب:

عبدالله بن يوسف ابن هشام

نشرت فى الطباعة:

مطبعة المدنى

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

# الفهرس


الفهرس ----- ۵
مغنی اللبیب عن کتب الأعاریب ----- ۱۸
اشاره ----- ۱۸
الجزء الأول ----- ۱۸
اشاره ----- ۱۸
خطبه محقق الکتاب ----- ۲۲
ترجمه ابن هشام ----- ۲۴
خطبه مؤلف الکتاب ----- ۳۰
الباب الأول : فی تفسیر المفردات و ذکر أحکامها ----- ۳۶
اشاره ----- ۳۶
حرف الألف ----- ۳۶
الألف المفرده ----- ۳۶
اشاره ----- ۳۶
فصل : قد تخرج الهمزه عن الاستفهام الحقیقی ----- ۴۰
تنبیه : قد تقع الهمزه فعلا ----- ۴۳
«آ» ----- ۴۴
«أیا» ----- ۴۴
«أجل» ----- ۴۴
«إذن» ----- ۴۴
«إن» ----- ۴۶
«أن» ----- ۵۲
«إنَّ» ----- ۶۳
«أنَّ» ----- ۶۶
«أم» ----- ۶۸

«أل» ---- ٧٧
«أما» ---- ٨٣
«أمّا» ---- ٨٤
«إمّا» ---- ٨٨
«أو» ---- ٩١
«ألا» ---- ٩٧
«إلّا» ---- ١٠٠
«ألّا» ---- ١٠٤
«إلى» ---- ١٠٥
«إى» ---- ١٠٦
«أى» ---- ١٠٧
«أىّ» ---- ١٠٧
«إذ» ---- ١١١
«إذْ مَا» ---- ١١٩
«إذا» ---- ١١٩
«أيمن» ---- ١٣٥
حرف الباء ---- ١٣٥
الباء المفرده ---- ١٣٥
«بجل» ---- ١٤٧
«بَل» ---- ١٤٧
«بَلَى» ---- ١٤٨
«بَيْدَ» ---- ١٤٩
«بَلْهَ» ---- ١٥٠
حرف التاء ---- ١٥١
التاء المفرده ---- ١٥١
حرف الثاء ---- ١٥٢

«ثُمّ» ---- ۱۵۲
«ثَمّ» ---- ۱۵۵
حرف الجيم ---- ۱۵۵
«جَيْرِ» ---- ۱۵۵
«جَلَلْ» ---- ۱۵۶
حرف الحاء المهمله ---- ۱۵۷
«حاشا» ---- ۱۵۷
«حتّى» ---- ۱۵۸
«حَيث» ---- ۱۶۷
حرف الخاء المعجمه ---- ۱۷۰
«خَلا» ---- ۱۷۰
حرف الراء ---- ۱۷۱
«رُبّ» ---- ۱۷۱
حرف السين المهمله ---- ۱۷۵
السين المفرده ---- ۱۷۵
«سَوفَ» ---- ۱۷۶
«سىّ» ---- ۱۷۷
«سَوَاء» ---- ۱۷۸
حرف العين المهمله ---- ۱۸۰
«عَدَا» ---- ۱۸۰
«عَلَى» ---- ۱۸۰
«عَنْ» ---- ۱۸۵
«عَوْض» ---- ۱۸۹
«عَسَى» ---- ۱۸۹
«عَلُ» ---- ۱۹۲
«عَلّ» ---- ۱۹۳

«عِندَ» ---- ۱۹۴
حرف الغین المعجمه ---- ۱۹۶
«غَیر» ---- ۱۹۶
حرف الفاء ---- ۲۰۰
الفاء المفرده ---- ۲۰۰
«فی» ---- ۲۰۸
حرف القاف ---- ۲۱۰
«قَدْ» ---- ۲۱۰
«قَطّ» ---- ۲۱۵
حرف الکاف ---- ۲۱۶
الکاف المفرده ---- ۲۱۶
«کَیْ» ---- ۲۲۲
«کَمْ» ---- ۲۲۴
«کأَیّ» ---- ۲۲۶
«کذا» ---- ۲۲۸
«کَلّا» ---- ۲۲۹
«کأَنّ» ---- ۲۳۲
«کُلّ» ---- ۲۳۵
«کِلَا وکِلتَا» ---- ۲۴۴
«کَیف» ---- ۲۴۶
حرف اللام ---- ۲۴۹
«اللام المفرده» ---- ۲۴۹
«لا» ---- ۲۸۱
«لَاتَ» ---- ۲۹۸
«لَوْ» ---- ۳۰۱
«لَوْلا» ---- ۳۱۸

«لَوْما» ---- ۳۲۲
«لَمْ» ---- ۳۲۲
«لَمّا» ---- ۳۲۴
«لَن» ---- ۳۲۹
«لَيتَ» ---- ۳۳۱
«لَعلّ» ---- ۳۳۲
«لكنّ» ---- ۳۳۷
«لكنْ» ---- ۳۳۸
«ليس» ---- ۳۴۰
حرف الميم ---- ۳۴۳
«ما» ---- ۳۴۳
«مِنْ» ---- ۳۶۶
«مَنْ» ---- ۳۷۵
«مَهْمَا» ---- ۳۷۸
«مَعَ» ---- ۳۸۲
«مَتى» ---- ۳۸۳
«مُنذُ و مُذْ» ---- ۳۸۴
فهرس الجزء الأول ---- ۳۸۶
الجزء الثانى ---- ۴۰۴
اشاره ---- ۴۰۴
[تتمه الباب الأول] ---- ۴۰۸
حرف النون ---- ۴۰۸
«النون المفرده» ---- ۴۰۸
«نَعَمْ» ---- ۴۱۵
حرف الهاء ---- ۴۱۸
«الهاء المفرده» ---- ۴۱۸

«ها» ---- ۴۱۹
«هَل» ---- ۴۲۰
«هُو» ---- ۴۲۵
حرف الواو ---- ۴۲۵
«الواو المفرده» ---- ۴۲۵
«وَا» ---- ۴۴۲
حرف الألف ---- ۴۴۳
حرف الياء ---- ۴۴۶
«الياء المفرده» ---- ۴۴۶
«يا» ---- ۴۴۶
الباب الثانی : فی تفسير الجمله و ذكر أقسامها و أحكامها ---- ۴۴۸
شرح الجمله و بيان أن الكلام أخصّ منها ، لا مرادف لها ---- ۴۴۸
انقسام الجمله إلى اسميه و فعليه و ظرفيه ---- ۴۵۰
باب ما يجب على المسئول فی المسئول عنه أن يفصّل فيه ---- ۴۵۱
انقسام الجمله إلى صغرى وكبرى ---- ۴۵۴
انقسام الجمله الكبرى إلى ذات وجه و إلى ذات وجهين ---- ۴۵۷
الجمل التی لا محل لها من الإعراب ---- ۴۵۷
الجمل التی لها محل من الإعراب ---- ۴۸۹
حكم الجمل بعد المعارف و بعد النكرات ---- ۵۰۹
الباب الثالث : فی ذكر أحكام ما يشبه الجمله و هو الظرف والجار و المجرور ---- ۵۱۶
ذكر حكمها فی التعلق ---- ۵۱۶
هل يتعلقان بالفعل الناقص؟ ---- ۵۲۰
هل يتعلقان بالفعل الجامد؟ ---- ۵۲۰
هل يتعلقان بأحرف المعانی؟ ---- ۵۲۱
ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر ---- ۵۲۴
حكمهما بعد المعارف و النكرات ---- ۵۲۷

حکم المرفوع بعدهما ---- ۵۲۷
ما یجب فیه تعلقهما بمحذوف ---- ۵۳۰
هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف؟ ---- ۵۳۲
کیفیه تقدیره باعتبار المعنی ---- ۵۳۳
تعیین موضع التقدیر ---- ۵۳۶
الباب الرابع : فی ذکر أحکام یکثر دورها ---- ۵۳۸
اشاره ---- ۵۳۸
ما یعرف به المبتدأ من الخبر ---- ۵۳۸
ما یعرف به الاسم من الخبر ---- ۵۴۰
ما یعرف به الفاعل من المفعول ---- ۵۴۱
ما افترق فیه عطف البیان و البدل ---- ۵۴۲
ما افترق فیه اسم الفاعل و الصفه المشبهه ---- ۵۴۶
ما افترق فیه الحال و التمییز و ما اجتمعا فیه ---- ۵۴۹
أقسام الحال ---- ۵۵۲
إعراب أسماء الشرط و الاستفهام و نحوها ---- ۵۵۵
مسوغات الابتداء بالنکره ---- ۵۵۶
أقسام العطف ---- ۵۶۲
عطف الخبر علی الإنشاء و بالعکس ---- ۵۷۲
عطف الاسمیه علی الفعلیه و بالعکس ---- ۵۷۵
العطف علی معمولی عاملین ---- ۵۷۶
المواضع التی یعود الضمیر فیها علی متأخر لفظا و رتبه ---- ۵۷۹
شرح حال الضمیر المسمی فصلا و عمادا ---- ۵۸۵
روابط الجمله بما هی خبر عنه ---- ۵۹۰
الأشیاء التی تحتاج إلی الرابط ---- ۵۹۵
الأمور التی یکتسبها الاسم بالإضافه ---- ۶۰۴
الأمور التی لا یکون الفعل معها إلا قاصرا ---- ۶۱۳

الأمور التی یتعدّی بها الفعل القاصر ---- ۶۱۷
الباب الخامس : فی ذکر الجهات التی یدخل الاعتراض علی المعرب من جهتها ---- ۶۲۲
اشاره ---- ۶۲۲
الجهه الأولی : أن یراعی ما یقتضیه ظاهر الصناعه ولا یراعی المعنی ---- ۶۲۲
الجهه الثانیه : أن یراعی المعرب معنی صحیحا و لا ینظر فی صحته فی الصناعه ---- ۶۳۵
الجهه الثالثه : أن یخرج علی ما لم یثبت فی العربیه ---- ۶۴۲
الجهه الرابعه : أن یخرج علی الأمور البعیده و الأوجه الضعیفه و یترک الوجه القریب و القوی ---- ۶۴۵
الجهه الخامسه : أن یترک بعض ما یحتمله اللفظ من الأوجه الظاهره ---- ۶۵۴
اشاره ---- ۶۵۴
باب المبتدأ ---- ۶۵۴
باب کان و ما جری مجراها ---- ۶۵۸
باب المنصوبات المتشابهه ---- ۶۶۰
باب الاستثناء ---- ۶۶۲
باب إعراب الفعل ---- ۶۶۵
باب الموصول ---- ۶۶۶
باب التوابع ---- ۶۶۸
باب حروف الجر ---- ۶۶۹
باب فی مسائل مفرده ---- ۶۶۹
الجهه السادسه : أن لا یراعی الشروط المختلفه بحسب الأبواب ---- ۶۷۰
اشاره ---- ۶۷۰
النوع الأول : اشتراطهم الجمود لعطف البیان و الاشتقاق للنعت ---- ۶۷۰
النوع الثانی : اشتراطهم التعریف لعطف البیان و نعت المعرفه و... ---- ۶۷۲
النوع الثالث : اشتراطهم فی بعض ما التعریف شرطه تعریفا خاصا ---- ۶۷۶
النوع الرابع : اشتراط الإبهام فی بعض الألفاظ کظروف المکان ---- ۶۷۷
النوع الخامس : اشتراطهم الإضمار فی بعض المعمولات و الإظهار فی بعض ---- ۶۸۰
النوع السادس : اشتراطهم المفرد فی بعض المعمولات و الجمله فی بعض ---- ۶۸۲

النوع السابع : اشتراط الجمله الفعليه فی بعض المواضع و الاسميه فی بعض ---- ۶۸۴
النوع الثامن : اشتراطهم فی بعض الجمل الخبريّه و فی بعضها الإنشائيه ---- ۶۸۷
النوع التاسع : اشتراطهم لبعض الأسماء أن يوصف و لبعضها أن لا يوصف ---- ۶۹۰
النوع العاشر : تخصيصهم جواز وصف بعض الأسماء بمكان دون آخر ---- ۶۹۱
النوع الحادی عشر : إجازتهم فی بعض أخبار النواسخ أن يتصل بالناسخ ---- ۶۹۲
النوع الثانی عشر : إيجابهم لبعض معمولات الفعل و شبهه أن يتقدم ---- ۶۹۲
النوع الثالث عشر : منعهم من حذف بعض الكلمات و إيجابهم حذف بعضها ---- ۶۹۵
النوع الرابع عشر : تجويزهم فی الشعر ما لا يجوز فی النثر ---- ۶۹۶
النوع الخامس عشر : اشتراطهم وجود الرابط فی بعض المواضع و فقده فی بعض ---- ۶۹۷
النوع السادس عشر : اشتراطهم لبناء بعض الأسماء أن تقطع عن الإضافه ---- ۶۹۷
الجهه السابعه : أن يحمل كلاما على شیء و يشهد استعمال آخر ---- ۶۹۸
الجهه الثامنه : أن يحمل المعرب على شیء و فی ذلک الموضع ما يدفعه ---- ۷۰۰
الجهه التاسعه : أن لا يتأمل عند وجود المشتبهات ---- ۷۰۴
الجهه العاشره : أن يخرج على خلاف الأصل أو على خلاف الظاهر لغير مقتض ---- ۷۰۵
خاتمه : فی شروط الحذف ---- ۷۰۹
اشاره ---- ۷۰۹
أحدها : وجود دليل حالی ---- ۷۰۹
اشاره ---- ۷۰۹
تنبيهان ---- ۷۱۱
الشرط الثانی : أن لا يكون ما يحذف كالجزء ---- ۷۱۴
الثالث : أن لا يكون مؤكّدا ---- ۷۱۵
الرابع : أن لا يؤدّی حذفه إلى اختصار المختصر ---- ۷۱۶
الخامس : أن لا يكون عاملا ضعيفا ---- ۷۱۶
السادس : أن لا يكون عوضا عن شیء ---- ۷۱۶
السابع و الثامن : أن لا يؤدی حذفه إلى تهيئه العامل للعمل و قطعه عنه ---- ۷۱۷
اشاره ---- ۷۱۷

تنبيه ---- ٧١٨
بيان أنه قد يظن أن الشيء من باب الحذف و ليس منه ---- ٧١٩
بيان مكان المقدّر ---- ٧٢٠
بيان مقدار المقدّر ---- ٧٢٢
بيان كيفيه التقدير ---- ٧٢٤
ينبغى أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن ---- ٧٢٥
إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ و كونه خبرا فأيّهما أولى؟ ---- ٧٢٦
إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلا و الباقى فاعلا و كونه مبتدأ و الباقى خبرا فالثانى أولى ---- ٧٢٧
إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولا أو ثانيا فكونه ثانيا أولى ---- ٧٢٨
ذكر أماكن من الحذف يتمرن بها المعرب ---- ٧٣٢
حذف الاسم المضاف ---- ٧٣٢
حذف المضاف إليه ---- ٧٣٣
حذف اسمين مضافين ---- ٧٣٤
حذف ثلاث متضايفات ---- ٧٣٤
حذف الموصول الاسمى ---- ٧٣٤
حذف الصّله ---- ٧٣٥
حذف الموصوف ---- ٧٣٦
حذف الصفه ---- ٧٣٧
حذف المعطوف ---- ٧٣٧
حذف المعطوف عليه ---- ٧٣٩
حذف المبدل منه ---- ٧٣٩
حذف المؤكده بقاء توكيده ---- ٧٤٠
حذف المبتدأ ---- ٧٤٠
حذف الخبر ---- ٧٤١
ما يحتمل النوعين ---- ٧٤٢
حذف الفعل وحده أو مع مضمر مرفوع أو منصوب أو معهما ---- ٧٤٣

حذف المفعول ---- ۷۴۴
حذف الحال ---- ۷۴۶
حذف التمییز ---- ۷۴۶
حذف الاستثناء ---- ۷۴۶
حذف حرف العطف ---- ۷۴۷
حذف فاء الجواب ---- ۷۴۸
حذف واو الحال ---- ۷۴۸
حذف قد ---- ۷۴۸
حذف لا التبرئه ---- ۷۴۹
حذف لا النافیه و غیرها ---- ۷۴۹
حذف ما النافیه ---- ۷۵۰
حذف ما المصدریه ---- ۷۵۱
حذف کی المصدریه ---- ۷۵۱
حذف أداه الاستثناء ---- ۷۵۲
حذف لام التوطئه ---- ۷۵۲
حذف الجار ---- ۷۵۳
حذف أن الناصبه ---- ۷۵۳
حذف لام الطلب ---- ۷۵۴
حذف حرف النداء ---- ۷۵۴
حذف همزه الاستفهام ---- ۷۵۵
حذف نون التوکید ---- ۷۵۵
حذف نونی التثنیه و الجمع ---- ۷۵۶
حذف التنوین ---- ۷۵۷
حذف أل ---- ۷۵۸
حذف لام الجواب ---- ۷۵۹
حذف جمله القسم ---- ۷۵۹

حذف جواب القسم ---- ۷۵۹
حذف جمله الشرط ---- ۷۶۰
حذف جمله جواب الشرط ---- ۷۶۱
حذف الكلام بجملته ---- ۷۶۳
حذف أكثر من جمله ---- ۷۶۴
الباب السادس : فی التحذیر من أمور اشتهرت بین المعربین و الصواب خلافها ---- ۷۶۶
الباب السابع : فی کیفیّه الإعراب ---- ۷۸۴
اشاره ---- ۷۸۴
فصل : أول ما یحترز منه المبتدیء فی صناعه الإعراب ثلاثه أمور ---- ۷۸۷
اشاره ---- ۷۸۷
أحدها : أن یلتبس علیه الأصلی بالزائد ---- ۷۸۸
الثانی : أن یجری لسانه علی عباره اعتادها فیستعملها فی غیر محلها ---- ۷۹۲
الثالث : أن یعرب شیئا طالبا لشیء و یهمل النظر فی ذلک المطلوب ---- ۷۹۲
تنبیه : قد یکون للشیء إعراب إذا کان وحده ---- ۷۹۴
الباب الثامن : فی ذکر أمور کلّیه یتخرج علیها ما لا ینحصر من الصّور الجزئیه ---- ۷۹۶
اشاره ---- ۷۹۶
القاعده الأولی ---- ۷۹۶
القاعده الثانیه ---- ۸۰۵
القاعده الثالثه ---- ۸۰۸
القاعده الرابعه ---- ۸۰۹
القاعده الخامسه ---- ۸۱۱
القاعده السادسه ---- ۸۱۴
القاعده السابعه ---- ۸۱۵
القاعده الثامنه ---- ۸۱۶
القاعده التاسعه ---- ۸۱۷
القاعده العاشره ---- ۸۱۹

القاعده الحادیه عشره ---------- ۸۲۱
فهرس الجزء الثانی ---------- ۸۲۶
فهرس الشواهد ---------- ۸۳۸
تعریف مرکز ---------- ۸۹۰

# مغنی اللبیب عن کتب الأعاریب

## اشاره

سرشناسه : ابن هشام ، عبدالله بن یوسف، ۷۰۸ - ۷۶۱ ق.

عنوان و نام پدیدآور : مغنی اللبیب عن کتب الاعاریب/ تالیف ابی محمد عبدالله جمال الدین بن یوسف ابن احمد بن عبدالله بن هشام الانصاری، المصری؛ حققه، و فصله، و ضبط غرائبه محمد محی الدین عبدالحمید.

مشخصات نشر : قاهره : مطبعه المدنی، ۱۴ق.

مشخصات ظاهری : ۲ ج.

موضوع : زبان عربی -- نحو

رده بندی کنگره:PG۶۱۵۱/الف۲م۶ ۱۳۰۰ی

رده بندی دیویی:۴۹۲/۷۵

شماره کتابشناسی ملی:۳۰۲۸۲۰۹

توضیح : «مغنی اللبیب عن کتب الأعاریب»، اثر ابی محمد عبدالله جمال الدین بن یوسف بن احمد بن عبد الله بن هشام انصاری مصری (متوفی ۷۶۱ ق)، کتابی است نحوی و ادبی که به زبان عربی نوشته شده و تألیف آن در ماه ذی القعده ۷۵۶ ق، در مکه به پایان رسیده است.در اهمیت این اثر، همین بس که یکی از کتاب های بسیار معروف و مهم علم نحو می باشد که در حوزه های علمیه تدریس شده و بر آن حواشی و شرح های فراوانی نوشته اند.

این کتاب، مشتمل بر قواعد کلی نحو و تطبیق آن ها بر مثال هایی از آیات کریمه و اشعار عرب به روشی مخصوص، غیر از روش کتاب های این فن، می باشد که بنا به گفته ابن هشام دارای تکرار غیر لازم است.

اثر حاضر به صورت دو مجلد در یک جلد می باشد.

ص: ۱

## الجزء الأول

### اشاره

## خطبه محقق الكتاب

بسم الله الرحمن الرّحيم

الحمد لله على سابغ نعمائه ، والشكر له سبحانه على وافر آلائه ، وصلاته وسلامه على صفوه الصّفوه من رسله وأنبيائه ، وعلى آله وصحبه وسائر أوليائه.

اللهم إنى أحمدك حمد المعترف بتقصيره وقصوره ، المقرّ بخطاياه وذنوبه ، المؤمّل فى واسع رحمتك وعظيم فضلك ، أن تشمله بعفوك ، وتسبل عليه جميل سترك ؛ فإنك - يا ربّ - أنعمت متفضّلا ، وتطوّلت مبتدئا ، ولن يخيب راجيك ، ولن يردّ سائلك.

وبعد ، فإنى منذ أكثر من عشرين عاما أنشأت شرحا على كتاب «مغنى اللبيب ، عن كتب الأعاريب» أوعب كتب العلّامه أبى محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصارى ، المصرى ، وكنت قد تنوّقت فى هذا الشرح على قدر ما يستحقه الأصل من العنايه وبذل الوسع ، وكنت أعود إليه بين الحين والحين فأزيد فيه ما يجدّلى من البحث ، حتى أوفيت على الغايه ، وبلغت من ذلك ما تمنيت. ولكنى لم أظفر إلى يوم الناس هذا بناشر يقوم بإظهاره لقراء العربيه ؛ إذ كان الناشرون لهذا النوع من المؤلفات إنما يقدمون على نشر ما يعتقدون أنهم رابحون من ورائه الربح الجزيل ؛ فهم يقدرون

ويقدرون ويقدرون ثم يقدمون أو يحجمون وقد كان من نصيب هذا الكتاب أن يحجم من عرفت من الناشرين عن الإنفاق عليه ، رغم تهافت كثرتهم على مؤلّفاتى ، وليس فيه من عيب عندهم إلا أنه كتاب كبير الحجم ، وقرّاؤه فى طبعات شروحه القديمه قله لا نسدّ نهمهم ، ولا تغنى عندهم ، ومن آيات ذلك أنى عرضت على ثلاثه من الناشرين الواحد بعد الآخر التوفّر على نشر هذا الكتاب ، وكان أحدهم يوافق رضىّ النفس منشرح الصّدر ، حتى إذا علم أن الكتاب يقع فى أربع مجلدات ضخام أو سعنى عذرا.

ولقد رأيت أن أحتال لظهور هذا الكتاب ، فأظهر كتاب «مغنى اللبيب» أول الأمر مجرّدا عن شرحى عليه : فى مظهر يدعو إلى الرغبه فيه والإقبال عليه ، حتى إذا عرفه من لم يكن يعرفه ، وتطلّبه من ليست له به سابقه ، استطعت - إن كان فى الأجل بقيه - أن أخرجه مره أخرى مع الشرح.

فإلى إخوانى فى مشارق البلاد العربيه ومغاربها الذين أحسنوا الظنّ بى فرغبوا فى أن أذيع هذا الشرح ، وما فتئوا يتقاضوننى أن أخرجه لهم ، أقدّم كتاب «مغنى اللبيب» فى مرأى يسرّ نواظرهم ، ويطمئن قلوبهم ، وأنا على موعده معهم - إن شاء الله تعالى - أن أظهرهم على ما فى هذا الكتاب الجليل من محاسن ، وما بذله مؤلفه فيه من جهد ، وما أفرغ فى جمعه وتحقيقه من طاقه ، والله المسئول أن يحقق لى ولهم الامال ، وأن يجنّبنى وإياهم الخطأ والخطل والزّيغ ؛ إنه سبحانه أكرم مسئول ، وهو حسبى وإياهم ونعم الوكيل

كتبه المعتز بالله تعالى محمد محيى الدين عبد الحميد

## ترجمه ابن هشام

صاحب کتاب

«مغنی اللّبیب ، عن کتب الأعاریب»

هو الإمام الـذی فاق أقرانه ، وشأی من تقـدّمه ، وأعیا من یأتی بعده ، الذی لا یشقّ غباره فی سـعه الاطلاع وحسن العباره وجمال التعلیل ، الصالح الورع ، أبو محمد عبد الله جمال الدین بن یوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصاری ، المصری.

ولد بالقاهره ، فی ذی القعده من عام ثمان وسبعمائه من الهجره (سنه ۱۳۰۹ من المیلاد).

لزم الشـهاب عبـد اللطیف بن المرحّـل ؛ وتلاـ علی ابن السّـرّاج ، وسـمع علی أبی حیّـان دیوان زهیر بن أبی سـلمی المزنی ، ولم یلازمه ولا قرأ علیه غیره ، وحضـر دروس التاج التّبریزی ، وقرأ علی التاج الفاکهانی شـرح الإشاره له إلا الورقه الأخیره ، وحدّث عن ابن جماعه بالشاطبیه ، وتفقّه أول الأمر علی مذهب الشافعی ، ثم تحنبل فحفظ مختصر الخرقی قبیل وفاته بخمس سنین.

تخرج به جمـاعه من أهـل مصـر وغیرهم ، وتصـدّر لنفع الطالبین ، وانفرد بالفوائـد الغریبه ، والمباحث الـدقیقه ، والاسـتدراکات العجیبه ، والتحقیق البـارع ، والاطلاـع المفرط ، والاقتـدار علی التصـرف فی الکلاـم ، وکـانت له ملکه یتمکن بها من التعبیر عن مقصوده بما یرید مسهبا وموجزا ، وکان - مع

ذلك كله - متواضعا ، برّا ، دمث الخلق ، شديد الشفقه ، رقيق القلب.

قال عنه ابن خلدون : «ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربيه يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه» وقال عنه مره أخرى : «إن ابن هشام على علم جم يشهد بعلو قدره فى صناعه النحو ، وكان ينحو فى طريقته منحاه أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جنّى واتّبعوا مصطلح تعليمه ، فأتى من ذلك بشىء عجيب دال على قوه ملكته واطلاعه».

ولابن هشام مصنفات كثيره كلها نافع مفيد تلوح منه أمارات التحقيق وطول الباع ، وتطالعك من روحه علائم الإخلاص والرغبه عن الشهره وذيوع الصيت ، ونحن نذكر لك من ذلك ما اطلعنا عليه أو بلغنا علمه مرتبا على حروف المعجم ، وندلك على مكان وجوده إن علمنا أنه موجود ، أو نذكر لك الذى حدّث به إن لم نعلم وجوده ، وهاكها :

١- الإعراب عن قواعد الإعراب ، طبع فى الآستانه وفى مصر ، وشرحه الشيخ خالد الأزهرى ، وقد طبع هو وشرحه مرارا أيضا.

٢- الألغاز ، وهو كتاب فى مسائل نحويه ، صنفه لخزانه السلطان الملك الكامل ، طبع فى مصر.

٣- أوضح المسالك إلى ألفيه ابن مالك ، طبع مرارا ، وشرحه الشيخ خالد ، ولنا عليه ثلاثه شروح : أحدها وجيز وقد طبع مرارا ، وثانيها بسيط لا يزال رهين القماطر ، وثالثها وسيط ، مطبوع فى ثلاثه أجزاء

٤- التذكره ، ذكر السيوطى أنه كتاب فى خمسه عشر مجلدا ، ولم نطلع على شىء منه

۵- التحصیل والتفصیل ، لکتاب التذییل والتکمیل ، ذکر السیوطی أنه عده مجلدات.

۶- الجامع الصغیر ، ذکره السیوطی ، ویوجد فی مکتبه باریس.

۷- الجامع الکبیر ، ذکره السیوطی.

۸- رساله فی انتصاب «لغه» و «فضـلا» وإعراب «خلافا» و «أیضا» و «هلم جرا» ونحو ذلک ، وهی موجوده فی دار الکتب المصریه وفی مکتبی برلین ولیدن ، وهی برمتها فی کتاب «الأشباه والنظائر النحویه» للسیوطی.

۹- رساله فی استعمال المنادی فی تسع آیات من القرآن الکریم ، موجوده فی مکتبه برلین.

۱۰- رفع الخصاصه ، عن قرّاء الخلاصه ، ذکره السیوطی ، وذکر أنه أربع مجلدات.

۱۱- الروضه الأدبیه ، فی شواهد علوم العربیه ، یوجد بمکتبه برلین ، وهو شرح شواهد کتاب اللمع لابن جنّی.

۱۲- شذور الذهب ، فی معرفه کلام العرب ، طبع مرارا.

۱۳- شرح البرده ، ذکره السیوطی ، ولعله شرح «بانت سعاد» الآتی.

۱۴- شرح شذور الذهب المتقدم ، طبع مرارا ، ولنا علیه شرح طبع مرارا أیضا.

۱۵- شرح الشواهد الصغری ، ذکره السیوطی ، ولا ندری أهو الروضه الأدبیه السابق ذکره ، أم هو کتاب آخر؟

۱۶- شرح الشواهد الکبری ، ذکره السیوطی أیضا ، ولا ندری حقیقه حاله.

۱۷- شرح قصیده «بانت سعاد» طبع مرارا.

۱۸- شرح القصیده اللغزیه فی المسائل النحویه ، یوجد فی مکتبه لیدن.

۱۹- شرح قطر الندی ، وبل الصّدی ، الآتی ذکره ، طبع مرارا ، ولنا علیه شرح طبع مرارا أیضا.

۲۰- شرح اللمعه لأبی حیان ، ذکره السیوطی.

۲۱- عمده الطالب ، فی تحقیق صرف ابن الحاجب ، ذکره السیوطی ، وذکر أنه فی مجلدین.

۲۲- فوح الشذا ، فی مسأله کذا ، وهو شرح لکتاب «الشذا ، فی مسأله کذا» تصنیف أبی حیان ، یوجد فی ضمن کتاب «الأشباه والنظائر النحویه» للسیوطی.

۲۳- قطر الندی وبل الصدی ، طبع مرارا ، ولنا علیه شرح مطبوع.

۲۴- القواعد الصغری ، ذکره السیوطی.

۲۵- القواعد الکبری ، ذکره السیوطی.

۲۶- مختصر الانتصاف من الکشاف ، وهو اختصار لکتاب صنفه ابن المنیّر فی الرد علی آراء المعتزله التی ذکرها الزمخشری فی تفسیر الکشاف ، واسم کتاب ابن المنیّر «الانتصاف من الکشاف» وکتاب ابن هشام یوجد فی مکتبه برلین.

۲۷- المسائل السفریه فی النحو ، ذکره السیوطی.

۲۸- مغنی اللبیب عن کتب الأعاریب ، طبع فی طهران والقاهره مرارا ، وعلیه شروح کثیره ، طبع منها عدد واف ، من ذلک شرح للدمامینی وآخر للشمنی ، وحاشیه للأمیر وأخری للدسوقی ، ولنا علیه شرح مسهب ، نسأل الله

أن يوفق إلى طبعه ، ومغنى اللبيب هذا هو الذى أقدمه اليوم فى هذا الثوب القشيب.

٢٩- موقد الأذهان وموقظ الوسنان ، تعرّض فيه لكثير من مشكلات النحو ، يوجد فى دار الكتب المصريه وفى مكتبتى برلين وباريس.

وتوفى رحمه الله تعالى فى ليله الجمعه - وقيل : ليله الخميس - الخامس من ذى القعده سنه إحدى وستين وسبعمائه (سنه ١٣٦٠ من الميلاد)

رحمه الله رحمه واسعه وأسبغ على جدثه حلل الرضوان.

ص: ١١

## خطبه مؤلف الکتاب

بسم الله الرحمن الرحیم

قال سیدنا ومولانا الشیخ الإمام العالم العلّامه جمال الدین رحله الطّالبین أبو محمد عبد الله بن یوسف بن هشام ، الأنصاری ، قدس الله روحه ، ونوّر ضریحه (۱)

أما بعد حمد الله علی إفضاله ، والصلاه والسّلام علی سیدنا محمد وعلی آله ، فإنّ أولی ما تقترحه القرائح ، وأعلی ما تجنح إلی تحصیله الجوانح ، ما یتبسر به فهم کتاب الله المنزل ، ویتضح به معنی حدیث نبیه المرسل ، فإنهما الوسیله إلی السعاده الأبدیه ، والذّریعه إلی تحصیل المصالح الدینیه والدنیویه ، وأصل ذلک علم الإعراب ، الهادی إلی صوب الصواب ، وقد کنت فی عام تسعه وأربعین وسبعمائه أنشأت بمکه زادها الله شرفا کتابا فی ذلک ، منوّرا من أرجاء قواعده کلّ خالک ، ثم إننی أصبت به وبغیره فی منصرفی إلی مصر ، ولما منّ الله [تعالی] علیّ فی عام سته وخمسین بمعاوده حرم الله ، والمجاوره فی خیر بلاد الله ، شمّرت عن ساعد الاجتهاد ثانیا ، واستأنفت العمل لا کسلا ولا متوانیا ، ووضعت هذا التصنیف ، علی أحسن



---

۱- تختلف النسخ فی هذه التقدمه ، وظاهر أنها لیست من کلام المؤلف

إحكام وترصيف ، وتتبعت فيه مقفلات مسائل الإعراب فافتتحتها ، ومعضلات يستشكلها الطلاب فأوضحتها ونقّحتها ، وأغلاطا وقعت لجماعه من المعربين وغيرهم فنبهت عليها وأصلحتها.

فدونك كتابا تشدّ الرّحال فيما دونه ، وتقف عنده فحول الرجال ولا يعدونه ، إذ كان الوضع فى هذا الغرض لم تسمح قريحه بمثاله ، ولم ينسج ناسج على منواله

ومما حثّنى على وضعه أننى لما أنشأت فى معناه المقدمه الصغرى المسماه ب- «الإعراب عن قواعد الإعراب» حسن وقعها عند أولى الألباب ، وسار نفعها فى جماعه الطلاب مع أن الذى أودعته فيها بالنسبه إلى ما ادّخرته عنها كشذره من عقد نحر ، بل كقطره من قطرات بحر ، وها أنا بائح بما أسررته ، مفيد لما قررته وحرّرته ، مقرّب فوائده للأفهام ، واضع فرائده على طرف الثّمام ؛ لينالها الطلاب بأدنى إلمام ، سائل من حسن خيمه ، وسلم من داء الحسد أديمه ، إذا عثر على شىء طغى به القلم ، أو زلّت به القدم ، أن يغتفر ذلك فى جنب ما قربت إليه من البعيد ، ورددت عليه من الشّريد ، وأرحته من التعب ، وصيّرت القاصى يناديه من كثب ، وأن يحضر قلبه أن الجواد قد يكبو ، وأن الصارم قد ينبو ، وأن النار قد تخبو ، وأن الإنسان محلّ النسيان ، وأن الحسنات يذهبن السيئات :

١- ومن ذا الذى ترضى سجاياه كلّها؟! ***كفى المرء نبلا أن تعدّ معايبه

وينحصر فى ثمانيه أبواب.

الباب الأول ، فى تفسير المفردات وذكر أحكامها.

الباب الثانى ، فى تفسير الجمل وذكر أقسامها وأحكامها.

الباب الثالث ، فى ذكر ما يتردّد بين المفردات والجمل ، وهو الظرف والجار والمجرور ؛ وذكر أحكامهما.

الباب الرابع ، فى ذكر أحكام يكثر دورها ، ويقبح بالمعرب جهلها.

الباب الخامس ، فى ذكر الأوجه التى يدخل على المعرب الخلل من جهتها.

الباب السادس ، فى التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها

الباب السابع ، فى كيفيه الإعراب

الباب الثامن ، فى ذكر أمور كليه يتخرج عليها مالا ينحصر من الصور الجزئيه

واعلم أننى تأمّلت كتب الإعراب فإذا السبب الذى اقتضى طولها ثلاثه أمور ؛

أحدها : كثره التكرار ، فإنها لم توضع لإفاده القوانين الكليه ، بل للكلام على الصور الجزئيه.

فتراهم يتكلمون على التركيب المعين بكلام ، ثم حيث جاءت نظائره أعادوا

ذلك الكلام ، ألا ترى أنهم حيث مر بهم مثل الموصول فى قوله تعالى : (هُدىً لِلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ) ذكروا أن فيه ثلاثه أوجه ، وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل فى قوله تعالى : (إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) ذكروا فيه ثلاثه أوجه أيضا ، وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل فى قوله تعالى : (كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ) ذكروا فيه وجهين ، ويكررون ذكر الخلاف فيه إذا أعرب فصلا ، أله محل باعتبار ما قبله أم باعتبار ما بعده أم لا محلّ له؟ والخلاف فى كون المرفوع فاعلا أو مبتدأ إذا وقع بعد إذا فى نحو (إِذَا السَّماءُ

انْشَقَّتْ) أو إن فى نحو (وَإِنِ امْرَأَةٌ خافَتْ) أو الظرف فى نحو (أَفِى اللهِ شَكٌ) أو لو فى نحو (وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا) وفى كون أنّ وأن وصلتهما بعد حذف الجار فى نحو (شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لا إِلهَ إِلَّا هُوَ) ونحو (حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقاتِلُوكُمْ) فى موضع خفض بالجار المحذوف على حدّ قوله :

٢- [إذا قيل أىّ النّاس شرّ قبيله؟] ***أشارت كليب بالأكف الأصابع

[ص ۶۴۳]

أو نصب بالفعل [المذكور] على حد قوله :

٣- [لدن بهزّ الكفّ يعسل متنه] ***فيه كما عسل الطريق الثعلب

[ص ۵۲۵ و ۵۷۶]

وكذلك يكررون الخلاف فى جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعاده الخافض ، وعلى الضمير المتصل المرفوع من غير وجود الفاصل ، وغير ذلك مما إذا استقصى أملّ القلم ، وأعقب السّأم ؛ فجمعت هذه المسائل ونحوها مقرره محرره فى الباب الرابع من هذا الكتاب ، فعليك بمراجعته ، فإنك تجد به كنزا واسعا تنفق منه ، ومنهلا سائغا ترده وتصدر عنه.

والأمر الثانى : إيراد ما لا يتعلق بالإعراب ، كالكلام فى اشتقاق اسم ، أهو من السّمه كما يقول الكوفيون أو من السّموّ كما يقول البصريون؟ والاحتجاج لكل من الفريقين ، وترجيح الراجح من القولين ، وكالكلام على ألفه ، لم حذفت من البسمله خطّا؟ وعلى باء الجرولامه ، لم كسرتا لفظا؟ وكالكلام على ألف ذا الإشاريه ، أزائده هى كما يقول الكوفيون أم منقلبه عن ياء هى عين واللام ياء أخرى محذوفه كما يقول البصريون؟ والعجب من مكى بن أبى طالب إذ أورد مثل هذا فى كتابه الموضوع لبيان مشكل الإعراب مع أن هذا ليس من الإعراب فى شىء ، وبعضهم إذا ذكر الكلمه ذكر

تكسيرها وتصغيرها ، وتأنيثها وتذكيرها ، وما ورد (۱) فيها من اللغات ، وما روى من القراآت ، وإن لم ينبن على ذلك شيء من الإعراب.

والثالث : إعراب الواضحات ، كالمبتدأ وخبره والفاعل ونائبه ، والجار والمجرور ، والعاطف والمعطوف ، وأكثر الناس استقصاء لذلك الحوفى.

وقد تجنّبت هذين الأمرين وأتيت مكانهما بما يتبصر به الناظر ، ويتمرن به الخاطر ، من إيراد النظائر القرآنيه ، والشواهد الشعريه ، وبعض ما اتفق فى المجالس النحويه.

ولما تم هذا التصنيف على الوجه الذى قصدته ، وتيسر فيه من لطائف المعارف ما أردته واعتمدته ، سميته ب- «مغنى اللبيب ، عن كتب الأعاريب» وخطابى به لمن ابتدأ فى تعلم الإعراب ، ولمن استمسك منه بأوثق الأسباب.

ومن الله تعالى أستمد الصواب ، والتوفيق إلى ما يحظينى لديه بجزيل الثواب ، وإياه أسأل أن يعصم القلم من الخطأ والخطل ، والفهم من الزيغ والزلل ؛ إنه أكرم مسئول ، وأعظم مأمول.



---

۱- فى نسخه «وما ذكر فيها من اللغات»

## الباب الأول : فى تفسير المفردات و ذكر أحكامها

### اشاره

وأعنى بالمفردات الحروف وما تضمّن معناها من الأسماء والظروف ؛ فإنها المحتاجه إلى ذلك ، وقد رتّبتها على حروف المعجم ؛ ليسهل تناولها ، وربما ذكرت أسماء غير تلك وأفعالا ؛ لمسيس الحاجه إلى شرحها.

### حرف الألف

#### الألف المفرده

### اشاره

تأتى على وجهين :

أحدهما : أن تكون حرفا ينادى به القريب ، كقوله :

۴- أفاطم مهلا بعض هذا التّدلّل ***[وإن كنت قد أزمعت صرمى فاجملى]

ونقل ابن الخبّاز عن شيخه أنه للمتوسّط ، وأن الذى للقريب «يا» وهذا خرق لإجماعهم.

والثانى : أن تكون للاستفهام ، وحقيقته : طلب الفهم ، نحو «أزيد قائم» وقد أجيز الوجهان فى قراءه الحرميين (أَمَّنْ هُوَ قانِتٌ آناءَ اللَّيْلِ) وكون الهمزه فيه للنداء هو قول الفراء ، ويبعده أنه ليس فى التنزيل نداء بغير «يا» ويقربه سلامته من دعوى المجاز ؛ إذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته ، ومن دعوى كثره الحذف ؛ إذ التقدير عند من جعلها للاستفهام : أمن هو قانت خير

أم هـذا الكـافر ، أى المخاطب بقوله تعالى : (قُلْ تَمَتَّعْ بِكَفْرِكَ قَلِيلاً) فحـذف شـيئان : معادل الهمزه والخبر ، ونظيره فى حـذف المعادل قول أبى ذؤيب الهذلى :

۵- دعانى إليها القلب ؛ إنّى لأمره ***سميع ، فما أدرى أرشد طلابها

[ص ۴۳ و ۶۲۸]

تقـديره : أم غىّ ، ونظيره فى مجىء الخبر كلمه «خير» واقعه قبـل أم (أَفَمَنْ يُلْقى فِى النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِى آمِناً يَوْمَ الْقِيامَهِ) ولك أن تقول : لاـ حـاجه إلى تقـدير معـادل فى البيت ؛ لصـحه قولـك : مـا أدرى هـل طلابها رشـد ، وامتناع أن يؤتى لهل بمعادل ، وكذلك لا حاجه فى الآيه إلى تقدير معادل ؛ لصحه تقدير الخبر بقولك : كمن ليس كذلك ، وقد قالوا فى قوله تعالى : (أَفَمَنْ هُوَ قائِمٌ عَلى كُلِّ نَفْسٍ بِما كَسَبَتْ) : إن التقدير : كمن ليس كذلك ، أو لم يوحّدوه ، ويكون (وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكاءَ) معطوفا على الخبر على التقـدير الثانى ، وقالوا : التقدير فى قوله تعالى : (أَفَمَنْ يَتَّقِى بِوَجْهِهِ سُوءَ الْعَذابِ يَوْمَ الْقِيامَهِ) أى كمن ينعّم فى الجنه ، وفى قوله تعـالى : (أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَناً) أى كمن هـداه الله ؛ بـدليل (فَإِنَّ اللهَ يُضِلُّ مَنْ يَشاءُ وَيَهْدِى مَنْ يَشاءُ) أو التقدير : ذهبت نفسك عليهم حسره ، بدليل قوله تعالى : (فَلا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَراتٍ) وجاء فى التنزيل موضع صرح فيه بهذا الخبر وحذف المبتدأ ، على العكس مما نحن فيه ، وهو قوله تعالى : (كَمَنْ هُوَ خالِدٌ فِى النَّارِ وَسُقُوا ماءً حَمِيماً) أى أمن هو خالـد فى الجنه يسـقى من هذه الأنهار كمن هو خالد فى النار ، وجاءا مصـرحا بهما على الأصل فى قوله تعالى : (أَوَمَنْ كانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْناهُ وَجَعَلْنا لَهُ نُوراً يَمْشِى بِهِ فِى النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِى

الظُّلُماتِ لَيسَ بِخارِجٍ مِنْها) (أَفَمَنْ كانَ عَلى بَيِّنَهٍ مِنْ رَبِّهِ كَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ).

والألف أصل أدوات الاستفهام ، ولهذا خصت بأحكام :

أحدها : جواز حذفها ، سواء تقدمت على «أم» كقول عمر بن أبى ربيعه :

۶- بدالى منها معصم حين جمّرت ***وكفّ خضيب زيّنت ببنان

فو الله ما أدرى وإن كنت داريا***بسبع رميت الجمر أم بثمان؟

أراد أبسبع ، أم لم تتقدّمها كقول الكميت :

۷- طربت وما شوقا إلى البيض أطرب ***ولا لعبا منّى وذو الشّيب يلعب

أراد أو ذو الشيب يلعب؟ واختلف فى قول عمر بن أبى ربيعه :

۸- ثمّ قالوا : تحبّها؟ قلت : بهرا***عدد الرّمل والحصى والتّراب

فقيل : أراد أتحبها ، وقيل : إنه خبر ، أى أنت تحبها ، ومعنى «قلت بهرا» قلت أحبها حبا بهرنى بهرا ، أى غلبنى غلبه ، وقيل : معناه عجبا ، وقال المتنبى :

۹- أحيا وأيسر ما قاسيت ما قتلا***والبين جار على ضعفى وما عدلا

وأحيا : فعل مضارع ، والأصل أأحيا ، فحذفت همزه الاستفهام ، والواو للحال ، والمعنى التعجب من حياته ، يقول : كيف أحيا وأقلّ شىء قاسيته قد قتل غيرى ، والأخفش يقيس ذلك فى الاختيار عند أمن اللبس ، وحمل عليه قوله تعالى : (وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّها عَلَيَّ) وقوله تعالى : (هذا رَبِّى) فى المواضع الثلاثه ، والمحققون على أنه خبر ، وأنّ مثل ذلك يقوله من ينصف خصمه مع علمه بأنه مبطل ؛ فيحكى كلامه ثم يكرّ عليه بالإبطال بالحجه ،

وقرأ ابن محيصن (سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم) وقال عليه الصلاه والسّلام لجبريل عليه السلام : «وإن زنى وإن سرق؟» فقال : «وإن زنى وإن سرق».

الثانى : أنها ترد لطلب التصور ، نحو «أزيد قائم أم عمرو» ولطلب التصديق ، نحو «أزيد قائم؟» وهل مختصّه بطلب التصديق ، نحو «هل قام زيد» وبقيه الأدوات مختصّه بطلب التصوّر ، نحو «من جاءك؟ وما صنعت؟ وكم مالك؟ وأين بيتك؟ ومتى سفرك؟».

الثالث : أنها تدخل على الإثبات كما تقدم ، وعلى النفى نحو (أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ) (أَوَلَمَّا أَصابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ) وقوله :

١٠- ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد***إذا ألاقى الّذى لاقاه أمثالى؟ [ص ۶۹]

ذكره بعضهم ، وهو منتقض بأم ؛ فإنها تشاركها فى ذلك ، تقول : أقام زيد أم لم يقم؟.

الرابع : تمام التصدير ، بدليلين ، أحدهما : أنها لا تذكر بعد «أم» التى للاضراب كما يذكر غيرها ، لا تقول : أقام زيد أم أقعد ، وتقول : أم هل قعد ،

والثانى : أنها إذا كانت فى جمله معطوفه بالواو أو بالفاء أو بثم قدّمت على العاطف تنبيها على أصالتها فى التصدير ، نحو (أَوَلَمْ يَنْظُرُوا) (أَفَلَمْ يَسِيرُوا) (أَثُمَّ إِذا ما وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ) وأخواتها تتأخر عن حروف العطف كما هو قياس جميع أجزاء الجمله المعطوفه ، نحو (وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلى عَلَيْكُمْ؟) (فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ) (فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ) (فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفاسِقُونَ) (فَأَىُّ الْفَرِيقَيْنِ) (فَما لَكُمْ فِى الْمُنافِقِينَ فِئَتَيْنِ) هذا مذهب

سيبويه والجمهور ، وخالفهم جماعه أوّلهم الزمخشرى ، فزعموا أن الهمزه فى تلك المواضع فى محلها الأصلى ، وأن العطف على جمله مقدّره بينها وبين العاطف ، فيقولون : التقدير فى (أَفَلَمْ يَسِيرُوا) (أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحاً) (أَفَإِنْ ماتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ) (أَفَما نَحْنُ بِمَيِّتِينَ) : أمكثوا فلم يسيروا فى الأرض ، أنهملكم فنضرب عنكم الذكر صفحا ، أتؤمنون به فى حياته فإن مات أو قتل انقلبتم ، أنحن مخلّدون فما نحن بميتين ، ويضعف قولهم ما فيه من التكلف ، وأنه غير مطرد [فى جميع المواضع] أما الأول فلدعوى حذف الجمله ، فإن قوبل بتقديم بعض المعطوف فقد يقال : إنه أسهل منه ؛ لأن المتجوّز فيه على قولهم أقلّ لفظا ، مع أن فى هذا التجوز تنبيها على أصاله شىء فى شىء ، أى أصاله الهمزه فى التصدير ، وأما الثانى فلأنه غير ممكن فى نحو (أَفَمَنْ هُوَ قائِمٌ عَلى كُلِّ نَفْسٍ بِما كَسَبَتْ) وقد جزم الزمخشرىّ فى مواضع بما يقوله الجماعه ، منها قوله فى (أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرى) : إنّه عطف على (فَأَخَذْناهُمْ بَغْتَةً) وقوله فى (أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ أَوَآباؤُنَا) فيمن قرأ بفتح الواو : إن (آباؤُنا) عطف على الضمير فى (مَبْعُوثُونَ) وإنه اكتفى بالفصل بينهما بهمزه الاستفهام ، وجوّز الوجهين فى موضع ، فقال فى قوله تعالى : (أَفَغَيْرَ دِينِ اللهِ يَبْغُونَ) دخلت همزه الإنكار على الفاء العاطفه جمله على جمله ، ثم توسّطت الهمزه بينهما ، ويجوز أن يعطف على محذوف تقديره : أيتولّون فغير دين الله يبغون.

## فصل : قد تخرج الهمزه عن الاستفهام الحقيقى

فترد لثمانيه معان :

أحدها : التّسويه ، وربما توهم أن المراد بها الهمزه الواقعه بعد كلمه

«سواء» بخصوصها ، وليس كذلك ، بل كما تقع بعدها تقع بعد «ما أبالى» و «ما أدرى» و «ليت شعرى» ونحوهن ، والضابط : أنّها الهمزه الداخله على جمله يصحّ حلول المصدر محلها ، نحو (سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ) ونحو «ما أبالى أقمت أم قعدت» ألا ترى أنه يصح سواء عليهم الاستغفار وعدمه وما أبالى بقيامك وعدمه.

والثانى : الإنكار الإبطالى ، وهذه تقتضى أن ما بعدها غير واقع ، وأن مدّعيه كاذب ، نحو (أَفَأَصْفاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلائِكَهِ إِناثاً) (فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَناتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ) (أَفَسِحْرٌ هذا) (أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ) (أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً) (أَفَعَيِينا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ) ومن جهه إفاده هذه الهمزه نفى ما بعدها لزم ثبوته إن كان منفيا ؛ لأن نفى النفى إثبات ، ومنه (أَلَيْسَ اللهُ بِكافٍ عَبْدَهُ) أى الله كاف عبده ، ولهذا عطف (وَضَعْنا) على (أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ) لما كان معناه شرحنا ، ومثله (أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيماً فَآوى ، وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدى) (أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِى تَضْلِيلٍ ، وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْراً أَبابِيلَ) ولهذا أيضا كان قول جرير فى عبد الملك :

١١- ألستم خير من ركب المطايا***وأندى العالمين بطون راح

مدحا ، بل قيل : إنه أمدح بيت قالت العرب ، ولو كان على الاستفهام الحقيقى لم يكن مدحا ألبته.

والثالث : الإنكار التوبيخى ؛ فيقتضى أن ما بعدها واقع ، وأن فاعله ملوم ،نحو (أَتَعْبُدُونَ ما تَنْحِتُونَ) (أَغَيْرَ اللهِ تَدْعُونَ) (أَإِفْكاً آلِهَهً دُونَ اللهِ تُرِيدُونَ) (أَتَأْتُونَ الذُّكْرانَ) (أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتاناً) وقول العجّاج :

١٢- أطربا وأنت قنّسرىّ ***والدّهر بالإنسان دوّارىّ؟ [ص ٦٨١]

أى أتطرب وأنت شيخ كبير؟.

والرابع : التقرير ، ومعناه حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقرّ عنده ثبوته أو نفيه ، ويجب أن يليها الشىء الذى تقرره به ، تقول فى التقرير بالفعل : أضربت زيدا؟ وبالفاعل : أأنت ضربت زيدا ، وبالمفعول : أزيدا ضربت ، كما يجب ذلك فى المستفهم عنه ، وقوله تعالى : (أَأَنْتَ فَعَلْتَ هذا) محتمل لإراده الاستفهام الحقيقى ، بأن يكونوا لم يعلموا أنه الفاعل ، ولإراده التقرير ، بأن يكونوا قد علموا ، ولا يكون استفهاما عن الفعل ولا تقريرا به ؛ لأن الهمزه لم تدخل عليه ، ولأنه عليه الصلاه والسّلام قد أجابهم بالفاعل بقوله : (بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هذا).

فإن قلت : ما وجه حمل الزمخشرى الهمزه فى قوله تعالى : (أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللهَ عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) على التقرير؟.

قلت : قد اعتذر عنه بأن مراده التقرير بما بعد النفى ، لا التقرير بالنفى ، والأولى أن تحمل الآيه على الإنكار التوبيخى أو الإبطالى ، أى ألم تعلم أيها المنكر للنسخ.

والخامس : التّهكّم ، نحو (أَصَلاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ ما يَعْبُدُ آباؤُنا).

والسادس : الأمر ، نحو (أَأَسْلَمْتُمْ) أى أسلموا.

والسابع : التعجب ، نحو (أَلَمْ تَرَ إِلى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ).

والثامن : الاستبطاء ، نحو (أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا).

وذكر بعضهم معانى أخر لا صحه لها.

**تنبيه : قد تقع الهمزه فعلا**

وذلك أنهم يقولون «وأى» بمعنى وعد ، ومضارعه يئى بحذف الواو لوقوعها بين ياء مفتوحه وكسره ، كما تقول : وفى يفى ، وونى ينى ، والأمر منه إه ، بحذف اللام [للأمر] وبالهاء للسكت فى الوقف ، وعلى ذلك يتخرج اللّغز المشهور ، وهو قوله :

١٣- إنّ هند المليحه الحسناء***وأى من أضمرت لخلّ وفاء

فإنه يقال : كيف رفع اسم إنّ وصفته الأولى؟ والجواب : أن الهمزه فعل أمر ، والنون للتوكيد ، والأصل إينّ بهمزه مكسوره ، وياء ساكنه للمخاطبه ، ونون مشدده للتوكيد ، ثم حذفت الياء لالتقائها ساكنه مع النون المدغمه كما فى قوله :

١٤- لتقرعنّ علىّ السّنّ من ندم ***إذا تذكّرت يوما بعض أخلاقى

وهند : منادى مثل (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هذا) والمليحه : نعت لها على اللفظ كقوله :

١٥- *يا حكم الوارث عن عبد الملك*

والحسناء : إما نعت لها على الموضع كقول مادح عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه :

١٦- يعود الفضل منك على قريش ***وتفرج عنهم الكرب الشّدادا

فما كعب بن مامه وابن سعدى

بأجود منك يا عمر الجوادا

وإما بتقدير أمدح ، وإما نعت لمفعول به محذوف ، أى عدى يا هند الخلّه الحسناء ، وعلى الوجهين الأولين فيكون إنما أمرها بإيقاع الوعد الوفى ، من غير أن يعين لها الموعود ، وقوله «وأى» مصدر نوعىّ منصوب بفعل الأمر ، والأصل وأيا مثل وأى من ، ومثله (فَأَخَذْناهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ) وقوله

«أضمرت» بتاء التأنيث محمول على معنى من مثل «من كانت أمّك؟».

## «آ»

بالمد حرف لنداء البعيد ، وهو مسموع ، لم يذكره سيبويه ، وذكره غيره.

## «أيا»

حرف كذلك ، وفى الصّحاح أنه حرف لنداء القريب والبعيد ، وليس كذلك ، قال الشاعر :

١٧- أيا جبلى نعمان بالله خليّا***نسيم الصّبا يخلص إلى نسيمها

وقد تبدل همزتها هاء ، كقوله :

١٨- فأصاخ يرجو أن يكون حيا***ويقول من فرح : هيا ربّا

## «أجل»

بسكون اللام - حرف جواب مثل نعم ؛ فيكون تصديقا للمخبر ، وإعلاما للمستخبر ، ووعدا للطالب ؛ فتقع بعد نحو «قام زيد» ونحو «أقام زيد» ونحو «أضرب زيدا» وقيد المالقى الخبر بالمثبت ، والطلب بغير النهى ، وقيل : لا تجىء بعد الاستفهام ، وعن الأخفش هى بعد الخبر أحسن من نعم ونعم بعد الاستفهام أحسن منها ، وقيل : تختص بالخبر ، وهو قول الزمخشرى وابن مالك وجماعه ، وقال ابن خروف : أكثر ما تكون بعده.

## «إذن»

فيها مسائل :

الأولى : فى نوعها ، قال الجمهور : هى حرف ، وقيل : اسم ، والأصل فى «إذن أكرمك» إذا جئتنى أكرمك ، ثم حذفت الجمله ، وعوّض التنوين عنها ، وأضمرت أن ، وعلى القول الأول ؛ فالصحيح أنها بسيطه ، لا مركبه من إذ وأن ، وعلى البساطه فالصحيح أنها الناصبه ، لا أن مضمره بعدها.

المسأله الثانيه : فى معناها ، قال سيبويه : معناها الجواب والجزاء ، فقال الشاوبين : فى كل موضع ، وقال أبو على الفارسى : «فى الأكثر ، وقد تتمحّض

للجواب ؛ بدليل أنه يقال لك : أحبك ، فتقول : إذن أظنك صادقا ؛

إذ لا مجازاه هنا ضروره».

والأكثر أن تكون جوابا لإن أو لو مقدرتين أو ظاهرتين ؛ فالأول كقوله :

١٩- لئن عادلى عبد العزيز بمثلها***وأمكننى منها إذا لا أقيلها

وقول الحماسى :

٢٠- لو كنت من مازن لم تستبح إبلى ***بنو اللّقيطه من ذهل بن شيبانا [ص ٢٥٧]

إذا لقام بنصرى معشر خشن***عند الحفيظه إن ذو لوثه لانا

فقوله «إذا لقام بنصرى» بدل من «لم تستبح» وبدل الجواب جواب ، والثانى نحو أن يقال : آتيك ، فتقول : «إذن أكرمك» أى : إن أتيتنى إذن أكرمك ، وقال الله تعالى : (مَا اتَّخَذَ اللهُ مِنْ وَلَدٍ وَما كانَ مَعَهُ مِنْ إِلهٍ ، إِذاً لَذَهَبَ كُلُّ إِلهٍ بِما خَلَقَ ، وَلَعَلا بَعْضُهُمْ عَلى بَعْضٍ) قال الفراء : حيث جاءت بعدها اللام فقبلها لو مقدره ، إن لم تكن ظاهره.

المسأله الثالثه : فى لفظها عند الوقف عليها ، والصحيح أن نونها تبدل ألفا ، تشبيها لها بتنوين المنصوب ، وقيل : يوقف بالنون ، لأنها كنون لن وإن ، روى عن المازنى والمبرد ، وينبنى على الخلاف فى الوقف عليها خلاف فى كتابتها ؛ فالجمهور يكتبونها بالألف ، وكذا رسمت فى المصاحف ، والمازنىّ والمبرد بالنون ، وعن الفراء إن عملت كتبت بالألف ، وإلّا كتبت بالنون ؛ للفرق بينها وبين إذا ، وتبعه ابن خروف.

المسأله الرابعه : فى عملها ، وهو نصب المضارع ، بشرط تصديرها ، واستقباله ، واتصالهما أو انفصالهما بالقسم أو بلا النافيه ، يقال : آتيك ، فتقول

«إذن أكرمك» ولو قلت «أنا إذن» قلت «أكرمك» بالرفع ؛ لفوات التصدير ، فأما قوله :

٢١- لا تتركنّى فيهم شطيرا***إنّى إذا أهلك أو أطيرا

فمؤول على حذف خبر إنّ ، أى إنّى لا أقدر على ذلك ، ثم استأنف ما بعده ، ولو قلت «إذا يا عبد الله» قلت : «أكرمك» بالرفع ؛ للفصل بغير ما ذكرنا ، وأجاز ابن عصفور الفصل بالظرف ، وابن بابشاذ الفصل بالنداء وبالدعاء ، والكسائى وهشام الفصل بمعمول الفعل ، والأرجح حينئذ عند الكسائى النصب ، وعند هشام الرفع ، ولو قيل لك «أحبك» فقلت «إذن أظنك صادقا» رفعت ؛ لأنه حال.

تنبيه - قال جماعه من النحويين : إذا وقعت إذن بعد الواو أو الفاء جاز فيها الوجهان ، نحو (وَإِذاً لا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلَّا قَلِيلاً) (فَإِذاً لا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيراً) وقرىء شاذا بالنصب فيهما ، والتحقيق أنه إذا قيل : «إن تزرنى أزرك وإذن أحسن إليك» فإن قدّرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل إذن لوقوعها حشوا ، أو على الجملتين جميعا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف ، وقيل : يتعين النصب ؛ لأن ما بعدها مستأنف ، أو لأن المعطوف على الأول أول ومثل ذلك «زيد يقوم وإذن أحسن إليه» إن عطفت على الفعليه رفعت ، أو على الاسميه فالمذهبان.

**«إن»**

المكسوره الخفيفه - ترد على أربعه أوجه :

أحدها : أن تكون شرطيه ، نحو (إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ) (وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ) وقد تقترن بلا النافيه فيظنّ من لا معرفه له أنها إلّا الاستثنائيه ، نحو (إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ) (إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ) (وَإِلَّا تَغْفِرْ لِى وَتَرْحَمْنِى أَكُنْ

مِنَ الْخاسِرِينَ) (وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّی کَیْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَیْهِنَّ) وقد بلغنی أن بعض من یدّعی الفضل سئل فی (إِلَّا تَفْعَلُوهُ) فقال : ما هذا الاستثناء؟ أمتصل أم منقطع؟.

الثانی : أن تکون نافیه ، وتدخل علی الجمله الاسمیه ، نحو (إِنِ الْکافِرُونَ

إِلَّا فِی غُرُورٍ) (إِنْ أُمَّهاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِی وَلَدْنَهُمْ) ومن ذلک (وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْکِتابِ إِلَّا لَیُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ) أی : وما أحد من أهل الکتاب إلا لیؤمنن به ؛ فحذف المبتدأ ، وبقیت صفته ، ومثله (وَإِنْ مِنْکُمْ إِلَّا وارِدُها) وعلی الجمله الفعلیه نحو (إِنْ أَرَدْنا إِلَّا الْحُسْنی) (إِنْ یَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِناثاً) (وَتَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِیلاً) (إِنْ یَقُولُونَ إِلَّا کَذِباً).

وقول بعضهم : لا تأتی إن النافیه إلا وبعدها إلّا کهذه الآیات ، أو لمّا المشدده التی بمعناها کقراءه بعض السبعه (إِنْ کُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَیْها حافِظٌ) بتشدید المیم ، أی ما کل نفس إلا علیها حافظ ، مردود بقوله تعالی : (إِنْ عِنْدَکُمْ مِنْ سُلْطانٍ بِهذا) (قُلْ إِنْ أَدْرِی أَقَرِیبٌ ما تُوعَدُونَ) (وَإِنْ أَدْرِی لَعَلَّهُ فِتْنَهٌ لَکُمْ)

وخرّج جماعه علی إن النافیه قوله تعالی : (إِنْ کُنَّا فاعِلِینَ) ، (قُلْ إِنْ کانَ لِلرَّحْمنِ وَلَدٌ) وعلی هذا فالوقف هنا ، وقوله تعالی : (وَلَقَدْ مَکَّنَّاهُمْ فِیما إِنْ مَکَّنَّاکُمْ فِیهِ) أی فی الذی ما مکناکم فیه ، وقیل : زائده ، ویؤید الأول (مَکَّنَّاهُمْ فِی الْأَرْضِ ما لَمْ نُمَکِّنْ لَکُمْ) وکأنه إنما عدل عن ما لئلا یتکرر فیثقل اللفظ ، قیل : ولهذا لما زادوا علی ما الشرطیه ما قلبوا ألف ما الأولی هاء فقالوا : مهما ، وقیل : بل هی فی الآیه بمعنی قد ، وإنّ من ذلک (فَذَکِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّکْری) وقیل فی هذه الآیه : إن التقدیر وإن لم تنفع ، مثل

(سَرابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ) أى والبرد ، وقيل : إنما قيل ذلك بعد أن عمّهم بالتذكير ولزمتهم الحجه ، وقيل : ظاهره الشرط ومعناه ذمّهم واستبعاد لنفع التذكير فيهم ، كقولك : عظ الظالمين إن سمعوا منك ، تريد بذلك الاستبعاد ، لا الشرط.

وقد اجتمعت الشرطيه والنافيه فى قوله تعالى (وَلَئِنْ زالَتا إِنْ أَمْسَكَهُما مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ) الأولى شرطيه ، والثانيه نافيه ، جواب للقسم الذى اذنت به اللام الداخله على الأولى ، وجواب الشرط محذوف وجوبا.

وإذا دخلت على الجمله الأسميه لم تعمل عند سيبويه والفراء ، وأجاز الكسائى

والمبرد إعمالها عمل ليس ، وقرأ سعيد بن جبير (إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبادٌ أَمْثالُكُمْ) بنون مخففه مكسوره لالتقاء الساكنين ، ونصب عبادا وأمثالكم ، وسمع من أهل العاليه «إن أحد خيرا من أحد إلّا بالعافيه» و «إن ذلك نافعك ولا ضارّك» ومما يتخرج على الإهمال الذى هو لغه الأكثرين قول بعضهم : «إنّ قائم» وأصله إن أنا قائم ؛ فحذفت همزه أنا اعتباطا ، وأدغمت نون إن فى نونها ، وحذفت ألفها فى الوصل ، وسمع «إنّ قائما» على الإعمال ، وقول بعضهم نقلت حركه الهمزه إلى النون ثم أسقطت على القياس فى التخفيف بالنقل ثم سكنت النون وأدغمت مردود ؛ لأن المحذوف لعله كالثابت ، ولهذا تقول «هذا قاض» بالكسر لا بالرفع ؛ لأن حذف الياء لالتقاء الساكنين ؛ فهى مقدّره الثبوت ، وحينئذ فيمتنع الإدغام ؛ لأن الهمزه فاصله فى التقدير ، ومثل هذا البحث فى قوله تعالى : (لكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّى).

الثالث : أن تكون مخففه من الثقيله ، فتدخل على الجملتين : فإن دخلت على الأسميه جاز إعمالها خلافا للكوفيين ، لنا قراءه الحرميين وأبى بكر

(وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ) وحكايه سيبويه «إن عمرا لمنطلق» ويكثر إهمالها ، نحو (وَإِنْ كُلَّ ذلِكَ لَمَّا مَتاعُ الْحَياهِ الدُّنْيا) (وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنا مُحْضَرُونَ) وقراءه حفص (إِنْ هذانِ لَساحِرانِ) وكذا قرأ ابن كثير إلا أنه شدد نون هذان ، ومن ذلك (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْها حافِظٌ) فى قراءه من خفف لما وإن دخلت على الفعل أهملت وجوبا ، والأكثر كون الفعل ماضيا ناسخا ، نحو (وَإِنْ كانَتْ لَكَبِيرَةً) (وَإِنْ كادُوا لَيَفْتِنُونَكَ) (وَإِنْ وَجَدْنا أَكْثَرَهُمْ لَفاسِقِينَ) ودونه أن يكون مضارعا ناسخا ، نحو (وَإِنْ يَكادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ) (وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكاذِبِينَ) ويقاس على النوعين اتفاقا ، ودون هذا أن يكون ماضيا غير ناسخ ، نحو قوله :

١٢- شلّت يمينك إن قتلت لمسلما***جلّت عليك عقوبه المتعمّد

ولا يقاس عليه خلافا للأخفش ، أجاز «إن قام لأنا ، وإن قعد لأنت» ودون هذا أن يكون مضارعا غير ناسخ كقول بعضهم «إن يزينك لنفسك ، وإن يشينك لهيه» ولا يقاس عليه إجماعا ، وحيث وجدت إن وبعدها اللام المفتوحه كما فى هذه المسأله فاحكم عليها بأن أصلها التشديد ، وفى هذه اللام خلاف يأتى فى باب اللام ، إن شاء الله تعالى.

الرابع : أن تكون زائده ، كقوله :

٢٣- ما إن أتيت بشىء أنت تكرهه ***[إذن فلا رفعت سوطى إلىّ يدى]

وأكثر ما زيدت بعد «ما» النافيه إذا دخلت على جمله فعليه كما فى البيت ، أو اسميه كقوله :

٢٤- فما إن طبّنا جبن ولكن ***منايانا ودوله آخرينا

وفى هذه الحاله تكفّ عمل «ما» الحجازيه كما فى البيت ، وأما قوله :

۲۵- بنی غدانه ما إن أنتم ذهبا***ولا صریفا ولکن أنتم الخزف

فی روایه من نصب ذهبا وصریفا ، فخرج علی أنها نافیه مؤکده لما.

وقد تزاد بعد ما الموصوله الأسمیه کقوله :

۲۶- یرجّی المرء ما إن لا براه ***وتعرض دون أدناه الخطوب [ص ۶۷۹]

وبعد ما المصدریه کقوله :

۲۷- ورجّ الفتی للخیر ما إن رأیته ***علی السّنّ خیرا لا یزال یزید

[ص ۳۸ و ۳۰۴ و ۶۷۹]

وبعد ألا الاستفتاحیه کقوله :

۲۸- ألا إن سری لیلی فبتّ کئیبا***أحاذر أن تنأی النّوی بغضوبا

وقبل مدّه الإنکار ، سمع سیبویه رجلا یقال له : أتخرج إن أخصبت البادیه؟ فقال : أأنا إنیه؟ منکرا أن یکون رأیه علی خلاف ذلک ، وزعم ابن الحاجب أنها تزاد بعد لما الإیجابیه ، وهو سهو ، وإنما تلک أن المفتوحه.

وزید علی هذه المعانی الأربعه معنیان آخران ؛ فزعم قطرب أنها قد تکون بمعنی قد کما مر فی (إِنْ نَفَعَتِ الذِّکْری) وزعم الکوفیون أنها تکون بمعنی إذ ، وجعلوا منه (وَاتَّقُوا اللهَ إِنْ کُنْتُمْ مُؤْمِنِینَ) (لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرامَ إِنْ شاءَ اللهُ آمِنِینَ) وقوله علیه الصلاه والسّلام «وإنّا إن شاء الله بکم لاحقون» ونحو ذلک مما الفعل فیه محقّق الوقوع ، وقوله :

۲۹- أتغضب إن أذنا قتیبه حزّنا***جهارا ولم تغضب لقتل ابن خازم؟[ص ۳۵ و ۳۶]

قالوا : ولیست شرطیه ؛ لأن الشرط مستقبل ، وهذه القصه قد مضت.

وأجاب الجمهور عن قوله تعالى (إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) بأنه شرط جيء به للتهييج والإلهاب ، كما تقول لابنك : إن كنت ابنى فلا تفعل كذا.

وعن آيه المشيئه بأنه تعليم للعباد كيف يتكلمون إذا أخبروا عن المستقبل ، أو بأن أصل ذلك الشرط ، ثم صار يذكر للتبرك ، أو أن المعنى لتدخلنّ جميعا إن شاء الله أن لا يموت منكم أحد قبل الدخول ، وهذا الجواب لا يدفع السؤال ، أو أن ذلك من كلام رسول الله صلّى الله عليه (و آله و) سلّم لأصحابه حين أخبرهم بالمنام ، فحكى ذلك لنا ، أو من كلام الملك الذى أخبره فى المنام.

وأما البيت فمحمول على وجهين :

أحدهما : أن يكون على إقامه السبب مقام المسبّب ، والأصل أتغصب إن افتخر مفتخر بسبب حزّ أذنى قتيبه ؛ إذ الافتخار بذلك يكون سببا للغضب ومسببا عن الحزّ.

الثانى : أن يكون على معنى التبين ، أى أتغضب إن تبيّن فى المستقبل أن أذنى قتيبه حزّتا فيما مضى ، كما قال الآخر :

٣٠- إذا ما انتسبنا لم تلدنى لئيمه***ولم تجدى من أن تقرّى به بدّا

أى يتبين أنى لم تلدنى لئيمه.

وقال الخليل والمبرد : الصواب «أن أذنا» بفتح الهمزه من أن ، أى لأن أذنا ، ثم هى عند الخليل أن الناصبه ، وعند المبرد أنها أن المخففه من النقيله.

ويردّ قول الخليل أنّ أن الناصبه لا يليها الاسم على إضمار الفعل ، وإنما ذلك لإن المكسوره ، نحو (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجارَكَ).

وعلى الوجهين يتخرّج قول الآخر :

٣١- إن يقتلوك فإنّ قتلك لم يكن ***عارا عليك ، وربّ قتل عار [ص ١٣٤ و ٥٠٣]

أى إن يفتخروا بسبب قتلك ، أو إن يتبين أنهم قتلوك.

**«أن»**

المفتوحه الهمزه الساكنه النون - على وجهين : اسم ، وحرف.

والاسم على وجهين : ضمير المتكلم فى قول بعضهم «أن فعلت» بسكون النون ، والأكثرون على فتحها وصلا ، وعلى الإتيان بالألف وقفا ، وضمير المخاطب فى قولك «أنت ، وأنت ، وأنتما ، وأنتم ، وأنتنّ» على قول الجمهور : إن الضمير هو أن والتاء حرف خطاب.

والحرف على أربعه أوجه :

أحدها : أن تكون حرفا مصدريا ناصبا للمضارع ، وتقع فى موضعين ؛ أحدهما : فى الابتداء ، فتكون فى موضع رفع نحو (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) (وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ) (وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ) (وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوى) وزعم الزجاج أن منه (أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ) أى خير لكم ؛ فحذف الخبر ، وقيل : التقدير مخافه أن تبروا ، وقيل فى (فَاللهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ) إن أحق خبر عما بعده ، والجمله خبر عن اسم الله سبحانه ، وفى (وَاللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ) كذلك ؛ والظاهر فيهما أن الأصل أحقّ بكذا. والثانى : بعد لفظ دال

على معنى غير اليقين ؛ فتكون فى موضع رفع نحو (أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ) (وَعَسى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً) الآيه ، ونحو «يعجبنى أن تفعل» ونصب نحو (وَما كانَ هذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرى) (يَقُولُونَ نَخْشى أَنْ تُصِيبَنا دائِرَةٌ) (فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَها) وخفض نحو (أُوذِينا

مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِينا) (مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ) (وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ) ومحتمله لهما نحو (وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي) أصله في أن يغفر لي ، ومثله (أَنْ تَبَرُّوا) إذا قدر في أن تبروا أو لئلا تبروا ، وهل المحلّ بعد حذف الجار جر أو نصب؟ فيه خلاف ، وسيأتي ، وقيل : التقدير مخافه أن تبروا ، واختلف في المحل من نحو «عسى زيد أن يقوم» فالمشهور أنه نصب على الخبريه ، وقيل : على المفعوليه ، وإنّ معنى «عسيت أن تفعل» قاربت أن تفعل ، ونقل عن المبرد ، وقيل : نصب بإسقاط الجار أو بتضمين الفعل معنى قارب ، نقله ابن مالك عن سيبويه ، وإن المعنى دنوت من أن تفعل أو قاربت أن تفعل ، والتقدير الأول بعيد ، إذ لم يذكر هذا الجار في وقت ، وقيل : رفع على البدل سدّ مسدّ الجزأين كما سدّ في قراءه حمزه (ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم خير لأنفسهم) مسدّ المفعولين.

وأن هذه موصول حرفي ، وتوصل بالفعل المتصرف ، مضارعا كان كما مر ، أو ماضيا نحو (لَوْ لا أَنْ مَنَّ اللهُ عَلَيْنا) (وَلَوْ لا أَنْ ثَبَّتْناكَ) أو أمرا كحكايه سيبويه «كتبت إليه بأن قم». هذا هو الصحيح.

وقد اختلف من ذلك في أمرين :

أحدهما : كون الموصوله بالماضي والأمر هي الموصوله بالمضارع ، والمخالف في ذلك ابن طاهر ، زعم أنها غيرها ، بدليلين ؛ أحدهما : أن الداخله على المضارع تخلّصه للاستقبال ، فلا تدخل على غيره كالسين وسوف ، والثاني : أنها لو كانت الناصبه لحكم على موضعهما بالنصب كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد إن الشرطيه ، ولا قائل به.

والجواب عن الأول أنه منتقض بنون التوكيد ؛ فإنها تخلص المضارع

للاستقبال وتدخل على الأمر باطراد واتفاق ، وبأدوات الشرط فإنها أيضا تخلّصه مع دخولها على الماضى باتفاق.

وعن الثانى أنه إنما حكم على موضع الماضى بالجزم بعد إن الشرطيه لأنها أثرت القلب إلى الاستقبال فى معناه فأثرت الجزم فى محلّه ، كما أنها لما أثرت التخليص إلى الاستقبال فى معنى المضارع أثرت النصب فى لفظه.

الأمر الثانى : كونها توصل بالأمر ، والمخالف فى ذلك أبو حيان ، زعم أنها لا توصل به ، وأن كل شىء سمع من ذلك فأن فيه تفسيريه ، واستدل بدليلين ؛ أحدهما : أنهما إذا قدّرا بالمصدر فات معنى الأمر ، الثانى : أنهما لم يقعا فاعلا ولا مفعولا ، لا يصح «أعجبنى أن قم» ولا «كرهت أن قم» كما يصح ذلك مع الماضى ومع المضارع.

والجواب عن الأول أن فوات معنى الأمريه فى الموصوله بالأمر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضى والاستقبال فى الموصوله بالماضى والموصوله بالمضارع عند التقدير المذكور ، ثم إنه يسلّم مصدريه أن المخففه من المشدده مع لزوم مثل ذلك فيها فى نحو (وَالْخامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللهِ عَلَيْها) إذ لا يفهم الدعاء من المصدر إلا إذا كان مفعولا مطلقا نحو سقيا ورعيا.

وعن الثانى أنه إنما امتنع ما ذكره لأنه لا معنى لتعليق الإعجاب والكراهيه بالإنشاء ، لا لما ذكر ، ثم ينبغى له أن لا يسلم مصدريه كى ، لأنها لا تقع فاعلا ولا مفعولا ، وإنما تقع مخفوضه بلام التعليل.

ثم مما يقطع به على قوله بالبطلان حكايه سيبويه «كتبت إليه بأن قم» وأجاب عنها بأن الباء محتمله للزياده مثلها فى قوله :

٣٢- [هنّ الحرائر لا ربّات أخمره***سود المحاجر] لا يقرأن بالسّور

[ص ١٠٩ و ٦٧٥]

وهذا وهم فاحش ، لأن حروف الجر - زائده كانت أو غير زائده - لا تدخل إلا على الاسم أو ما فى تأويله.

تنبيه - ذكر بعض الكوفيين وأبو عبيده أنّ بعضهم يجزم بأن ، ونقله اللّحيانى عن بعض بنى صباح من ضبه ، وأنشدوا عليه قوله :

٣٣- إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا***تعالوا إلى أن يأتنا الصّيد نحطب

وقوله :

٣٤- أحاذر أن تعلم بها فتردّها***فتتركها ثقلا علىّ كما هيا

وفى هذا نظر ، لأن عطف المنصوب عليه يدلّ على أنه مسكن للضروره ، لا مجزوم.

وقد يرفع الفعل بعدها كقراءه ابن محيصن (لِمَنْ أَرادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضاعَهَ) ، وقول الشاعر :

٣٥- أن تقرآن على أسماء ويحكما***منّى السّلام وأن لا تشعرا أحدا

[ص ٦٩٧]

وزعم الكوفيون أنّ أن هذه هى المخففه من الثقيله شذّ اتصالها بالفعل ، والصواب قول البصريين : إنها أن الناصبه أهملت حملا على «ما» أختها المصدريه ، وليس من ذلك قوله :

٣٦- ولا تدفنّى فى الفلاه ؛ فإنّنى ***أخاف إذا مامتّ أن لا أذوقها

كما زعم بعضهم ، لأن الخوف هنا يقين ، فأن مخففه من الثقيله.

الوجه الثانى : أن تكون مخففه من الثقيله فتقع بعد فعل اليقين أو ما نزل منزلته نحو (أَفَلا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً) (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ) (وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ) فيمن رفع تكون ، وقوله :

٣٧- زعم الفرزدق أن سيقتل مربعا***أبشر بطول سلامه يا مربع

وأن هذه ثلاثيه الوضع ، وهى مصدريه أيضا ، وتنصب الاسم وترفع الخبر ، خلافا للكوفيين ، زعموا أنها لا تعمل شيئا ، وشرط اسمها أن يكون ضميرا محذوفا ؛ وربما ثبت كقوله :

٣٨- فلو أنك فى يوم الرّخاء سألتنى ***طلاقك لم أبخل وأنت صديق

وهو مختص بالضروره على الأصح ، وشرط خبرها أن يكون جمله ، ولا يجوز إفراده ، إلا إذا ذكر الاسم فيجوز الأمران ، وقد اجتمعا فى قوله :

٣٩- بأنك ربيع وغيث مربع ***وأنك هناك تكون الثّمالا

الثالث : أن تكون مفسّره بمنزله أى ، نحو (فَأَوْحَيْنا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ) (وَنُودُوا أَنْ تِلْكُمُ الْجَنَّةُ) وتحتمل المصدريه بأن يقدّر قبلها حرف الجر ، فتكون فى الأول أن الثنائيه لدخولها على الأمر ، وفى الثانيه المخففه من الثقيله لدخولها على الأسميه.

وعن الكوفيين إنكار أن التفسيريه البتّه ، وهو عندى متّجه ؛ لأنه إذا قيل «كتبت إليه أن قم» لم يكن تم نفس كتبت كما كان الذهب نفس المسجد فى قولك : هذا عسجد أى ذهب ؛ ولهذا لو جئت بأى مكان «أن» فى المثال لم تجده مقبولا فى الطبع.

ولها عند مثبتها شروط :

أحدها : أن تسبق بجمله ؛ فلذلك غلّط من جعل منها (وَآخِرُ دَعْواهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ).

والثانى : أن تتأخّر عنها جمله ؛ فلا يجوز «ذكرت عسجدا أن ذهبا» بل يجب الإتيان بأى أو ترك حرف التفسير ، ولا فرق بين الجمله الفعليه كما مثّلنا والاسميه نحو «كتبت إليه أن ما أنت وهذا».

والثالث : أن يكون فى الجمله السابقه معنى القول كما مر ، ومنه (وَانْطَلَقَ

الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا) إذ ليس المراد بالانطلاق المشى ، بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام ، كما أنه ليس المراد بالمشى المشى المتعارف ، بل الاستمرار على الشىء.

وزعم الزمخشرى أنّ التى فى قوله تعالى : (أَنِ اتَّخِذِى مِنَ الْجِبالِ بُيُوتاً) مفسره ، وردّه أبو عبد الله الرازى بأنّ قبله (وَأَوْحى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ) والوحى هنا إلهام باتفاق ، وليس فى الإلهام معنى القول ، قال : وإنما هى مصدريه ، أى باتخاذ الجبال بيوتا.

والرابع : أن لا يكون فى الجمله السابقه أحرف القول ؛ فلا يقال «قلت له أن أفعل» وفى شرح الجمل الصغير لابن عصفور أنها قد تكون مفسّره بعد صريح القول ، وذكر الزمخشرى فى قوله تعالى (ما قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا ما أَمَرْتَنِى بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللهَ) أنه يجوز أن تكون مفسره للقول على تأويله بالأمر ، أى ما أمرتهم إلا بما أمرتنى به أن اعبدوا الله ، وهو حسن ، وعلى هذا فيقال فى هذا الضابط : أن لا يكون فيها حروف القول إلا والقول مؤوّل بغيره ، ولا يجوز فى الآيه أن تكون مفسره لأمرتنى ؛ لأنه لا يصح أن يكون (اعْبُدُوا اللهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ) مقولا لله تعالى ؛ فلا يصح أن يكون تفسيرا لأمره ؛ لأن المفسّر

عين تفسيره ، ولا أن تكون مصدريه وهى وصلتها عطف بيان على الهاء فى به ، ولا بدلا من ما ، أما الأول فلأن عطف البيان فى الجوامد بمنزله النعت فى المشتقات ، فكما أن الضمير لا ينعت كذلك لا يعطف عليه عطف بيان ، ووهم الزمخشرى فأجاز ذلك ذهولا عن هذه النكته ، وممن نص عليها من المتأخرين أبو محمد بن السيّد وابن مالك ، والقياس معهما فى ذلك ، وأما الثانى فلأن العباده لا يعمل فيها فعل القول ، نعم إن أوّل القول بالأمر كما فعل الزمخشرى فى وجه التفسيريه جاز ، ولكنه قد فاته هذا الوجه هنا فأطلق المنع.

فإن قيل : لعل امتناعه من إجازته لأن «أمر» لا يتعدّى بنفسه إلى الشيء المأمور به إلا قليلا ؛ فكذا ما أول به.

قلنا : هذا لازم له على توجيهه التفسيريه ؛ ويصح أن يقدّر بدلا من الهاء فى «به» ووهم الزمخشريّ فمنع ذلك ؛ ظنّا منه أن المبدل منه فى قوه الساقط فتبقى الصله بلا عائد ، والعائد موجود حسّا فلا مانع.

والخامس : أن لا يدخل عليها جار ؛ فلو قلت «كتبت إليه بأن أفعل» كانت مصدريه.

مسأله - إذا ولى أن الصالحه للتفسير مضارع معه لا نحو «أشرت إليه أن لا تفعل» جاز رفعه على تقدير لا نافيه ، وجزمه على تقديرها ناهيه ، وعليهما فأن مفسّره ، ونصبه على تقدير لا نافيه وأن مصدريه ، فإن فقدت «لا» أمتنع الجزم ، وجاز الرفع والنصب.

والوجه الرابع : أن تكون زائده ، ولها أربعه مواضع :

أحدها – وهو الأكثر – أن تقع بعد لمّا التوقيتيه نحو (وَلَمَّا أَنْ جاءَتْ رُسُلُنا لُوطاً سِيءَ بِهِمْ).

والثانى : أن تقع بين لو وفعل القسم ، مذكورا كقوله :

۴۰- فأقسم أن لو التقينا وأنتم ***لكان لكم يوم من الشّرّ مظلم

أو متروكا كقوله :

۴۱- أما والله أن لو كنت حرّا***وما بالحرّ أنت ولا العتيق

هـذا قول سيبويه وغيره ، وفى مقرب ابن عصفور أنها فى ذلك حرف جىء به لربط الجواب بالقسم ، ويبعده أن الأكثر تركها ، والحروف الرابطه ليست كذلك

والثالث – وهو نادر – أن تقع بين الكاف ومخفوضها كقوله :

۴۲- ويوما توافينا بوجه مقسّم ***كأن ظبيه تعطو إلى وارق السّلم

فى روايه من جر الظبيه.

والرابع : بعد إذا ، كقوله :

۴۳- فأمهله حتّى إذا أن كأنّه ***معاطى يد فى لجّه الماء غامر (۱)

وزعم الأخفش أنها تزاد فى غير ذلك ، وأنها تنصب المضارع كما تجر من والباء الزائـدتان الاسم ، وجعل منه (وَما لَنا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللهِ) (وَما لَنا أَلَّا نُقاتِلَ فِي سَبِيلِ اللهِ) وقال غيره : هى فى ذلك مصدريه ، ثم قيل : ضـمن ما لنا معنى ما منعنا ، وفيه نظر ؛ لأنه لم يثبت إعمال الجار والمجرور



---

۱- حقيقه القافيه «غارف»

فى المفعول به ، ولأن الأصل أن لا تكون لا زائده ، والصواب قول بعضهم : إن الأصل وما لنا فى أن لا نفعل كذا ، وإنما لم يجز للزائـده أن تعمل لعدم أختصاصـها بالأفعال ؛ بدليل دخولها على احرف وهو لو وكأنّ فى البيتين (١) ، وعلى الاسم وهو ظبيه فى البيت السابق (٢) بخلاف حرف الجر الزائد ؛ فإنه كالحرف المعدّى فى الاختصاص بالاسم ؛ فلذلك عمل فيه.

مسأله - ولا معنى لأن الزائده غير التوكيد كسائر الزوائد ، قال أبو حيان : وزعم الزمخشرى أنه ينجر مع التوكيد معنى آخر ، فقال فى قوله تعـالى (وَلَمَّا أَنْ جـاءَتْ رُسُـلُنا لُوطـاً سِـيءَ بِهِمْ) : دخلت أن فى هـذه القصه ولم تـدخل فى قصه إبراهيم فى قوله تعالى (وَلَقَدْ جاءَتْ رُسُلُنا إِبْراهِيمَ بِالْبُشْرى قالُوا سَلاماً) تنبيها وتأكيدا على أن الإساءه كانت تعقب المجىء ؛ فهى مؤكده فى قصه لوط للاتصال واللزوم ، ولا كذلك فى قصه إبراهيم ؛ إذ ليس الجواب فيها كالأول ، وقال الشـلوبين : لما كانت أن للسـبب فى «جئت أن أعطى» أى للاعطـاء أفـادت هنـا أن الإسـاءه كـانت لأجل المجىء وتعقبه ، وكـذلك فى قولهم «أما والله أن لو فعلت لفعلت» أكدت أن ما بعد لو وهو السبب فى الجواب ، وهذا لذى ذكراه لا يعرفه كبراء النحويين ، انتهى.

والذى رأيته فى كلام الزمخشرى فى تفسير سوره العنكبوت ما نصه : أن صله أكدت وجود الفعلين مرتبا أحدهما على الآخر فى وقتين متجـاورين لاـ فاصل بينهما ،كأنها وجـدا فى جزء واحـد من الزمان ، كأنه قيل : لما أحسّ بمجيئهم فاجأته المساءه من غير ريث ، انتهى. والرّيث : البطء ، وليس فى



---

١- هما الشاهدان ۴١ و ۴٣

٢- هو الشاهد رقم ۴٢

كلامه تعرض للفرق بين القصتين كما نقل عنه ، ولا كلامه مخالف لكلام النحويين ؛ لإطباقهم على أن الزائد يؤكد معنى ما جيء به لتوكيده ، ولمّا تفيد وقوع الفعل الثانى عقب الأول وترتبه عليه ، فالحرف الزائد يؤكد ذلك ، ثم إن قصه الخليل التى فيها (قالُوا سَلاماً) ليست فى السوره التى فيها (سِيءَ بِهِمْ) ، بل فى سوره هود ، وليس فيها لمّا ، ثم كيف يتخيل أن التحيه تقع بعد المجيء ببطء؟ وإنما يحسن أعتقادنا تأخّر الجواب فى سوره العنكبوت إذ الجواب فيها (قالُوا إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلِ هذِهِ الْقَرْيَهِ) ثم إن التعبير بالإساءه لحن ؛ لأن الفعل ثلاثى كما نطق به التنزيل ، والصواب المساءه ، وهى عباره الزمخشرى.

وأما ما نقله عن الشلوبين فمعترض من وجهين :

أحدهما : أن المفيد للتعليل فى مثاله إنما هو لام العله المقدره ، لا أن.

والثانى : أنّ أن فى المثال مصدريه ، والبحث فى الزائده.

تنبيه – وقد ذكر لأن معان أربعه أخر :

أحدها. الشرطيه كان المكسوره ، وإليه ذهب الكوفيون ، ويرجّحه عندى أمور

أحدها : توارد المفتوحه والمكسوره على المحل الواحد ، والأصل التوافق ، فقرى بالوجهين قوله تعالى (أَنْ تَضِلَّ إِحْداهُما) (وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ) (أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحاً أَنْ كُنْتُمْ قَوْماً مُسْرِفِينَ) وقد مضى أنه روى بالوجهين قوله :

*أتغضب إن أذن قتيبه حزّتا* [٢٩]

الثانى : مجيء الفاء بعدها كثيرا ، كقوله :

۴۴- أبا خراشه أمّا أنت ذا نفر***فإنّ قومى لم تأكلهم الضّبع

[ص ۵۹ ، ۴۳۷ ، ۶۹۴]

الثالث : عطفها على إن المكسوره فى قوله :

۴۵- إمّا أقمت وأمّا أنت مرتحلا***فالله يكلأ ما تأتى وما تذر

الروايه بكسر إن الأولى وفتح الثانيه ؛ فلو كانت المفتوحه مصدريه لزم عطف المفرد على الجمله ، وتعسّف ابن الحاجب فى توجيه ذلك ، فقال : لما كان معنى قولك «إن جئتنى أكرمتك» وقولك «أكرمك لإتيانك إياى» واحدا صحّ عطف التعليل على الشرط فى البيت ، ولذلك تقول «إن جئتنى وأحسنت إلى أكرمتك» ثم تقول «إن جئتنى ولإحسانك إلى أكرمتك» فتجعل الجواب لهما ، انتهى.

وما أظن أن العرب فاهت بذلك يوما ما.

المعنى الثانى : النفى كإن المكسوره أيضا ، قاله بعضهم فى قوله تعالى (أَنْ يُؤْتى أَحَدٌ مِثْلَ ما أُوتِيتُمْ) وقيل : إن المعنى ولا تؤمنوا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من الكتاب إلا لمن تبع دينكم ، وجمله القول اعتراض.

والثالث : معنى إذ كما تقدم عن بعضهم فى إن المكسوره ، وهذا قاله بعضهم فى (بَلْ عَجِبُوا أَنْ جاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ) (يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا) وقوله :

*أتغضب أن أذنا قتيبه حزّتا* [۲۹]

والصواب أنها فى ذلك كله مصدريه ، وقبلها لام العله مقدره.

والرابع : أن تكون بمعنى لئلّا ، قيل به فى (يُبَيِّنُ اللهُ لَكَمْ أَنْ تَضِلُّوا) وقوله :

۴۶- نزلتم منزل الأضياف منّا***فعجّلنا القرى أن تشتمونا

والصواب أنها مصدريه ، والأصل كراهيه أن تضلّوا ، ومخافه أن تشتمونا ، وهو قول البصريين. وقيل : هو على إضمار لام قبل أن ولا بعدها ، وفيه تعسف.

## «إنَّ»

المكسوره المشدّده ، على وجهين :

أحدهما : أن تكون حرف توكيد ، تنصب الاسم وترفع الخبر ، قيل : وقد تنصبهما فى لغه ، كقوله :

۴۷- إذا اسودّ جنح اللّيل فلتأت ولتكن ***خطاك خفافا ؛ إنّ حرّاسنا أسدا

وفى الحديث «إنّ قعر جهنّم سبعين خريفا» وقد خرّج البيت على الحاليه وأنّ الخبر محذوف ، أى تلقاهم أسدا ، والحديث على أن القعر مصدر «قعرت البئر» إذا بلغت قعرها ، وسبعين ظرف ، أى إن بلوغ قعرها يكون فى سبعين عاما.

وقد يرتفع بعدها المبتدأ فيكون اسمها ضمير شأن محذوفا كقوله عليه الصلاه السّلام : «إنّ من أشدّ النّاس عذابا يوم القيامه المصوّرون» الأصل إنّه أى الشأن كما قال :

۴۸- إنّ من يدخل الكنيسه يوما***يلق فيها جآذرا وظباء [ص ۵۸۹]

وإنما لم تجعل «من» اسمها لأنها شرطيه ، بدليل جزمها الفعلين ، والشرط له الصّدر ؛ فلا يعمل فيه ما قبله.

وتخريج الكسائى الحديث على زياده من فى اسم إنّ يأباه غير الأخفش من البصريين ، لأن الكلام إيجاب ، والمجرور معرفه على الأصح ، والمعنى أيضا يأباه ، لأنهم ليسوا أشدّ عذابا من سائر الناس.

وتخفّف فتعمل قليلا ، وتهمل كثيرا ، وعن الكوفيين أنها لا تخفف ، وأنه إذا قيل «إن زيد لمنطلق» فإن نافيه ، واللام بمعنى إلّا ، ويردّه أن منهم من يعملها مع التخفيف ، حكى سيبويه «إن عمرا لمنطلق» وقرأ الحرميان وأبو بكر (وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ).

الثانى : أن تكون حرف جواب بمعنى نعم ، خلافا لأبى عبيده ، استدلّ المثبتون بقوله :

۴۹- ويقلن : شيب قد علا***ك ، وقد كبرت ، فقلت : إنّه [ص ۶۴۹]

وردّ بأنا لا نسلّم أن الهاء للسكت ، بل هى ضمير منصوب بها ، والخبر محذوف ، أى إنه كذلك ، والجيد الاستدلال بقول ابن الزّبير رضى الله عنه لمن قال له لعن الله ناقه حملتنى إليك «إنّ وراكبها» أى نعم ولعن راكبها ، إذ لا يجوز حذف الاسم والخبر جميعا.

وعن المبرد أنه حمل على ذلك قراءه من قرأ (إِنْ هذانِ لَساحِرانِ) واعترض بأمرين ، أحدهما : أن مجىء إنّ بمعنى نعم شاذ ، حتى قيل : إنه لم يثبت ، والثانى : أن اللام لا تدخل فى خبر المبتدأ ، وأجيب عن هذا بأنها لام زائده ، وليست للابتداء ، أو بأنها داخله على مبتدأ محذوف ، أى لهما ساحران ، أو بأنها دخلت بعد إنّ هذه لشبهها بإن المؤكده لفظا كما قال :

ورجّ الفتى للخير ما إن رأيته***على السّنّ خيرا لا يزال يزيد [٢٧]

فزاد «إن» بعد ما المصدريه لشبهها فى اللفظ بما النافيه ، ويضعف الأول أن زياده اللام فى الخبر خاصّه بالشعر ، والثانى أن الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين ، وقيل : اسم إنّ ضمير الشأن ، وهذا أيضا ضعيف ؛ لأن الموضوع لتقويه الكلام لا يناسبه الحذف ، والمسموع من حذفه شاذ إلا فى باب أنّ المفتوحه إذا خففت ، فاستسهلوه لوروده فى كلام بنى على التخفيف ، فحذف تبعا لحذف النون ، ولأنه لو ذكر لوجب التشديد ، إذ الضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها ، ألا ترى أن من يقول لد ولم يك وو الله يقول لدنك ولم يكنه وبك لأفعلن ، ثم يرد إشكال دخول اللام ، وقيل : هذان اسمها ، ثم اختلف ؛ فقيل : جاءت على لغه بلحرث بن كعب فى إجراء المثنى بالألف دائما ، كقوله :

٥٠- [إنّ أباها وأبا أباها] ***قد بلغا فى المجد غايتاها [ص ١٢٢ ، ٢١٦]

واختار هذا الوجه ابن مالك ، وقيل : هذان مبنىّ لدلالته على [معنى] الإشاره ،

وإن قول الأكثرين «هذين» جرا ونصبا ليس إعرابا أيضا ، واختاره ابن الحاجب ، قلت : وعلى هذا فقراءه (هذانِ) أقيس ، إذ الأصل فى المبنى أن لا تختلف صيغه ، مع أن فيها مناسبه لألف ساحران ، وعكسه الياء فى (إِحْدَى ابْنَتَىَّ هاتَيْنِ) فهى هنا أرجح لمناسبه ياء (ابْنَتَىَّ) وقيل : لما اجتمعت ألف هذا وألف التثنيه فى التقدير قدّر بعضهم سقوط ألف التثنيه فلم تقبل ألف هذا التغيير.

تنبيه – تأتى «إنّ» فعلا ماضيا مسندا لجماعه المؤنث من الأين – وهو التّعب تقول «النساء إنّ» أى تعبن ، أو من آن بمعنى قرب ، أو مسندا لغيرهن على أنه من الأنين وعلى أنه مبنى للمفعول على لغه من قال فى ردّ وحبّ : ردّ وحبّ ، بالكسر تشبيها له بقيل وبيع ، والأصل مثلا «أنّ زيد يوم الخميس» ثم قيل «إنّ يوم الخميس» أو فعل أمر للواحد من الأنين ، أو لجماعه الإناث من الأين أو من آن بمعنى قرب ، أو للواحده مؤكدا بالنون من وأى بمعنى وعد كقوله :

*إن هند المليحه الحسناء* [۱۳]

وقد مر ، ومركبه من إن النافيه وأنا كقول بعضهم «إنّ قائم» والأصل إن أنا قائم ، ففعل فيه ماضى شرحه (۱).

فالأقسام إذن عشره : هذه الثمانيه ، والمؤكده ، والجوابيه.

تنبيه – فى الصحاح الأين الإعياء ، وقال أبو زيد : لا يبنى منه فعل ، وقد خولف فيه ، انتهى ، فعلى قول أبى زيد يسقط بعض الأقسام.

## «أنَّ»

المفتوحه المشدده النون ، على وجهين :

أحدهما : أنّ تكون حرف توكيد ، تنصب الاسم وترفع الخبر ، والأصح أنها فرع عن إن المكسوره ، ومن هنا صح للزمخشرى أن يدعى أن أنما بالفتح تفيد الحصر كإنما ، وقد اجتمعتا فى قوله تعالى (قُلْ إِنَّما يُوحى إِلَيَّ أَنَّما إِلهُكُمْ إِلهٌ واحِدٌ) فالأولى لقصر الصفه [على الموصوف] ، والثانيه بالعكس ،



---

۱- قد بينه واضحا فى ص ۲۴

وقول أبى حيان «هذا شىء انفرد به ، ولا يعرف القول بذلك إلا فى إنما بالكسر» مردود بما ذكرت وقوله «إن دعوى الحصر هنا باطله لاقتضائها أنه لم يوح إليه غير التوحيد» مردود أيضا بأنه حصر مقيد (١) ، إذ الخطاب مع المشركين ، فالمعنى ما أوحى إلىّ فى أمر الربوبيه إلا التوحيد ، لا الإشراك ، ويسمى ذلك قصر قلب ، لقلب اعتقاد المخاطب ، وإلا فما الذى يقول هو فى نحو (وَما مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ)؟ فإنّ ما للنفى وإلا للحصر قطعا ، وليست صفته عليه الصلاه والسّلام منحصره فى الرساله ، ولكن لما استعظموا موته جعلوا كأنهم أثبتوا له البقاء الدائم ، فجاء الحصر باعتبار ذلك ، ويسمى قصر إفراد.

والأصح أيضا أنها موصول حرفى مؤول مع معموليه بالمصدر ، فإن كان الخبر مشتقا فالمصدر المؤول به من لفظه ، فتقدير «بلغنى أنك تنطلق» أو «أنك منطلق» بلغنى الانطلاق ، ومنه «بلغنى أنك فى الدار» التقدير استقرارك فى الدار ، لأن الخبر فى الحقيقه هو المحذوف من استقر أو مستقر ، وإن كان جامدا قدّر بالكون نحو «بلغنى أن هذا زيد» تقديره بلغنى كونه زيدا ، لأن كل خبر جامد يصح نسبته إلى المخبر عنه بلفظ الكون ، تقول «هذا زيد» وإن شئت «هذا كائن زيدا» إذ معناهما واحد ، وزعم السهيلى أن الذى يؤوّل بالمصدر إنما هو أن الناصبه للفعل لأنها أبدا مع الفعل المتصرف ، وأنّ المشدده إنما تؤول بالحديث ، قال : وهو قول سيبويه ، ويؤيده أن خبرها قد يكون اسما محضا نحو «علمت أن الليث الأسد» وهذا لا يشعر بالمصدر ، انتهى. وقد مضى أن هذا يقدر بالكون.



---

١- يريد أنه قصر إضافى.

وتخفّف أنّ بالاتفاق ، فيبقى عملها على الوجه الذى تقدم [شرحه] فى أن الخفيفه (۱).

الثانى : أن تكون لغه فى لعلّ كقول بعضهم «ائت السّوق أنّك تشترى لنا شيئا» وقراءه من قرأ (وَما يُشْعِرُكُمْ أَنَّها إِذا جاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ) وفيها بحث سيأتى فى باب اللام.

**«أم»**

- على أربعه أوجه :

أحدها : أن تكون متصله ، وهى منحصره فى نوعين ، وذلك لأنها إما أن تتقدم عليها همزه التسويه نحو (سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ) (سَواءٌ عَلَيْنا أَجَزِعْنا أَمْ صَبَرْنا) وليس منه قول زهير :

۵۱- وما أدرى وسوف إخال أدرى ***أقوم آل حصن أم نساء [ص ۱۳۹ ، ۳۹۳ ، ۳۹۸]

لما سيأتى ، أو تتقدم عليها همزه يطلب بها وبأم التعيين نحو «أزيد فى الدار أم عمرو» وإنما سميت فى النوعين متصله لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر ، وتسمى أيضا معادله ؛ لمعادلتها للهمزه فى إفاده التسويه فى النوع الأول والاستفهام فى النوع الثانى.

ويفترق النوعان من أربعه أوجه :

أولها وثانيها : أنّ الواقعه بعد همزه التسويه لا تستحقّ جوابا ؛ لأن المعنى معها ليس على الاستفهام ، وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لأنه خبر ، وليست تلك كذلك ؛ لأن الاستفهام معها على حقيقته.



---

۱- انظر ص ۳۰ السابقه

والثالث والرابع : أنّ الواقعه بعـد همزه التسويه لا تقع إلا بين جملتين ، ولا تكون الجملتان معها إلا فى تأويل المفردين ، وتكونان فعليتين كما تقدم ، واسميتين كقوله :

٥٢- ولست أبالى بعد فقدى مالكا***أموتى ناء أم هو الآن وقع

ومختلفتين نحو (سَواءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صـامِتُونَ) وأم الأخرى تقع بين المفردين ، وذلك هو الغالب فيها ، نحو (أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقاً أَمِ السَّماءُ) وبين جملتين ليستا فى تأويل المفردين وتكونان أيضا فعليتين كقوله :

٥٣- فقمت للطيف مرتاعا فأرّقنى ***فقلت : أهى سرت أم عادنى حلم [ص ٣٧٨]

وذلك على الأرجح فى «هى» من أنها فاعل بمحذوف يفسره سرت ، واسميتين كقوله :

٥٤- لعمرك ما أدرى ، وإن كنت داريا ، ***شعيث ابن سهم أم شعيث ابن منقر

الأصل «أشعيث» بالهمز فى أوله والتنوين فى آخره ، فحذفهما للضروره ، والمعنى : ما أدرى أىّ النّسبين هو الصحيح ، ومثله بيت زهير السابق (١).

والذى غلّط ابن الشّجرى حتى جعله من النوع الأول توهّمه أن معنى الاستفهام فيه غير مقصود البتّه ، لمنافاته لفعل الدّرايه.

وجوابه أن معنى قولك «علمت أزيد قائم» علمت جواب أزيد قائم ، وكذلك «ما علمت».



---

١- هو الشاهد رقم ٥١

وبين لمختلفتين ، نحو (أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخالِقُونَ) وذلك أيضا على الأرجح من كون «أنتم» فاعلا.

مسأله – أم المتصله التى تستحق الجواب إنما تجاب بالتعيين ، لأنها سؤال عنه ، فإذا قيل «أزيد عندك أم عمرو» قيل فى الجواب : زيد ، أو قيل : عمرو ، ولا يقال «لا» ولا «نعم».

فإن قلت : فقد قال ذو الرّمّه :

٥٥- كقول عجوز مدرجى متروّحا***على بابها من عند أهلى وغاديا :

أذو زوجه بالمصر ، أم ذو خصومه***أراك لها بالبصره العام ثاويا؟

فقلت لها : لا ، إنّ أهلى جيره***لأكثبه الدّهنا جميعا وماليا

وما كنت مذ أبصرتنى فى خصومه***أراجع فيها – يا ابنه القوم – قاضيا

قلت : ليس قوله «لا» جوابا لسؤالها ، بل رد لما توهمته من وقوع أحد الأمرين : كونه ذا زوجه ، وكونه ذا خصومه ، ولهذا لم يكتف بقوله «لا» ، إذ كان ردّ ما لم تلفظ به إنما يكون بالكلام التامّ ، فلهذا قال : «إن أهلى جيره – البيت» و «وما كنت مذ أبصرتنى – البيت».

مسأله – إذا عطفت بعد الهمزه بأو ، فإن كانت همزه التسويه لم تجز قياسا ، وقد أولع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا «سواء كان كذا أو كذا» وهو نظير قولهم «يجب أقلّ الأمرين من كذا أو كذا» والصواب العطف فى الأول بأم ، وفى الثانى بالواو ، وفى الصحاح «تقول : سواء علىّ قمت أو قعدت» انتهى. ولم يذكر غير ذلك ، وهو سهو ، وفى كامل الهذلى أن ابن محيصن قرأ من طريق الزعفرانى (سواء عليهم أنذرتهم أولم تنذرهم) وهذا من الشذوذ بمكان ، وإن كانت همزه الاستفهام جاز قياسا ، وكان الجواب بنعم أو بلا ،

وذلك أنه إذا قيل «أزيد عندك أو عمرو» فالمعنى أأحدهما عندك أم لا ، فإن أجبت بالتعيين صح ، لأنه جواب وزياده ، ويقال «ألحسن أو الحسين أفضل أم ابن الحنفيّه؟» فتعطف الأول بأو ، والثانى بأم ، ويجاب عندنا بقولك : أحدهما ، وعند الكيسانيه بابن الحنفيّه ، ولا يجوز أن تجيب بقولك الحسن أو بقولك الحسين ، لأنه لم يسأل عن الأفضل من الحسن وابن الحنفيه ولا من الحسين وابن الحنفيّه ، وإنما جعل واحدا منهما لا بعينه قرينا لابن الحنفيه ، فكأنه قال : «أأحدهما أفضل أم ابن الحنفيه؟».

مسأله - سمع حذف أم المتصله ومعطوفها كقول الهذلى :

دعانى إليها القلب إنّى لأمره

سميع ، فما أدرى أرشد طلابها [ه]

تقديره أم غى ، كذا قالوا ، وفيه بحث كما مر (۱) ، وأجاز بعضهم حذف معطوفها بدونها ، فقال فى قوله تعالى : (أَفَلا تُبْصِرُونَ أَمْ) : إنّ الوقف هنا ، وإن التقدير : أم تبصرون ، ثم يبتدأ (أَنَا خَيْرٌ) وهذا باطل ، إذ لم يسمع حذف معطوف۱۴

بدون عاطفه (۲) ، وإنما المعطوف جمله (أَنَا خَيْرٌ) ووجه المعادله بينها وبين الجمله قبلها أن الأصل : أم تبصرون ، ثم أقيمت الأسميه مقام الفعليه والسبب مقام المسبب ، لأنهم إذا قالوا له أنت خير كانوا عند بصراء ، وهذا معنى كلام سيبويه.

فإن قلت : فإنهم يقولون : أتفعل هذا أم لا ، والأصل أم لا تفعل.

قلت : إنما وقع الحذف بعد لا ، ولم يقع بعد العاطف ، وأحرف



---

۱- انظر ص ۱۴

۲- فى نسخه «إذ لم يسمع حذف معطوفها» وهى أحسن.

الجواب تحذف الجمل بعدها كثيرا ، وتقوم هى فى اللفظ مقام تلك الجمل ، فكأن الجمله هنا مذكوره ، لوجود ما يغنى عنها.

وأجاز الزمخشرى وحده حذف ما عطفت عليه أم ، فقال فى (أَمْ كُنْتُمْ شُهَداءَ) يجوز كون أم متصله على أن الخطاب لليهود ، وحذف معادلها ، أى أتدّعون على الأنبياء اليهوديه أم كنتم شهداء؟ وجوّز ذلك الواحدىّ أيضا ، وقدر : أبلغكم ما تنسبون إلى يعقوب من إيصائه بنيه باليهوديه أم كنتم شهداء ، انتهى.

الوجه الثانى : أن تكون منقطعه ، وهى ثلاثه أنواع : مسبوقه بالخبر المحض ، نحو (تَنْزِيلُ الْكِتابِ لا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعالَمِينَ أَمْ يَقُولُونَ افْتَراهُ) ومسبوقه بهمزه لغير استفهام ، نحو (أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِها أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِها) إذ الهمزه فى ذلك للإنكار ، فهى بمنزله النفى ، والمتصله لا تقع بعده ، ومسبوقه باستفهام بغير الهمزه ، نحو (هَلْ يَسْتَوِى الْأَعْمى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى الظُّلُماتُ وَالنُّورُ [أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكاءَ])

ومعنى أم المنقطعه الذى لا يفارقها الإضراب ، ثم تاره تكون له مجردا ، وتاره تتضمن مع ذلك استفهاما إنكاريا ، أو استفهاما طلبيا.

فمن الأول (هَلْ يَسْتَوِى الْأَعْمى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى الظُّلُماتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكاءَ) أما الأولى فلأن الاستفهام لا يدخل على الاستفهام ،

وأما الثانيه فلأنّ المعنى على الإخبار عنهم باعتقاد الشركاء ، قال الفراء : يقولون «هل لك قبلنا حقّ أم أنت رجل ظالم» يريدون بل أنت.

ومن الثانى (أَمْ لَهُ الْبَناتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ) تقديره : بل أله البنات ولكم البنون ؛ إذ لو قدرت للاضراب المحض لزم المحال.

ومن الثالث قولهم «إنّها لإبل أم شاء» التقدير : بل أهى شاء.

وزعم أبو عبيده أنها قد تأتى بمعنى الاستفهام المجرد ، فقال فى قول الأخطل :

٥٦- كذبتك عينك أم رأيت بواسط***غلس الظّلام من الرّباب خيالا

إن المعنى هل رأيت.

ونقل ابن الشّجرى عن جميع البصريين أنها أبدا بمعنى بل والهمزه جميعا ، وأن الكوفيين خالفوهم فى ذلك ، والذى يظهر لى قولهم ؛ إذ المعنى فى نحو (أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكاءَ) ليس على الاستفهام ، ولأنه يلزم البصريين دعوى التوكيد فى نحو (أَمْ هَلْ تَسْتَوِى الظُّلُماتُ) ونحو (أَمَّا ذا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) (أَمَّنْ هذَا الَّذِى هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ) وقوله :

٥٧- أنّى جزوا عامرا سوأ بفعلهم ***أم كيف يجزوننى السّوأى من الحسن؟

أم كيف ينفع ما تعطى العلوق به***رئمان أنف إذا ماضنّ باللّبن؟

العلوق - بفتح العين المهمله - الناقه التى علق قلبها بولدها ، وذلك أنه ينحر ثم يحشى جلده تبنا ويجعل بين يديها لتشمه فتدرّ عليه ؛ فهى نسكن إليه مره ، وتنفر عنه أخرى.

وهذا البيت ينشد لمن يعد بالجميل ولا يفعله ؛ لانطواء قلبه على ضده ، وقد أنشد الكسائىّ فى مجلس الرشيد بحضره الأصمعى ؛ فرفع «رئمان» فردّه عليه الأصمعى ، وقال : إنه بالنصب ، فقال له الكسائى : اسكت ، ما أنت وهذا؟ يجوز الرفع والنصب والجر ، فسكت. ووجهه أن الرفع على الإبدال من «ما» والنصب بنعطى ، والخفض بدل من الهاء ، وصوّب ابن الشّجرى إنكار

الأصمعى ، فقال : لأن رئمانها للبوّ بأنفها هو عطيتها إياه لا عطيّه لها غيره ؛ فإذا رفع لم يبق لها عطيه فى البيت ؛ لأن فى رفعه إخلاء تعطى من مفعوله لفظا وتقديرا ، والجر أقرب إلى الصواب قليلا ، وإنما حقّ الإعراب والمعنى النصب ، وعلى الرفع فيحتاج إلى تقدير ضمير راجع إلى المبدل منه ، أى رئمان أنف له.

والضمير فى «بفعلهم» لعامر ؛ لأن المراد به القبيله ، ومن بمعنى البدل مثلها فى (أَرَضِيتُمْ بِالْحَياهِ الدُّنْيا مِنَ الْآخِرَهِ) وأنكر ذلك بعضهم ، وزعم أن من متعلقه بكلمه البدل محذوفه.

ونظير هذه الحكايه أن ثعلبا كان يأتى الرّياشىّ ليسمع منه الشعر ، فقال له الرياشى يوما : كيف تروى «بازل» من قوله :

٥٨- ما تنقم الحرب العوان منّى ***بازل عامين حديث سنّى

*لمثل هذا ولدتنى أمّى* [ص ٦٨٢]

فقال ثعلب : ألمثلى تقول هذا؟ إنما أسير (١) إليك لهذه المقطّعات والخرافات يروى البيت بالرفع على الاستئناف ، وبالخفض على الإتباع ، وبالنصب على الحال.

ولا تدخل «أم» المنقطعه على مفرد ، ولهذا قدروا المبتدأ فى «إنها لإبل أم شاء» وخرق ابن مالك فى بعض كتبه إجماع النحويين ؛ فقال : لا حاجه إلى تقدير مبتدأ ، وزعم أنها تعطف المفردات كبل ، وقدرها [ها] هنا ببل دون الهمزه ،

واستدل بقول بعضهم «إن هناك لإبلا أم شاء» بالنصب ، فإن صحت روايته فالأولى أن يقدر لشاء ناصب ، أى أم أرى شاء.



---

١- فى نسخه «أصير إليك» بالصاد بدل السين ، ولا بأس بها.

تنبيه – قد ترد أم محتمله للاتصال والانقطاع : فمن ذلك قوله تعالى (قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللهِ عَهْداً فَلَنْ يُخْلِفَ اللهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللهِ ما لا تَعْلَمُونَ) قال الزمخشرى : يجوز فى أم أن تكون معادله بمعنى أى الأمرين كائن ، على سبيل التقرير ؛ لحصول العلم بكون أحدهما ، ويجوز أن تكون منقطعه ، انتهى.

ومن ذلك قول المتنبى :

٥٩- أحاد أم سداس فى أحاد***ليلتنا المنوطه بالتّناد؟ [ص ٦٥٤]

فإن قدّرتها فيه متصله فالمعنى أنه استطال الليله فشكّ أواحده هى أم ست اجتمعت فى واحده فطلب التعيين ، وهذا من تجاهل العارف كقوله :

٦٠- أيا شجر الخابور مالك مورقا؟ ***كأنّك لم تجزع على ابن طريف

وعلى هذا فيكون قد حذف الهمزه قبل «أحاد» ويكون تقديم الخبر وهو أحاد على المبتدأ وهو ليلتنا تقديما واجبا ؛ لكونه المقصود بالاستفهام مع سداس ؛ إذ شرط الهمزه المعادله لأم أن يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين أحدهما ، ويلى أم المعادل الآخر ؛ ليفهم السامع من أول الأمر الشىء المطلوب تعيينه ، تقول إذا استفهمت عن تعيين المبتدأ «أزيد قائم أم عمرو» وإن شئت «أزيد أم عمرو قائم» وإذا استفهمت عن تعيين الخبر «أقائم زيد أم قاعد» وإن شئت «أقائم أم قاعد زيد» وإن قدرتها منقطعه فالمعنى أنه أخبر عن ليلته بأنها ليله واحده ، ثم نظر إلى طولها فشك فجزم بأنها ست فى ليله فأضرب! أو شك هل هى ست فى ليله أم لا- فأضرب واستفهم ، وعلى هذا فلا- همزه مقدره ، ويكون تقديم «أحاد» ليس على الوجوب ؛ إذ الكلام خبر ، وأظهر الوجهين الاتصال ؛ لسلامته من الاحتياج إلى تقدير مبتدأ يكون سداس خبرا

عنه فی وجه الانقطاع ، کما لزم عنـد الجمهور فی «إنها لإبل أم شاء» ومن الاعتراض بجمله «أم هی سـداس» بین الخبر وهو أحاد والمبتـدأ وهو لیلتنـا ، ومن الإخبار عن اللیله الواحـده بأنها لیله ، فإن ذلک معلوم لا فائـده فیه ؛ ولک أن تعارض الأول بأنه یلزم فی الاتصال حذف همزه الاستفهام وهو قلیل ، بخلاف حذف المبتدأ.

واعلم أن هـذا البیت اشـتمل علی لحنات : اسـتعمال أحاد وسـداس بمعنی واحـده وست ، وإنما هما بمعنی واحده واحده وسـت ست ؛ واسـتعمال سداس وأکثرهم یأباه ویخص العدد المعدول بما دون الخمسه ، وتصـغیر لیله علی لییله ، وإنما صـغرتها العرب علی لییله بزیاده الیاء علی غیر قیاس ، حتی قیل : إنها مبنیه علی لیلاه فی نحو قول الشاعر :

۶۱- *فی کلّ ما یوم وکلّ لیلاه*

ومما قد یستشکل فیه أنه جمع بین متنافیین استطاله اللیله وتصغیرها ، وبعضهم یثبت مجیء التصغیر للتعظیم کقوله :

۶۲- [وکلّ أناس سوف تدخل بینهم] ***دویهیه تصفرّ منها الأنامل [ص ۱۳۶ ، ۱۹۷ ، ۶۲۶]

الثالث : أن تقع زائده. ذکره أبو زید ، وقال فی قوله تعالی (أَفَلا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ) : إن التقدیر أفلا تبصرون أنا خیر ، والزیاده ظاهره فی قول ساعده ابن جؤیّه.

۶۳- یا لیت شعری ولا منجی من الهرم ***أم هل علی العیش بعد الشّیب من ندم

الرابع : أن تکون للتعریف ، نقلت عن طیىء ، وعن حمیر ، وأنشدوا :

۶۴- ذاک خلیلی وذ یواصلنی ***یرمی ورائی بامسهم وامسلمه

وفى الحديث «ليس من امبرّ امصيام فى امسفر» كذا رواه النمر بن تولب رضى الله عنه ، وقيل : إن هذه اللغه مختصه بالأسماء التى لا تدغم لام التعريف فى أولها نحو غلام وكتاب ، بخلاف رجل وناس ولباس ، وحكى لنا بعض طلبه اليمن أنه سمع فى بلادهم من يقول : خذ الرّمح ، واركب امفرس ، ولعل ذلك لغه لبعضهم. لا لجميعهم ، ألا ترى إلى البيت السابق وأنها فى الحديث دخلت على النوعين.

**«أل»**

- على ثلاثه أوجه :

أحدها : أن تكون اسما موصولا بمعنى الذى وفروعه ، وهى الداخله على أسماء الفاعلين والمفعولين ، قيل : والصفات المشبّهه ، وليس بشىء ؛ لأن الصفه المشبهه للثبوت فلا تؤوّل بالفعل ، ولهذا كانت الداخله على اسم التفضيل ليست موصوله باتفاق ، وقيل : هى فى الجميع حرف تعريف ، ولو صح ذلك لمنعت من إعمال اسمى الفاعل والمفعول ، كما منع منه التصغير والوصف ، وقيل : موصول حرفى ، وليس بشىء ؛ لأنها لا تؤول بالمصدر ، وربما وصلت بظرف ، أو جمله اسميه (١) أو فعليه فعلها مضارع ، وذلك دليل على أنها ليست حرف تعريف ؛ فالأول كقوله :

٦٥- من لا يزال شاكرا على المعه ***فهو حر بعيشه ذات سعه

والثانى كقوله :

٦٦- من القوم الرّسول الله منهم ***لهم دانت رقاب بنى معدّ

والثالث كقوله :



---

١- فى نسخه «أو بجمله اسميه - إلخ»

٦٧- [يقول الخنى وأبغض العجم ناطقا***إلى ربّنا] صوت الحمار اليجدّع

والجميع خاص بالشعر ، خلافا للأخفش وابن مالك فى الأخير.

والثانى : أن تكون حرف تعريف ، وهى نوعان : عهديه ، وجنسيه ، وكل منهما ثلاثه أقسام :

فالعهديه إما أن يكون مصحوبها معهودا ذكريا ، نحو (كَما أَرْسَلْنا إِلى فِرْعَوْنَ رَسُولاً فَعَصى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ) ونحو (فِيها مِصْباحٌ الْمِصْباحُ فِي زُجاجَةٍ الزُّجاجَةُ كَأَنَّها كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ) ونحو «اشتريت فرسا ثم بعت الفرس» وعبره هذه أن يسدّ الضمير مسدّها مع مصحوبها ، أو معهودا ذهنيّا ، نحو (إِذْ هُما فِي الْغارِ) ونحو (إِذْ يُبايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَهِ) ، أو معهودا حضوريا ، قال ابن عصفور : ولا تقع هذه إلا بعد أسماء الإشاره ، نحو «جاءنى هذا الرجل» أو أىّ فى النداء نحو «يا أيّها الرّجل» أو إذا الفجائيه نحو «خرجت فإذا الأسد» أو فى اسم الزمان الحاضر نحو «الآن» انتهى. وفيه نظر ؛ لأنك تقول لشاتم رجل بحضرتك «لا تشتم الرّجل» فهذه للحضور فى غير ما ذكر ، ولأن التى بعد إذا ليست لتعريف شىء حاضر حاله التكلم ؛ فلا تشبه ما الكلام فيه ، ولأن الصحيح فى الداخله على الآن أنها زائده ؛ لأنها لازمه ، ولا يعرف أن التى للتعريف وردت لازمه ، بخلاف الزائده ، والمثال الجيد للمسأله قوله تعالى : (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ).

والجنسيه إما لاستغراق الأفراد ، وهى التى تخلفها كلّ حقيقه ، نحو (وَخُلِقَ الْإِنْسانُ ضَعِيفاً) ونحو (إِنَّ الْإِنْسانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا) أو لاستغراق خصائص الأفراد ، وهى التى تخلفها كل مجازا ، نحو «زيد الرّجل علما» أى الكامل فى هذه الصفه ، ومنه (ذلِكَ الْكِتابُ) أو

لتعريف المـاهيه ، وهى التى لاـ تخلفهـا كـل لا حقيقه ولا مجازا ، نحو (وَجَعَلْنا مِنَ الْماءِ كُلَّ شَـيْءٍ حَيٍّ) وقولك «والله لا أتزوج النساء» ، أو «لا ألبس الثياب» ولهـذا يقع الحنث بالواحد منهما ، وبعضـهم يقول فى هذه : إنها لتعريف العهد ؛ فإن الأجناس أمور معهوده فى الأذهان متميز بعضها عن بعض ، ويقسم المعهود إلى شخص وجنس.

والفرق بين المعرف بأل هذه وبين اسم الجنس النكره هو الفرق بين المقيد

والمطلق ، وذلك لأن ذا الألف واللام يـدلّ على الحقيقه بقيد حضورها فى الذهن واسم الجنس النكره يدل على مطلق الحقيقه ، لا باعتبار قيد.

تنبيه – قـال ابن عصـفور : أجـازوا فى نحو «مررت بهـذا الرّجـل» كون الرجـل نعتـا وكونه بيانا ، مع اشتراطهم فى البيان أن يكون أعرف من المبيّن ، وفى النعت أن لا يكون أعرف من المنعوت ، فكيف يكون الشىء أعرف وغير أعرف؟.

وأجاب بأنه إذا قدّر بيانا قدرت أل فيه لتعريف الحضور ؛ فهو يفيد الجنس بذاته ؛ والحضور بدخول أل ، والإشاره إنما تدل على الحضور دون الجنس ، وإذا قـدّر نعتـا قـدرت أل فيه للعهـد ، والمعنى مررت بهـذا وهو الرجـل المعهود بيننـا ؛ فلا دلاله فيه على الحضور ، والإشاره تدل عليه ، فكانت أعرف. قال : وهذا معنى كلام سيبويه.

الوجه الثالث : أن تكون زائده ، وهى نوعان : لازمه وغير لازمه.

فالأـولى كـالتى فى الأسـماء الموصوله ، على القول بـأنّ تعريفها بالصـله ، وكالواقعه فى الأعلام ، بشـرط مقارنتها لنقلها كالنّضـر والنّعمـان واللّات والعزّى ، أو لارتجالهـا كالسّـموأل ، أو لغلبتهـا على بعض من هى له فى الأصل كالبيت للكعبه والمـدينه لطيبه والنّجم للثريا ، وهذه فى الأصل لتعريف العهد.

والثانيه نوعان : كثيره واقعه فى الفصيح ، وغيرها.

فالأولى الداخله على علم منقول من مجرد صالح لها ملموح أصله كحارث وعبّاس وضحّاك ، فتقول فيها : الحرث ، والعبّاس ، والضّحّاك ، ويتوقّف هذا النوع على السماع ، ألا ترى أنه لا يقال مثل ذلك فى نحو محمد ومعروف وأحمد؟.

والثانيه نوعان : واقعه فى الشعر ، وواقعه فى شذوذ [من] النثر.

فالأولى كالداخله على يزيد وعمرو فى قوله :

۶۸- باعد أمّ العمرو من أسيرها***حرّاس أبواب على قصورها

وفى قوله :

۶۹- رأيت الوليد بن اليزيد مباركا***شديدا بأعباء الخلافه كاهله

فأما الداخله على وليد فى البيت فللمح الأصل ، وقيل : أل فى اليزيد والعمرو للتعريف ، وإنهما نكّرا ثم أدخلت عليهما أل ، كما ينكر العلم إذا أضيف كقوله :

۷۰- علا زيدنا يوم النّقا رأس زيدكم ***[بأبيض ماضى الشّفرتين يمان]

واختلف فى الداخله على «بنات أوبر» فى قوله :

۷۱- ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا***ولقد نهيتك عن بنات الأوبر [ص ۲۲۰]

فقيل : زائده للضروره ؛ لأن «ابن أوبر» علم على نوع من الكمأه ، ثم جمع على «بنات أوبر» كما يقال فى جمع ابن عرس «بنات عرس» ولا يقال «بنو عرس» لأنه لما لا يعقل ؛ وردّه السّخاوى بأنها لو كانت زائده لكان وجودها كالعدم ؛ فكان يخفضه بالفتحه ؛ لأن فيه العلميه والوزن ، وهذا سهو منه ؛ لأن أل تقتضى أن ينجرّ الاسم بالكسره ولو كانت زائده [فيه] ؛ لأنه قد أمن فيه

التنوين ، وقيل : أل فيه للمح الأصل ؛ لأن «أوبر» صفه كحسن وحسين وأحمر ، وقيل : للتعريف ، وإن «ابن أوبر» نكره كابن لبون ؛ فأل فيه مثلها فى قوله :

٧٢- وابن اللّبون إذا مالزّ فى قرن ***لم يستطع صوله البزل القناعيس

قاله المبرد ، ويردّه أنا لم يسمع ابن أوبر إلا ممنوع الصرف.

والثانيه كالواقعه فى قولهم : «ادخلوا الأوّل فالأول» و «جاؤوا الجمّاء الغفير» وقراءه بعضهم (لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ) بفتح الياء ؛ لأن الحال

واجبه التنكير ، فإن قدرت الأذلّ مفعولا مطلقا على حذف مضاف ، أى خروج الأذل كما قدره الزمخشرى لم يحتج إلى دعوى زياده أل.

تنبيه - كتب الرشيد ليله إلى القاضى أبى يوسف يسأله عن قول القائل :

٧٣- فإن ترفقى يا هند فالرّفق أيمن ***وإن تخرقى يا هند فالخرق أشأم

فأنت طلاق والطّلاق عزيمه***ثلاث ، ومن يخرق أعقّ وأظلم

فقال : ماذا يلزمه إذا رفع الثلاث وإذا نصبها؟ قال أبو يوسف : فقلت : هذه مسأله نحويه فقهيه ، ولا آمن الخطأ إن قلت فيها برأيى ، فأتيت الكسائى وهو فى فراشه ، فسألته ، فقال : إن رفع ثلاثا طلقت واحده ، لأنه قال «أنت طلاق» ثم أخبر أن الطلاق التام ثلاث ، وإن نصبها طلقت ثلاثا ، لأن معناه أنت طالق ثلاثا ، وما بينهما جمله معترضه ، فكتبت بذلك إلى الرشيد ، فأرسل إلىّ بجوائز ، فوجهت بها إلى الكسائى ، انتهى ملخصا.

وأقول : إن الصواب أن كلا من الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلاث ولوقوع الواحده ، أما الرفع فلأن أل فى الطلاق إما لمجاز الجنس كما تقول

«زيـد الرّجل» أى هو الرّجل المعتـدّ به ، وإما للعهـد الذكرى مثلها فى (فَعَصـى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ) أى وهذا الطلاق المذكور عزيمه ثلاـث ، ولاـ تكون للجنس الحقيقى ؛ لئلاـ يلزم الإخبـار عن العام بالخاص كما يقال «الحيوان إنسان» وذلك باطل ، إذ ليس كل حيوان إنسانـا ، ولاـ كـل طلاق عزيمه ولا ثلاثا ؛ فعلى العهـديه يقع الثلاث ، وعلى الجنسيه يقع واحـده كما قال الكسائى ، وأما النصب فلأـنه محتمـل لأـن يكون على المفعول المطلق ، وحينئـذ يقتضـى وقوع الطلاق الثلاث ، إذ المعنى فأنت طالق ثلاثا ، ثم اعترض بينهما بقوله : والطلاق عزيمه ، ولأن يكون حالا

من الضـمير المستتر فى عزيمه ، وحينئذ لا يلزم وقوع الثلاث ، لأن المعنى : والطلاق عزيمه إذا كان ثلاثا ، فإنما يقع ما نواه ، هذا ما يقتضيه معنى هذا اللفظ مع قطع النظر عن شىء آخر ، وأما الذى أراده هذا الشاعر المعين فهو الثلاث لقوله بعد :

فبينى بها إن كنت غير رفيقه***وما لامرئ بعد الثّلاث مقدّم

مسأله - أجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين نيابه أل عن الضمير المضاف إليه ، وخرّجوا على ذلك (فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوى) و «مررت برجل حسن الوجه» و «ضـرب زيـد الظّهر والبطن» إذا رفع الوجه والظهر والبطن ، والمانعون يقـدرون هى المـأوى له ، والـوجه منه ، والظهر والبطن منه [فى الأـمثله] وقيـد ابن مالـك الجواز بغير الصـله. وقـال الزمخشـرى فى (وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْماءَ كُلَّها) : إن الأصل أسماء المسميات ، وقال أبو شامه فى قوله :

٧٤- *بدأت ببسم الله فى النّظم أولا*

إن الأصل فى نظمى ؛ فجوزا نيابتها عن الظاهر وعن ضمير الحاضر ، والمعروف من كلامهم إنما هو التمثيل بضمير الغائب.

مسأله - من الغريب أن أل تأتى للاستفهام ، وذلك فى حكايه قطرب «أل فعلت؟» بمعنى هل فعلت ، وهو من إبدال الخفيف ثقيلا كما فى الآل عند سيبويه ، لكن ذلك سهل ؛ لأنه جعل وسيله إلى الألف التى هى أخف الحروف

**«أما»**

بالفتح والتخفيف - على وجهين :

أحدهما : أن تكون حرف استفتاح بمنزله ألا ، وتكثر قبل القسم كقوله :

٧٥- أما والّذى أبكى وأضحك ، والّذى ***أمات وأحيا ، والّذى أمره الأمر [ص ٦٨]

وقد تبدل همزتها هاء أو عينا قبل القسم ، وكلاهما مع ثبوت الألف وحذفها ، أو تحذف الألف مع ترك الإبدال ؛ وإذا وقعت أنّ بعد أما هذه كسرت كما تكسر بعد ألا الاستفتاحيه.

والثانى : أن تكون بمعنى حقّا أو أحقّا ، على خلاف فى ذلك سيأتى ، وهذه تفتح أنّ بعدها كما تفتح بعد حقا ، وهى حرف عند ابن خروف ، وجعلها مع أنّ ومعموليها كلاما تركّب من حرف واسم كما قاله الفارسى فى «يا زيد» وقال بعضهم : [هى] اسم بمعنى حقّا ، وقال آخرون : هى كلمتان ، الهمزه للاستفهام. و «ما» اسم بمعنى شىء ، وذلك الشىء حق ، فالمعنى أحقا ، وهذا هو الصواب ، وموضع «ما» النصب على الظرفيه كما انتصب «حقا» على ذلك فى نحو قوله :

٧٦- أحقّا أن جيرتنا استقلّوا***[فنيّتنا ونيّتهم فريق]

وهو قول سيبويه ، وهو الصحيح ، بدليل قوله :

٧٧- أفى الحقّ أنّى مغرم بك هائم ***[وأنّك لا خلّ هواك ولا خمر]

فأدخل عليها فى ، وأنّ وصلتها مبتدأ ، والظرف خبره ، وقال المبرد : حقا مصدر لحقّ محذوفا ، وأن وصلتها فاعل.

وزاد المالقى لأما معنى ثالثا ، وهو أن تكون حرف عرض بمنزله ألا ، فتختص بالفعل ، نحو «أما تقوم» و «أما تقعد» وقد يدّعى فى ذلك أن الهمزه للاستفهام التقريرىّ مثلها فى ألم وألا ، وأنّ ما نافيه ، وقد تحذف هذه الهمزه كقوله :

٧٨- ما ترى الدّهر قد أباد معدّا***وأباد السّراه من عدنان

**«أمّا»**

بالفتح والتشديد - وقد تبدل ميمها الأولى ياء ، استثقالا للتضعيف ، كقول عمر بن أبى ربيعه.

٧٩- رأت رجلا أيما إذا الشّمس عارضت ***فيضحى ، وأيما بالعشىّ فيخصر

وهو حرف شرط وتفصيل وتوكيد.

أما أنها شرط فيدل لها لزوم الفاء (١) بعدها ، نحو (فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ، وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ) الآيه ، ولو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر ، إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ، ولو كانت زائده لصح الاستغناء عنها ، ولما لم يصح ذلك وقد امتنع كونها للعطف تعين أنها فاء الجزاء فإن قلت : قد استغنى عنها فى قوله :

٨٠- فأمّا القتال لا قتال لديكم ***[ولكنّ سيرا فى عراض المواكب]

قلت : هو ضروره ، كقول عبد الرحمن بن حسّان :



---

١- فى نسخه «فبدليل لزوم الفاء بعدها»

۸۱- من يفعل الحسنات الله يشكرها***[والشّرّ بالشّر عند الله مثلان]

[ص ۹۸ ، ۱۳۹ ، ۱۶۵ ، ۲۳۶ ، ۴۲۲ ، ۴۲۳ ، ۵۱۷ ، ۶۳۶ ، ۶۴۷]

فإن قلت : قد حذفت (۱) فی التنزیل فی قوله تعالی (فَأَمَّا الَّذِینَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَکَفَرْتُمْ بَعْدَ إِیمانِکُمْ).

قلت : الأصل : فیقال لهم أکفرتم ، فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء فی الحذف ، وربّ شیء یصح تبعا ولا یصح استقلالا ، کالحاج عن غیره یصلّی عنه رکعتی الطواف ، ولو صلی أحد عن غیره ابتداء لم یصح علی الصحیح ، هذا قول الجمهور.

وزعم بعض المتأخّرین أن فاء جواب «أمّا» لا تحذف فی غیر الضروره أصلا ، وأن الجواب فی الآیه (فَذُوقُوا الْعَذابَ) والأصل : فیقال لهم ذوقوا ، فحذف القول وانتقلت الفاء إلی المقول ، وأن ما بینهما اعتراض ، وکذا قال فی آیه الجاثیه (وَأَمَّا الَّذِینَ کَفَرُوا أَفَلَمْ تَکُنْ آیاتِی تُتْلی عَلَیْکُمْ) الآیه ، قال : أصله فیقال لهم ألم تکن آیاتی ، ثم حذف القول وتأخرت الفاء عن الهمزه.

وأما التفصیل فهو غالب أحوالها کما تقدم فی آیه البقره ، ومن ذلک (أَمَّا السَّفِینَهُ فَکانَتْ لِمَساکِینَ) (وَأَمَّا الْغُلامُ) (وَأَمَّا الْجِدارُ) الآیات ، وقد یترک تکرارها استغناء بذکر أحد القسمین عن الآخر ، أو بکلام یذکر بعدها فی موضع ذلک القسم ؛ فالأول نحو (یا أَیُّهَا النَّاسُ قَدْ جاءَکُمْ بُرْهانٌ مِنْ رَبِّکُمْ وَأَنْزَلْنا إِلَیْکُمْ نُوراً مُبِیناً فَأَمَّا الَّذِینَ آمَنُوا بِاللهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَیُدْخِلُهُمْ فِی رَحْمَهٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ) أی وأما الذین کفروا بالله فلهم کذا وکذا ، والثانی نحو (هُوَ الَّذِی أَنْزَلَ عَلَیْکَ الْکِتابَ مِنْهُ آیاتٌ مُحْکَماتٌ هُنَّ أُمُّ الْکِتابِ وَأُخَرُ مُتَشابِهاتٌ ،



---

۱- فی نسخه «فقد حذفت»

فَأَمَّا الَّذِينَ فِی قُلُوبِهِمْ زَیْغٌ فَیَتَّبِعُونَ ما تَشابَهَ مِنْهُ ابْتِغاءَ الْفِتْنَهِ وَابْتِغاءَ تَأْوِیلِهِ) أی وأما غیرهم فیؤمنون به ویکلون معناه إلی ربهم ، ویدل علی ذلک (وَالرَّاسِخُونَ فِی الْعِلْمِ یَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ کُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنا) أی کلّ من المتشابه والمحکم من عند الله ، والإیمان بهما واجب ، وکأنه قیل : وأما الراسخون فی العلم فیقولون ؛ وهذه الآیه فی أمّا المفتوحه نظیر قولک فی إما المکسوره «إمّا أن تنطق بخیر وإلّا فاسکت» وسیأتی ذلک ، کذا ظهر لی ، وعلی هذا فالوقف علی (إِلَّا اللهُ) وهذا المعنی هو المشار إلیه فی آیه البقره السابقه فتأملها.

وقد تأتی لغیر تفصیل أصلا ، نحو «أما زید فمنطلق».

وأما التوکید فقلّ من ذکره ، ولم أر من أحکم شرحه غیر الزمخشری ؛ فإنه قال : فائده أمّا فی الکلام أن تعطیه فضل توکید ، تقول : زید ذاهب ، فإذا قصدت توکید ذلک وأنه لا محاله ذاهب وأنه بصدد الذهاب وأنه منه عزیمه قلت «أمّا زید فذهب» ولذلک قال سیبویه فی تفسیره : مهما یکن من شیء فزید ذاهب ، وهذا التفسیر مدل بفائدتین. بیان کونه توکیدا ، وأنه فی معنی الشرط ، انتهی.

ویفصل بین «أمّا» وبین الفاء بواحد من أمور سته ، أحدها : المبتدأ کالآیات

السابقه ، والثانی : الخبر ، نحو «أما فی الدار فزید» وزعم الصفار أن الفصل به قلیل ، والثالث : جمله الشرط ، نحو (فَأَمَّا إِنْ کانَ مِنَ الْمُقَرَّبِینَ فَرَوْحٌ) الآیات ، والرابع : اسم منصوب لفظا أو محلا بالجواب ، نحو (فَأَمَّا الْیَتِیمَ فَلا تَقْهَرْ) الآیات والخامس : اسم کذلک معمول لمحذوف یفسره ما بعد الفاء ، نحو «أما زیدا فاضربه» وقراءه بعضهم (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَیْناهُمْ) بالنصب ، ویجب تقدیر العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت علیه ؛ لأن أما نائبه

عن الفعل ؛ فكأنها فعل ، والفعل لا يلى الفعل وأما نحو «زيـد كان يفعل» ففى كان ضـمير فاصل فى التقدير ، وأما «ليس خلق الله مثله» ففى ليس أيضا ضمير [لكنه ضمير] الشأن والحديث ، وإذا قيل بأنّ ليس حرف فلا إشكال ، وكذا إذا قيل فعل يشبه الحرف ، ولهـذا أهملهـا بنو تميم ؛ إذ قالوا «ليس الطّيب إلا المسك» بالرفع. والسادس : ظرف معمول لأما لما فيها من معنى الفعل الـذى نابت عنه أو للفعل المحـذوف ، نحو «أما اليوم فإنى ذاهب ، وأما فى الـدار فإنّ زيـدا جالس» ولا يكون العامل ما بعد الفاء ؛ لأن خبر إنّ لا يتقدم عليها فكذلك معموله ، هذا قولى سيبويه والمازنى والجمهور ، وخالفهم المبرد وابن درسـتويه والفراء ، فجعلوا العامـل نفس الخبر ، وتوسّع الفراء فجوزه فى بقيه أخوات إنّ ؛ فـإن قلت «أمّـا اليوم فأنـا جـالس» احتمـل كون العامـل أمّا وكونه الخبر لعـدم المانع ، وإن قلت «أما زيدا فإنى ضارب» لم يجز أن يكون العامل واحدا منهما ، وامتنعت المسأله عند الجمهور ؛ لأن أما لا تنصب المفعول ، ومعمول خبر إنّ لا يتقدم عليها ، وأجاز ذلك المبرد ومن وافقه على تقدير إعمال الخبر.

تنبيهان - الأول : أنه سـمع «أما العبيـد فـذو عبيـد» بالنصب ، «وأمّا قريشا فأنا أفضـلها» وفيه عندى دليل على أمور ؛ أحدها : أنه لا يلزم أن يقـدر مهما يكن من شـىء ، بل يجوز أن يقـدر غيره مما يليق بالمحل ؛ إذ التقدير هنا مهما ذكرت ، وعلى ذلك يتخرج قولهم «أما العلم فعالم» و «أمّا علما فعالم» فهذا أحسن (١) مما قيل إنه مفعول مطلق ».

معمول لما بعـد الفاء ، أو مفعول لأجله إن كان معرفا وحال إن كان منكرا ، والثانى أن أمّا ليست العامله ؛ إذ لا يعمل الحرف فى المفعول به ، والثالث أنه يجوز «أما زيدا فإنى أكرم» على تقدير العمل للمحذوف.



---

١- فى نسخه «فهو أحسن - إلخ».

التنبيه الثانى : أنه ليس من أقسام أمّا التى فى قوله تعالى (أَمَّا ذا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) ولا التى فى قول الشاعر :

أبا خراشه أمّا أنت ذا نفر***فإنّ قومى لم تأكلهم الضّبع

[ق ۴۴ ص ۴۳۷ ، ۶۹۴]

بل هى فيهما كلمتان ؛ فالتى فى الآيه هى أم المنقطعه وما الاستفهاميه ، وأدغمت الميم فى الميم للتماثل ، والتى فى البيت هى أن المصدريه وما المزيده (۱) ، والأصل لأن كنت ، فحذف الجار وكان للاختصار ؛ فانفصل الضمير ؛ لعدم ما يتصل به ، وجىء بما عوضا عن كان ، وأدغمت النون فى الميم للتقارب.

**«إمّا»**

المكسوره المشدده – قد تفتح همزتها ، وقد تبدل ميمها الأولى ياء ، وهى مركبه عند سيبويه من إن وما ، وقد تحذف ما كقوله :

۸۲- سقته الرّواعد من صيّف ***وإن من خريف فلن يعدما [ص ۶۱]

أى إما من صيف وإما من خريف ، وقال المبرد والأصمعى : إن فى هذا البيت شرطيه ، والفاء فاء الجواب ، والمعنى : وإن سقته من خريف فلن يعدم الرىّ ، وليس بشىء ؛ لأن المراد وصف هذا الوعل بالرىّ على كل حال ، ومع الشرط لا يلزم ذلك ، وقال أبو عبيده : إن فى البيت زائده.

وإمّا عاطفه عند أكثرهم ، أعنى إمّا الثانيه فى نحو قولك «جاءنى إما زيد وإمّا عمرو» وزعم يونس والفارسىّ وابن كيسان أنها غير عاطفه كالأولى ،



---

۱- فى نسخه «وما الزائده».

ووافقهم ابن مالك ؛ لملازمتها غالبا الواو العاطفه ، ومن غير الغالب قوله :

٨٣- يا ليتما أمّنا شالت نعامتها***أيما إلى جنّه أيما إلى نار».

وفيه شاهد ثان ، وهو فتح الهمزه ، وثالث وهو الإبدال ، ونقل ابن عصفور الإجماع على أن إمّا الثانيه غير عاطفه كالأولى ، قال : وإنما ذكروها فى باب العطف لمصاحبتها لحرفه ، وزعم بعضهم أن إمّا عطفت الاسم على الاسم ، والواو عطفت إمّا على إمّا ، وعطف الحرف على الحرف غريب ، ولا خلاف أن إمّا الأولى غير عاطفه ؛ لاعتراضها بين العامل والمعمول فى نحو «قام إمّا زيد وإمّا عمرو» وبين أحد معمولى العامل ومعموله الآخر فى نحو «رأيت إمّا زيدا وإمّا عمرا» وبين المبدل منه وبدله نحو قوله تعالى (حَتَّى إِذا رَأَوْا ما يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ) فإن ما بعد الأولى بدل مما قبلها.

ولإمّا خمسه معان :

أحدها : الشك ، نحو «جاءنى إمّا زيد وإمّا عمرو» إذا لم تعلم الجائى منهما.

والثانى : الإبهام ، نحو (وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ).

والثالث : التخيير ، نحو (إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْناً) (إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقى) ووهم ابن الشّجرى ؛ فجعل من ذلك (إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ).

والرابع : الإباحه ، نحو «تعلّم إما فقها وإما نحوا» و «جالس إما الحسن وإما ابن سيرين» ونازع فى ثبوت هذا المعنى لإمّا جماعه مع إثباتهم إياه لأو.

والخامس : التفصيل ، نحو (إِمَّا شاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً) وانتصابهما على

هـذا على الحـال المقـدّره ، وأجاز الكوفيون كون إمّا هـذه هى إن الشـرطيه وما الزائـده ، قال مكى : ولا يجيز البصـريون أن يلى الاسم أداه الشـرط حتى يكون بعده فعل يفسّره ، نحو (وَإِنِ امْرَأَةٌ خافَتْ) وردّ عليه ابن الشجرى بأنّ المضمر هنا كان ؛ فهو بمنزله قوله :

٨۴- قد قيل ذلك إن حقّا وإن كذبا***[فما اعتذارك من قول إذا قيلا؟]

وهذه المعانى لأو كما سيأتى ، إلا أن إمّا يبنى الكلام معها من أول الأمر على ما جىء بها لأجله من شك وغيره ، ولذلك وجب تكرارها فى غير ندور ، وأو يفتتح الكلام معها على الجزم ثم يطرأ الشك أو غيره ، ولهذا لم تتكرر.

وقد يستغنى عن إمّا الثانيه بذكر ما يغنى عنها نحو «إما أن تتكلّم بخير وإلّا فاسكت» وقول المثقّب العبدى :

٨۵- فإمّا أن تكون أخى بصدق ***فأعرف منك غثّى من سمينى (١)

وإلّا فاطّرحنى واتّخذنى ***عدوّا أتّقيك وتتّقينى

وقد يستغنى عن الأولى لفظا كقوله :

*سقنه الرّواعد من صيّف* [٨٢]

البيت ، وقد تقدم ، وقوله :

٨۶- تلمّ بدار قد تقادم عهدها***وإمّا بأموات ألم حيالها

أى إما بدار ، والفراء يقيسه ؛ فيجيز «زيد يقوم وإما يقعد» كما يجوز «أو يقعد».



---

١- فى نسخه «فإمّا أن تكون أخى بحق».

تنبيه – ليس من أقسام إمّا التى فى قوله تعالى (فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً) بل هذه إن الشرطيه وما الزائده.

## «أو»

حرف عطف ، ذكر له المتأخرون معانى انتهت إلى اثنى عشر.

الأول : الشك ، نحو (لَبِثْنا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ).

والثانى : الإبهام ، نحو (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلى هُدىً أَوْ فِى ضَلالٍ مُبِينٍ) الشاهد فى الأولى ، وقول الشاعر :

٨٧- نحن أو أنتم الأولى ألفوا الحق ؛ ***فبعدا للمبطلين وسحقا.

والثالث : التخيير ، وهى الواقعه بعد الطلب ، [و] قبل ما يمتنع فيه الجمع نحو «تزوّج هندا أو أختها» و «خذ من مالى دينارا أو درهما».

فإن قلت : فقد مثل العلماء بآيتى الكفاره والفديه للتخيير مع إمكان الجمع.

قلت : لا يجوز الجمع بين الإطعام والكسوه والتحرير على أنّ الجميع الكفاره (١) ولا بين الصيام والصدقه والنسك على أنهنّ الفديه ، بل تقع واحده منهن كفاره أو فديه والباقى قربه مستقله خارجه عن ذلك.

والرابع : الإباحه ، وهى الواقعه بعد الطلب وقبل ما يجوز فيه الجمع ، نحو «جالس العلماء أو الزهّاد» و «تعلم الفقه أو النحو» وإذا دخلت لا الناهيه امتنع فعل الجميع نحو (وَلا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً) إذ المعنى لا تطع أحدهما ، فأيهما فعله فهو أحدهما ، وتلخيصه أنها تدخل للنّهى عما كان مباحا ، وكذا حكم النهى الداخل على التخيير ، وفاقا للسيرافى ، وذكر ابن



---

١- فى نسخه «قلت : لا يجوز الجمع بين الإطعام والكسوه والتحرير اللاتى كل منهن كفاره» وكذا فيما بعده ، والذى أثبتناه أظهر.

مالك أن أكثر ورود أو «للاباحه» فى التشبيه نحو (فَهِيَ كَالْحِجارَهِ أَوْ أَشَـدُّ قَسْوَهً) والتقدير نحو (فَكانَ قابَ قَوْسَـيْنِ أَوْ أَدْنى) فلم يخصها بالمسبوقه بالطلب.

والخامس : الجمع المطلق كالواو ، قاله الكوفيون والأخفش والجرمى ، واحتجوا بقول توبه :

٨٨- وقد زعمت ليلى بأنّى فاجر***لنفسى تقاها أو عليها فجورها

وقيل : أو فيه للابهام ، وقول جرير :

٨٩- جاء الخلافه أو كانت له قدرا***كما أتى ربّه موسى على قدر

والذى رأيته فى ديوان جرير «إذ كانت» وقوله :

٩٠- وكان سيّان أن لا يسرحوا نعما***أو يسرحوه بها ، واغبرّت السّوح

أى : وكـان الشـأن أن لاـ يرعوا الإبـل وأن يرعوهـا سـيان لوجود القحـط ، وإنمـا قـدرنا «كـان» شانيه لئلا يلزم الإخبار عن النكره بالمعرفه ، وقول الراجز :

٩١- إنّ بها أكتل أو رزاما***خوير بين ينقفان الهاما

إذ لم يقـل «خويربـا» كما تقول «زيـد أو عمرو لص» ولا تقول لصان ، وأجاب الخليل عن هـذا بأن «خوير بين» بتقـدير «أشـتم» لا نعت تابع ، وقول النابغه :

٩٢- قالت : ألا ليتما هذا الحمام لنا***إلى حمامتنا أو نصفه فقد

فحسبوه فالفوه كما ذكرت ***ستّا وستّين لم تنقص ولم تزد (١)

[ص ٣١٥ ، ٣٣٨]



---

١- فى أكثر النسخ «تسعا وتسعين» ولها وجه لا بأس به.

ويقوّيه أنه روى «ونصفه» وقوله :

٩٣- قوم إذا سمعوا الصّريخ رأيتهم ***ما بين ملجم مهره أو سافع

ومن الغريب أن جماعه - منهم ابن مالك - ذكروا مجيء أو بمعنى الواو ، ثم ذكروا أنها تجيء بمعنى «ولا» نحو (وَلا عَلى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبائِكُمْ) وهذه هى تلك بعينها ، وإنما جاءت «لا» توكيدا للنفى السابق ، ومانعه من توهم تعليق النفى بالمجموع ، لا بكل واحد ، وذلك مستفاد من دليل خارج عن اللفظ وهو الإجماع ، ونظيره قولك «لا يحلّ [لك] الزنا والسّرقه» ولو تركت لا فى التقدير لم يضر ذلك.

وزعم ابن مالك أيضا أن «أو» التى للاباحه حالّه محلّ الواو ، وهذا أيضا

مردود ؛ لأنه لو قيل «جالس الحسن وابن سيرين» كان المأمور به مجالستهما [معا] ولم يخرج المأمور عن العهده بمجالسه أحدهما ، هذا هو المعروف من كلام النحويين ، ولكن ذكر الزمخشرى عند الكلام على قوله تعالى : (تِلْكَ عَشَرَةٌ كامِلَةٌ) أن الواو تأتى للاباحه ، نحو «جالس الحسن وابن سيرين» وأنه إنما جيء بالفذلكه دفعا لتوهم إراده الإباحه فى (فَصِيامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ فِى الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذا رَجَعْتُمْ) وقلّده فى ذلك صاحب الإيضاح البيانى ، ولا تعرف هذه المقاله لنحوى.

والسادس : الإضراب كبل ، فعن سيبويه إجازه ذلك بشرطين : تقدم نفى أو نهى ، وإعاده العامل ، نحو «ما قام زيد أو ما قام عمرو» و «لا يقم زيد أو لا يقم عمرو» ونقله عنه ابن عصفور ، ويؤيده أنه قال فى (وَلا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً) ولو قلت أو لا تطع كفورا انقلب لمعنى ، يعنى أنه يصير إضرابا عن النهى الأول ونهيا عن الثانى فقط ، وقال الكوفيون وأبو على وأبو الفتح وابن

برهان : تأتى للاضراب مطلقا ، احتجاجا بقول جرير :

۹۴- ماذا ترى فى عيال قد برمت بهم ***لم أحص عدّتهم إلّا بعدّاد؟

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانيه***لو لا رجاؤك قد قتلت أولادى [ص ۳۰۱]

وقراءه أبى السّمال (أَوَكُلَّما عاهَدُوا عَهْداً نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ) بسكون واو «أو» ، واختلف فى (وَأَرْسَلْناهُ إِلى مِائَهِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ) فقال الفراء : بل يزيدون ، هكذا جاء فى التفسير مع صحته فى العربيه. وقال بعض الكوفيين : بمعنى الواو ، وللبصريين فيها أقوال ؛ قيل : للابهام ، وقيل : للتخيير ؛ أى إذا رآهم الرائى تخير بين أن يقول هم مائه ألف أو يقول هم أكثر ؛ نقله ابن الشجرى عن سيبويه ؛ وفى ثبوته عنه نظر ؛ ولا يصح التخيير بين شيئين الواقع أحدهما ؛ وقيل : هى للشك

مصروفا إلى الرائى ، ذكره ابن جنى ، وهذه الأقوال - غير القول بأنها بمعنى الواو - مقوله فى (وَما أَمْرُ السَّاعَهِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ) (فَهِيَ كَالْحِجارَهِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَهً)

والسابع : التقسيم ، نحو «الكلمه اسم أو فعل أو حرف» ذكره ابن مالك فى منظومته [الصغرى] وفى شرح الكبرى ، ثم عدل عنه فى التسهيل وشرحه فقال : تأتى للتفريق المجرّد من الشك والإبهام والتخيير ، وأما هذه الثلاثه فإن مع كل منها تفريقا مصحوبا بغيره ، ومثل بنحو (إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيراً) (وَقالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصارى) قال : وهذا أولى من التعبير بالتقسيم ؛ لأن استعمال الواو فى التقسيم أجود نحو «الكلمه اسم وفعل وحرف» وقوله :

۹۵- [وننصر مولانا ، ونعلم أنّه] ***كما النّاس مجروم عليه وجارم

[ص ۳۴۳ و ۴۱۲]

ومن مجيئه بأو قوله :

٩٦- فقالوا : لنا ثنتان ، لا بدّ منهما***صدور رماح أشرعت أو سلاسل

انتهى ، ومجيء الواو فى التقسيم أكثر لا يقتضى أن «أو» لا تأتى له ، بل إثباته الأكثريه للواو يقتضى ثبوته بقله لأو ، وقد صرح بثبوته فى البيت الثانى ، وليس فيه دليل ، لاحتمال أن يكون المعنى لا بد من أحدهما ، فحذف المضاف كما قيل فى (يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجانُ) وغيره عدل عن العبارتين ، فعبّر بالتفصيل ، ومثّله بقوله تعالى (وَقالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصارى) (قالُوا ساحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ) إذ المعنى : وقالت اليهود كونوا هودا ، وقالت النصارى كونوا نصارى ، وقال بعضهم : ساحر ، وقال بعضهم : مجنون فأو فيهما لتفصيل الإجمال فى (قالُوا) وتعسّف ابن الشجرى فقال فى الآيه الأولى : إنها حذف منها مضاف

وواو وجملتان فعليّتان ، وتقديره : وقال بعضهم - يعنى اليهود - كونوا هودا ، وقال بعضهم - يعنى النصارى - كونوا نصارى ، قال : فأقام (أَوْ نَصارى) مقام ذلك كله ، وذلك دليل على شرف هذا الحرف ، انتهى.

والثامن : أن تكون بمعنى «إلا» فى الاستثناء ، وهذه ينتصب المضارع بعدها بإضمار أن كقولك «لأقتلنّه أو يسلم» وقوله :

٩٧- وكنت إذا غمزت قناه قوم ***كسرت كعوبها أو تستقيما

وحمل عليه بعض المحققين قوله تعالى : (لا جُناحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّساءَ ما لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً) فقدر (تَفْرِضُوا) منصوبا بأن مضمره ، لا مجزوما بالعطف على (تَمَسُّوهُنَّ) لئلا يصير المعنى لا جناح عليكم فيما يتعلق بمهور النساء إن طلقتموهن فى مده انتفاء أحد هذين الأمرين ، مع أنه

إذا انتفى الفرض دون المسيس لزم مهر المثل ، وإذا انتفى المسيس دون الفرض لزم نصف المسمّى ، فكيف يصح نفى الجناح عند انتفاء أحد الأمرين؟ ولأن المطلقات المفروض لهنّ قد ذكرن ثانيا بقوله تعالى : (وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ) الآيه ، وترك ذكر الممسوسات لما تقدم من المفهوم ، ولو كان (تَفْرِضُوا) مجزوما لكانت المسوسات والمفروض لهن مستويين فى الذكر ، وإذا قدرت «أو» بمعنى إلا خرجت المفروض لهنّ عن مشاركه الممسوسات فى الذكر.

وأجاب ابن الحاجب عن الأول بمنع كون المعنى مده انتفاء أحدهما ، بل مده لم يكن واحد منهما ، وذلك بنفيهما جميعا ، لأنه نكره فى سياق النفى الصريح ، بخلاف الأول ، فإنه لا ينفى إلا أحدهما.

وأجاب بعضهم عن الثانى بأن ذكر المفروض لهن إنما كان لتعيين النصف لهن ، لا لبيان أن لهنّ شيئا فى الجمله.

وقيل : أو بمعنى الواو ، ويؤيده قول المفسرين : إنها نزلت فى رجل أنصارى طلّق امرأته قبل المسيس وقبل الفرض ، وفيها قول آخر سيأتى.

والتاسع : أن تكون بمعنى «إلى» وهى كالتى قبلها فى انتصاب المضارع بعدها بأن مضمره ، نحو «لألزمنّك أو تقضينى حقى» وقوله :

٩٨- لأستسهلنّ الصّعب أو أدرك المنى ***فما انقادت الآمال إلّا لصابر

ومن قال فى (أَوْ تَفْرِضُوا) إنه منصوب جوّز هذا المعنى فيه ، ويكون غايه لنفى الجناح ، لا لنفى المسيس ، وقيل : أو بمعنى الواو.

والعاشر : التقريب ، نحو «ما أدرى أسلّم أو ودّع» قاله الحريرى وغيره.

الحادى عشر : الشرطيه ، نحو «لأضربنّه عاش أو مات» أى إن عاش بعد الضرب وإن مات ، ومثله «لآتينّك أعطيتنى أو حرمتنى» قاله ابن الشجرى.

الثانى عشر : التبعيض ، نحو (وَقالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصارى) نقله ابن الشجرى عن بعض الكوفيين ، والذى يظهر لى أنه إنما أراد معنى التفصيل السابق ؛ فإن كل واحد مما قبل «أو» التفصيليه وما بعدها بعض لما تقدم عليهما من المجمل ، ولم يرد أنها ذكرت لتفيد مجرد معنى التبعيض.

تنبيه - التحقيق أن «أو» موضوعه لأحد الشيئين أو الأشياء ، وهو الذى يقوله المتقدمون ، وقد تخرج إلى معنى بل ، وإلى معنى الواو ، وأما بقيه المعانى فمستفاده من غيرها ، ومن العجب أنهم ذكروا أن من معانى صيغه افعل التخيير والإباحه ، ومثّلوه بنحو «خذ من مالى درهما أو دينارا» أو «جالس الحسن أو ابن سيرين» ثم ذكروا أن أو تفيدهما ، ومثلوا بالمثالين المذكورين لذلك ، ومن البين الفساد هذا المعنى العاشر ، وأو فيه إنما هى للشك على زعمهم ، وإنما استفيد [معنى] التقريب من إثبات اشتباه السّلام بالتوديع ؛ إذ حصول ذلك - مع تباعد ما بين الوقتين - ممتنع أو مستبعد ، وينبغى لمن قال إنها تأتى للشرطيه أن يقول وللعطف لأنه قدّر مكانها وإن ، والحقّ أن الفعل الذى قبلها دالّ على معنى حرف

الشرط كما قدّره هذا القائل ، وأنّ أو على بابها ، ولكنها لما عطفت على ما فيه معنى الشرط دخل المعطوف فى معنى الشرط.

**«ألا»**

بفتح الهمزه والتخفيف - على خمسه أوجه :

أحدها : أن تكون للتنبيه ؛ فتدلّ على تحقق ما بعدها ، وتدخل على الجملتين ، نحو (أَلا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهاءُ) (أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ) ويقول المعربون فيها : حرف استفتاح ؛ فيبينون مكانها ، ويهملون

معناها ، وإفادتها التحقيق من جهه تركيبها من الهمزه ولا ، وهمزه الاستفهام إذا دخلت على النفى أفادت التحقيق ، نحو (أَلَيْسَ ذلِكَ بِقادِرٍ عَلى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتى؟) قال الزمخشرى : ولكونها بهذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع الجمله بعدها إلا مصدّره بنحو ما يتلقى به القسم ، نحو (أَلا إِنَّ أَوْلِياءَ اللهِ) وأختها «أما» من مقدّمات اليمين وطلائعه كقوله :

٩٩- أما والّذى لا يعلم الغيب غيره ***ويحيى العظام البيض وهى رميم

وقوله :

أما والّذى أبكى وأضحك ، والّذى***أمات وأحيا ، والّذى أمره الأمر [٧٥]

والثانى : التوبيخ والإنكار(١) ، كقوله :

١٠٠- ألا طعان ألا فرسان عاديه***إلّا تجشّؤكم حول التّنانير [ص ٤٠٣]

وقوله :

١٠١- ألا ارعواء لمن ولّت شبيبته ***وآذنت بمشيب بعده هرم

والثالث : التمنى ، كقوله :

١٠٢- ألا عمر ولّى مستطاع رجوعه ***فيرأب ما أثأت يد الغفلات [ص ٤٣٩]

ولهذا نصب «يرأب» لأنه جواب تمنّ مقرون بالفاء.

والرابع : الاستفهام عن النفى، كقوله :



---

١- ظاهر كلامه أن المفيد للتوبيخ والإنكار هو «ألا» برمتها ، والذى عليه الأئمّه أن المفيد لهما هو الهمزه وحدها ، وأن «لا» باقيه الدلاله على النفى.

ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد***إذا ألاقى الذى لاقاه أمثالى؟ [۱۰]

وفى هذا البيت ردّ على من أنكر وجود هذا القسم ، وهو الشلوبين.

وهـذه الأقسام الثلاثه مختصه بالدخول على الجمله الاسـميه ، وتعمل عمل «لا» التّبرئه ، ولكن تختصّ التى للتمنى بأنها لا خبر لها لفظا وتقديرا (۱) ، وبأنهـا لاـ يجوز مراعاه محلّها مع اسـمها ، وأنها لا يجوز إلغاؤها ولو تكررت ؛ أما الأول فلأنها بمعنى أتمنى ، وأتمنى لا خبر له ، وأما الآخران فلأنها بمنزله ليت ، وهذا كله قول سيبويه ومن وافقه ، وعلى هذا فيكون قوله فى البيت «مستطاع رجوعه» مبتـدأ وخبر على التقـديم والتـأخير ، والجمله صـفه ثـانيه على اللفـظ ، ولاـ يكون «مسـتطاع» خبرا أو نعتـا على المحل و «رجوعه» مرفوع به عليهما لما بينا (۲).

والخامس : العرض والتحضـيض ، ومعناهما : طلب الشـىء ، لكن الغرض طلب بلين ، والتحضيض طلب بحثّ ، وتختص ألا هذه بالفعليه ، نحو (أَلا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَكُمْ) (أَلا تُقاتِلُونَ قَوْماً نَكَثُوا أَيْمانَهُمْ) ومنه عند الخليل قوله :

۱۰۳- ألا رجلا جزاه الله خيرا***يدلّ على محصّله تبيت

[ص ۲۸۳ و ۶۸۹]

والتقدير عنده «ألا ترونى رجلا هذه صـفته» فحذف الفعل مدلولا عليه بالمعنى ، وزعم بعضـهم أنه محذوف على شريطه التفسير ، أى ألا جزى الله



---

۱- فى نسخه «لفظا ولا تقديرا».

۲- فى نسخه «كما بينا».

رجلا جزاه خيرا ، ».

وألا على هذا للتنبيه ، وقال يونس : ألا للتمنى ، ونوّن اسم «لا» للضروره ، وقول الخليل أولى ؛ لأنه لا ضروره فى إضمار الفعل ، بخلاف التنوين ، وإضمار الخليل أولى من إضمار غيره ؛ لأنه لم يرد أن يدعو لرجل على هذه الصفه ، وإنما قصده طلبه ، وأما قول ابن الحاجب فى تضعيف هذا القول «إنّ يدلّ صفه لرجل فيلزم الفصل بينهما بالجمله المفسره وهى أجنبيه» فمردود بقوله تعالى (إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ) ثم الفصل بالجمله لازم وإن لم تقدر مفسره ، إذ لا تكون صفه ؛ لأنها إنشائيه.

## «إلّا»

بالكسر والتشديد - على أربعه أوجه :

أحدها : أن تكون للاستثناء ، نحو (فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا) وانتصاب ما بعدها فى هذه الآيه ونحوها بها على الصحيح ، ونحو (ما فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ) وارتفاع ما بعدها فى هذه الآيه ونحوها على أنه بدل بعض من كل عند البصريين ويبعده أنه لا ضمير معه فى نحو «ما جاءنى أحد إلا زيد» كما فى [نحو] «أكلت الرغيف ثلثه» وأنه مخالف للمبدل منه فى النفى والإيجاب ، وعلى أنه معطوف على المستثنى منه و «إلّا» حرف عطف عند الكوفيين ، وهى عندهم بمنزله «لا» العاطفه فى أن ما بعدها مخالف لما قبلها ، لكن ذاك منفى بعد إيجاب ، وهذا موجب بعد نفى ، وردّ بقولهم «ما قام إلّا زيد» وليس شىء من أحرف العطف يلى العامل ، وقد يجاب بأنه ليس تاليها فى التقدير ؛ إذ الأصل «ما قام أحد إلا زيد».

الثانى : أن تكون بمنزله غير فيوصف بها وبتاليها ، جمع منكر أو شبهه.

فمثال الجمع المنكر (لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتا) فلا يجوز فى إلا هذه أن تكون للاستثناء ، من جهه المعنى ، إذ التقدير حينئذ لو كان فيهما

آلهه ليس فيهم الله لفسدتا ، وذلك يقتضى بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهه فيهم الله لم تفسدا ، وليس ذلك المراد ، ولا من جهه اللفظ ، لأن آلهه جمع منكر فى الإثبات فلا عموم له

فلا يصحّ الاستثناء منه ، فلو قلت «قام رجال إلا زيدا» لم يصح اتفاقا ، وزعم المبرد أن «إلّا» فى هذه الآيه للاستثناء ، وأن ما بعدها بدل ، محتجا بأن «لو» تدل على الامتناع ، وامتناع الشىء انتفاؤه ، وزعم أن التفريغ بعدها جائز ، وأن نحو «لو كان معنا إلّا زيد» أجود كلام ، ويردّه أنهم لا يقولون «لو جاءنى ديّار أكرمته» ولا «لو جاءنى من أحد أكرمته» ولو كانت بمنزله الثانى لجاز ذلك كما يجوز «ما فيها ديّار» و «ما جاءنى من أحد» ولما لم يجز ذلك دلّ على أن الصواب قول سيبويه إنّ إلّا وما بعدها صفه.

قال الشلوبين وابن الضائع : ولا يصح المعنى حتى تكون إلا بمعنى غير ، والتى يراد بها البدل والعوض ، قالا : وهذا هو المعنى فى المثال الذى ذكره سيبويه توطئه للمسأله ، وهو «لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا» أى : رجل مكان زيد أو عوضا من زيد ، انتهى.

قلت : وليس كما قالا ، بل الوصف فى المثال وفى الآيه مختلف ، فهو فى المثال مخصّص مثله فى قولك «جاء رجل موصوف بأنه غير زيد» وفى الآيه مؤكّد مثله فى قولك «متعدد موصوف بأنه غير الواحد» وهكذا الحكم أبدا :

إن طابق ما بعد إلّا موصوفها فالوصف مخصّص له ، وإن خالفه بإفراد أو غيره فالوصف مؤكد ، ولم أر من أفصح عن هذا ، لكن النحويين قالوا : إذا قيل «له عندى عشره إلا درهما» فقد أقر له بتسعه ، فإن قال «إلّا درهم» فقد أقر له بعشره ، وسرّه أن المعنى حينئذ عشره موصوفه بأنها غير درهم ، وكلّ عشره فهى موصوفه بذلك ، فالصفه هنا مؤكده صالحه للاسقاط مثلها فى (نَفْخَةٌ

واحِدَهٌ)(۱) وتتخرج الآيه على ذلك ، إذ المعنى حينئذ لو كان فيهما آلهه لفسدتا ، أى أن الفساد يترتب على تقدير تعدّد الآلهه ، وهذا هو المعنى المراد ومثال المعرف الشبيه بالمنكر قوله :

۱۰۴- أنيخت فألقت بلده فوق بلده***قليل بها الأصوات إلّا بغامها [ص ۳۴۷]

فإن تعريف «الأصوات» تعريف الجنس.

ومثال شبه الجمع قوله :

۱۰۵- لو كان غيرى سليمى الدّهر غيّره ***وقع الحوادث إلّا الصّارم الذّكر

فإلّا الصارم : صفه لغيرى.

ومقتضى كلام سيبويه أنه لا يشترط كون الموصوف جمعا أو شبهه ، لتمثيله ب- «لو كان معنا رجل إلّا زيد لغلبنا» وهو لا يجرى «لو» مجرى النفى ، كما يقول المبرد.

وتفارق إلا هذه غيرا من وجهين :

أحدهما : أنه لا يجوز حذف موصوفها ، لا يقال «جاءنى إلّا زيد» ويقال «جاءنى غير زيد» ونظيرها فى ذلك الجمل والظروف ، فإنها تقع صفات ، ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها.

والثانى : أنه لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء ، فيجوز «عندى درهم إلا دانق» لأنه يجوز إلا دانقا ، ويمتنع «إلا جيد» ، لأنه يمتنع إلا جيدا ، ويجوز «درهم غير جيد» قاله جماعات ، وقد يقال : إنه مخالف لقولهم فى (لَوْ



---

۱- فى نسخه «مثلها فى (نَعْجَهٌ واحِدَهٌ)» وكلتاهما صحيح.

كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ) الآيه ، ولمثال سيبويه «لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا»

وشرَط ابنُ الحاجب فى وقوع إلا صفه تعذر الاستثناء ، وجعل من الشاذ قوله :

١٠٦- وكلّ أخ مفارقه أخوه ***لعمر أبيك إلّا الفرقدان

[ص ٥٦٨]

والوصف هنا مخصص لا مؤكد ، كما بينت (١) من القاعده.

والثالث : أن تكون عاطفه بمنزله الواو فى التشريك فى اللفظ والمعنى ، ذكره الأخفش والفرّاء وأبو عبيده ، وجعلوا منه قوله تعالى : (لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ) (لا يَخافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْناً بَعْدَ سُوءٍ) أى ولا الذين ظلموا ، ولا من ظلم ، وتأولهما الجمهور على الاستثناء المنقطع.

والرابع : أن تكون زائده ، قاله الأصمعى وابن جنى ، وحملا عليه قوله :

١٠٧- حراجيج ما تنفكّ إلّا مناخه***على الخسف أو نرمى بها بلدا قفرا

وابن مالك ، [و] حمل عليه قوله :

١٠٨- أرى الدّهر إلا منجنونا بأهله ***وما صاحب الحاجات إلّا معذّبا

وإنما المحفوظ «وما الدهر» ثم إن صحت روايته فتخرّج على أن «أرى» جواب لقسم مقدر ، وحذفت «لا» كحذفها فى (تَاللهِ تَفْتَؤُا) ودلّ على ذلك الاستثناء المفرّغ ، وأما بيت ذى الرمه فقيل : غلط منه ، وقيل : من الرواه ، وإن الروايه



---

١- فى نسخه «لما بينت من القاعده».

«آلا» بالتنوين ، أى شخصا ، وقيل : تنفك تامه بمعنى ما تنفصل عن التعب ، أو ما تخلص منه ، فنفيها نفى ، ومناخه : حال ، وقال جماعه كثيره : هى ناقصه والخبر «على الخسف» و «مناخه» حال ، وهذا فاسد ؛ لبقاء الإشكال ؛ إذ لا يقال «جاء زيد إلّا راكبا».

تنبيه - ليس من أقسام إلا التى فى نحو (إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ) وإنما هذه كلمتان إن الشرطيه ولا النافيه ، ومن العجب أن ابن مالك على إمامته ذكرها فى شرح التسهيل من أقسام إلّا.

### «ألّا»

بالفتح والتشديد - حرف تحضيض مختص بالجمل الفعليه الخبريه كسائر أدوات التحضيض ، فأما قوله :

١٠٩- ونبّئت ليلى أرسلت بشفاعه***إلىّ ، فهلّا نفس ليلى شفيعها

[ص ٢٩٧ و ٣٣٧ و ۶۶۹]

فالتقدير : فهلا كان هو ، أى الشأن ، وقيل : التقدير فهلا شفعت نفس ليلى ؛ لأن الإضمار من جنس المذكور أقيس ، وشفعيها على هذا خبر لمحذوف ، أى هى شفعيها.

تنبيه - ليس من أقسام «ألّا» التى فى قوله تعالى : (وَإِنَّهُ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ أَلَّا تَعْلُوا عَلَىَّ) بل هذه كلمتان أن الناصبه ولا النافيه ، أو أن المفسّره [أو المخففه من الثقيله (١)] ولا الناهيه ، ولا موضع لها على هذا ، وعلى الأول فهى بدل من (كِتابٌ) على أنه بمعنى مكتوب ، وعلى أن الخبر بمعنى الطلب ، بقرينه (وَأْتُونِى) ومثلها (أَلَّا يَسْجُدُوا) فى قراءه التشديد ،



---

١- سقط ما بين هذين المعقوفين من النسخه التى شرح عليها الدسوقى.

ولكن أن فيها الناصبه ليس غير ، و «لا» فيها محتمله للنفى ؛ فتكون ألا بدلا من (أَعْمالَهُمْ) أو خبرا لمحذوف ، أى : أعمالهم ألا يسجدوا ، وللزياده فتكون (أَلَّا) مخفوضه بدل من (السَّبِيلِ) أو مختلفا فيها : أمخفوضه هى أم منصوبه ، وذلك على أن الأصل لئلا واللام متعلقه بيهتدون.

## «إلى»

حرف جر ، له ثمانيه معان :

أحدها : انتهاء الغايه الزمانيه ، نحو (ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيامَ إِلَى اللَّيْلِ) والمكانيه نحو (مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى) وإذا دلّت قرينه على دخول ما بعدها نحو «قرأت القرآن من أوله إلى آخره» أو خروجه نحو (ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيامَ إِلَى اللَّيْلِ) ونحو (فَنَظِرَةٌ إِلى مَيْسَرَةٍ) عمل بها ، وإلا فقيل : يدخل إن كان من الجنس ، وقيل : يدخل مطلقا ، وقيل : لا يدخل مطلقا ، وهو الصحيح ؛ لأن

الأكثر مع القرينه عدم الدخول ؛ فيجب الحمل عليه عند التردد.

والثانى : المعيه ، وذلك إذا ضممت شيئا إلى آخر ، وبه قال الكوفيون وجماعه من البصريين فى (مَنْ أَنْصارِى إِلَى اللهِ) وقولهم «الذّود إلى الذّود إبل» والذود : من ثلاثه إلى عشره [والمعنى إذا جمع القليل إلى مثله صار كثيرا] ، ولا يجوز «إلى زيد مال» تريد مع زيد مال.

والثالث : التبيين ، وهى المبينه لفاعليّه مجرورها بعد ما يفيد حبا أو بغضا من فعل تعجب أو اسم تفضيل نحو (رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ).

والرابع : مرادفه اللام نحو (وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ) وقيل : لانتهاء الغايه ، أى منته إليك ، ويقولون «أحمد إليك الله سبحانه» أى أنهى حمده إليك.

والخامس : موافقه فى ، ذكره جماعه فى قوله :

١١٠- فلا تتركنّى بالوعيد كأنّنى ***إلى النّاس مطلىّ به القار أجرب

قال ابن مالك : ويمكن أن يكون منه (لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلى يَوْمِ الْقِيامَهِ) وتأول بعضهم البيت على تعلق إلى بمحذوف ، أى مطلى بالقار مضافا إلى الناس فحذف وقلب الكلام ، وقال ابن عصفور : هو على تضمين مطلى معنى مبغّض ، قال : ولو صح مجىء إلى بمعنى فى لجاز «زيد إلى الكوفه».

والسادس : الابتداء ، كقوله :

١١١- تقول وقد عاليت بالكور فوقها : ***أيسقى فلا يروى إلىّ ابن أحمرا؟

أى منى.

والسابع : موافقه عند ، كقوله :

١١٢- أم لا سبيل إلى الشّباب ، وذكره ***أشهى إلىّ من الرّحيق السّلسل؟

والثامن : التوكيد ، وهى الزائده ، أثبت ذلك الفراء ، مستدلا بقراءه بعضهم (أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِى إِلَيْهِمْ) بفتح الواو ، وخرّجت على تضمين تهوى معنى تميل ، أو أن الأصل تهوى بالكسر ، فقلبت الكسره فتحه والياء ألفا كما يقال فى رضى : رضا ، وفى ناصيه : ناصاه ، قاله ابن مالك ، وفيه نظر ، لأن شرط هذه اللغه تحرك الياء فى الأصل.

**«إى»**

بالكسر والسكون - حرف جواب بمعنى نعم ، فيكون لتصديق المخبر ولإعلام المستخبر ، ولوعد الطالب ، فتقع بعد «قام زيد» و «هل قام زيد» و «اضرب زيدا» ونحوهن ، كما تقع نعم بعدهن ، وزعم ابن الحاجب أنها إنما تقع بعد الاستفهام نحو (وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ ، قُلْ إِى وَرَبِّى إِنَّهُ لَحَقٌّ) ولا تقع عند الجميع إلا قبل القسم ، وإذا قيل «إى والله» ثم أسقطت الواو ،

جاز سكون الياء وفتحها وحذفها ، وعلى الأول فيلتقى ساكنان على غير حدّهما.

**«أى»**

بالفتح والسكون - على وجهين :

حرف لنداء البعيد أو القريب أو المتوسط ، على خلاف فى ذلك ، قال الشاعر :

١١٣- ألم تسمعى أى عبد فى رونق الضّحى ***بكاء حمامات لهنّ هدير

وفى الحديث «أى ربّ» وقد تمدّ ألفها.

وحرف تفسير ، تقول «عندى عسجد أى ذهب» و «غضنفر أى أسد» وما بعدها عطف بيان على ما قبلها ، أو بدل ، لا عطف نسق ، خلافا للكوفيين وصاحبى المستوفى والمفتاح ، لأنا لم نر عاطفا يصلح للسقوط دائما ، ولا عاطفا ملازما لعطف الشىء على مرادفه ، وتقع تفسيرا للجمل أيضا ، كقوله :

١١٤- وترمينى بالطّرف ، أى أنت مذنب ***وتقلينى ، لكنّ إيّاك لا أقلى [ص ٤٠٠ و ٤١٣]

وإذا وقعت بعد تقول وقبل فعل مسند للضمير حكى الضمير ، نحو «تقول استكتمته الحديث أى سألته كتمانه» يقال ذلك بضم التاء ، ولو جئت بإذا مكان أى فتحت التاء فقلت «إذا سألته» لأن إذا ظرف لتقول ، وقد نظم ذلك بعضهم فقال :

١١٥- إذا كنيت بأى فعلا تفسّره ***فضمّ تاءك فيه ضمّ معترف

وإن تكن بإذا يوما تفسّره

ففتحه التّاء أمر غير مختلف

**«أىّ»**

بفتح الهمزه وتشديد الياء - اسم يأتى على خمسه أوجه :

شرطا ، نحو (أَيًّا ما تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْماءُ الْحُسْنى) (أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلا عُدْوانَ عَلَيَّ).

واستفهاما ، نحو (أَيُّكُمْ زادَتْهُ هذِهِ إِيماناً) (فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ) وقد تخفف كقوله :

١١٦- تنظّرت نصرا والسّماكين أيهما**علىّ من الغيث استهلّت مواطره

وموصولا ، نحو (لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيَعِهِ أَيُّهُمْ أَشَدُّ) التقدير : لننزعن الذى هو أشد ، قاله سيبويه ، وخالفه الكوفيون وجماعه من البصريين ؛ لأنهم يرون أن أيا الموصوله معربه دائما كالشرطيه والاستفهاميه ، قال الزجاج : ما تبين لى أن سيبويه غلط إلا فى موضعين هذا أحدهما ، فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت ، فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت؟ وقال الجرمى : خرجت من البصره فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكه أحدا يقول «لأضربنّ أيّهم قائم» بالضم ، اه. وزعم هؤلاء أنها فى الآيه استفهاميه ، وأنها مبتدأ ، وأشدّ خبر ، ثم اختلفوا فى مفعول ننزع ، فقال الخليل : محذوف ، والتقدير : لننزعنّ الفريق الذى (١) يقال فيهم أيهم أشد ، وقال يونس : هو الجمله ، وعلّقت ننزع عن العمل كما فى (لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصى) وقال الكسائى

والأخفش : كل شيعه ، ومن زائده ، وجمله الاستفهام مستأنفه ، وذلك على قولهما فى جواز زياده من فى الإيجاب. ويردّ أقوالهم أن التعليق مختص بأفعال القلوب ، وأنه لا يجوز «لأضربنّ الفاسق» بالرفع بتقدير الذى يقال فيه هو الفاسق ، وأنه لم يثبت زياده من فى الإيجاب ، وقول الشاعر :



---

١- فى نسخه «لننزعن الذين يقال فيهم» وما أثبتناه أدق.

۱۱۷- إذا ما لقيت بنى مالك ***فسلّم على أيّهم أفضل

[ص ۴۰۹ و ۵۵۲]

يروى بضم أىّ ، وحروف الجر لا تعلّق ، ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته ، ولا يستأنف ما بعد الجار.

وجوّز الزمخشرى وجماعه كونها موصوله مع أن الضمه إعراب ، فقدّروا متعلق النزع من كل شيعه ، وكأنه قيل : لننزعن بعض كل شيعه ، ثم قدر أنه سئل : من هذا البعض؟ فقيل : هو الذى هو أشد ، ثم حذف المبتدآن المكتنفان للموصول ، وفيه تعسّف ظاهر ، ولا أعلمهم استعملوا أيا الموصوله مبتدأ ، وسيأتى ذلك عن ثعلب.

وزعم ابن الطراوه أن أيا مقطوعه عن الإضافه ، فلذلك بنيت ، وأن (أَيُّهُمْ أَشَدُّ) مبتدأ وخبر ، وهذا باطل برسم الضمير متّصلا بأىّ ، والإجماع على أنها إذا لم تضف كانت معربه

وزعم ثعلب أن أيا لا تكون موصوله أصلا ، وقال : لم يسمع «أيهم هو فاضل جاءنى» بتقدير الذى هو فاضل جاءنى.

والرابع : أن تكون داله على معنى الكمال ، فتقع صفه للنكره نحو «زيد رجل أىّ رجل» أى كامل فى صفات الرجال ، وحالا للمعرفه كمررت بعبد الله أىّ رجل.

والخامس : أن تكون وصله إلى نداء ما فيه أل ، نحو «يا أيّها الرجل» وزعم الأخفش أن أيا لا تكون وصله ، وأن أيا هذه هى الموصوله (۱)



---

۱- فى نسخه «وأن أيا هذه موصوله».

حذف صدر صلتها وهو العائد ، والمعنى يا من هو الرجل ، وردّ بأنه ليس لنا عائد يجب حذفه ، ».

ولا موصول التزم كون صلته جمله اسميه ، وله أن يجيب عنهما بأن «ما» فى قولهم «لا سيّما زيد» بالرفع كذلك.

وزاد قسما ، وهو : أن تكون نكره موصوفه نحو «مررت بأىّ معجب لك» كما يقال : بمن معجب لك ، وهذا غير مسموع.

ولا- تكون «أى» غير مذكور معها مضاف إليه البته إلا- فى النداء والحكايه ، يقال «جاءنى رجل» فتقول : أىّ يا هذا ، وجاءنى رجلان ، فتقول : أيان ، وجاءنى رجال ، فتقول : أيّون.

تنبيه - قول أبى الطيب :

١١٨- أىّ يوم سررتنى بوصال ***لم ترعنى ثلاثه بصدود (١)؟ [ص٥١۴]

ليست فيه أى موصوله ؛ لأن الموصوله لا تضاف إلا إلى المعرفه ، قال أبو على فى التذكره فى قوله :

١١٩- أرأيت أىّ سوالف وخدود***برزت لنا بين اللّوى فزرود؟

لا تكون أى فيه موصوله ؛ لإضافتها إلى نكره ، انتهى.

ولا شرطيه ؛ لأن المعنى حينئذ : إن سررتنى يوما بوصالك آمنتنى ثلاثه أيام من صدودك ، وهذا عكس المعنى المراد ، وإنما هى للاستفهام الذى يراد به النفى ، كقولك لمن أدعى أنه أكرمك : أىّ يوم أكرمتنى؟ والمعنى ما



---

١- فى نسخه «إلا و روعتنى» بزياده واو الحال بعد إلا ، والفصيح تركها.

سررتنى يومـا بوصالك إلا روّعتنى(۱) ثلاـثه بصـدودك ، والجمله الأولى مسـتأنفه قـدّم ظرفها ؛ لأن له الصّـدر ، والثانيه إما فى موضع جر صـفه لوصال على حـذف العائد : أى لم ترعنى بعده ، كما حذف فى قوله تعالى : (وَاتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِى نَفْسٌ) الآيه ، أو نصب حالا من فاعل سـررتنى أو مفعوله ، والمعنى : أى يوم سـررتنى غير رائع لى أو غير مروع منك ، وهى حال مقدّره مثلها فى (طِبْتُمْ فَادْخُلُوها خالِدِينَ) أو لا محل لها على أن تكون معطوفه على الأولى بفاء محذوفه كما قيل فى (وَإِذْ قالَ

مُوسـى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَـذْبَحُوا بَقَرَهً ، قالُوا أَتَتَّخِذُنا هُزُواً؟ قالَ أَعُوذُ بِاللهِ) وكذا فى بقيه الآيه ، وفيه بعد ، والمحققون فى الآـيه على أن الجمـل مسـتأنفه ، بتقـدير : فمـا قالوا له؟ فما قال لهم؟ ومن روى «ثلاثه» بالرفع لم يجز عنـده كون الحال من فاعل سررتنى ، لخلو «ترعنى» من ضمير ذى الحال.

### «إذ»

على أربعه أوجه :

أحدها : أن تكون اسما للزمن الماضى ، ولها أربعه استعمالات.

أحدها : أن تكون ظرفا ، وهو الغالب ، نحو (فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا).

والثانى : أن تكون مفعولاـ به ، نحو (وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ) والغالب على المـذكوره فى أوائل القصـص فى التنزيل أن تكون مفعولاـ به ، بتقـدير «اذكر» نحو (وَإِذْ قالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَهِ) (وَإِذْ قُلْنا لِلْمَلائِكَهِ) (وَإِذْ فَرَقْنا بِكُمُ الْبَحْرَ) وبعض المعربين يقول فى ذلك : إنه ظرف لا ذكر محذوفا ،



---

۱- فى نسخه «إلا و روعتنى» بزياده واو الحال بعد إلا ، والفصيح تركها.

وهـذا وهم فـاحش ، لاقتضائه حينئـذ الأمر بالـذكر فى ذلك الوقت ، مع أن الأمر للاسـتقبال ، وذلك الوقت قـد مضـى قبل تعلق الخطاب بالمكلفين منّا ، وإنما المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه.

والثالث : أن تكون بـدلا من المفعول ، نحو (وَاذْكُرْ فِى الْكِتابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ) فإذ : بـدل اشـتمال من مريم على حد البدل فى (يَسْئَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرامِ قِتالٍ فِيهِ).

وقوله تعالى : (اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِياءَ) يحتمل كون إذ فيه ظرفا للنعمه وكونها بدلا منها.

والرابع : أن يكون مضافا إليها اسم زمان صالـح للاسـتغناء عنه نحو «يومئـذ ، وحينئـذ» أو غير صالـح له نحو قوله تعالى : (بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنا)

وزعم الجمهور أن إذ لاـ تقع إلاـ ظرفـا أو مضافـا إليهـا ، وأنهـا فى نحو (وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلاًـ) ظرف لمفعول محـذوف ، أى : واذكروا نعمه الله عليكم إذ كنتم

قليلا ، وفى نحو (إِذِ انْتَبَذَتْ) ظرف لمضاف إلى مفعول محذوف ، أى : واذكر قصه مريم ، ويؤيد هذا القول التصـريح بالمفعول فى (وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْداءً).

ومن الغريب أن الزمخشـرى قـال فى قراءه بعضـهم (لمن من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا) : إنه يجوز أن يكون التقـدير منّه إذ بعث ، وأن تكون إذ فى محـل رفع كـإذا فى قولك : أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائما ، أى لمن منّ الله على المؤمنين وقت بعثه ، انتهى ؛ فمقتضـى هـذا الوجه أن إذ مبتدأ ، ولا نعلم بذلك قائلا ، ثم تنظيره بالمثال غير مناسب ؛ لأن الكلام فى إذ لا فى إذا ، وكان حقه أن يقول إذ كان ؛ لأنهم يقدرون فى هذا المثال ونحوه

إذ تاره وإذا أخرى ، بحسب المعنى المراد ، ثم ظاهره أن المثال يتكلم [به] هكذا ، والمشهور أن حذف الخبر فى ذلك واجب ، وكذلك المشهور أن إذا المقدره فى المثال فى موضع نصب ، ولكن جوّز عبد القاهر كونها فى موضع رفع ، تمسكا بقول بعضهم : أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعه ، بالرفع ؛ فقاس الزمخشرى إذ على إذا ، والمبتدأ على الخبر.

والوجه الثانى : أن تكون اسما للزمن المستقبل ، نحو (يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبارَها) والجمهور لا يثبتون هذا القسم ، ويجعلون الآيه من باب (وَنُفِخَ فِي الصُّورِ) أعنى من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزله ما قد وقع ، وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى : (فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلالُ فِي أَعْناقِهِمْ) فإنّ (يَعْلَمُونَ) مستقبل لفظا ومعنى ؛ لدخول حرف التنفيس عليه ، وقد أعمل فى إذ ؛ فيلزم أن يكون بمنزله إذا.

والثالث : أن تكون للتعليل ، نحو (وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذابِ مُشْتَرِكُونَ) أى : ولن ينفعكم اليوم اشتراككم فى العذاب ؛ لأجل ظلمكم فى الدنيا ، وهل هذه حرف بمنزله لام العله أو ظرف والتعليل مستفاد من قوه الكلام لامن اللفظ ؛ فإنه إذا قيل : ضربته إذ أساء ، وأريد [بإذ] الوقت اقتضى ظاهر الحال أن الإساءه سبب الضرب؟ قولان ، وإنما يرتفع السؤال على القول الأول ؛ فإنه لو قيل : «لن ينفعكم اليوم وقت ظلمكم الاشتراك فى العذاب» لم يكن التعليل مستفادا ؛ لاختلاف زمنى الفعلين ، ويبقى إشكال فى الآيه ، وهو أن إذ لا تبدل من اليوم لاختلاف الزمانين ، ولا تكون ظرفا لينفع ؛ لأنه لا يعمل فى ظرفين ، ولا لمشتركون ؛ لأن معمول خبر الأحرف الخمسه لا يتقدم عليها ولأن معمول الصله لا يتقدم على الموصول ، ولأن اشتراكهم فى الآخره لا فى زمن ظلمهم.

ومما حملوه على التعليل (وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هـذا إِفْكٌ قَدِيمٌ) (وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَما يَعْبُدُونَ إِلَّا اللهَ فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ) وقوله :

١٢٠- فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم ***إذ هم قريش ، وإذ ما مثلهم بشر

[ص ٣٦٣ و ٥١٧ و ٦٠٠]

وقول الأعشى :

١٢١- إنّ محلّا وإن مرتحلا***وإنّ فى السّفر إذ مضوا مهلا

[ص ٢٣٩ و ٦٠٩ و ٦٣١]

أى إن لنا حلولا فى الدنيا وإن لنا ارتحالا عنها إلى الآخره ، وإن فى الجماعه الذين ماتوا قبلنا إمهالا لنا ، لأنهم مضوا قبلنا وبقينا بعدهم ، وإنما يصح ذلك كله على القول بأن إذ التعليليه حرف كما قدمنا.

والجمهور لا يثبتون هذا القسم ، وقال أبو الفتح : راجعت أبا على مرارا فى قوله تعالى : (وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ) الآيه ، مستشكلا إبدال إذ من اليوم ، فآخر ما تحصّل منه أن الدنيا والآخره متصلتان ، وأنهما فى حكم الله تعالى سواء ، فكأن اليوم ماض ، أو كأن إذ مستقبله ، انتهى.

وقيل : المعنى إذ ثبت ظلمكم. وقيل : التقدير بعد إذ ظلمتم ، وعليهما أيضا فإذ بدل من اليوم ، وليس هذا التقدير مخالفا لما قلناه فى (بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنا) ؛ لأن المدّعى هناك أنها لا يستغنى عن معناها كما يجوز الاستغناء عن يوم فى يومئذ ، لأنها لا تحذف لدليل ، وإذا لم تقدر إذ تعليلا فيجوز أن تكون أنّ وصلتها تعليلا ، والفاعل مستتر راجع إلى قولهم (يا لَيْتَ بَيْنِى وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ) أو إلى القرين ، ويشهد لهما قراءه بعضهم (إِنَّكُمْ) بالكسر على الاستئناف.

والرابع : أن تكون للمفاجأه ، نص على ذلك سيبويه ، وهى الواقعه بعد بينا أو بينما كقوله :

١٢٢- استقدر الله خيرا وارضينّ به ***فبينما العسر إذ دارت مياسير

وهل هى ظرف مكان أو زمان ، أو حرف بمعنى المفاجأه ، أو حرف توكيد ، أو زائد؟ أقوال ، وعلى القول بالظرفيه فقال ابن جنى : عاملها الفعل الذى بعدها ، لانها غير مضافه إليه ، وعامل «بينا وبينما» محذوف يفسره الفعل المذكور ، وقال الشلوبين : إذ مضافه إلى الجمله ، فلا يعمل فيها الفعل ولا فى بينا وبينما ، لأن المضاف إليه لا يعمل فى المضاف ولا فيما قبله ، وإنما عاملها محذوف يدل عليه الكلام ، وإذ بدل منهما ، وقيل : العامل ما يلى بين بناء على أنها مكفوفه عن الإضافه إليه كما يعمل تالى اسم الشرط فيه ، وقيل : بين خبر لمحذوف ، وتقدير قولك «حينما أنا قائم إذ جاء زيد» بين أوقات قيامى مجىء زيد ، ثم حذف المبتدأ مدلولا عليه بجاء زيد ، وقيل : مبتدأ ، وإذ خبره ، والمعنى حين أنا قائم حين جاء زيد.

وذكر لإذ معنيان آخران ، أحدهما : التوكيد ، وذلك بأن تحمل على الزياده ، قاله أبو عبيده ، وتبعه ابن قتيبه ، وحملا عليه آيات منها (وَإِذْ قالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَهِ) والثانى : التحقيق كقد ، وحملت عليه الآيه ، وليس القولان بشىء ، واختار ابن الشّجرى أنها تقع زائده بعد بينا وبينما خاصه ، قال : لأنك إذا قلت «بينما أنا جالس إذ جاء زيد» فقدرتها غير زائده أعملت فيها الخبر ، وهى مضافه إلى جمله جاء زيد ، وهذا الفعل هو الناصب لبين ، فيعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف ، اه. وقد مضى كلام النحويين فى توجيه ذلك ، وعلى القول بالتحقيق فى الآيه ، فالجمله معترضه بين الفعل والفاعل.

مسأله – تلزم إذ الإضافه إلى جمله ، إما اسميه نحو (وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ) أو فعليه فعلها ماض لفظا ومعنى نحو (وَإِذْ قالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَهِ) (وَإِذِ ابْتَلى إِبْراهِيمَ رَبُّهُ) (وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ) أو فعليه فعلها ماض معنى لا لفظا نحو (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْراهِيمُ الْقَواعِدَ) (وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا) (وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِى أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِ) وقد اجتمعت الثلاثه فى قوله تعالى : (إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُما فِى الْغارِ إِذْ يَقُولُ لِصاحِبِهِ لا تَحْزَنْ إِنَّ اللهَ مَعَنا) الأولى ظرف لنصره ، والثانيه بدل منها ، والثالثه قيل بدل ثان وقيل ظرف لثانى اثنين ، وفيهما وفى إبدال الثانيه نظر ، لأن الزمن الثانى والثالث غير الأول فكيف يبدلان منه؟ ثم لا يعرف أن البدل يتكرر إلا فى بدل الإضراب ، وهو ضعيف لا يحمل عليه التنزيل ، ومعنى (ثانِيَ اثْنَيْنِ) واحد من اثنين ، فكيف يعمل فى الظرف وليس فيه معنى فعل؟ وقد يجاب بأن تقارب الأزمنه ينزلها منزله المتحده ، أشار إلى ذلك أبو الفتح فى المحتسب ، والظرف يتعلق بوهم الفعل وأيسر روائحه.

وقد يحذف أحد شطرى الجمله فيظن من لا خبره له أنها أضيفت إلى المفرد كقوله :

١٢٣- هل ترجعنّ ليال قد مضين لنا***والعيش منقلب إذ ذاك أفنانا؟

والتقدير : إذ ذاك كذلك ، وقال الأخطل :

١٢٤- كانت منازل ألّاف عهدتهم ***إذ نحن إذ ذاك دون النّاس إخوانا

ألّاف – بضم الهمزه – جمع آلف بالمد مثل كافر وكفار ، ونحن وذاك مبتدآن حذف خبراهما ، والتقدير : عهدتهم إخوانا إذ نحن متآلفون ؛ إذ ذاك كائن ، ولا تكون إذ الثانيه خبرا عن نحن ؛ لأنه زمان ونحن اسم عين ، بل هى ظرف

للخبر المقدر ، وإذ الأولى ظرف لعهدتهم ، ودون : إما ظرف له أو للخبر المقدر أو لحال من إخوانا محذوفه ، أى متصافين دون الناس ، ولا يمنع ذلك تنكير صاحب الحال ؛ لتأخره ؛ فهو كقوله :

١٢٥- لميه موحشا طلل ***[يلوح كأنّه خلل [ص ۴۳۶ و ۶۵۹]

ولا كونه اسم عين ، لأن دون ظرف مكان لا زمان ، والمشار إليه بذلك التجاوز المفهوم من الكلام.

وقالت الخنساء :

١٢٦- كأن لم يكونوا حمى يتّقى ***إذ النّاس إذ ذاك من عزبزّ

إذ الأولى ظرف ليتقى ، أو لحمى ، أو ليكونوا إن قلنا إن لكان الناقصه مصدرا ، والثانيه ظرف لبزّ ، ومن : مبتدأ موصول لا شرط ، لأن بزّ عامل فى إذ الثانيه ، ولا يعمل ما فى حيز الشرط فيما قبله عند البصريين ، وبز : خبر من ، والجمله خبر الناس ، والعائد محذوف ، أى من عزّ منهم ، كقولهم «السّمن منوان بدرهم» ولا تكون إذ الأولى ظرفا لبزّ ، لأنه جزء الجمله التى أضيفت إذ الأولى إليها ، ولا يعمل شىء من المضاف إليه فى المضاف ، ولا إذ الثانيه بدلا من الأولى ، لأنها إنما تكمل بما أضيفت إليه ، ولا يتبع اسم حتى يكمل ، ولا [تكون] خبرا عن الناس ، لأنها زمان والناس اسم عين ، وذاك : مبتدأ محذوف الخبر ، أى كائن ، وعلى ذلك فقس.

وقد تحذف الجمله كلّها للعلم ، ويعوض عنها التنوين ، وتكسر الذال لالتقاء الساكنين ، نحو (وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ) وزعم الأخفش أن إذ فى ذلك معربه لزوال افتقارها إلى الجمله ، وإن الكسره إعراب ، لأن اليوم مضاف

إليها ، وردّ بأن بناءها لوضعها على حرفين ، وبأن الافتقار باق فى المعنى كالموصول تحذف صلته لدليل ، قال :

١٢٧- نحن الأولى فاجمع جمو***عك ثمّ وجّههم إلينا [ص ٦٢٥]

أى نحن الأولى عرفوا ، وبأن العوض ينزل منزله المعوض عنه ، فكأنّ المضاف إليه مذكور ، وبقوله :

١٢٨- نهيتك عن طلابك أمّ عمرو***بعافيه وأنت إذ صحيح

فأجاب عن هذا بأن الأصل حينئذ ، ثم حذف المضاف وبقى الجر كقراءه بعضهم (وَاللهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ) أى ثواب الآخره.

تنبيه - أضيفت «إذ» إلى الجمله الاسميه ، فاحتملت الظرفيه والتعليليّه فى قول المتنبى :

١٢٩- أمن ازديارك فى الدّجى الرّقباء***إذ حيث كنت من الظّلام ضياء

وشرحه : أنّ أمن فعل ماض ، فهو مفتوح الآخر ، لا مكسوره على أنه حرف جر كما توهّم شخص ادعى الأدب فى زماننا وأصرّ على ذلك ، والازديار أبلغ من الزياره كما أن الاكتساب أبلغ من الكسب ، لأن الافتعال للتصرف ، والدال بدل عن التاء ، وفى : متعلقه به ، لا- بأمن ؛ لأن المعنى أنهم أمنوا دائما أن تزورى فى الدجى ، وإذ : إما تعليل أو ظرف مبدل من محل فى الدجى ، وضياء : مبتدأ خبره حيث ، وابتدىء بالنكره لتقدم خبرها عليها ظرفا ، ولأنها موصوفه فى المعنى ، لأن من الظلام صفه لها فى الأصل ، فلما قدمت عليها صارت حالا منها ، ومن للبدل ، وهى متعلقه بمحذوف ، وكان تامه ،

وهى وفاعلها خفض بإضافه حيث ، والمعنى : إذ الضياء حاصل فى كل موضع حصلت فيه بدلا من الظلام.

### «إِذْ مَا»

: أداه شرط تجزم فعلين ، وهى حرف عند سيبويه بمنزله إن الشرطيه ، وظرف عند المبرد وابن السراج والفارسى ، وعملها الجزم قليل ، لا ضروره ، خلافا لبعضهم.

### «إذا»

على وجهين :

أحدهما : أن تكون للمفاجأه ، فتختص بالجمل الاسميه ، ولا تحتاج إلى جواب ، ولا تقع فى الابتداء ، ومعناها الحال لا الاستقبال ، نحو «خرجت فإذا الأسد بالباب» ومنه (فَإِذا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعى) (إِذا لَهُمْ مَكْرٌ).

وهى حرف عند الأخفش ، ويرجّحه قولهم «خرجت فإذا إنّ زيدا بالباب» بكسر إن ، لأن إن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وظرف مكان عند المبرد ، وظرف زمان عند الزجاج ، واختار الأول ابن مالك ، والثانى ابن عصفور ، والثالث الزمخشرىّ ، وزعم أن عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأه ، قال فى قوله تعالى : (ثُمَّ إِذا دَعاكُمْ دَعْوَةً) الآيه : إن التقدير إذا دعاكم فاجأتم الخروج فى ذلك الوقت ، ولا يعرف هذا لغيره ، وإنما ناصبها عندهم الخبر المذكور فى نحو «خرجت فإذا زيد جالس» أو المقدر فى نحو «فإذا الأسد» أى حاضر ، وإذا قدّرت أنها الخبر فعاملها مستقر أو استقر.

ولم يقع الخبر معها فى التنزيل إلا مصرّحا به نحو (فَإِذا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعى) (فَإِذا هِيَ شاخِصَةٌ) (فَإِذا هُمْ خامِدُونَ) (فَإِذا هِيَ بَيْضاءُ) (فَإِذا هُمْ بِالسَّاهِرَهِ).

وإذا قيل «خرجت فإذا الأسد» صح كونها عند المبرد خبرا ، أى

فبالحضره الأسد ، ولم يصح عند الزجاج ، لأن الزمان لا يخبر به عن الجثه ، ولا عند الأخفش لأن الحرف لا يخبر به ولا عنه ، فإن قلت «فإذا القتال» صحت خبريتها عند غير الأخفش.

وتقول «خرجت فإذا زيد جالس» أو «جالسا» فالرفع على الخبريه ، وإذا

نصب به ، والنصب على الحاليه والخبر إذا إن قيل بأنها مكان ، وإلا فهو محذوف.

نعم يجوز أن تقدرها خبرا عن الجثه مع قولنا إنها زمان إذا قدرت حذف مضاف كأن تقدر فى نحو «خرجت فإذا الأسد» فإذا حضور الأسد.

مسأله - قالت العرب «قد كنت أظنّ أن العقرب أشدّ لسعه من الزنبور فإذا هو هى» وقالوا أيضا «فإذا هو إياها» وهذا هو الوجه الذى أنكره سيبويه لمّا سأله الكسائىّ ، وكان من خبرهما أن سيبويه قدم على البرامكه ، فعزم يحيى بن خالد على الجمع بينهما ، فجعل لذلك يوما ، فلما حضر سيبويه تقدّم إليه الفرّاء وخلف ، فسأله خلف عن مسأله فأجاب فيها ، فقال له : أخطأت ، ثم سأله ثانيه وثالثه ، وهو يجيبه ، ويقول له : أخطأت ، فقال [له سيبويه] : هذا سوء أدب ، فأقبل عليه الفرّاء فقال له : إن فى هذا الرجل حدّه وعجله ، ولكن ما تقول فيمن قال «هؤلاء أبون ومررت بأبين» كيف تقول على مثال ذلك من وأيت أو أويت ، فأجابه ، فقال : أعد النظر ، فقال : لست أكلمكما حتى يحضر صاحبكما ، فحضر الكسائى فقال له [الكسائى] : تسألنى أو أسألك؟ فقال له سيبويه : سل أنت ، فسأله عن هذا المثال فقال سيبويه «فإذا هو هى» ولا يجوز النصب ، وسأله عن أمثال ذلك نحو «خرجت فإذا عبد الله القائم ، أو القائم» فقال له : كل ذلك بالرفع ، فقال الكسائى : العرب ترفع كلّ ذلك وتنصب ، فقال يحيى : قد اختلفتما ، وأنتما رئيسا بلديكما ، فمن يحكم بينكما؟ فقال له

الكسائى : هذه العرب ببابك ، قد سمع منهم أهل البلدين ، فيحضرون ويسألون ، فقال يحيى وجعفر : أنصفت ، فأحضروا ، فوافقوا الكسائى ، فاستكان سيبويه ، فأمر له يحيى بعشره آلاف درهم ، فخرج إلى فارس ، فأقام بها حتى مات ، ولم يعد إلى البصره ، فيقال : إن العرب قد أرشوا على ذلك ، أو إنهم علموا منزله الكسائى عند الرشيد ، ويقال : إنهم قالوا : القول قول الكسائى ، ولم ينطقوا بالنصب ، وإن سيبويه قال ليحيى : مرهم أن ينطقوا بذلك ، فإنّ ألسنتهم

لا تطوع به ، ولقد أحسن الإمام الأديب أبو الحسن حازم بن محمد الأنصارى [القرطاجنّى] إذ قال فى منظومته فى النحو حاكيا هذه الواقعه والمسأله :

والعرب قد تحذف الأخبار بعد إذا***إذا عنت فجأه الأمر الّذى دهما

وربّما نصبوا للحال بعد إذا***وربما رفعوا من بعدها ، ربما

فإن توالى ضميران اكتسى بهما***وجه الحقيقه من إشكاله غمما

لذاك أعيت على الأفهام مسأله***أهدت إلى سيبويه الحتف والغمما

قد كانت العقرب العوجاء أحسبها***قدما أشدّ من الزنبور وقع حما

وفى الجواب عليها هل «إذا هو هى»***أو هل «إذا هو إيّاها» قد اختصما

وخطّأ ابن زياد وابن حمزه فى ***ما قال فيها أبا بشر ، وقد ظلما

وغاظ عمرا علىّ فى حكومته ***يا ليته لم يكن فى أمره حكما

كغيظ عمرو عليّا فى حكومته ***يا ليته لم يكن فى أمره حكما

وفجّع ابن زياد كلّ منتخب ***من أهله إذ غدا منه يفيض دما

كفجعه ابن زياد كلّ منتخب ***من أهله إذا غدا منه يفيض دما

وأصبحت بعده الأنقاس باكيه***فى كل طرس كدمع سحّ وانسجما

وليس يخلو امرؤ من حاسد أضم ***لو لا التنافس فى الدنيا لما أضما

والغبن فى العلم أشجى محنه علمت ***وأبرح النّاس شجوا عالم هضما

وقوله «وربما نصبوا - إلخ» أى وربما نصبوا على الحال بعد أن رفعوا ما بعد إذا على الابتداء ، فيقولون «فإذا زيد جالسا».

وقوله «ربما» فى آخر البيت بالتخفيف توكيد لربّما فى أوله بالتشديد.

وغمما فى آخر البيت الثالث بفتح الغين كنايه عن الإشكال والخفاء ، وغمما فى آخر البيت الرابع بضمها جمع غمّه.

وابن زياد : هو الفراء ، واسمه يحيى ، وابن حمزه هو الكسائى ، واسمه على ، وأبو بشر : سيبويه ، واسمه عمرو ، وألف «ظلما» للتثنيه إن بنيته للفاعل ، وللاطلاق إن بنيته للمفعول ، وعمرو وعلى الأولان : سيبويه والكسائى ، والآخران : ابن العاص وابن أبى طالب رضى الله عنهما ، وحكما الأول اسم ، والثانى فعل ، أو بالعكس دفعا للايطاء ، وزياد الأول : والد الفراء ، والثانى زياد بن أبيه ، وابنه المشار إليه هو ابن مرجانه المرسل فى قتله الحسين رضى الله عنه ، وأضم كغضب وزنا ومعنى ، وإعجام الضاد ، والوصف منه أضم كفرح ، وهضم : مبنى للمفعول ، أى لم يوف حقه.

وأما سؤال الفراء فجوابه أن أبون جمع أب ، وأب فعل بفتحتين ، وأصله أبو ،

فإذا بنينا مثله من أوى أو من وأى قلنا أوّى كهوى ، أو قلنا وأى كهوى أيضا ، ثم تجمعه بالواو والنون فتحذف الألف كما تحذف ألف مصطفى ، وتبقى الفتحه دليلا عليها فتقول : أوون أو وأون رفعا ، وأوين أو وأين جرا ونصبا ، كما تقول فى جمع عصا وقفا اسم رجل عصون وقفون وعصين وقفين ، وليس هذا مما يخفى على سيبويه ولا على أصاغر الطلبه ، ولكنه كما قال أبو عثمان المازنى : دخلت بغداد فألقيت علىّ مسائل فكنت أجيب فيها

على مذهبى ، ويخطئوننى على مذاهبهم ، اه وهكذا اتفق لسيبويه رحمه الله تعالى.

وأما سؤال الكسائى فجوابه ما قاله سيبويه ، وهو «فإذا هو هى» هذا هو وجه الكلام ، مثل (فَإِذا هِيَ بَيْضاءُ) (فَإِذا هِيَ حَيَّةٌ) وأما «فإذا هو إياها» إن ثبت فخارج عن القياس واستعمال الفحصاء ، كالجزم بلن والنصب بلم والجر بلعلّ ، وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك ، وإن تكلم بعض العرب به.

وقد ذكر فى توجيهه أمور :

أحدها لأبى بكر بن الخياط ، وهو أن «إذا» ظرف فيه معنى وجدت ورأيت ، فجاز له أن ينصب المفعول [كما ينصبه وجدت ورأيت] ، وهو مع ذلك ظرف مخبربه (١) عن الاسم بعده ، انتهى.

وهذا خطأ ، لأن المعانى لا تنصب المفاعيل الصحيحه ، وإنما تعمل فى الظروف والأحوال ، ولأنها تحتاج على زعمه إلى فاعل وإلى مفعول آخر ، فكان حقها أن تنصب ما يليها.

والثانى : أن ضمير النصب استعير فى مكان ضمير الرفع ، قاله ابن مالك ، ويشهد له قراءه الحسن (إياك تعبد) ببناء الفعل للمفعول ، ولكنه لا يتأتّى فيما أجازوه من قولك «فإذا زيد القائم» بالنصب ، فينبغى أن يوجّه هذا على أنه نعت مقطوع ، أو حال على زياده أل ، وليس ذلك مما ينقاس ، ومن جوّز تعريف ».

الحال أو زعم أن إذا تعمل عمل وجدت ، وأنها رفعت عبد الله بناء



---

١- فى نسخه «يخبر به».

على أن الظرف يعمل وإن لم يعتمد ، فقد أخطأ ، لأن وجد ينصب الاسمين ، ولأن مجيء الحال بلفظ المعرفه قليل ، وهو قابل للتأويل.

والثالث : أنه مفعول به ، والأصل فإذا هو يساويها ، أو فإذا هو يشابهما ، ثم حذف الفعل فانفصل الضمير ، وهذا الوجه لابن مالك أيضا ، ونظيره قراءه على رضى الله عنه (لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ) بالنصب أى نوجد عصبه أو نرى عصبه ، وأما قوله تعالى (وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِياءَ ما نَعْبُدُهُمْ) إذا قيل : إن التقدير يقولون ما نعبدهم ، فإنما حسّنه أن إضمار القول مستسهل عندهم.

والرابع : أنه مفعول مطلق ، والأصل : فإذا هو يلسع لسعتها ، ثم حذف الفعل كما تقول «ما زيد إلا شرب الإبل» ثم حذف المضاف ، نقله الشلوبين فى حواشى المفصل عن الأعلم ، وقال : هو أشبه ما وجّه به النصب.

الخامس : أنه منصوب على الحال من الضمير فى الخبر المحذوف ، والأصل : فإذا هو ثابت مثلها ثم حذف المضاف فانفصل الضمير وانتصب فى اللفظ على الحال على سبيل النيابه ، كما قالوا «قضيّه ولا أبا حسن لها» على إضمار مثل ، قاله ابن الحاجب فى أماليه ، وهو وجه غريب ، أعنى انتصاب الضمير على الحال ، وهو مبنى على إجازه الخليل «له صوت صوت الحمار» بالرفع صفه لصوت ، بتقدير مثل ، وأما سيبويه فقال : هذا قبيح ضعيف ، وممن قال بالجواز ابن مالك ، قال : إذا كان المضاف إلى معرفه كلمه «مثل» جاز أن تخلفها المعرفه فى التنكير ، فتقول «مررت برجل زهير» بالخفض صفه للنكره ، و «هذا زيد زهيرا» بالنصب على الحال ، ومنه قولهم «تفرّقوا أيادى سبا» و «أيدى سبا» وإنما سكنت إلياء مع أنهما منصوبان لثقلهما بالتركيب والإعلال كما فى معديكرب وقال قلا.

والثانى من وجهى إذا : أن تكون لغير مفاجأه ، فالغالب أن تكون ظرفا

للمستقبل مضمنه معنى الشرط ، وتختص بالدخول على الجمله الفعليه ، عكس الفجائيه ، وقد اجتمعا فى قوله تعالى (ثُمَّ إِذا دَعاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ) وقوله تعالى : (فَإِذا أَصابَ بِهِ مَنْ يَشاءُ مِنْ عِبادِهِ إِذا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ) ويكون الفعل بعدها ماضيا كثيرا ، ومضارعا دون ذلك ، وقد اجتمعا فى قول أبى ذؤيب :

١٣٠- والنّفس راغبه إذا رغّبتها***وإذا تردّ إلى قليل تقنع

وإنما دخلت الشرطيه على الاسم فى نحو (إِذَا السَّماءُ انْشَقَّتْ) لأنه فاعل بفعل محذوف على شريطه التفسير ، لا مبتدأ خلافا للأخفش ، وأما قوله :

١٣١- إذا باهلىّ تحته حنظليه***له ولد منها فذاك المذرّع

فالتقدير : إذا كان باهلى ، وقيل : حنظليه فاعل باستقر محذوفا ، وباهلى : فاعل بمحذوف يفسره العامل فى حنظليه ، ويرده أن فيه حذف المفسر ومفسره جميعا ، ويسهله أن الظرف يدل على المفسر ، فكأنه لم يحذف.

ولا تعمل إذا الجزم إلا فى ضروره كقوله :

١٣٢- استغن ما أغناك ربّك بالغنى ***وإذا تصبك خصاصه فتجمّل (١) [ص ٩٦ و ٦٩٨]

قيل : وقد تخرج عن كل من الظرفيه ، والاستقبال ، ومعنى الشرط ، وفى كل من هذه فصل.



---

١- يروى «فتجمل» بالجيم ، وبالحاء المهمله ، وسينشده المؤلف مره أخرى قريبا (ص ٩٦)

الفصل الأول : فى خروجها عن الظّرفيه

زعم أبو الحسن فى (حَتَّى إِذا جاؤُها) أن إذا جرّ بحتى ، وزعم أبو الفتح فى (إِذا وَقَعَتِ الْواقِعَهُ) الآيه فيمن نصب (خافِضَهٌ رافِعَهٌ) أن إذا الأولى مبتدأ ، والثانيه خبر ، والمنصوبين حالان ، وكذا جمله (لَيْسَ) ومعموليها ، والمعنى وقت وقوع الواقعه خافضه لقوم رافعه لآخرين هو وقت رجّ الأرض ، وقال قوم فى «أخطب ما يكون الأمير قائما» : إن الأصل أخطب أوقات أكوان الأمير إذا كان قائما ، أى وقت قيامه ، ثم حذفت الأوقات ونابت ما المصدريه عنها ، ثم حذف الخبر المرفوع ، وهو إذا ، وتبعها كان التامه وفاعلها فى الحذف ، ثم نابت الحال عن الخبر ، ولو كانت «إذا» على هذا التقدير فى موضع نصب لاستحال المعنى كما يستحيل إذا قلت «أخطب أوقات أكوان الأمير يوم الجمعه» إذا نصبت اليوم ، لأن الزمان لا يكون محلا للزمان.

وقالوا فى قول الحماسىّ :

١٣٣- وبعد غد يالهف قلبى من غد***إذا راح أصحابى ولست برائح

إن إذا فى موضع جر بدلا من غد.

وزعم ابن مالك أنها وقعت مفعولا فى قوله عليه الصلاه والسّلام لعائشه

رضى الله عنها : «إنّى لأعلم إذا كنت عنّى راضيه وإذا كنت علىّ غضبى».

والجمهور على أن «إذا» لا تخرج عن الظرفيه ، وأن حتى فى نحو (حَتَّى إِذا جاؤُها) حرف ابتداء دخل على الجمله بأسرها ، ولا عمل له ، وأما (إِذا وَقَعَتِ الْواقِعَهُ) فإذا الثانيه بدل من الأولى ، والأولى ظرف ، وجوابها محذوف لفهم المعنى ، وحسّنه طول الكلام ، وتقديره بعد إذا الثانيه ، أى انقسمتم أقساما (١) ،

وكنتم أزواجا ثلاثه ، وأما «إذا» فى البيت فظرف للهف ، وأما التى فى المثال ففى موضع نصب ، لأنا لا نقدر زمانا مضافا إلى ما يكون ، إذ لا موجب لهذا التقدير ، وأما الحديث فإذا ظرف لمحذوف ، وهو معمول (٢) أعلم ، وتقديره شأنك ونحوه ، كما تعلق إذ بالحديث فى (هَلْ أَتاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْراهِيمَ الْمُكْرَمِينَ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ).



---

١- فى نسخه «انقسمتم انقساما» وما أثبتناه أدق.

٢- فى نسخه «وهو مفعول أعلم»

الفصل الثانى : فى خروجها عن الاستقبال

وذلك على وجهين :

أحدهما : أن تجىء للماضى كما تجىء (١) إذ للمستقبل فى قول بعضهم ، وذلك كقوله تعالى : (وَلا عَلَى الَّذِينَ إِذا ما أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لا أَجِدُ ما أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا) (وَإِذا رَأَوْا تِجارَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إِلَيْها) وقوله :

١٣٤- وندمان يزيد الكأس طيبا***سقيت إذا تغوّرت النّجوم

والثانى : أن تجىء للحال ، وذلك بعد القسم ، نحو (وَاللَّيْلِ إِذا يَغْشى) (وَالنَّجْمِ إِذا هَوى) قيل : لأنها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفا لفعل القسم ، لأنه إنشاء لا إخبار عن قسم يأتى ، لأن قسم الله سبحانه قديم ، ولا لكون محذوف هو حال من والليل والنجم ، لأن الحال والاستقبال متنافيان ، وإذا بطل هذان الوجهان تعين أنه ظرف لأحدهما على أن المراد به الحال ، اه.

والصحيح انه لا يصح التعليق بأقسم الإنشائى ، لأن القديم لا زمان له ، لا حال ولا غيره ، بل هو سابق على الزمان ، وأنه لا يمتنع التعليق بكائنا مع



---

١- فى نسخه «كما جاءت»

بقاء إذا على الاستقبال ، بدليل صحه مجىء الحال المقدره باتفاق ، ك- «مررت برجل معه صقر صائدا به غدا» أى مقدرا الصيد به غدا ، كذا يقدرون ، وأوضح منه أن يقال : مريدا به الصيد غدا ، كما فسر قمتم فى (إِذا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاهِ) بأردتم.

مسأله - فى ناصب إذا مـذهبان ، أحـدهما : أنه شـرطها ، وهو قول المحققين ، فتكون بمنزله متى وحيثما وأيّان ، وقول أبى البقاء إنه مردود بأن المضاف إليه لا يعمل فى المضاف غير وارد ، لأن إذا عنـد هؤلاء غير مضافه ، كما يقوله الجميع إذا جزمت كقوله :

*وإذا تصبك خصاصه فتحمل (1)* [١٣٢]

والثانى : أنه ما فى جوابها من فعل أو شبهه ، وهو قول الأكثرين ، ويرد عليهم أمور :

أحـدها : أن الشـرط والجزاء عباره عن جملتين تربط بينهما الأداه ، وعلى قولهم تصـير الجملتان واحـده ، لأن الظرف عندهم من جمله الجواب والمعمول داخل فى جمله عامله.

والثانى : أنه ممتنع فى قول زهير :

١٣٥- بدا لى أنّى لست مدرك ما مضى ***ولا سابقا شيئا إذا كان جائيا

[ص ٢٨٨ و ۴۶۰ و ۴۷۶ و ۴۷۸ و ۵۵۱ و ۶۷۸]

لأن الجواب محذوف ، وتقديره إذا كان جائيا فلا أسبقه ، ولا يصح أن يقال :



---

١- يروى قوله «فتحمل» بالحاء المهمله ، وبالجيم.

لا أسبق شيئا وقت مجيئه ، لأن الشيء إنما يسبق قبل مجيئه ، وهذا لازم لهم أيضا إن أجابوا بأنها غير شرطيه وأنها معموله لما قبلها وهو سابق ، وأما على القول الأول فهى شرطيه محذوفه الجواب وعاملها إما خبر كان أو نفس كان إن قلنا بدلالتها على الحدث

والثالث : أنه يلزمهم فى نحو «إذا جئتنى اليوم أكرمتك غدا» أن يعمل أكرمتك فى ظرفين متضادين ، وذلك باطل عقلا ؛ إذ الحدث الواحد المعين لا يقع بتمامه فى زمانين ، وقصدا ؛ إذ المراد وقوع الإكرام فى الغد لا فى اليوم.

فإن قلت : فما ناصب اليوم على القول الأول؟ وكيف يعمل العامل الواحد فى ظرفى زمان.؟

قلنا : لم يتضادا كما فى الوجه السابق ، وعمل العامل فى ظرفى زمان يجوز إذا كان أحدهما أعمّ من الآخر نحو «آتيك يوم الجمعه سحر» ؛ وليس بدلا ؛ لجواز «سير عليه يوم الجمعه سحر» برفع الأول ونصب الثانى ، ونص عليه سيبويه ، وأنشد للفرزدق :

١٣٦- متى تردن يوما سفار تجد بها***أديهم يرمى المستجيز المعوّرا

فيوما يمتنع أن يكون بدلا من متى ؛ لعدم اقترانه بحرف الشرط ، ولهذا يمتنع فى اليوم فى المثال أن يكون بدلا من إذا ، ويمتنع أن يكون ظرفا لتجد ؛ لئلا ينفصل ترد من معموله وهو سفار بالأجنبى ؛ فتعين أنه ظرف ثان لترد.

والرابع : أن الجواب ورد مقرونا بإذا الفجائيه نحو (ثُمَّ إِذا دَعاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ) وبالحرف الناسخ نحو «إذا جئتنى اليوم فإنّى أكرمك» وكل منهما لا يعمل ما بعده فيما قبله ، وورد أيضا والصالح فيه للعمل

صفه كقوله تعالى (فَإِذا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ فَذلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ) ولا تعمل الصفه فيما قبل الموصوف ، وتخريج بعضهم هذه الآيه على أن إذا مبتدأ وما بعد الفاء خبر لا يصح إلا على قول أبى الحسن ومن تابعه فى جواز تصرف إذا وجواز زياده الفاء فى خبر المبتدأ ؛ لأن عسر اليوم ليس مسببا عن النّقر ، والجيد أن تخرج على حذف الجواب مدلولا عليه بعسير ، أى عسر الأمر ، وأما قول أبى البقاء إنه يكون مدلولا عليه بذلك فإنه إشاره إلى النقر فمردود ؛ لأدائه إلى اتحاد السبب والمسبب ، وذلك ممتنع ، وأما نحو «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله» فمؤول على إقامه السبب مقام المسبب ؛ لاشتهار المسبب ، أى فقد استحقّ الثواب العظيم المستقر للمهاجرين.

قال أبو حيان : ورد مقرونا بما النافيه نحو (وَإِذا تُتْلى عَلَيْهِمْ آياتُنا بَيِّناتٍ ما كانَ حُجَّتَهُمْ) الآيه ، وما النافيه لها الصّدر ، انتهى.

وليس هذا بجواب ، وإلا لاقترن بالفاء ، مثل (وَإِنْ يَسْتَعْتِبُوا فَما هُمْ مِنَ الْمُعْتَبِينَ) وإنما الجواب محذوف ، أى عمدوا إلى الحجج الباطله.

وقول بعضهم إنه جواب على إضمار الفاء مثل (إِنْ تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ لِلْوالِدَيْنِ) مردود بأن الفاء لا تحذف إلا ضروره ، كقوله :

*من يفعل الحسنات الله يشكرها* [٨١]

والوصيه فى الآيه نائب عن فاعل كتب ، وللوالدين : متعلق بها ، لا خبر ، والجواب محذوف ، أى فليوص.

وقول ابن الحاجب «إنّ إذا هذه غير شرطيه فلا تحتاج إلى جواب ، وإن عاملها ما بعد ما النافيه كما عمل ما بعد لا فى يوم من قوله تعالى (يَوْمَ يَرَوْنَ

الْمَلائِكَهَ لا بُشْرى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ) وإن ذلك من التوسع فى الظرف» مردود بثلاثه أمور :

أحدها : أن مثل هذا التوسع خاص بالشعر كقوله :

۱۳۷- *ونحن عن فضلك ما استغنينا*

[ص ۲۶۹ و ۳۱۷ و ۵۳۹ و ۶۹۴]

والثانى : أن ما لا تقاس على لا ؛ فإن مالها الصّدر مطلقا بإجماع البصريين ، واختلفوا فى لا ؛ فقيل : لها الصدر مطلقا ، وقيل : ليس لها الصدر مطلقا لتوسطها بين العامل والمعمول فى نحو «إن لا تقم أقم» و «جاء بلا زاد» وقوله :

۱۳۸- ألا إنّ قرطا على آله***ألا إنّنى كيده لا أكيد

وقيل : إن وقعت لا فى جواب (۱) القسم فلها الصدر ؛ لحلولها محلّ أدوات الصّدر ، وإلا ».

فلا ، وهذا هو الصحيح ، وعليه اعتمد سيبويه ؛ إذ جعل انتصاب «حبّ العراق» فى قوله :

۱۳۹- آليت حبّ العراق الدّهر أطعمه ***[والحبّ يأكله فى القريه السّوس]

[ص ۲۴۵ و ۵۹۰ و ۶۰۰]

على التوسع وإسقاط الخافض وهو على ، ولم يجعله من باب «زيدا ضربته» لأن التقدير لا أطعمه ، ولا هذه لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وما لا يعمل لا يفسر فى هذا الباب عاملا.

والثالث : أن «لا» فى الآيه حرف ناسخ مثله فى نحو «لا رجل» والحرف



---

۱- فى نسخه «إن وقعت فى صدر جواب القسم فلها الصدر».

الناسخ لا يتقدّمه معمول ما بعده ، ولو لم يكن نافيا ، لا يجوز «زيدا إنّى أضرب» فكيف وهو حرف نفى؟ بل أبلغ من هذا أن العامل الذى بعده مصدر ، وهم يطلقون القول بأن المصدر لا يعمل فيما قبله ، وإنما العامل محذوف ، أى اذكر يوم ، أو يعذبون يوم.

ونظير ما أورده أبو حيان على الأكثرين أن يورد عليهم قوله تعالى : (وَقالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ) فيقال : لا يصح لجديد أن يعمل فى إذا ؛ لأن إنّ ولام الابتداء يمنعان من ذلك لأن لهما الصّدر ، وأيضا فالصفه لا تعمل فيما قبل الموصوف. والجواب أيضا أن الجواب محذوف مدلول عليه بجديد ، أى إذا مزقتم تجددون ؛ لأن الحرف الناسخ لا يكون فى أول الجواب إلا وهو مقرون بالفاء ، نحو (وَما تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللهَ بِهِ عَلِيمٌ) وأما (وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ) فالجمله جواب لقسم محذوف مقدر قبل الشرط ، بدليل (وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ) الآيه ، ولا يسوغ أن يقال : قدرها خاليه من معنى الشرط ، فتستغنى عن جواب ، وتكون معموله لما قبلها وهو (قالَ) أو (نَدُلُّكُمْ) أو (يُنَبِّئُكُمْ) لأن هذه الأفعال لم تقع فى ذلك الوقت.

الفصل الثالث : فى خروج إذا عن الشرطيه

ومثاله قوله تعالى (وَإِذا ما غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ) وقوله تعالى (وَالَّذِينَ إِذا أَصابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ) فإذا فيهما ظرف لخبر المبتدأ بعدها ، ولو كانت شرطيه والجمله الاسميه جوابا لاقترنت بالفاء مثل (وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) وقول بعضهم «إنه على إضمار الفاء» تقدم ردّه ، وقول آخر «إن الضمير توكيد لا مبتدأ ، وإن ما بعده الجواب» ظاهر التعسّف ، وقول آخر «إن جوابها محذوف مدلول عليه بالجمله بعدها» تكلف من غير ضروره.

ومن ذلك إذا التى بعد القسم نحو (وَاللَّيْلِ إِذا يَغْشى) (وَالنَّجْمِ إِذا هَوى) إذ لو كانت شرطيه كان ما قبلها جوابا فى المعنى كما فى قولك «آتيك إذا أتيتنى» فيكون التقدير إذا يغشى الليل وإذا هوى النجم أقسمت.

وهذا ممتنع ؛ لوجهين :

أحدهما : أن القسم الإنشائى لا يقبل التعليق ؛ لأن الإنشاء إيقاع ، والمعلّق يحتمل الوقوع وعدمه ، فأما «إن جاءنى فو الله لأكرمنّه» فالجواب فى المعنى فعل الإكرام ؛ لأنه المسبّب عن الشرط ، وإنما دخل القسم بينهما لمجرد التوكيد ، ولا يمكن ادعاء مثل ذلك هنا ، لأن جواب والليل ثابت دائما ،

وجواب والنجم ماض مستمر الانتفاء ؛ فلا يمكن تسببهما عن أمر مستقبل وهو فعل الشرط.

والثانى : أن الجواب خبرى ، فلا يدل عليه الإنشاء ، لتباين حقيقتهما.

### «أيمن»

المختص بالقسم ، اسم لا حرف ، خلافا للزجاج والرمانى ، مفرد مشتق من اليمن [وهو البركه] وهمزته وصل ، لا جمع يمين وهمزته قطع ، خلافا

للكوفيين ، ويردّه جواز كسر همزته ، وفتح ميمه ، ولا يجوز مثل ذلك فى الجمع من نحو أفلس وأكلب ، وقول نصيب :

١۴٠- فقال فريق القوم لمّا نشدتهم : ***نعم ، وفريق : ليمن الله ما ندرى

فحذف ألفها فى الدّرج ، ويلزمه الرفع بالابتداء ، وحذف الخبر ، وإضافته إلى اسم الله سبحانه وتعالى : خلافا لابن درستويه فى إجازه جرّه بحرف القسم ، ولابن مالك فى جواز إضافته إلى الكعبه ولكاف الضمير ، وجوّز ابن عصفور كونه خبرا والمحذوف مبتدأ ، أى قسمى أيمن الله.

## حرف الباء

### الباء المفرده

حرف جر لأربعه عشر معنى :

أولها : الإلصاق ، قيل : وهو معنى لا يفارقها ، فلهذا اقتصر عليه سيبويه ، ثم الإلصاق حقيقىّ ك- «أمسكت بزيد» إذا قبضت على شىء من جسمه أو على ما يحبسه من يد أو ثوب ونحوه ، ولو قلت «أمسكته» احتمل ذلك وأن تكون منعته من التصرف ، ومجازىّ نحو «مررت بزيد» أى ألصقت مرورى بمكان يقرب من زيد ، وعن الأخفش أن المعنى مررت على زيد ،

بـدليل (وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ) وأقول : إن كلا- من الإلصـاق والاسـتعلاء إنمـا يكون حقيقيا إذا كان مفضـيا إلى نفس المجرور ك- «أمسـكت بزيد ، وصعدت على السّطح» فإن أفضى إلى ما يقرب منه فمجاز ك- «مررت بزيد» فى تأويل الجماعه ، وكقوله :

١٤١- تشبّ لمقرورين يصطليانها***وبات على النّار النّدى والمحلق

[ص ١۶٣]

فإذا اسـتوى التقـديران فى المجازيه ، فالأكثر اسـتعمالا أولى بالتخريـج عليه ، ك- «مررت بزيد ، ومررت عليه» وإن كان قد جاء كما فى (لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ) (يَمُرُّونَ عَلَيْها).

١۴٢- ولقد أمرّ على اللئيم يسبّنى ***[فمضيت ثمّه قلت : لا يعنينى] [ص ۴٢٩ و ۶۴۵]

إلا أنّ «مررت به» أكثر ، فكان أولى بتقديره أصلا ، ويتخرج على هذا الخلاف خلاف فى المقدّر فى قوله :

١۴٣- تمرّون الدّيار ولم تعوجوا***[كلامكم علىّ إذا حرام] [ص ۴٧٣]

أهو الباء أم على؟

الثانى : التعـديه ، وتسـمّى باء النقل أيضا ، وهى المعاقبه للهمزه فى تصـيير الفاعل مفعولا ، وأكثر ما تعدّى الفعل القاصـر ، تقول فى ذهب زيـد : ذهبت بزيـد ، وأذهبته ، ومنه (ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ) وقرئ (أذهب الله نورهم) وهى بمعنى القراءه المشـهوره ، وقول المبرد والسهيلى «إن بين التعديتين فرقا ، وإنك إذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا له فى الذهاب» مردود بالآيه ، وأما

قوله تعالى : (وَلَوْ شاءَ اللهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصارِهِمْ) فيحتمل أن الفاعل ضمير البرق.

ولأن الهمزه والباء متعاقبتان لم يجز أقمت بزيد ، وأما (تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ) فيمن ضم أوله وكسر ثالثه ، فخرج على زياده الباء ، أو على أنها للمصاحبه ؛ فالظرف حال من الفاعل ، أى مصاحبه للدهن ، أو المفعول ، أى تنبت الثمر مصاحبا للدهن ، أو أن أنبت يأتى بمعنى نبت كقول زهير :

۱۴۴- رأيت ذوى الحاجات حول بيوتهم ***قطينا لها حتّى إذا أنبت البقل

ومن وردوها مع المتعدّى قوله تعالى : (وَلَوْ لا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ) وصككت الحجر بالحجر ، والأصل دفع بعض الناس بعضا ، وصك الحجر الحجر.

الثالث : الاستعانه ، وهى الداخله على آله الفعل ، نحو «كتبت بالقلم» و «نجرت بالقدوم» قيل : ومنه [باء] البسمله ؛ لأن الفعل لا يتأتّى على الوجه الأكمل إلا بها.

الرابع : السببيه ، نحو (إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخاذِكُمُ الْعِجْلَ) (فَكُلًّا أَخَذْنا بِذَنْبِهِ) ومنه : لقيت بزيد الأسد ، أى بسبب لقائى إياه ، وقوله :

۱۴۵- قد سقيت آبالهم بالنّار***[والنّار قد تشفى من الأوار]

أى أنها بسبب ما وسمت به من أسماء أصحابها يخلّى بينها وبين الماء.

الخامس : المصاحبه ، نحو (اهْبِطْ بِسَلامٍ) أى معه (وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ) الآيه.

وقد اختلف فى الباء من قوله تعالى : (فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ) فقيل : للمصاحبه ، والحمد مضاف إلى المفعول ، أى فسبحه حامدا له ، أى نزّهه عما لا يليق به ، وأثبت له ما يليق به ، وقيل : للاستعانه ، والحمد مضاف إلى الفاعل ، أى سبّحه بما حمد به نفسه ؛ إذ ليس كل تنزيه بمحمود ، ألا ترى أن تسبيح المعتزله افتضى تعطيل كثير من الصفات.

واختلف فى «سبحانك اللهمّ وبحمدك» فقيل : جمله واحده على أن الواو زائده ، وقيل : جملتان على أنها عاطفه ، ومتعلّق الباء محذوف ، أى وبحمدك سبّحتك ، وقال الخطّابى : المعنى وبمعونتك التى هى نعمه توجب علىّ حمدك سبّحتك ، لا بحولى وقوتى ، يريد أنه مما أقيم فيه المسبّب مقام السبب ، وقال ابن الشّجرى فى (فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ) : هو كقولك «أجبته بالتّلبيه» أى فتجيبونه بالثناء ؛ إذ الحمد الثناء ، أو الباء للمصاحبه متعلقه بحال محذوفه ، أى معلنين بحمده ، والوجهان فى (فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ).

والسادس : الظرفيه نحو (وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ بِبَدْرٍ) (نَجَّيْناهُمْ بِسَحَرٍ)

والسابع : البدل ، كقول الحماسى :

١۴۶- فليت لى بهم قوما إذا ركبوا***شنّوا الإغاره فرسانا وركبانا (١)

وانتصاب «الإغاره» على أنه مفعول لأجله.

والثامن : المقابله ، وهى الداخله على الأعواض ، نحو «اشتريته بألف» و «كافأت إحسانه بضعف» وقولهم «هذا بذاك» ومنه (ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِما كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) وإنما لم نقدرها باء السببيه كما قالت المعتزله وكما قال



---

١- انظر الشاهد رقم ٢٠

الجميع فى «لن يدخل أحدكم الجنّه بعمله» لأن المعطى بعوض قد يعطى مجانا ، وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب ، وقد تبين أنه لا تعارض بين الحديث والآيه ، لاختلاف محملى الباءين جمعا بين الأدله.

والتاسع : المجاوزه كعن ، فقيل : تختص بالسؤال ، نحو (فَسْئَلْ بِهِ خَبِيراً) بدليل (يَسْئَلُونَ عَنْ أَنْبائِكُمْ) وقيل : لا تختص به ، بدليل قوله تعالى : (يَسْعى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمانِهِمْ) (وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّماءُ بِالْغَمامِ) وجعل الزمخشرى هذه الباء بمنزلتها فى «شققت السّنام بالشّفره» على أن الغمام جعل كالآله التى يشق بها ، قال : ونظيره (السَّماءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ) وتأول البصريون (فسئل به خبير) على أن الباء للسببيه ، وزعموا أنها لا تكون بمعنى عن أصلا ، وفيه بعد ، لأنه لا يقتضى قولك «سألت بسببه» أن المجرور هو المسئول عنه.

العاشر : الاستعلاء ، نحو (مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطارٍ) الآيه ، بدليل (هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَما أَمِنْتُكُمْ عَلى أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ) ونحو (وَإِذا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغامَزُونَ) بدليل (وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ) وقد مضى البحث فيه ، وقوله :

١۴٧- *أربّ يبول الثّعلبان برأسه؟*

بدليل تمامه :

*لقد هان من بالت عليه الثّعالب*

الحادى عشر : التبعيض ، أثبت ذلك الأصمعىّ والفارسىّ والقتبىّ وابن مالك ، قيل : والكوفيون ، وجعلوا منه (عَيْناً يَشْرَبُ بِها عِبادُ اللهِ) وقوله :

١۴٨- شربن بماء البحر ثم ترفّعت ***متى لجج خضر لهنّ نئيج

[ص ١١١ و ٣٣٥]

وقوله :

١۴٩- [فلثمت فاها آخذا بقرونها] ***شرب النّزيف ببرد ماء الحشرج

قيل : ومنه (وَامْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ) والظاهر أن الباء فيهن للالصاق ، وقيل : هى فى آيه الوضوء للاستعانه ، وإن فى الكلام حذفا وقلبا ؛ فإنّ «مسح» يتعدّى إلى المزال عنه بنفسه ، وإلى المزيل بالباء ؛ فالأصل امسحوا رؤسكم بالماء ، ونظيره بيت الكتاب :

١۵٠- كنواح ريش حمامه نجديّه***ومسحت باللّثتين عصف الإثمد

يقول : إن لثاتك تضرب إلى سمره ، فكأنك مسحتها بمسحوق الإثمد ؛ فقلب معمولى مسح ، وقيل فى شربن : إنه ضمن معنى روين ، ويصح ذلك فى (يَشْرَبُ بِها) ونحوه ، وقال الزمخشرى فى (يَشْرَبُ بِها) : المعنى يشرب بها الخمر كما تقول «شربت الماء بالعسل».

الثانى عشر : القسم ، وهو أصل أحرفه ؛ ولذلك خصّت بجواز ذكر الفعل

معه نحو «أقسم بالله لتفعلنّ» ودخولها على الضمير نحو «بك لأفعلنّ» واستعمالها فى القسم الاستعطافى نحو «بالله هل قام زيد» أى أسألك بالله مستحلفا.

الثالث عشر : الغايه ، نحو (وَقَدْ أَحْسَنَ بِى) أى إلىّ ، وقيل : ضمن أحسن معنى لطف.

الرابع عشر : التوكيد وهى الزائده ، وزيادتها فى سته مواضع.

أحدها : الفاعل ، وزيادتها فيه : واجبه ، وغالبه ، وضروره.

فالواجبه فى نحو «أحسن بزيد» فى قول الجمهور : إن الأصل أحسن زيد بمعنى ذا حسن ، ثم غيرت صيغه الخبر إلى الطلب ، وزيدت الباء إصلاحا للفظ ، وأما إذا قيل بأنه أمر لفظا ومعنى وإن فيه ضمير المخاطب مستترا فالباء معدّيه مثلها فى «امرر بزيد».

والغالبه فى فاعل كفى ، نحو (كَفى بِاللهِ شَهِيداً) وقال الزجاج : دخلت لتضمن كفى معنى اكتف ، وهو من الحسن بمكان ، ويصححه قولهم «اتّقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه» أى ليتّق وليفعل ، بدليل جزم «يثب» ويوجبه قولهم «كفى بهند» بترك التاء ، فإن احتج بالفاصل فهو مجوز لا موجب ، بدليل (وما نسقط من ورقه وما تخرج من ثمره) فإن عورض بقولك «أحسن بهند» فالتاء لا تلحق صيغ الأمر ، وإن كان معناها الخبر ، وقال ابن السراج : الفاعل ضمير الاكتفاء ، وصحه قوله موقوفه على جواز تعلق الجار بضمير المصدر ، وهو قول الفارسى والرمانىّ ، أجازا «مرورى بزيد حسن وهو بعمرو قبيح» وأجاز الكوفيون إعماله فى الظرف وغيره ، ومنع جمهور البصريين إعماله مطلقا ، قالوا : ومن مجيء فاعل كفى هذه مجردا عن الباء قول سحيم :

١٥١- [عميره ودّع إن تجهّزت غازيا] ***كفى الشّيب والإسلام للمرء ناهيا

ووجه ذلك - على ما اخترناه - أنه لم يستعمل كفى [هنا] بمعنى اكتف.

ولا تزاد الباء فى فاعل كفى التى بمعنى أجزأ وأغنى ، ولا التى بمعنى وقى ، والأولى متعديه لواحد كقوله :

١٥٢- قليل منك يكفينى ، ولكن ***قليلك لا يقال له قليل [ص ٦٧٥]

والثانيه متعديه لاثنين كقوله تعالى : (وَكَفَى اللهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتالَ)

(فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللّٰه) ووقع فى شعر المتنبى زياده الباء فى فاعل كفى المتعديه لواحد ، قال :

١٥٣- كفى ثعلا فخرا بأنّك منهم ***ودهر لأن أمسيت من أهله أهل

ولم أر من انتقد عليه ذلك ؛ فهذا إما لسهو عن شرط الزياده ، أو لجعلهم هذه الزياده من قبيل الضروره كما سيأتى ، أو لتقدير الفاعل غير مجرور بالباء ، وثعل : رهط الممدوح وهم بطن من طيىء ، وصرفه للضروره إذ فيه العدل والعلميه كعمر ، ودهر : مرفوع عند ابن جنى بتقدير : وليفخر دهر ، وأهل : صفه له بمعنى مستحق ، واللام متعلقه بأهل ، وجوز ابن الشجرى فى دهر ثلاثه أوجه ، أحدها أن يكون مبتدأ حذف خبره ، أى يفتخر بك ، وصح الابتداء بالنكره لأنه قد وصف بأهل ، والثانى كونه معطوفا على فاعل كفى ، أى أنهم فخروا بكونه منهم وفخروا بزمانه لنضاره أيامه ، وهذا وجه لا حذف فيه ، والثالث أن تجره بعد أن ترفع فخرا ، على تقدير كونه فاعل كفى والباء متعلقه بفخر ، لا زائده ، وحينئذ تجر الدهر بالعطف ، وتقدر أهلا خبرا لهو محذوفا ، وزعم المعرى أن الصواب نصب دهر بالعطف على ثعلا ، أى وكفى دهرا هو أهل لأن أمسيت من أهله أنه أهل لكونك من أهله ، ولا يخفى ما فيه من التعسف وشرحه أنه عطف على المفعول المتقدم ، وهو ثعلا ، والفاعل المتأخر وهو «أنك منهم» منصوبا ومرفوعا وهما دهرا وأنّ ومعمولاها وما تعلق بخبرها ، ثم حذف المرفوع المعطوف اكتفاء بدلاله المعنى ، وزعم الرّبعى أن النصب بالعطف على اسم أن وأن «أهل» عطف على خبرها ، ولا معنى للبيت على تقديره.

والضروره كقوله :

١٥٤- ألم يأتيك والأنباء تنمى ***بما لاقت لبون بنى زياد [ص ٣٨٧]

وقوله :

١٥٥- مهما لى اللّيله مهما ليه ***أودى بنعلىّ وسربالیه [ص ٣٣٢]

وقال ابن الضائع فى الأول : إن الباء متعلقه بتنمى ، وإن فاعل يأتى مضمر ، فالمسأله من باب الإعمال.

وقال ابن الحاجب فى الثانى : الباء معدّيه كما تقول «ذهب بنعلى» ولم يتعرض لشرح الفاعل ، وعلام يعود إذا قدر ضميرا فى «أودى»؟ ويصح أن يكون التقدير : أودى هو ، أى مود ، أى ذهب ذاهب ، كما جاء فى الحديث «لا يزنى الزّانى حين يزنى وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن» أى ولا يشرب هو ، أى الشارب ؛ إذ ليس المراد ولا يشرب الزانى.

والثانى مما تزاد فيه الباء : المفعول ، نحو (وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَهِ) (وَهُزِّى إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَهِ) (فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّماءِ) (وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحادٍ) (فَطَفِقَ مَسْحاً بِالسُّوقِ) أى يمسح السوق مسحا ، ويجوز أن يكون صفه : أى مسحا واقعا بالسوق ، وقوله :

١٥٦- [نحن بنوضبه أصحاب الفلج] ***نضرب بالسّيف ونرجو بالفرج

الشاهد فى الثانيه ، فأما الأولى فللاستعانه ، وقوله :

[هنّ الحرائر لاربّات أخمره]***سود المحاجر لا يقرأن بالسّور [٣٢]

وقيل : ضمن تلقوا معنى تفضوا ، ويريد معنى يهمّ ، ونرجو معنى نطمع ،

ویقرأن معنی یرقین ویتبرکن ، وأنه یقال «قرأت بالسوره» علی هـذا المعنی ، ولا یقال «قرأت بکتابک» لفوات معنی التبرک فیه ، قـاله السـهیلی ، وقیـل : المراد لاـ تلقو أنفسـکم إلی التهلکه بأیـدیکم ، فحـذف المفعول به ، والبـاء للآلـه کما فی قولک «کتبت بالقلم» أو المراد بسبب أیدیکم ، کما یقال : لا تفسد أمرک برأیک.

وکثرت زیادتها فی مفعول «عرفت» ونحوه ، وقلت فی مفعول ما یتعدّی إلی اثنین کقوله :

۱۵۷- تبلت فؤادک فی المنام خریده***تسقی الضّجیع ببارد بسّام

وقد زیدت فی مفعول کفی المتعدیه لواحد ، ومنه الحدیث «کفی بالمرء إنّما أن یحدّث بکل ما سمع».

وقوله :

۱۵۸- فکفی بنا فضلا علی من غیرنا***حبّ النّبیّ محمّد إیّانا (۱) [ص ۳۲۸ و ۳۲۹]

وقیل : إنها هی فی البیت زائده فی الفاعل ، وحب : بدل اشتمال علی المحل ، وقال المتنبی

۱۵۹- کفی بجسمی نحولا أنّنی رجل ***لو لا مخاطبتی إیّاک لم ترنی [ص ۶۶۷]

والثالث : المبتدأ ، وذلک فی قولهم «بحسبک درهم» و «خرجت فإذا بزید» و «کیف بک إذا کان کذا» ومنه عند سیبویه (بِأَیِّکُمُ الْمَفْتُونُ) وقال أبو



---

۱- الروایه برفع (غیرنا) وهو خبر مبتدأ محذوف ، والجمله صله من ، والتقدیر : الذی هو غیرنا.

الحسن بأيكم متعلق باستقرار محذوف مخبر به عن المفتون ، ثم اختلف ، فقيل : المفتون مصدر بمعنى الفتنه ، وقيل : الباء ظرفيّه ، أى فى أىّ طائفه منكم المفتون.

تنبيه - من الغريب أنها زيدت فيما أصله المبتدأ وهو اسم ليس ، بشرط أن يتأخر إلى موضع الخبر كقراءه بعضهم (لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا) بنصب البر ، وقوله :

١٦٠- أليس عجيبا بأنّ الفتى ***يصاب ببعض الّذى فى يديه

والرابع : الخبر ، وهو ضربان : غير موجب فينقاس نحو «ليس زيد بقائم» (وَمَا اللهُ بِغافِلٍ) وقولهم «لا خير بخير بعده النار» إذا لم تحمل على الظرفيه ، وموجب فيتوقف على السماع ، وهو قول الأخفش ومن تابعه ، وجعلوا منه قوله تعالى (جَزاءُ سَيِّئَهٍ بِمِثْلِها) وقول الحماسى :

١٦١- [فلا تطمع ، أبيت اللّعن ، فيها] ***ومنعكها بشىء يستطاع

والأولى تعليق (بِمِثْلِها) باستقرار محذوف هو الخبر ، وبشىء بمنعكها والمعنى ومنعكها بشىء ما يستطاع ، وقال ابن مالك فى «بحسبك زيد» إن زيدا مبتدأ مؤخر ، لأنه معرفه وحسب نكره.

والخامس : الحال المنفى عاملها ، كقوله :

١٦٢- فما رجعت بخائبه ركاب ***حكيم بن المسيّب منتهاها

وقوله :

١٦٣- [كائن دعيت إلى بأساء داهمه] ***فما انبعثت بمزءود ولا وكل

ذكر ذلك ابن مالك ، وخالفه أبو حيان ، وخرّج البيتين على أن التقدير بحاجه خائبه ، وبشخص مزءود أى مذعور ، ويريد بالمزءود نفسه ، على حد

قولهم «رأيت منه أسدا» وهذا التخريج ظاهر فى البيت الأول دون الثانى ؛ لأن صفات الذم إذا نفيت على سبيل المبالغه لم ينتف أصلها ؛ ولهذا قيل فى (وَما رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ) إن فعّالا ليس للمبالغه بل للنسب كقوله :

١٦۴- [وليس بذى رمح فيطعننى به] ***وليس بذى سيف وليس بنبّال

أى وما ربك بذى ظلم ؛ لأنّ الله لا يظلم الناس شيئا ، ولا يقال لقيت منه أسدا أو بحرا أو نحو ذلك إلا عند قصد المبالغه فى الوصف بالإقدام أو الكرم.

والسادس : التوكيد بالنفس والعين ، وجعل منه بعضهم قوله تعالى (يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ) وفيه نظر ؛ إذ حق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس أو بالعين أن يؤكد أولا بالمنفصل نحو «قمتم أنتم أنفسكم» ولأن التوكيد هنا ضائع ؛ إذ المأمورات بالتربص لا يذهب الوهم إلى أن المأمور غيرهن ، بخلاف قولك «زارنى الخليفه نفسه» وإنما ذكر الأنفس هنا لزياده البعث على التربص ؛ لإشعاره بما يستنكفن منه من طموح أنفسهن إلى الرجال.

تنبيه - مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس ، كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك ، وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤوّل تأويلا يقبله اللفظ ، كما قيل فى (وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ) : إن «فى» ليست بمعنى على ، ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحالّ فى الشىء ، وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف ، كما ضمن بعضهم شربن فى قوله: *شر بن بماء البحر* [١۴٨] معنى رويـن ، وأحسن فى (وَقَدْ أَحْسَنَ بِي) معنى لطف ، وإما على شذوذ

إنابه كلمه عن أخرى ، وهذا الأخير هو محمل الباب كله عند [أكثر] الكوفيين وبعض المتأخرين ، ولا يجعلون ذلك شاذا ومذهبهم أقلّ تعسفا.

**«بجل»**

على وجهين : حرف بمعنى نعم ، واسم ، وهى على وجهين : اسم فعل بمعنى يكفى ، واسم مرادف لحسب ، ويقال على الأول «بجلنى» وهو نادر ، وعلى الثانى «بجلى» قال :

١٦٥- [ألا إنّنى أشربت أسود حالكا] ***ألا بجلى من ذا الشّراب ألا بجل

**«بَل»**

حرف إضراب ، فإن تلاها جمله كان معنى الإضراب إما الإبطال نحو (وَقالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمنُ وَلَداً سُبْحانَهُ ، بَلْ عِبادٌ مُكْرَمُونَ) أى بل هم عباد ، ونحو (أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ ، بَلْ جاءَهُمْ بِالْحَقِّ) وإما الانتقال من غرض إلى آخر ، ووهم ابن مالك إذ زعم فى شرح كافيته أنها لا تقع فى التنزيل إلا على هذا الوجه ، ومثاله (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى ، وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ، بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَياةَ الدُّنْيا) ونحو (وَلَدَيْنا كِتابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ ، بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ) وهى فى ذلك كله حرف ابتداء ، لا عاطفه ، على الصحيح ومن دخولها على الجمله قوله :

١٦٦- بل بلد ملء الفجاج قتمه ***[لا يشترى كتّانه وجهرمه]

إذ التقدير بل ربّ بلد موصوف بهذا الوصف قطعته ، ووهم بعضهم فزعم أنها تستعمل جاره

وإن تلاها مفرد فهى عاطفه ، ثم إن تقدّمها أمر أو إيجاب «كاضرب زيدا بل عمرا ، وقام زيد بل عمرو» فهى تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه ؛ فلا يحكم عليه بشىء ، وإثبات الحكم لما بعدها ، وإن تقدّمها نفى أو نهى فهى لتقرير ما قبلها على حالته ، وجعل ضده لما بعده ، نحو «ما قام زيد بل عمرو ، ولا يقم زيد بل عمرو» وأجاز المبرد وعبد الوارث

أن تكون ناقله معنى النفى والنهى إلى ما بعدها وعلى قولهما فيصح «ما زيد قائما بل قاعدا ، وبل قاعد» ويختلف المعنى ، ومنع الكوفيون أن يعطف بها بعد غير النفى وشبهه ، قال هشام : محال «ضربت زيدا بل إياك» اه. ومنعهم ذلك مع سعه روايتهم دليل على قلّته.

وتزاد قبلها «لا» لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب ، كقوله :

١٦٧- وجهك البدر ، لا ، بل الشّمس لو لم ***يقض للشّمس كسفه أو أفول

ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفى ، ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفى ، وليس بشىء ، لقوله :

١٦٨- وما هجرتك ، لا ، بل زادنى شغفا***هجر وبعد تراخى لا إلى أجل

## «بَلَى»

حرف جواب أصلى الألف ، وقال جماعه : الأصل بل ، والألف زائده ، وبعض هؤلاء يقول : إنها للتأنيث ؛ بدليل إمالتها. وتختص بالنفى ، وتفيد إبطاله. سواء كان مجردا نحو (زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلى وَرَبِّى) أم مقرونا بالاستفهام ، حقيقيا كان نحو «أليس زيد بقائم» فتقول : بلى ، أو توبيخيّا نحو (أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْواهُمْ بَلى) (أَيَحْسَبُ الْإِنْسانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظامَهُ بَلى) أو تقرير يا نحو (أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ قالُوا بَلى) (أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قالُوا بَلى) أجروا النفى مع التقرير مجرى النفى المجرد فى ردّه ببلى ، ولذلك قال ابن عباس وغيره : لو قالوا نعم لكفروا ، ووجهه أن نعم تصديق للمخبر بنفى أو إيجاب ولذلك قال جماعه من الفقهاء : لو قال «أليس لى عليك ألف» فقال «بلى» لزمته ، ولو قال «نعم» لم تلزمه ، وقال آخرون : تلزمه فيهما ، وجروا فى ذلك على مقتضى العرف لا اللغه ، ونازع السهيلى وغيره فى المحكى عن ابن عباس وغيره فى الآيه مستمسكين بأن

الاستفهام التقريرىّ خبر موجب ، ولذلك امتنع سيبويه من جعل أم متصله فى قوله تعالى (أَفَلا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ) لأنها لا تقع بعد الإيجاب ، وإذا ثبت أنه إيجاب فنعم بعد الإيجاب تصديق [له] ، انتهى.

ويشكل عليهم أن بلى لا يجاب بها [عن] الإيجاب ، وذلك متفق عليه ، ولكن وقع فى كتب الحديث ما يقتضى أنها يجاب بها الاستفهام [المجرّد] ؛ ففى صحيح البخارى فى كتاب الإيمان أنه عليه الصلاه والسّلام قال لأصحابه «أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنه؟» قالوا : بلى ، وفى صحيح مسلم فى كتاب الهبه «أيسرك أن يكونوا لك فى البر سواء؟» قال : بلى ، قال «فلا إذن» وفيه أيضا أنه قال «أنت الذى لقيتنى بمكه؟» فقال له المجيب : بلى ، وليس لهؤلاء أن يحتجوا بذلك ؛ لأنه قليل فلا يتخرج عليه التنزيل.

واعلم أن تسميه الاستفهام فى الآيه تقريرا عباره جماعه ، ومرادهم أنه تقرير بما بعد النفى كما مرّ فى صدر الكتاب ، وفى الموضع بحث أوسع من هذا فى باب النون.

**«بَيْدَ»**

ويقال : ميد ، بالميم ، وهو اسم ملازم للإضافه إلى أنّ وصلتها ، وله معنيان :

أحدهما : غير ، إلا أنه لا يقع مرفوعا ولا مجرورا ، بل منصوبا ، ولا يقع صفه ولا استثناء متصلا ، وإنما يستثنى به فى الانقطاع خاصه ، ومنه الحديث «نحن الآخرون السابقون ، بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا» وفى مسند الشافعى رضى الله عنهم «بائد أنهم» وفى الصحاح «بيد بمعنى غير ، يقال : إنه كثير المال بيد أنه بخيل» اه ، وفى المحكم أن هذا المثال حكاه ابن السكيت ، وأن بعضهم فسّرها فيه بمعنى على ، وأن تفسيرها بغير أعلى.

والثانى : أن تكون بمعنى من أجل ، ومنه الحديث «أنا أفصح من نطق بالضّاد بيد أنّى من قريش واسترضعت فى بنى سعد بن بكر» وقال ابن مالك وغيره : إنها هنا بمعنى غير ، على حد قوله :

١٦٩- ولا عيب فيهم غير أنّ سيوفهم ***بهنّ فلول من قراع الكتائب

وأنشد أبو عبيده على مجيئها بمعنى من أجل قوله :

١٧٠- عمدا فعلت ذاك بيد أنّى ***أخاف إن هلكت أن ترنّى

وقوله ترنّى : من الرنين ، وهو الصوت

## «بَلْهَ»

على ثلاثه أوجه : اسم لدع ، ومصدر بمعنى الترك ، واسم مرادف لكيف ، وما بعدها منصوب على الأول ، ومخفوض على الثانى ، ومرفوع على الثالث ، وفتحها بناء على الأول والثالث ، وإعراب على الثانى ، وقد روى بالأوجه الثلاثه قوله يصف السيوف :

١٧١- تذر الجماجم ضاحيا هاماتها***بله الأكفّ كأنّها لم تخلق

وإنكار أبى على أن يرتفع ما بعدها مردود بحكايه أبى الحسن وقطرب له ، وإذا قيل «بله الزيدين ، أو المسلمين ، أو أحمد ، أو الهندات» احتملت المصدريه واسم الفعل.

ومن الغريب أن فى البخارى فى تفسير ألم السجده : يقول الله تعالى «أعددت لعبادى الصالحين ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر ذخرا من بله ما اطلعتم عليه» (١).



---

١- انظر صحيح البخارى (٦ / ١١٦ السلطانيه) ثم انظر فتح البارى (٨ / ٣٩٦ بولاق)

واستعملت معربه مجروره بمن خارجه عن المعانى الثلاثه ، وفسّرها بعضهم بغير ، وهو ظاهر ، وبهذا يتقوّى من يعدّها فى ألفاظ الاستثناء.

## حرف التاء

### التاء المفرده

محركه فى أوائل الأسماء ، ومحركه فى أواخرها ، ومحركه فى أواخر الأفعال ، ومسكنه فى أواخرها.

فالمحركه فى أوائل الأسماء حرف جر معناه القسم ، وتختص بالتعجب ، وباسم الله تعالى ، وربما قالوا «تربّى» و «تربّ الكعبه» و «تالرّحمن» قال الزمخشرى ق)

فى (وَتَاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنامَكُمْ) : الباء أصل حروف القسم ، والواو بدل منها ، والتاء بدل من الواو ، وفيها زياده معنى التعجب ، كأنه تعجب من تسهيل الكيد على يده وتأتّيه مع عتو نمروذ وقهره ، ه

والمحرّكه فى أواخرها حرف خطاب نحو أنت وأنت.

والمحركه فى أواخر الأفعال ضمير نحو قمت وقمت وقمت ، ووهم ابن خروف فقال فى قولهم فى النسب «كنتى» : إن التاء هنا علامه كالواو فى «أكلونى البراغيث» ولم يثبت فى كلامهم أن هذه التاء تكون علامه.

ومن غريب أمر التاء الاسميه أنها جردب عن الخطاب ، والتزم فيها لفظ التذكير والإفراد فى «أرأيتكما» و «أرأيتكم» و «أرأيتك» و «أرأيتكنّ» إذ لو قالوا «أرأيتما كما» جمعوا بين خطابين ، وإذا امتنعوا من اجتماعهما فى «يا غلامكم» فلم يقولوه كما قالوا «يا غلامنا» و «يا غلامهم» - مع أن الغلام طار عليه الخطاب بسبب النداء ، وإنه خطاب لاثنين لا لواحد ؛ فهذا أجدر ، وإنما جاز «وا غلامكيه» لأن المندوب ليس بمخاطب فى الحقيقه ، ويأتى تمام القول فى «أرأيتك» فى حرف الكاف إن شاء الله تعالى.

والتاء الساكنه فى أواخر الأفعال حرف وضع علامه للتأنيث كقامت ، وزعم الجلولى أنها اسم ، وهو خرق لإجماعهم ، وعليه فيأتى فى الظاهر بعدها أن يكون بدلا ، أو مبتدأ ، والجمله قبله خبر ، ويردّه أن البدل صالح للاستغناء به عن المبدل منه ، وأن عود الضمير على ما هو بدل منه نحو «اللهمّ صلّ عليه الرءوف الرحيم» قليل ، وأن تقدّم الخبر الواقع جمله قليل أيضا ، كقوله :

١٧٢- إلى ملك ما أمّه من محارب ***أبوه ، ولا كانت كليب تصاهره

وربما وصلت هذه التاء بثم وربّ ، والأكثر تحريكها معهما بالفتح.

## حرف الثاء

### «ثُمّ»

ويقال فيها : فمّ ، كقولهم فى جدث : جدف - حرف عطف يقتضى ثلاثه أمور : التشريك فى الحكم ، والترتيب ، والمهله ، وفى كل منها خلاف.

فأما التشريك فزعم الأخفش والكوفيون أنه قد يتخلّف ، وذلك بأن تقع زائده ؛ فلا تكون عاطفه البته ، وحملوا على ذلك قوله تعالى : (حَتَّى إِذا ضاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِما رَحُبَتْ وَضاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لا مَلْجَأَ مِنَ اللهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تابَ عَلَيْهِمْ) وقول زهير :

١٧٣- أرانى إذا أصبحت أصبحت ذا هوى ***فثمّ إذا أمسيت أمسيت غاديا

وخرّجت الآيه على تقدير الجواب ، والبيت على زياده الفاء.

وأما الترتيب فخالف قوم فى اقتضائها إياه ، تمسكا بقوله تعالى : (خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ واحِدَهٍ ، ثُمَّ جَعَلَ مِنْها زَوْجَها) (وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسانِ مِنْ طِينٍ ، ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلالَهٍ مِنْ ماءٍ مَهِينٍ ، ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ)

(ذلِكَمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكَمْ تَتَّقُونَ ، ثُمَّ آتَيْنا مُوسَى الْكِتابَ) وقول الشاعر :

۱۷۴- إنّ من ساد ثم ساد أبوه ***ثمّ قد ساد قبل ذلك جدّه

والجواب عن الآيه الأولى من خمسه أوجه :

أحدها : أن العطف على محذوف ، أى من نفس واحده ، أنشأها ، ثم جعل منها زوجها.

الثانى : أن العطف على (واحِدَةً) على تويلها بالفعل ، أى من نفس توحّدث ، أى انفردت ، ثم جعل منها زوجها.

الثالث : أن الذّريّه أخرجت من ظهر آدم عليه السلام كالذّرّ ، ثم خلقت حوّاء من قصيراه.

الرابع : أن خلق حواء من آدم لما لم تجر العاده بمثله جىء بثم إيذانا بترتّبه وتراخيه فى الإعجاب وظهور القدره ، لا لترتيب الزمان وتراخيه.

الخامس : أن «ثمّ» لترتيب الإخبار لا لترتيب الحكم ، وأنه يقال «بلغنى ما صنعت اليوم ثمّ ما صنعت أمس أعجب» أى ثم أخبرك أن الذى صنعته أمس أعجب.

والأجوبه السابقه أنفع من هذا الجواب ، لأنها تصحّح الترتيب والمهله ، وهذا يصحح الترتيب فقط ؛ إذ لا تراخى بين الإخبارين ، ولكن الجواب الأخير أعم ؛ لأنه يصح أن يجاب به عن الآيه الأخيره والبيت.

وقد أجيب عن الآيه الثانيه أيضا بأنّ (سَوْأَةَ) عطف على الجمله الأولى ، لا الثانيه.

وأجاب ابن عصفور عن البيت بأن المراد أن الجد أتاه السؤدد من قبل الأب ، والأب من قبل الأبن ، كما قال ابن الرومى :

١٧٥- قالوا : أبو الصّقر من شيبان ، قلت لهم : ***كلّا لعمرى ، ولكن منه شيبان

وكم أب قد علا بابن ذرى حسب ***كما علت برسول الله عدنان

وأما المهمله فزعم الفراء أنها [قد] تتخلّف ، بدليل قولك : «أعجبنى ما صنعت اليوم ثمّ ما صنعت أمس أعجب» لأن ثم فى ذلك لترتيب الإخبار ، ولا تراخى بين الإخبارين ، وجعل منه ابن مالك (ثُمَّ آتَيْنا مُوسَى الْكِتابَ) الآيه ، وقد مر البحث فى ذلك ، والظاهر أنها واقعه موقع الفاء فى قوله :

١٧٦- كهزّ الرّدينىّ تحت العجاج ***جرى فى الأنابيب ثمّ اضطرب

إذ الهزّ متى جرى فى أنابيب الرّمح يعقبه الاضطراب ، ولم يتراخ عنه.

مسأله - أجرى الكوفيون ثمّ مجرى الفاء والواو ، فى جواز نصب المضارع المقرون بها بعد فعل الشرط ، واستدلّ لهم بقراءه الحسن (وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهاجِراً إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللهِ) بنصب (يُدْرِكُ) وأجراها ابن مالك مجراهما بعد الطلب ؛ فأجاز فى قوله صلّى الله عليه (و آله و) سلّم : «لا يبولنّ أحدكم فى الماء الدّائم الذى لا يجرى ثمّ يغتسل منه» ثلاثه أوجه : الرفع بتقدير ثم هو يغتسل ، وبه جاءت الروايه ، والجزم بالعطف على موضع فعل النهى ، والنصب قال : بإعطاء ثم حكم واو الجمع ؛ فتوهّم تلميذه الإمام أبو زكريا النووى رحمه الله أن المراد إعطاؤها حكمها فى إفاده معنى الجمع ، فقال : لا يجوز النصب ؛ لأنه يقتضى أن المنهىّ عنه الجمع بينهما ، دون إفراد أحدهما ، وهذا لم يقله أحد ، بل البول منهىّ عنه ، سواء أراد الاغتسال فيه أو منه أم لا ، انتهى. وإنما أراد ابن مالك إعطاءها حكمها

فى النصب ، لا ـ فى المعيه أيضا ، ثم ما أورده إنما جاء من قبل المفهوم ، لا المنطوق ، وقد قام دليل آخر على عدم إرادته ، ونظيره إجازه الزجاج والزمخشرىّ فى (وَلا ـ تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْباطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ) كون (تَكْتُمُوا) مجزوما ، وكونه منصوبا مع أن النصب معناه النهى عن الجمع.

تنبيه - قال الطبرى فى قوله تعالى (أَثُمَّ إِذا ما وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ) : معناه أهنالك ، وليست ثم التى تأتى للعطف ، انتهى. وهذا وهم ، اشتبه عليه ثمّ المضمومه الثاء بالمفتوحتها.

### «ثَمّ»

بالفتح - اسم يشار به إلى المكان البعيد ، نحو (وَأَزْلَفْنا ثَمَّ الْآخَرِينَ) وهو ظرف لا يتصرف ؛ فلذلك غلّط من أعربه مفعولا لرأيت فى قوله تعالى : (وَإِذا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ) ولا يتقدمه حرف التنبيه [ولا يتأخر عنه كاف الخطاب].

## حرف الجيم

### «جَيْرِ»

بالكسر على أصل التقاء الساكنين كأمس ، وبالفتح للتخفيف كأين وكيف - حرف جواب بمعنى نعم ، لا ـ اسم بمعنى حقّا فتكون مصدرا ، ولا بمعنى أبدا فتكون ظرفا ، وإلّا لأعربت ودخلت عليها أل ، ولم تؤكّد أجل بجير فى قوله :

١٧٧- [وقلن على الفردوس أوّل مشرب] ***أجل جير إن كانت أبيحت دعاثره

ولا قوبل بها «لا» فى قوله :

١٧٨- إذا تقول لا ابنه العجير***تصدق ، لا إذا تقول جير

وأما قوله :

١٧٩- وقائله : أسيت ، فقلت : جير***أسىّ إنّنى من ذاك إنّه

فخرج على وجهين ؛ أحدهما : أن الأصل جير إنّ ، بتأكيد جير بإنّ التى بمعنى نعم ، ثم حذفت همزه إنّ وخففت. الثانى : أن يكون شبّه آخر النصف بآخر البيت ، فنونه تنوين الترنم ، وهو غير مختص بالاسم ، ووصل بنيه الوقف.

## «جَلَلْ»

حرف بمعنى نعم ، حكاه الزجاج فى كتاب الشّجره ، واسم بمعنى عظيم أو يسير أو أجل.

فمن الأول قوله :

١٨٠- قومى هم قتلوا - أميم - أخى ***فإذا رميت يصيبنى سهمى

فلين عفوت لأعفون جللا***ولئن سطوت لأوهنن عظمى

ومن الثانى قول امرئ القيس وقد قتل أبوه :

١٨١- *ألا كلّ شىء سواه جلل*

ومن الثالث قولهم «فعلت كذا من جلك» وقال جميل :

١٨٢- رسم دار وقفت فى طلله ***كدت أقضى الحياه من جلله (١)

[ص ١٣٦]

فقيل : أراد من أجله ، وقيل : أراد من عظمه فى عينى.



---

١- يروى*كدت أقضى الغداه من جلله*

## حرف الحاء المهمله

### «حاشا»

على ثلاثه أوجه :

أحدها : أن تكون فعلا متعديا متصرفا ؛ تقول «حاشيته» بمعنى استثنيته ، ومنه الحديث أنه عليه الصلاه والسّلام قال : «أسامه أحبّ النّاس إلىّ» ما حاشى فاطمه ، ما : نافيه ، والمعنى أنه عليه الصلاه والسّلام لم يستثن فاطمه ، وتوهّم ابن مالك أنها ما المصدريه ، وحاشا الاستثنائيه ، بناء على أنه من كلامه عليه الصلاه والسّلام ، فاستدلّ به على أنه قد يقال «قام القوم ما حاشا زيدا» كما قال :

١٨٣- رأيت النّاس ما حاشا قريشا***فإنّا نحن أفضلهم فعالا

ويردّه أن فى معجم الطبرانى «ما حاشا فاطمه ولا غيرها» ودليل تصرفه قوله :

١٨٤- ولا أرى فاعلا فى النّاس يشبهه ***ولا أحاشى من الأقوام من أحد

وتوهّم المبرد أن هذا مضارع حاشا التى يستثنى بها ، وإنما تلك حرف أو فعل جامد لتضمنه معنى الحرف.

الثانى : أن تكون تنزيهيه ، نحو (حاشَ لِلَّهِ) وهى عند المبرد وابن جنى والكوفيين فعل ، قالوا : لتصرفهم فيها بالحذف ، ولإدخالهم إياها على الحرف ، وهذان الدليلان ينفيان الحرفيه ، ولا يثبتان الفعليه ، قالوا : والمعنى فى الآيه جانب يوسف المعصيه لأجل الله ، ولا يتأتى هذا التأويل فى مثل (حاشَ لِلَّهِ ما هذا بَشَراً) ه*

والصحيح أنها اسم مرداف للبراءه [من كذا] ؛ بدليل قراءه بعضهم (حاشا لله) بالتنوين ، كما يقال «براءه لله من كذا» وعلى هذا فقراءه ابن مسعود رضى الله عنه (حاش الله) كمعاذ الله ليس جارا ومجرورا

كما وهم ابن عطيه ، لأنها إنما تجر فى الاستثناء ، ولتنوينها فى القراءه الأخرى ، ولدخولها على اللام فى قراءه السبعه ، والجار لا يدخل على الجار ، وإنما ترك التنوين فى قراءتهم لبناء حاشا لشبهها بحاشا الحرفيه ، وزعم بعضهم أنها اسم فعل ماض بمعنى أتبرّأ(١) ، أو برئت ، وحامله على ذلك بناؤها ، ويرده إعرابها فى بعض اللغات.

الثالث : أن تكون للاستثناء ؛ فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها حرف دائما بمنزله إلا ، لكنها تجرّ المستثنى ، وذهب الجرميّ والمازنى والمبرد والزجاج والأخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو الشيبانى إلى أنها تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى إلّا ، وسمع «اللهمّ اغفر لى ولمن يسمع حاشا الشّيطان وأبا الأصبغ» وقال :

١٨٥- حاشا أبا ثوبان ؛ إنّ به ***ضنّا على الملحاه والشّتم

ويروى أيضا «حاشا أبى» بالياء ، ويحتمل أن تكون روايه الألف على لغه من قال :

إنّ أباها وأبا أباها***[قد بلغا فى المجد غايتاها] [٥١]

وفاعل حاشا ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدم عليها ، أو اسم فاعله ، أو البعض المفهوم من الاسم العام ، فإذا قيل «قام القوم حاشا زيدا» فالمعنى جانب هو - أى قيامهم ، أو القائم منهم ، أو بعضهم - زيدا.

**«حتّى»**

حرف يأتى لأحد ثلاثه معان : انتهاء الغايه ، وهو الغالب ، والتعليل ، وبمعنى إلّا فى الاستثناء ، وهذا أقلها ، وقلّ من يذكره. ».

وتستعمل على ثلاثه أوجه :



---

١- لعل الصواب «بمعنى تبرأت».

أحدها : أن تكون حرفا جارا بمنزله إلى فى المعنى والعمل ، ولكنها تخالفها فى ثلاثه أمور :

أحدها : أن لمخفوضها شرطين ، أحدهما عام ، وهو أن يكون ظاهرا لا مضمرا ، خلافا للكوفيين والمبرد ، فأما قوله :

١٨٦- أتت حتّاك تقصد كلّ فجّ ***ترجّى منك أنها لا تخيب

فضروره ، واختلف فى عله المنع ، فقيل : هى أنّ مجرورها لا يكون إلا بعضا مما قبلها أو كبعض منه ، فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل ، ويردّه أنه قد يكون ضميرا حاضرا كما فى البيت فلا يعود على ما تقدم ، وأنه قد يكون ضميرا غائبا عائدا على ما تقدم غير الكل ، كقولك «زيد ضربت القوم حتّاه» وقيل : العله خشيه التباسها بالعاطفه ، ويرده أنها لو دخلت عليه لقيل فى العاطفه «قاموا حتى أنت ، وأكرمتهم حتى إياك» بالفصل ؛ لأن الضمير لا يتصل إلّا بعامله ، وفى الخافضه «حتاك» بالوصل كما فى البيت ، وحينئذ فلا التباس ، ونظيره أنهم يقولون فى توكيد الضمير المنصوب «رأيتك أنت» وفى البدل منه «رأيتك إيّاك» فلم يحصل لبس ، وقيل : لو دخلت عليه قلبت ألفها ياء كما فى إلى ، وهى فرع عن إلى ؛ فلا تحتمل ذلك ، والشرط الثانى خاص بالمسبوق بذى أجزاء ، وهو أن يكون المجرور آخرا نحو «أكلت السّمكه حتّى رأسها» أو ملاقيا لآخر جزء نحو (سَلامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ) ولا يجوز سرت البارحه حتى ثلثها أو نصفها ، كذا قال المغاربه وغيرهم ، وتوهم ابن مالك أن ذلك لم يقل به إلا الزمخشرى ، واعترض عليه بقوله :

١٨٧- عيّنت ليله ؛ فما زلت حتى ***نصفها راجيا ؛ فعدت يؤوسا

وهذا ليس محلّ الاشتراط ؛ إذ لم يقل فما زلت فى تلك الليله حتى نصفها ، وإن كان المعنى عليه ، ولكنه لم يصرح به.

الثانى : أنها إذا لم يكن معها قرينه تقتضى دخول ما بعدها كما فى قوله :

١٨٨- ألقى الصّحيفه كى يخفّف رحله ***والزّاد ، حتّى نعله ألقاها [ص ١٢٧ و ١٣٠]

أو عدم دخوله كما فى قوله :

١٨٩- سقى الحيا الأرض حتّى أمكن عزيت ***لهم ؛ فلا زال عنها الخير مجدودا

حمل على الدخول ، ويحكم فى مثل ذلك لما بعد إلى بعدم الدخول ، حملا على الغالب فى البابين ، هذا هو الصحيح فى البابين ، وزعم الشيخ شهاب الدين القرافى أنه لا خلاف فى وجوب دخول ما بعد حتى ، وليس كذلك ، بل الخلاف فيها مشهور ، وإنما الاتفاق فى حتى العاطفه ، لا الخافضه ، والفرق أن العاطفه بمعنى الواو.

والثالث : أن كلّا منهما قد ينفرد بمحل لا يصلح للآخر.

فما انفردت به «إلى» أنه يجوز «كتبت إلى زيد وأنا إلى عمرو» أى هو غايتى ، كما جاء فى الحديث «أنا بك وإليك» و «سرت من البصره إلى الكوفه» ولا يجوز : حتى زيد ، وحتى عمرو ، وحتى الكوفه ، أما الأولان فلأنّ حتى موضوعه لإفاده تقضّى الفعل قبلها شيئا فشيئا إلى الغايه ، وإلى ليست كذلك وأما الثالث فلضعف حتى فى الغايه ؛ فلم يقابلوا بها ابتداء الغايه.

ومما انفردت به «حتى» أنه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها

نحو «سرت حتى أدخلها» [وذلك] بتقدير حتى أن أدخلها ، وأن المضمره والفعل فى تأويل مصدر مخفوض

بحتى ، ولا يجوز : سرت إلى أدخلها ، وإنما قلنا إن النصب بعد حتى بأن مضمره لا بنفسها كما يقول الكوفيون لأن حتى قد ثبت أنها تخفض الأسماء ، وما يعمل فى الأسماء لا يعمل فى الأفعال ، وكذا العكس.

ولحتى الداخله على المضارع المنصوب ثلاثه معان : مرادفه إلى نحو (حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنا مُوسى) ومرادفه كى التعليليه نحو (وَلا يَزالُونَ يُقاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ) (هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لا تُنْفِقُوا عَلى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ حَتَّى يَنْفَضُّوا) وقولك «أسلم حتّى تدخل الجنّه» ويحتملها (فَقاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلى أَمْرِ اللهِ) ومرادفه إلّا فى الاستثناء ، وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه فى تفسير قولهم «والله لا أفعل إلّا أن تفعل» المعنى حتى أن تفعل ، وصرح به ابن هشام الخضراوى وابن مالك ، ونقله أبو البقاء عن بعضهم فى (وَما يُعَلِّمانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولا) والظاهر فى هذه الآيه [خلافه ، و] أن المراد معنى الغايه ، نعم هو ظاهر فيما أنشده ابن مالك فى قوله :

١٩٠- ليس العطاء من الفضول سماحه***حتّى تجود وما لديك قليل

وفى قوله :

١٩١- والله لا يذهب شيخى باطلا***حتّى أبير مالكا وكاهلا

لأن ما بعدهما ليس غايه لما قبلهما ولا مسببا عنه ، وجعل ابن هشام من ذلك الحديث «كلّ مولود يولد على الفطره حتّى يكون أبواه هما اللّذان يهوّدانه أو ينصّرانه» إذ زمن الميلاد لا يتطاول فتكون حتى فيه للغايه ، ولا كونه يولد على الفطره علته اليهوديه والنصرانيه فتكون فيه للتعليل ، ولك أن تخرجه على أن فيه حذفا ، أى يولد على الفطره ويستمر على ذلك حتى يكون.

ولا- ينتصب الفعل بعد «حتّى» إلا إذا كان مستقبلا ، ثم إن كان استقباله بالنظر إلى زمن التكلم فالنصب واجب ، نحو (لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنا مُوسى) وإن كان بالنسبه إلى ما قبلها خاصه فالوجهان ، نحو (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) الآيه ؛ فإن قولهم إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال ، لا بالنظر إلى زمن فصّ ذلك علينا.

وكذلك لا- يرتفع الفعل بعد «حتى» إلا- إذا كان حالا- ، ثم إن كانت حاليته بالنسبه إلى زمن التكلم فالرفع واجب ، كقولك «سرت حتّى أدخلها» إذا قلت ذلك وأنت فى حاله الدخول ، وإن كانت حاليته ليست حقيقيه - بل كانت محكيه - رفع ، وجاز نصبه إذا لم تقدر الحكايه نحو (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) قراءه نافع بالرفع بتقدير حتى حالتهم حينئذ أن الرسول والذين آمنوا معه يقولون كذا وكذا.

واعلم أنه لا يرتفع الفعل بعد حتى إلا بثلاثه شروط : أحدها أن يكون حالا أو مؤولا بالحال كما مثلنا ، والثانى أن يكون مسببا عما قبلها. فلا- يجوز «سرت حتّى تطلع الشمس» ولا- «ما سرت حتى أدخلها ، وهل سرت حتى تدخلها» أما الأول فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير ، وأما الثانى فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير ، وأما الثالث فلأن السبب لم يتحقق وجوده ، ويجوز «أيّهم سار حتّى يدخلها» و «متى سرت حتّى تدخلها» لأن السير محقق ، وإنما الشك فى عين الفاعل وفى عين الزمان ، وأجاز الأخفش الرفع بعد النفى على أن يكون أصل الكلام إيجابا ثم أدخلت أداه النفى على الكلام بأسره ، لا على ما قبل حتى خاصه ، ولو عرضت هذه المسأله بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها ، وإنما منعه إذا كان النفى مسلطا على السبب خاصه ، وكل أحد يمنع ذلك ، والثالث أن يكون فضله ، فلا يصح فى نحو «سيرى حتى أدخلها» لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر ،

ولا فى نحو «كان سيرى حتى أدخلها» إن قدرت كان ناقصه ، فإن قدرتها تامه أو قلت «سيرى أمس

حتى أدخلها» جاز الرفع ، إلا إن علّقت أمس بنفس السير ، لا باستقرار محذوف.

الثانى من أوجه حتى : أن تكون عاطفه بمنزله الواو ، إلا أن بينهما فرقا من ثلاثه أوجه :

أحدها : أن لمعطوف حتى ثلاثه شروط ، أحدها أن يكون ظاهرا لا- مضمرا كما أن ذلك شرط مجرورها ، ذكره ابن هشام الخضراوى ، ولم أقف عليه لغيره ، والثانى أن يكون إما بعضا من جمع قبلها ك- «قدم الحاجّ حتّى المشاه» أو جزأ من كل نحو «أكلت السّمكه حتّى رأسها» أو كجزء نحو أعجبتنى الجاريه حتّى حديثها ويمتنع أن تقول «حتّى ولدها» والذى يضبط لك ذلك أنها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء ، وتمتنع حيث يمتنع ، ولهذا لا يجوز «ضربت الرجلين حتى أفضلهما» وإنما جاز *حتّى نعله ألقاها [١٨٨]* لأن إلقاء الصحيفه والزاد فى معنى ألقى ما يثقله ، والثالث : أن يكون غايه لما قبلها إما فى زياده أو نقص ، فالأول نحو «مات الناس حتى الأنبياء» والثانى نحو «زارك الناس حتّى الحجّامون» وقد اجتمعا فى قوله :

١٩٢- قهرناكم حتّى الكماه فأنتم ***تهابوننا حتّى بنينا الأصاغرا

الفرق الثانى : أنها لا تعطف الجمل ، وذلك لأن شرط معطوفها أن يكون جزأ مما قبلها أو كجزء منه ، كما قدمناه ، ولا يتأتى ذلك إلا فى المفردات ، هذا هو الصحيح ، وزعم ابن السيّد فى قول مرىء القيس :

١٩٣- سريت بهم حتّى تكلّ مطيّهم ***[وحتّى الجياد ما يقدن بأرسان] [ص ١٣٠]

فيمن رفع «تكل» أن جمله «تكل مطيهم» معطوفه بحتى على سريت بهم

الثالث : أنها إذا عطفت على مجرور أعيد الخافض ، فرقا بينها وبين

الجاره ، فنقول «مررت بالقوم حتى بزيد» ذكر ذلك ابن الخباز وأطلقه ، وقيده ابن مالك بأن لا يتعين كونها للعطف نحو «عجبت من القوم حتّى بنيهم» وقوله :

١٩٤- جود يمناك فاض فى الخلق حتّى ***بائس دان بالإساءه دينا

وهو حسن ، وردّه أبو حيان ، وقال فى المثال : هى جاره ، إذ لا يشترط فى تالى الجاره أن يكون بعضا أو كبعض ، بخلاف العاطفه ، ولهذا منعوا «أعجبتنى الجاريه حتى ولدها» قال : وهى فى البيت محتمله ، انتهى. وأقول : إن شرط الجاره التاليه ما يفهم الجمع أن يكون مجرورها بعضا أو كبعض ، وقد ذكر ذلك ابن مالك فى باب حروف الجر ، وأقره أبو حيان عليه ، ولا يلزم من امتناع «أعجبتنى الجاريه حتى ابنها» امتناع «عجبت من القوم حتى بنيهم» لأن اسم القوم يشمل أبناءهم ، واسم الجاريه لا يشمل ابنها ، ويظهر لى أن الذى لحظه ابن مالك أن الموضع الذى يصحّ أن تحل فيه إلى محل حتى العاطفه فهى فيه محتمله للجاره ، فيحتاج حينئذ إلى إعاده الجار عند قصد العطف نحو «اعتكفت فى الشّهر حتى فى آخره» بخلاف المثال والبيت السابقين ، وزعم ابن عصفور أن إعاده الجار مع حتى أحسن ، ولم يجعلها واجبه.

تنبيه - العطف بحتى قليل ، وأهل الكوفه ينكرونه البته ، ويحملون نحو «جاء القوم حتى أبوك ، ورأيتهم حتى أباك ، ومررت بهم حتى أبيك» على أن حتى فيه ابتدائيه ، وأن ما بعدها على إضمار عامل.

الثالث من أوحه حتى : أن تكون حرف ابتداء ، أى حرفا تبتدأ بعده الجمل ، أى تستأنف ؛ فيدخل على الجمله الاسميه ، كقول جرير :

١٩٥- فما زالت القتلى تمجّ دماءها***بدجله حتّى ماء دجله أشكل [ص ٣٨٦]

وقال الفروزق :

١٩٦- فواعجبا حتّى كليب تسبّنى ***كأنّ أباها نهشل أو مجاشع

ولا بـد من تقـدير محـذوف قبل حتى فى هـذا البيت يكون ما بعد حتى غايه له ، أى فواعجبا يسـبنى الناس حتى كليب تسـبنى ، وعلى الفعليه التى فعلها مضارع كقراءه نافع رحمه الله (حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) برفع يقول ، وكقول حسان :

١٩٧- يغشون حتّى ما تهرّ كلابهم ***لا يسألون عن السّواد المقبل [ص ٦٩١]

وعلى الفعليه التى فعلها ماض نحو (حَتَّى عَفَوْا وَقالُوا) وزعم ابن مالك أن حتى هذه جاره ، وأنّ بعدها أن مضمره ، ولا أعرف له فى ذلك سلفا ، وفيه تكلف إضمار من غير ضروره ، وكذا قال فى حتى الداخله على إذا فى نحو (حَتَّى إِذا فَشِلْتُمْ وَتَنازَعْتُمْ) إنها الجاره ، وإن إذا فى موضع جربها. وهـذه المقاله سـبقه إليها الأخفش وغيره ، والجمهور على خلافها وأنها حرف ابتـداء ، و [أن] إذا فى موضع نصب بشـرطها أو جوابها ، والجواب فى الآيه محذوف ، أى امتحنتم ، أو انقسـمتم قسمين ، بدليل (مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيا ، وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَهَ) ونظيره حذف جواب لمّا فى قوله تعالى (فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ) أى انقسـموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك ، وأما قول ابن مالك إن (فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ) هو الجواب فمبنى على صـحه مجىء جواب لمّا مقرونا بالفاء ، ولم يثبت ، وزعم بعضهم أن الجواب فى

الآيه الأولى مذكور وهو (عَصَيْتُمْ) أو (صَرَفَكَمْ) وهذا مبنى على زياده الواو وثم ، ولم يثبت ذلك.

وقد دخلت «حتى» الابتدائيه على الجملتين الاسميه والفعليه فى قوله :

سريت بهم حتّى تكلّ مطيّهم ***وحتّى الجياد ما يقدن بأرسان [١٩٣]

فيمن رواه برفع تكل ، والمعنى حتى كلّت ، ولكنه جاء [بلفظ المضارع] على حكايه الحال الماضيه كقولك «رأيت زيدا أمس وهو راكب» وأما من نصب فهى حتى الجاره كما قدمنا ، ولا بد على النصب من تقدير زمن مضاف إلى تكلّ ، أى إلى زمان كلال مطيهم

وقد يكون الموضع صالحا لأقسام «حتى» الثلاثه ، كقولك «أكلت السّمكه حتّى رأسها» فلك أن تخفض على معنى إلى ، وأن تنصب على معنى الواو ، وأن ترفع على الابتداء ، وقد روى بالأوجه الثلاثه قوله :

١٩٨- عممتهم بالنّدى حتّى غواتهم ***فكنت مالك ذى غىّ وذى رشد

[ص ٦١١]

وقوله :

[ألقى الصحيفه كى يخفف رحله ***والزّاد] حتّى نعله ألقاها [١٨٨]

إلّا أن بينهما فرقا من وجهين :

أحدهما : أن الرفع فى البيت الأول شاذ ، لكون الخبر غير مذكور ، ففى الرفع تهيئه العامل للعمل وقطعه عنه ، وهذا قول البصريين ، وأوجبوا إذا قلت «حتى رأسها» بالرفع أن تقول «مأكول».

والثانى : أن النصب فى البيت الثانى من وجهين ، أحدهما : العطف ، والثانى إضمار العامل على شريطه التفسير ، وفى البيت الأول من وجه واحد.

وإذا قلت «قام القوم حتى زيد قام» جاز الرفع والخفض دون النصب (١) ، وكان لك فى الرفع أوجه ، أحدها : الابتداء ، والثانى العطف ، والثالث إضمار الفعل ، اء

والجمله التى بعدها خبر على الأول ، ومؤكده على الثانى ، كما أنها كذلك مع الخفض ، وأما على الثالث فتكون الجمله مفسّره ، وزعم بعض المغاربه أنه لا يجوز «ضربت القوم حتى زيد ضربته» بالخفض ، ولا بالعطف ، بل بالرفع أو بالنصب بإضمار فعل ، لأنه يمتنع جعل «ضربته» توكيدا لضربت القوم ، قال : وإنما جاز الخفض فى *حتى نعله* [١٨٨] لأن ضمير «ألقاها» للصحيفه ، ولا يجوز على هذا الوجه أن يقدر أنه للنعل.

ولا محل للجمله الواقعه بعد حتى الابتدائيه ، خلافا للزجاج وابن درستويه ، زعما أنها فى محل جر بحتى ، ويرده أن حروف الجر لا تعلّق عن العمل ، وإنما تدخل على المفردات أو ما فى تأويل المفردات ، وأنهم إذا أوقعوا بعدها إنّ كسروها فقالوا «مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه» والقاعده أن حرف الجر إذا دخل على أنّ فتحت همزتها نحو (ذلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ)

**«حَيث»**

وطيىء تقول : حوث ، وفى الثاء فيهما : الضمّ تشبيها بالغايات ؛ لأن الإضافه إلى الجمله كلا إضافه ؛ لأن أثرها - وهو الجر - لا يظهر ، والكسر على أصل التقاء الساكنين ، والفتح للتخفيف.



---

١- لم يجز النصب لأن الناصب بعد حتى هو أن مضمره ، وأن المصدريه لا تدخل على الأسماء

ومن العرب من يعرب حيث ، وقراءه من قرأ (مِنْ حَيْثُ لا يَعْلَمُونَ) بالكسر تحتملها وتحتمل لغه البناء على الكسر.

وهى للمكـان اتفاقـا ، قال الأخفش : وقـد ترد للزمان ، والغالب كونها فى محل نصب على الظرفيه أو خفض بمن ، وقـد تخفض بغيرها كقوله :

١٩٩- [فشدّ ولم ينظر بيوتا كثيره] ***لدى حيث ألقت رحلها أمّ قشعم (١)

وقـد تقع [حيث] مفعولاـ به وفاقـا للفارسـى ، وحمـل عليه (اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَـلُ رِسـالَتَهُ) إذ المعنى أنه تعالى يعلم نفس المكان المستحقّ لوضع الرساله فيه ، لا شيئا فى المكان ه*

وناصبها يعلم محذوفا مدلولا عليه بأعلم ، لا بأعلم نفسه ؛ لأن أفعل التفضيل لا ينصب للمفعول به ، فإن أولته بعالم جاز أن ينصبه فى رأى بعضهم ، ولم تقع اسما لأنّ ، خلافا لابن مالك ، ولا دليل له فى قوله :

٢٠٠- إن حيث استقرّ من أنت راعى***ه حمّى فيه عزّه وأمان

لجواز تقـدير حيث خبرا ، وحمى اسـما ، فـإن قيـل : يؤدى إلى جعل المكان حالا فى المكان ، قلنا : هو نظير قولك «إنّ فى مكّه دار زيد» ونظيره فى الزمان «إنّ فى يوم الجمعه ساعه الإجابه».

وتلزم حيث الإضافه إلى جمله ، اسـميه كانت أو فعليه ، وإضافتها إلى الفعليه أكثر ، ومن ثمّ رجح النصب فى نحو «جلست حيث زيد أراه» وندرت إضافتها إلى المفرد كقوله :



---

١- ويروى*فشد ولم تفزع بيوت كثيره*

٢٠١- [ونطعنهم تحت الكلى بعد ضربهم ***ببيض المواضى] حيث لىّ العمائم

[أنشده ابن مالك] والكسائى يقيسه ، ويمكن أن يخرج عليه قول الفقهاء «من حيث أن كذا». وأندر من ذلك إضافتها إلى جمله محذوفه كقوله :

٢٠٢- إذا ريده من حيث ما نفحت له ***أتاه بريّاها خليل يواصله (١)

أى إذا ريده نفحت له من حيث هبّت ، وذلك لأن ريده فاعل بمحذوف يفسره نفحت ، فلو كان نفحت مضافا إليه حيث لزم بطلان التفسير ؛ إذ المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف ، وما لا يعمل لا يفسر عاملا ، قال أبو الفتح فى كتاب التمام : ومن أضاف حيث إلى المفرد أعربها ، انتهى ، ورأيت بخط الضابطين :

٢٠٣- أما ترى حيث سهيل طالعا***[نجما يضئ كالشّهاب لامعا]

بفتح الثاء من حيث وخفض سهيل ، وحيث بالضم وسهيل بالرفع ، أى موجود ، فحذف الخبر.

وإذا اتّصلت بها «ما» الكافه ضمّنت معنى الشرط وجزمت الفعلين كقوله :

٢٠٤- حيثما تستقم يقدّر لك الله ***نجاحا فى غابر الأزمان

وهذا البيت دليل عندى على مجيئها للزمان.



---

١- ريده : أى ريح لينه الهبوب ، و «ما» زائده ، ونفحت : فاحت

## «خَلا»

على وجهين :

أحدهما : أن تكون حرفا جار للمستثنى ، ثم قيل : موضعها نصب عن تمام الكلام ، وقيل : تتعلق بما قبلها من فعل أو شبهه على قاعده أحرف الجر ، والصواب عندى الأول ؛ لأنها لا تعدّى الأفعال إلى الأسماء ، أى لا توصّل معناها إليها ، بل تزيل معناها عنها ؛ فأشبهت فى عدم التعديه الحروف الزائده ، ولأنها بمنزله إلا وهى غير متعلقه.

والثانى : أن تكون فعلا متعديا ناصبا له ، وفاعلها على الحد المذكور فى فاعل حاشا (١) ، والجمله مستأنفه أو حاليه ، على خلاف فى ذلك ، وتقول «قاموا خلا زيدا» وإن شئت خفضت إلا فى نحو قول لبيد :

٢٠٥- ألا كلّ شىء ما خلا الله باطل ***[وكلّ نعيم - لا محاله - زائل [ص ٩٦]

وذلك لأن «ما» [فى] هذه مصدريه ؛ فدخولها يعين الفعليه ، وموضع ما خلا نصب فقال السيرافى : على الحال كما يقع المصدر الصريح فى نحو «أرسلها العراك» وقيل : على الظرف لنيابتها وصلتها عن الوقت (٢) ؛ فمعنى «قاموا ما خلا زيدا» على الأول : قاموا خالين عن زيد ، وعلى الثانى : قاموا وقت خلوهم عن زيد ، وهذا الخلاف المذكور فى محلها خافضه وناصبه ثابت فى حاشا وعدا ، وقال ابن خروف : على الاستثناء كانتصاب غير فى «قاموا غير زيد» وزعم الجرمى والربعى والكسائى والفارسى وابن جنى أنه قد يجوز



---

١- انظر كلام المؤلف فى ذلك (صفحه ١٢٢).

٢- فى نسخه «قيل : على الظرف ، على نيابتها وصلتها عن الوقت».

الجر على تقدير ما زائده ، فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسد ؛ لأن مالا تزاد قبل الجار والمجرور ، بل بعده ، نحو (عَمَّا قَلِيلٍ) (فَبِما رَحْمَةٍ) وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه.

## حرف الراء

### «رُبّ»

حرف جر ، خلافا للكوفيين فى دعوى اسميته ، وقولهم إنه أخبر عنه فى قوله :

إن يقتلوك فإنّ قتلك لم يكن ***عارا عليك ، وربّ قتل عار [٣١]

ممنوع ، بل «عار» خبر لمحذوف ، والجمله صفه للمجرور ، أو خبر للمجرور ؛ إذ هو فى موضع مبتدأ كما سيأتى.

وليس معناها التقليل دائما ، خلافا للأكثرين ، ولا التكثير دائما ، خلافا لابن درستويه وجماعه ، بل ترد للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا.

فمن الأول (رُبَما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كانُوا مُسْلِمِينَ) وفى الحديث «يا ربّ كاسيه فى الدّنيا عاريه يوم القيامه» وسمع أعرابى يقول بعد انقضاء رمضان «يا ربّ صائمه لن يصومه ، ويا ربّ قائمه لن يقومه» وهو مما تمسك به الكسائى على إعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضى. وقال الشاعر :

٢٠٦- فيا ربّ يوم قد لهوت وليله***بآنسه كأنّها خطّ تمثال [ص ٥٨٧]

وقال آخر :

۲۰۷- ربّما أوفيت فی علم ***ترفعن ثوبی شمالات [ص ۱۳۷ و ۳۰۹]

ووجه الدليل أن الآيه والحديث والمثال مسوقه للتخويف ، والبيتين مسوقان للافتخار ، ولا يناسب واحدا منهما التقليل.

ومن الثانی قول أبی طالب [فی النبی صلّی الله عليه (و آله و) سلّم] :

۲۰۸- وأبيض يستسقی الغمام بوجهه ***ثمال اليتامی عصمه للأرامل [ص ۱۳۶]

وقول الآخر :

۲۰۹- ألا ربّ مولود وليس له أب ***وذی ولد لم يلده أبوان

وذی شامه غرّاء فی حرّ وجهه ***مجلّله لا تنقضی لأوان

ويكمل فی تسع وخمس شبابه ***ويهرم فی سبع معا وثمان

أراد عيسی وآدم عليهما السلام والقمر ، ونظير ربّ فی إفاده التكثير «كم» الخبريه ، وفی إفادته تاره وإفاده التقليل أخری «قد» ، علی ما سيأتی إن شاء الله تعالی فی حرف القاف ، وصيغ التصغير ، تقول : حجير ورجيل ، فتكون للتقليل ، وقال :

۲۱۰- فويق جبيل شامخ لن تناله ***بقنّته حتّی تكلّ وتعملا

وقال لبيد :

[وكل أناس سوف تدخل بينهم] ***دويهيه تصفرّ منها الأنامل [۶۲]

إلا أن الغالب فی قد والتصغير إفادتهما التقليل ، وربّ بالعكس.

وتنفرد رب بوجوب تصديرها ، وجو تنكير مجرورها ، ونعته إن كان ظاهرا ، وإفراده ، وتذكيره ، وتمييزه بما يطابق المعنى إن كان ضميرا ، وغلبه حذف معدّاها ، ومضيه ، وإعمالها محذوفه بعد الفاء كثيرا ، وبعد الواو أكثر ، وبعد بل قليلا ، وبدونهنّ أقل ، كقوله :

٢١١- فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع ***[فألهيتها عن ذى تمائم محول] [ص ١٦١]

وقوله :

*وأبيض يستسقى الغمام بوجهه* [٢٠٨]

وقوله :

٢١٢- *بل بلد ذى ضعد وآكام*

وقوله :

*رسم دار وقفت فى طلله* [١٨٢]

وبأنها زائده فى الإعراب دون المعنى ؛ فمحلّ مجرورها فى نحو «رب رجل صالح عندى» رفع على الابتدائيه ، وفى نحو «ربّ رجل صالح لقيت» نصب على المفعوليه ، وفى نحو «ربّ رجل صالح لقيته» رفع أو نصب ، كما فى قولك «هذا لقيته» ويجوز مراعاه محله كثيرا وإن لم يجز نحو «مررت بزيد وعمرا» إلا قليلا ، قال

٢١٣- وسنّ كسنّيق سناء وسنّما***ذعرت بمدلاح الهجير نهوض (١)

فعطف «سنّما» على محل سنّ ، والمعنى ذعرت بهذا الفرس ثورا وبقره



---

١- ذعرت : أخفت ، ومدلاح الهجير : أراد به فرسا كثير العرق فى وقت الهاجره.

عظيمه ، وسنيق : اسم جبل بعينه ، وسناء : ارتفاعا.

وزعم الزجاج وموافقوه أن مجرورها لا يكون إلا فى محل نصب ، والصواب ما قدمناه.

وإذا زيدت «ما» بعدها فالغالب أن تكفها عن العمل ، وأن تهيّئها للدخول على الجمل الفعليه ، وأن يكون الفعل ماضيا لفظا ومعنى ، كقوله :

ربّما أوفيت فى علم ***ترفعن ثوبى شمالات [٢٠٧]

ومن إعمالها قوله :

٢١٤- ربّما ضربه بسيف صقيل ***بين بصرى وطعنه نجلاء [ص ٣١٢]

ومن دخولها على [الجمله] الاسميه قول أبى دواد :

٢١٥- ربّما الجامل المؤبّل فيهم ***وعناجيج بينهنّ المهار [ص ٣١٠]

وقيل : لا تدخل المكفوفه على الاسميه أصلا ، وإن «ما» فى البيت نكره موصوفه ، والجامل : خبر لهو محذوفا ، والجمله صفه لما.

ومن دخولها على الفعل المستقبل قوله تعالى : (رُبَما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا) وقيل : هو مؤول بالماضى ، على حد قوله تعالى : (وَنُفِخَ فِي الصُّورِ) وفيه تكلف ؛ لافتضائه أن الفعل المستقبل عبّر به عن ماض متجوز به عن المستقبل ، والدليل على صحه استقبال ما بعدها قوله :

٢١٦- فإن أهلك فربّ فتى سيبكى ***علىّ مهذّب رخص البنان

وقوله :

۲۱۷- يا ربّ قائله غدا***يا لهف أمّ معاويه

وفى ربّ ست عشره لغه : ضم الراء ، وفتحها ، وكلاهما مع التشديد والتخفيف ، والأوجه الأربعه مع تاء التأنيث ساكنه أو محركه ومع التجرد منها : فهذه اثنتا عشره ، والضم والفتح مع إسكان الباء ، وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف.

## حرف السين المهمله

### السين المفرده

حرف يختصّ بالمضارع ، ويخلّصه للاستقبال ، وينزل منه منزله الجزء ؛ ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به ، وليس مقتطعا من «سوف» خلافا للكوفيين ، ولا مدّه الاستقبال معه أضيق منها مع سوف خلافا للبصريين ، ومعنى قول المعربين فيها «حرف تنفيس» حرف توسيع ، وذلك أنها نقلت (۱) المضارع من الزمن الضيق - وهو الحال - إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال ، وأوضح من عبارتهم قول الزمخشرى وغيره «حرف استقبال» وزعم بعضهم أنها قد تأتى للاستمرار لا للاستقبال ، ذكر ذلك فى قوله تعالى : (سَتَجِدُونَ آخَرِينَ) الآيه ، واستدلّ عليه بقوله تعالى : (سَيَقُولُ السُّفَهاءُ مِنَ النَّاسِ ما وَلَّاهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ) مدعيا أن ذلك إنما نزل بعد قولهم (ما وَلَّاهُمْ) قال : فجاءت السين إعلاما بالاستمرار لا بالاستقبال ، انتهى. وهذا الذى قاله لا يعرفه النحويّون ، وما استند إليه من أنها نزلت بعد قولهم (ما وَلَّاهُمْ) غير موافق عليه ، قال الزمخشرى : فإن قلت : أى فائده فى الإخبار بقولهم قبل



---

۱- فى عده نسخ «تقلب»

وقوعه؟ قلت : فائدته أن المفاجأه للمكروه أشدّ ، والعلم به قبل وقوعه أبعد عن الاضطراب إذا وقع ، انتهى. ثم لو سلّم فالاستمرار إنما استفيد من المضارع ، كما تقول «فلان يقرى الضيف ويصنع الجميل» تريد أن ذلك دأبه ، والسين مفيده للاستقبال ؛ إذ الاستمرار إنما يكون فى المستقبل ، وزعم الزمخشرى أنها إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه أفادت أنه واقع لا محاله ، ولم أر من فهم وجه ذلك ، ووجهه أنها تفيد الوعد بحصول الفعل ؛ فدخولها غلى ما يفيد الوعد أو الوعيد مقتض لتوكيده وتثبيت معناه ، وقد أومأ إلى ذلك فى سوره البقره فقال فى (فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ) : ومعنى السين أن ذلك كائن لا محاله وإن تأخّر إلى حين ، وصرح به فى سوره براءه فقال فى (أُولئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللهُ) : السين مفيده وجود الرحمه لا محاله ؛ فهى تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد إذا قلت «سأنتقم منك».

## «سَوفَ»

مرادفه للسين ، أو أوسع منها ، على الخلاف (۱) ، وكأن القائل بذلك نظر إلى أنّ كثره الحروف تدل على كثره المعنى ، وليس بمطّرد ، ويقال فيها «سف» بحذف الوسط ، و «سو» بحذف الأخير ، و «سى» بحذفه وقلب الوسط ياء مبالغه فى التخفيف ، حكاها صاحب المحكم.

وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها نحو (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضى) وبأنها قد تفصل بالفعل الملغى ، كقوله :

وما أدرى وسوف إخال أدرى ***أقوم آل حصن أم نساء؟ [۵۱]



---

۱- يريد خلاف البصريين الذين يقولون : إن المده مع سوف أوسع منها مع السين ، والكوفيين الذين يقولون : إنهما مترادفان وليست المده مع سوف أوسع ، بل هما مستويان.

من «لا سيّما» - اسم بمنزله مثل وزنا ومعنى ، وعينه فى الأصل واو ، وتثنيته سيّان ، وتستغنى حينئذ عن الإضافه كما استغنت عنها مثل فى قوله :

*والشّرّ بالشرّ عند الله مثلان* [٨١]

واستغنوا بتثنيته عن تثنيه سواء ، فلم يقولوا سواآن إلا شاذا كقوله :

٢١٨- فيا ربّ إن لم تقسم الحبّ بيننا***سواءين فاجعلنى على حبّها جلدا

وتشديد يائه ودخول «لا» عليه ودخول الواو على «لا» واجب ، قال ثعلب : من استعمله على خلاف ما جاء فى قوله :

٢١٩- [ألا ربّ يوم صالح لك منهما] ***ولا سيما يوم بداره جلجل [ص ٣١٣ و ٤٢١]

فهو مخطئ ، وذكر غيره أنه قد يخفّف ، وقد تحذف الواو ، كقوله :

٢٢٠- فه بالعقود وبالأيمان ، لا سيما***عقد وفاء به من أعظم القرب

وهى عند الفارسى نصب على الحال ؛ فإذا قيل «قاموا لا سيما زيد» فالناصب قام ، ولو كان كما ذكر لامتنع دخول الواو ، ولوجب تكرار «لا» كما تقول «رأيت زيدا لا مثل عمرو ولا مثل خالد» وعند غيره هو اسم للا التبرئه ، ويجوز فى الاسم الذى بعدها الجرّ والرفع مطلقا ، والنصب أيضا إذا كان نكره ، وقد روى بهن *ولا سيّما يوم* [٢١٩] والجر أرجحها ، وهو على الإضافه ، وما زائده بينهما مثلها فى (أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ) والرفع على أنه خبر لمضمر محذوف ، وما موصوله أو نكره موصوفه بالجمله ، والتقدير : ولا مثل الذى هو يوم ، أو لا مثل شىء هو يوم ، ويضعفه فى نحو «ولا سيّما زيد» حذف العائد

المرفوع مع عـدم الطّول ، وإطلاـق «مـا» على من يعقـل ، وعلى الوجهين ففتحه سـنّ إعراب ؛ لأـنه مضاف ، والنصب على التمييز كمـا يقع التمييز بعـد مثـل فى نحو (وَلَوْ جِئْنـا بِمِثْلِهِ مَـدَداً) ومـا كـافه عن الإضـافه ، والفتحه بنـاء مثلها فى «لا رجل» وأما انتصاب المعرفه نحو «ولا سـيما زيـدا» فمنعه الجمهور ، وقال ابن الـدهّان : لا أعرف له وجها ، ووجّهه بعضـهم بأن ما كافه ، وأن لا سـيما نزلت منزله إلاـ فى الاسـتثناء ، وردّ بأن المسـتثنى مخرج ، وما بعـدها داخل من باب أولى ، وأجيب بأنه مخرج مما أفهمه الكلام السابق من مساواته لما قبلها ، وعلى هذا فيكون استثناء منقطعا.

**«سَوَاء»**

تكون بمعنى مستو [ويوصف به المكان بمعنى أنه نصف بين مكانين](١)

والأفصح فيه حينئذ أن يقصـر مع الكسـر (٢) نحو (مَكانـاً سُوىً) وهو أحـد الصـفات التى جـاءت على فعل كقولهم «ماء روى» و «قوم عدًى» وقد تمدّ مع الفتح نحو «مررت برجل سواء والعدم».

وبمعنى الوسط ، وبمعنى التام ؛ فتمدّ فيهما مع الفتح ، نحو قوله تعالى (فِى سَواءِ الْجَحِيمِ) ، وقولك «لهذا درهم سواء».

وبمعنى القصد ؛ فتقصر مع الكسر ، وهو أغرب معانيها ، كقوله :

٢٢١- فلأصرفنّ سوى حذيفه مدحتى ***لفتى العشىّ وفارس الأحزاب

ذكره ابن الشجرى.

وبمعنى مكـان أو غير ، على خلاـف فى ذلك ؛ فتمـد مع الفتـح وتقصـر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسـر ، وتقع هـذه صـفه واستثناء كما تقع غير ، وهو



---

١- هذه العباره ساقطه من النسخه التى شرح عليها الدسوقى.

٢- فى نسخه «فتقصر مع الكسر»

عند الزجاجى وابن مالك كغير فى المعنى والتصرف ؛ فتقول «جاءنى سواك» بالرفع على الفاعليه ، و «رأيت سواك» بالنصب على المفعوليه ؛ و «ما جاءنى أحد سواك» بالنصب والرفع وهو الأرجح ، وعند سيبويه والجمهور أنها ظرف مكان ملازم للنصب ، لا يخرج عن ذلك إلا فى الضروره ، وعند الكوفيين وجماعه أنها ترد بالوجهين ، وردّ على من نفى ظرفيتها بوقوعها صله ، قالوا «جاء الذى سواك» وأجيب بأنه على تقدير سوى خبرا لهو محذوفا أو حالا لثبت مضمرا كما قالوا «لا أفعله ما أنّ حراء مكانه» ولا يمنع الخبريه قولهم «سواءك» بالمد والفتح ؛ لجواز أن يقال : إنها بنيت لإضافتها إلى المبنى كما فى غير.

تنبيه : يخبر بسواء التى بمعنى مستوعن الواحد فما فوقه ، نحو (لَيْسُوا سَواءً) لأنها فى الأصل مصدر بمعنى الاستواء ، وقد أجيز فى قوله تعالى (سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ) كونها خبرا عما قبلها أو عما بعدها أو مبتدأ وما بعدها فاعل على الأول ومبتدأ على الثانى وخبر على الثالث ، وأبطل ابن عمرون الأول بأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، والثانى بأن المبتدأ المشتمل على الاستفهام واجب التقديم ؛ فيقال له : وكذا الخبر ، فإن أجاب بأنه مثل «زيد أين هو» منعناه وقلنا له : بل مثل «كيف زيد» لأن (أَأَنْذَرْتَهُمْ) إذا لم يقدّر بالمفرد لم يكن خبرا ؛ لعدم تحمله ضمير سواء ، وأما شبهته فجوابها أن الاستفهام هنا ليس على حقيقته ، فإن أجاب بأنه كذلك فى نحو «علمت أزيد قائم» وقد أبقى عليه استحقاق الصّدريه بدليل التعليق ، قلنا : بل الاستفهام مراد هنا ؛ إذ المعنى علمت ما يجاب به قول المستفهم أزيد قائم ، وأما فى الآيه ونحوها فلا استفهام البته ؛ لا من قبل المتكلم ولا غيره.

## حرف العين المهمله

### «عَدَا»

مثل خلا ، فيما ذكرناه من القسمين (۱) ، وفى حكمها مع «ما» والخلاف فى ذلك ، ولم يحفظ سيبويه فيها إلا الفعليه.

### «عَلَى»

على وجهين :

أحدهما : أن تكون حرفا ، وخالف فى ذلك جماعه ؛ فزعموا أنها لا تكون إلا اسما ، ونسبوه لسيبويه ، ولنا أمران :

أحدهما قوله :

۲۲۲- تحنّ فتبدى ما نها من صبابه***وأخفى الذى لو لا الأسى لقضانى [ص ۵۷۷]

أى لقضى علىّ ، فحذفت «على» وجعل مجرورها مفعولا ، وقد حمل الأخفش على ذلك (وَلكِنْ لا تُواعِدُوهُنَّ سِرًّا) أى على سر ، أى نكاح ، وكذلك (لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِراطَكَ الْمُسْتَقِيمَ) أى على صراطك.

والثانى : أنهم يقولون «نزلت على الذى نزلت» أى عليه كما جاء (وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ) أى منه.

ولها تسعه معان :

أحدها : الاستعلاء ، إما على المجرور وهو الغالب نحو (وَعَلَيْها وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ) أو على ما يقرب منه نحو (أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدىً) وقوله :

*وبات على النّار النّدى والمحلّق* [۱۴۱]



---

۱- انظر قول المؤلف فى ذلك (ص ۱۳۳)

وقد يكون الاستعلاء معنويا نحو (وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ) ونحو (فَضَّلْنا بَعْضَهُمْ عَلى بَعْضٍ).

الثانى : المصاحبه كمع نحو (وَآتَى الْمالَ عَلى حُبِّهِ) (وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَهٍ لِلنَّاسِ عَلى ظُلْمِهِمْ).

الثالث : المجاوزه كعن كقوله :

٢٢٣- إذا رضيت عليّ بنو قشير***لعمر الله أعجبنى رضاها [ص ٦٧٧]

أى عنّى ، ويحتمل أن «رضى» ضمّن معنى عطف ، وقال الكسائى : حمل على نقيضه وهو سخط ، وقال :

٢٢٤- فى ليله لا نرى بها أحدا***يحكى علينا إلّا كواكبها

[ص ٥٦٣ و ٦٧٨]

أى عنّا ، وقد يقال : ضمن يحكى معنى ينمّ.

الرابع : التعليل كاللام ، نحو (وَلِتُكَبِّرُوا اللهَ عَلى ما هَداكُمْ) أى لهدايته إياكم ، وقوله :

٢٢٥- علام تقول الرّمح يثقل عاتقى ***إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرّت (١)

الخامس : الظرفيه كفى نحو (وَدَخَلَ الْمَدِينَهَ عَلى حِينِ غَفْلَهٍ) ونحو (وَاتَّبَعُوا ما تَتْلُوا الشَّياطِينُ عَلى مُلْكِ سُلَيْمانَ) أى : [فى] زمن ملكه ، ويحتمل أنّ (تَتْلُوا) مضمن معنى تتقول ؛ فيكون بمنزله (وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنا بَعْضَ الْأَقاوِيلِ).



---

١- «تقول» فى هذا البيت بمعنى تظن ، فينتصب بها المبتدأ والخبر.

السادس : موافقه من نحو (إِذَا اكْتالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ).

السابع : موافقه الباء نحو (حَقِيقٌ عَلى أَنْ لا أَقُولَ) وقد قرأ أبىّ بالباء.

وقالوا : اركب على اسم الله.

الثامن : أن تكون زائده : للتعويض ، أو غيره.

فالأول كقوله :

٢٢٦- إنّ الكريم وأبيك يعتمل ***إن لم يجد يوما على من يتّكل

أى : من يتكل عليه ، فحذف «عليه» وزاد على قبل الموصول تعويضا له ، قاله ابن جنى ، وقيل : المراد إن لم يجد يوما شيئا ، ثم ابتدأ مستفهما فقال : على من يتكل؟ وكذا قيل فى قوله :

٢٢٧- ولا يؤاتيك فيما ناب من حدث ***إلّا أخو ثقه ، فانظر بمن تثق [ص ١٧٠]

إن الأصل فانظر لنفسك ، ثم استأنف الاستفهام ، وابن جنى يقول فى ذلك أيضا : إن الأصل فانظر من تثق به ، فحذف الباء ومجرورها ، وزاد الباء عوضا ، وقيل : بل تم الكلام عند قوله فانظر ، ثم ابتدأ مستفهما ، فقال : بمن تثق؟

والثانى قول حميد بن ثور :

٢٢٨- أبى الله إلّا أنّ سرحه مالك ***على كلّ أفنان العضاه تروق

قاله ابن مالك ، وفيه نظر ؛ لأن «راقه الشىء» بمعنى أعجبه ، ولا معنى له هنا ، وإنما المراد تعلو وترتفع.

التاسع : أن تكون للاستدراك والإضراب ، كقولك : فلان لا يدخل الجنه لسوء صنيعه على أنه لا ييأس من رحمه الله تعالى ، وقوله :

٢٢٩- فو الله لا أنسى قتيلا رزئته ***بجانب قوسى ما بقيت على الأرض

على أنّها تعفو الكلوم ، وإنّما***نوكّل بالأدنى وإن جلّ ما يمضى

أى على أن العاده نسيان المصائب البعيده العهد ، وقوله :

٢٣٠- بكلّ تداوينا فلم يشف ما بنا***على أنّ قرب الدّار خير من البعد

ثم قال :

على أنّ قرب الدّار ليس بنافع***إذا كان من تهواه ليس بذى ودّ

أبطل بعلى الأولى عموم قوله «لم يشف ما بنا» فقال : بلى إن فيه شفاء مّا ، ثم أبطل بالثانيه قوله «على أن قرب الدار خير من البعد».

وتعلّق على هذه بما قبلها [عند من قال به] كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال به ؛ لأنها أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج ، أو هى خبر لمبتدأ محذوف ، أى والتحقيق على كذا ، وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب ، قال : ودل على ذلك أن الجمله الأولى وقعت على غير التحقيق ، ثم جىء بما هو التحقيق فيها.

والثانى : من وجهى على : أن تكون اسما بمعنى فوق ، وذلك إذا دخلت عليها من ، كقوله :

٢٣١- غدت من عليه بعد ما تمّ ظمؤها***[تصلّ وعن قيض بزيزاء مجهل]

[ص ٥٣٢]

وزاد الأخفش موضعا آخر ، وهو أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد ، نحو قوله تعالى (أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ) وقول الشاعر :

۲۳۲- هوّن عليك ، فإنّ الأمور***بكفّ الإله مقاديرها

[ص ۴۸۷ و ۵۳۲]

لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل فى غير باب ظن وفقد وعدم ، لا يقال «ضربتنى» ولا «فرحت بى».

وفيه نظر ؛ لأنها لو كانت اسما فى هذه المواضع لصحّ حلول فوق محلّها ، ولأنها لو لزمت اسميتها لما ذكر لزم الحكم باسميه إلى فى نحو (فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ) (وَاضْمُمْ إِلَيْكَ) (وَهُزِّى إِلَيْكِ) وهذا كله يتخرج إما على التعلق بمحذوف كما قيل فى اللام فى «سقيا لك» وإما على حذف مضاف ، أى : هوّن على نفسك ، واضمم إلى نفسك ، وقد خرّج ابن مالك على هذا قوله :

۲۳۳- وما أصاحب من قوم فأذكرهم ***إلّا يزيدهم حبّا إلىّ هم

فادّعى أن الأصل : يزيدون أنفسهم ، ثم صار يزيدونهم ، ثم فصل ضمير الفاعل للضروره وأخّر عن ضمير المفعول ، وحامله على ذلك ظنه أن الضميرين لمسمى واحد ، وليس كذلك ، فإن مراده أنه ما يصاحب قوما فيذكر قومه لهم إلا ويزيد هؤلاء القوم قومه حبا إليه ؛ لما يسمعه من ثنائهم عليهم ، والقصيده فى حماسه أبى تمام ، ولا يحسن تخريج ذلك على ظاهره ، كما قيل فى قوله :

۲۳۴- قد بتّ أحرسنى وحدى ، ويمنعنى ***صوت السّباع به يضبحن والهام

لأن ذلك شعر ؛ فقد يستسهل فيه مثل هذا ، ولا على قول ابن الأنبارى إن إلى قد ترد اسما ؛ فيقال «انصرفت من إليك» كما يقال «غدوت من عليك» لأنه إن كان ثابتا ففى غايه الشذوذ ، ولا على قول ابن عصفور إن إليك فى (وَاضْمُمْ إ

لَيْكَ) إغراء ، والمعنى خذ جناحك ، أى عصاك ؛ لأن إلى لا تكون بمعنى خذ عند البصريين ، ولأن الجناح ليس بمعنى العصا إلا عند الفراء وشذوذ من المفسرين.

## «عَنْ»

على ثلاثه أوجه :

أحدها : أن تكون حرف جر (۱) ، وجميع ما ذكر لها عشره معان :

أحدها : المجاوزه ، ولم يذكر البصريون سواه ، نحو «سافرت عن البلد» و «رغبت عن كذا» و «رميت السهم عن القوس» وذكر لها فى هذا المثال معنى غير (۲) هذا ، وسيأتى.

الثانى : البدل ، نحو (وَاتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً) وفى الحديث «صومى عن أمّك».

الثالث : الاستعلاء ، نحو (فَإِنَّما يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ) وقول ذى الأصبع :

۲۳۵- لاه ابن عمّك ، لا أفضلت فى حسب ***عنّى ، ولا أنت ديّانى فتخزونى

أى لله در ابن عمك لا أفضلت فى حسب على ولا أنت مالكى فتسوسنى ، وذلك لأن المعروف أن يقال «أفضلت عليه» قيل : ومنه قوله تعالى (إِنِّى أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّى) أى قدّمته عليه ، وقيل : هى على بابها ، وتعلقها بحال محذوفه ، أى منصرفا عن ذكر ربى ، وحكى الرّمانى عن أبى عبيده أنّ أحببت من «أحبّ البعير إحبابا» إذا برك فلم يثر ؛ فعن متعلقه به



---

۱- فى نسخه «حرفا جارا».

۲- فى نسخه «معنى آخر.»

باعتبار معناه التضمنى ، وهى على حقيقتها ، أى إنى تثبطت عن ذكر ربى ، وعلى هذا فحبّ الخير مفعول لأجله.

الرابع : التعليل ، نحو (وَما كانَ اسْتِغْفارُ إِبْراهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ) ونحو (وَما نَحْنُ بِتارِكِى آلِهَتِنا عَنْ قَوْلِكَ) ويجوز أن يكون حالا من ضمير (بِتارِكِى) أى ما نتركها صادرين عن قولك ، وهو رأى الزمخشرى ، وقال فى (فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطانُ عَنْها) : إن كان الضمير للشجره فالمعنى حملهما على الزله بسببها ، وحقيقته أصدر الزله عنها ، ومثله (وَما فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِى) وإن كان للجنه فالمعنى نحّاهما عنها.

الخامس : مرادفه بعد ، نحو (عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نادِمِينَ) (يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَواضِعِهِ) بدليل أنّ فى مكان آخر (مِنْ بَعْدِ مَواضِعِهِ) ونحو (لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ) أى حاله بعد حاله ، وقال :

٢٣٦- *ومنهل وردته عن منهل*

السادس : الظرفيه كقوله :

٢٣٧- وآس سراه الحىّ حيث لقيتهم ***ولا تك عن حمل الرباعه وانيا

الرباعه : نجوم الحماله ، قيل : لأن ونى لا يتعدّى إلا بفى ، بدليل (وَلا تَنِيا فِى ذِكْرِى) والظاهر أن معنى «ونى عن كذا» جاوزه ولم يدخل فيه ، وونى فيه دخل فيه وفتر.

السابع : مرادفه من ، نحو (وَهُوَ الَّذِى يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبادِهِ وَيَعْفُوا عَنِ السَّيِّئاتِ) الشاهد فى الاولى (أُولئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ ما عَمِلُوا) بدليل (فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِما وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ) (رَبَّنا تَقَبَّلْ مِنَّا).

الثامن : مرادفه الباء ، نحو (وَما يَنْطِقُ عَنِ الْهَوى) والظاهر أنها على حقيقتها ، وأن المعنى وما يصدر قوله عن هوى.

التاسع : الاستعانه ، قاله ابن مالك ، ومثّله برميت عن القوس ؛ لأنهم يقولون أيضا : رميت بالقوس ، حكاهما الفراء ، وفيه رد على الحريرى فى إنكاره أن يقال ذلك ، إلا إذا كانت القوس هى المرميه ، وحكى أيضا «رميت على القوس».

العاشر : أن تكون زائده للتعويض من أخرى محذوفه ، كقوله :

٢٣٨- أتجزع إن نفس أتاها حمامها***فهلّا الّتى عن بين جنبيك تدفع

قال ابن جنى : أراد فهلا تدفع عن التى بين جنبيك ، فحذفت عن من أول الموصول ، وزيدت بعده.

الوجه الثانى : أن تكون حرفا مصدريا ، وذلك أن بنى تميم يقولون فى نحو أعجبنى أن تفعل : عن تفعل ، قال ذو الرمه :

٢٣٩- أعن ترسّمت من خرقاء منزله***ماء الصّبابه من عينيك مسجوم (١)

يقال «ترسّمت الدار (٢)» أى تأملتها ، وسجم الدمع : سال ، وسجمته العين : أسالته ، وكذا يفعلون فى أنّ المشدده ؛ فيقولون : أشهد عنّ محمدا رسول الله ، وتسمى عنعنه تميم.

الثالث : أن تكون اسما بمعنى جانب ، وذلك يتعين فى ثلاثه مواضع :

أحدها : أن يدخل عليها من ، وهو كثير كقوله :



---

١- فى نسخه «توسمت من خرقاء» بالواو.

٢- فى نسخه «مره وأمامى»

۲۴۰- فلقد أرانی للرّماح دریئه***من عن یمینی تاره وأمامی (۳)

[ص ۵۳۲]

ویحتمله عندی (ثُمَّ لَآتِيَنَّهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمانِهِمْ وَعَنْ شَمائِلِهِمْ) فتقدر معطوفه علی مجرور من ، لا علی من ومجرورها ، ومن الداخله علی عن زائده عند ابن مالک ، ولابتداء الغایه عند غیره ، قالوا : فإذا قیل «قعدت عن یمینه» فالمعنی فی جانب یمینه ، وذلک محتمل للملاصقه ولخلافها ، فإن جئت بمن تعین کون القعود ملاصقا لأول الناحیه.

والثانی : أن یدخل علیها علی ، وذلک نادر ، والمحفوظ منه بیت واحد ، وهو قوله :

۲۴۱- علی عن یمینی مرّت الطّیر سنّحا***[وکیف سنوح والیمین قطیع؟]

الثالث : أن یکون مجرورها وفاعل متعلّقها ضمیرین لمسمّی واحد ، قاله الأخفش ، وذلک کقول امرئ القیس :

۲۴۲- ودع عنک نهبا صیح فی حجراته ***[ولکن حدیث ما حدیث الرّواحل (۱)]

[ص ۵۳۲]

وقول أبی نواس :

۲۴۳- دع عنک لومی فإنّ اللّوم إغراء***[وداونی بالّتی کانت هی الدّاء]

وذلک لئلا یؤدی إلی تعدی فعل المضمر المتصل إلی ضمیره المتصل ، وقد تقدم الجواب عن هذا ، ومما یدل علی أنها لیست هنا اسما أنه لا یصحّ حلول الجانب محلّها.



---

۱- ویروی «ولکن حدیثا».

«عَوْض»

ظرف لاستغراق المستقبل مثل «أبدا» ، إلا أنه مختص بالنفى ، وهو معرب إن أضيف ، كقولهم «لا أفعله عوض العائضين» مبنى إن لم يضف ، وبناؤه إما على الضم كقبل ، أو على الكسر كأمس ، أو على الفتح كأين ، وسمى الزمان عوضا لأنه كلما مضى جزء منه عوضه جزء آخر ، وقيل : بل لأن الدهر فى زعمهم يسلب ويعوض ، واختلف فى قول الأعشىء :

٢٤٤- رضيعى لبان ثدى أمّ ، تحالفا***بأسحم داج عوض لا نتفرّق

[ص ٢٠٩ و ٥٩١] ».

فقيل : ظرف لنتفرق ، وقال ابن الكلبى : قسم ، وهو اسم صنم كان لبكر بن وائل ، بدليل قوله :

٢٤٥- حلفت بمائرات حول عوض ***وأنصاب تركن لدى السّعير

والسعير : اسم لصنم كان لعنزه ، انتهى. ولو كان كما زعم لم يتجه بناؤه فى البيت.

«عَسَى»

فعل مطلقا ، لا حرف مطلقا خلافا لابن السراج وثعلب ، ولا حين يتصل بالضمير المنصوب كقوله :

٢٤٦- *يا أبتا علّك أو عساكا* [ص ٦٩٩]

خلافا لسيبويه ، حكاه عنه السيرافى ، ومعناه التّرجّى فى المحبوب والإشفاق فى المكروه ، وقد اجتمعا فى قوله تعالى (وَعَسى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ).

وتستعمل على أوجه :

أحدها - أن يقال «عسى زيد أن يقوم» واختلف فى إعرابه على أقوال :

أحدها – وهو قول الجمهور – أنه مثل كان زيد يقوم ، واستشكل بأن الخبر فى تأويل المصدر ، والمخبر عنه ذات ، ولا يكون الحدث عين الذات ، وأجيب بأمور ؛ أحدها : أنه على تقدير مضاف : إما قبل الاسم ، أى عسى أمر زيد القيام ، أو قبل الخبر ، أى عسى زيد صاحب القيام ، ومثله (وَلكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ) أى ولكن صاحب البر من آمن بالله ، أو ولكن البرّ برّ من آمن بالله ، والثانى أنه من باب «زيد عدل ، وصوم» ومثله (وَما كانَ هذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرى) والثالث أنّ أن زائده لا مصدريه ، وليس بشىء ؛ لأنها قد نصبت ، ولأنها لا تسقط إلا قليلا.

والقول الثانى : أنها فعل متعد بمنزله قارب معنى وعملا ، أو قاصر بمنزله قرب من أن يفعل ، وحذف الجارّ توسعا ، وهذا مذهب سيبويه والمبرد

والثالث : أنها فعل قاصر بمنزله قرب ، وأن يفعل (١) : بدل اشتمال من فاعلها ، وهو مذهب الكوفيين ، ويردّه أنه حينئذ يكون بدلا لازما تتوقّف عليه فائده الكلام ، وليس هذا شأن البدل.

والرابع : أنها فعل ناقص كما يقول الجمهور ، وأن والفعل بدل اشتمال كما يقول الكوفيون ، وأن هذا البدل سدّ مسدّ الجزأين كما سد مسد المفعولين فى قراءه حمزه رحمه الله (ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملى لهم خير) بالخطاب ، واختاره ابن مالك

الاستعمال الثانى : أن تسند إلى أن والفعل ؛ فتكون فعلا تاما ، هذا هو المفهوم من كلامهم ، وقال ابن مالك : عندى أنها ناقصه أبدا ، ولكن سدّت أن



---

١- فى نسخه «وأن والفعل – إلخ».

وصلتها فى هذه الحاله مسدّ الجزأين كما فى (أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا) إذ لم يقل أحد إن حسب خرجت فى ذلك عن أصلها.

الثالث والرابع والخامس : أن يأتى بعدها المضارع المجرد ، أو المقرون بالسين ، أو الاسم المفرد نحو «عسى زيد يقوم ، وعسى زيد سيقوم ، وعسى زيد قائما» والأول قليل كقوله :

٢٤٧- عسى الكرب الذى أمسيت فيه ***يكون وراءه فرج قريب

[ص ٥٧٩]

والثالث أقلّ كقوله :

٢٤٨- أكثرت فى اللّوم ملحّا دائما***لا تكثرن إنّى عسيت صائما

وقولهم فى المثل «عسى الغوير أبؤسا» كذا قالوا ، والصواب أنهما مما حذف فيه الخبر : أى يكون أبؤسا ، وأكون صائما ، لأن فى ذلك إبقاء لها على الاستعمال الأصلى ، ولأن المرجو كونه صائما ، لانفس الصائم. ».

والثانى نادر جدا كقوله :

٢٤٩- عسى طيّىء من طيىء بعد هذه ***ستطفئ غلّات الكلى والجوانح

وعسى فيهنّ فعل ناقص بلا إشكال.

والسادس : أن يقال «عساى ، وعساك ، وعساه» وهو قليل ، وفيه ثلاثه مذاهب : أحدها : أنها أجريت مجرى لعل فى نصب الاسم ورفع الخبر ، كما أجريت لعل مجراها فى اقتران خبرها بأن ، قاله سيبويه ، والثانى : أنها باقيه على عملها عمل كان ولكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع ، قاله الأخفش ، ويرده أمران ؛ أحدهما : أن إنابه ضمير عن ضمير إنما ثبت فى المنفصل ، نحو «ما أنا كأنت ، ولا أنت كأنا» وأما قوله :

٢٥٠- يا ابن الزّبير طالما عصيكا***[وطالما عنّيتغا إليكا]

فالكاف بدل من التاء بدلا تصريفيا ، لا من إنابه ضمير عن ضمير كما ظن ابن مالك ، والثانى : أن الخبر قد ظهر مرفوعا فى قوله :

٢٥١- فقلت عاها نار كأس وعلّها***تشكّى فآتى نحوها فاعودها

والثالث : أنها باقيه على إعمالها عمل كان ، ولكن قلب الكلام ، فجعل المخبر عنه خبرا وبالعكس ، قاله المبرد والفارسى ، وردّ باستلزامه فى نحو قوله :

*يا أبتا علّك أو عساك* [٢٤٦]

الاقتصار على فعل ومنصوبه ، ولهما أن يجيبا بأن المنصوب هنا مرفوع فى المعنى ؛ إذ مدّعاهما أن الإعراب قلب والمعنى بحاله.

السابع : «عسى زيد قائم» حكاه ثعلب ، ويتخرج هذا على أنها ناقصه ، وأن اسمها ضمير الشأن ، والجمله الاسميه الخبر.

تنبيه - إذا قيل «زيد عسى أن يقوم» احتمل نقصان عسى على تقدير تحملها الضمير ، وتمامها على تقدير خلوها منه ، وإذا قلت «عسى أن يقوم زيد» احتمل الوجهين أيضا ، ولكن يكون الإضمار فى يقوم لا فى عسى ، اللهم إلا أن تقدر العاملين تنازعا زيدا ؛ فيحتمل الإضمار فى عسى على إعمال الثانى ؛ فإذا قلت «عسى أن يضرب زيد عمرا» فلا يجوز كون زيد اسم عسى ؛ لئلا يلزم الفصل بين صله أن ومعمولها وهو عمرا بالأجنبى وهو زيد ، ونظير هذا المثال قوله تعالى : (عَسى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَحْمُوداً).

## «عَلُ»

بلام خفيفه - اسم بمعنى فوق ، التزموا فيه أمرين ؛ أحدهما ، استعماله مجرورا بمن ، والثانى : استعماله غير مضاف ، فلا يقال «أخذته من

عل السطح» كما يقال «من علوه ، ومن فوقه» وقد وهم فى هذا جماعه منهم الجوهرى وابن مالك ، وأما قوله :

٢٥٢- يا ربّ يوم لى لا أظلّله ***أرمض من تحت وأضحى من عله

فالهاء للسكت ، بدليل أنه مبنى ، ولا وجه لبنائه لو كان مضافا.

ومتى أريد به المعرفه كان مبنيا على الضم تشبيها له بالغايات كما فى هذا البيت ؛ إذ المراد فوقيه نفسه ، لا فوقيه مطلقه ، والمعنى أنه تصيبه الرّمضاء من تحته وحرّ الشمس من فوقه.

ومثله قول الآخر يصف فرسا :

٢٥٣- *أقبّ من تحت عريض من عل*

ومتى أريد به النكره كان معربا كقوله :

٢٥٤- [مكرّ مفرّ مقبل مدبر معا] ***كجلود صخر حله السّيل من عل

إذ المراد تشبيه الفرس فى سرعته بجلمود انحط من مكان ما عال ، لا من علو مخصوص.

**«عَلّ»**

بلام مشدده مفتوحه أو مكسوره : لغه فى لعلّ ، وهى أصلها عند من زعم زياده اللام ، قال :

٢٥٥- لا تهين الفقير علّك أن ***تركع يوما والدّهر قد رفعه

[ص ٦۴٢]

وهما بمنزله عسى فى المعنى ، وبمنزله أنّ المشدده فى العمل ، وعقيل تخفض بهما ، وتجيز فى لامهما الفتح تخفيفا والكسر على أصل التقاء الساكنين ، ويصح النصب فى جوابهما عند الكوفيين تمسكا بقراءه حفص

(لَعَلِّى أَبْلُغُ الْأَسْبابَ أَسْبابَ السَّماواتِ فَأَطَّلِعَ) بالنصب ، وقوله :

٢٥٦- علّ صروف الدّهر أو دولاتها***تدلننا اللّمّه من لمّاتها

*فتستريح النّفس من زفراتها*

وسيأتى البحث فى ذلك.

وذكر ابن مالك فى شرح العمده أن الفعل قد يجزم بلعلّ (١) عند سقوط الفاء ، وأنشد :

٢٥٧- لعلّ التفاتا منك نحوى مقدّر***يمل بك من بعد القساوه للرّحم

وهو غريب.

**«عِندَ»**

: اسم للحضور الحسّى ، نحو (فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ) والمعنوى نحو (قالَ الَّذِى عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتابِ) وللقرب كذلك نحو (عِنْدَ سِدْرَهِ الْمُنْتَهى عِنْدَها جَنَّهُ الْمَأْوى) ونحو (وَإِنَّهُمْ عِنْدَنا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيارِ) وكسر فائها أكثر من ضمها وفتحها ، ولا تقع إلا ظرفا أو مجروره بمن ، وقول العامه «ذهبت إلى عنده» لحن وقول بعض المولدين :

٢٥٨- كلّ عند لك عندى ***لا يساوى نصف عند

قال الحريرى : لحن ، وليس كذلك ، بل كلّ كلمه ذكرت مرادا بها لفظها فسائغ أن تتصرف تصرف الأسماء وأن تعرب ويحكى أصلها.

تنبيهان - الأول : قولنا «عند اسم للحضور» موافق لعباره ابن مالك ، والصواب اسم لمكان الحضور ؛ فإنها ظرف لا مصدر ، وتأتى أيضا لزمانه نحو «الصّبر عند الصّدمه الأولى» وجئتك عند طلوع الشّمس.



---

١- فى نسخه «قد يجزم بعد لعل» وهى خير مما أثبتناه فى الأصل.

الثانى : تعاقب عند كلمتان : لدى مطلقا ، نحو (لَدَى الْحَناجِرِ) (لَدَى الْبابِ) (وَما كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ ، وَما كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ) ولدن إذا كان المحل محل ابتداء غايه نحو «جئت من لدنه» وقد اجتمعتا فى قوله تعالى : (آتَيْناهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنا وَعَلَّمْناهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْماً) ولو جيء بعند فيهما أو بلدن لصح ، ولكن ترك دفعا للتكرار ، وإنما حسن تكرار لدى فى (وَما كُنْتَ لَدَيْهِمْ) لتباعد ما بينهما ، ولا تصلح لدن هنا ؛ لأنه ليس محلّ ابتداء.

ويفترقن من وجه ثان ، وهو أن لدن لا تكون إلا فضله ، بخلافهما ، بدليل (ولدينا كتاب ينطق بالحق وعندنا كتاب حفيظ).

وثالث ، وهو أن جرّها بمن أكثر من نصبها ، حتى إنها لم تجيء فى التنزيل منصوبه ، وجرّ عند كثير ، وجرّ لدى ممتنع.

ورابع ، وهو أنهما معربان ، وهى مبنيه فى لغه الأكثرين.

وخامس ، وهو أنها قد تضاف للجمله كقوله :

٢٥٩- [صريع غوان راقهنّ ورقنه] ***لدن شبّ حتّى شاب سود الذّوائب

وسادس ، وهو أنها قد لا تضاف ، وذلك أنهم حكوا فى غدوه الواقعه بعدها الجرّ بالإضافه ، والنصب على التمييز ، والرفع بإضمار «كان» تامه.

ثم أعلم أن «عند» أمكن من لدى من وجهين :

أحدهما : أنها تكون ظرفا للأعيان والمعانى ، تقول «هذا القول عندى صواب ، وعند فلان علم به» ويمتنع ذلك فى لدى ، ذكره ابن الشجرى فى أماليه ومبرمان فى حواشيه.

والثانى : أنك تقول «عندى مال» وإن كان غائبا ، ولا تقول «لدىّ مال» إلا إذا كان حاضرا ، قاله الحريرى وأبو هلال العسكرى وابن الشجرى ، وزعم المعرى أنه لا فرق بين لدى وعند ، وقول غيره أولى.

وقد أغنانى هذا البحث عن عقد فصل للدن وللدى فى باب اللّام.

## حرف الغين المعجمه

### «غَير»

: اسم ملازم للإضافه فى المعنى ، ويجوز أن يقطع عنها لفظا إن فهم المعنى وتقدّمت عليها كلمه ليس ، وقولهم «لا غير» لحن ، ويقال «قبضت عشره ليس غيرها» برفع غير على حذف الخبر ، أى مقبوضا ، وبنصبها على إضمار الاسم ، أى ليس المقبوض غيرها ، و «ليس غير» بالفتح من غير تنوين على إضمار الاسم أيضا وحذف المضاف إليه لفظا ونيه ثبوته كقراءه بعضهم (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ) بالكسر من غير تنوين ، أى من قبل الغلب ومن بعده ، و «ليس غير» بالضم من غير تنوين ، فقال المبرد والمتأخرون : إنها ضمه بناء ، لا إعراب ، وإن غير شبهت بالغايات كقبل وبعد ؛ فعلى هذا يحتمل أن يكون

اسما وأن يكون خبرا ، وقال الأخفش : ضمه إعراب لا بناء ؛ لأنه ليس باسم زمان كقبل وبعد ولا مكان كفوق وتحت ، وإنما هو بمنزله كل وبعض ؛ وعلى هذا فهو الاسم ، وحذف الخبر ، وقال ابن خروف : يحتمل الوجهين ، و «ليس غيرا» بالفتح والتنوين ، و «ليس غير» بالضم والتنوين : وعليهما فالحركه إعرابيه ؛ لأن التنوين إما للتسكين فلا يلحق إلا المعربات ، وإما للتعويض فكأنّ المضاف إليه مذكور.

ولا تتعرف «غير» بالإضافه ؛ لشده إبهامها ، وتستعمل غير المضافه لفظا على وجهين :

أحدهما - وهو الأصل - : أن تكون صفه للنكره نحو (نَعْمَلْ صالِحاً غَيْرَ الَّذِی كُنَّا نَعْمَلُ) أو لمعرفه قريبه منها نحو (صِراطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) الآيه ؛ لأن المعرّف الجنسیّ قريب من النكره ، ولأن غيرا إذا وقعت بين ضدين ضعف إبهامها ، حتى زعم ابن السراج أنها حينئذ تتعرف ، ويردّه الآيه الأولى.

والثانى : أن تكون استثناء ؛ فتعرب بإعراب الاسم التالى «إلا» فى ذلك الكلام ؛ فتقول «جاء القوم غير زيد» بالنصب ، و «ما جاءنى أحد غير زيد» بالنصب والرفع ، وقال تعالى (لا يَسْتَوِی الْقاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِی الضَّرَرِ) يقرأ برفع غير : إما على أنه صفه للقاعدون لأنهم جنس ، وإما على أنه استثناء وأبدل على حد (ما فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ) ويؤيده قراءه النصب وأن حسن الوصف فى (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) إنما كان لاجتماع أمرين الجنسيه والوقوع بين الضدين ، والثانى مفقود هنا ، ولهذا لم يقرأ بالخفض صفه للمؤمنين إلا خارج السبع ، لأنه لا وجه لها إلا الوصف ، وقرىء (ما لَكُمْ مِنْ إِلهٍ غَيْرُهُ) بالجر صفه على اللفظ ، وبالرفع على الموضع ، وبالنصب على الاستثناء ، وهى شاذه ، وتحتمل (۱) قراءه الرفع الاستثناء على أنه إيدال على المحل مثل «لا إله إلّا الله».

وانتصاب «غير» فى الاستثناء عن تمام الكلام عند المغاربه كانتصاب الاسم بعد إلّا عندهم ، واختاره ابن عصفور ، وعلى الحاليه عند الفارسیّ ، واختاره ابن مالك ، وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعه ، واختاره ابن الباذش.

ويجوز بناؤها على الفتح إذا أضيفت إلى مبنى كقوله :



---

۱- فى نسخه «ويحتمل على قراءه الرفع الاستثناء - إلخ».

٢٦٠- لم يمنع الشّرب منها غير أن نطقت ***حمامه فى غصون ذات أوقال

[ص ٥٧]

وقوله :

٢٦١- لذ بقيس حين يأبى غيره ***تلفه بحرا مفيضا خيره

وذلك فى البيت الأول أقوى ؛ لأنه انضمّ فيه إلى الإبهام والإضافه لمبنى تضمن غير معنى إلا.

تنبيهان - الأول : من مشكل التراكيب التى وقعت فيها كلمه غير قول الحكمىّ (١) :

٢٦٢- غير مأسوف على زمن ***ينقضى بالهمّ والحزن

[ص ٦٧٦]

وفيه ثلاثه أوجه :

أحدها : أن غير مبتدأ لا خبر له ، بل لما أضيف إليه مرفوع يغنى عن الخبر ، وذلك لأنه فى معنى النفى ، والوصف بعده مخفوض لفظا وهو فى قوه المرفوع بالابتداء ، فكأنه قيل : ما مأسوف على زمن ينقضى مصاحبا للهم والحزن ؛ فهو نظير «ما مضروب الزيدان» ، والنائب عن الفاعل الظرف ، قاله ابن الشجرى وتبعه ابن مالك.

والثانى : أن غير خبر مقدم ، والأصل زمن ينقضى بالهم والحزن غير مأسوف عليه ، ثم قدّمت غير وما بعدها ، ثم حذف «زمن» دون صفته ، فعاد الضمير المجرور بعلى على غير مذكور ، فأتى بالاسم الظاهر مكانه ، قاله ابن جنى ، وتبعه ابن الحاجب.



---

١- هو أبو نواس.

فإن قيل : فيه حذف الموصوف مع أن الصفه غير مفرده وهو فى مثل هذا ممتنع.

قلنا : فى النثر ، وهذا شعر فيجوز فيه ، كقوله :

۲۶۳- أنا ابن جلا وطلّاع الثّنايا***[متى أضع العمامه تعرفونى]

[ص ۳۳۴ و ۶۲۶]

أى أنا ابن رجلا جلا الأمور ، وقوله :

۲۶۴- مالك عندى غير سوط وحجر***وغير كبداء شديده الوتر]

*ترمى بكفّى كان من أرمى البشر*

أى بكفّى رجل كان

والثالث : أنه خبر لمحذوف ، ومأسوف : مصدر جاء على مفعول كالمعسور والميسور ، والمراد به اسم الفاعل ، والمعنى أنا غير آسف على زمن هذه صفته قاله ابن الخشاب ، وهو ظاهر التعسّف.

التنبيه الثانى : من مشكل أبيات المعانى قول حسان :

۲۶۵- أتانا فلم نعدل سواه بغيره ***نبىّ بدا فى ظلمه اللّيل هاديا

فيقال : سواه هو غيره؟ فكأنه قال لم نعدل غيره بغيره.

والجواب أن الهاء فى «بغيره» للسّوى ، فكأنه قال : لم نعدل سواه بغير السوى ، وغير السوى (۱) هو نفسه عليه الصلاه والسّلام ، فالمعنى فلم نعدل سواه به.



---

۱- فى نسخه «وغير سواه هو نفسه - إلخ».

## حرف الفاء

### الفاء المفرده

حرف مهمل خلافا لبعض الكوفيين فى قولهم : إنها ناصبه فى نحو «ما تأتينا فتحدّثنا» والمبرد فى قوله : إنها خافضه فى نحو :

فمثلك حبلى قد رقت ومرضع

[فألهيتها عن ذى تمائم محول] [٢١١]

فيمن جر «مثلا» والمعطوف ، والصحيح أن النصب بأن مضمره كما سيأتى وأن الجر بربّ مضمره كما مر.

وترد على ثلاثه أوجه :

أحدها : أن تكون عاطفه ، وتفيد ثلاثه أمور :

أحدها : للترتيب ، وهو نوعان : معنوى كما فى «قام زيد فعمرو» وذكرى وهو عطف مفصّل على مجمل ، نحو (فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطانُ عَنْها فَأَخْرَجَهُما مِمَّا كانا فِيهِ) ونحو (فَقَدْ سَأَلُوا مُوسى أَكْبَرَ مِنْ ذلِكَ فَقالُوا أَرِنَا اللهَ جَهْرَةً) ونحو (وَنادى نُوحٌ رَبَّهُ فَقالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي) الآيه ، ونحو «توضّأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه» وقال الفراء : إنها لا تفيد الترتيب مطلقا ، وهذا - مع قوله إن الواو تفيد الترتيب - غريب ، واحتجّ بقوله تعالى : (أَهْلَكْناها فَجاءَها بَأْسُنا بَياتاً أَوْ هُمْ قائِلُونَ) وأجيب بأن المعنى أردنا إهلاكها أو بأنها للترتيب الذكرى ، وقال الجرمى : لا تفيد الفاء الترتيب فى البقاع ولا فى الأمطار ، بدليل قوله :

٢٦٦- [قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ***بسقط اللوى] بين الدّخول فحومل [ص ٣٥٦]

وقولهم «مطرنا مكان كذا فمكان كذا» وإن كان وقوع المطر فيهما فى وقت واحد.

الأمر الثانى : التعقيب ، وهو فى كل شىء بحسبه ، ألا ترى أنه يقال «تزوج فلان فولد له» إذا لم يكن بينهما إلا مدّه الحمل ، وإن كانت متطاوله ، و «دخلت البصره فبغداد» إذا لم تقم فى البصره ولا بين البلدين ، وقال الله تعالى : (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً) وقيل : الفاء فى هذه الآيه للسببيه ، وفاء السببيه لا تستلزم التّعقيب ، بدليل صحه قولك «إن يسلم فهو يدخل الجنه» ومعلوم ما بينهما من المهله ، وقيل : تقع الفاء تاره بمعنى ثمّ ، ومنه الآيه ، وقوله تعالى (ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَهَ عَلَقَهً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَهَ مُضْغَهً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَهَ عِظاماً فَكَسَوْنَا الْعِظامَ لَحْماً) فالفاءات فى فخلقنا العلقه مضغه ، وفى فخلقنا المضغه ، وفى فكسونا بمعنى ثمّ ؛ لتراخى معطوفاتها ، وتاره بمعنى الواو ، كقوله

*بين الدّخول فحومل* [۲۶۶]

وزعم الأصمعىّ أن الصواب روايته بالواو ؛ لأنه لا يجوز «جلست بين زيد فعمرو» وأجيب بأن التقدير : بين مواضع الدخول فمواضع حومل ، كما يجوز «جلست بين العلماء فالزهّاد» وقال بعض البغداديين : الأصل «ما بين» فحذف «ما» دون بين ، كما عكس ذلك من قال :

۲۶۷- *يا أحسن النّاس ما قرنا إلى قدم *(۱)

أصله ما بين قرن ؛ فحذف بين وأقام قرنا مقامها ، ومثله (ما بَعُوضَهً فَما فَوْقَها) قال : والفاء نائبه عن إلى ، ويحتاج على هذا القول إلى أن يقال :



---

۱- جعل ابن الملا هذا الشاهد صدر بيت ؛ وروى عجزه هكذا : يا أحسن الناس ما قرنا إلى قدم**ولا حبال محب واصل تصل

وصحت إضافه بين إلى الدخول لاشتماله على مواضع ، أو لأن التقدير بين مواضع الدخول ، وكون الفاء للغايه بمنزله إلى غريب ، وقد يستأنس له عندى بمجىء عكسه فى نحو قوله :

٢٦٨- وأنت الّتى حبّبت شغبا إلى بدا***إلىّ ، وأوطانى بلاد سواهما

إذ المعنى شغبا فبدا ، وهما موضعان ، ويدل على إراده الترتيب قوله بعده :

حللت بهذا حلّه ، ثمّ حلّه***بهذا ، فطاب الواديان كلاهما

وهذا معنى غريب ، لأنى لم أر من ذكره.

والأمر الثالث : السببيه ، وذلك غالب فى العاطفه جمله أو صفه ؛ فالأول نحو (فَوَكَزَهُ مُوسى فَقَضى عَلَيْهِ) ونحو (فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِماتٍ فَتابَ عَلَيْهِ) والثانى نحو (لَآكِلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُّومٍ فَمالِؤُنَ مِنْهَا الْبُطُونَ فَشارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ) وقد تجىء فى ذلك لمجرد الترتيب نحو (فَراغَ إِلى أَهْلِهِ فَجاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ) ونحو (لَقَدْ كُنْتَ فِى غَفْلَهٍ مِنْ هذا فَكَشَفْنا عَنْكَ غِطاءَكَ) ونحو (فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِى صَرَّهٍ فَصَكَّتْ وَجْهَها) ونحو (فَالزَّاجِراتِ زَجْراً ، فَالتَّالِياتِ ذِكْراً)

وقال الزمخشرى : للفاء مع الصفات ثلاثه أحوال :

أحدها : أن تدل على ترتيب معانيها فى الوجود ، كقوله :

٢٦٩- يا لهف زيّابه للحارث فال***صّابح فالغانم فالآيب

أى الذى صبح فغنم فآب.

والثانى : أن تدل على ترتيبها فى التفاوت من بعض الوجوه ، نحو قولك : «خذ الأكمل فالأفضل ، واعمل الأحسن فالأجمل».

والثالث : أن تدل على ترتيب موصوفاتها فى ذلك نحو «رحم الله المحلّقين فالمقصّرين» اه.

البيت لابن زيّابه ، يقول : يا لهف أبى على الحارث إذ صبح قومى بالغاره فغنم فآب سليما أن لا أكون لقيته فقتلته ، وذلك لأنه يريد يا لهف نفسى.

والثانى : من أوجه الفاء : أن تكون رابطه للجواب ، وذلك حيث لا يصلح لأن يكون شرطا ، وهو منحصر فى ست مسائل :

إحداها : أن يكون الجواب جمله اسميه نحو (وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلى كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ) ونحو (إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبادُكَ ، وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ)

الثانيه : أن تكون فعليه كالاسميه ، وهى التى فعلها جامد ، نحو (إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مالاً وَوَلَداً فَعَسى رَبِّى أَنْ يُؤْتِيَنِ) (إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقاتِ فَنِعِمَّا هِىَ) (وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطانُ لَهُ قَرِيناً فَساءَ قَرِيناً) (وَمَنْ يَفْعَلْ ذلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللهِ فِى شَىْءٍ).

الثالثه : أن يكون فعلها إنشائيا ، نحو (إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ اللهُ) ونحو (فَإِنْ شَهِدُوا فَلا تَشْهَدْ مَعَهُمْ) ونحو (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ ماؤُكُمْ غَوْراً فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِماءٍ مَعِينٍ) فيه أمران : الاسميه والإنشائيه ، ونحو «إن قام زيد فو الله لأقومنّ» ونحو «إن لم يتب زيد فيا خسره رجلا».

والرابعه : أن يكون فعلها ماضيا لفظا ومعنى ، إما حقيقه نحو (إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ) ونحو (إِنْ كانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكاذِبِينَ ، وَإِنْ كانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ) وقد هنا

مقدره ، وإما مجازا نحو (وَمَنْ جاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكَبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِى النَّارِ) نزل هذا الفعل لتحقق وقوعه منزله ما وقع.

الخامسه أن تقترن بحرف استقبال نحو (مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِى اللهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ) ونحو (وَما يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ)

السادسه : أن تقترن بحرف له الصّدر ، كقوله :

٢٧٠- فإن أهلك فذى لهب لظاه ***علىّ تكاد تلتهب التهابا

لما عرفت من أن ربّ مقدره ، وأنها لها الصّدر ، وإنما دخلت فى نحو (وَمَنْ عادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ) لتقدير الفعل خبرا لمحذوف ؛ فالجمله اسميه.

وقد مر أن إذا الفجائيه قد تنوب عن الفاء نحو (وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِما قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذا هُمْ يَقْنَطُونَ) وأن الفاء قد تحذف للضروره كقوله :

*من يفعل الحسنات الله يشكرها* [٨١]

وعن المبرد أنه منع ذلك حتى فى الشعر ، وزعم أن الروايه :

*من يفعل الخير فالرّحمن يشكره*

وعن الأخفش أن ذلك واقع فى النثر الفصيح ، وأن منه قوله تعالى : (إِنْ تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ لِلْوالِدَيْنِ) وتقدم تأويله.

وقال ابن مالك : يجوز فى النثر نادرا ، ومنه حديث اللّقطه «فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها».

تنبيه - كما تربط الفاء الجواب بشرطه كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط ، وذلك فى نحو «الذى يأتينى فله درهم» وبدخولها فهم ما أراده المتكلم من ترتّب لزوم الدرهم فى الإتيان ، ولو لم تدخل احتمل ذلك وغيره.

وهـذه الفاء بمنزله لام التوطئه فى نحو (لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ) فى إيذانها بما أراده المتكلم من معنى القسم ، وقد قرىء بالإثبات والحذف قوله تعالى : (وَما أَصابَكُمْ مِنْ مُصِيبَهٍ فَبِما كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ).

الثالث : أن تكون زائـده دخولها فى الكلام كخروجها ، وهـذا لا يثبته سـيبويه ، وأجاز الأخفش زيادتها فى الخبر مطلقا ، وحكى «أخوك فوجد» وقيد الفراء والأعلم وجماعه الجواز بكون الخبر أمرا أو نهيا ؛ فالأمر كقوله :

٢٧١- وقائله : خولان فانكح فتاتهم ***[وأكرومه الحيّين خلو كماهيا] [ص ۴۸۳]

وقوله :

٢٧٢- أرواح مودع أم بكور***أنت فانظر لأىّ ذاك تصير

وحمل عليه الزجاج (هذا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ) والنهى نحو «زيد فلا تضربه» وقال ابن برهان : تزاد الفاء عند أصحابنا جميعا كقوله :

٢٧٣- [لا تجزعى إن منفس أهلكته](۱) ***فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى [ص ۴۰۳]

انتهى ، وتأول المانعون قوله «خولان فانكـح» على أن التقـدير هـذه خولان ، وقوله «أنت فانظر» على أن التقـدير : انظر فانظر ، ثم حذف انظر الأول وحده فبرز ضـميره ، فقيل : أنت فانظر ، والبيت الثالث ضـروره ، وأما الآيه فالخبر (حَمِيمٌ) وما بينهما معترض ، أو هذا منصوب بمحذوف يفسره فليذوقوه مثل (وَإِيَّاىَ فَارْهَبُونِ) وعلى هذا فحميم بتقدير : هو حميم.



---

۱- ويروى «إن منفسا أهلكته».

ومن زيادتها قوله :

٢٧٤- لمّا اتّقى بيد عظيم جرمها***فتركت ضاحى جلدها يتذبذب

لأن الفاء لا تدخل فى جواب لما ، خلافا لابن مالك ، وأما قوله تعالى (فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ) فالجواب محذوف ، أى انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك ، وأما قوله تعالى (وَلَمَّا جاءَهُمْ كِتابٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ مُصَدِّقٌ لِما مَعَهُمْ وَكانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا ، فَلَمَّا جاءَهُمْ ما عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ) فقيل : جواب لما الأولى لما الثانيه وجوابها ، وهذا مردود لاقترانه بالفاء ، وقيل (كَفَرُوا بِهِ) جواب لهما ؛ لأن الثانيه تكرير للأولى ، وقيل : جواب الأولى محذوف : أى أنكروه.

مسأله - الفاء فى نحو (بَلِ اللهَ فَاعْبُدْ) جواب لأمّا مقدره عند بعضهم ، وفيه إجحاف ، وزائده عند الفارسى ، وفيه بعد ، وعاطفه عند غيره ، والأصل تنبّه ».

فاعبد الله ، ثم حذف تنبه ، وقدم المنصوب على الفاء إصلاحا للفظ كيلا تقع الفاء صدرا ، كما قال الجميع فى [الفاء فى] نحو «أمّا زيدا فاضرب» إذ الأصل مهما يكن من شىء فاضرب زيدا ، وقد مضى شرحه فى حرف الهمزه.

مسأله - الفاء فى نحو «خرجت فإذا الأسد» زائده لازمه عند الفارسى والمازنى وجماعه ، وعاطفه عند مبرمان وأبى الفتح ، وللسببيه المحضه كفاء الجواب عند أبى إسحاق ، ويجب عندى أن يحمل على ذلك مثل (إِنَّا أَعْطَيْناكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ) ونحو «ائتنى فإنى أكرمك» ، إذ لا يعطف الإنشاء على الخبر ولا العكس ، ولا يحسن إسقاطها ليسهل دعوى زيادتها.

مسأله - (أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً فَكَرِهْتُمُوهُ) قدر أنهم قالوا بعد الاستفهام : لا ، فقيل لهم : فهذا كرهتموه ، يعنى والغيبه مثله فاكرهوها ،

ثم حذف المبتدأ وهو هذا ، وقال الفارسى : التقدير فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبه ، وضعفه ابن الشجرى بأن فيه حذف الموصول - وهو ما المصدريه - دون صلتها ، وذلك ردىء ، وجمله (وَاتَّقُوا اللهَ) عطف على (وَلا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضاً) على التقدير الأول ، وعلى «فاكرهوا الغيبه» على تقدير الفارسى ، وبعد فعندى أن ابن الشجرى لم يتأمل كلام الفارسى ، فإنه قال : كأنهم قالوا فى الجواب لا- فقيل لهم فكرهتموه فاكرهوا الغيبه واتقوا الله ، فاتقوا عطف على فاكرهوا ، وإن لم يذكر كما فى (اضْرِبْ بِعَصاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ) والمعنى فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبه وإن لم تكن كما مذكوره ، كما أن «ما تأتينا فتحدّثنا» معناه فكيف تحدثنا وإن لم تكن كيف مذكوره ، اه. وهذا يقتضى أن كما ليست محذوفه ، بل أن المعنى يعطيها ؛ فهو تفسير معنى ، لا تفسير إعراب.

تنبيه - قيل : الفاء تكون للاستئناف ، كقوله :

٢٧٥- ألم تسأل الرّبع القوا ، فينطق ***[وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق]

أى فهو ينطق ، لأنها لو كانب للعطف لجزم ما بعدها ، ولو كانت للسببيه لنصب ، ومثله (فَإِنَّما يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) بالرفع ، أى فهو يكون حينئذ ، وقوله :

٢٧٦- الشّعر صعب وطويل سلّمه ***إذا ارتقى فيه الّذى لا يعلمه

زلّت به إلى الحضيض قدمه***يريد أن يعربه فيعجمه

أى فهو يعجمه ، ولا يجوز نصبه بالعطف ، لأنه لا يريد أن يعجمه.

والتحقيق أن الفاء فى ذلك كله للعطف ، وأن المعتمد بالعطف الجمله ، لا الفعل ، والمعطوف عليه فى هذا الشّعر قوله يريد ، وإنما يقدر النحويون كلمه هو ليبينوا أن الفعل ليس المعتمد بالعطف.

## «فی»

: حرف جر ، له عشره معان :

أحدها : الظرفیه ، وهی إما مکانیه أو زمانیه ، وقد اجتمعتا فی قوله تعالی (الم غُلِبَتِ الرُّومُ فِی أَدْنَی الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَیَغْلِبُونَ فِی بِضْعِ سِنِینَ) أو مجازیّه نحو (وَلَکُمْ فِی الْقِصاصِ حَیاةٌ) ومن المکانیه «أدخلت الخاتم فی أصبعی ، والقلنسوه فی رأسی» إلا أن فیهما قلبا.

الثانی : المصاحبه نحو (ادْخُلُوا فِی أُمَمٍ) أی معهم ، وقیل : التقدیر ادخلوا فی جمله أمم ، فحذف المضاف (فَخَرَجَ عَلی قَوْمِهِ فِی زِینَتِهِ).

والثالث : التعلیل نحو (فَذلِکُنَّ الَّذِی لُمْتُنَّنِی فِیهِ) (لَمَسَّکُمْ فِیما أَفَضْتُمْ) وفی الحدیث «أن امرأه دخلت النار فی هرّه حبستها».

الرابع : الاستعلاء نحو (وَلَأُصَلِّبَنَّکُمْ فِی جُذُوعِ النَّخْلِ). وقال :

۲۷۷- هم صلبوا العبدیّ فی جذع نخله***[فلا عطست شیبان إلّا بأجدعا]

وقال آخر :

۲۷۸- بطل کأنّ ثیابه فی سرحه***[یحذی نعال السّبت لیس بتوأم]

والخامس : مرادفه الباء کقوله :

۲۷۹- ویرکب یوم الرّوع منّا فوارس ***بصیرون فی طعن الأباهر والکلی

ولیس منه قوله تعالی (یَذْرَؤُکُمْ فِیهِ) خلافا لزاعمه ، بل هی للسببیه (۱) ، أی یکثرکم بسبب هذا الجعل ، والأظهر قول الزمخشری إنها للظرفیه المجازیه ، قال : جعل هذا التدبیر کالمنبع أو المعدن للبث والتکثیر مثل (وَلَکُمْ فِی الْقِصاصِ حَیاةٌ).



---

۱- فی نسخه «للتعلیل».

السادس : مرادفه إلى نحو (فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِى أَفْواهِهِمْ).

السابع : مرادفه من كقوله :

٢٨٠- ألا عم صباحا أيّها الطّلل البالى ***وهل يعمن من كان فى العصر الخالى؟

وهل يعمن من كان أحدث عهده***ثلاثين شهرا فى ثلاثه أحوال؟

وقال ابن جنى : التقدير فى عقب ثلاثه أحوال ، ولا دليل على هذا المضاف ، وهذا نظير إجازته «جلست زيدا» بتقدير «جلوس زيد» مع احتماله لأن يكون أصله إلى زيد ، وقيل : الأحوال جمع حال لا حول ، أى فى ثلاث حالات : نزول المطر ، وتعاقب الرياح ، ومرور الدهور ، وقيل : يريد أن أحدث عهده خمس سنين ونصف ؛ ففى بمعنى مع.

الثامن : المقايسه - وهى الداخله بين مفضول سابق وفاضل لاحق - نحو (فَما مَتاعُ الْحَياهِ الدُّنْيا فِى الْآخِرَهِ إِلَّا قَلِيلٌ)

التاسع : التعويض ، وهى الزائده عوضا من [فى] أخرى محذوفه كقولك «ضربت فيمن رغبت» أصله : ضربت من رغبت فيه ، أجازه ابن مالك وحده بالقياس على نحو قوله *فانظر بمن تثق* [٢٢٧] على حمله على ظاهره ، وفيه نظر.

العاشر : التوكيد ، وهى الزائده لغير التعويض ، أجازه الفارسى فى الضروره ، وأنشد :

٢٨١- أنا أبو سعد إذا الليل دجا***يخال فى سواده يرندجا

وأجازه بعضهم فى قوله تعالى : (وَقالَ ارْكَبُوا فِيها)

## حرف القاف

### «قَدْ»

على وجهين : حرفيه وستأتى ، واسميه ، وهى على وجهين : اسم فعل وسيأتى ، واسم مرادف لحسب ، وهذه تستعمل على وجهين : مبنيه وهو الغالب لشبهها بقد الحرفيه فى لفظها ولكثير من الحروف فى وضعها ، ويقال فى هذا «قد زيد درهم» بالسكون ، و «قدنى» بالنون ، حرصا على بقاء السكون لأنه الأصل فيما يبنون ، ومعربه وهو قليل ، يقال : قد زيد درهم ، بالرفع ، كما يقال : حسبه درهم ، بالرفع ، و «قدى درهم» بغير نون كما يقال : حسبى ، والمستعمله اسم فعل مرادفه ليكفى ، يقال : قد زيدا درهم ، وقدنى درهم ، كما يقال : يكفى زيدا درهم ، ويكفينى درهم.

وقوله :

٢٨٢- قدنى من نصر الخبيبن قدى ***[ليس الإمام بالشّحيح الملحد]

تحتمل قد الأولى أن تكون مرادفه لحسب على لغه البناء ، وأن تكون

اسم فعل ، وأما الثانيه فتحتمل الأول وهو واضح ، والثانى على أن النون حذفت للضروره كقوله :

٢٨٣- [عددت قومى كعديد الطّيس] ***إذ ذهب القوم الكرام ليسى [ص ٣٤٤]

ويحتمل أنها اسم فعل لم يذكر مفعوله فالياء للإطلاق ، والكسره للساكنين وأما الحرفيه فمختصه بالفعل المتصرف الخبرى المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس ، وهى معه كالجزء ؛ فلا تفصل منه بشىء ، اللهم إلا بالقسم كقوله :

٢٨٤- أخالد قد والله أوطأت عشوه***وما قائل المعروف فينا يعنّف [ص ٣٩٣]

وقول آخر :

٢٨٥- فقد والله بيّن لى عنائى ***بوشك فراقهم صرد يصيح

وسمع «قد لعمرى بتّ ساهرا» و «قد والله أحسنت».

وقد يحذف [الفعل] بعدها لدليل كقول النابغه :

٢٨٦- أفد الترحّل ، غير أنّ ركابنا***لمّا تزل برحالنا ، وكأن قد [ص ٣٤٢]

أى وكأن قد زالت.

ولها خمسه معان :

أحدها : التوقع ، وذلك مع المضارع واضح كقولك «قد يقدم الغائب اليوم» إذا كنت تتوقّع قدومه.

وأما مع الماضى فأثبته الأكثرون ، قال الخليل : يقال «قد فعل» لقوم ينتظرون الخبر ، ومنه قول المؤذن : قد قامت الصلاه ؛ لأن الجماعه منتظرون لذلك ،

وقال بعضهم : تقول «قد ركب الأمير» لمن ينتظر ركوبه ، وفى التنزيل (قَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الَّتِى تُجادِلُكَ) لأنها كانت تتوقّع إجابه الله سبحانه وتعالى لدعائها.

وأنكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضى ، وقال : التوقّع انتظار الوقوع ، والماضى قد وقع.

وقد تبين بما ذكرنا أن مراد المثبتين لذلك أنها تدلّ على أن الفعل الماضى كان قبل الإخبار به متوقّعا ، لا أنه الآن متوقع ، والذى يظهر لى قول ثالث ، وهو أنها لا تفيد التوقع أصلا ، أما فى المضارع فلأن قولك «يقدم الغائب» يفيد التوقع بدون قد ؛ إذا الظاهر من حال المخبر عن مستقبل أنه

متوقّع له ، وأما فى الماضى فلأنه لو صح إثبات التوقع لها بمعنى أنها تدخل على ما هو متوقع لصحّ أن يقال فى «لا رجل» بالفتح إن لا للاستفهام لأنها لا تدخل إلا جوابا لمن قال : هل من رجل ، ونحوه ، فالذى بعد «لا» مستفهم عنه من جهه شخص آخر ، كما أن الماضى بعد قد متوقّع كذلك ، وعباره ابن مالك فى ذلك حسنه ، فإنه قال : إنها تدخل على ماض متوقع ، ولم يقل إنها تفيد التوقع ، ولم يتعرض للتوقع فى الداخله على المضارع البته ، وهذا هو الحق.

الثانى : تقريب الماضى من الحال ، تقول «قام زيد» فيحتمل الماضى القريب والماضى البعيد ، فإن قلت «قد قام» اختصّ بالقريب.

وانبنى على إفادتها ذلك أحكام :

أحدها : أنها لا تدخل على ليس وعسى ونعم وبئس لأنبهن للحال ؛ فلا معنى لذكر ما يقرّب ما هو حاصل ، ولذلك عله أخرى ، وهى أن صيغهنّ لا يفدن الزمان ، ولا يتصرفن ؛ فأشبهن الاسم ، وأما قول عدىّ :

٢٨٧- لو لا الحياء وأنّ رأسى قد عسى ***فيه المشيب لزرت أمّ القاسم

فعسى هنا بمعنى اشتدّ ، وليست عسى الجامده

الثانى : وجوب دخولها عند البصريين إلا الأخفش على الماضى الواقع حالا إما ظاهره نحو (وَما لَنا أَلَّا نُقاتِلَ فِى سَبِيلِ اللهِ وَقَدْ أُخْرِجْنا مِنْ دِيارِنا وَأَبْنائِنا) أو مقدّره نحو (هذِهِ بِضاعَتُنا رُدَّتْ إِلَيْنا) ونحو (أَوْ جاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) وخالفهم الكوفيون والأخفش ؛ فقالوا : لا تحتاج لذلك ؛ لكثره وقوعها حالا بدون قد ، والأصل عدم التقدير ، لا سيما فيما كثر استعماله.

الثالث : ذكره ابن عصفور ، وهو أن القسم إذا أجيب بماض متصرف مثبت فإن كان قريبا من الحال جىء باللام وقد جميعا نحو (تَاللهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللهُ

عَلَيْنا) وإن كان بعيدا جيء باللام وحدها كقوله :

٢٨٨- حلفت لها بالله حلفه فاجر***لناموا ؛ فما إن من حديث ولاصالى [ص ٦٢٦]

اه ، والظاهر فى الآيه والبيت عكس ما قال ؛ إذ المراد فى الآيه لقد فضلك الله علينا بالصبر وسيره المحسنين ، وذلك محكوم له به فى الأزل ، وهو متصف به مذعقل ، والمراد فى البيت أنهم ناموا قبل مجيئه.

ومقتضى كلام الزمخشرى أنها فى نحو «والله لقد كان كذا» للتوقع لا للتقريب ؛ فإنه قال فى تفسير قوله تعالى : (لَقَدْ أَرْسَلْنا نُوحاً) فى سوره الأعراف فإن قلت : فما بالهم لا يكادون ينطقون بهذه اللام إلا مع قد ، وقلّ عنهم نحو قوله *حلفت لها بالله - البيت* قلت : لأن الجمله القسميه لا تساق إلا تأكيدا للجمله المقسم عليها التى هى جوابها ؛ فكانت مظنّه لمعنى التوقع الذى هو معنى قد عند استماع المخاطب كلمه القسم ، ومقتضى كلام ابن مالك أنها مع الماضى إنما تفيد التقريب كما ذكره ابن عصفور ، وأن من شرط دخولها كون الفعل متوقعا كما قدمنا ؛ فإنه قال تسهيله : وتدخل على فعل ماض متوقّع لا يشبه الحرف لقربه من الحال اه.

الرابع : دخول لام الابتداء فى نحو «إنّ زيدا لقد قام» وذلك لأن الأصل دخولها على الاسم نحو «إنّ زيدا لقائم» وإنما دخلت على المضارع لشبهه بالاسم نحو (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ) فإذا قرب الماضى من الحال أشبه المضارع الذى هو شبيه بالاسم ؛ فجاز دخولها عليه.

المعنى الثالث : التقليل ، وهو ضربان : تقليل وقوع الفعل نحو «قد

يصدق الكذوب» و «قد يجود البخيل (۱)» وتقليل متعلقه نحو قوله تعالى : (قَدْ يَعْلَمُ ما أَنْتُمْ عَلَيْهِ) أى ما هم عليه هو أقل معلوماته سبحانه ، وزعم بعضهم أنها فى هذه الأمثله ونحوها للتحقيق ، وأن التقليل فى المثالين الأولين لم يستفد من قد ، بل من قولك : البخيل يجود ، والكذوب يصدق ، فإنه إن لم يحمل على أن صدور ذلك منهما قليل كان فاسدا ، إذ آخر الكلام يناقض أوله.

الرابع ، التكثير ، قاله سيبويه فى قول الهذلى :

۲۸۹- قد أترك القرن مصفرّا أنامله ***[كأنّ أثوابه مجّت بفرصاد]

وقال الزمخشرى فى (قَدْ نَرى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ) أى ربما نرى ، ومعناه تكثير الرؤيه ، ثم استشهد بالبيت ، واستشهد جماعه على ذلك ببيت العروص :

۲۹۰- قد أشهد الغاره الشّعواء تحملنى ***جرداء معروقه اللّحيين سرحوب

الخامس : التحقيق ، نحو (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاها) وقد مضى أن بعضهم حمل عليه قوله تعالى (قَدْ يَعْلَمُ ما أَنْتُمْ عَلَيْهِ) قال الزمخشرى : دخلت لتوكيد العلم ، ويرجع ذلك إلى توكيد الوعيد ، وقال غيره فى (وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا) قد فى الجمله الفعليه المجاب بها القسم مثل إنّ واللام فى الجمله الاسميه المجاب بها فى إفاده التوكيد ، وقد مضى نقل القول بالتقليل فى الأولى والتقريب والتوقع فى مثل الثانيه ، ولكنّ القول بالتحقيق فيهما أظهر.

والسادس : النفى ، حكى ابن سيده «قد كنت فى خير فتعرفه» بنصب تعرف ، وهذا غريب ، وإليه أشار فى التسهيل بقوله : وربما نفى بقد فنصب الجواب بعدها ، اه. ومحمله عندى على خلاف ما ذكر ، وهو أن يكون



---

۱- فى نسخه «قد يعثر الجواد» بدل «قد يجود البخيل».

كقولك للكذوب : هو رجل صادق ، ثم جاء النصب بعدها نظرا إلى المعنى ، وإن كانا إنما حكما بالنفى لثبوت النصب فغير مستقيم ، لمجيء قوله :

٢٩١- [سأترك منزلى لبنى تميم] ***وألحق بالحجاز فأستريحا

وقراءه بعضهم (بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْباطِلِ فَيَدْمَغُهُ).

مسأله - قيل : يجوز النصب على الاشتغال فى نحو «خرجت فإذا زيد يضربه عمرو» مطلقا ، وقيل : يمتنع مطلقا ، وهو الظاهر ؛ لأن إذا الفجائيه لا يليها إلا الجمل الاسميه ، وقال أبو الحسن وتبعه ابن عصفور : يجوز فى نحو «فإذا زيد قد ضربه عمرو» ويمتنع بدون قد ، ووجهه عندى أن التزام الاسميه مع إذا هذه إنما كان للفرق بينها وبين الشرطيه المختصه بالفعليه ، فإذا اقترنت بقد حصل (١) الفرق بذلك ؛ إذ لا تقترن الشرطيه بها.

## «قَطّ»

- على ثلاثه أوجه :

أحدها : أن تكون ظرف زمان لاستغراق ما مضى ، وهذه بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومه فى أفصح اللغات ، وتختص بالنفى ، يقال «ما فعلته قط» والعامه يقولون : لا أفعله قطّ ، وهو لحن ، واشتقاقه من قططته ، أى قطعته ، فمعنى ما فعلته قطّ ما فعلته فيما انقطع من عمرى ؛ لأن الماضى منقطع عن الحال والاستقبال ، وبنيت لتضمنها معنى مذ وإلى ؛ إذ المعنى مذ أن خلقت [أو مذ خلقت] إلى الآن ، وعلى حركه لئلا يلتقى ساكنان ، وكانت



---

١- فى نسخه «يحصل الفرق».

الضمه تشبيها بالغايات ، وقد تكسر على أصل التقاء الساكنين ، وقد تتبع قافه طاءه فى الضم ، وقد تخفف طاؤه مع ضمها أو إسكانها.

والثانى : أن تكون بمعنى حسب ، وهذه مفتوحه القاف ساكنه الطاء ، يقال «قطى ، وقطك ، وقط زيد درهم» كما يقال : حسبى ، وحسبك ، وحسب زيد درهم ، إلا أنها مبنيه لأنها موضوعه على حرفين ، وحسب معربه.

والثالث : أن تكون اسم فعل بمعنى يكفى ، فيقال : قطنى - بنون الوقايه - كما يقال : يكفينى.

وتجوز نون الوقايه على الوجه الثانى ، حفظا للبناء على السكون ، كما يجوز فى لدن ومن وعن كذلك.

## حرف الكاف

### الكاف المفرده

جاره ، وغيرها ، والجاره حرف و اسم.

والحرف له خمسه معان :

أحدها : التشبيه ، نحو «زيد كالأسد».

والثانى : التعليل ، أثبت ذلك قوم ، ونفاه الأكثرون ، وقيّد بعضهم جوازه بأن تكون الكاف مكفوفه بما ، كحكايه سيبويه «كما أنه لا يعلم فتجاوز الله عنه» والحق جوازه فى المجرّده من ما ، نحو (وَيْكَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكافِرُونَ) أى أعجب لعدم فلاحهم ، وفى المقرونه بما الزائده كما فى المثال ، وبما المصدريه نحو (كَما أَرْسَلْنا فِيكُمْ) - الآيه) قال الأخفش : أى لأجل إرسالى فيكم رسولا منكم فاذكرونى ، وهو ظاهر فى قوله تعالى : (وَاذْكُرُوهُ كَما هَداكُمْ) وأجاب بعضهم بأنه من وضع الخاص موضع العام ؛ إذ الذكر والهدايه يشتركان فى أمر واحد وهو

الإحسان ؛ فهذا فى الأصل بمنزله

(وَأَحْسِنْ كَما أَحْسَنَ اللّٰه إِلَيْكَ) والكاف للتشبيه ، ثم عدل عن ذلك للاعلام بخصوصيه المطلوب ، وما ذكرناه فى الآيتين من أنّ ما مصدريه قاله جماعه ، وهو الظاهر ، وزعم الزمخشرى وابن عطيه وغيرهما أنها كافه ، وفيه إخراج الكاف عما ثبت لها من عمل الجر لغير مقتض.

واختلف فى نحو قوله :

٢٩٢- وطرفك إمّا جئتنا فاحبسنّه ***كما يحسبوا أنّ الهوى حيث تنظر

فقال الفارسى : الأصل كيما فحذف الياء ، وقال ابن مالك : هذا تكلف ، بل هى كاف التعليل وما الكافه ، ونصب الفعل بها لشبهها بكى فى المعنى ، وزعم أبو محمد الأسود فى كتابه المسمى «نزهه الأديب» أن أبا على حرّف هذا البيت ، وأن الصواب فيه :

إذا جئت فامنح طرف عينيك غيرنا

لكى يحسبوا ، البيت ...

والثالث : الاستعلاء ، ذكره الأخفش والكوفيون ، وأن بعضهم قيل له : كيف أصبحت؟ فقال : كخير ، أمرا على خير ، وقيل : المعنى بخير ، ولم يثبت مجىء الكاف بمعنى الباء ، وقيل هى للتشبيه على حذف مضاف ، أى كصاحب خير.

وقيل فى «كن كما أنت» : إن المعنى على ما أنت عليه ، والنحويين فى هذا المثال أعاريب :

أحدها : هذا ، وهو أن ما موصوله ، وأنت : مبتدأ حذف خبره.

والثانى : أنها موصوله ، وأنت خبر حذف مبتدؤه ، أى كالذى هو أنت ، وقد قيل بذلك فى قوله تعالى (اجْعَلْ لَنا إِلهاً كَما لَهُمْ آلِهَةٌ) أى كالذى هو لهم آلهه.

والثالث : أن ما زائده ملغاه ، والكاف أيضا جاره كما فى قوله :

وننصر مولانا ونعلم أنّه ***كما النّاس مجروم عليه وجارم [۹۵]

وأنت : ضمير مرفوع أنيب عن المجرور ، كما فى قولهم : ما أنا كأنت ، والمعنى كن فيما يستقبل مماثلا لنفسك فيما مضى.

والرابع : أن ما كافه ، وأنت : مبتدأ حذف خبره ، أى عليه أو كائن ، وقد قيل فى (كَما لَهُمْ آلِهَةٌ) : إن ما كافه ، وزعم صاحب المستوفى أن الكاف لا تكفّ بما ، وردّ عليه بقوله :

۲۹۳- وأعلم أنّنى وأبا حميد***كما النّشوان والرّجل الحليم (۱)

وقوله :

۲۹۴- أخ ماجد لم يخزنى يوم مشهد***كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه

[ص ۳۱۰]

وإنما يصحّ الاستدال بهما إذا لم يثبت أنّ «ما» المصدريه توصل بالجمله الاسميه.

الخامس : أن ما كافه أيضا ، وأنت : فاعل ، والأصل كما كنت ، ثم حذف كان فانفصل الضمير ، وهذا بعيد ، بل الظاهر أن ما على هذا التقدير مصدريه.

تنبيه - تقع «كما» بعد الجمل كثيرا صفه فى المعنى ؛ فتكون نعتا لصدر أو حالا ، ويحتملهما قوله تعالى (كَما بَدَأْنا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ) فإن قدّرته نعتا



---

۱- الكاف لا عمل لها ، والنشوان : مبتدأ ، والرجل معطوف عليه ، وخبر هذا المبتدأ محذوف ، والجمله خبر أن.

لمصـدر فهو إما معمول لنعيده ، أى نعيد أول خلق إعاده مثل ما بدأناه ، أو لنطوى ، أى نفعل هذا الفعل العظيم كفعلنا هذا الفعل ، وإن قدرته حالا فذو الحال مفعول نعيده ، أى نعيده مماثلا للذى بدأنا ، وتقع كلمه «كذلك» أيضا كذلك.

فـإن قلت : فكيف اجتمعت مع مثـل فى قوله تعـالى (وَقـالَ الَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ لَوْ لا يُكَلِّمُنَا اللهُ أَوْ تَأْتِينا آيَةٌ ، كَـذلِكَ قالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ) ومثل فى المعنى نعت لمصدر (قالَ) المحذوف ، [أى] كما أن كذلك نعت له ، ولا يتعدّى

عامل واحد لمتعلقين بمعنى واحد ، لا تقول : ضـربت زيدا عمرا ، ولا يكون «مثل» تأكيدا لكذلك ، لأنه أبين منه ، كما لا يكون زيـد من قولك «هـذا زيـد يفعل كـذا» توكيـدا لهـذا لذلك ، ولا خبرا لمحذوف بتقدير : الأمر كذلك ؛ لما يؤدّى إليه من عدم ارتباط ما بعده بما قبله.

قلت : مثـل بـدل من كـذلك ، أو بيـان ، أو نصب بيعلمون ، أى لا يعلمون اعتقاد اليهود والنصارى ، فمثل بمنزلتها فى «مثلك لا يفعل كـذا» أو نصب بقال (١) ، أو الكـاف مبتـدأ والعائـد محـذوف ، أى قاله ، وردّ ابن الشـجرى ذلك على مكى بأن قال : قد استوفى معموله وهو مثل ، وليس بشىء ؛ لأن مثل حينئذ مفعول مطلق أو مفعول به ليعلمون ، والضمير المقدّر مفعول به لقال.

والمعنى الرابع : المبـادره ، وذلـك إذا اتصـلت بمـا فى نحو «سلّم كمـا تـدخل» و «صلّ كما يـدخل الوقت» ذكره ابن الخبّاز فى النهايه ، وأبو سعيد السيرافى ، وغيرهما ، وهو غريب جداً.



---

١- قال : المراد لفظ قال الأول ، أى وقال الذين لا يعلمون مثل قول اليهود ، ويكون قوله كذلك معمولا لقال الثانى على هذا

والخامس : التوكيد ، وهى الزائده نحو (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) قال الأكثرون : التقدير ليس شيء مثله ؛ إذ لو لم تقدّر زائده صار المعنى ليس شيء مثل مثله ؛ فيلزم المحال. وهو إثبات المثل ، وإنما زيدت لتوكيد نفى المثل ؛ لأن زياده الحرف بمنزله إعاده الجمله ثانيا ، قاله ابن جنى ، ولأنهم إذا بالغوا فى نفى الفعل عن أحد قالوا : «مثلك لا يفعل كذا» ومرادهم إنما هو النفى عن ذاته ، ولكنهم إذا نفوه عمن هو على أخصّ أوصافه فقد نفوه عنه.

وقيل : الكاف فى الآيه غير زائده ، ثم اختلف ؛ فقيل : الزائد مثل ، كما زيدت فى (فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ ما آمَنْتُمْ بِهِ) قالوا : وإنما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير ، اه.

والقول بزياده الحرف أولى من القول بزياده الاسم ، بل زياده الاسم لم تثبت ، وأما (بِمِثْلِ ما آمَنْتُمْ بِهِ) فقد يشهد للقائل بزياده «مثل» فيها قراءه ابن عبّاس (بما آمنتم به) وقد تؤوّلت قراءه الجماعه على زياده الباء فى [المفعول] المطلق أى إيمانا مثل إيمانكم به ، أى بالله سبحانه ، أو بمحمد عليه الصلاه والسّلام ، أو بالقرآن ، وقيل : مثل للقرآن ، وما للتوراه ، أى فإن آمنوا بكتابكم كما آمنتم بكتابهم ، وفى الآيه الأولى قول ثالث ، وهو أن الكاف ومثلا لا رائد منهما ، ثم اختلف ، فقيل : مثل بمعنى الذات ، وقيل : بمعنى الصفه ، وقيل : الكاف اسم مؤكد بمثل ، كما عكس ذلك من قال :

٢٩٥- [ولعبت طير بهم أبابيل] ***فصيّروا مثل كعصف مأكول

وأما الكاف الاسميه الجاره فمرادفه لمثل ، ولا تقع كذلك عند سيبويه والمحققين إلا فى الضروره ، كقوله :

٢٩٦- [بيض ثلاث كنعاج جمّ] ***يضحكن عن كالبرد المنهمّ

وقال كثير منهم الأخفش والفارسى : يجوز فى الاختيار ، فجوزوا فى نحو «زيد كالأسد» أن تكون الكاف فى موضع رفع ، والأسد مخفوضا بالإضافه.

ويقع مثل هذا فى كتب المعربين كثيرا ، قال الزمخشرى فى (فَأَنْفُخُ فِيهِ) : إن الضمير راجع للكاف من (كَهَيْئَهِ الطَّيْرِ) أى فأنفخ فى ذلك الشىء المماثل فيصير كسائر الطيور ، انتهى.

ووقع مثل ذلك فى كلام غيره ، ولو كان كما زعموا لسمع فى الكلام مثل «مررت بكالأسد».

وتتعين الحرفيه فى موضعين (١) ؛ أحدهما : أن تكون زائده ، خلافا لمن أجاز زياده الأسماء ، والثانى : أن تقع هى ومخفوضها صله كقوله :

٢٩٧- ما يرتجى وما يخاف جمعا***فهو الذى كاللّيث والغيث معا

خلافا لابن مالك فى إجازته أن يكون مضافا ومضافا إليه على إضمار مبتدأ ، كما فى قراءه بعضهم (تَماماً عَلَى الَّذِى أَحْسَنَ) وهذا تخريج للفصيح على الشاذ ، وأما قوله :

٢٩٨- [لم يبق من آى بها يحلّين ***غير رماد وخطام كنفين

وغير ودّ جازل أو ودّين] ***وصاليات ككما يؤثفين

فيحتمل أن الكافين حرفان أكد أولهما بثانيهما كما قال :

٢٩٩- [فلا والله لا يلفى لمابى ***ولا للمابهم أبدا دواء [ص ١٨٣ و ٣٥٣]



---

١- إنما تتعين فى الموضع الأول عند الذين لا يجيزون زياده الاسم ، وتتعين فى الثانى لأنها لو كانت اسما لما صلح لأن يكون صله ، لأنه حينئذ مفرد ، والصله لا تكون إلا جمله

وأن يكونا اسمين أكد أيضا أولهما بثانيهما ، وأن تكون الأولى حرفا والثانيه اسما.

وأما الكاف غير الجاره فنوعان : مضمر منصوب أو مجرور نحو (ما وَدَّعَكَ رَبُّكَ) وحرف معنى لا محل له ومعناه الخطاب ، وهى اللاحقه لاسم الإشاره نحو «ذلك ، وتلك» وللضمير المنفصل المنصوب فى قولهم «إياك ، وإياكما» ونحوهما ، هذا هو الصحيح ، ولبعض أسماء الأفعال نحو «حيهلك ، ورويدك ، والنّجاءك» ولأرأيت بمعنى أخبرنى نحو (أَرَأَيْتَكَ هذَا الَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ) فالتاء فاعل ، والكاف حرف خطاب هذا هو الصحيح ، وهو قول سيبويه ، وعكس ذلك الفراء فقال : التاء حرف خطاب ، والكاف فاعل ، لكونها المطابقه للمسند إليه ، ويردّه صحه الاستغناء عن الكاف ، وأنها لم تقع قطّ مرفوعه ، وقال الكسائى : التاء فاعل ، والكاف مفعول ، ويلزمه أن يصح الاقتصار على المنصوب فى نحو «أرأيتك زيدا ما صنع» لأنه المفعول الثانى ، ولكن الفائده لا يتم عنده ، وأما (أرأيتك هذا الّذى كرّمت علىّ) فالمفعول الثانى محذوف ، أى لم كرّمته على وأنا خير منه؟ وقد تلحق ألفاظا أخر شذوذا ، وحمل على ذلك الفارسىّ قوله :

٣٠٠- لسان السّوء تهديها إلينا***وحنت ، وما حسبتك أن تحينا

لئلا يلزم الإخبار عن اسم العين بالمصدر ، وقيل : يحتمل كون أن وصلتها بدلا من الكاف سادا مسد المفعولين كقراءه حمزه (ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملى لهم) بالخطاب.

### «كَىْ»

على ثلاثه أوجه :

أحدها : أن تكون اسما مختصرا من كيف كقوله :

٣٠١- كى تجنحون إلى سلم وما ثئرت ***قتلاكم ، ولظى الهيجاء تضطرم؟ [ص ٢٢٩]

أراد كيف ، فحذف الفاء كما قال بعضهم «سو أفعل» يريد سوف.

الثانى : أن تكون بمنزله لام التعليل معنى وعملا وهى الداخله على ما الاستفهاميه فى قولهم فى السؤال عن العله «كيمه» بمعنى لمه ، وعلى «ما» المصدريه فى قوله :

٣٠٢- إذا أنت لم تنفع فضرّ ، فإنّما***يرجّى الفتى كيما يضرّ وينفع

وقيل : ما كافه ، وعلى «أن» المصدريه مضمره نحو «جئتك كى تكرمنى» إذا قدرت النّصب بأن.

الثالث : أن تكون بمنزله أن المصدريه معنى وعملا ، وذلك فى نحو (لِكَيْلا تَأْسَوْا) ويؤيده صحه حلول أن محلّها ، ولأنها لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف تعليل ، ومن ذلك «جئتك كى تكرمنى» وقوله تعالى (كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً) إذا قدرت اللام قبلها ، فإن لم تقدر فهى تعليليه جاره ، ويجب حينئذ إضمار أن بعدها ، ومثله فى الاحتمالين قوله :

٣٠٣- أردت لكيما أن تطير بقربتى ***[فتتركها شنّا ببيداء بلقع]

فكى إما تعليليه مؤكّده للام ، أو مصدريه مؤكّده بأن ، ولا تظهر أن بعد كى إلا فى الضروره كقوله :

٣٠٤- فقالت : أكلّ النّاس أصبحت مانحا***لسانك كيما أن تغرّ وتخدعا؟

وعن الأخفش أن كى جاره دائما ، وأن النصب بعدها بأن ظاهره أو مضمره ، ويردّه نحو (لِكَيْلا تَأْسَوْا) فإن زعم أن كى تأكيد للام كقوله :

*ولا للما بهم أبدا دواء* [٢٩٩]

ردّ بأن الفصيح المقيس لا يخرّج على الشاذ ، وعن الكوفيين أنها ناصبه دائما ، ويرده قولهم «كيمه» كما يقولون لمه ، وقول حاتم :

٣٠٥- وأوقدت نارى كى ليبصر ضوؤها***وأخرجت كلبى وهو فى البيت داخله

لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه ، وأجابوا عن الأول بأن الأصل «كى يفعل ما ذا» ويلزمهم كثره الحذف ، وإخراج ما الاستفهاميه عن الصّدر ، وحذف ألفها فى غير الجر ، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب ، وكل ذلك لم يثبت ، نعم وقع فى صحيح البخارى فى تفسير (وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ ناضِرَةٌ) «فيذهب كيما فيعود ظهره طبقا واحدا» أى كيما يسجد ، وهو غريب جدا لا يحتمل القياس عليه.

تنبيه - إذا قيل «جئت لتكرمنى» بالنصب فالنصب بأن مضمره ، وجوّز أبو سعيد كون المضمر كى ، والأول أولى ؛ لأنّ أن أمكن فى عمل النصب من غيرها ؛ فهى أقوى على التجوز فيها بأن تعمل مضمره.

## «كَمْ»

على وجهين : خبريه بمعنى كثير ، واستفهاميه بمعنى أى عدد. ويشتركان فى خمسه أمور : الاسميه ، والإبهام ، والافتقار إلى التمييز ، والبناء ، ولزوم التصدير ، وأما قول بعضهم فى (أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ

أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لا يَرْجِعُونَ) : أبدلت أنّ وصلتها من كم فمردود ، بأن عامل البدل هو عامل المبدل منه ، فإن قدر عامل المبدل منه يروا فكم لها الصّدر فلا يعمل فيها ما قبلها ، وإن قدر أهلكنا فلا تسلط له فى المعنى على البدل ، والصواب أن كم مفعول لأهلكنا ، والجمله إما معموله ليروا على أنه علّق عن العمل فى اللفظ ، وأنّ وصلتها مفعول لأجله ، وإما معترضه بين يروا وما سدّ مسدّ مفعوليه وهو أنّ وصلتها ، وكذلك قول ابن عصفور فى (أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنا) : إن كم فاعل مردود بأن كم لها الصدر ، وقوله إن ذلك جاء على لغه ردئه حكاها الأخفش عن بعضهم أنه يقول «ملكت كم عبيد»

فيخرجها عن الصدريه خطأ عظيم ؛ إذ خرّج كلام الله سبحانه على هذه اللغه ، وإنما الفاعل ضمير اسم الله سبحانه ، أو ضمير العلم أو الهدى المدلول عليه بالفعل ، أو جمله (أَهْلَكْنا) على القول بأن الفاعل يكون جمله إما مطلقا أو بشرط كونها مقترنه بما يعلق عن العمل والفعل قلبى نحو «ظهر لى أقام زيد» وجوز أبو البقاء كونه ضمير الإهلاك المفهوم من الجمله ، وليس هذا من المواطن التى يعود الضمير فيها على المتأخر.

ويفترقان فى خمسه أمور :

أحدها : أن الكلام مع الخبريه محتمل للتصديق والتكذيب ، بخلافه مع الاستفهاميه.

الثانى : أن المتكلم بالخبريه لا يستدعى من مخاطبه جوابا لأنه مخبر ، والمتكلم بالاستفهاميه يستدعيه لأنه مستخبر.

الثالث : أن الاسم المبدل من الخبريه لا يقترن بالهمزه ، بخلاف المبدل من الاستفهاميه ، يقال فى الخبريه «كم عبيد لى خمسون بل ستون» وفى الاستفهاميه «كم مالك أعشرون أم ثلاثون».

الرابع : أن تمييزكم الخبريه مفرد أو مجموع ، تقول «كم عبد ملكت» و «كم عبيد ملكت» قال :

٣٠٦- كم ملوك باد ملكهم ***ونعيم سوقه بادوا

وقال الفرزدق :

٣٠٧- كم عمّه لك يا جرير وخاله***فدعاء قد حلبت علىّ عشارى

ولا يكون تمييز الاستفهاميه إلا مفردا ، خلافا للكوفيين.

الخامس : أن تمييز الخبريه واجب الخفض ، وتمييز الاستفهاميه منصوب ، ولا يجوز جره مطلقا خلافا للفراء والزجاج وابن السراج وآخرين ، بل يشترط أن تجركم بحرف جر ؛ فحينئذ يجوز فى التمييز وجهان : النصب وهو الكثير ، والجر خلافا لبعضهم ، وهو بمن مضمره وجوبا ، لا بالإضافه خلافا للزجاج.

وتلخص أن فى جر تمييزها أقوالا : الجواز ، والمنع ، والتفصيل فإن جرّت هى بحرف جر نحو «بكم درهم اشتريت» جاز ، وإلا فلا.

وزعم قوم أن لغه تميم جواز نصب تمييزكم الخبريه إذا كان الخبر مفردا ، وروى قول الفرزدق :

كم عمّه لك يا جرير وخاله***فدعاء قد حلبت علىّ عشارى [٣٠٧]

بالخفض على قياس تمييز الخبريه ، وبالنصب على اللغه التميميه ، أو على تقديرها استفهاميه استفهام تهكم ، أى أخبرنى بعدد عماتك وخالاتك اللّاتى كن يخدمننى فقد نسيته ، وعليهما فكم : مبتدأ خبره «قد حلبت» وأفرد الضمير حملا على لفظ كم ، وبالرفع على أنه مبتدأ وإن كان نكره لكونه قد وصف بلك وبفدعاء محذوفه مدلول عليها بالمذكوره ؛ إذ ليس المراد تخصيص الخاله بوصفها بالفدع كما حذف «لك» من صفه خاله استدلالا عليها بلك الأولى ، والخبر «قد حلبت» ولا بد من تقدير قد حلبت أخرى ؛ لأن المخبر عنه فى هذا الوجه متعدد لفظا ومعنى ، ونظيره «زينب وهند قامت» وكم على هذا الوجه : ظرف أو مصدر ، والتمييز محذوف ، أى كم وقت أو حلبه.

## «كأىّ»

: اسم مركب من كاف التشبيه وأىّ المنونه ، ولذلك جاز الوقف

عليها بالنون ؛ لأن التنوين لما دخل فى التركيب أشبه النون الأصليه ، ولهذا رسم فى المصحف نونا ، ومن وقف عليها يحذفه اعتبر حكمه فى الأصل وهو الحذف فى الوقف.

وتوافق كأى كم فى خمسه أمور : الإبهام ، والافتقار إلى التمييز ، والبناء ، ولزوم التصدير ، وإفاده التكثير تاره وهو الغالب ، نحو (وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ) والاستفهام أخرى ، وهو نادر ولم يثبته إلا ابن قتيبه وابن عصفور وابن مالك ، واستدل عليه بقول أبى بن كعب لابن مسعود رضى الله عنهما «كأىّ تقرأ سوره الأحزاب آيه» فقال : ثلاثا وسبعين.

وتخالفها فى خمسه أمور :

أحدها : أنها مركبه ، وكم بسيطه على الصحيح ، خلافا لمن زعم أنها مركبه من الكاف وما الاستفهاميه ، ثم حذفت ألفها لدخول الجار ، وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمه بالتركيب.

والثانى : أن مميزها مجرور بمن غالبا ، حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك ، ويردّه قول سيبويه «وكأى رجلا رأيت» زعم ذلك يونس ، و «كأى قد أتانا رجلا» إلا أن أكثر العرب لا يتكلمون به إلا مع من ، انتهى. ومن الغالب قوله تعالى (وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ) و (كَأَيِّنْ مِنْ آيَهٍ) و (كَأَيِّنْ مِنْ دَابَّهٍ) ومن النصب قوله :

٣٠٨- اطرد اليأس بالرّجا ؛ فكأىّ ***آلما حمّ يسره بعد عسر

وقوله :

٣٠٩- وكائن لنا فضلا عليكم ومنّه***قديما ، ولا تدرون ما منّ منعم

والثالث : أنها لا تقع استفهاميّه (۱) عند الجمهور ، وقد مضى.

والرابع : أنها لا تقع مجروره ، خلافا لابن قتيبه وابن عصفور ، أجازا «بكأىّ تبيع هذا الثوب».

والخامس : أن خبرها لا يقع مفردا.

**«كذا»**

ترد على ثلاثه أوجه :

أحدها : أن تكون كلمتين باقيتين على أصلهما ، وهما كاف التشبيه وذا الإشاريه كقولك «رأيت زيدا فاضلا ورأيت عمرا كذا» وقوله :

۳۱۰- وأسلمنى الزّمان كذا***فلا طرب ولا أنس

وتدخل عليها ها التنبيه كقوله تعالى (أَهكَذا عَرْشُكِ)

الثانى : أن تكون كلمه واحده مركبه من كلمتين مكنيابها عن غير عدد كقول أئمه اللغه «قيل لبعضهم : أما بمكان كذا وكذا وجذ؟ فقال : بلى وجاذا» فنصب بإضمار أعرف ، وكما جاء فى الحديث «أنه يقال للعبد يوم القيامه : أتذكر يوم كذا وكذا؟ فعلت فيه كذا وكذا».

الثالث : أن تكون كلمه واحده مركبه مكنيا بها عن العدد فتوافق كأى فى أربعه أمور : التركيب ، والبناء ، والإبهام ، والافتقار إلى التمييز.

وتخالفها فى ثلاثه أمور :

أحدها : أنها ليس لها الصّدر ، تقول «قبضت كذا وكذا درهما»

الثانى : أن تمييزها واجب النصب ؛ فلا يجوز جره بمن اتفاقا ، ولا بالإضافه ، سد خلافا للكوفيين ، أجازوا فى غير تكرار ولا عطف أن يقال «كذا



---

۱- فى نسخه «لا تقع إلا استفهاميه» وهو فاسد

ثوب ، وكذا أثواب» قياسا على العدد الصريح ، ولهذا قال فقهاؤهم : إنه يلزم بقول القائل «له عندى كذا درهم» مائه ، وبقوله «كذا دراهم» ثلاثه ، وبقوله «كذا كذا درهما» أحد عشر ، وبقوله «كذا درهما» عشرون ، وبقوله «كذا وكذا درهما» أحد وعشرون ، حملا- على المحقّق من نظائرهن من العدد الصريح ووافقهم على هذه التفاصيل - غير مسألتى الإضافه - المبرد والأخفش وابن كيسان والسيرافى وابن عصفور ، ووهم ابن السّيد فنقل اتفاق النحويين على إجازه ما أجازه المبرد ومن ذكر معه.

الثالث : أنها لا تستعمل غالبا إلا معطوفا عليها ، كقوله :

٣١١- عد النّفس نعمى بعد بؤساك ذاكرا*** كذا وكذا لطفا به نسى الجهد

وزعم ابن خروف أنهم لم يقولوا «كذا درهما» ولا «كذا كذا درهما» وذكر ابن مالك أنه مسموع ولكنه قليل.

## «كَلّا»

مركبه عند ثعلب من كاف التشبيه ولا- النافيه ، قال وإنما شدّدت لامها لتقويه المعنى ، ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين ، وعند غيره هى بسيطه.

وهى عند سيبويه والخليل والمبرد والزجاج وأكثر البصريين حرف معناه الرّدع والزّجر ، لا معنى لها عندهم إلا ذلك ، حتى إنهم يجيزون أبدا الوقف عليها ، والابتداء بما بعدها ، وحتى قال جماعه منهم ، متى سمعت كلّا فى سوره فاحكم بأنها مكيه ؛ لأن فيها معنى التهديد والوعيد ، وأكثر ما نزل ذلك بمكه ؛ لأن أكثر العتو كان بها ، وفيه نظر ؛ لأن لزوم المكيه إنما يكون عن اختصاص العتو بها ، لا- عن غلبته ، ثم لا- تمتنع الإشاره إلى عتو سابق ، ثم لا- يظهر معنى الزبر فى كلّا المسبوقه بنحو (فِى أَىِّ صُورَةٍ ما شاءَ رَكَّبَكَ) (يَوْمَ ى

قُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعالَمِينَ) (ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنا بَيانَهُ) وقولهم : المعنى انته عن ترك الإيمان بالتصوير فى أى صوره ما شاء الله ، وبالبعث ، وعن العجله بالقرآن ، تعسّف ؛ إذ لم يتقدم فى الأولين حكايه نفى ذلك عن أحد ، ولطول الفصل فى الثالثه بين كلّا وذكر العجله ، وأيضا فإن أول ما نزل خمس آيات من أول سوره العلق ثم نزل (كَلَّا إِنَّ الْإِنْسانَ لَيَطْغى) فجاءت فى افتتاح الكلام ، والوارد منها فى التنزيل ثلاثه وثلاثون موضعا كلّها فى النصف الأخير.

ورأى الكسائى وأبو حاتم ومن وافقهما أنّ معنى الرّدع والزّجر ليس مستمرا فيها ، فزادوا فيها معنى ثانيا يصح عليه أن يوقف دونها ويبتدأ بها ، ثم اختلفوا فى تعيين ذلك المعنى على ثلاثه أقوال ، أحدها للكسائى ومتابعيه ، قالوا : تكون بمعنى حقّا ، والثانى لأبى حاتم ومتابعيه ، قالوا : تكون بمعنى ألا الاستفتاحيه ، والثالث للنّضر بن شميل والفراء ومن وافقهما ، قالوا : تكون حرف جواب بمنزله إى ونعم ، وحملوا عليه (كَلَّا وَالْقَمَرِ) فقالوا : معناه إى والقمر.

وقول أبى حاتم عندى أولى من قولهما ؛ لأنه أكثر اطرادا ؛ فإنّ قول النّضر لا يتأتى فى آيتى المؤمنين والشعراء على ما سيأتى ، وقول الكسائى لا يتأتى فى نحو (كَلَّا إِنَّ كِتابَ الْأَبْرارِ) ، (كَلَّا إِنَّ كِتابَ الْفُجَّارِ) ، (كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ) لأن أنّ تكسر بعد ألا الاستفتاحيه ، ولا تكسر بعد حقا ولا بعد ما كان بمعناها ، ولأن تفسير حرف بحرف أولى من تفسير حرف باسم ، وأما قول مكى إن كلّا على رأى الكسائى اسم إذا كانت بمعنى حقا فبعيد ؛ لأن اشتراك اللفظ بين الاسميه والحرفيه قليل ، ومخالف للأصل ، ومحوج لتكلف دعوى عله لبنائها ، وإلا فلم لا نوّنت؟

وإذا صلح الموضع للردع ولغيره جاز الوقف عليها والابتداء بها على اختلاف التقديرين ، والأرجح حملها على الردع لأنه الغالب فيها ، وذلك نحو (أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمنِ عَهْداً ؛ كَلَّا سَنَكْتُبُ ما يَقُولُ) (وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا ، كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبادَتِهِمْ).

وقد تتعين للردع أو الاستفتاح نحو (رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّى أَعْمَلُ صالِحاً فِيما تَرَكْتُ ، كَلَّا إِنَّها كَلِمَةٌ) لأنّها لو كانت بمعنى حقا لما كسرت همزه إنّ ، ولو كانت بمعنى نعم لكانت للوعد بالرجوع لأنها بعد الطلب كما يقال «أكرم فلانا» فتقول «نعم» ونحو (قالَ أَصْحابُ مُوسى إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ، قالَ كَلَّا إِنَّ مَعِى رَبِّى سَيَهْدِينِ) وذلك لكسر إن ، ولأن نعم بعد الخبر للتصديق.

وقد يمتنع كونها للزجر نحو (وَما هِىَ إِلَّا ذِكْرى لِلْبَشَرِ ، كَلَّا وَالْقَمَرِ) إذ ليس قبلها ما يصح ردّه وقول الطبرى وجماعه إنه لما نزل فى عدد خزنه جهنم (عَلَيْها تِسْعَةَ عَشَرَ) قال بعضهم : اكفونى اثنين وأنا أكفيكم سبعه عشر ؛ فنزل (كَلَّا) زجرا له قول متعسف ؛ لأن الآيه لم تتضمن ذلك.

تنبيه - قرىء (كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبادَتِهِمْ) بالتنوين ، إما على أنه مصدر كلّ إذا أعيا ، أى كلّوا فى دعواهم وانقطعوا ، أو من الكل وهو الثقل ، أى حملوا كلّا ، وجوز الزمخشرى كونه حرف الردع ونوّن كما فى (السَّلاسِلُ) وردّه أبو حيان بأن ذلك إنما صحّ فى (السَّلاسِلُ) لأنه اسم أصله التنوين فرجع به إلى أصله للتناسب ، أو على لغه من يصرف مالا ينصرف مطلقا ، أو بشرط كونه مفاعل أو مفاعيل ، اه.

وليس التوجيه منحصرا عند الزمخشرى فى ذلك ، بل جوز كون التنوين بدلا من حرف الإطلاق المزيد فى رأس الآيه ، ثم إنه وصل بنيه الوقف ، وجزم بهذا الوجه فى (قَوارِيرَا) وفى قراءه بعضهم (وَاللَّيْلِ إِذا يَسْرِ) بالتنوين ، وهذه القراءه مصحّحه لتأويله فى كلا ، إذ الفعل ليس أصله التنوين.

## «كأنّ»

: حرف مركب عند أكثرهم ، حتى ادّعى ابن هشام وابن الخباز الإجماع عليه ، وليس كذلك ، قالوا : والأصل فى «كأنّ زيدا أسد» إن زيدا كأسد ، ثم قدّم حرف التشبيه اهتماما به ، ففتحت همزه أنّ لدخول الجار عليه ، ثم قال الزجاج وابن جنى : ما بعد الكاف جرّ بها.

قال ابن جنى : وهى حرف لا يتعلق بشىء ، لمفارقته الموضع الذمى تتعلق فيه بالاستقرار ، ولا يقدر له عامل غيره ، لتمام الكلام بدونه ، ولا هو زائد ، لإفادته التشبيه.

وليس قوله بأبعد من قول أبى الحسن : إن كاف التشبيه لا تتعلق دائما.

ولما رأى الزجاج أن الجارّ غير الزائد حقّه التعلق قدّر الكاف هنا اسما بمنزله مثل ، فلزمه أن يقدر له موضعا ، فقدّره مبتدأ ، فاضطر إلى أن قدّر له خبرا لم ينطق به قطّ ، ولا المعنى مفتقر إليه ، فقال : معنى «كأنّ زيدا أخوك» مثل أخوّه زيد إياك كائن.

وقال الأكثرون : لا موضع لأنّ وما بعدها ، لأن الكاف وأنّ صارا بالتركيب كلمه واحده ، وفيه نظر ، لأن ذاك فى التركيب الوضعى ، لا فى التركيب الطارىء فى حال التركيب الإسنادى.

والمخلّص عندى من الإشكال أن يدّعى أنها بسيطه ، وهو قول بعضهم.

وفى شرح الإيضاح لابن الخباز : ذهب جماعه إلى أن فتح همزتها لطول الحرف بالتركيب ، لا لانها معموله للكاف كما قال أبو الفتح ، وإلا لكان الكلام غير تام ، والإجماع على أنه تامّ ، اه وقد مضى أن الزجاج يراه ناقصا.

وذكروا لكأنّ أربعه معان :

أحدها – وهو الغالب عليها ، والمتفق عليه – التشبيه ، وهذا المعنى أطلقه الجمهور

لكأنّ ، وزعم جماعه منهم ابن السيّد البطليوسىّ أنه لا يكون إلا إذا كان خبرها اسما جامدا نحو «كأنّ زيدا أسد» بخلاف «كأنّ زيدا قائم ، أو فى الدار ، أو عندك ، أو يقوم» فإنها فى ذلك كله للظّنّ.

والثانى : الشك والظن ، وذلك فيما ذكرنا ، وحمل ابن الأنبارى عليه «كأنّك بالشتاء مقبل» أى أظنه مقبلا.

والثالث : التحقيق ، ذكره الكوفيون والزجاجى ، وأنشدوا عليه :

٣١٢- فأصبح بطن مكّه مقشعرّا*** كأنّ الأرض ليس بها هشام

أى لأن الأرض ؛ إذ لا يكون تشبيها ، لأنه ليس فى الأرض حقيقه.

فإن قيل : فإذا كانت للتحقيق فمن أين جاء معنى التعليل؟

قلت : من جهه أن الكلام معها فى المعنى جواب عن سؤال عن العلّه مقدر ؛ ومثله (اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَهَ السَّاعَهِ شَىْءٌ عَظِيمٌ).

وأجيب بأمور ، أحدها : أن المراد بالظرفيه الكون فى بطنها ، لا الكون على ظهرها ، فالمعنى أنه كان ينبغى أن لا يقشعر بطن مكه مع دفن هشام فيه ، لأنه لها كالغيث.

الثانى : أنه يحتمل أن هشاما قد خلف من يسدّ مسدّه ، فكانه لم يمت.

الثالث : أن الكاف للتعليل ، وأنّ للتوكيد ، فهما كلمتان لا كلمه ، ونظيره (وَيْكَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكافِرُونَ) أى أعجب لعدم فلاح الكافرين.

والرابع : التقريب ، قاله الكوفيون ، وحملوا عليه «كأنك بالشتاء مقبل ،

وكأنك بالفرج آت ، وكأنك بالدنيا لم تكن وبالآخره لم تزل» وقول الحريرى (۱) :

۳۱۳- كأنّى بك تنحّط***[إلى اللّحد وتنغّط]

وقد اختلف فى إعراب ذلك ؛ فقال الفارسى : الكاف حرف خطاب ، والباء زائده فى اسم كأنّ ، وقال بعضهم : الكاف اسم كأن ، وفى المثال الأول حذف مضاف ، أى كأن زمانك مقبل بالشتاء ، ولا حذف فى «كأنك بالدنيا لم تكن» بل الجمله الفعليه خبر ، والباء بمعنى فى ، وهى متعلقه بتكن ، وفاعل تكن ضمير المخاطب ، وقال ابن عصفور : الكاف والياء فى كأنك وكأنّى زائدتان كافّتان لكأنّ عن العمل كما تكفها ما ، والباء زائده فى المبتدأ ، وقال ابن عمرون : المتصل بكأنّ اسمها ، والظرف خبرها ، والجمله بعده حال ، بدليل قولهم «كأنّك بالشّمس وقد طلعت» بالواو ، وروايه بعضهم «ولم تكن ، ولم تزل» بالواو ، وهذه الحال متممه لمعنى الكلام كالحال فى قوله تعالى (فَما لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَهِ مُعْرِضِينَ) وكحتى وما بعدها فى قولك «ما زلت بزيد حتى فعل» وقال المطرزى : الأصل كأنى أبصرك تنحط ، وكأنى أبصر الدنيا لم تكن ، ثم حذف الفعل وزيدت الباء.

مسأله - زعم قوم أن كأنّ قد تنصب الجزأين ، وأنشدوا :

۳۱۴- كأنّ أذنيه إذا تشوّفا***قادمه أو قلما محرّفا

فقيل : الخبر محذوف ، أى يحكيان ، وقيل : إنما الروايه «تخال أذنيه» وقيل : الروايه «قادمتا أو قلما محرّفا» بألفات غير منونه ، على أن الأسماء مثّناه ، وحذفت النون للضروره ، وقيل : أخطأ قائله ، وهو أبو نخيله ، وقد أنشده



---

۱- فى المقامه الحاديه عشره (الساويه)

بحضره الرشيد فلحّنه أبو عمرو والأصمعى ، وهذا وهم ؛ فإن أبا عمرو توفى قبل الرشيد.

## «كُلّ»

: اسم موضوع لاستغراق أفراد المنكّر ، نحو (كُلُّ نَفْسٍ ذائِقَةُ الْمَوْتِ) والمعرف المجموع نحو (وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيامَهِ فَرْداً) وأجزاء المفرد المعرف نحو «كلّ زيد حسن» فإذا قلت «أكلت كلّ رغيف لزيد» كانت لعموم الأفراد ، فإن أضفت الرغيف إلى زيد صارت لعموم أجزاء فرد واحد.

ومن هنا وجب فى قراءه غير أبى عمرو وابن ذكوان كذلك يطبع الله

عَلى كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ) بترك تنوين (قَلْبِ) تقدير كل بعد قلب ليعم أفراد القلوب كما عم أجزاء القلب.

وترد كل - باعتبار كل واحد مما قبلها وما بعدها - على ثلاثه أوجه.

فأما أوجهها باعتبار ما قبلها ؛

فأحدها : أن تكون نعتا لنكره أو معرفه ؛ فتدل على كماله ، وتجب إضافتها إلى اسم ظاهر يماثله لفظا ومعنى ، نحو «أطعمنا شاه كلّ شاه» وقوله :

٣١٥- وإنّ الّذى حانت بفلج دماؤهم ***هم القوم كلّ القوم يا أمّ خالد [ص ٥٥٢]

والثانى : أن تكون توكيدا لمعرفه ، قال الأخفش والكوفيون : أو لنكره محدوده ، وعليهما ففائدتها العموم ، وتجب إضافتها إلى اسم مضمر راجع إلى المؤكد نحو (فَسَجَدَ الْمَلائِكَهُ كُلُّهُمْ) قال ابن مالك : وقد يخلفه الظاهر كقوله :

٣١٦- كم قد ذكرتك لو أجزى بذكركم ***يا أشبه النّاس كلّ النّاس بالقمر

وخالفه أبو حيان ، وزعم أن «كل» فى البيت نعت مثلها فى «أطعمنا شاه

كل شاه» وليست توكيدا ، وليس قوله بشيء ؛ لأن التى ينعت بها داله على الكمال ، لا على عموم الأفراد.

ومن توكيد النكره بها قوله :

٣١٧- نلبث حولا كاملا كلّه ***لا نلتقى إلّا على منهج

وأجاز الفراء والزمخشرى أن نقطع كل المؤكد بها عن الإضافه لفظا تمسكا بقراءه بعضهم (إنا كلا فيها) وخرّجها ابن مالك على أن «كلا» حال من ضمير الظرف وفيه ضعف من وجهين : تقديم الحال على عامله الظرف ، وقطع كل عن الإضافه لفظا

وتقديرا لتصير نكره فيصح كونه حالا ، والأجود أن تقدر كلا بدلا من اسم إنّ ، وإنما جاز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل لأنه مفيد للاحاطه مثل «قمتم ثلاثتكم».

والثالث : أن لا تكون تابعه ، بل تاليه للعوامل ؛ فتقع مضافه إلى الظاهر نحو (كُلُّ نَفْسٍ بِما كَسَبَتْ رَهِينَةٌ) وغير مضافه نحو (وَكُلًّا ضَرَبْنا لَهُ الْأَمْثالَ) وأما أوجهها الثلاثه التى باعتبار ما بعدها فقد مضت الإشاره إليها.

الأول : أن تضاف إلى الظاهر ، وحكمها أن يعمل فيها جميع العوامل نحو «أكرمت كلّ بنى تميم».

والثانى : أن تضاف إلى ضمير محذوف ، ومقتضى كلام النحويين أن حكمها كالتى قبلها ، ووجهه أنهما سيان فى امتناع التأكيد بهما ، وفى تذكره أبى الفتح أن تقديم كل فى قوله تعالى (كُلًّا هَدَيْنا) أحسن من تأخيرها ؛ لأن التقدير كلهم ، فلو أخرت لباشرت العامل مع أنها فى المعنى منزّله منزله ما لا

يباشره ، فلما قدمت أشبهت المرتفعه بالابتداء فى أن كلا منهما لم يسبقها عامل فى اللفظ.

الثالث : أن تضاف إلى ضمير ملفوظ به ، وحكمها أن لا يعمل فيها غالبا إلا الابتداء ، نحو (إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ) فيمن رفع كلا ، ونحو (وَكُلُّهُمْ آتِيهِ) لأن الابتداء عامل معنوى ، ومن القليل قوله :

٣١٨- [يميد إذا مادت عليه دلاؤهم] ***فيصدر عنه كلّها وهو ناهل

ولا يجب أن يكون منه قول على رضى الله عنه :

٣١٩- فلمّا تبيّنّا الهدى كان كلّنا***على طاعه الرّحمن والحقّ والنّقى

حل الأولى تقدير كان شأنيه.

فصل

واعلم أن لفظ «كل» حكمه الإفراد والتذكير ، وأن معناها بحسب ما تضاف إليه ؛ فإن كانت مضافه إلى منكر وجب مراعاه معناها ؛ فلذلك جاء الضمير مفردا مذكرا فى نحو (وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ) (وَكُلَّ إِنسانٍ أَلْزَمْناهُ طائِرَهُ) وقول أبى بكر وكعب ولبيد رضى الله عنهم :

٣٢٠- كلّ امرىء مصبّح فى أهله ***والموت أدنى من شراك نعله

٣٢١- كلّ ابن أنثى وإن طالت سلامته ***يوما على آله حدباء محمول

ألا كلّ شىء ما خلا الله باطل***وكلّ نعيم لا محاله زائل [٢٠٥]

وقول السموأل :

٣٢٢- إذا المرء لم يدنس من اللّؤم عرضه ***فكلّ رداء يرتديه جميل

ومفردا مؤنثا فى قوله تعالى (كُلَّ نَفْسٍ بِما كَسَبَتْ رَهِينَةٌ) (كُلَّ نَفْسٍ ذائِقَةُ الْمَوْتِ) ومثنى فى قول الفرزدق :

٣٢٣- وكلّ رفيقى كلّ رحل - وإن هما***تعاطى القنا قوماهما - أخوان

وهذا البيت من المشكلات لفظا ومعنى وإعرابا ، فلنشرحه.

قوله «كل رحل» كل هذه زائده ، وعكسه حذفها فى قوله تعالى (عَلى كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ) فيمن أضاف ، ورحل : بالحاء المهمله ، وتعاطى : أصله «نعاطيا» فحذف لامه للضروره ، وعكسه إثبات اللام للضروره فيمن قال :

٣٢٤- لها متنتان خظاتا [كما***أكبّ على ساعديه النّمر]

إذا قيل : إن خظاتا فعل وفاعل ، أو الألف من «تعاطى» لام الفعل ، ووحّد الضمير لأن الرفيقين ليس باثنين معينين ، بل هما كثير كقوله تعالى (وَإِنْ طائِفَتانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا) ثم حمل على اللفظ ، إذ قال «هما أخوان» كما قيل (فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُما) وجمله «هما أخوان» خبر كل ، وقوله «قوما» إمّا بدل من القنا لأن قومهما من سببهما إذ معناها تقاومهما ، فحذفت الزوائد ، فهو بدل اشتمال ، أو مفعول لأجله ، أى تعاطيا القنا لمقاومه كل منهما الآخر ، أو مفعول مطلق من باب (صُنْعَ اللهِ) لأن تعاطى القنا يدل على تقاومهما.

ومعنى البيت أن كل الرفقاء فى السفر إذا استقروا رفيقين رفيقين فهما كالأخوين لاجتماعهما فى السفر والصحبه ، وإن تعاطى كل واحد منهما مغالبه الآخر.

ومجموعا مذكرا فى قوله تعالى : (كُلُّ حِزْبٍ بِما لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ) وقول لبيد :

وكلّ أناس سوف تدخل بينهمّ ***دويهيه تصفرّ منها الأنامل [۶۲]

ومؤنثا فى قول الآخر :

۳۲۵- وكلّ مصيبات الزّمان وجدتها***سوى فرقه الأحباب هيّنه الخطب

ويروى :

*وكل مصيبات تصيب فإنها*

وعلى هذا فالبيت مما نحن فيه.

وهذا الذى ذكرناه - من وجوب مراعاه المعنى مع النكره - نصّ عليه ابن مالك ، وردّه أبو حيان بقول عنتره :

۳۲۶- جادت عليه كلّ عين ثرّه***فتركن كلّ حديقه كالدّرهم

فقال «تركن» ولم يقل تركت ؛ فدل على جواز «كلّ رجل قائم ، وقائمون»

والذى يظهر لى خلاف قولهما ، وأن المضافه إلى المفرد إن أريد نسبه الحكم إلى كل واحد وجب الإفراد نحو «كلّ رجل يشبعه رغيف» أو إلى المجموع وجب الجمع كبيت عنتره ؛ فإنّ المراد أن كل فرد من الأعين جاد ، وأن مجموع الأعين تركن ، وعلى هذا فتقول «جاد علىّ كلّ محسن فأغنانى» أو «فأغنونى» بحسب المعنى الذى تريده.

وربما جمع الضمير مع إراده الحكم على كل واحد ، كقوله :

۳۲۷- *من كلّ كوماء كثيرات الوبر*

وعليه أجاز ابن عصفور فى قوله :

٣٢٨- وما كلّ ذى لبّ بمؤتيك نصحه ***وما كلّ مؤت نصحه بلبيب

أن يكون «مؤتيك» جمعا حذفت نونه للاضافه ، ويحتمل ذلك قول فاطمه الخزاعيه تبكى إخوتها :

٣٢٩- إخوتى لا تبعدوا أبدا***وبلى والله قد بعدوا

كلّ ما حىّ وإن أمروا***وارد الحوض الّذى وردوا

وذلك فى قولها «أمروا» فأما قولها «وردوا» فالضمير لإخوتها ، هذا إن حملت الحىّ على نقيض الميت وهو ظاهر ، فإن حملته على مرادف القبيله فالجمع فى «أمروا» واجب

مثله فى (كُلُّ حِزْبٍ بِما لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ) وليس من ذلك (وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ) لأن القرآن لا يخرّج على الشاذ ، وإنما الجمع باعتبار معنى الأمه ، ونظيره الجمع فى قوله تعالى (أُمَّةٌ قائِمَةٌ يَتْلُونَ) ومثل ذلك فى قوله تعالى (وَعَلى كُلِّ ضامِرٍ يَأْتِينَ) فليس الضامر مفردا فى المعنى لأنه قسيم الجمع وهو (فَرِجالاً) بل هو اسم جمع كالجامل والباقر ، أو صفه لجمع محذوف أى كل نوع ضامر ونظيره (وَلا تَكُونُوا أَوَّلَ كافِرٍ بِهِ) فإن (كافِرٍ) نعت لمحذوف مفرد لفظا مجموع معنى أى أول فريق كافر ، ولو لا ذلك لم يقل (كافِرٍ) بالإفراد.

وأشكل من الآيتين قوله تعالى (وَحِفْظاً مِنْ كُلِّ شَيْطانٍ مارِدٍ لا يَسَّمَّعُونَ) ولو ظفر بها أبو حيان لم يعدل إلى الاعتراض ببيت عنتره.

والجواب عنها أن جمله (لا يَسَّمَّعُونَ) مستأنفه أخبربها عن حال المسترقين ، لا صفه لكل شيطان ، ولا حال منه ؛ إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع ، وحينئذ فلا يلزم عود الضمير إلى كل ، ولا إلى ما أضيفت إليه ، وإنما هو عائد إلى الجمع المستفاد من الكلام.

وإن كانت «كل» مضافه إلى معرفه فقالوا : يجوز مراعاه لفظها ومراعاه معناها ، نحو «كلهم قائم ، أو قائمون» وقد اجتمعتا فى قوله تعالى (إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّماواتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمنِ عَبْداً ، لَقَدْ أَحْصاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ، وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيامَهِ فَرْداً) والصواب أن الضمير لا يعود إليها من خبرها إلا مفردا مذكرا على لفظها نحو (وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيامَهِ) الآيه ، وقوله تعالى فيما يحكيه عنه نبيه عليه الصلاه والسّلام «يا عبادى كلّكم جائع إلّا من أطعمته» الحديث وقوله عليه الصلاه والسّلام «كلّ النّاس يغدو فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها» و «كلّكم راع ، وكلّكم مسئول عن رعيّته» «وكلّنا لك عبد» ومن ذلك (إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤادَ كُلُّ أُولئِكَ كانَ عَنْهُ مَسْؤُلاً) وفى الآيه حذف مضاف ، وإضمار لما دلّ عليه المعنى لا اللفظ ، أى أن كل أفعال هذه الجوارح كان المكلف مسؤلا عنه ، وإنما قدّرنا المضاف لأن السؤال عن أفعال الحواس ، لا عن أنفسها ، وإنما لم يقدر ضمير (كانَ) راجعا لكل لئلا يخلو (مَسْؤُلاً) عن ضمير فيكون حينئذ مسندا إلى (عَنْهُ) كما توهّم بعضهم ، ويردّه أن الفاعل ونائبه لا يتقدمان على عاملهما ، وأما (لَقَدْ أَحْصاهُمْ) فجمله أجيب بها القسم ، وليست خبرا عن كل ، وضميرها راجع لمن ، لا لكل ، ومن معناها الجمع.

فإن قطعت عن الإضافه لفظا ؛ فقال أبو حيان : يجوز مراعاه اللفظ نحو (كُلٌّ يَعْمَلُ عَلى شاكِلَتِهِ) (فَكُلًّا أَخَذْنا بِذَنْبِهِ) ومراعاه المعنى نحو (وَكُلٌّ كانُوا ظالِمِينَ) والصواب أن المقدر يكون مفردا نكره ؛ فيجب الإفراد كما لو صرح بالمفرد ، ويكون جمعا معرفا فيجب الجمع ، وإن كانت المعرفه لو ذكرت لوجب الإفراد ، ولكن فعل ذلك تنبيها على حال المحذوف فيهما ؛ فالأول نحو (كُلٌّ يَعْمَلُ عَلى شاكِلَتِهِ) (كُلٌّ آمَنَ بِاللهِ) (كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلاتَهُ

وَتَسْبِيحَهُ) إذ التقدير كل أحد ، والثانى نحو (كُلٌّ لَهُ قانِتُونَ) (كُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ) (وَكُلٌّ أَتَوْهُ داخِرِينَ) (وَكُلٌّ كانُوا ظالِمِينَ) أى كلهم.

مسألتان - الأولى ، قال البيانيون : إذا وقعت «كل» فى حيّز النفى كان النفى موجها إلى الشمول خاصه ، وأفاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الأفراد ، كقولك «ما جاء كلّ القوم ، ولم آخذ كلّ لدراهم ، وكل الدراهم لم آخذ» وقوله :

٣٣٠- *ما كلّ رأى الفتى يدعو إلى رشد*

وقوله :

٣٣١- ما كلّ ما يتمنّى المرء يدركه ***[تأتى الرّياح بما لا تشتهى السّفن]

وإن وقع النفى فى حيزها اقتضى السّلب عن كل فرد ، كقوله عليه الصلاه والسّلام - لما قال له ذو اليدين : أنسيت أم قصرت الصلاه - : «كلّ ذلك لم يكن» وقول أبى النجم :

٣٣٢- قد أصبحت أمّ الخيار تدّعى ***علىّ ذنبا كلّه لم أصنع

[ص ٤٩٨ و ٦١١ و ٦٣٣]

وقد يشكل على قولهم فى القسم الأول قوله تعالى : (وَاللهُ لا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتالٍ فَخُورٍ)

وقد صرح الشلوبين وابن مالك فى بيت أبى النجم بأنه لا فرق فى المعنى بين رفع كل ونصبه ، وردّ الشلوبين على ابن أبى العافيه إذ زعم أن بينهما فرقا ، والحق ما قاله البيانيون ، والجواب عن الآيه أن دلاله المفهوم إنما يعوّل عليها عند عدم المعارض ، وهو هنا موجود ؛ إذ دلّ الدليل على تحريم الاختيال والفخر مطلقا.

الثانيه - كل فى نحو (كُلَّما رُزِقُوا مِنْها مِنْ ثَمَرَهٍ رِزْقاً قالُوا) منصوبه على الظرفيه باتفاق ، وناصبها الفعل الذى هو جواب فى المعنى مثل (قالُوا) فى الآيه ، وجاءتها الظرفيه من جهه ما فإنها محتمله لوجهين :

أحدهما : أن تكون حرفا مصدريا والجمله بعده صله له ؛ فلا محل لها ، والأصل كل رزق ، ثم عبر عن معنى المصدر بما والفعل ، ثم أنيبا عن الزمان ، أى كلّ وقت رزق ، كما أنيب عنه المصدر الصريح فى «جئتك خفوق النّجم» :

والثانى : أن تكون اسما نكره بمعنى وقت ؛ فلا تحتج على هذا إلى تقدير وقت ، والجمله بعده فى موضع خفض على الصفه ؛ فتحتاج إلى تقدير عائد منها ، أى كل وقت رزقوا فيه.

ولهذا الوجه مبعد ، وهو ادعاء حذف الصفه وجوبا ، حيث لم يرد مصرّحا به فى شىء من أمثله هذا التركيب ، ومن هنا ضعف قول أبى الحسن فى نحو «أعجبنى ما قمت» : إن ما اسم ، والأصل ما قمته ، أى القيام الذى قمته ، وقوله فى «يا أيها الرجل» : إن أيّا موصوله والمعنى يا من هو الرجل ، فإن هذين العائدين لم يلفظ بهما قط ، وهو مبعد عندى أيضا لقول سيبويه فى نحو «سرت طويلا ، وضربت زيدا كثيرا» : إن طويلا وكثيرا حالان من ضمير المصدر محذوفا ، أى سرته وضربته ، أى السير والضرب ، لأن هذا العائد لم يتلفظ به قط.

فإن قلت : فقد قالوا «ولا سيّما زيد» بالرفع ، ولم يقولوا قط «ولا سيما هو زيد».

قلت : هى كلمه واحده شذّوا فيها بالتزام الحذف ، ويؤنسك بذلك أن

فيها شذوذين آخرين : إطلاق «ما» على الواحد ممن يعقل ، وحذف العائد المرفوع بالابتداء مع قصر الصله.

وللوجه الأول مقربان : كثره مجيء الماضى بعدها نحو (كُلَّما نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْناهُمْ) (كُلَّما أَضاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ) (وَكُلَّما مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِنْ قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ) (وَإِنِّى كُلَّما دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا) وأنّ ما المصدريه التوقيتيه شرط من حيث المعنى ، فمن هنا احتيج إلى جملتين إحداهما مرتبه على الأخرى ، ولا يجوز أن تكون شرطيه مثلها فى «ما تفعل أفعل» لأمرين : أن تلك عامه فلا تدخل عليها أداه العموم ، وأنها لا ترد بمعنى الزمان على الأصح.

وإذا قلت : «كلّما استدعيتك فإن زرتنى فعبدى حرّ» فكل منصوبه أيضا على الظرفيه ، ولكنّ ناصبها محذوف مدلول عليه بحرّ المذكور فى الجواب وليس العامل المذكور لوقوعه بعد الفاء وإن ، ولما أشكل ذلك على ابن عصفور قال وقلده الابّدىّ : إن كلا فى ذلك مرفوعه بالابتداء ، وإن جملتى الشرط والجواب خبرها ، وإن الفاء دخلت فى الخبر كما دخلت فى نحو «كلّ رجل يأتينى فله درهم» وقدّرا فى الكلام حذف ضميرين ، أى كلما استدعيتك فيه فإن زرتنى فعبدى حر بعده ؛ لترتبط الصفه بموصوفها والخبر بمبتدئه.

قال أبو حيان : وقولهما مدفوع بأنه لم يسمع «كل» فى ذلك إلا منصوبه ، ثم تلا الآيات المذكوره ، وأنشد قوله :

٣٣٣- وقولى كلّما جشأت وجاشت ***مكانك تحمدى أو تستريحى

وليس هذا مما البحث فيه ؛ لأنه ليس فيه ما يمنع من العمل.

## «كِلَا وكِلتَا»

: مفردان لفظا ، مثّنيان معنى ، مضافان أبدا لفظا ومعنى إلى

كلمه واحده معرفه داله على اثنين ، إما بالحقيقه والتنصيص نحو (كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ) ونحو (أَحَدُهُما أَوْ كِلاهُما) وإما بالحقيقه والاشتراك نحو «كلانا» فإن «نا» مشتركه بين الاثنين والجماعه ، أو بالمجاز كقوله :

٣٣٤- إنّ للخير وللشّرّ مدى ***وكلا ذلك وجه وقبل

فإن «ذلك» حقيقه فى الواحد ، وأشير بها إلى المثنى على معنى : وكلا ما ذكر ، على حدها فى قوله تعالى : (لا فارِضٌ وَلا بِكْرٌ عَوانٌ بَيْنَ ذلِكَ) وقولنا كلمه واحده احتراز من قوله :

٣٣٥- كلا أخى وخليلى واجدى عضدا***[وساعدا عند إلمام الملمّات]

فإنه ضروره نادره ، وأجاز ابن الأنبارى إضافتها إلى المفرد بشرط تكريرها نحو «كلاى وكلاك محسنان» وأجاز الكوفيون إضافتها إلى النكره المختصه نحو «كلا رجلين عندك محسنان» فإن رجلين قد تخصّصا بوصفهما بالظرف ، وحكوا «كلتا جاريتين عندك مقطوعه يدها» أى تاركه للغزل.

ويجوز مراعاه لفظ كلا وكلتا فى الإفراد نحو (كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَها) ومراعاه معناهما ، وهو قليل ، وقد اجتمعا فى قوله :

٣٣٦- كلاهما حين جدّ السّير بينهما***قد أقلعا ، وكلا أنفيهما رابى

ومثّل أبو حيان لذلك بقول الأسود بن يعفر :

٣٣٧- إنّ المنيّه والحتوف كلاهما***يوفى المنيّه يرقبان سوادى

وليس بمتعين ؛ لجواز كون «يرقبان» خبرا عن المنيه والحتوف ، ويكون ما بينهما إما خبرا أول أو اعتراضا ، ثم الصواب فى إنشاده «كلاهما يوفى المخارم» ؛ إذ لا يقال إن المنيه توفى نفسها.

وقد سئلت قديما عن قول القائل «زيد وعمرو كلاهما قائم ، أو كلاهما

قائمـان» أيهما الصواب؟ فكتبت : إن قـدّر كلاهما توكيـدا قيل : قائمان ؛ لأنه خبر عن زيـد وعمرو ، وإن قـدر مبتـدأ فالوجهان ، والمختـار الإفراد ، وعلى هـذا فـإذا قيـل «إنّ زيـدا وعمرا» فـإن قيل «كليهما» قيل «قائمان» أو «كلاهما» فالوجهان ، ويتعين مراعاه اللفظ فى نحو «كلاهما محب لصاحبه» لأن معناه كل منهما ، وقوله :

٣٣٨- كلانا غنىّ عن أخيه حياته ***ونحن إذا متنا أشدّ تغانيا

**«كَيف»**

: ويقال فيها «كى» كما يقال فى سوف : سو ، قال :

كى تجنحون إلى سلم وما ثئرت

قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم [٣٠٢]

وهو اسم ؛ لـدخول الجار عليه بلا تأويل فى قولهم «على كيف تبيع الأحمرين» (١) ولإبدال الاسم الصريح منه نحو «كيف أنت؟ أصـحيح أم سـقيم؟» وللاخبـار به مع مباشـرته الفعـل فى نحو «كيف كنت؟» فبالإخبـار به انتفت الحرفيه وبمباشره الفعـل انتفت الفعليه.

وتستعمل على وجهين :

أحدهما : أن تكون شـرطا ؛ فتقتضى فعلين متفقى اللفظ والمعنى غير مجزومين نحو «كيف تصنع أصنع» ولا يجوز «كيف تجلس أذهب» باتفـاق ، ولاـ«كيف تجلس أجلس» بـالجزم عنـد البصـريين إلا قطربا ؛ لمخالفتها لأدوات الشـرط بوجوب موافقه جوابها لشرطها كما مر ، وقيل : يجوز مطلقا ، وإليه ذهب



---

١- الأحمران : الخمر واللحم ، والأحامره : هما والخلوق.

قطرب والكوفيون ، وقيل : يجوز بشرط اقترانها بما ، قالوا : ومن ورودها شرطا (يُنْفِقُ كَيْفَ يَشاءُ) (يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحامِ كَيْفَ يَشاءُ) (فَيَبْسُطُهُ فِي السَّماءِ كَيْفَ يَشاءُ) وجوابها فى ذلك كله محذوف لدلاله ما قبلها ، وهذا يشكل على إطلاقهم أن جوابها يجب مماثلته لشرطها.

والثانى ، وهو الغالب فيها : أن تكون استفهاما ، إما حقيقيا نحو «كيف زيد» أو غيره نحو (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ) الآيه ؛ فإنه أخرج مخرج التعجب.

وتقع خبرا قبل ما لا يستغنى ، نحو «كيف أنت» و «كيف كنت» ومنه «كيف ظننت زيدا» و «كيف أعلمته فرسك» لأن ثانى مفعولى ظن وثالث مفعولات أعلم خبران فى الأصل ، وحالا قبل ما يستغنى ، نحو «كيف جاء زيد؟» أى على أى حاله جاء زيد ، وعندى أنها تأتى فى هذا النوع مفعولا مطلقا أيضا ، وأن منه (كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ) إذ المعنى أىّ فعل فعل ربك ، ولا يتجه فيه أن يكون حالا من الفاعل ، ومثله (فَكَيْفَ إِذا جِئْنا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ) أى فكيف إذا جئنا من كل أمه بشهيد يصنعون ، ثم حذف عاملها مؤخرا عنها وعن إذا ، كذا قيل ، والأظهر أن يقدر بين كيف وإذا ، وتقدر إذا خاليه عن معنى الشرط ، وأما (كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ) فالمعنى كيف يكون لهم عهد وحالهم كذا وكذا ، فكيف : حال من عهد ، إما على أنّ يكون تامه أو ناقصه وقلنا بدلالتها على الحدث ، وجمله الشرط حال من ضمير الجمع.

وعن سيبويه أن كيف ظرف ، وعن السيرافى والأخفش أنها اسم غير ظرف ، وبنوا (١) على هذا الخلاف أمورا :



---

١- فى نسخه «ورتبوا على هذا الخلاف».

أحدها : أن موضعها عند سيبويه نصب دائما ، وعندهما رفع مع المبتدأ ، نصب مع غيره.

الثانى : أن تقديرها عند سيبويه : فى أى حال ، أو على أى حال ، وعندهما تقديرها فى نحو «كيف زيد» أصحيح زيد ، ونحوه ، وفى نحو «كيف جاء زيد» أراكبا جاء زيد ، ونحوه.

والثالث : أن الجواب المطابق عند سيبويه أن يقال «على خير» ونحوه ، ولهذا قال رؤبه - وقد قيل له : كيف أصبحت - «خير عافاك الله» أى على خير ، فحذف الجار وأبقى عمله ، فإن أجيب على المعنى دون اللفظ قيل : صحيح ، أو سقيم. وعندهما على العكس ، وقال ابن مالك ما معناه : لم يقل أحد إن كيف ظرف ؛ إذ ليست زمانا ولا مكانا ، ولكنها لما كانت تفسّر بقولك على أى حال لكونها سؤالا عن الأحوال العامه سميت ظرفا ؛ لأنها فى تأويل الجار والمجرور ، واسم الظرف يطلق عليهما مجازا ، اه. وهو حسن ، ويؤيده الإجماع على أنه يقال فى البدل : كيف أنت؟ أصحيح أم سقيم ، بالرفع ، ولا يبدل المرفوع من المنصوب.».

تنبيه - قوله تعالى (أَفَلا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ) لا تكون كيف بدلا من الإبل ؛ لأن دخول الجار على كيف شاذ ، على أنه لم يسمع فى إلى ، بل فى على ، ولأن إلى متعلقه بما قبلها ؛ فيلزم أن يعمل فى الاستفهام فعل متقدم عليه ، ولأن الجمله التى بعدها تصير حينئذ غير مرتبطه ، وإنما هى منصوبه بما بعدها على الحال ، وفعل النظر معلق ، وهى وما بعدها بدل من الإبل بدل اشتمال ، والمعنى إلى الإبل كيفيّه خلقها ، ومثله (أَلَمْ تَرَ إِلى رَبِّكَ

كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ) ومثلهما فى إبدال جمله فيها كيف من اسم مفرد قوله :

٣٣٩- إلى الله أشكو بالمدينه حاجه***وبالشّام أخرى كيف يلتقيان

[ص ۴۲۶]

أى أشكو هاتين الحاجتين تعذّر التقائهما.

مسأله - زعم قوم أن كيف تأتى عاطفه ، وممن زعم ذلك عيسى بن موهب ، ذكره فى كتاب العلل ، وأنشد عليه :

٣۴٠- إذا قلّ مال المرء لانت قناته ***وهان على الأدنى فكيف الأباعد

وهذا خطأ ؛ لاقترانها بالفاء ، وإنما هى [هنا] اسم مرفوع المحل على الخبريه ، ثم يحتمل أن الأباعد مجرور بإضافه مبتدأ محذوف ، أى فكيف حال الأباعد ، فحذف المبتدأ على حد قراءه ابن جماز (وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ)(١) أو بتقدير : فكيف الهوان على الأباعد ، فحذف المبتدأ والجار ، أو بالعطف بالفاء ثم أقحمت كيف بين العاطف والمعطوف لإفاده الأولويه بالحكم.

## حرف اللام

### «اللام المفرده»

ثلاثه أقسام : عامله للجر ، وعامله للجزم ، وغير عامله.

وليس فى القسمه أن تكون عامله للنصب ، خلافا للكوفيين ، وسيأتى.

فالعامله للجر مكسوره مع كل ظاهر ، نحو لزيد ، ولعمرو ، إلا مع المستغاث المباشر



---

١- تقدير الآيه على هذه القراءه : والله يريد ثواب الآخره ، فحذف المضاف وبقى المضاف إليه على جره.

ليا فمفتوحه نحو «يا لله» وأما قراءه بعضهم (الْحَمْدُ لِلَّهِ) بضمها فهو عارض للاتباع ، ومفتوحه مع كل مضمر نحو لنا ، ولكم ، ولهم ، إلا مع ياء المتكلم فمكسوره.

وإذا قيل «يالك ، ويالى» احتمل كل منهما أن يكون مستغاثا به وأن يكون مستغاثا من أجله ، وقد أجازهما ابن جنى فى قوله :

٣٤١- فيا شوق ما أبقى ، ويا لى من النّوى ***[ويا دمع ما أجرى ويا قلب ما أصبى] [ص ٢١٩]

وأوجب ابن عصفور فى «يالى» أن يكون مستغاثا من أجله ؛ لأنه لو كان مستغاثا به لكان التقدير يا أدعو لى ، وذلك غير جائز فى غير باب ظننت وفقدت وعدمت ، وهذا لازم له ، لا لابن جنى ، لما سأذكره بعد.

ومن العرب من يفتح اللام الداخله على الفعل ويقرأ (وَما كانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ).

وللام الجاره اثنان وعشرون معنى :

أحدها : الاستحقاق ، وهى الواقعه بين معنى وذات ، نحو (الْحَمْدُ لِلَّهِ) والعزه لله ، والملك لله ، والأمر لله ، ونحو (وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ) و (لَهُمْ فِى الدُّنْيا خِزْىٌ) ومنه «للكافرين النار» أى عذابها.

والثانى : الاختصاص (١) نحو «الجنه للمؤمنين ، وهذا الحصير للمسجد ، والمنبر للخطيب ، والسرج للدابه ، والقميص للعبد» ونحو (إِنَّ لَهُ أَباً) (فَإِنْ كانَ لَهُ إِخْوَةٌ) وقولك : هذا الشعر لحبيب ، وقولك : أدوم لك ما تدوم لى.



---

١- لام الاختصاص : هى الداخله بين اسمين يدل كل منهما على الذات ، والداخله عليه لا يملك الآخر ، وسواء أكان يملك غيره أم كان ممن لا يملك أصلا.

والثالث : الملك ، نحو (لَهُ ما فِي السَّماواتِ وَما فِي الْأَرْضِ) وبعضهم يستغنى بذكر الاختصاص عن ذكر المعنيين الآخرين ، ويمثل له بالأمثله المذكوره ونحوها ،

ويرجّحه أن فيه تقليلا للاشتراك ، وأنه إذا قيل «هذا المال لزيد والمسجد» لزم القول بأنها للاختصاص مع كون زيد قابلا للملك ، لئلا يلزم استعمال المشترك فى معنييه دفعه ، وأكثرهم يمنعه.

الرابع : التمليك ، نحو «وهبت لزيد دينارا».

الخامس : شبه التمليك ، نحو (جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْواجاً).

السادس : التعليل ، كقوله :

٣٤٢- ويوم عقرت للعذارى مطيّتى ***[فيا عجبا من كورها المتحمّل]

وقوله تعالى (لِإِيلافِ قُرَيْشٍ) وتعلقها بفليعبدوا ، وقيل : بما قبله ، أى فجعلهم كعصف مأكول لإيلاف قريش ، ورجّح بأنهما فى مصحف أبىّ سوره واحده ، وضعف بأن (فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ) إنما كان لكفرهم وجرأتهم على البيت ، وقيل : متعلقه بمحذوف تقديره اعجبوا ، وكقوله تعالى (وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ) أى وإنه من أجل حب المال لبخيل ، وقراءه حمزه (وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثاقَ النَّبِيِّينَ لَما آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتابٍ وَحِكْمَةٍ) الآيه ، أى لأجل إيتائى إياكم (١) بعض الكتاب والحكمه ثم لمجىء محمد صلّى الله عليه (و آله و) سلّم مصدّقا لما معكم لتؤمنن به ، فما : مصدريه فيهما ، واللام تعليليه ، وتعلّقت بالجواب المؤخر على الاتساع فى الظرف ، كما قال الأعشى :

[رضيعى لبان ثدى أمّ تحالفا***بأسحم داج] عوض لا نتفرّق [٢٤٤]



---

١- فى نسخه «لأجل إيتائى إليكم».

ويجوز كون «ما» موصولا اسميا.

فإن قلت : فأين العائد فى (ثُمَّ جاءَكُمْ رَسُولٌ)؟».

قلت : إن (ما معكم) هو نفس (لَما آتَيْتُكُمْ) فكأنه قيل : مصدق له ؛ وقد يضعف هذا لقلته نحو قوله :

٣٤٣- [فيا ربّ أنت الله فى كلّ موطن] ***وأنت الّذى فى رحمه الله أطمع

[ص ٥٠٤ و ٥٤٦]

وقد يرجح بأن الثوانى يتسامح فيها كثيرا ، وأما قراءه الباقين [بالفتح] فاللام لام التّوطئه ، وما شرطيه ، أو اللام للابتداء ، وما : موصوله ، أى الذى آتيتكموه ، وهى مفعوله على الأول ، ومبتدأ على الثانى.

ومن ذلك قراءه حمزه والكسائى (وَجَعَلْنا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنا لَمَّا صَبَرُوا) بكسر اللام ، ومنها اللام الثانيه فى نحو «يا لزيد لعمرو» وتعلقها بمحذوف ، وهو فعل من جمله مستقله ، أى أدعوك لعمرو ، أو اسم هو حال من المنادى ، أى مدعوّا لعمرو ، قولان ، ولم يطّلع ابن عصفور على الثانى فنقل الإجماع على الأول.

ومنها اللام الداخله لفظا على المضارع فى نحو (وَأَنْزَلْنا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ) وانتصاب الفعل بعدها بأن مضمره بعينها وفاقا للجمهور ، لا بأن مضمره أو بكى المصدريه مضمره خلافا للسيرافى وابن كيسان ، ولا باللام بطريق الأصاله خلافا لأكثر الكوفيين ، ولا بها لنيابتها عن أن خلافا لثعلب ، ولك إظهار أن ؛ فتقول «جئتك لأن تكرمنى» بل قد يجب ، وذلك إذا اقترن الفعل بلا نحو (لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ) ؛) لئلّا يحصل الثقل بالتقاء المثلين.

فرع - أجاز أبو الحسن أن يتلقّى القسم بلام كى ، وجعل منه (يَحْلِفُونَ بِاللهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ) فقال : المعنى ليرضنّكم ، قال أبو على : وهذا عندى أولى من أن يكون متعلقا بيحلفون والمقسم عليه محذوف ، وأنشد أبو الحسن :

٣٤٤- إذا قلت قدنى قال بالله حلفه***لتغنى عنّى ذا إنائك أجمعا [ص ٤٠٩]

والجماعه يأبون هذا ؛ لأن القسم إنما يجاب بالجمله ، ويروون البيت لتغنّ بفتح اللام ونون التوكيد ، وذلك على لغه فزاره فى حذف آخر الفعل لأجل النون إن كان ياء تلى كسره كقوله :

٣٤٥- وابكنّ عيشا تقضّى بعد جدّته ***[طابت أصائله فى ذلك البلد]

وقدروا الجواب محذوفا واللام متعلقه به ، أى ليكونن كذا ليرضوكم ، ولتشربنّ لتغنى عنى.

السابع : توكيد النفى ، وهى الداخله فى اللفظ على الفعل مسبوقه بما كان أو بلم يكن ناقصين مسندتين لما أسند إليه الفعل المقرون باللام ، نحو (وَما كانَ اللهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ) (لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ) ويسميها أكثرهم لام الجحود لملازمتها للجحد أى النفى ، قال النحاس : والصواب تسميتها لام النفى ؛ لأن الجحد فى اللغه إنكار ما تعرفه ، لا مطلق الإنكار ، اه.

ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين أن أصل «ما كان ليفعل» ما كان يفعل ثم أدخلت اللام زياده لتقويه النفى ، كما أدخلت الباء فى «ما زيد بقائم» لذلك ، فعندهم أنها حرف زائد مؤكد ، غير جار ، ولكنه ناصب ، ولو كان جارا

لم يتعلق عندهم بشيء لزيادته ، فكيف به وهو غير جار؟ ووجهه عند البصريين أن الأصل ما كان قاصدا للفعل ، ونفى القصد أبلغ من نفيه ، ولهذا كان قوله :

٣۴۶- يا عاذلاتى لا تردن ملامتى ***إنّ العواذل لسن لى بأمير

أبلغ من «لا تلمننى» لأنه نهى عن السبب ، وعلى هذا فهى عندهم حرف جر معدّ متعلق بخبر كان المحذوف ، والنصب بأن مضمره وجوبا.

وزعم كثير من الناس فى قوله تعالى (وَإِنْ كانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبالُ) فى قراءه غير الكسائى بكسر اللام الأولى وفتح الثانيه أنها لام الجحود (١).

وفيه نظر ؛ لأن النافى على هذا غير ماولم ، ولاختلاف فاعلى كان وتزول ، والذى يظهر لى أنها لام كى ، وأنّ إن شرطيه ، أى وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر أعظم منه وإن كان مكرهم لشدته معدا لأجل زوال الأمور العظام المشبهه فى عظمها بالجبال ، كما تقول : أنا أشجع من فلان وإن كان معدّا للنوازل.

وقد تحذف كان قبل لام الجحود كقوله :

٣۴٧- فما جمع ليغلب جمع قومى ***مقاومه ، ولا فرد لفرد

أى فما كان جمع ، وقول أبى الدرداء رضى الله عنه فى الركعتين بعد العصر. «ما أنا لأدعهما».

والثامن : موافقه إلى ، نحو قوله تعالى (بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحى لَها) (كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُسَمًّى) (وَلَوْ رُدُّوا لَعادُوا لِما نُهُوا عَنْهُ).



---

١- «أنها لام الجحود» فى تأويل مصدر مفعول زعم.

والتاسع : موافقه «على» فى الاستعلاء الحقيقى نحو (وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقانِ) (دَعانا لِجَنْبِهِ) (وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ) وقوله :

٣۴٨- [ضممت إليه بالسّنان قميصه] ***فخرّ صريعا لليدين وللفم

والمجازى نحو (وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَها) ونحو قوله عليه الصلاه والسّلام لعائشه رضى الله تعالى عنها «اشترطى لهم الولاء» وقال النحاس : المعنى من أجلهم ، قال : ولا نعرف فى العربيه لهم بمعنى عليهم.

والعاشر : موافقه «فى» نحو (وَنَضَعُ الْمَوازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيامَهِ) (لا يُجَلِّيها لِوَقْتِها إِلَّا هُوَ) وقولهم «مضى لسبيله» قيل : ومنه (يا لَيْتَنِى قَدَّمْتُ لِحَياتِى) أى فى حياتى ، وقيل : للتعليل ، أى لأجل حياتى فى الآخره.

والحادى عشر : أن تكون بمعنى «عند» كقولهم «كتبته لخمس خلون» وجعل منه ابن جنى قراءه الجحدرى (بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جاءَهُمْ) بكسر اللام وتخفيف الميم.

والثانى عشر : موافقه «بعد» نحو (أَقِمِ الصَّلاهَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ) وفى الحديث «صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته» وقال :

٣۴٩- فلمّا تفرّقنا كأنّى ومالكا***لطول اجتماع لم نبت ليله معا

والثالث عشر : موافقه «مع» ، قاله بعضهم ، وأنشد عليه هذا البيت (١).

والرابع عشر : موافقه «من» نحو «سمعت له صراخا» وقول جرير :

٣۵٠- لنا الفضل فى الدّنيا وأنفك راغم ***ونحن لكم يوم القيامه أفضل



---

١- يريد بيت متمم بن نويره الذى هو الشاهد رقم ٣۴٩.

والخامس عشر : التبليغ ، وهى الجاره لاسم السامع لقول أو ما فى معناه ، نحو «قلت له ، وأذنت له ، وفسّرت له».

والسادس عشر : موافقه عن ، نحو قوله تعالى : (وَقالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كانَ خَيْراً ما سَبَقُونا إِلَيْهِ) قاله ابن الحاجب ، وقال ابن مالك وغيره : هى لام التعليل ، وقيل : لام التبليغ والتفت عن الخطاب إلى الغيبه ، أو يكون اسم المقول لهم محذوفا ، أى قالوا لطائفه من المؤمنين لما سمعوا بإسلام طائفه أخرى ، وحيث دخلت اللام على غير المقول له فالتأويل على بعض ما ذكرناه ، نحو (قالَتْ أُخْراهُمْ لِأُولاهُمْ رَبَّنا هؤُلاءِ أَضَلُّونا) (وَلا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِى أَعْيُنُكُمْ لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللهُ خَيْراً) وقوله :

٣٥١- كضرائر الحسناء قلن لوجهها***حسدا وبغضا : إنّه لذميم (١)

السابع عشر : الصيروره ، وتسمى لام العاقبه ولام المآل ، نحو (فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَناً) وقوله :

٣٥٢- فللموت تغذو الوالدات سخالها***كما لخراب الدّور تبنى المساكن

وقوله :

٣٥٣- فإن يكن الموت أفناهم ***فللموت ما تلد الوالده

ويحتمله (رَبَّنا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوالاً فِى الْحَياهِ الدُّنْيا رَبَّنا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ) ويحتمل أنها لام الدعاء ؛ فيكون الفعل مجزوما لا منصوبا ، ومثله فى الدعاء (وَلا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا ضَلالاً) ويؤيده أن فى آخر الآيه (رَبَّنَا اطْمِسْ عَلى أَمْوالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلى قُلُوبِهِمْ فَلا يُؤْمِنُوا)



---

١- الأفضل فى الروايه «لدميم» أن تكون بالدال المهمله ، أى مطلى بالدمام.

وأنكر البصريون ومن تابعهم لام العاقبه ، قال الزمخشرى : والتحقيق أنها لام العله ، وأن التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقه ، وبيانه أنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوا وحزنا ، بل المحبه والتبنى ، غير أن ذلك لما كان نتيجه التقاطهم له وثمرته شبّه بالداعى الذى يفعل الفعل لأجله ؛ فاللام مستعاره لما يشبه التعليل كما استعير الأسد لمن يشبه الأسد.

الثامن عشر : القسم والتعجب معا ، وتختص باسم الله تعالى كقوله :

٣٥٤- لله يبقى على الأيّام ذو حيد***[بمشمخرّ به الظّيّان والآس]

التاسع عشر : التعجب المجرد عن القسم ، وتستعمل فى النداء كقولهم «يا للماء» ، و «يا للعشب» إذا تعجبوا من كثرتهما ، وقوله :

٣٥٥- فيالك من ليل كأنّ نجومه ***بكلّ مغار الفتل شدّت بيذبل

وقولهم «يا لك رجلا عالما» وفى غيره كقولهم «لله درّه فارسا ، ولله أنت» وقوله :

٣٥٦- شباب وشيب وافتقار وثروه***فلله هذا الدّهر كيف تردّدا

المتمم عشرين : التعديه ، ذكره ابن مالك فى الكافيه ، ومثّل له فى شرحها بقوله تعالى : (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا) وفى الخلاصه ، ومثّل له ابنه بالآيه وبقولك «قلت له افعل كذا» ولم يذكره فى التسهيل ولا فى شرحه ، بل فى شرحه أن اللام فى الآيه لشبه التمليك ، وأنها فى المثال للتبليغ ، والأولى عندى أن يمثل للتعديه بنحو «ما أضرب زيدا لعمرو ، وما أحبّه لبكر».

الحادى والعشرون : التوكيد ، وهى اللام الزائده ، وهى أنواع :

منها اللام المعترضه بين الفعل المتعدّى ومفعوله كقوله :

٣٥٧- ومن يك ذا عظم صليب رجابه ***ليكسر عود الدّهر فالدهر كاسره

وقوله :

٣٥٨- وملكت ما بين العراق ويثرب ***ملكا أجار لمسلم ومعاهد

وليس منه (رَدِفَ لَكُمْ) خلافا للمبرد ومن وافقه ، بل ضمن ردف معنى اقترب فهو مثل (اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسابُهُمْ).واختلف فى اللام من نحو (يُرِيدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ) (وَأُمِرْنا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعالَمِينَ) وقول الشاعر :

٣٥٩- أريد لأنسى ذكرها ؛ فكأنّما***تمثّل لى ليلى بكلّ سبيل

فقيل : زائده ، وقيل : للتعليل ، ثم اختلف هؤلاء ؛ فقيل : المفعول محذوف ، أى يريد الله التبيين ليبيّن لكم ويهديكم : أى ليجمع لكم بين الأمرين ، وأمرنا بما أمرنا به لنسلم ، وأريد السلو لأنسى ، وقال الخليل وسيبويه ومن تابعهما : الفعل فى ذلك كله مقدر بمصدر مرفوع بالابتداء ، واللام وما بعدها خبر ، أى إراده الله للتبيين ، وأمرنا للاسلام ، وعلى هذا فلا مفعول للفعل.

ومنها اللام المسماه بالمقحمه ، وهى المعترضه بين المتضايفين ، وذلك فى قولهم «بابؤس للحرب» والأصل يا بؤس الحرب ، فأقحمت تقويه للاختصاص ، قال :

٣٦٠- يا بؤس للحرب الّتى ***وضعت أراهط فاستراحوا

وهل انجرار ما بعدها بها أو بالمضاف؟ قولان ، أرجحهما الأول ؛ لأن اللام أقرب ، ولأن الجار لا يعلّق.

ومن ذلك قولهم «لا أبا لزيد ، ولا أخاله ، ولا غلامى له» على قول سيبويه إن اسم لا مضاف لما بعد اللام ، وأما على قول من جعل اللام وما بعدها صفه وجعل الاسم شبيها بالمضاف لأن الصفه من تمام الموصوف ، وعلى قول من جعلهما خبرا وجعل أبا وأخا على لغه من قال :

إنّ أباها وأبا أباها***[قد بلغا فى المجد غايتاها] [٥٠]

وقولهم «مكره أخاك لا بطل» وجعل حذف النون على وجه الشذوذ كقوله :

٣٦- *بيضك ثنتا وبيضى مائتا (١)*

فاللام للاختصاص ، وهى متعلقه باستقرار محذوف.

ومنها اللام المسماه لام التقويه ، وهى المزيده لتقويه عامل ضعف : إما بتأخّره نحو «هدى ورحمه للذين هم لربّهم يرهبون» ونحو («إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيا تَعْبُرُونَ) أو بكونه فرعا فى العمل نحو (مُصَدِّقاً لِما مَعَهُمْ) (فَعَّالٌ لِما يُرِيدُ) (نَزَّاعَةً لِلشَّوى) ونحو : ضربى لزيد حسن ، وأنا ضارب لعمرو ، قيل : ومنه (إِنَّ هذا عَدُوٌّ لَكَ وَلِزَوْجِكَ) وقوله :

٣٦٢- إذا ما صنعت الزّاد فالتمسى له ***أكيلا ، فإنّى لست آكله وحدى



---

١- كذا فى جميع الأصول ، ولا يتم وزن الرجز إلا أن يكون *بيضك ثنتان وبيضى مائتا* بثبوت النون فى (ثنتان) وحذفها فى (مائتا)

وفيه نظر ؛ لأن عدوا وأكيلا - وإن كانا بمعنى معاد ومؤاكل - لا ينضبان المفعول ، لأنهما موضوعان للثبوت ، وليسا مجاريين للفعل فى التحرك والسكون ، ولا محوّلان عما هو مجار له ، لأن التحويل إنما هو ثابت فى الصيغ التى يراد بها المبالغه ، وإنما اللام فى البيت للتعليل ، وهى متعلقه بالتمسى ، وفى الآيه متعلقه بمستقر محذوف صفه لعدو ، وهى للاختصاص.

وقد اجتمع التأخر والفرعيه فى (وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شاهِدِينَ) وأما قوله تعالى (نَذِيراً لِلْبَشَرِ) فإن كان النذير بمعنى المنذر فهو مثل (فَعَّالٌ لِما يُرِيدُ) وإن كان بمعنى الإنذار فاللام مثلها فى «سقيا لزيد» وسيأتى.

قال ابن مالك : ولا تزاد لام التقويه مع عامل يتعدّى لاثنين ، لأنها إن زيدت فى مفعوليه فلا يتعدّى فعل إلى اثنين بحرف واحد ، وإن زيدت فى أحدهما لزم ترجيح من غير مرجح ، وهذا الأخير ممنوع ، لأنه إذا تقدم أحدهما دون الآخر وزيدت اللام فى المقدم لم يلزم ذلك ، وقد قال الفارسى فى قراءه من قرأ (وَلِكُلٍ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيها) بإضافه كل : إنه من هذا ، وإن المعنى الله مولّ كلّ ذى وجهه وجهته ، والضمير على هذا للتوليه ، وإنما لم يجعل كلا والضمير مفعولين ويستغنى عن حذف ذى ووجهته لئلا يتعدّى العامل إلى الضمير وظاهره معا ؛ ولهذا قالوا فى الهاء من قوله :

٣٦٣- هذا سراقه للقرآن يدرسه ***يقطّع اللّيل تسبيحا وقرآنا

إن الهاء مفعول مطلق لا ضمير القرآن ، وقد دخلت اللام على أحد المفعولين مع تأخرهما فى قول ليلى :

٣٦٤- أحجّاج لا تعطى العصاه مناهم.***ولا الله يعطى للعصاه مناها

وهو شاذ ، لقوه العامل.

ومنها لام المستغاث عند المبرد ، واختاره ابن خروف ، بدليل صحه إسقاطها ، وقال جماعه : غير زائده ، ثم اختلفوا ؛ فقال ابن جنى : متعلقه بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل ، وردّ بأن معنى الحرف لا يعمل فى المجرور ، وفيه نظر ؛ لأنه قد عمل فى الحال نحو قوله :

٣٦٥- كأنّ قلوب الطير رطبا ويابسا***لدى وكرها العنّاب والحشف البالى

[ص ٣٩٢ و ٤٣٩]

وقال الأكثرون : متعلقه بفعل النداء المحذوف ، واختاره ابن الضائع وابن عصفور ، ونسباه لسيبويه ، واعترض بأنه متعدّ بنفسه ، فأجاب ابن أبى الربيع بأنه ضمن معنى الالتجاء فى نحو «يا لزيد» والتعجب فى نحو «يا للدواهى» وأجاب ابن عصفور وجماعه بأنه ضعف بالتزام الحذف فقوى تعديه باللام ، واقتصر على إيراد هذا الجواب أبو حيان ، وفيه نظر ؛ لأن اللام المقويه زائده كما تقدم ، وهؤلاء لا يقولون بالزياده.

فإن قلت : وأيضا فإن اللام لا تدخل فى نحو «زيدا ضربته» مع أن الناصب ملتزم الحذف.

قلت : لما ذكر فى اللفظ ما هو عوض منه كان بمنزله ما لم يحذف.

فإن قلت : وكذلك حرف النداء عوض من فعل النداء.

قلت : إنما هو كالعوض ، ولو كان عوضا البته لم يجز حذفه (١) ، ثم إنه ليس بلفظ المحذوف ؛ فلم ينزّل منزلته من كل وجه.



---

١- يريد لو كان حرف النداء عوضا من الفعل قطعا لم يكن ليجوز حذف حرف النداء ؛ لأن الفعل محذوف ، فيكون حذفه أيضا من باب حذف العوض والمعوض منه.

وزعم الكوفيون أن اللام فى المستغاث بقيه اسم وهو آل ، والأصل يا آل زيد ، ثم حذفت همزه آل للتخفيف ، وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين ، واستدلّوا بقوله :

٣٦٦- فخير نحن عند النّاس منكم ***اذا الدّاعى المثوّب قال يالا [ص ۴۴۵]

فإن الجار لا يقتصر عليه ، وأجيب بأن الأصل : يا قوم لا فرار ، أو لا نفرّ ، فحذف ما بعد لا النافيه ، أو الأصل يا لفلان ثم حذف ما بعد الحرف كما يقال «ألاتا» فيقال «ألافا» يريدون : ألا تفعلون ، وألا فافعلوا.

تنبيه - إذا قيل «يا لزيد» بفتح اللام فهو مستغاث ، فإن كسرت فهو مستغاث لأجله ، والمستغاث محذوف ، فإن قيل «يا لك» احتمل الوجهين ، فإن قيل «يالى» فكذلك عند ابن جنى ، أجازهما فى قوله :

فيا شوق ما أبقى ، ويالى من النّوى ***ويا دمع ما أجرى ، ويا قلب ما أصبى [٣۴١]

وقال بن عصفور : الصواب أنه مستغاث لأجله ؛ لأن لام المستغاث متعلقه بدعو ؛

فيلزم تعدّى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل ، وهذا لا يلزم ابن جنى ؛ لأنه يرى تعلق اللام بيا كما تقدم ، ويا لا تتحمل ضميرا كما لا تتحمله ها إذا عملت فى الحال فى نحو (وَهذا بَعْلِى شَيْخاً) نعم هو لازم لابن عصفور ؛ لقوله فى «يا لزيد لعمرو» إن لام لعمرو متعلقه بفعل محذوف تقديره أدعوك لعمرو ، وينبغى له هنا أن يرجع إلى قول ابن الباذش إن تعلّقها باسم محذوف تقدير مدعو لعمرو ، وإنما ادّعيا وجوب التقدير لأن العامل الواحد لا يصل بحرف واحد مرتين ، وأجاب ابن الضائع بأنهما

مختلفان معنى نحو «وهبت لك دينارا لترضى».

تنبيه - زادوا اللام فى بعض المفاعيل المستغنيه عنها كما تقدم ، وعكسوا ذلك فحذفوها من بعض المفاعيل المفتقره إليها كقوله تعالى (تَبْغُونَها عِوَجاً) (وَالْقَمَرَ قَدَّرْناهُ مَنازِلَ) (وَإِذا كالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ) وقالوا «وهبتك دينارا ، وصدتك ظبيا ، وجنيتك ثمره» قال :

ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا

[ولقد نهيتك عن بنات الأوبر] [٧١]

وقال :

٣٦٧- فتولّى غلامهم ثم نادى : ***أظليما أصيدكم أم حمارا

وقال :

٣٦٨- إذا قالت حذام فانصتوها***[فإنّ القول ما قالت حذام]

فى روايه جماعه ، والمشهور «فصدّقوها».

الثانى والعشرون : التبيين ، ولم يوفّوها حقها من الشرح ، وأقول : هى ثلاثه أقسام :

أحدها : ما تبيّن المفعول من الفاعل ، وهذه تتعلق بمذكور ، وضابطها : أن تقع بعد فعل تعجب أو اسم تفضيل مفهمين حبّا أو بغضا ، تقول «ما أحبّنى ، وما أبغضنى» فإن قلت «لفلان» فأنت فاعل الحب والبغض وهو مفعولهما ، وإن قلت «إلى فلان» فالأمر بالعكس ، هذا شرح ما قاله ابن مالك ، ويلزمه أن يذكر هذا المعنى فى معانى «إلى» أيضا لما بينا ، وقد مضى فى موضعه.

الثانى والثالث : ما يبين فاعليه غير ملتبسه بمفعوليه ، وما يبين مفعوليه غير ملتبسه بفاعليه ، ومصحوب كل منهما إما غير معلوم مما قبلها ، أو معلوم

لكن استؤنف بيانه تقويه للبيان وتوكيدا له ، واللام فى ذلك كله متعلقه بمحذوف.

مثال المبينه للمفعوليه «سقيا لزيد ، وجدعا له» فهذه اللام ليست متعلقه بالمصدرين ، ولا بفعليهما المقدّرين ؛ لأنهما متعديان ، ولا هى مقويه للعامل لضعفه بالفرعيه إن قدّر أنه المصدر أو بالتزام الحذف إن قدّر أنه الفعل ؛ لأن لام التقويه صالحه للسقوط ، وهذه لا تسقط ، لا يقال «سقيا زيدا» ولا «جدعا إياه» خلافا لابن الحاجب ذكره فى شرح المفصل ، ولا هى ومخفوضها صفه للمصدر فتتعلق بالاستقرار ؛ لأن الفعل لا يوصف فكذا ما أقيم مقامه ، وإنما هى لام مبينه للمدعوّ له أو عليه إن لم يكن معلوما من سياق أو غيره ، أو مؤكده للبيان إن كان معلوما ، وليس تقدير المحذوف «أعنى» كما زعم ابن عصفور ؛ لأنه يتعدى بنفسه ، بل التقدير : إرادتى لزيد.

وينبنى على أن هذه اللام ليست متعلقه بالمصدر أنه لا يجوز فى «زيد سقياله» أن ينصب زيد بعامل محذوف على شريطه التفسير ، ولو قلنا إن المصدر الحالّ محل فعل دون حرف مصدرى يجوز تقديم معموله عليه ؛ فتقول «زيدا ضربا» لأن الضمير فى المثال ليس معمولا له ، ولا هو من جملته ، وأما تجويز بعضهم فى قوله تعالى (وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْساً لَهُمْ) كون الذين فى موضع نصب على الاشتغال فوهم.

وقال ابن مالك فى شرح باب النعت من كتاب التسهيل : اللام فى «سقيالك» متعلقه بالمصدر ، وهى للتبيين ، وفى هذا تهافت ، لأنهم إذا أطلقوا القول بأن اللام للتبيين فإنما يريدون بها أنها متعلقه بمحذوف استؤنف للتبيين.

ومثال المبينه للفاعليه «تبّا لزيد ، وويحا له» فإنهما فى معنى خسرو هلك ، فإن رفعتهما بالابتداء ؛ فاللام ومجرورها خبر ، ومحلّهما الرفع ، ولا تبيين ؛ لعدم تمام الكلام.

فإن قلت «تبّا له وويح» فنصبت الأول ورفعت الثانى لم يجز ؛ لتخالف الدليل والمدلول عليه ، إذ اللام فى الأول للتبيين ، واللام المحذوفه لغيره

واختلف فى قوله تعالى : (أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُراباً وَعِظاماً أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ؟ هَيْهاتَ هَيْهاتَ لِما تُوعَدُونَ) فقيل : اللام زائده ، و «ما» فاعل ، وقيل : الفاعل ضمير مستتر راجع إلى البعث أو الإخراج فاللام للتبيين ، وقيل : هيهات مبتدأ بمعنى البعد والجار والمجرور خبر.

وأما قوله تعالى : (وَقالَتْ هَيْتَ لَكَ) فيمن قرأ بهاء مفتوحه وياء ساكنه وتاء مفتوحه أو مكسوره أو مضمومه ، فهيت : اسم فعل ، ثم قيل : مسماه فعل ماض أى تهيأت ، فاللام متعلقه به كما تتعلق بمسمّاه لو صرح به ، وقيل : مسماه فعل أمر بمعنى أقبل أو تعال ؛ فاللام للتبيين ، أى إرادتى لك ، أو أقول لك ، وأما من قرأ (هئت) مثل جئت فهو فعل بمعنى تهيأت ، واللام متعلقه به ، وأما من قرأ كذلك ولكن جعل التاء ضمير المخاطب فاللام للتبيين مثلها مع اسم الفعل ، ومعنى تهيئه تيسر انفرادها به ، لا أنه قصدها ؛ بدليل (وَراوَدَتْهُ) فلا وجه لإنكار الفارسى هذه القراءه مع ثبوتها واتجاهها ، ويحتمل أنها أصل قراءه هشام (هَيْتَ) بكسر الهاء وبالياء وبفتح التاء ، وتكون على إبدال الهمزه.

تنبيه - الظاهر أن «لها» من قول المتنبى :

٣٦٩- لو لا مفارقه الأحباب ما وجدت ***لها المنايا إلى أرواحنا سبلا

جار ومجرور متعلق بوجدت ، لكن فيه تعدّى فعل الظاهر إلى ضميره المتصل كقولك «ضربه زيد» وذلك ممتنع ؛ فينبغى أن يقدر صفه فى الأصل لسبلا فلما قدّم عليه صار حالا منه ، كما أن قوله «إلى أرواحنا» كذلك ؛ إذ المعنى سبلا مسلوكه إلى أرواحنا ؛ ولك فى «لها» وجه غريب ، وهو أن تقدره جمعا للهاه كحصاه وحصى ، ويكون «لها» فاعلا بوجدت ، والمنايا مضافا إليه ، ويكون إثبات اللهوات للمنايا استعاره ، شبهت بشىء يبتلع الناس ، ويكون أقام اللها مقام الأفواه لمجاوره اللهوات للفم وأما اللام العامله للجزم فهى اللام الموضوعه للطلب ، وحركتها الكسر ، وسليم تفتحها ، وإسكانها بعد الفاء والواو أكثر من تحريكها ، نحو (فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي) وقد تسكن بعد ثمّ نحو (ثُمَّ لْيَقْضُوا) فى قراءه الكوفيين وقالون والبزى ، وفى ذلك رد على من قال : إنه خاص بالشعر.

ولا فرق فى اقتضاء اللام الطلبيه للجزم بين كون الطلب أمرا ، نحو (لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ) أو دعاء نحو (لِيَقْضِ عَلَيْنا رَبُّكَ) أو التماسا كقولك لمن يساويك «ليفعل فلان كذا» إذا لم ترد الاستعلاء عليه ، وكذا لو أخرجت عن الطلب إلى غيره ، كالتى يراد بها وبمصحوبها الخبر نحو (مَنْ كانَ فِي الضَّلالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمنُ مَدًّا) (اتَّبِعُوا سَبِيلَنا وَلْنَحْمِلْ خَطاياكُمْ) أى فيمد ونحمل ، أو التهديد نحو (وَمَنْ شاءَ فَلْيَكْفُرْ) وهذا هو معنى الأمر فى (اعْمَلُوا ما شِئْتُمْ) وأما (لِيَكْفُرُوا بِما آتَيْناهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا) فيحتمل اللامان منه التعليل ، فيكون ما بعدها منصوبا ، والتهديد فيكون مجزوما ، ويتعين الثانى فى اللام الثانيه فى قراءه من سكنها ، فيترجح بذلك أن تكون اللام الأولى كذلك ، ويؤيده أن بعدهما (فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ) وأما (وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ) فيمن قرأ بسكون اللام فهى لام الطلب ؛ لأنه يقرأ بسكون الميم ، ومن كسر

اللام - وهو حمزه - فهى لام التعليل ؛ لأنه يفتح الميم ، وهذا التعليل إما معطوف على تعليل آخر متصيّد من المعنى لأن قوله تعالى : (وَآتَيْناهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدىً وَنُورٌ) معناه وآتيناه الإنجيل للهدى والنور ، ومثله (إِنَّا زَيَّنَّا السَّماءَ الدُّنْيا بِزِينَةٍ الْكَواكِبِ وَحِفْظاً) لأن المعنى إنا خلقنا الكواكب فى السماء زينه وحفظا ، وإما متعلق بفعل مقدر مؤخّر ، أى ليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله أنزله ، ومثله (وَخَلَقَ اللهُ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَلِتُجْزى كُلُّ نَفْسٍ) أى وللجزاء خلقهما ، وقوله سبحانه : (وَكَذلِكَ نُرِى إِبْراهِيمَ مَلَكُوتَ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ) أى وأريناه ذلك ، وقوله تعالى : (هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِلنَّاسِ) أى وخلقناه من غير أب.

وإذا كان مرفوع فعل الطلب فاعلا مخاطبا استغنى عن اللام بصيغه افعل غالبا ، نحو قم واقعد ؛ وتجب اللام إن انتفت الفاعليه ، نحو «لتعن بحاجتى» أو الخطاب نحو «ليقم زيد» أو كلاهما نحو «ليعن زيد بحاجتى» ودخول اللام على فعل المتكلم قليل ، سواء أكان المتكلم مفردا ، نحو قوله عليه الصلاه والسّلام :

«قوموا فلاصلّ لكم» أو معه غيره كقوله تعالى : (وَقالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنا وَلْنَحْمِلْ خَطاياكُمْ) وأقلّ منه دخولها فى فعل الفاعل المخاطب كقراءه جماعه (فبذلك فلتفرحوا) وفى الحديث «لتأخذوا مصافّكم».

وقد تحذف اللام فى الشعر ويبقى عملها كقوله :

٣٧٠- فلا تستطل منّى بقائى ومدّتى ***ولكن يكن للخير منك نصيب

وقوله :

٣٧١- محمّد تفد نفسك كلّ نفس ***إذا ما خفت من شىء تبالا [ص ٧٣٧]

أى ليكن ولتفد ، والتّبال : الوبال ، أبدلت الواو المفتوحه تاء مثل تقوى.

ومنع المبرد حذف اللام وإبقاء عملها حتى فى الشعر ، وقال فى البيت الثانى : إنه لا يعرف قائله ، مع احتماله لأن يكون دعاء بلفظ الخبر نحو «يغفر الله لك» و «يرحمك الله» وحذفت الياء تخفيفا ، واجتزىء عنها بالكسره كقوله :

٣٧٢- [فطرت بمنصلى فى يعملات] ***دوامى الايد يخبطن السريحا

قال : وأما قوله :

٣٧٣- على مثل أصحاب البعوضه فاخمشى ***لك الويل حرّ الوجه أو يبك من بكى

فهو على قبحه جائز ؛ لأنه عطف على المعنى إذ اخمشى ولتخمشى بمعنى واحد.

وهذا الذى منعه المبرد فى الشعر أجازه الكسائى فى الكلام ، لكن بشرط تقدم قل ، وجعل منه (قُلْ لِعِبادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاةَ) أى ليقيموها ، ووافقه ابن مالك فى شرح الكافيه ، وزاد عليه أن ذلك يقع فى النثر قليلا بعد القول الخبرى كقوله :

٣٧٤- قلت لبوّاب لديه دارها***تأذن فإنّى حمؤها وجارها (١)

أى لتأذن ، فحذف اللام وكسر حرف المضارعه ، قال : وليس الحذف بضروره لتمكنه من أن يقول : إيذن ، اه.



---

١- كسر ما قبل الهمزه الساكنه يجيز قلبها ياء ، ولذلك يقع فى بعض الأصول «تيذن» وليس ذلك بواجب ما لم يكن المكسور همزه أخرى نحو إيمان وإيذن.

قيل : وهذا تخلص من ضروره لضروره وهى إثبات همزه الوصل فى الوصل ، وليس كذلك ؛ لأنهما بيتان لا بيت مصرّع ؛ فالهمزه فى أول البيت لافى حشوه ، بخلافها فى نحو قوله :

٣٧٥- لا نسب اليوم ولا خلّه***اتّسع الخرق على الرّاقع [ص ٦٠٠]

والجمهور على أن الجزم فى الآيه مثله فى قولك «ائتنى أكرمك». وقد اختلف فى ذلك على ثلاثه أقوال :

أحدها للخليل وسيبويه ، أنه بنفس الطّلب ، لما تضمنه من معنى إن الشرطيه كما أن أسماء الشرط إنما جزمت لذلك

والثانى للسيرافى والفارسى ، أنه بالطلب لنيابته مناب الجازم الذى هو الشرط المقدر ، كما أن النصب بضربا فى قولك «ضربا زيدا» لنيابته عن اضرب ، لا لتضمنه معناه.

والثالث للجمهور ، أنه بشرط مقدّر بعد الطلب.

وهذا أرجح من الأول ؛ لأن الحذف والتضمين وإن اشتركا فى أنهما خلاف الأصل ، لكن فى التضمين تغيير معنى الأصل ، ولا كذلك الحذف ، وأيضا فإن تضمين الفعل معنى الحرف إما غير واقع أو غير كثير.

ومن الثانى ؛ لأن نائب الشىء يؤدّى معناه ، والطلب لا يؤدّى معنى الشرط.

وأبطل ابن مالك بالآيه أن يكون الجزم فى جواب شرط مقدّر ؛ لأن تقديره يستلزم أن لا يتخلف أحد من المقول له ذلك عن الامتثال ، ولكن

التخلف واقع (۱).

وأجاب ابنه بأن الحكم مسند إليهم على سبيل الإجمال ، لا إلى كل فرد ؛ فيحتمل أن الأصل يقم أكثرهم ، ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه فارتفع واتصل بالفعل ، وباحتمال أنه ليس المراد بالعباد الموصوفين بالإيمان مطلقا ، بل المخلصين منهم ، وكل مؤمن مخلص قال له الرسول أقم الصلاه أقامها.

وقال المبرد : التقدير قل لهم أقيموا يقيموا ، والجزم فى جواب أقيموا المقدر ، لا فى جواب قل.

ويردّه أن الجواب لا بد أن يخالف المجاب : إما فى الفعل والفاعل نحو «ائتنى أكرمك» أو فى الفعل نحو «أسلم تدخل الجنه» أو فى الفاعل نحو «قم أقم» ولا يجوز أن يتوافقا فيهما ، وأيضا فإن الأمر المقدّر للمواجهه ، ويقيموا للغيبه (۲).

وقيل : يقيموا مبنى ؛ لحلوله محل أقيموا وهو مبنى ، وليس بشىء.

وزعم الكوفيون وأبو الحسن أن لام الطلب حذفت حذفا مستمرا فى نحو قم واقعد ، وأن الأصل لنقم ولتقعد ، فحذفت اللام للتخفيف ، وتبعها حرف المضارعه.



---

۱- الآيه هى قوله تعالى (قُلْ لِعِبادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا) والجزم على الوجه الذى رده ابن مالك يقتضى أن تقدير الكلام : إن تقل لهم ذلك يقيموا الصلاه.

۲- الأمر المقدر هو أقيموا ، وهو للمواجهه كما هو ظاهر ، والجواب المذكور هو يقيموا ، وهو للغيبه ، ولا يصلح أن يكون جوابا لذلك المقدر ؛ إذ لو أريد جوابه مقيل تقيموا ، إذ لا تجاب المواجهه بالغيبه والفاعل واحد.

وبقولهم أقول ؛ لأن الأمر معنى حقّه أن يؤدى بالحرف ، ولأنه أخو النهى ولم يدلّ عليه إلا بالجرف ، ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل ، وكونه أمرا أو خبرا خارج عن مقصوده ، ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله :

٣٧٦- لنقم أنت يا ابن خير قريش ***[كى لتقضى حوائج المسلميا] [ص ٥٥٢]

وكقراءه جماعه (فبذلك فلتفرحوا) وفى الحديث «لتأخذوا مصافّكم» ولأنك تقول : اغز واخش وارم ، واضربا واضربوا واضربى ، كما تقول فى الجزم ، ولأن البناء لم يعهد كونه بالحذف ، ولأن المحققين على أن أفعال الإنشاء مجرده عن الزمان كبعت وأقسمت وقبلت ، وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالا بأن تجرّدها عارض لها عند نقلها عن الخبر ، ولا يمكنهم إدعاء ذلك فى نحو قم ، لأنه ليس له حاله غير هذه ، وحينئذ فتشكل فعليّته ، فإذا ادعى أن أصله «لتقم» كان الدال على الإنشاء اللام لا الفعل.

وأما اللام غير العامله فسبع :

إحداها : لام الابتداء ، وفائدتها أمران : توكيد مضمون الجمله ، ولهذا زحلقوها فى باب إنّ عن صدر الجمله كراهيه ابتداء الكلام بمؤكدين ، وتخليص المضارع للحال ، كذا قال الأكثرون ، واعترض ابن مالك الثانى بقوله تعالى : (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيامَهِ) (إِنِّى لَيَحْزُنُنِى أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ) فإن الذهاب كان مستقبلا ، فلو كان الحزن حالا لزم تقدّم الفعل فى الوجود على فاعله مع أنه أثره ، والجواب أن الحكم واقع فى ذلك اليوم لا محاله ، فنزل منزله الحاضر المشاهد ، وأن التقدير قصد أن تذهبوا ، والقصد حال ، وتقدير أبى حيان قصدكم أن تذهبوا مردود بأنه يقتضى حذف الفاعل ،

لأن (أَنْ تَذْهَبُوا) على تقديره منصوب.

وتدخل باتفاق فى موضعين ، أحدهما : المبتدأ نحو (لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً) والثانى بعد إنّ ، وتدخل فى هذا الباب على ثلاثه باتفاق : الاسم ، نحو (إِنَّ رَبِّى لَسَمِيعُ الدُّعاءِ) والمضارع لشبهه به نحو (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ) والظرف نحو (وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ) وعلى ثلاثه باختلاف ، أحدها : الماضى الجامد نحو «إنّ زيدا لعسى أن يقوم» أو «لنعم الرجل» قاله أبو الحسن ، ووجهه أن الجامد يشبه الاسم ، وخالفه الجمهور ، والثانى : الماضى المقرون بقد ، قاله الجمهور ، ووجهه أن قد تقرب الماضى من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم ، وخالف فى ذلك خطاب ومحمد بن مسعود الغزنى ، وقالا : إذا قيل «إنّ زيدا لقد قام» فهو جواب لقسم مقدر ، والثالث : الماضى المتصرف المجرد من قد ، أجازه الكسائى وهشام على إضمار قد ، ومنعه الجمهور ، وقالوا : إنما هذه لام القسم ، فمتى تقدّم فعل القلب فتحت همزه أن ك- «علمت أنّ زيدا لقام» والصواب عندهما الكسر.

واختلف فى دخولها فى غير باب إن على شيئين : أحدهما خبر المبتدأ المتقدم نحو «لقائم زيد» فمقتضى كلام جماعه [من النحويين] الجواز ، و [إن كان] فى أمالى ابن الحاجب : لام الابتداء يجب معها المبتدأ ، الثانى : الفعل نحو «ليقوم زيد» فأجاز ذلك ابن مالك والمالقى وغيرهما ، زاد المالقى «الماضى الجامد» نحو (لَبِئْسَ ما كانُوا يَعْمَلُونَ) وبعضهم المتصرف المقرون بقد نحو (وَلَقَدْ كانُوا عاهَدُوا اللهَ مِنْ قَبْلُ) (لَقَدْ كانَ فِى يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آياتٌ) والمشهور أن هذه لام القسم ، وقال أبو حيان فى (وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ) : هى لام الابتداء مفيده لمعنى التوكيد ، ويجوز أن يكون قبلها قسم مقدر وأن لا يكون ، اه.

ونص جماعه على منع ذلك كله ، قال ابن الخباز فى شرح الإيضاح : لا تدخل لام الابتداء على الجمل الفعليه إلا فى باب إنّ ، اه.

وهو مقتضى ما قدمناه عن ابن الحاجب ، وهو أيضا قول الزمخشرى ، قال فى تفسير (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ) : لام الابتداء لا تدخل إلا على المبتدأ والخبر ، وقال فى (فَلا أُقْسِمُ) : هى لام الابتداء دخلت على مبتدأ محذوف ، ولم يقدرها لام القسم ؛ لأنها عنده ملازمه للنون ، وكذا زعم فى (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ) أن المبتدأ مقدر ، أى ولأنت سوف يعطيك ربك.

وقال ابن الحاجب : اللام فى ذلك لام التوكيد ، وأما قول بعضهم إنها لام الابتداء وإن المبتدأ مقدر بعدها ففاسد من جهات ؛ إحداها : أن اللام مع الابتداء كقد مع الفعل وإنّ مع الاسم ، فكما لا يحذف الفعل والاسم ويبقيان بعد حذفهما كذلك اللام بعد حذف الاسم ، والثانيه : أنه إذا قدر المبتدأ فى نحو «لسوف يقوم زيد» يصير التقدير لزيد سوف يقوم زيد ، ولا يخفى ما فيه من الضعف ، والثالثه : أنه يلزم إضمار لا يحتاج إليه الكلام ، اه.

وفى الوجهين الأخيرين نظر ؛ لأن تكرار الظاهر إنما يقبح إذا صرح بهما ، ولأن النحويين قدّروا مبتدأ بعد الواو فى نحو «قمت وأصكّ عينه» وبعد الفاء فى نحو (وَمَنْ عادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ) وبعد اللام فى نحو (لاقسم بيوم القيامه) وكل ذلك تقديرلأصل الصناعه دون المعنى ، فكذلك هنا.

وأما الأول فقد قال جماعه فى (إِنْ هذانِ لَساحِرانِ) : إن التقدير لهما ساحران فحذف المبتدأ وبقيت اللام ، ولأنه يجوز على الصحيح نحو «لقائم زيد».

وإنما يضعف قول الزمخشرى أن فيه تكلّفين لغير ضروره ، وهما تقدير

محذوف وخلع اللام عن معنى الحال ؛ لئلا يجتمع دليلا الحال والاستقبال ، وقد صرح بذلك فى تفسير (لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا) ونظّره بخلع اللام عن التعريف وإخلاصها للتعويض فى «يالله» وقوله إن لام القسم مع المضارع لا تفارق النون ممنوع ، بل تاره تجب اللام وتمتنع النون ، وذلك مع التنفيس كالآيه ، ومع تقديم المعمول بين اللام والفعل نحو (وَلَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ) ومع كون الفعل للحال نحو (لأقسم) وإنما قدر البصريون هنا مبتدأ لأنهم لا يجيزون لمن قصد الحال أن يقسم إلا على الجمله الاسميه ، وتاره يمتنعان ، وذلك مع الفعل المنفى نحو (تَاللهِ تَفْتَؤُا) وتاره بجباز ، وذلك فيما بقى نحو (وَتَاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنامَكُمْ).

مسأله – للام الابتداء الصّدريه ، ولهذا علّقت العامل فى «علمت لزيد منطلق» ومنعت من النصب على الاشتغال فى نحو «زيد لأنا أكرمه» ومن أن يتقدم عليها الخبر فى نحو «لزيد قائم» والمبتدأ فى نحو «لقائم زيد» فأما قوله :

٣٧٧- أمّ الحليس لعجوز شهربه ***[ترضى من اللّحم بعظم الرّقبه] [ص ٢٣٣]

فقيل : اللام زائده ، وقيل : للابتداء والتقدير لهى عجوز ، وليس لها الصّدريه فى باب إن لأنها [فيه] مؤخّره من تقديم ، ولهذا تسمى اللام المزحلقه ، والمزحلقه أيضا ، وذلك لأن أصل «إنّ زيدا لقائم» «لإن زيدا قائم» فكرهوا افتتاح الكلام بتوكيدين فأخّروا اللام دون إن لئلا يتقدم معمول الحرف عليه ، وإنما لم ندّع أن الأصل «إنّ لزيدا قائم» لئلا يحول ماله الصدر بين العامل والمعمول ، ولأنهم قد نطقوا باللام مقدمه على إنّ فى نحو قوله :

٣٧٨- [ألا يا سنابرق على قلل الحمى] ***لهنّك من برق علىّ كريم

ولاعتبارهم حكم صدريّتها فيما قبل إن دون ما بعدها ، دليل الأول أنها تمنع من تسلط فعل القلب على أن ومعموليها ، ولذلك كسرت فى نحو (وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ) بل قد أثّرت هذا المنع مع حذفها فى قول الهذلى :

٣٧٩- فغبرت بعدهم بعيش ناصب ***وإخال إنّى لاحق مستتبع

الأصل إنى للاحق ، فحذفت اللام بعد ما علّقت إخال ، وبقى الكسر بعد حذفها كما كان مع وجودها ، فهو مما نسخ لفظه وبقى حكمه. ودليل الثانى أن عمل إن يتخطاها ، تقول «إنّ فى الدار لزيدا» و «إنّ زيدا لقائم» وكذلك يتخطاها عمل العامل بعدها نحو «إنّ زيدا طعامك لآكل» ووهم بدر الدين ابن ابن مالك ، فمنع من ذلك ، والوارد منه فى التنزيل كثير نحو (إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ)

تنبيه - «إنّ زيدا لقام ، أو ليقومنّ» اللام جواب قسم مقدّر ، لا لام الابتداء ، فإذا دخلت عليها «علمت» مثلا فتحت همزتها ، فإن قلت «لقدم قام زيد» فقالوا : هى لام الابتداء ، وحينئذ يجب كسر الهمزه ، وعندى أن الأمرين محتملان.

فصل

وإذا خففت إنّ نحو (وَإِنْ كانَتْ لَكَبِيرَةً) (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْها حافِظٌ) فاللام عند سيبويه والأكثرين لام الابتداء أفادت - مع إفادتها توكيد النسبه وتخليص المضارع للحال - الفرق بين إن المخففه من الثقيله وإن النافيه ؛ ولهذا صارت لازمه بعد أن كانت جائزه ، اللهم إلا أن يدل دليل على قصد الإثبات كقراءه أبى رجاء (وَإِنْ كُلُّ ذلِكَ لَمَّا مَتاعُ الْحَياةِ الدُّنْيا) بكسر اللام أى للّذى ، وكقوله :

٣٨٠- إن كنت قاضى نحبى يوم بينكم ***لو لم تمنّوا بوعد غير توديع (١)

ويجب تركها مع نفى الخبر كقوله :

٣٨١- إن الحقّ لا يخفى على ذى بصيره***وإن هو لم يعدم خلاف معاند

وزعم أبو على وأبو الفتح وجماعه أنها لام غير لام الابتداء ، اجتلبت للفرق ، قال أبو الفتح : قال لى أبو على : ظننت أن فلانا نحوى محسن ، حتى سمعته يقول : إن اللام التى تصحب إن الخفيفه هى لام الابتداء ، فقلت له : أكثر نحويّى بغداد على هذا ، اه. وحجه أبى على دخولها على الماضى المتصرف نحو «إن زيد لقام» وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه فى نحو (وَإِنْ وَجَدْنا أَكْثَرَهُمْ لَفاسِقِينَ) وكلاهما لا يجوز مع المشدده.

وزعم الكوفيون أن اللام فى ذلك كله بمعنى إلا ، وأن إن قبلها نافيه ، واستدلوا على مجىء اللام للاستثناء بقوله :

٣٨٢- أمسى أبان ذليلا بعد عزّته ***وما أبان لمن أعلاج سودان [ص ٢٣٣]

وعلى قولهم يقال «قد علمنا إن كنت لمؤمنا» بكسر الهمزه ؛ لأن النافيه مكسوره دائما ، وكذا على قول سيبويه لأن لام الابتداء تعلق العامل عن العمل ، وأما على قول أبى على وأبى الفتح فتفتح.

القسم الثانى : اللام الزائده ، وهى الداخله فى خبر المبتدأ فى نحو قوله :

*أم الحليس لعجوز شهر به* [٤٧٧]

وقيل : الأصل لهى عجوز ، وفى خبر أنّ المفتوحه كقراءه سعيد بن جبير



---

١- المحفوظ فى شواهد النحاه *لو لم تمنوا بوعد غير مكذوب*

(إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعامَ) بفتح الهمزه ، وفى خبر لكن فى قوله :

٣٨٣- *ولكنّنى من حبّها لعميد* [ص ٢٩٢]

وليس دخول اللام مقيسا بعد أنّ المفتوحه خلافا للمبرد ، ولا بعد لكن خلافا للكوفيين ، ولا اللام بعدهما لام الابتداء خلافا له ولهم ، وقيل : اللامان للابتداء على أن الأصل «ولكن إنّنى» فحذفت همزه إنّ للتخفيف ، ونون لكن لذلك لثقل اجتماع الأمثال ، وعلى أن ما فى (١) قوله :

*وما أبان لمن أعلاج سودان* [٣٨٢]

استفهام ، وتم الكلام عند «أبان» ثم ابتدىء لمن أعلاج ، أى بتقدير لهو من أعلاج ، وقيل : هى لام زيدت فى خبر ما النافيه ، وهذا المعنى عكس المعنى على القولين السابقين :

ومما زيدت فيه أيضا خبر زال فى قوله.

٣٨٤- وما زلت من ليلى لدن أن عرفتها***لكالهائم المقصى بكلّ مراد

وفى المفعول الثانى لأرى فى قوله بعضهم «أراك لشاتمى» ونحو ذلك. قيل : وفى مفعول يدعو من قوله تعالى (يَدْعُوا لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ) وهذا مردود ؛ لأن زياده هذه اللام فى غايه الشذوذ فلا يليق تخريج التنزيل عليه ، ومجموع ما قيل فى اللام فى هذه الآيه قولان : أحدهما هذا ، وهو أنها زائده ، وقد بينا فساده ، والثانى أنها لام الابتداء ، وهو الصحيح ، ثم اختلف هؤلاء ؛ فقيل : إنها مقدمه من تأخير ، والأصل يدعو من لضرّه أقرب من نفعه ، فمن : مفعول ، وضره أقرب : مبتدأ وخبر ، والجمله صله لمن ، وهذا بعيد ؛



---

١- هذا الكلام عطف على قوله «على أن الأصل» و «ما» بمعنى الذى ، أى وعلى أن الذى فى قوله ، أو مقصود لفظها ، أى وعلى أن لفظ ما فى قوله ، وخبر «أن» هو قوله «استفهام» الواقع بعد إنشاد الشاهد.

لأن لام الابتداء لم يعهد فيها التقدّم عن موضعها ، وقيل : إنها فى موضعها ، وإن من مبتدأ ، ولبئس المولى خبرها (۱) ؛ لأن التقدير لبئس المولى هو ، وهو الصحيح ، ثم اختلف هؤلاء فى مطلوب يدعو على أربعه أقوال ، أحدها : أنها لا مطلوب لها ؛ وأن الوقف عليها ، وأنها [إنما] جاءت توكيدا ليدعو فى قوله (يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللهِ ما لا يَضُرُّهُ وَما لا يَنْفَعُهُ) وفى هذا القول دعوى خلاف الأصل مرتين ؛ إذ الأصل عدم التوكيد ، والأصل أن لا يفصل المؤكد من توكيده ولا سيما فى التوكيد اللفظى ، والثانى أن مطلوبه مقدّم عليه ، وهو (ذلِكَ هُوَ الضَّلالُ) على أن ذلك موصول ، وما بعده صله وعائد ، والتقدير يدعو الذى هو الضلال البعيد ، وهذا الإعراب لا يستقيم عند البصريين ؛ لأن «ذا» لا تكون عندهم موصوله إلا إذا وقعت بعد ما أو من الاستفهاميتين والثالث : أن مطلوبه محذوف ، والأصل يدعوه ، والجمله حال ، والمعنى ذلك هو الضلال البعيد مدعوا ، والرابع : أن مطلوبه الجمله بعده ، ثم اختلف هؤلاء على قولين ؛ أحدهما : أن يدعو بمعنى يقول ، والقول يقع على الجمل ، والثانى : أن يدعو ملموح فيه معنى فعل من أفعال القلوب ، ثم اختلف هؤلاء على قولين ، أحدهما : أن معناه يظن ؛ لأن أصل [يدعو] معناه يسمّى ، فكأنه قال : يسمى من ضره أقرب من نفعه إلها ، ولا يصدر ذلك عن يقين اعتقاد ، فكأنه قيل : يظن ، وعلى هذا القول فالمفعول الثانى محذوف كما قدرنا ، والثانى : أن معناه يزعم ؛ لأن الزعم قول مع اعتقاد.

ومن أمثله اللام الزائده قولك «لئن قام زيد أقم ، أو فأنا أقوم» أو «أنت ظالم لئن فعلت» فكل ذلك خاص بالشعر ، وسيأتى توجيهه والاستشهاد عليه.



---

۱- فى نسخه «ولبئس المولى خبره».

الثالث : لام الجواب ، وهى ثلاثه أقسام : لام جواب لو نحو (لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا) (لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتا) ولام جواب لو لا نحو (وَلَوْ لا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ) ولام جواب القسم نحو ».

(تَاللهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللهُ عَلَيْنا) (وَتَاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنامَكُمْ) وزعم أبو الفتح أن اللام بعد «لو» و «لو لا» و «لوما» لام جواب قسم مقدر ، وفيه تعسّف ، نعم الأولى فى (وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ خَيْرٌ) أن تكون اللام لام جواب قسم مقدر ، بدليل كون الجمله اسميه ، وأما القول بأنها لام جواب لو وأن الاسميه استعيرت مكان الفعليه كما فى قوله :

٣٨٥- وقد جعلت قلوص بنى سهيل ***من الأكوار مرتعها قريب

ففيه تعسف ، وهذا الموضع مما يدل عندى على ضعف قول أبى الفتح ؛ إذ لو كانت اللام بعد لو أبدا فى جواب قسم مقدر لكثر مجىء [الجواب بعد لو جمله اسميه] نحو «لو جاءنى لأنا أكرمه» كما يكثر ذلك فى باب القسم

الرابع : اللام الداخله على أداه شرط للايذان بأن الجواب بعدها مبنىّ على قسم قبلها ، لا على الشرط ، ومن ثمّ تسمى اللام المؤذنه ، وتسمى الموطئه أيضا ؛ لأنها وطّأت الجواب للقسم ، أى مهّدته له ، نحو (لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ ، وَلَئِنْ قُوتِلُوا لا يَنْصُرُونَهُمْ ، وَلَئِنْ نَصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ الْأَدْبارَ) وأكثر ما تدخل على إن ، وقد تدخل على غيرها كقوله :

٣٨٦- لمتى صلحت ليقضين لك صالح ***ولتجزينّ إذا جزيت جميلا

وعلى هذا فالأحسن فى قوله تعالى (لَما آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتابٍ وَحِكْمَةٍ) أن لا تكون موطّئه وما شرطيه ، بل للابتداء وما موصوله ؛ لأنه حمل على الأكثر.

وأغرب ما دخلت عليه إذ ، وذلك لشبهها بإن ، وأنشد أبو الفتح :

٣٨٧- غضبت علىّ لأن شربت بجزّه***فلاذ غضبت لأشربن بخروف

وهو نظير دخول الفاء فى (فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَداءِ فَأُولئِكَ عِنْدَ اللهِ هُمُ الْكاذِبُونَ) شبهت إذ إن فدخلت الفاء بعدها كما تدخل فى جواب الشرط ، وقد تحذف مع كون القسم مقدرا قبل الشرط نحو (وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ) وقول بعضهم ليس هنا قسم مقدر وإن الجمله الاسميه جواب الشرط على إضمار الفاء كقوله :

*من يفعل الحسنات الله يشكرها* [٨١]

مردود ؛ لأن ذلك خاص بالشعر ، وكقوله تعالى (وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ) فهذا لا يكون إلا جوابا للقسم ، وليست موطئه فى قوله :

٣٨٨- لئن كانت الدّنيا علىّ كما أرى ***تباريح من ليلى فللموت أروح

وقوله :

٣٨٩- لئن كان ما حدّثته اليوم صادقا***أصم فى نهار القيظ للشّمس باديا

وقوله :

٣٩٠- ألمم بزينب إنّ البين قد أفدا***قلّ الثّواء لئن كان الرّحيل غدا

بل هى فى ذلك كله زائده كما تقدمت الإشاره إليه ؛ أما الأولان فلأن الشرط قد أجيب بالجمله المقرونه بالفاء فى البيت الأول وبالفعل المجزوم فى البيت الثانى ، فلو كانت اللام للتوطئه لم يجب إلا القسم ، هذا هو الصحيح ، وخالف فى ذلك الفراء ، فزعم أن الشرط قد يجاب مع تقدم القسم عليه ، وأما الثالث فلأن الجواب قد حذف مدلولا عليه بما قبل إن ، فلو كان ممّ قسم مقدر لزم الإجحاف بحذف جوابين.

الخامس : لام أل كالرجل والحارث ، وقد مضى شرحها.

السادس : اللام اللاحقه لأسماء الإشاره للدلاله على البعد أو على توكيده ، على خلاف فى ذلك ، وأصلها السكون كما فى «تلك» وإنما كسرت فى «ذلك» لالتقاء الساكنين.

السابع : لام التعجب غير الجاره نحو «لظرف زيد ، ولكرم عمرو» بمعنى ما أظرفه وما أكرمه ، ذكره ابن خالويه فى كتابه المسمى بالجمل ، وعندى أنها إما لام الابتداء دخلت على الماضى لشبهه لجموده بالاسم ، وإما لام جواب قسم مقدر.

**«لا»**

: على ثلاثه أوجه :

أحدها : أن تكون نافيه ، وهذه على خمسه أوجه :

أحدها : أن تكون عامله عمل إنّ ، وذلك إن أريد بها نفى الجنس على سبيل التنصيص ، وتسمى حينئذ تبرئه ، وإنما يظهر نصب اسمها إذا كان خافضا نحو «لا صاحب جود ممقوت» وقول أبى الطيب :

٣٩١- فلا ثوب مجد غير ثوب ابن أحمد***على أحد إلّا بلؤم مرقّع

أو رافعا نحو «لا حسنا فعله مذموم» أو ناصبا نحو «لا طالعا جبلا حاضر» ومنه «لا خيرا من زيد عندنا» وقول أبى الطيب :

٣٩٢- قفا قليلا بها علىّ ؛ فلا***أقلّ من نظره أزوّدها

ويجوز رفع «أقل» على أن تكون عامله عمل ليس.

وتخالف لا هذه إنّ من سبعه أوجه :

أحدها : أنها لا تعمل إلا فى النكرات.

الثانى : أن اسمها إذا لم يكن عاملا فإنه يبنى ، قيل : لتضمنه معنى مِن

الاستغراقيه ، وقيل : لتركيبه مع لا تركيب خمسه عشر ، وبناؤه على ما ينصب به لو كان معربا ، فيبنى على الفتح فى نحو «لا رجل ، ولا رجال» ومنه (لا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ) (قالُوا لا ضَيْرَ) (يا أَهْلَ يَثْرِبَ لا مُقامَ لَكُمْ) وعلى الياء فى نحو «لا رجلين» و «لا قائمين» وعن المبرد أن هذا معرب لبعده بالتثنيه والجمع عن مشابهه الحرف ، ولو صح هذا للزم الإعراب فى «يا زيدان ، ويا زيدون» ولا قائل به ، وعلى الكسره فى نحو «لا مسلمات» وكان القياس وجوبها ولكنه جاء بالفتح ، وهو الأرجح ، لأنها الحركه التى يستحقها المركب ، وفيه ردّ على السيرافى والزجاج إذ زعما أن اسم لا غير العامل معرب ، وأن ترك تنوينه للتخفيف.

ومثل لا رجل عند الفراء «لا جرم» نحو (لا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ) والمعنى عنده لا بدّ من كذا ، أو لا محاله فى كذا ، فحذفت من أوفى ، وقال قطرب : لا ردّ لما قبلها ، أى ليس الأمر كما وصفوا ، ثم ابتدىء ما بعده ، وجرم : فعل ، لا اسم ، ومعناه وجب وما بعده فاعل ، وقال قوم : لا زائده ، وجرم وما بعدها فعل وفاعل كما قال قطرب ، وردّه الفراء بأن «لا» لا تزاد فى أول الكلام ؛ وسيأتى البحث فى ذلك.

والثالث : أن ارتفاع خبرها عند إفراد اسمها نحو «لا رجل قائم» مما كان مرفوعا به قبل دخولها ، لا بها ، وهذا القول لسيبويه ، وخالفه الأخفش والأكثرون ولا خلاف بين البصريين فى أن ارتفاعه بها إذا كان اسما عاملا.

الرابع : أن خبرها لا يتقدم على اسمها ولو كان ظرفا أو مجرورا.

الخامس : أنه يجوز مراعاه محلها مع اسمها قبل مضى الخبر وبعده ؛ فيجوز رفع النعت والمعطوف عليه نحو «لا رجل ظريف فيها ، ولا رجل وامرأه فيها».

السادس : أنه يجوز إلغاؤها إذا تكررت ، نحو «لا حول ولا قوّه إلّا بالله» ولك فتح الاسمين ، ورفعهما ، والمغايره بينهما ، بخلاف نحو قوله :

إنّ محلّا وإنّ مرتحلا***وإن فى السّفر إذ مضوا مهلا [١٢١]

فلا محيد عن النصب.

والسابع : أنه يكثر حذف خبرها إذا علم ، نحو (قالُوا لا ضَيْرَ) (فَلا فَوْتَ) وتميم لا تذكره حينئذ.

الثانى : أن تكون عامله عمل ليس ، كقوله :

٣٩٣- من صدّ عن نيرانها***فأنا ابن قيس لا براح [ص ٦٣١]

وإنما لم يقدروها مهمله والرفع بالابتداء لأنها حينئذ واجبه التكرار ، وفيه نظر ، لجواز تركه فى الشعر.

و «لا» هذه تخالف ليس من ثلاث جهات :

إحداها : أن عملها قليل ، حتّى ادّعى أنه ليس بموجود.

الثانيه : أن ذكر خبرها قليل ، حتى إن الزجاج لم يظفر به فادّعى أنها تعمل فى الاسم خاصه ، وأنّ خبرها مرفوع ، ويرده قوله :

٣٩٤- تعزّ فلا شيء على الأرض باقيا***ولا وزر ممّا قضى الله واقيا [ص ٢٤٠]

وأما قوله :

٣٩٥- نصرتك إذ لا صاحب غير خاذل ***فبوّئت حصنا بالكماه حصينا

فلا دليل فيه كما توهّم بعضهم ؛ لاحتمال أن يكون الخبر محذوفا و «غير» استثناء».

الثالثه : أنها لا تعمل إلا فى النكرات ، خلافا لابن جنى وابن الشجرى ، وعلى ظاهر قولهما جاء قول النابغه :

٣٩٦- وحلّت سواد القلب لا أنا باغيا***سواها ، ولا عن حبّها متراخيا

وعليه بنى المتنبى قوله :

٣٩٧- إذا الجود لم يرزق خلاصا من الأذى ***فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا

تنبيه - إذا قيل «لا رجل فى الدار» بالفتح تعين كونها نافيه للجنس ويقال فى توكيده «بل امرأه (١)» وإن قيل بالرفع تعين كونها عامله عمل ليس ، وأمتنع أن تكون مهمله ، وإلا تكررت كما سيأتى ، واحتمل أن تكون لنفى الجنس وأن تكون لنفى الوحده ، ويقال فى توكيده على الأول «بل امرأه» وعلى الثانى «بل رجلان ، أو رجال».

وغلط كثير من الناس ؛ فزعموا أن العامله عمل ليس لا تكون إلا نافيه للوحده لا غير ، ويرد عليهم نحو قوله :

*تعزّ فلا شىء على الأرض باقيا*

البيت ... [٣٩٤]

وإذا قيل «لا رجل ولا امرأه فى الدار» برفعهما احتمل كون لا الأولى عامله فى الأصل عمل إنّ ثم ألغيت لتكرارها ، فيكون ما بعدها مرفوعا بالابتداء ، وأن تكون عامله عمل ليس ، فيكون ما بعدها مرفوعا بها ، وعلى



---

١- المراد توكيد المعنى الذى دل عليه قولك «لا رجل» ووجهه أن «بل» تفيد تقرير فى الذى قبلها وتثبت ضده لما بعدها ، وهذا التقرير هو مراده بالتوكيد.

الوجهين فالظرف خبر عن الاسمين إن قدرت لا الثانيه تكرارا للأولى وما بعدها معطوفا ، فإن قدرت الأولى مهمله والثانيه عامله عمل ليس أو بالعكس فالظرف خبر عن أحدهما ، وخبر الآخر محذوف كما فى قولك «زيد وعمرو قائم» ولا يكون خبرا عنهما ، لئلا يلزم محذوران : كون الخبر الواحد مرفوعا ومنصوبا ، وتوارد عاملين على معمول واحد.

وإذا قيل «ما فيها من زيت ولا مصابيح» بالفتح - احتمل كون الفتحه بناء مثلها فى «لا رجال» وكونها علامه لتخفض بالعطف ولا مهمله ، فإن قلته بالرفع احتمل كون لا عامله عمل ليس ، وكونها مهمله والرفع بالعطف على المحل.

فأما قوله تعالى (وَما يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلا فِي السَّماءِ وَلا أَصْغَرَ مِنْ ذلِكَ وَلا أَكْبَرَ) فظاهر الأمر جواز كون أصغر وأكبر معطوفين على لفظ مثقال أو على محله ، وجواز كون لامع الفتح تبرئه ، ومع الرفع مهمله أو عامله عمل ليس ، ويقوّى العطف أنه لم يقرأ فى سوره سبأ فى قوله سبحانه وتعالى (عالِمِ الْغَيْبِ لا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقالُ ذَرَّةٍ) الآيه إلا بالرفع لما لم يوحد الخفض فى لفظ مثقال ، ولكن يشكل عليه أنه يفيد ثبوت العزوب عند ثبوت الكتاب ، كما أنك إذا قلت «ما مررت برجل إلا فى الدّار» كان إخبارا بثبوت مرورك برجل فى الدار ، وإذا امتنع هذا تعيّن [أن] الوقف على (فِي السَّماءِ) وأن ما بعدها مستأنف ، وإذا ثبت ذلك فى سوره يونس قلنا به فى سوره سبأ وأن الوقف على (الْأَرْضِ) وأنه إنما لم يجىء فيه الفتح اتباعا للنقل ، وجوز بعضهم العطف فيهما على أن لا يكون معنى يعزب يخفى ، بل يخرج إلى الوجود.

الوجه الثالث : أن تكون عاطفه ، ولها ثلاثه شروط ، أحدها : أن يتقدمها إثبات كجاء زيد لا عمرو ، أو أمر كاضرب زيدا لا عمرا ، قال سيبويه : أو نداء نحو يا ابن أخى لا ابن عمى ، وزعم ابن سعدان أن هذا ليس من كلامهم. الثانى : أن لا تقترن بعاطف ، فإذا قيل «جاءنى زيد لا بل عمرو» فالعاطف بل ، ولا ردّ لما قبلها ، وليست عاطفه ، وإذا قلت «ما جاءنى زيد ولا عمرو» فالعاطف الواو ، ولا توكيد للنفى ، وفى هذا المثال مانع آخر من العطف بلا ، وهو تقدم النفى ، وقد اجتمعا أيضا فى (وَلَا الضَّالِّينَ) والثالث : أن يتعاند متعاطفاها ، فلا يجوز «جاءنى رجل لا زيد» لأنه يصدق على زيد اسم الرجل ، بخلاف «جاءنى رجل لا امرأه» ولا يمتنع العطف بها على معمول الفعل الماضى خلافا للزجاجى ، أجاز «يقوم زيد لا عمرو» ومنع «قام زيد لا عمرو» وما منعه مسموع ، فمنعه مدفوع ، قال امرؤ القيس :

٣٩٨- كأن دثارا حلّقت بلبونه ***عقاب تنوفى لا عقاب القواعل

دثار : اسم راع ، وحلقت : ذهبت ، واللّبون : نوق ذوات لبن ، وتنوفى : جبل عال ، والقواعل : جبال صغار ، وقوله إن العامل مقدّر بعد العاطف ، ولا يقال «لا قام عمرو» إلا على الدعاء مردود بأنه لو توقفت صحه العطف على صحه تقدير العامل بعد العاطف لامتنع «ليس زيد قائما ولا قاعدا».

الوجه الرابع : أن تكون جوابا مناقضا لنعم ، وهذه تحذف الجمل بعدها كثيرا ، يقال «أجاءك زيد؟» فتقول «لا» والأصل : لا لم يجىء.

والخامس : أن تكون على غير ذلك ، فإن كان ما بعدها جمله اسميه صدرها معرفه أو نكره ولم تعمل فيها ، أو فعلا ماضيا لفظا وتقديرا ، وجب تكرارها.

مثال المعرفه (لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَها أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ ، وَلَا اللَّيْلُ سابِقُ النَّهارِ) وإنما لم تكرر فى «لا نولك أن تفعل» لأنه بمعنى لا ينبغى لك ، فحملوه على ما هو بمعناه ، كما فتحوا فى «يذر» حملا على «يدع (١)» لأنهما بمعنى ، ولو لا أن الأصل فى يذر الكسر لما حذفت الواو كما لم تحذف فى يوجل ومثال النكره التى لم تعمل فيها لا (لا فِيها غَوْلٌ وَلا هُمْ عَنْها يُنْزَفُونَ) فالتكرار هنا واجب ، بخلافه فى (لا لَغْوٌ فِيها وَلا تَأْثِيمٌ).

ومثال الفعل الماضى (فَلا صَدَّقَ وَلا صَلَّى) وفى الحديث «فإنّ المنبتّ لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى» وقول الهذلى : كيف أغرم من لا شرب ولا أكل ، ولا نطق ولا استهلّ ، وإنما ترك التكرار فى «لا شلّت يداك» و «لا فضّ الله فاك» وقوله :

٣٩٩- [ألا يا اسلمى يا دارمىّ على البلى] ***ولا زال منهلّا بجرعائك القطر

وقوله :

٤٠٠- لا بارك الله فى الغوانى هل ***يصبحن إلّا لهنّ مطّلب؟

لأن المراد الدعاء ، فالفعل مستقبل فى المعنى ، ومثله فى عدم وجوب التكرار بعدم قصد المضى إلا أنه ليس دعاء قولك «والله لا فعلت كذا» وقول الشاعر :

٤٠١- حسب المحبّين فى الدّنيا عذابهم ***تالله لا عذّبتهم بعدها سقر



---

١- أصل الدال فى «يدع مكسوره» ، بدليل حذف الواو ، وفتحت الدال لأجل حرف الحلق وهو العين ، ومثله يهب ، وحمل «يذر» على يدع لأن معناهما واحد.

وشذ ترك التكرار فى قوله :

۴۰۲- لاهمّ إنّ الحارث بن جبله ***زنى على أبيه ثمّ قتله

وكان فى جاراته لا عهد له ***وأىّ أمر سيّء لا فعله

زنى : بتخفيف النون ، كذا رواه يعقوب ، وأصله زنا بالهمز بمعنى سيّى وروى

بتشديدها ، والأصل زنى بامرأه أبيه ، فحذف المضاف وأناب على عن الباء ، وقال أبو خراش الهذلى وهو يطوف بالبيت :

۴۰۳- إن تغفر اللهمّ تغفر جمّا***وأىّ عبد لك لا ألمّا

وأما قوله سبحانه وتعالى (فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَهَ) فإن لا فيه مكرره فى المعنى ؛ لأن المعنى فلا فكّ رقبه ولا أطعم مسكينا ؛ لأن ذلك تفسير للعقبه ، قاله الزمخشرى. وقال الزجاج : إنما جاز لأن (ثُمَّ كانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا) معطوف عليه وداخل فى النفى فكأنه قيل : فلا اقتحم ولا آمن ، انتهى. ولو صح لجاز «لا أكل زيد وشرب» وقال بعضهم : لا دعائيه ، دعاء عليه أن لا يفعل خيرا ، وقال آخر : تحضيض ، والأصل فألا اقتحم ، ثم حذفت الهمزه ، وهو ضعيف.

وكذلك يجب تكرارها إذا دخلت على مفرد خبر أو صفه أو حال نحو «زيد لا شاعر ولا كاتب» و «جاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا» ونحو (إِنَّها بَقَرَهٌ لا فارِضٌ وَلا بِكْرٌ) (وَظِلٍّ مِنْ يَحْمُومٍ لا بارِدٍ وَلا كَرِيمٍ) (وَفاكِهَهٍ كَثِيرَهٍ لا مَقْطُوعَهٍ وَلا مَمْنُوعَهٍ) (مِنْ شَجَرَهٍ مُبارَكَهٍ زَيْتُونَهٍ لا شَرْقِيَّهٍ وَلا غَرْبِيَّهٍ).

وإن كان ما دخلت عليه فعلا مضارعا لم يجب تكرارها نحو (لا يُحِبُّ اللهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ) (قُلْ لا أَسْئَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً) وإذا لم يجب أن تكرر فى «لا نولك أن تفعل» لكون الاسم المعرفه فى تأويل المضارع فأن لا يجب فى المضارع أحقّ.

ويتخلّص المضارع بها للاستقبال عند الأكثرين ، وخالفهم ابن مالك ؛ لصحه قولك «جاء زيد لا يتكلم» بالاتفاق ، مع الاتفاق على أن الجمله الحاليه لا تصدّر بدليل استقبال.

تنبيه – من أقسام «لا» النافيه المعترضه بين الخافض والمخفوض ، نحو «جئت بلا زاد» و «غضبت من لا شيء» وعن الكوفيين أنها اسم ، وأن الجار دخل عليها نفسها ، وأن ما بعدها خفض بالإضافه ، وغيرهم يراها حرفا ، ويسميها زائده كما يسمون كان فى نحو «زيد كان فاضل» زائده وإن كانت مفيده لمعنى وهو المضى والانقطاع ؛ فعلم أنهم قد يريدون بالزائد المعترض بين شيئين متطالبين وإن لم يصحّ أصل المعنى بإسقاطه كما فى مسأله لا فى نحو «غضبت من لا شيء» وكذلك إذا كان يفوت بفواته معنى كما فى مسأله كان ، وكذلك لا المقترنه بالعاطف فى نحو «ما جاءنى زيد ولا عمرو» ويسمونها زائده ، وليست بزائده البته ، ألا ترى أنه إذا قيل «ما جاءنى زيد وعمرو» احتمل أن المراد نفى مجيء كل منهما على كل حال ، وأن يراد نفى اجتماعهما فى وقت المجيء ؛ فإذا جيء بلا صار الكلام نصّا فى المعنى الأول ، نعم هى فى قوله سبحانه (وَما يَسْتَوِى الْأَحْياءُ وَلَا الْأَمْواتُ) لمجرد التوكيد ، وكذا إذا قيل «لا يستوى زيد ولا عمرو».

تنبيه – اعتراض لا بين الجار والمجرور فى نحو «غضبت من لا شيء» وبين الناصب والمنصوب فى نحو (لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ) وبين الجازم والمجزوم فى نحو (إِلَّا تَفْعَلُوهُ) وتقدّم معمول ما بعدها عليها فى نحو (يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ آياتِ رَبِّكَ لا يَنْفَعُ نَفْساً إِيمانُها) الآيه دليل على أنها ليس لها الصّدر ، بخلاف ما ، اللهم إلا أن تقع فى جواب القسم ؛ فإن الحروف التى يتلقّى بها القسم كلها لها الصّدر ، ولهذا قال سيبويه فى قوله :

آليت حبّ العراق الدّهر أطعمه ***[والحبّ يأكله فى القريه السّوس] [۱۳۹]

إن التقدير على حب العراق ؛ فحذف الخافض ونصب ما بعده بوصول الفعل إليه ، ولم يجعله من باب «زيدا ضربته» لأن التقدير لا أطعمه ، وهذه الجمله جواب لآليت فإن معناه حلفت ، وقيل : لها الصدر مطلقا ، وقيل : لا مطلقا ، والصواب الأول

الثانى من أوجه «لا» أن تكون موضوعه لطلب التّرك ، وتختص بالدخول على المضارع ، وتقتضى جزمه واستقباله ، سواء كان المطلوب منه مخاطبا نحو (لا تَتَّخِذُوا عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِياءَ) أو غائبا نحو (لا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكافِرِينَ أَوْلِياءَ) أو متكلما نحو «لا أرينّك ههنا» وقوله :

۴۰۴- لا أعرفن ربربا حورا مدامعها***[مردّفات على أعجاز أكوار]

وهذا النوع مما أقيم فيه المسبب مقام السبب ، والأصل لا تكن ههنا فأراك ، ومثله فى الأمر (وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً) أى وأغلظوا عليهم ليجدوا ذلك ، وإنما عدل إلى الأمر بالوجدان تنبيها على أنه المقصود بالذات (۱) ، وأما الإغلاظ فلم يقصد لذاته ، بل ليجدوه ، وعكسه (لا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطانُ) أى لا تفتنوا بفتنه الشيطان.

واختلف فى لا من قوله تعالى (وَاتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً) على قولين ؛ أحدهما : أنها ناهيه ، فتكون من هذا ، والأصل لا تتعرضوا للفتنه فتصيبكم ، ثم عدل عن النهى عن التعرض إلى النهى عن الإصابه لأن الإصابه مسببه عن التعرض ، وأسند هذا المسبب إلى فاعله ،



---

۱- فى نسخه «المقصود لذاته».

وعلى هـذا فالإصـابه خـاصه بالمتعرضـين وتوكيـد الفعل بالنون واضـح لاقترانه بحرف الطلب مثل (وَلا تَحْسَبَنَّ اللَّه غافِلًا) ولكن وقوع الطلب صفه للنكره ممتنع ؛ فوجب إضمار القول ، أى واتقوا فتنه مقولا فيها ذلك ، كما قيل فى قوله :

۴۰۵- حتّى إذا جنّ الظّلام واختلط***[جاؤا بمذق هل رأيت الذّئب قط]

[ص ۵۸۵]

الثـانى : أنهـا نـافيه ، واختلف القـائلون بـذلك على قولين ؛ أحـدهما : أن الجمله صـفه لفتنه ، ولاـ حاجه إلى إضـمار قول ؛ لأن الجمله خبريه ، وعلى هذا فيكون دخول النون شاذا ، مثله فى قوله : ».

۴۰۶- فلا الجاره الدّنيا بها تلحينّها***[ولا الضّيف عنها إن أناح محوّل]

بـل هو فى الآـيه أسـهل ؛ لعـدم الفصـل ، وهو فيهمـا سـماعى ، والـذى جوزه تشبيه لا النافيه بلا الناهيه ، وعلى هـذا الوجه تكون الإصابه عامه للظالم وغيره ، لا خاصه بالظالمين كما ذكره للزمخشـرى ؛ لأنها قد وصـفت بأنها لا تصيب الظالمين خاصه ، فكيف تكون مع هـذا خاصه بهم؟ والثانى أن الفعل جواب الأمر ، وعلى هـذا فيكون التوكيد أيضا خارجا عن القياس شاذا ، وممن ذكر هذا الوجه الزمخشرى ، وهو فاسد ؛ لأن المعنى حينئذ فإنكم إن تتقوها لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصه ، وقوله إن التقدير إن أصابتكم لا تصـيب الظالم خاصه مردود ؛ لأن الشـرط إنما يقدر من جنس الأمر ، لا من جنس الجواب ، ألا ترى أنك تقدر فى «ائتنى أكرمك» إن تأتنى أكرمك ، نعم يصـح الجواب فى قوله (ادْخُلُوا مَساكِنَكُمْ) الآيه ؛ إذ يصـح : إن تـدخلوا لا يحطمنكم ، ويصـح أيضا النهى على حـد «لا أرينّك ههنا» وأما الوصف فيأتى مكانه هنا أن تكون الجمله حالا ، أى ادخلوها غير محطومين ، والتوكيد بالنون

على هذا الوجه وعلى الوجه الأول سماعى ، وعلى النهى قياسى.

ولا- فرق فى اقتضاء لا- الطلبيه للجزم بين كونها مفيده للنهى سواء كان للتحريم كما تقدم ، أو للتنزيه نحو (وَلا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ) وكونها للدعاء كقوله تعالى (رَبَّنا لا تُؤاخِذْنا) وقول الشاعر :

۴۰۷- يقولون لا تبعدوهم يدفنوننى ***وأين مكان البعد إلّا مكانيا؟

وقول الآخر :

۴۰۸- فلا تشلل يد فتكت بعمرو***فإنّك لن تذلّ ولن تضاما

ويحتمل النهى والدعاء قول الفرزدق :

۴۰۹- إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد***لها أبدا ما دام فيها الجراضم

أى العظيم البطن ، وكونها للالتماس كقولك لنظيرك غير مستعل عليه

«لا تفعل كذا» وكذا الحكم إذا خرجت عن الطلب إلى غيره كالتهديد فى قولك لولدك أو عبدك «لا تطعنى».

وليس أصل «لا» التى يجزم الفعل بعدها لام الأمر فزيدت عليها ألف خلافا لبعضهم ، ولا هى النافيه والجزم بلام [أمر] مقدره خلافا للسهيلى.

والثالث : لا الزائده الداخله فى الكلام لمجرد تقويته وتوكيده ، نحو (ما مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا أَلَّا تَتَّبِعَنِ) (ما مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ) ويوضحه الآيه الأخرى (ما مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ) ومنه (لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتابِ) أى ليعلموا ، وقوله :

۴۱۰- وتلحيننى فى اللهو أن لا أحبّه ***وللهو داع دائب غير غافل (۱)



---

۱- وقع البيت رقم ۴۱۰ فى النسخه التى شرح عليها الدسوقى متأخرا عن ۴۱۱

وقوله :

۴۱۱- أبى جوده لا البخل واستعجلت به ***نعم من فتى لا يمنع الجود قاتله

وذلك فى روايه من نصب البخل ؛ فأما من خفض فلا حينئذ اسم مضاف ؛ لأنه أريد به اللفظ. وشرح هذا المعنى أن كلمه «لا» تكون للبخل ، وتكون للكرم ، وذلك أنها إذا وقعت بعد قول القائل أعطنى أو هل تعطينى كانت للبخل ، فإن وقعت بعد قوله أتمنعنى عطاءك أو أتحرمنى نوالك كانت للكرم ، وقيل : هى غير زائده أيضا فى روايه النصب ، وذلك على أن تجعل اسما مفعولا ، والبخل بدلا منها ، قاله الزجاج ، وقال آخر : لا مفعول به ، والبخل مفعول لأجله ، أى كراهيه البخل مثل (يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا) أى كراهيه أن تضلوا ، وقال أبو على فى الحجه : قال أبو الحسن : فسّرته العرب أبى جوده البخل ، وجعلوا لا حشوا ، اه.

وكما اختلف فى لا فى هذا البيت أنافيه أم زائده كذلك اختلف فيها فى مواضع من التنزيل ؛ أحدها : قوله تعالى (لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيامَهِ) فقيل : هى نافيه ، واختلف هؤلاء فى منفيها على قولين ؛ أحدهما : أنه شىء تقدم ، وهو ما حكى عنهم كثيرا من إنكار البعث ، فقيل لهم : ليس الأمر كذلك ثم استؤنف القسم ، قالوا : وإنما صح ذلك لأن القرآن كله كالسوره الواحده ، ولهذا يذكر الشىء فى سوره وجوابه فى سوره أخرى ، نحو (وَقالُوا يا أَيُّهَا الَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ) وجوابه (ما أَنْتَ بِنِعْمَهِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ) والثانى : أن منفيها أقسم ، وذلك على أن يكون إخبارا لا إنشاء ، واختاره الزمخشرى ، قال : والمعنى فى ذلك أنه لا يقسم بالشىء إلا إعظاما له ؛ بدليل (فَلا أُقْسِمُ بِمَواقِعِ النُّجُومِ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ) فكأنه قيل : إن إعظامه بالإقسام به كلا إعظام ، أى أنه يستحق إعظاما فوق ذلك ، وقيل : هى زائده. واختلف

هؤلاء فى فائدتها على قولين ؛ أحدهما : أنها زيدت توطئه وتمهيدا لنفى الجواب ، والتقدير لا أقسم بيوم القيامه لا يتركون سدى ، ومثله (فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيما شَجَرَ بَيْنَهُمْ) ، وقوله :

۴۱۲- فلا وأبيك ابنه العامرىّ ***لا يدّعى القوم أنّى أفرّ

ورد بقوله تعالى : (لا أُقْسِمُ بِهذَا الْبَلَدِ) الآيات ؛ فإن جوابه مثبت وهو (لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسانَ فِى كَبَدٍ) ومثله (فَلا أُقْسِمُ بِمَواقِعِ النُّجُومِ) الآيه ، والثانى : أنها زيدت لمجرد التوكيد وتقويه الكلام ، كما فى (لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتابِ) ورد بأنها لا تزاد لذلك صدرا ، بل حشوا ، كما أن زياده ما وكان كذلك نحو (فَبِما رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ) (أَيْنَما تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ) ونحو «زيد كان فاضل» وذلك لأن زياده الشيء تفيد اطراحه ، وكونه أول الكلام يفيد الاعتناء به ، قالوا : ولهذا نقول بزيادتها فى نحو (فَلا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشارِقِ وَالْمَغارِبِ) (فَلا أُقْسِمُ بِمَواقِعِ النُّجُومِ) لوقوعها بين الفاء ومعطوفها ، بخلاف هذه ، وأجاب أبو على مما تقدم من أن القرآن كالسوره الواحده.

الموضع الثانى : قوله تعالى (قُلْ تَعالَوْا أَتْلُ ما حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً) فقيل : إن لا نافيه ، وقيل : ناهيه ، وقيل : زائده ، والجميع محتمل.

وحاصل القول فى الآيه أن (ما) خبريه بمعنى الذى منصوبه بأتل ، و (حَرَّمَ رَبُّكُمْ) صله ، و (عَلَيْكُمْ) متعلقه بحرّم ، هذا هو الظاهر ، وأجاز الزجّاج كون (ما) استفهاميه منصوبه بحرّم ، والجمله محكيه بأتل ؛ لأنه بمعنى أقول ، ويجوز أن يعلّق عليكم بأتل ، ومن رجح إعمال أول المتنازعين - وهم الكوفيون - رجّحه على تعلقه بحرّم ، وفى أن وما بعدها أوجه :

أحدها : أن يكونا فى موضع نصب بدلا من (ما) ، وذلك على أنها موصوله لا استفهاميه ؛ إذ لم يقترن البدل بهمزه الاستفهام.

الثانى : أن يكونا فى موضع رفع خبرا لهو محذوفا.

أجازهما بعض المعربين. وعليهما فلا زائده ، قاله ابن الشجرى ، والصواب أنها نافيه على الأول ، وزائده على الثانى.

والثالث : أن يكون الأصل أبين لكم ذلك لئلا تشركوا ، وذلك لأنهم إذا حرّم عليهم رؤساؤهم ما أحلّه الله سبحانه وتعالى فأطاعوهم أشركوا ؛ لأنهم جعلوا غير الله بمنزلته.

والرابع : أن الأصل أوصيكم بأن لا تشركوا ، بدليل أنّ (وَبِالْوالِدَيْنِ إِحْساناً) معناه وأوصيكم بالوالدين ، وأن فى آخر الآيه (ذلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ) وعلى هذين الوجهين فحذفت الجمله وحرف الجر.

والخامس : أن التقدير أتل عليكم أن لا تشركوا ، فحذف مدلولا عليه بما تقدم ، وأجاز هذه الأوجه الثلاثه الزجاج.

والسادس : أن الكلام تمّ عند (حَرَّمَ رَبُّكُمْ) ثم ابتدىء : عليكم أن لا تشركوا ، وأن تحسنوا بالوالدين إحسانا ، وأن لا تقتلوا ، ولا تقربوا ؛ فعليكم على هذا اسم فعل بمعنى الزموا.

و «أن» فى الأوجه السته مصدريه ، و «لا» فى الأوجه الأربعه الأخيره نافيه.

والسابع : أن «أن» مفسره بمعنى أى ، ولا : ناهيه ، والفعل مجزوم لا

منصوب ، وكأنه قيل : أقول لكم لا تشركوا به شيئا ، وأحسنوا بالوالدين إحسانا ، وهذان الوجهان الأخيران أجازهما ابن الشجرى.

الموضع الثالث : قوله سبحانه وتعالى : (وَما يُشْعِرُكُمْ أَنَّها إِذا جاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ) فيمن فتح الهمزه ؛ فقال قوم منهم الخليل والفارسى : لا زائده ، وإلا لكان عذرا للكفار ، وردّه الزجاج بأنها نافيه فى قراءه الكسر ، فيجب ذلك فى قراءه الفتح ، وقيل : نافيه ، واختلف القائلون بذلك ، فقال النحاس : حذف المعطوف ، أى أو أنهم يؤمنون ، وقال الخليل فى قول [له] آخر : أنّ بمعنى لعلّ مثل «ائت السّوق أنّك تشترى لنا شيئا» ورجّحه الزجاج وقال : إنهم أجمعوا عليه ، وردّه الفارسى فقال : التوقع الذى فى لعلّ ينافيه الحكم بعدم إيمانهم ، يعنى فى قراءه الكسر ، وهذا نظير ما رجّح به الزجاج كون لا غير زائده ، وقد انتصروا لقول الخليل بأن قالوا : يؤيده أن (يُشْعِرُكُمْ) و (يدريكم) بمعنى ، وكثيرا ما تأتى لعلّ بعد فعل الدّرايه نحو (وَما يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى) وأن فى مصحف أبىّ (وما أدراكم لعلها) وقال قوم : أنّ مؤكده ، والكلام فيمن حكم بكفرهم وبئس من إيمانهم ، والآيه عذر للمؤمنين ، أى أنكم معذورون لأنكم لا تعلمون ما سبق لهم من القضاء (1) من أنهم لا يؤمنون حينئذ ، ونظيره (إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ وَلَوْ جاءَتْهُمْ كُلُّ آيَهٍ) وقيل : التقدير لأنهم ، واللام متعلقه بمحذوف ، أى لأنهم لا يؤمنون امتنعنا من الإتيان بها ، ونظيره (وَما مَنَعَنا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآياتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ) واختاره الفارسى.

واعلم أن مفعول (يُشْعِرُكُمْ) الثانى - على هذا القول ، وعلى القول بأنها



---

١- فى نسخه «ما سيق لهم به القضاء - إلخ».

بمعنى لعل - محذوف ، أى إيمانهم ، وعلى بقيه الأقوال أنّ وصلتها.

الموضع الرابع : (وَحَرامٌ عَلى قَرْيَةٍ أَهْلَكْناها أَنَّهُمْ لا يَرْجِعُونَ) فقيل : لا زائده ، والمعنى ممتنع على أهل قريه قدرنا إهلاكهم أنهم يرجعون عن الكفر إلى قيام الساعه ، وعلى هذا فحرام خبر مقدم وجوبا ؛ لأن المخبر عنه أن وصلتها ، ومثله (وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنا ذُرِّيَّتَهُمْ) لا مبتدأ وأن وصلتها فاعل أغنى عن الخبر كما جوزه أبو البقاء ؛ لأنه ليس بوصف صريح ، ولأنه لم يعتمد على نفى ولا استفهام ، وقيل : لا- نافيه ، والإعراب إمّا على ما تقدم ، والمعنى ممتنع عليهم أنهم لا يرجعون إلى الآخره ، وإما على أن حرام مبتدأ حذف خبره ، أى قبول أعمالهم ، وابتدىء بالنكره لتقييدها بالمعمول ، وإما على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، أى والعمل الصالح حرام عليهم ، وعلى الوجهين فأنّهم لا- يرجعون تعليل على إضمار اللام ، والمعنى لا- يرجعون عما هم فيه ، ودليل المحذوف ما تقدم من قوله تعالى : (فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلا كُفْرانَ لِسَعْيِهِ) ويؤيدهما تمام الكلام قبل مجىء أن فى قراءه بعضهم بالكسر.

الموضع الخامس : (ما كانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللهُ الْكِتابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّهَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِباداً لِي مِنْ دُونِ اللهِ ، وَلكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِما كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتابَ وَبِما كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ ، وَلا- يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلائِكَهَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْباباً) قرىء فى السبعه برفع (يَأْمُرَكُمْ) ونصبه ، فمن رفعه قطعه عما قبله ، وفاعله ضميره تعالى أو ضمير الرسول ، ويؤيد الاستئناف قراءه بعضهم (ولن يأمركم) و (لا-) على هذه القراءه نافيه لا غير ، ومن نصبه فهو معطوف على (يُؤْتِيَهُ) كما أن (يَقُولَ) كذلك ، و (لا) على هذه زائده مؤكّده لمعنى النفى السابق ، وقيل : على (يَقُولَ) ولم يذكر الزمخشرى غيره ، ثم جوز فى (لا) وجهين ، أحدهما : الزياده ، فالمعنى ما كان لبشر أن ينصبه الله للدعاء إلى

عبادته وترك الأنداد ، ثم يأمر الناس بأن يكونوا عبادا له ويأمركم أن تتخذوا الملائكه والنبيين أربابا ، والثانى : أن تكون غير زائده ، ووجّهه بأن النبىّ عليه الصلاه والسّلام كان ينهى قريشا عن عباده الملائكه ، وأهل الكتاب عن عباده عزيز وعيسى ، فلما قالوا له : أنتخذك ربا؟ قيل لهم : ما كان لبشر أن يستنبئه الله ثم يأمر الناس بعبادته وينهاهم عن عباده الملائكه والأنبياء ، هذا ملخص كلامه ، وإنما فسر لا يأمر بينهى لأنها حالته عليه الصلاه والسّلام ، وإلا فانتفاء الأمر أعمّ من النهى والسكوت ، والمراد الأول وهى الحاله التى يكون بها البشر متناقضا ؛ لأن نهيه عن عبادتهم لكونهم مخلوقين لا يستحقون أن يعبدوا ، وهو شريكهم فى كونه مخلوقا ، فكيف يأمرهم بعبادته؟ والخطاب فى (وَلا يَأْمُرَكُمْ) على القراءتين التفات.

تنبيه - قرأ جماعه (واتقوا فتنه لتصيبن الذين ظلموا) وخرجها أبو الفتح على حذف ألف (لا) تخفيفا ، كما قالوا «أم والله» ولم يجمع بين القراءتين بأن تقدر لا فى قراءه الجماعه زائده ؛ لأن التوكيد بالنون يأبى ذلك.

## «لَاتَ»

: اختلف فيها فى أمرين :

أحدهما : فى حقيقتها ، وفى ذلك ثلاثه مذاهب :

أحدها : أنها كلمه واحده فعل ماض ، ثم اختلف هؤلاء على قولين ؛ أحدهما : أنها فى الأصل بمعنى نقص من قوله تعالى (لا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمالِكُمْ شَيْئاً) فإنه يقال : لات يليت ، كما يقال : ألت يألت ، وقد قرىء بهما ، ثم استعملت للنفى كما أن قلّ كذلك ، قاله أبو ذر الخشنى. والثانى : أن أصلها ليس بكسر الياء ، فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وأبدلت السين تاء.

والمذهب الثانى : أنها كلمتان : لا النافيه ، والتاء لتأنيث اللفظه كما فى قمّت وربّت ، وإنما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين ، قاله الجمهور.

والثالث : أنها كلمه وبعض كلمه ، وذلك أنها لا النافيه والتاء زائده فى أول الحين ، قاله أبو عبيده وان الطراوه.

واستدل أبو عبيده بأنه وجدها فى الإمام - وهو مصحف عثمان رضى الله عنه - مخلطه بحين فى الخط ، ولا دليل فيه ، فكم فى خط المصحف من أشياء خارجه عن القياس؟.

ويشهد للجمهور أنه يوقف عليها بالتاء والهاء ، وأنها رسمت منفصله عن الحين ، وأن التاء قد تكسر على أصل حركه التقاء الساكنين ، وهو معنى قول الزمخشرى «وقرىء بالكسر على البناء كجير» اه ، ولو كانت فعلا ماضيا لم يكن للكسر وجه.

الأمر الثانى : فى عملها ، وفى ذلك أيضا ثلاثه مذاهب :

أحدها : أنها لا تعمل شيئا ؛ فإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره ، أو منصوب فمفعول لفعل محذوف ، وهذا قول للأخفش ، والتقدير عنده فى الآيه لا أرى حين مناص ، وعلى قراءه الرفع ولا حين مناص كائن لهم.

والثانى : أنها تعمل عمل إنّ ؛ فتنصب الاسم وترفع الخبر ، وهذا قول آخر للأخفش.

والثالث : أنها تعمل عمل ليس ، وهو قول الجمهور.

وعلى كل قول فلا يذكر بعدها إلا أحد المعمولين ، والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع.

واختلف فى معمولها ؛ فنص الفراء على أنها لا تعمل إلا فى لفظه الحين ، وهو ظاهر قول سيبويه ، وذهب الفارسى وجماعه إلى أنها تعمل فى الحين وفيما رادفه ، قال الزمخشرى : زيدت التاء على لا ، وخصّت بنفى الأحيان.

تنبيه - قرىء (وَلاتَ حِينَ مَناصٍ) بخفض الحين ، فزعم الفراء أن لات تستعمل حرفا جارا لأسماء الزمان خاصه كما أن مذ ومنذ كذلك ، وأنشد :

۴۱۳- طلبوا صلحا ولات أوان ***[فأجبنا أن لات حين بقاء] [ص ۶۸۱]

وأجيب عن البيت بجوابين ، أحدهما : أنه على إضمار من الاستغراقيه ، ونظيره فى بقاء عمل الجار مع حذفه وزيادته قوله :

ألا رجل جزاه الله خيرا***[يدلّ على محصّله تبيت] [۱۰۳]

فيمن رواه بجر رجل ، والثانى : أن الأصل «ولات أوان صلح» ثم بنى المضاف لقطعه عن الإضافه ، وكان بناؤه على الكسر لشبهه بنزال وزنا ، أو لأنه قدر بناؤه على السكون ثم كسر على أصل التقاء الساكنين كأمس ، وجير ، ونوّن للضروره ، وقال لزمخشرى : للتعويض كيومئذ ، ولو كان كما زعم لأعرب لأن العوض ينزل منزله المعوض منه ، وعن القراءه بالجواب الأول وهو واضح ، وبالثانى وتوجيهه أن الأصل (حين مناصهم) ثم نزل قطع المضاف إليه من مناص منزله قطعه من حين لاتحاد المضاف والمضاف إليه ، قاله الزمخشرى ، وجعل التنوين عوضا عن المضاف إليه ، ثم بنى الحين لإضافته إلى غير متمكن ، اه والأولى

أن يقال : إن التنزيل المذكور اقتضى بتاء الحين ابتداء ، وإن المناص معرب وإن كان قد قطع عن الإضافه بالحقيقه لكنه ليس بزمان ؛ فهو ككل وبعض.

## «لَوْ»

على خمسه أوجه :

أحدها : لو المستعمله فى نحو «لو جاءنى لأكرمته» وهذه تفيد ثلاثه أمور :

أحدها : الشرطيه ، أعنى عقد السببيه والمسببّيه بين الجملتين بعدها.

والثانى : تقييد الشرطيه بالزمن الماضى ، وبهذا الوجه وما يذكر بعده فارقت إن ، فإنّ تلك لعقد السببيه والمسببيه فى المستقبل ، ولهذا قالوا : الشرط بإن سابق على الشرط باو ، وذلك لأن الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضى ، عكس ما يتوهم المبتدئون ، ألا ترى أنك تقول «إن جئتنى غدا أكرمتك» فإذا انقضى الغد ولم يجىء قلت «لو جئتنى [أمس] أكرمتك».

الثالث الامتناع ، وقد اختلف النحاه فى إفادتها له ، وكيفيه إفادتها إياه على ثلاثه أقوال :

أحدها : أنها لا تفيده بوجه ، وهو قول الشّلوبين ، زعم أنها لا تدل على امتناع الشرط ، ولا على امتناع الجواب ، بل على التعليق فى الماضى ، كما دلت إن على التعليق فى المستقبل ، ولم تدلّ بالإجماع على امتناع ولا ثبوت ، وتبعه على هذا القول ابن هشام الخضراوى.

وهذا الذى قالاه كانكار الضروريات ؛ إذ فهم الامتناع منها كالبديهى ، فإنّ كل من سمع «لو فعل» فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد ، ولهذا يصح فى كل موضع استعملت فيه أن تعقبه بحرف الاستدراك داخلا على فعل الشرط منفيا لفظا أو معنى ، تقول «لو جاءنى أكرمته ، ولكنه لم يجىء» ومنه قوله :

۴۱۴- ولو أنّ ما أسعى لأدنى معيشه***كفانى - ولم أطلب قليل - من المال [ص ۵۰۸]

ولكنّما أسعى لمجد مؤثّل

وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالى [ص ۲۶۹]

وقوله :

۴۱۵- فلو كان حمد يخلد النّاس لم تمت ***ولكنّ حمد النّاس ليس بمخلد

ومنه قوله تعالى (وَلَوْ شِئْنا لَآتَيْنا كُلَّ نَفْسٍ هُداها ، وَلكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّى لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ) أى : ولكن لم أشأ ذلك فحق القول منى ، وقوله تعالى :

(وَلَوْ أَراكَهُمْ كَثِيراً لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنازَعْتُمْ فِى الْأَمْرِ وَلكِنَّ اللهَ سَلَّمَ) أى فلم يريكموهم كذلك ، وقول الحماسى :

لو كنت من مازن لم تستبح إبلى ***بنو اللّقيطه من ذهل بن شيبانا [۲۰]

ثم قال :

لكنّ قومى وإن كانوا ذوى عدد***ليسوا من الشرّ فى شىء وإن هانا

إذ المعنى لكننى لست من مازن ، بل من قوم ليسوا فى شىء من الشر وإن هان وإن كانوا ذوى عدد.

فهذه المواضع ونحوها بمنزله قوله تعالى (وَما كَفَرَ سُلَيْمانُ وَلكِنَّ الشَّياطِينَ كَفَرُوا) (فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلكِنَّ اللهَ قَتَلَهُمْ) (وَما رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلكِنَّ اللهَ رَمى).

والثانى : أنها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا ، وهذا هو القول الجارى على ألسنه المعربين ، ونص عليه جماعه من النحويين ، وهو باطل

بمواضع كثيره ، منها قوله تعالى (وَلَوْ أَنَّنا نَزَّلْنا إِلَيْهِمُ الْمَلائِكَهَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتى وَحَشَرْنا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا ما كانُوا لِيُؤْمِنُوا) (وَلَوْ أَنَّ ما فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَهٍ أَقْلامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَهُ أَبْحُرٍ ما نَفِدَتْ كَلِماتُ اللهِ) وقول عمر رضى الله عنه «نعم العبد صهيب ، لو لم يخف الله لم يعصه» وبيانه أن كل شىء امتنع ثبت نقيضه ، فإذا امتنع ما قام ثبت قام ، وبالعكس ، وعلى هذا فيلزم على هذا القول فى الآيه الأولى ثبوت إيمانهم مع عدم نزول الملائكه وتكليم الموتى لهم وحشر كل شىء عليهم ، وفى الثانيه نفاد الكلمات مع عدم كون كل ما فى الأرض من شجره أقلاما تكتب الكلمات وكون البحر الأعظم بمنزله الدواه وكون السبعه الأبحر مملوءه مدادا وهى تمد ذلك البحر ، ويلزم فى الأثر ثبوت المعصيه مع ثبوت الخوف ، وكلّ ذلك عكس المراد.

والثالث : أنها تفيد امتناع الشرط خاصه ، ولا دلاله لها على امتناع الجواب ولا على ثبوته ، ولكنه إن كان مساويا للشرط فى العموم كما فى قولك «لو كانت الشّمس طالعه كان النّهار موجودا» لزم انتفاؤه ؛ لأنه يلزم من انتفاء السبب المساوى انتفاء مسببه ، وإن كان أعم كما فى قولك «لو كانت الشّمس طالعه كان الضّوء موجودا» فلا يلزم انتفاؤه ، وإنما يلزم انتفاء القدر المساوى منه للشرط ، وهذا قول المحققين.

ويتلخص على هذا أن يقال : إن «لو» تدل على ثلاثه أمور : عقد السببيه والمسببيه ، وكونهما فى الماضى ، وامتناع السبب ، ثم تاره يعقل بين الجزأين ارتباط مناسب وتاره لا يعقل.

فالنوع الأول على ثلاثه أقسام : ما يوجب فيه الشرع أو العقل انحصار مسببيه الثانى فى سببيه الأول نحو (وَلَوْ شِئْنا لَرَفَعْناهُ بِها) ونحو «لو كانت الشّمس طالعه

كان النّهار موجودا» وهـذا يلزم فيه من امتناع الأول امتناع الثانى قطعا وما وجب أحـدهما فيه عدم الانحصار المذكور نحو «لو نام لانتقض وضوءه» ونحو «لو كانت الشّـمس طالعه كان الضّوء موجودا» وهـذا لا يلزم فيه من امتناع الأول امتناع الثانى كما قـدمنا ، ومـا يجوّز فيه العقـل ذلـك نحو «لو جـاءنى أكرمته» فإن العقل يجوز انحصار سبب الإكرام فى المجىء ، ويرجحه أن ذلك هو الظـاهر من ترتيب الثـانى على الأـول ، وأنه المتبـادر إلى الـذهن ، واستصـحاب الأصـل ، وهـذا النوع يـدل فيه العقـل على انتفاء المسبب المساوى لانتفاء السبب ، لا على الانتفاء مطلقا ، ويدل الاستعمال والعرف على الانتفاء المطلق.

والنوع الثانى قسـمان ؛ أحدهما : ما يراد فيه تقرير الجواب وجد الشـرط أو فقد ، ولكنه مع فقده أولى ، وذلك كالأثر عن عمر ؛ فـإنه يـدلّ على تقرير عـدم العصـيان على كل حال ، وعلى أن انتفاء المعصـيه مع ثبوت الخوف أولى ، وإنما لم تـدل على انتفاء الجواب لأمرين ؛ أحـدهما : أن دلالتها على ذلك إنما هو من باب مفهوم المخالفه ، وفى هذا الأثر دلّ مفهوم الموافقه على عدم المعصـيه ، لأنه إذا انتفت المعصـيه عنـد عـدم الخوف فعنـد الخوف أولى ، وإذا تعارض هـذان المفهومان قدّم مفهوم الموافقه ، الثانى : أنه لما فقدت المناسبه انتفت العلّيه ، فلم يجعل عدم الخوف عله عدم المعصيه ، فعلمنا أن عدم المعصيه معلل بأمر آخر ، وهو الحياء والمهابه والإجلال والإعظام ، وذلك مسـتمرّ مع الخوف ، فيكون عـدم المعصـيه عند عدم الخوف مسـتندا إلى ذلك السـبب وحـده ، وعنـد الخوف مسـتندا إليه فقـط أو إليه وإلى الخوف معا ، وعلى ذلك تتخرج آيه لقمان ؛ لأن العقل يجزم بأن الكلمات إذا لم تنفد مع كثره هذه الأمور فلأن لا تنفد مع قلتها وعدم بعضها أولى ، وكذا (وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجابُوا لَكُمْ) لأن عدم الاستجابه عند عدم السماع أولى ، وكذا (وَلَوْ

أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا) فإن التولى عند عدم الإسماع أولى ، وكذا (لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزائِنَ رَحْمَةِ رَبِّى إِذاً لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفاقِ) فإن الإمساك عند عدم ذلك أولى.

والثانى : أن يكون الجواب مقررا على كل حال من غير تعرض لأولويه نحو (وَلَوْ رُدُّوا لَعادُوا) فهذا وأمثاله يعرف ثبوته بعله أخرى مستمره على التقديرين ، والمقصود فى هذا القسم تحقيق ثبوت الثانى ، وأما الامتناع فى الأول فإنه وإن كان حاصلا لكنه ليس المقصود.

وقد اتضح أن أفسد تفسير للوقول من قال : حرف امتناع لامتناع ، وأن العباره الجيده قول سيبويه رحمه الله : حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ، وقول ابن مالك : حرف يدل على انتفاء تال ، ويلزم لثبوته ثبوت تاليه ، ولكن قد يقال : إن فى عباره سيبويه إشكالا ونقضا.

فأما الإشكال فإن اللام من قوله «لوقوع غيره» فى الظاهر لام التعليل ، وذلك فاسد ، فإن عدم نفاد الكلمات ليس معللا بأن ما فى الأرض من شجره أقلام وما بعده ، بل بأن صفاته سبحانه لا نهايه لها ، والإمساك خشيه الإشفاق ليس معللا بملكهم خزائن رحمه الله ، بل بما طبعوا عليه من الشّحّ ، وكذا التولّى وعدم الاستجابه ليس معللين بالسماع ، بل بما هم عليه من العتو والضلال ، وعدم معصيه صهيب ليست معلله بعدم الخوف بل بالمهابه ، والجواب أن تقدر اللام للتوقيت ، مثلها فى (لا يُجَلِّيها لِوَقْتِها إِلَّا هُوَ) أى أن الثانى يثبت عند ثبوت الأول.

وأما النقض فلأنها لا تدلّ على أنها داله على امتناع شرطها ، والجواب أنه مفهوم من قوله «ما كان سيقع» فإنه دليل على أنه لم يقع.

نعم فى عباره ابن مالك نقص ؛ فإنها لا تفيد أن اقتضاءها للامتناع فى الماضى ، فإذا قيل «لو حرف يقتضى فى الماضى امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه» كان ذلك أجود العبارات.

تنبيهان : الأول - اشتهر بين الناس السؤال عن معنى الأثر المروى عن عمر رضى الله عنه ، وقد وقع مثله فى حديث رسول الله صلّى الله عليه (و آله و) سلّم وفى كلام الصديق رضى الله عنه ؛ وقلّ من يتنبه لهما ؛ فالأول قوله عليه الصلاه والسّلام فى بنت أبى سلمه «إنها لو لم تكن ربيبتى فى حجرى ما حلّت لى ، إنّها لابنه أخى من الرّضاعه» فإن حلّها له عليه الصلاه والسّلام منتف [عنه] من جهتين : كونها ربيبته فى حجره ، وكونها ابنه أخيه من الرضاعه ، كما أن معصيه صهيب منتفيه من جهتى المخافه والإجلال ، والثانى قوله رضى الله عنه لما طول فى صلاه الصبح وقيل له كادت الشمس تطلع «لو طلعت ما وجدتنا غافلين» لأن الواقع عدم غفلتهم وعدم طلوعها ، وكل منهما يقتضى أنها لم تجدهم غافلين ؛ أما الأول فواضح ، وأما الثانى فلأنها إذا لم تطلع لم تجدهم البته لا غافلين ولا ذاكرين.

الثانى - لهجت الطلبه بالسؤال عن قوله تعالى (وَلَوْ عَلِمَ اللهُ فِيهِمْ خَيْراً لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ) وتوجيهه أن الجملتين يتركب منهما قياس ، وحينئذ فينتج : لو علم الله فيهم خيرا لتولوا ، وهذا مستحيل ، والجواب من ثلاثه أوجه اثنان يرجعان إلى نفى كونه قياسا وذلك بإثبات اختلاف الوسط ، أحدهما : أن التقدير لأسمعهم إسماعا نافعا ، ولو أسمعهم إسماعا غير نافع لتولوا ، والثانى أن تقدرو لو أسمعهم على تقدير عدم علم الخير فيهم ، والثالث بتقدير كونه قياسا متحد الوسط صحيح الإنتاج ، والتقدير : ولو علم الله فيهم خيرا وقتا ما لتولوا بعد ذلك الوقت.

الثانى من أقسام لو : أن تكون حرف شرط فى المستقبل ، إلا أنها لا تجزم ، كقوله :

۴۱۶- ولو تلتقى أصداؤنا بعد موتنا***ومن دون رمسينا من الأرض سبسب

لظلّ صدى صوتى وإن كنت رمّه***لصوت صدى ليلى يهشّ ويطرب

وقول توبه :

۴۱۷- ولو أنّ ليلى الأخيليّه سلمت ***علىّ ودونى جندل وصفائح

لسلّمت تسليم البشاشه ، أوزقا***إليها صدّى من جانب القبر صائح

وقوله :

۴۱۸- لا يلفك الرّاجيك إلّا مظهرا***خلق الكرام ، ولو تكون عديما

وقوله تعالى : (وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعافاً خافُوا عَلَيْهِمْ) أى وليخش الذين إن شارفوا وقاربوا أن يتركوا ، وإنما أوّلنا الترك بمشارفه الترك لأن الخطاب للأوصياء ، وإنما يتوجّه إليهم قبل الترك ؛ لأنهم بعده أموات ، ومثله (لا يُؤْمِنُونَ بِهِ حَتَّى يَرَوُا الْعَذابَ الْأَلِيمَ) أى حتى يشارفوا رؤيته ويقاربوها ؛ لأن بعده

(فَيَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لا يَشْعُرُونَ) وإذا رأوه ثم جاءهم لم يكن مجيئه لهم بغته وهم لا يشعرون ، ويحتمل أن تحمل الرؤيه على حقيقتها ، وذلك على أن يكونوا يرونه فلا يظنونه عذابا مثل (وَإِنْ يَرَوْا كِسْفاً مِنَ السَّماءِ ساقِطاً يَقُولُوا سَحابٌ مَرْكُومٌ) أو يعتقدونه عذابا ، ولا يظنونه واقعا بهم ، وعليهما فيكون أخذه لهم بغته بعد رؤيته ، ومن ذلك (كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ) أى إذا قارب حضوره (وَإِذا طَلَّقْتُمُ النِّساءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ) لأن بلوغ الأجل انقضاء العده ، وإنما الإمساك قبله.

وأنكر ابن الحاجّ فى نقده على المقرب مجىء لو للتعليق فى

المستقبل ، قال : ولهذا لا تقول «لو يقوم زيد فعمرو منطلق» كما تقول ذلك مع إن.

وكذلك أنكره بدر الدين بن مالك ؛ وزعم أن إنكار ذلك قول أكثر المحققين ، قال : وغايه ما فى أدله من أثبت ذلك أن ما جعل شرطا للو مستقبل فى نفسه ، أو مقيد بمستقبل ، وذلك لا ينافى امتناعه فيما مضى لامتناع غيره ، ولا يحوج إلى إخراج «لو» عما عهد فيها من المضى ، اه.

وفى كلامه نظر فى مواضع :

أحدها : نقله عن أكثر المحققين ؛ فإنا لا نعرف من كلامهم إنكار ذلك ، بل كثير منهم ساكت عنه ، وجماعه منهم من أثبتوه.

والثانى : أن قوله «وذلك لا ينافى - إلى آخره» مقتضاه أن الشرط يمتنع لامتناع الجواب ، والذى قرّره هو وغيره من مثبتى الامتناع فيهما أن الجواب هو الممتنع لامتناع الشرط ، ولم نر أحدا صرّح بخلاف ذلك ، إلا ابن الحاجب وابن الخباز.

فأما ابن الحاجب فإنه قال فى أماليه : ظاهر كلامهم أن الجواب امتنع لامتناع الشرط ؛ لأنهم يذكرونها مع لو لا ؛ فيقولون : لو لا حرف امتناع لوجود ، والممتنع مع لو لا هو الثانى قطعا ؛ فكذا يكون قولهم فى لو ، وغير هذا القول أولى ؛ لأن انتفاء السبب لا يدل على انتفاء مسببه ؛ لجواز أن يكون ثم أسباب أخر. ويدل على هذا (لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتا) فإنها مسوقه لنفى التعدد فى الآلهه بامتناع الفساد ، لا أن امتناع الفساد لامتناع الآلهه ، لأنه خلاف المفهوم من سياق أمثال هذه الآيه ، ولأنه لا يلزم من انتفاء الآلهه انتفاء الفساد ؛ ولجواز وقوع ذلك وإن لم يكن تعدّد فى الآلهه ؛ لأن المراد بالفساد

فساد نظام العالم عن حالته ، وذلك جائز أن يفعله الإله الواحد سبحانه ، اه.

وهـذا الـذى قاله خلاف المتبادر فى مثل «لو جئتنى أكرمتك» وخلاف ما فسـروا به عبارتهم ، إلا بـدر الدين ؛ فإن المعنى انقلب عليه ، لتصريحه أولا بخلافه ، وإلا ابن الخباز ؛ فإنه من ابن الحاجب أخذ ، وعلى كلامه اعتمد ، وسيأتى البحث معه.

وقوله : «المقصود نفى التعـدد لانتفـاء الفسـاد» مسـلّم ، ولكن ذلـك اعتراض على من قال : إن لو حرف امتناع لامتناع ، وقـد بينا فساده.

فإن قال : إنه على تفسيرى لا اعتراض عليهم.

قلنـا : فما تصـنع ب- «لو جئتنى لأكرمتك» و (لَوْ عَلِمَ اللهُ فِيهِمْ خَيْراً لَأَسْـمَعَهُمْ) فإنّ المراد نفى الإكرام والإسـماع لانتفاء المجىء وعلم الخير فيهم ، لا العكس.

وأما ابن الخباز فإنه قال فى شـرح الدره وقد تلا قوله تعالى : (وَلَوْ شِئْنا لَرَفَعْناهُ بِها) : يقول النحويون : إن التقدير لم نشأ فلم نرفعه ، والصواب لم نرفعه فلم نشأ ؛

لأن نفى اللازم يوجب نفى الملزوم ، ووجود الملزوم يوجب وجود اللازم ، فيلزم من وجود المشـيئه وجود الرفع ، ومن نفى الرفع نفى المشيئه ، اه.

والجواب أن الملزوم هنا مشيئه الرفع لا مطلق المشيئه ، وهى مساويه للرفع ، أى متى وجدت وجد ، ومتى انتفت انتفى ، وإذا كان اللازم والملزوم بهذه الحيثيه لزم من نفى كل منهما انتفاء الآخر.

الاعتراض الثالث على كلام بدر الدين : أن ما قاله من التأويل ممكن

فی بعض المواضع دون بعض ، فممـا أمکن فیه قوله تعالی : (وَلْیَخْشَ الَّذِینَ لَوْ تَرَکُوا) الآیه ، إذ لا یسـتحیل أن یقال : لو شارفت فیمـا مضـی أنک تخلف ذرّیّه ضـعافا لخفت علیهم ، لکنک لم تشارف ذلک فیما مضـی ، ومما لا یمکن ذلک فیه قوله تعالی : (وَما أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنا وَلَوْ کُنَّا صادِقِینَ) ونحو ذلک.

وکـون لـو بمعنی «إن» قـاله کـثیر من النحویین فی نحو (وَمـا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنـا وَلَوْ کُنَّا صـادِقِینَ) (لِیُظْهِرَهُ عَلَی الـدِّینِ کُلِّهِ وَلَوْ کَرِهَ الْمُشْـرِکُونَ) (قُلْ لا یَسْـتَوِی الْخَبِیثُ وَالطَّیِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَکَ کَثْرَهُ الْخَبِیثِ) (وَلَوْ أَعْجَبَتْکُمْ) (وَلَوْ أَعْجَبَکُمْ) (وَلَوْ أَعْجَبَکَ حُسْـنُهُنَّ) ونحو «أعطوا السائل ولو جاء علی فرس» وقوله :

۴۱۹- قوم إذا حاربوا شدّوا مآزرهم ***دون النّساء ولو باتت بأطهار

وأما نحو (وَلَوْ تَری إِذْ وُقِفُوا عَلَی النَّارِ) (أَنْ لَوْ نَشاءُ أَصَبْناهُمْ) وقول کعب رضی الله عنه :

۴۲۰- [لقد أقوم مقاما] لو یقوم به ***أری وأسمع ما لو یسمع الفیل

فمن القسم الأول ، لا من هذا القسم ، لأن المضارع فی ذلک مراد به المضـی ، وتحریر (۱) ذلک أن تعلم أن خاصیه «لو» فرض ما لیس بواقع واقعا ، ومن ثم انتفی ».

شرطهـا فی الماضـی والحال لما ثبت من کون متعلقها غیر واقع ، وخاصـیه إن تعلیق أمر بأمر مسـتقبل محتمل ، ولا دلاله لها علی حکم شـرطها فی الماضـی والحال ؛ فعلی هذا قوله «ولو باتت بأطهار» یتعین فیه معنی إن ؛ لأنه خبر عن أمر مسـتقبل محتمل ، أما استقباله فلأن جوابه محذوف دل علیه شدّوا ، وشدّوا مستقبل ؛ لأنه جواب إذا ، وأما احتماله فظاهر ، ولا یمکن جعلها



---

۱- فی نسخه «وتقریر ذلک».

امتناعيه ، للاستقبال والاحتمال ، ولأن المقصود تحقق ثبوت الطهر لا امتناعه ، وأما قوله [۴۱۶] «ولو تلتقى - البيت» وقوله [۴۱۷] «ولو أن ليلى - البيت» فيحتمل أن لو فيهما بمعنى إن ، على أنّ المراد مجرد الإخبار بوجود ذلك عند وجود هذه الأمور فى المستقبل ، ويحتمل أنها على بابها وأن المقصود فرض هذه الأمور واقعه والحكم عليها مع العلم بعدم وقوعها.

والحاصل أن الشرط متى كان مستقبلا محتملا ، وليس المقصود فرضه الآن أو فيما مضى ؛ فهى بمعنى إن ، ومتى كان ماضيا أو حالا أو مستقبلا ، ولكن قصد فرضه الآن أو فيما مضى ؛ فهى الامتناعيه.

والثالث : أن تكون حرفا مصدريا بمنزله أن إلا- أنها لا تنصب ، وأكثر وقوع هذه بعد ودّ أو يودّ ، نحو (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ) (يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ) ومن وقوعها بدونهما قول قتيله :

۴۲۱- ما كان ضرّك لو مننت ، وربّما***منّ الفتى وهو المغيظ المحنق

وقوله الأعشى :

۴۲۲- وربّما فات قوما جلّ أمرهم ***من التّأنّى ، وكان الحزم لو عجلوا

وقول امرئ القيس :

۴۲۳- تجاوزت أحراسا عليها ومعشرا***على حراصا لو يسرّون مقتلى [ص ۵۲۲]

وأكثرهم لم يثبت ورود لو مصدريه ، والذى أثبته الفراء وأبو على وأبو البقاء والتبريزى وابن مالك.

ويقول المانعون فى نحو (يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ) : إنها شرطيه ، وإن مفعول يؤد وجواب لو محذوفان ، والتقدير : يود أحدهم التعمير لو

يعمر ألف سنه لسرّه ذلك ، ولا خفاء بما فى ذلك من التكلف.

ويشهد للمثبتين قراءه بعضهم (ودوا لو يدهن فيدهنوا) بحذف النون ، فعطف يدهنوا بالنصب على يدهن لما كان معناه أن تدهن.

ويشكل عليهم دخولها على أنّ فى نحو (وَما عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَها وَبَيْنَهُ أَمَداً بَعِيداً).

وجوابه أن لو إنما دخلت على فعل محذوف مقدر بعد لو تقديره تود لو ثبت أن بينها.

وأورد ابن مالك السؤال فى (فَلَوْ أَنَّ لَنا كَرَّةً) وأجاب بما ذكرنا ، وبأن هذا من باب توكيد اللفظ بمرادفه نحو (فِجاجاً سُبُلًا) والسؤال فى الآيه مدفوع من أصله ، لأن لو فيها ليست مصدريه ، وفى الجواب الثانى نظر ، لأن توكيد الموصول قبل مجىء صلته شاذ كقراءه زيد بن على (وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ) بفتح الميم.

والرابع : أن تكون للتمنى نحو «لو تأتينى فتحدّثنى» قيل : ومنه (فَلَوْ أَنَّ لَنا كَرَّةً) أى فليت لنا كره ، ولهذا نصب (فَنَكُونَ) فى جوابها كما انتصب (فَأَفُوزَ) فى جواب ليت فى (يا لَيْتَنِى كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ) ولا دليل فى هذا ، لجواز أن يكون النصب فى (فَنَكُونَ)(1)) مثله فى (إِلَّا وَحْياً أَوْ مِنْ وَراءِ حِجابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً) وقول ميسون :

۴۲۴- ولبس عباءه وتقرّ عينى ***أحبّ إلىّ من لبس الشّفوف

[ص ۲۸۳ و ۳۶۱ و ۴۷۹ و ۵۵۱]



---

۱- فى نسخه «لجواز أن يكون النصب فى فأفور».

واختلف فى «لو» هذه ؛ فقال ابن الضائع وابن هشام : هى قسم برأسها لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط ، ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب ليت ، وقال بعضهم : هى لو الشرطيه أشربت معنى التمنى ، بدليل أنهم جمعوا لها بين جوابين : جواب منصوب بعد الفاء ، وجواب باللام كقوله :

۴۲۵- فلو نبش المقابر عن كليب ***فيخبر بالذّنائب أىّ زير

بيوم الشّعثمين لقرّ عينا***وكيف لقاء من تحت القبور؟

وقال ابن مالك : هى لو المصدريه أغنت عن فعل التمنى ، وذلك أنه أورد قول الزمخشرى «وقد تجىء لو فى معنى التمنى فى نحو لو تأتينى فتحدثنى» فقال : إن أراد أن الأصل «وددت لو تأتينى فتحدثنى» فحذف فعل التمنى لدلاله لو عليه فأشبهت ليت فى الإشعار بمعنى التمنى فكان لها جواب كجوابها فصحيح ، أو أنها حرف وضع للتمنى كليت فممنوع ؛ لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمنى كما لا يجمع بينه وبين ليت ، اه.

الخامس : أن تكون للعرض نحو «لو تنزل عندنا فتصيب خيرا» ذكره فى التسهيل.

وذكر ابن هشام اللّخمى وغيره لها معنى آخر ، وهو التقليل نحو «تصدّقوا ولو بظلف محرق» وقوله تعالى (وَلَوْ عَلى أَنْفُسِكُمْ) وفيه نظر. ».

وهنا مسائل : إحداها ، أن «لو» خاصه بالفعل ، وقد يليها اسم مرفوع معمول لمحذوف يفسره ما بعده ، أو اسم منصوب كذلك ، أو خبر لكان محذوفه ، أو اسم هو فى الظاهر مبتدأ وما بعده خبر ؛ فالأول كقولهم «لو ذات

سوار لطمتنى» وقول عمر رضى الله عنه «لو غيرك قالها يا أبا عبيده» وقوله :

۴۲۶- لو غيركم علق الزّبير بحبله ***أدّى الجوار إلى بنى العوّام

والثانى نحو «لو زيدا رأيته أكرمته» والثالث نحو «التمس ولو خاتما من حديد ، واضرب ولو زيدا ، وألا ماء ولو باردا» وقوله :

۴۲۷- لا يأمن الدّهر ذو بغى ولو ملكا***جنوده ضاق عنها السّهل والجبل

واختلف فى (قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ) فقيل : من الأول ، والأصل : لو تملكون تملكون ، فحذف الفعل الأول فانفصل الضمير ، وقيل : من الثالث ، أى لو كنتم تملكون ، وردّ بأن المعهود بعد لو حذف كان ومرفوعها معا ؛ فقيل : الأصل لو كنتم أنتم تملكون فحذفا ، وفيه نظر ؛ للجمع بين الحذف والتوكيد.

والرابع نحو قوله :

۴۲۸- لو بغير الماء حلقى شرق ***كنت كالغصّان بالماء اعتصار

وقوله :

۴۲۹- لو فى طهيّه أحلام لما عرضوا***دون الّذى أنا أرميه ويرمينى

واختلف فيه ؛ فقيل : محمول على ظاهره وإن الجمله الاسميه وليتها شذوذا كما قيل فى قوله :

[ونبّئت ليلى أرسلت بشفاعه***إلىّ] فهلا نفس ليلى شفيعها [۱۰۹]

وقال الفارسى : هو من النوع الأول ، والأصل لو شرق حلقى هو شرق ، فحذف الفعل أولا والمبتدأ آخرا ، وقال المتنبى :

۴۳۰- ولو قلم ألقيت فى شقّ رأسه ***من السّقم ما غيّرت من خطّ كاتب

فقيل : لحن ؛ لأنه لا يمكن أن يقدر ولو ألقى قلم ، وأقول : روى بنصب قلم ورفعه ، وهما صحيحان ، والنصب أوجه بتقدير : ولو لابست قلما ، كما يقدر فى نحو «زيدا حبست عليه» والرفع بتقدير فعل دل عليه المعنى ، أى ولو حصل قلم ، أى ولو لوبس قلم ، كما قالوا فى قوله :

۴۳۱- إذا ابن أبى موسى بلالا بلغته ***[فقام بفأس بين وصليك جازر]

فيمن رفع ابنا : إن التقدير إذا بلغ ، وعلى الرفع فيكون ألقيت صفه لقلم ، ومن الأولى تعليليه على كل حال متعلقه بألقيت ، لا بغيرت ؛ لوقوعه فى حيز ما النافيه ، وقد تعلّق بغيرت ؛ لأن مثل ذلك يجوز فى الشعر كقوله :

*ونحن عن فضلك ما استغنينا* [۱۳۷]

المسأله الثانيه : تقع «أنّ» بعدها كثيرا نحو (وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا) (وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا) (وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنا عَلَيْهِمْ) (وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا ما يُوعَظُونَ بِهِ) وقوله :

ولو أنّ ما أسعى لأذنى معيشه***[كفانى ولم أطلب قليل من المال] [۴۱۴]

وموضعها عند الجميع رفع ، فقال سيبويه : بالابتداء ولا تحتاج إلى خبر ؛ لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه ، واختصت من بين سائر ما يؤول بالاسم بالوقوع بعد لو ، كما اختصت غدوه بالنصب بعد لدن ، والحين بالنصب بعد لات ، وقيل : على الابتداء والخبر محذوف ، ثم قيل : يقدر مقدما ، أى ولو ثابت إيمانهم ، على حد (وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنا) وقال ابن عصفور : بل يقدر هنا مؤخرا ، ويشهد له أنه يأتى مؤخرا بعد أما كقوله :

۴۳۲- عندى اصطبار ، وأمّا أنّنى جزع ***يوم النّوى فلوجد كاد يبرينى

وذلك لأن لعل لا تقع هنا ؛ فلا تشتبه أنّ المؤكده إذا قدمت بالتى بمعنى لعل ، فالأولى حينئذ أن يقدر مؤخرا على الأصل ، أى ولو إيمانهم ثابت.

وذهب المبرد والزجاج والكوفيون إلى أنه على الفاعليه ، والفعل مقدر بعدها ، أى ولو ثبت أنهم آمنوا ، ورجّح بأن فيه إبقاء لو على الاختصاص بالفعل.

قال الزمخشرى : ويجب كون خبر أنّ فعلا ليكون عوضا من الفعل المحذوف ، وردّه ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى (وَلَوْ أَنَّ ما فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلامٌ) وقالوا : إنما ذاك فى الخبر المشتق لا الجامد كالذى فى الآيه وفى قوله :

۴۳۳- ما أطيب العيش لو أنّ الفتى حجر***تنبو الحوادث عنه وهو ملموم

وقوله :

۴۳۴- ولو أنها عصفوره لحسبتها***مسوّمه تدعو عبيدا وأزنما

ورد ابن مالك قول هؤلاء بأنه قد جاء اسما مشتقا كقوله :

۴۳۵- لو أنّ حيّا مدرك الفلاح ***أدركه ملاعب الرّماح

وقد وجدت آيه فى التنزيل وقع فيها الخبر اسما مشتقا ، ولم يتنبه لها الزمخشرى ، كما لم يتنبه لآيه لقمان ، ولا ابن الحاجب وإلا لما منع من ذلك ، ولا ابن مالك وإلا لما استدل بالشعر ، وهى قوله تعالى : (يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بادُونَ فِي الْأَعْرابِ) ووجدت آيه الخبر فيها ظرف [لغو] وهى (لَوْ أَنَّ عِنْدَنا ذِكْراً مِنَ الْأَوَّلِينَ).

المسأله الثالثه : لغلبه دخول «لو» على الماضى لم تجزم ، ولو أريد بها معنى إن الشرطيه ، وزعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغه ، وأجازه جماعه

فى الشعر منهم ابن الشجرى كقوله :

۴۳۶- لو يشأ طار به ذو ميعه***لاحق الآطال نهد ذو خصل [ص ۶۹۸]

وقوله :

۴۳۷- تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت ***إحدى نساء بنى ذهل بن شيبانا

وقد خرج هذا على أن ضمه الإعراب سكنت تخفيفا كقراءه أبى عمرو (وَيَنْصُرْكُمْ) و(يُشْعِرُكُمْ) و(يَأْمُرُكُمْ) والأول على لغه من يقول شايشا بألف ، ثم أبدلت همزه ساكنه ؛ كما قيل العألم والخأتم ، وهو توجيه قراءه ابن ذكوان (مِنْسَأَتَهُ) بهمزه ساكنه ؛ فإن الأصل (مِنْسَأَتَهُ) بهمزه مفتوحه مفعله من نسأه إذا أخّره ، ثم أبدلت الهمزه ألفا ثم الألف همزه ساكنه.

المسأله الرابعه : جواب لو إما مضارع منفى بلم نحو «لو لم يخف الله لم يعصه» أو ماض مثبت ، أو منفى بما ، والغالب على المثبت دخول اللام عليه نحو (لَوْ نَشاءُ لَجَعَلْناهُ حُطاماً) ومن تجرده منها (لَوْ نَشاءُ جَعَلْناهُ أُجاجاً) والغالب على المنفى تجرده منها نحو (وَلَوْ شاءَ رَبُّكَ ما فَعَلُوهُ) ومن اقترانه بها قوله :

۴۳۸- ولو نعطى الخيار لما افترقنا***ولكن لا خيار مع اللّيالى

ونظيره فى الشذوذ اقتران جواب القسم المنفى بما بها كقوله :

۴۳۹- أما والّذى لو شاء لم يخلق النّوى ***لئن غبت عن عينى لما غبت عن قلبى

وقد ورد جواب «لو» الماضى مقرونا بقد وهو غريب كقول جرير :

۴۴۰- لو شئت قد نقع الفؤاد بشربه***تدع الحوائم لا يجدن غليلا

ونظيره فى الشذوذ اقتران جواب لو لا بها كقول جرير أيضا :

*لو لا رجاؤك قد قتّلت أولادى* [۹۴]

قيل : وقد يكون جواب لو جمله اسميه مقرونه باللام أو بالفاء ، كقوله تعالى (وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ خَيْرٌ) وقيل : هى جواب لقسم مقدر ، وقول الشاعر :

۴۴۱- قالت سلامه : لم يكن لك عاده***أن تترك الأعداء حتّى تعذرا

لو كان قتل يا سلام فراحه***لكن فررت مخافه أن أوسرا

## «لَوْلا»

: على أربعه أوجه :

أحدها : أن تدخل على [جملتين] اسميه ففعليه لربط امتناع الثانيه بوجود الأولى نحو : «لو لا زيد لأكرمتك» أى لو لا زيد موجود ، فأما قوله عليه الصلاه والسّلام : «لو لا أن أشقّ على أمّتى لأمرتهم بالسّواك عند كلّ صلاه» فالتقدير لو لا مخافه أن أشق على أمتى لأمرتهم ، أى أمر إيجاب ، وإلّا لا نعكس معناها ؛ إذ الممتنع المشقه ، والموجود الأمر.

وليس المرفوع بعد لو لا م فاعلا بفعل محذوف ، ولا بلو لا لنيابتها عنه ، ولا بها أصاله ، خلافا لزاعمى ذلك ، بل رفعه بالابتداء ، ثم قال أكثرهم : يجب كون الخبر كونا مطلقا محذوفا ، فإذا أريد الكون المقيد لم يجز أن تقول «لو لا زيد قائم» ولا أن تحذفه ، بل تجعل مصدره هو المبتدأ ؛ فتقول «لو لا قيام زيد لأتيتك» أو تدخل أنّ على المبتدأ فتقول «لو لا أنّ زيدا قائم» وتصير أنّ وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوبا ، أو مبتدأ لا خبر له ، أو فاعلا بثبت محذوفا ، على الخلاف السابق فى فصل «لو».

وذهب الرمانى وابن الشجرى والشلوبين وابن مالك إلى أنه يكون كونا مطلقا

كالوجود والحصول فيجب حذفه ، وكونا مقيدا كالقيام والقعود فيجب ذكره إن لم يعلم نحو «لو لا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبه» ويجوز الأمران إن علم ، وزعم ابن الشجرى أن من ذكره (وَلَوْ لا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ) وهذا غير متعين ؛ لجواز تعلق الظرف بالفضل ، ولحّن جماعه ممن أطلق وجوب حذف الخبر المعرىّ فى قوله فى وصف سيف :

۴۴۲- يذيب الرّعب منه كلّ عضب ***فلولا الغمد يمسكه لسالا [ص ۵۴۲]

وليس يجيد ؛ لاحتمال تقدير «يمسكه» بدل اشتمال على أن الأصل أن يمسكه ، ثم حذفت أن وارتفع الفعل ، أو تقدير يمسكه جمله معترضه ، وقيل : يحتمل أنه حال من الخبر المحذوف ، وهذا مردود بنقل الأخفش أنهم لا يذكرون الحال بعدها ؛ لأنه خبر فى المعنى ، وعلى الإبدال والاعتراض والحال عند من قال به يتخرج أيضا قول تلك المرأه :

۴۴۳- فو الله لو لا الله تخشى عواقبه ***لزعزع من هذا السّر جوانبه

وزعم ابن الطراوه أن جواب لو لا أبدا هو خبر المبتدأ ، ويرده أنه لا رابط بينهما.

وإذا ولى لو لا مضمر فحقّه أن يكون ضمير رفع ، نحو (لَوْ لا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) وسمع قليلا «لولاى ، ولولاك ، ولولاه» خلافا للمبرد.

[ثم] قال سيبويه والجمهور : هى جاره للضمير مختصه به ، كما اختصت حتى والكاف بالظاهر ، ولا تتعلق لو لا بشىء ، وموضع المجرور بها رفع بالابتداء ، والخبر محذوف.

وقال الأخفش : الضمير مبتدأ ، ولو لا غير جاره ، ولكنهم أنابوا الضمير

المخفوض عن المرفوع ، كما عكسوا ؛ إذ قالوا «ما أنا كأنت ، ولا أنت كأنا» وقد أسلفنا أن النيابه إنما وقعت فى الضمائر المنفصله لشبهها فى استقلالها بالأسماء الظاهره ؛ فإذا عطف عليه اسم ظاهر نحو «لولاك وزيد» تعين رفعه ، لأنها لا تخفض الظاهر.

الثانى : أن تكون للتحضيص والعرض فتختص بالمضارع أو ما فى تأويله نحو «لو لا تستغفرون الله» ونحو (لَوْ لا أَخَّرْتَنِى إِلى أَجَلٍ قَرِيبٍ) والفرق بينهما أن التحضيص طلب بحثّ وإزعاح ، والعرض طلب بلين وتأدب.

والثالث : أن تكون للتوبيخ والتنديم فتختص بالماضى نحو (لَوْ لا جاؤُ عَلَيْهِ بِأَرْبَعَهِ شُهَداءَ) (فَلَوْ لا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللهِ قُرْباناً آلِهَهً) ومنه (وَلَوْ لا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ ما يَكُونُ لَنا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهذا) إلا أن الفعل أخّر ، وقوله :

۴۴۴- تعدّون عقر النّيب أفضل مجدكم ***بنى ضوطرى لو لا الكمىّ المقنّعا

إلا أن الفعل أضمر ، أى لو لا عددتم ، وقول النحويين «لو لا تعدون» مردود ؛

إذ لم يرد أن يحضّهم على أن يعدّوا فى المستقبل ، بل المراد توبيخهم على ترك عدّه فى الماضى ، وإنما قال «تعدون» على حكايه الحال ؛ فإن كان مراد النحويين مثل ذلك فحسن.

وقد فصلت من الفعل بإذ وإذا معمولين له ، وبجمله شرطيه معترضه ؛ فالأول نحو (وَلَوْ لا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ) (فَلَوْ لا إِذْ جاءَهُمْ بَأْسُنا تَضَرَّعُوا) والثانى والثالث نحو (فَلَوْ لا إِذا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلكِنْ لا تُبْصِرُونَ) (فَلَوْ لا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ تَرْجِعُونَها) المعنى فهلّا ترجعون الروح إذا بلغت الحلقوم إن كنتم غير مدينين ، وحالتكم

أنكم تشاهدون ذلك ، ونحن أقرب إلى المحتضر منكم بعلمنا ، أو بالملائكه ، ولكنكم لا تشاهدون ذلك ، ولو لا الثانيه تكرار للأولى.

الرابع : الاستفهام ، نحو (لَوْ لا- أَخَّرْتَنِى إِلى أَجَلٍ قَرِيبٍ) (لَوْ لا- أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ) قاله الهروى ، وأكثرهم لا يذكره ، والظاهر أن الأولى للعرض ، وأن الثانيه مثل (لَوْ لا جاؤُ عَلَيْهِ بِأَرْبَعَهِ شُهَداءَ).

وذكر الهروى أنها تكون نافيه بمنزله لم ، وجعل منه (فَلَوْ لا- كانَتْ قَرْيَهٌ آمَنَتْ فَنَفَعَها إِيمانُها إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ) والظاهر أن المعنى على التوبيخ ، أى فهلا- كانت قريه واحده من القرى المهلكه تابت عن الكفر قبل مجىء العذاب فنفعها ذلك ، وهو تفسير الأخفش والكسائى والفراء وعلى بن عيسى والنحاس ، ويؤيده قراءه أبىّ وعبد الله (فهلا كانت) ويلزم من هذا المعنى النفى ؛ لأن التوبيخ يقتضى عدم الوقوع ، وقد يتوهم أن الزمخشرى قائل بأنها للنفى لقوله : «والاستثناء منقطع بمعنى لكن ، ويجوز كونه متصلا والجمله فى معنى النفى ، كأنه قيل : ما آمنت» ولعله إنما أراد ما ذكرنا ، ولهذا قال «والجمله فى معنى النفى «ولم يقل «ولو لا للنفى» وكذا قال فى (فَلَوْ لا إِذْ جاءَهُمْ بَأْسُنا تَضَرَّعُوا) : معناه نفى التضرع ، ولكنه جىء بلو لا ليفاد أنهم لم يكن لهم عذر فى ترك التضرع إلا عنادهم وقسوه قلوبهم وإعجابهم بأعمالهم التى زيّنها الشيطان لهم ، اه-

فإن احتجّ محتج للهروى بأنه قرىء بنصب (قَوْمَ) على أصل الاستثناء ، ورفعه على الإبدال ، فالجواب أنّ الإبدال يقع بعد ما فيه رائحه النفى ، كقوله :

۴۴۵- [وبالصّريمه منهم منزل خلق] ***عاف تغيّر إلّا النّؤى والوتد

فرفع لما كان تغير بمعنى لم يبق على حاله ، وأدقّ من هذه قراءه بعضهم (فشربوا منه إلا قليل منهم) لما كان شربوا منه فى معنى فلم يكونوا منه ، بدليل (فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّى) ويوضح لك ذلك أن البدل فى غير الموجب أرجح من النصب ، وقد أجمعت السبعه على النصب فى (إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ) فدل على أن الكلام موجب ، ولكن فيه رائحه غير الإيجاب ، كما فى قوله :

*عاف تغيّر إلّا النّؤى والوتد* [۴۴۵]

تنبيه - ليس من أقسام «لو لا» الواقعه فى نحو قوله :

۴۴۶- ألا زعمت أسماء أن لا أحبّها***فقلت : بلى لو لا ينازعنى شغلى

لأن هذه كلمتان بمنزله قولك «لو لم» والجواب محذوف ، أى لو لم ينازعنى شغلى لزرتك ، وقيل : بل هى لو لا الامتناعيّه ، والفعل بعدها على إضمار «أن» على حد قولهم «تسمع بالمعيدىّ خير من أن تراه».

## «لَوْما»

: بمنزله لو لا ، تقول : لو ما زيد لأكرمتك ، وفى التنزيل (لَوْ ما تَأْتِينا بِالْمَلائِكَهِ) وزعم المالقى أنها لم تأت إلا للتحضيض ، ويرده قول الشاعر :

۴۴۷- لو ما الإصاخه للوشاه لكان لى ***من بعد سخطك فى رضاك رجاء

## «لَمْ»

: حرف جزم لنفى المضارع وقلبه ماضيا ، نحو (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ

يُولَدْ) الآيه. وقد يرفع الفعل [المضارع] بعدها ، كقوله :

۴۴۸- لو لا فوارس من نعم وأسرتهم ***يوم الصّليفاء لم يوفون بالجار [ص ۳۳۹]

فقيل : ضروره ، وقال ابن مالك : لغه.

وزعم اللحيانى أن بعض العرب ينصب بها كقراءه بعضهم (أَلَمْ نَشْرَحْ) وقوله :

۴۴۹- فى أىّ يومىّ من الموت أفرّ***أيوم لم يقدر أم يوم قدر

وخرجا على أن الأصل «نشرحن» و «يقدرن» ثم حذفت نون التوكيد الخفيفه وبقيت الفتحه دليلا عليها ، وفى هذا شذوذان : توكيد المنفى بلم ، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين ، وقال أبو الفتح : الأصل يقدر بالسكون ، ثم لما تجاورت الهمزه المفتوحه والراء الساكنه - وقد أجرت العرب الساكن المجاور للمحرك مجرى المحرك ، والمحرك مجرى الساكن ، إعطاء للجار حكم مجاوره - أبدلوا الهمزه المحركه ألفا ، كما تبدل الهمزه الساكنه بعد الفتحه ، يعنى ولزم حينئذ فتح ما قبلها ؛ إذ لا تقع الألف إلا بعد فتحه ، قال : وعلى ذلك قولهم : المراه ، والكماه ، بالألف ، وعليه خرج أبو على قول عبد يغوث :

۴۵۰- [وتضحك منّى شيخه عبشميّه] ***كأن لم ترا قبلى أسيرا يمانيا

[ص ۲۷۸]

فقال : أصله ترأى - بهمزه بعدها ألف - كما قال سراقه البارقى :

۴۵۱- أرى عينىّ ما لم ترأياه ***[كلانا عالم بالتّرهات]

ثم حذفت الألف للجازم ، ثم أبدلت الهمزه ألفا لما ذكرنا ، وأقيس من تخريجهما أن يقال فى قوله «أيوم لم يقدر» : نقلت حركه همزه أم إلى راء

يقدر ، ثم أبدلت الهمزه

الساكنه ألفا ، ثم الألف همزه متحركه لالتقاء الساكنين ، وكانت الحركه فتحه إتباعا لفتحه الراء ، كما فى (وَلَا الضَّالِّينَ) فيمن همزه ، وكذلك القول فى «المراه والكماه» وقوله :

*كأن لم ترا قبلى أسيرا يمانيا* [۴۵۰]

ولكن لم تحرك الألف فيهنّ لعدم التقاء الساكنين.

وقد تفصل من مجزومها فى الضروره بالظرف كقوله :

۴۵۲- فذاك ولم - إذا نحن امترينا - ***تكن فى النّاس يدرككَ المراء

وقوله :

۴۵۳- فأضحت مغانيها قفارا رسومها***كأن لم - سوى أهل من الوحش - تؤهل

وقد يليها الاسم معمولا لفعل محذوف يفسره ما بعده كقوله :

۴۵۴- ظننت فقيرا ذا غنى ثمّ نلته ***فلم ذا رجاء ألقه غير واهب

**«لَمّا»**

: على ثلاثه أوجه :

أحدها : أنها تختص بالمضارع فتجزمه وتنفيه وتقلبه ماضيا كلم ، إلا أنها تفارقها فى خمسه أمور :

أحدها : أنها لا تقترون بأداه شرط ، لا يقال «إن لمّا تقم» وفى التنزيل (وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ) (وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا).

الثانى : أن منفيها مستمر النفى إلى الحال كقوله :

۴۵۵- فإن كنت مأكولا فكن خيرا آكل ***وإلّا فأدركنى ولمّا أمزّق

ومنفى لم يحتمل الاتصال نحو (وَلَمْ أَكُنْ بِدُعائِكَ رَبِّ شَقِيًّا) والانقطاع مثل (لَمْ يَكَنْ شَيْئاً مَذْكُوراً) ولهذا جاز «لم يكن ثم كان» ولم يجز «لما يكن ثم كان» بل يقال «لما يكن وقد يكون» ومثّل ابن مالك للنفى المنقطع بقوله :

۴۵۶- وكنت إذ كنت إلهى وحدكا***لم يك شيء يا إلاهى قبلكا

وتبعه ابنه فيما كتب على التسهيل ، وذلك وهم فاحش.

ولامتداد النفى بعد لما لم يجز اقترانها بحرف التعقيب ، بخلاف لم ، تقول قمت فلم تقم ، لأن معناه وما قمت عقيب قيامى ، ولا يجوز «قمت فلما تقم» لأن معناه وما قمت إلى الآن.

الثالث : أن منفى لما لا يكون إلا قريبا من الحال ، ولا يشترط ذلك فى منفى لم ، تقول : لم يكن زيد فى العام الماضى مقيما ، ولا يجوز «لما يكن» وقال ابن مالك : لا يشترط كون منفى لما قريبا من الحال مثل «عصى إبليس ربّه ولمّا يندم» بل ذلك غالب لا لازم.

الرابع : أن منفى لما متوقّع ثبوته ، بخلاف منفى لم ، ألا ترى أن معنى (بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذابِ) أنهم لم يذوقوه إلى الآن وأن ذوقهم له متوقّع ، قال الزمخشرى فى (وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمانُ فِى قُلُوبِكُمْ) : ما فى لما من معنى التوقع دالّ على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد ، اه. ولهذا أجازوا «لم يقض ما لا يكون» ومنعوه فى لما.

وهذا الفرق بالنسبه إلى المستقبل ، فأما بالنسبه إلى الماضى فهما سيّان فى نفى المتوقع وغيره ، مثال المتوقع أن تقول : ما لى قمت ولم تقم ، أو ولما تقم ، ومثال غير المتوقع أن تقول ابتداء : لم تقم ، أو لما تقم.

الخامس : أن منفى لما جائز الحذف لدليل ، كقوله :

۴۵۷- فجئت قبورهم بدأ ولمّا***فناديت القبور فلم يجبنه

أى ولما أكن بدأ قبل ذلك ، أى سيدا ، ولا يجوز «وصلت إلى بغداد ولم» تريد ولم أدخلها ، فأما قوله :

۴۵۸- احفظ وديعتك الّتى استودعتها***يوم الأعازب إن وصلت وإن لم

فضروره.

وعله هذه الأحكام كلها أن لم لنفى فعل ، ولما لنفى قد فعل.

الثانى من أوجه لما : أن تختصّ بالماضى ؛ فتقتضى جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما ، نحو «لما جاءنى أكرمته» ويقال فيها : حرف وجود لوجود ، وبعضهم يقول : حرف وجوب لوجوب ، وزعم ابن السراج وتبعه الفارسى وتبعهما ابن جنى وتبعهم جماعه أنها ظرف بمعنى حين ، وقال ابن مالك : بمعنى إذ ، وهو حسن ؛ لأنها مختصه بالماضى وبالإضافه إلى الجمله.

وردّ ابن خروف على مدّعى الاسميه بجواز أن يقال : لما أكرمتنى أمس أكرمتك اليوم ، لأنها إذا قدّرت ظرفا كان عاملها الجواب ، والواقع فى اليوم لا يكون فى الأمس.

والجواب أن هذا مثل (إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ) والشرط لا يكون إلا مستقبلا ، ولكن المعنى إن ثبت أنى كنت قلته ، وكذا هنا. المعنى لما ثبت اليوم إكرامك لى أمس أكرمتك.

ويكون جوابها فعلا ماضيا اتفاقا ، وجمله اسميه مقرونه بإذا الفجائيه أو بالفاء عند ابن مالك ، وفعلا مضارعا عند ابن عصفور ، دليل الأول (فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ

أَعْرَضْتُمْ) والثانى (فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذا هُمْ يُشْرِكُونَ)

والثالث (فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ) والرابع (فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْراهِيمَ الرَّوْعُ وَجاءَتْهُ الْبُشْرى يُجادِلُنا) وهو مؤول يجادلنا ، وقيل فى آيه الفاء : إن الجواب محذوف ، أى انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ، وفى آيه المضارع إن الجواب (جاءَتْهُ الْبُشْرى) على زياده الواو ، أو محذوف ، أى أقبل يجادلنا.

ومن مشكل لمّا هذه قول الشاعر :

۴۵۹- أقول لعبد الله لمّا سقاؤنا***ونحن بوادى عبد شمس وهاشم

فيقال : أين فعلاها؟ والجواب أن «سقاؤنا» فاعل بفعل محذوف يفسره وهى بمعنى سقط ، والجواب محذوف تقديره قلت ، بدليل قوله أقول ، وقوله «شم» أمر من قولك «شمت البرق» إذا نظرت إليه ، والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمه.

والثالث : أن تكون حرف استثناء ؛ فتدخل على الجمله الاسميه ، نحو (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْها حافِظٌ) فيمن شدد الميم ، وعلى الماضى لفظا لا معنى نحو «أنشدك الله لمّا فعلت» أى ما أسألك إلا فعلك ، قال :

۴۶۰- قالت له : بالله يا ذا البردين ***لمّا غنثت نفسا أو اثنين

وفيه رد لقول الجوهرى : إنّ لما بمعنى إلا غير معروف فى اللغه.

وتأتى لما مركبه من كلمات ، ومن كلمتين.

فأما المركبه من كلمات فكما تقدم فى (وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ) فى قراءه ابن عامر وحمزه وحفص بتشديد نون إنّ وميم لمّا ، فيمن قال : الأصل لمن ما فأبدلت النون ميما وأدغمت ، فلما كثرت الميمات حذفت الأولى ، وهذا القول ضعيف ؛ لأن حذف مثل هذه الميم استثقالا لم يثبت ،

وأضعف منه قول آخر : إن الأصل لمّا بالتنوين بمعنى جمعا ، ثم حذف التنوين إجراء للوصل مجرى الوقف ، لأن استعمال لما فى هذا المعنى بعيد ، وحذف التنوين من المنصرف فى الوصل أبعد ؛ وأضعف من هذا قول آخر : إنه فعلى من اللّمم ، وهو بمعناه ؛ ولكنه منع الصرف لألف التأنيث ، ولم يثبت استعمال هذه اللفظه ، وإذا كان فعلى فهلّا كتب بالياء ، وهلّا أماله من قاعدته الإماله ، واختار ابن الحاجب أنها لمّا الجازمه حذف فعلها ، والتقدير : لمّا يهملوا ، أو لما يتركوا ؛ لدلاله ما تقدم من قوله تعالى (فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ) ثم ذكر الأشقياء والسعداء ومجازاتهم ، قال : ولا أعرف وجها أشبه من هذا ، وإن كانت النفوس تستبعده من جهه أن مثله لم يقع فى التنزيل ، والحقّ أن لا يستبعد لذلك ، اه. وفى تقديره نظر ، والأولى عندى أن يقدر «لمّا يوفّوا أعمالهم» أى أنهم إلى الآن لم يوفّوها وسيوفّونها ، ووجه رجحانه أمران ؛ أحدهما : أن بعده (لَيُوَفِّيَنَّهُمْ) وهو دليل على أن التوفيه لم تقع بعد وأنها ستقع ، والثانى : أن منفىّ لمّا متوقع الثبوت كما قدمنا ، والإهمال غير متوقع الثبوت.

وأما قراءه أبى بكر بتخفيف (إِنَّ) وتشديد (فَلَمَّا) فتحتمل وجهين ؛ أحدهما : أن تكون مخففه من الثقيله ، ويأتى فى لما تلك الأوجه ، والثانى : أن تكون أن نافيه ، و(كُلا) مفعول بإضمار أرى ، ولما بمعنى إلّا.

وأما قراءه النحويين بتشديد النون وتخفيف الميم وقراءه الحرميين بتخفيفهما فإنّ فى الأولى على أصلها من التشديد ووجوب الإعمال ، وفى الثانيه مخففه من الثقيله ، وأعملت على أحد الوجهين ، واللام من لما فيهما لام الابتداء ، وقيل : أو هى فى قراءه التخفيف الفارقه بين إن النافيه والمخففه من الثقيله ، وليس كذلك ؛ لأن تلك إنما تكون عند تخفيف إن وإهمالها ، وما

زائده للفصل بين اللامين كما زيدت الألف للفصل بين الهمزتين فى نحو (أَأَنْذَرْتَهُمْ) وبين النونات فى نحو «اضربنانّ يا نسوه» قيل : وليست موصوله بجمله القسم لأنها إنشائيه ، وليس كذلك ؛ لأن الصله فى المعنى جمله الجواب ، وإنما جمله القسم مسوقه لمجرد التوكيد ، ويشهد لذلك قوله تعالى (وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ) لا يقال : لعل من نكره أى لفريق ليبطئن ؛ لأنها حينئذ تكون موصوفه ، وجمله الصفه كجمله الصله فى اشتراط الخبريه.

وأما المركبه من كلمتين فكقوله :

۴۶۱- لمّا رأيت أبا يزيد مقاتلا***أدع القتال وأشهد الهيجاء [ص ۵۲۹ و ۶۹۴]

وهو لغز ، يقال فيه : أين جواب لما؟ وبم انتصب أدع؟ وجواب الأول أن الأصل «لن ما» ثم أدغمت النون فى الميم للتقارب ، ووصلا خطا للالغاز ، وإنما حقهما أن يكتبا منفصلين ، ونظيره فى الإلغاز قوله :

۴۶۲- عافت الماء فى الشّتاء ، فقلنا***بردّيه تصادفيه سخينا

فيقال : كيف يكون التبريد سببا لمصادفته سخينا؟ وجوابه أن الأصل «بل رديه» ثم كتب على لفظه للالغاز ، وعن الثانى أن انتصابه بلن ، وما الظرفيه وصلتها ظرف له فاصل بينه وبين لن للضروره ، فيسأل حينئذ : كيف يجتمع قوله لن أدع القتال مع قوله لن أشهد الهيجاء؟ فيجاب بأن أشهد ليس معطوفا على أدع ، بل نصبه بأن مضمره ، وأن والفعل عطف على القتال ، أى لن أدع القتال وشهود الهيجاء على حد قول ميسون :

*ولبس عباءه وتقرّ عينى* [۴۲۵]

**«لَن»**

: حرف نصب ونفى واستقبال ، وليس أصله وأصل لم لا فأبدلت

الألف نونا فى لن وميما فى لم خلافا للفراء ؛ لأن المعروف إنما هو إبدال النون ألفا لا العكس نحو (لَنَسْفَعاً) و(لَيَكُوناً) ولا أصل لن «لا أن» فحذفت الهمزه تخفيفا والألف للساكين خلافا للخليل والكسائى ، بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو «زيدا لن أضرب» خلافا للأخفش الصغير ، وامتناع نحو «زيدا يعجبنى أن تضرب» خلافا للفراء ، ولأن الموصول وصلته مفرد ، ولن أفعل كلام تام ، وقول المبرد إنه مبتدأ حذف خبره أى لا الفعل واقع مردود بأنه لم ينطق به مع أنه لم يسد شىء مسدّه ، بخلاف نحو «لو لا زيد لأكرمتك» وبأن الكلام تام بدون المقدر ، وبأنّ لا الداخله على الجمله الاسميه واجبه التكرار إذا لم تعمل ، ولا التفات له فى دعوى عدم وجوب ذلك ؛ فإن الاستقراء يشهد بذلك.

ولا تفيد لن توكيد النفى خلافا للزمخشرى فى كشافه ، ولا تأبيده خلافا له فى أنموذجه ، وكلاهما دعوى بلا دليل ، قيل : ولو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم فى (فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا) ولكان ذكر الأبد فى (وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَداً) تكرارا ، والأصل عدمه.

وتأتى للدعاء كما أتت لا لذلك وفاقا لجماعه منهم ابن عصفور ، والحجه فى قوله :

۴۶۳- لن تزالوا كذلكم ***ثمّ لازلت لكم خالدا خلود الجبال

وأما قوله تعالى (قالَ رَبِّ بِما أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِلْمُجْرِمِينَ) فقيل : ليس منه ؛ لأن فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم ، بل إلى المخاطب أو الغائب ، نحو «يا ربّ لا عذّبت فلانا» ونحو «لا عذّب الله عمرا» اه ويرده قوله :

*ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال* [۴۶۳]

وتلقّى القسم بها وبلم نادر حدا ، كقول أبى طالب :

۴۶۴- والله لن يصلوا إليك بجمعهم ***حتّى أوسّد فى التّراب دفينا [ص ۶۱۸]

وقيل لبعضهم : ألك بنون؟ فقال : نعم ، وخالقهم لم تقم عن مثلهم منجبه ، ويحتمل هذا أن يكون على حذف الجواب ، أى إنّ لى لبنين ، ثم استأنف جمله النفى.

وزعم بعضهم أنها قد تجزم كقوله :

۴۶۵- [أيادى سبايا عزّما كنت بعدكم] ***فلن يحل للعينين بعدك منظر

وقوله :

۴۶۶- لن يخب الآن من رجائك من ***حرّك من دون بابك الحلقه

[ص ۶۹۸]

والأول محتمل للاجتزاء بالفتحه عن الألف للضروره.

**«لَيتَ»**

: حرف تمنّ يتعلق بالمستحيل غالبا ، كقوله :

۴۶۷- فياليت الشّباب يعود يوما***فأخبره بما فعل المشيب

وبالممكن قليلا.

وحكمه أن ينصب الاسم ويرفع الخبر ، قال الفراء وبعض أصحابه : وقد ينصبهما كقوله :

۴۶۸- *يا ليت أيّام الصّبا رواجعا*

وبنى على ذلك ابن المعتز قوله :

۴۶۹- مرّت بنا سحرا طير ، فقلت لها : ***طوباك ، يا ليتنى إيّاك ، طوباك

والأول عندنا محمول على حذف الخبر ، وتقديره أقبلت ، لا تكون ، خلافا للكسائى لعدم تقدم إن ولو الشرطيتين ، ويصح بيت ابن المعتز على إنابه ضمير النصب عن ضمير الرفع.

وتقترن بها ما الحرفيه فلا تزيلها عن الاختصاص بالأسماء ، لا يقال «ليتما قام زيد» خلافا لابن أبى الربيع وطاهر القزوينى ، ويجوز حينئذ إعمالها لبقاء الاختصاص ، وإهمالها حملا على أخواتها ، ورووا بالوجهين قول النابغه :

قالت : ألا ليتما هذا الحمام لنا***إلى حمامتنا أو نصفه فقد [۹۲]

ويحتمل أن الرفع على أن «ما» موصوله ، وأن الإشاره خبر لهو محذوفا ، أى ليت الذى هو هذا الحمام لنا ؛ فلا يدلّ حينئذ على الإهمال ، ولكنه احتمال مرجوح ، لأن حذف العائد المرفوع بالابتداء فى صله غير أىّ مع عدم طول الصله قليل ، ويجوز «ليتما زيدا ألقاه» على الإعمال ، ويمتنع على إضمار فعل على شريطه التفسير.

## «لَعلّ»

: حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر ، قال بعض أصحاب الفراء : وقد ينصبهما ، وزعم يونس أن ذلك لغه لبعض العرب وحكى «لعل أباك منطلقا» وتأويله عندنا على إضمار يوجد ، وعند الكسائى على إضمار يكون.

وقد مر أن عقيلا يخفضون بها المبتدأ كقوله :

۴۷۰- [فقلت : ادع أخرى وارفع الصّوت جهره] ***لعلّ أبى المغوار منك قريب [ص ۴۴۱]

وزعم الفارسى أنه لا دليل فى ذلك ؛ لأنه يحتمل أن الأصل «لعله لأبى

المغوار منك جواب قريب» فحذف موصوف قريب ، وضـمير الشأن ، ولام لعل الثانيه تخفيفا ، وأدغم الأولى فى لام الجر ، ومن ثم كـانت مكسوره ، ومن فتـح فهو على لغه من يقول «المال لزيـد» بالفتـح ، وهـذا تكلف كثير ، ولم يثبت تخفيف لعل ، ثم هو محجوج بنقل الأئمّه أن الجر بلعل لغه قوم بأعيانهم.

واعلم أن مجرور لعل فى موضع رفع بالابتداء لتنزيل لعل منزله الجار الزائد نحو «بحسبك درهم» بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل ، وقوله «قريب» هو خبر ذلك المبتدأ ، ومثله «لولاى لكان كذا» على قول سيبويه إن لو لا جاره ،

وقولك «ربّ رجل يقول ذلك» ونحوه قوله :

۴۷۱- [فكيف إذا مررت بدار قوم] ***وجيران لنا كانوا كرام

على قول سـيبويه إن «كان» زائده ، وقول الجمهور إن الزائد لا يعمل شـيئا ، فقيل : الأصل «هم لنا» ثم وصل الضمير بكان الزائده إصـلاحا للفظ ؛ لئلا يقع الضـمير المرفوع المنفصل إلى جانب الفعل ، وقيل : بل الضـمير توكيد للمسـتتر فى لنا على أن لنا صـفه لجيران ، ثم وصـل لمـا ذكر ، وقيل : بل هو معمول لكان بالحقيقه ، فقيل : على أنها ناقصه ولنا الخبر ، وقيل : بل على أنها زائـده وأنها تعمل فى الفاعل كما يعمل فيه العامل الملغى نحو «زيد ظننت عالم».

وتتصل بلعل «ما» الحرفيه فتكفها عن العمل ؛ لزوال اختصاصها حينئذ ، بدليل قوله :

۴۷۲- [أعد نظرا يا عبد قيس] لعلّما***أضاءت لك النّار الحمار المقيّدا

[ص ۲۸۸]

وجوّز قوم إعمالها حينئذ حملا على ليت ؛ لاشتراكهما فى أنهما يغيّران معنى

الابتداء ، وكذا قالوا فى كأنّ ، وبعضهم خصّ لعلّ بذلك ، لأشدّيّه التشابه لأنها وليت للانشاء ، وأما كأن فللخبر.

قيل : وأوّل لحن سمع بالبصره «لعلّ لها عذر وأنت تلوم» وهذا محتمل لتقدير ضمير الشأن كما تقدم فى «إنّ من أشدّ النّاس عذابا يوم القيامه المصوّرون».

وفيها عشر لغات مشهوره ، ولهما معان :

أحدها : التوقع ، وهو : ترجّى المحبوب والإشفاق من المكروه ، نحو «لعل الحبيب قادم (1) ، ولعل الرقيب حاصل» وتختص بالممكن ، وقول فرعون (لَعَلِّى أَبْلُغُ الْأَسْبابَ أَسْبابَ السَّماواتِ) إنما قاله جهلا أو مخرقه وإفكا.».

الثانى : التعليل ، أثبته جماعه منهم الأخفش والكسائى ، وحملوا عليه (فَقُولا لَهُ قَوْلاً لَيِّناً لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشى) ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ، ويصرفه للمخاطبين ، أى اذهبا على رجائكما.

الثالث : الاستفهام ، أثبته الكوفيون ، ولهذا علّق بها الفعل فى نحو (لا تَدْرِى لَعَلَّ اللهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذلِكَ أَمْراً) ونحو (وَما يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى) قال الزمخشرى : وقد أشرتها معنى ليت من قرأ (فَاطَّلَعَ) اه. وفى الآيه بحث سيجىء.

ويقترن خبرها بأن كثيرا حملا على عسى كقوله :

۴۷۳- لعلّك يوما أن تلمّ ملمّه***[عليك من اللّائى يدعنك أجدعا]

وبحرف التنفيس قليلا كقوله :



---

۱- فى نسخه «الحبيب يقدم».

۴۷۴- فقولا لها قولا رقيقا لعلّها***سترحمنى من زفره وعويل

وخرج بعضهم نصب (فَاطَّلَعَ) على تقدير أن مع أبلغ كما خفض المعطوف من بيت زهير :

بدا لى أنّى لست مدرك ما مضى ***ولا سابق شيئا إذا كان جائيا [۱۳۵]

على تقدير الباء مع مدرك.

ولا يمتنع كون خبرها فعلا ماضيا خلافا للحريرى ، وفى الحديث «وما يدريك لعلّ الله اطلع على أهل بدر فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم» وقال الشاعر :

۴۷۵- وبدّلت قرحا داميا بعد صحّه***لعلّ منايانا تحوّلن أبؤسا

وأنشد سيبويه :

أعد نظرا يا عبد قيس لعلّما***أضاءت لك النّار الحمار المقيّد [۴۷۲]

فإن اعترض بأن لعل هنا مكفوفه بما ، فالجواب أن شبهه المانع أن لعل للاستقبال فلا تدخل على الماضى ، ولا فرق على هذا بين كون الماضى معمولا لها أو معمولا لما فى حيّزها ، ومما يوضح بطلان قوله ثبوت ذلك فى خبر ليت وهى بمنزله لعل نحو (يا لَيْتَنِى مِتُّ قَبْلَ هذا وَكُنْتُ نَسْياً مَنْسِيًّا) (يا لَيْتَنِى كُنْتُ تُراباً) (يا لَيْتَنِى قَدَّمْتُ لِحَياتِى) (يا لَيْتَنِى كُنْتُ مَعَهُمْ).

تنبيه - من مشكل باب ليت وغيره قول يزيد بن الحكم :

۴۷۶- فليت كفافا كان خيرك كلّه ***وشرّك عنّى ما ارتوى الماء مرتوى

وإشكاله من أوجه ، أحدها : عدم ارتباط خبر ليت باسمها ؛ إذ الظاهر أن

كفافا اسم ليت ، وأنّ كان تامه ، وأنها وفاعلها الخبر ، ولا ضمير فى هذه الجمله. والثانى : تعليقه عن بمرتو. والثالث : إيقاعه الماء فاعلا بارتوى ، وإنما يقال : ارتوى الشارب.

والجواب عن الأول أن كفافا إنما هو خبر لكان مقدم عليها وهو بمعنى كافّ ، واسم ليت محذوف للضروره ، أى فليتك أو فليته : أى فليت الشأن ، ومثله قوله :

۴۷۷- فليت دفعت الهمّ عنّى ساعه***[فبتنا على ما خيّلت ناعمى بال]

وخيرك : اسم كان ، وكله : توكيد له ، والجمله خبر ليت ، وأما «وشرك» فيروى بالرفع عطفا على «خيرك» فخبره إما محذوف تقديره كفافا ، فمرتو : فاعل بارتوى ، وإما مرتو على أنه سكن للضروره كقوله :

۴۷۸- ولو أنّ واش باليمامه داره ***وداری بأعلى حضرموت اهتدى ليا

وروى بالنصب : إما على أنه اسم لليت محذوفه ، وسهل حذفها تقدم ذكرها ، كما سهل ذلك حذف كل وبقاء الخفض فى قوله :

۴۷۹- أكلّ امرىء تحسبين امرأ***ونار توقّد باللّيل نارا

وإما على العطف على اسم ليت المذكوره إن قدر ضمير المخاطب ، فأما ضمير الشأن فلا يعطف عليه لو ذكر فكيف وهو محذوف ، ومرتوى على الوجهين مرفوع : إما لأنه خبر ليت المحذوفه ، او لأنه عطف على خبر ليت المذكوره.

وعن الثانى بأنه ضمن مرتو معنى كافّ ؛ لأن المرتوى يكفّ عن الشرب ، كما جاء (فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ) لأن يخالفون فى معنى يعدلون ويخرجون ، وإن علّقته بكفافا محذوفا على وجه مرّ ذكره فلا إشكال.

وعن الثالث أنه إما على حذف مضاف أى شارب الماء ، وإما على جعل الماء مرتويا مجازا كما جعل صاديا فى قوله :

۴۸۰- *وجبت هجيرا يترك الماء صاديا*

ويروى «الماء» بالنصب على تقدير من كما فى قوله تعالى : (وَاخْتارَ مُوسى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا) ففاعل ارتوى على هذا مرتو ، كما تقول : ما شرب الماء شارب.

## «لكنّ»

مشدده النون - حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر ، وفى معناها ثلاثه أقوال :

أحدها ، وهو المشهور : أنه واحد ، وهو الاستدراك ، وفسّر بأن تنسب لما بعدها حكما مخالفا لحكم ما قبلها ، ولذلك لا بد أن يتقدمها كلام مناقض لما بعدها نحو «ما هذا ساكنا لكنه متحرك» أو ضد له نحو «ما هذا أبيض لكنه أسود» قيل : أو خلاف نحو «ما زيد قائما ، لكنه شارب» وقيل : لا يجوز ذلك.

والثانى : أنها ترد تاره للاستدراك وتاره للتوكيد ، قاله جماعه منهم صاحب

البسيط ، وفسروا الاستدراك برفع ما يتوهّم ثبوته نحو «ما زيد شجاعا ، لكنه كريم» لأن الشجاعه والكرم لا يكادان يفترقان ؛ فنفى أحدهما يوهم انتفاء الآخر ، و «ما قام زيد ، لكنّ عمرا قام» وذلك إذا كان بين الرجلين تلابس أو تماثل فى الطريقه ، ومثلوا للتوكيد بنحو «لو جاءنى أكرمته لكنه لم يجىء» فأكدت ما أفادته لو من الامتناع.

والثالث : أنها للتوكيد دائما مثل إنّ ، ويصحب التوكيد معنى الاستدراك ، وهو قول ابن عصفور ، قال فى المقرب : إنّ وأنّ ولكنّ ، ومعناها التوكيد ، ولم يزد على ذلك ، وقال فى الشرح : معنى لكن التوكيد ، وتعطى مع ذلك الاستدراك ، اه.

والبصريون على أنها بسيطه ، وقال الفراء : أصلها لكن أنّ ، فطرحت الهمزه للتخفيف ، ونون لكن للساكنين ، كقوله :

۴۸۱- [فلست بآتيه ولا أستطيعه] ***ولاك اسقنى إن كان ماؤك ذا فضل (۱)

وقال باقى الكوفيين : مركبه من : لا ، وإنّ ، والكاف الزائده لا التشبيهيه ، وحذفت الهمزه تخفيفا

وقد يحذف اسمها كقوله :

۴۸۲- فلو كنت ضبّيّا عرفت قرابتى ***ولكنّ زنجيّ عظيم المشافر

أى ولكنّك زنجى ، وعليه بيت المتنبى :

۴۸۳- وما كنت ممّن يدخل العشق قلبه ***ولكنّ من يبصر جفونك يعشق [ص ۶۰۵]

وبيت الكتاب :

۴۸۴- ولكنّ من لا يلق أمرا ينوبه ***بعدّته ينزل به وهو أعزل

ولا يكون الاسم فيهما من ؛ لأن الشرط لا يعمل فيه ما قبله

ولا تدخل اللام فى خبرها خلافا للكوفيين ، احتجوا بقوله :

*ولكنّنى من حبّها لعميد* [۳۸۳]

ولا يعرف له قائل ، ولا تتمه ، ولا نظير ، ثم هو محمول على زياده اللام ، أو على أن الأصل «لكن أننى» ثم حذفت الهمزه تخفيفا ونون لكن للساكنين.

**«لكنْ»**

ساكنه النون - ضربان : مخففه من الثقيله ، وهى حرف



---

۱- أصله «ولكن اسقنى» والأصل أن يتخلص من التقاء الساكنين بكسر نون لكن ، فلما لم يتيسر ذلك له حذف أول الساكنين ، وهو نون لكن.

ابتداء ، لا يعمل خلافا للأخفش ويونس ؛ لدخولها بعد التخفيف على الجملتين ، وخفيفه بأصل الوضع ، فإن وليها كلام فهى حرف ابتداء لمجرد إفاده الاستدراك ، وليست عاطفه ، ويجوز أن تستعمل بالواو ، نحو (وَلكِنْ كانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ) وبدونها نحو قول زهير :

۴۸۵- إنّ ابن ورقاء لا تخشى بوادره ***لكن وقائعه فى الحرب تنتظر

وزعم ابن أبى الربيع أنها حين اقترانها بالواو عاطفه جمله على جمله ، وأنه ظاهر قول سيبويه ، وإن وليها مفرد فهى عاطفه بشرطين ؛ أحدهما : أن يتقدمها نفى أو نهى ، نحو «ما قام زيد لكن عمرو ، ولا يقم زيد لكن عمرو» فإن قلت «قام زيد» ثم جئت بلكن جعلتها حرف ابتداء فجئت بالجمله فقلت «لكن عمرو لم يقم» وأجاز الكوفيون «لكن عمرو» على العطف ، وليس بمسموع. الشرط الثانى : أن لا تقترن بالواو ، قاله الفارسى وأكثر النحويين ، وقال قوم : لا تستعمل مع المفرد إلا بالواو.

واختلف فى نحو «ما قام زيد ولكن عمرو» على أربعه أقوال ؛ أحدها

ليونس : إن لكن غير عاطفه ، والواو عاطفه مفردا على مفرد ، الثانى لابن مالك : إن لكن غير عاطفه والواو عاطفه لجمله حذف بعضها على جمله صرح بجميعها ، قال : فالتقدير فى نحو «ما قام زيد ولكن عمرو» ولكن قام عمرو ، وفى (وَلكِنْ رَسُولَ اللهِ) ولكن كان رسول الله ، وعله ذلك أن الواو لا تعطف مفردا على مفرد مخالف له فى الإيجاب والسلب ، بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما فيه : نحو «قام زيد ولم يقم عمرو» والثالث لابن عصفور : إن لكن عاطفه ، والواو زائده لازمه. والرابع لابن كيسان : إن لكن عاطفه ، والواو زائده غير لازمه.

وسمع «ما مررت برجل صالح ولكن طالح» بالخفض ، فقيل : على العطف ، وقيل : بجار مقدر ، أى لكن مررت بطالح ، وجاز إبقاء عمل الجار بعد حذفه لقوّه الدلاله عليه بتقدم ذكره.

## «ليس»

: كلمه داله على نفى الحال ، وتنفى غيره بالقرينه ، نحو «ليس خلق الله مثله» وقول الأعشى :

۴۸۶- له نافلات ما يغبّ نوالها***وليس عطاء اليوم مانعه غدا

وهى فعل لا يتصرف ، وزنه فعل بالكسر ، ثم التزم تخفيفه (۱) ، ولم نقدره فعل بالفتح لأنه لا يخفف ، ولا فعل بالضم لأنه لم يوجد فى يائى العين إلا فى هيؤ ، وسمع «لست» بضم اللام ؛ فيكون على هذه اللغه كهيؤ.

وزعم ابن السراج أنه حرف بمنزله ما ، وتابعه الفارسى فى الحلبيات وابن شقير وجماعه ، والصواب الأول ، بدليل لست ولستما ولستنّ وليسا وليسوا وليست ولسن.

وتلازم رفع الاسم ونصب الخبر ، وقيل : قد تخرج عن ذلك فى مواضع :

أحدها : أن تكون حرفا ناصبا للمستثنى بمنزله إلا نحو «أتونى ليس زيدا» والصحيح أنها الناسخه ، وأن اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم مما تقدم ، واستتاره واجب ؛ فلا يليها فى اللفظ إلا المنصوب ، وهذه المسأله كانت سبب قراءه سيبويه للنحو (۲) ، وذلك أنه جاء إلى حمّاد بن سلمه لكتابه الحديث ، فاستملى منه قوله صلّى الله عليه (و آله و) سلّم «ليس من أصحابى أحد إلا ولو شئت لأخذت



---

۱- تخفيفه : بتسكين عينه وهى الياء ، وإنما يخفف على هذا الوجه مكسور العين أو مضمومها.

۲- فى نسخه «سببا فى قراءه سيبويه النحو».

عليه ليس أبا الدّوداء» فقال سيبويه : ليس أبو الدرداء ، فصاح به حماد : لحنت يا سيبويه ، إنما هذا استثناء ، فقال سيبويه : والله لأطلبنّ علما لا يلحننى معه أحد ، ثم مضى ولزم الخليل وغيره.

والثانى : أن يقترن الخبر بعدها بإلّا نحو «ليس الطّيب إلا المسك» بالرفع ، فإن بنى تميم يرفعونه حملا لها على ما فى الإهمال عند انتقاض النفى ، كما حمل أهل الحجاز ما على ليس فى الإعمال عند استيفاء شروطها ، حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء ، فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفى ، فجاءه فقال [له] : يا أبا عمرو ما شىء بلغنى عنك؟ ثم ذكر ذلك له ، فقال له أبو عمرو : نمت وأدلج الناس ، ليس فى الأرض تميمىّ إلا وهو يرفع ، ولا حجازى إلا وهو ينصب ، ثم قال لليزيدى ولخلف الأحمر : اذهبا إلى أبى مهدى فلقناه الرفع فإنه لا يرفع ، وإلى المنتجع التميمى فلقناه النصب فإنه لا ينصب ، فأتياهما وجهدا بكل منهما أن يرجع عن لغته فلم يفعل ، فأخبرا أبا عمرو وعنده عيسى ، فقال له عيسى : بهذا فقت الناس.

وخرّج الفارسىّ ذلك على أوجه :

أحدها : أن فى «ليس» ضمير الشأن ، ولو كان كما زعم لدخلت إلا على أول الجمله الاسميه الواقعه خبرا فقيل : ليس إلا الطيب المسك ، كما قال :

۴۸۷- ألا ليس إلّا ما قضى الله كائن ***وما يستطيع المرء نفعا ولا ضرّا

وأجاب بأن إلّا قد توضع فى غير موضعها مثل (إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا) وقوله :

۲۸۸- *وما اغترّه الشّيب إلّا اغترارا*

أى إن نحن إلا نظن ظنا ، وما اغتره اغترارا إلا الشيب ؛ لأن الاستثناء المفرغ لا يكون فى المفعول المطلق التوكيدى ؛ لعدم الفائده فيه. وأجيب بأن

المصدر فى الآيه والبيت نوعىّ على حذف الصفه ، أى إلا ظنا ضعيفا وإلا اغترارا عظيما.

والثانى : أن الطيب اسمها ، وأن خبرها محذوف ، أى فى الوجود ، وأن المسك بدل من اسمها.

الثالث : أنه كذلك ، ولكن «إلا المسك» نعت للاسم ؛ لأن تعريفه تعريف الجنس [فهو نكره معنى] أى ليس طيب غير المسك طيبا.

ولأبى نزار الملقب بملك النحاه توجيه آخر ، وهو أن الطيب اسمها ، والمسك مبتدأ حذف خبره ، والجمله خبر ليس ، والتقدير : إلا المسك أفخره.

وما تقدم من نقل أبى عمرو أن ذلك لغه تميم يردّ هذه التأويلات.

وزعم بعضهم عن قائل ذلك أنه قدرها حرفا ، وأن من ذلك قولهم «ليس خلق الله مثله» وقوله :

۴۸۹- هى الشّفاء لدائى لو ظفرت بها***وليس منها شفاء النّفس مبذول

ولا دليل فيهما : لجواز كون ليس فيهما شانيه.

الموضع الثالث : أن تدخل على الجمله الفعليه ، أو على المبتدأ والخبر مرفوعين كما مثلنا ، وقد أجبنا عن ذلك.

الرابع : أن تكون حرفا عاطفا ، أثبت ذلك الكوفيون أو البغداديون ، على خلاف بين النّقله ، واستدلوا بنحو قوله :

۴۹۰- أين المفرّ والإله الطّالب ***والأشرم المغلوب ليس الغالب

وخرج على أن «الغالب» اسمها والخبر محذوف ؛ قال ابن مالك : وهو فى الأصل ضمير متصل عائد على الأشرم ، أى ليسه الغالب ، كما تقول

«الصديق كانه زيد» ثم حذف لاتصاله. ومقتضى كلامه أنه لو لا تقديره متصلا لم يجز حذفه ، وفيه نظر.

## حرف الميم

### «ما»

: تأتى على وجهين : اسميه ، وحرفيه ، وكل منهما ثلاثه أقسام.

فأما أوجه الاسميه.

فأحدها : أن تكون معرفه ، وهى نوعان : ناقصه ، وهى الموصوله ، نحو (ما عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَما عِنْدَ اللهِ باقٍ) وتامه ، وهى نوعان : عامه أى مقدره بقولك الشىء ، وهى التى لم يتقدّمها اسم تكون هى وعاملها صفه له فى المعنى نحو (إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقاتِ فَنِعِمَّا هِيَ) أى فنعم الشىء هى ، والأصل فنعم الشىء إبداؤها ؛ لأن الكلام فى الإبداء لا فى الصدقات ، ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه ، فانفصل وارتفع وخاصه هى التى تقدمها ذلك ، وتقدر من لفظ ذلك الاسم نحو «غسلته غسلا نعمّا» و «دققته دقا نعمّا» أى نعم الغسل ونعم الدق ، وأكثرهم لا يثبت مجىء ما معرفه تامه ، وأثبته جماعه منهم ابن خروف ونقله عن سيبويه.

والثانى : أن تكون نكره مجرده عن معنى الحرف ، وهى أيضا نوعان : ناقصه ، وتامه.

فالناقصه هى الموصوفه ، وتقدر بقولك شىء كقولهم «مررت بما معجب لك» أى بشىء معجب لك ، وقوله :

۴۹۱- لما نافع يسعى اللبيب ؛ فلا تكن ***لشىء بعيد نفعه الدّهر ساعيا

وقول الآخر :

۴۹۲- ربّما تكره النّفوس من الأم***ر له فرجه كحلّ العقال

أى رب شىء تكرهه النفوس ، فحذف العائد من الصفه إلى الموصوف.

ویجوز أن تکون ما کافه ، والمفعول المحذوف اسما ظاهرا ، أی قد تکره النفوس من الأمر شیئا ، أی وصفا فیه ، أو الأصل : أمرا من الأمور (۱) ، وفی هذا إنابه المفرد عن الجمع ، وفیه وفی الأول إنابه الصفه غیر المفرده عن الموصوف ؛ إذ الجمله بعده صفه له ، وقد قیل فی (إِنَّ اللَهَ نِعِمَّا یَعِظُکُمْ بِهِ) : إن المعنی نعم هو شیئا یعظکم به ، فما نکره تامه تمییز ، والجمله صفه ، والفاعل مستتر ، وقیل : ما معرفه موصوله فاعل ، والجمله صله ، وقیل غیر ذلک ، وقال سیبویه فی (هذا ما لَدَیَّ عَتِیدٌ) : المراد شیء لدی عتبد ، أی معدّ أی لجهنم بإغوائی إیاه ، أو حاضر ، والتفسیر الأول رأی الزمخشری ، وفیه أن «ما» حینئذ للشخص العاقل ، وإن قدرت «ما» موصوله فعتید بدل منها ، أو خبر ثان ، أو خبر لمحذوف.

والتامه تقع فی ثلاثه أبواب :

أحدها : التعجب ، نحو «ما أحسن زیدا» المعنی شیء حسّن زیدا ، جزم بذلک جمیع البصریین ، إلا الأخفش فجوزه ، وجوز أن تکون معرفه موصوله والجمله بعدها صله لا محل لها ، وأن تکون نکره موصوفه والجمله بعدها فی موضع رفع نعتا لها ، وعلیهما فخبر المبتدأ محذوف وجوبا ، وتقدیره شیء عظیم ونحوه. ».

الثانی : باب نعم وبئس ، نحو «غسلته غسلا نعمّا ، ودققته دقّا نعمّا» أی نعم شیئا ، فما : نصب علی التمییز عند جماعه من المتأخرین منهم الزمخشری ، وظاهر کلام سیبویه أنها معرفه تامه کامر.

والثالث : قولهم إذا أرادوا المبالغه فی الإخبار عن أحد بالإکثار من فعل کالکتابه «إنّ زیدا ممّا أن یکتب» أی أنه من أمر کتابه ، أی أنه مخلوق من أمر



---

۱- فی نسخه «من الأمور أمرا».

وذلك الأمر هو الكتابه ، فما بمعنى شيء ، وأن وصلتها فى موضع خفض بدل منها ، والمعنى بمنزلته فى (خُلِقَ الْإِنْسانُ مِنْ عَجَلٍ) جعل لكثره عجلته كأنه خلق منها ، وزعم السيرافى وابن خروف وتبعهما ابن مالك ونقله عن سيبويه أنها معرفه تامه بمعنى الشيء أو الأمر ، وأن وصلتها مبتدأ ، والظرف خبره ، والجمله خبر لإنّ ، ولا يتحصل للكلام معنى طائل على هذا التقدير.

والثالث : أن تكون نكره مضمنه معنى الحرف ، وهى نوعان :

أحدهما : الاستفهاميه ، ومعناها أى شيء ، نحو (ما هِيَ) (ما لَوْنُها) (وَما تِلْكَ بِيَمِينِكَ) (قالَ مُوسى ما جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ) وذلك على قراءه أبى عمرو (آلسحر) بمد الألف ، فما : مبتدأ ، والجمله بعدها خبر ، وآلسحر : إما بدل من ما ، ولهذا قرن بالاستفهام ، وكأنه قيل : آلسحر جئتم به ، وإما بتقدير أهو السحر ، أو آلسحر هو ، وأما من قرأ (السِّحْرُ) على الخبر فما موصوله ، والسحر خبرها ، ويقويه قراءه عبد الله (ما جئتم به سحر).

ويجب حذف ألف ما الاستفهاميه إذا جرّت وإبقاء الفتحه دليلا عليها ، نحو فيم وإلام وعلام [وبم] وقال :

۴۹۳- فتلك ولاه السّوء قد طال مكثهم ***فحتّام حتّام العفاء المطوّل؟

وربما تبعت الفتحه الألف فى الحذف ، وهو مخصوص بالشعر ، كقوله :

۴۹۴- يا أبا الأسود لم خلفتنى ***لهموم طارقات وذكر

وعله حذف الألف الفرق بين الاستفهام والخبر ؛ فلهذا حذفت فى نحو (فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْراها) (فَناظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ) (لِمَ تَقُولُونَ ما لا تَفْعَلُونَ) وثبتت فى (لَمَسَّكُمْ فِيما أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذابٌ عَظِيمٌ) (يُؤْمِنُونَ بِما أُنْزِلَ إِلَيْكَ) (ما مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِما خَلَقْتُ بِيَدَيَّ) وكما لا تحذف الألف فى

الخبر لا تثبت فى الاستفهام ، وأما قراءه عكرمه وعيسى (عما يتساءلون) فنادر ، وأما قول حسان :

۴۹۵- على ما قام يشتمنى لئيم ***كخنزير تمرّغ فى دمان

فضروره ، والدمان كالرماد وزنا ومعنى ، ويروى «فى رماد» فلذلك رجحته على تفسير ابن الشجرى له بالسرجين ، ومثله قول الآخر :

۴۹۶- إنّا قتلنا بقتلانا سراتكم ***أهل اللّواء ففيما يكثر القيل

ولا يجوز حمل القراءه المتواتره على ذلك لضعفه ؛ فلهذا ردّ الكسائى قول المفسرين فى (بِما غَفَرَ لِي رَبِّي) إنها استفهاميه ، وإنما هى مصدريه ، والعجب من الزمخشرى إذ جوز كونها استفهاميه مع رده على من قال فى (فَبِما أَغْوَيْتَنِي) إن المعنى بأى شىء أغويتنى بأن إثبات الألف قليل شاذ ، وأجاز هو وغيره أن تكون بمعنى الذى ، وهو بعيد ؛ لأن الذى غفر له هو الذنوب ، ويبعد إراده الاطلاع عليها ، وإن غفرت ، وقال جماعه منهم الإمام فخر الدين فى (فَبِما رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ) إنها للاستفهام التعجبى ، أى فبأى رحمه ، ويردّه ثبوت الألف ، وأن خفض رحمه حينئذ لايتجه ؛ لأنها لا تكون بدلا من ما ؛ إذ المبدل من اسم الاستفهام يجب اقترانه بهمزه الاستفهام نحو «ما صنعت أخيرا أم شرّا» ولأن ما النكره الواقعه فى غير الاستفهام والشرط لا تستغنى عن الوصف ، إلا فى بابى التعجب ونعم وبئس ، وإلا فى نحو قولهم «إنّى ممّا أن أفعل» على خلاف فيهن ، وقد مرّ ، ولا عطف بيان ؛ لهذا ؛ ولأن ما الاستفهاميه لا توصف ، وما لا يوصف كالضمير لا يعطف عليه عطف بيان ، ولا مضافا إليه ؛ لأن أسماء الاستفهام وأسماء الشرط والموصولات لا يضاف منها غير أىّ

باتفاق ، وكم فى الاستفهام عند الزجاج فى نحو «بكم درهم اشتريت» والصحيح أن جره بمن محذوفه.

وإذا ركبت ما الاستفهاميه مع ذا لم تحذف ألفها نحو «لماذا جئت» لأن ألفها قد صارت حشوا.

«وهذا فصل عقدته [فى] لماذا»

اعلم أنها تأتى فى العربيه على أوجه :

أحدها : أن تكون ما استفهاميه وذا إشاره نحو «ما ذا التّوانى؟» و «ما ذا الوقوف؟».

والثانى : أن تكون ما استفهاميه وذا موصوله ، كقول لبيد :

۴۹۷- ألا تسألان المرء ما ذا يحاول ***أنحبّ فيقضى أم ضلال وباطل؟

فما مبتدأ ، بدليل إبداله المرفوع منها ، وذا : موصول ، بدليل افتقاره للجمله بعده ، وهو أرجح الوجهين فى (وَيَسْـَٔلُونَكَ ما ذا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ) فيمن رفع العفو ، أى الذى ينفقونه العفو ؛ إذا الأصل أن تجاب الاسميه بالاسميه والفعليه بالفعليه.

الثالث : أن يكون «ماذا» كله استفهاما على التركيب كقولك «لماذا جئت؟» وقوله :

۴۹۸- يا خزر تغلب ما ذا بال نسوتكم ***[لا يستفقن إلى الدّيرين تحنانا؟]

وهو أرجح الوجهين فى الآيه فى قراءه غير أبى عمرو (قُلِ الْعَفْوَ) بالنصب ، أى ينفقون العفو.

الرابع : أن يكون «ماذا» كله اسم جنس بمعنى شيء ، أو موصولا بمعنى الذى ، على خلاف فى تخريج قول الشاعر :

۴۹۹- دعى ما ذا علمت سأتّقيه ***ولكن بالمغيّب نبّئينى [ص ۳۰۲]

فالجمهور على أن «ماذا» كله مفعول دعى ، ثم اختلف فقال السيرافى وابن خروف : ما موصول بمعنى الذى ، وقال الفارسى : نكره بمعنى شيء ، قال : لأن التركيب ثبت فى الأجناس دون الموصولات.

وقال ابن عصفور : لا تكون ما ذا مفعولا لدعى ؛ لأن الاستفهام له الصدر ، ولا لعلمت ؛ لأنه لم يرد أن يستفهم عن معلومها ما هو ، ولا لمحذوف يفسره سأتقيه ؛ لأن علمت حينئذ لا محل لها ، بل ما اسم استفهام مبتدأ ، وذا موصول خبر ، وعلمت صله ، وعلّق دعى عن العمل بالاستفهام ، انتهى.

ونقول : إذا قدرت «ماذا» بمعنى الذى أو بمعنى شيء لم يمتنع كونها مفعول دعى ، وقوله «لم يرد أن يستفهم عن معلومها» لازم له إذا جعل ما ذا مبتدأ وخبرا ، ودعواه تعليق دعى مردوده بأنها ليست من أفعال القلوب ، فإن قال : إنما أردت أنه قدر الوقف على دعى فاستأنف ما بعده ردّه قول الشاعر «ولكن» فإنها لا بد أن يخالف ما بعدها ما قبلها ، والمخالف هنا دعى ، فالمعنى دعى كذا ، ولكن افعلى كذا ، وعلى هذا فلا يصح استئناف ما بعد دعى ؛ لأنه لا يقال : من فى الدار فإننى أكرمه ولكن أخبرنى عن كذا.

الخامس : أن تكون ما زائده وذا للاشاره كقوله :

۵۰۰- أنورا سرع ما ذا يا فروق ***[وحبل الوصل منتكث حذيق]

أنورا بالنون أى أنفارا ، سرع : أصله بضم الراء فخفف ، يقال : سرع ذا

خروجا ، أى أسرع هذا فى الخروج ، قال الفارسى : يجوز كون ذا فاعل سرع ، وما زائده ، ويجوز كون ما ذا كله اسما كما فى قوله :

*دعى ما ذا علمت سأتّقيه* [۴۹۹]

السادس : أن تكون ما استفهاما وذا زائده ، أجازه جماعه منهم ابن مالك فى نحو «ماذا صنعت» وعلى هذا التقدير فينبغى وجوب حذف الألف فى نحو «لم ذا جئت» والتحقيق أن الأسماء لا تزاد.

النوع الثانى : الشرطيه ، وهى نوعان : غير زمانيه نحو (وَما تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ) (ما نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ) وقد جوزت فى (وَما بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ) على أن الأصل وما يكن ، ثم حذف فعل الشرط كقوله :

۵۰۱- إن العقل فى أموالنا لا نصق بها***ذراعا ، وإن صبرا فنصبر للصّبر

أى إن يكن العقل وإن نحبس حبسا ، والأرجح فى الآيه أنها موصوله ، وأن الفاء داخله على الخبر ، لا شرطيه والفاء داخله على الجواب.

وزمانيه ، أثبت ذلك الفارسى وأبو البقاء وأبو شامه وابن برى وابن مالك ، وهو ظاهر فى قوله تعالى : (فَمَا اسْتَقامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ) أى استقيموا لهم مده استقامتهم لكم ، ومحتمل فى (فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ)

إلا أن ما هذه مبتدأ لا ظرفيه ، والهاء من به راجعه إليها ، ويجوز فيها الموصوليه وفآتوهن الخبر ، والعائد محذوف أى لأجله ، وقال :

۵۰۲- فما تك يا ابن عبد الله فينا***فلا ظلما نخاف ولا افتقارا

استدل به ابن مالك على مجيئها للزمان ، وليس بقاطع ؛ لاحتماله للمصدر أى للمفعول المطلق ، فالمعنى : أىّ كون تكن فينا طويلا أو قصيرا.

وأما أوجه الحرفيه.

فأحدها : أن تكون نافيه ، فإن دخلت على الجمله الاسميه أعملها الحجازيون والتهاميون والنجديون عمل ليس بشروط معروفه نحو (ما هذا بَشَراً) (ما هُنَّ أُمَّهاتِهِمْ) وعن عاصم أنه رفع أمهاتهم على التميميه ، وندر تركيبها مع النكره تشبيها لها بلا كقوله :

٥٠٣- وما بأس لوردّت علينا تحيّه***قليل على من يعرف الحقّ عابها

وإن دخلت على الفعليه لم تعمل نحو (وَما تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغاءَ وَجْهِ اللهِ) فأما (وَما تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنْفُسِكُمْ) (وَما تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ) فما فيهما شرطيه ، بدليل الفاء فى الأولى والجزم فى الثانيه ، وإذا نفت المضارع تخلّص عند الجمهور للحال ، وردّ عليهم ابن مالك بنحو (قُلْ ما يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ) وأجيب بأن شرط كونه للحال انتفاء قرينه خلافه.

والثانى : أن تكون مصدريه ، وهى نوعان : زمانيه ، وغيرها.

فغير الزمانيه نحو (عَزِيزٌ عَلَيْهِ ما عَنِتُّمْ) (وَدُّوا ما عَنِتُّمْ) (ضاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِما رَحُبَتْ) (فَذُوقُوا بِما نَسِيتُمْ لِقاءَ يَوْمِكُمْ هذا) (لَهُمْ عَذابٌ شَدِيدٌ بِما نَسُوا يَوْمَ الْحِسابِ) (لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ ما سَقَيْتَ لَنا) وليست هذه بمعنى الذى ؛ لأن الذى سقاه لهم الغنم ، وإنما الأجر على السّقى الذى هو فعله ، لا على الغنم ، فإن ذهبت تقدر أجر السقى الذى سقيته لنا فذلك تكلف لا محوج إليه ، ومنه (بِما كانُوا يَكْذِبُونَ) (آمِنُوا كَما آمَنَ النَّاسُ) وكذا حيث اقترنت بكاف التشبيه بين فعلين متماثلين.

وفى هذه الآيات ردّ

لقول السهيلى : إن الفعل بعد «ما» هذه لا يكون خاصا ؛ فتقول «أعجبنى ما تفعل» ولا يجوز «أعجبنى ما تخرج».

والزمانيه نحو (ما دُمْتُ حَيًّا) أصله مدّه دوامى حيّا ، فحذف الظرف وخلفته «ما» وصلتها كما جاء فى المصدر الصريح نحو «جئتك صلاه العصر» و «آتيك قدوم الحاج» ومنه (إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلاحَ مَا اسْتَطَعْتُ) (فَاتَّقُوا اللهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ) وقوله :

٥٠٤- أجارتنا إنّ الخطوب تنوب ***وإنّى مقيم ما أقام عسيب

ولو كان معنى كونها زمانيه أنها تدل على الزمان بذاتها لا بالنيابه لكانت اسما ولم تكن مصدريه كما قال ابن السكيت وتبعه ابن الشجرى فى قوله :

٥٠٥- منّا الّذى هو ما إن طرّ شاربه ***والعانسون ومنّا المرد والشّيب

معناه حين طرّ ، قلت : وزيدت إن بعدها لشبهها فى اللفظ بما النافيه كقوله :

ورجّ الفتى للخير ما إن رأيته ***على السّنّ خيرا لا يزال يزيد [٢٧]

وبعد فالأولى فى البيت تقدير ما نافيه ؛ لأن زياده إن حينئذ قياسيه ، ولأن فيه سلامه من الإخبار بالزمان عن الجثه ، ومن إثبات معنى واستعمال لما لم يثبتا له - وهما كونها للزمان مجرده ، وكونها مضافه - وكأن الذى صرفهما عن هذا الوجه مع ظهوره أن ذكر المرد بعد ذلك لا يحسن ؛ إذ الذى لم ينبت شاربه أمرد ، والبيت عندى فاسد التقسيم بغير هذا ، ألا ترى أن العانسين - وهم الذين لم يتزوجوا - لا يناسبون بقيه الأقسام ، وإنما العرب محميّون من الخطأ فى الألفاظ دون المعانى. وفى البيت

- مع هذا

العيب - شذوذان : إطلاق العانس على المذكر ، وإنما الأشهر استعماله فى المؤنث ، وجمع الصفه بالواو والنون مع كونها غير قابله للتاء ولا داله على المفاضله.

وإنما عدلت عن قولهم ظرفيه إلى قولى زمانيه ليشمل نحو (كُلَّما أَضاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ) فإن الزمان المقدر هنا مخفوض ، أى كل وقت إضاءه ، والمخفوض لا يسمى ظرفا.

ولا تشارك «ما» فى النيابه عن الزمان أن ، خلافا لابن جنى ، وحمل عليه قوله :

٥٠٦- وتالله ما إن شهله أمّ واحد***بأوجد منّى أن يهان صغيرها

وتبعه الزمخشرى ، وحمل عليه قوله تعالى (أَنْ آتاهُ اللهُ الْمُلْكَ) (إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا) (أَتَقْتُلُونَ رَجُلاً أَنْ يَقُولَ رَبِّىَ اللهُ) ومعنى التعليل فى البيت والآيات ممكن ، وهو متفق عليه ؛ فلا معدل عنه.

وزعم ابن خروف أن «ما» المصدريه حرف باتفاق ، وردّ على من نقل فيها خلافا ، والصواب مع ناقل الخلاف ، فقد صرح الأخفش وأبو بكر باسميتها ، ويرجحه أن فيه تخلصا من دعوى اشتراك لا داعى إليه ؛ فإن «ما» الموصوله الاسميه ثابته باتفاق ، وهى موضوعه لما لا يعقل ، والأحداث من جمله ما لا يعقل ، فإذا قيل «أعجبنى ما قمت» قلنا : التقدير أعجبنى الذى قمته ، وهو يعطى معنى قولهم : أعجبنى قيامك ، ويردّ ذلك أن نحو «جلست ما جلس زيد» تريد به المكان ممتنع مع أنه مما لا يعقل ، وأنه يستلزم أن يسمع كثيرا «أعجبنى ما قمته» لأنه عندهما الأصل ، وذلك غير مسموع ، قيل : ولا ممكن ؛ لأن قام غير متعد ؛ وهذا خطأ بين ؛ لأن الهاء المقدره مفعول مطلق لا مفعول به ، وقال ابن الشجرى : أفسد النحويون تقدير الأخفش بقوله تعالى

(وَلَهُمْ عَذابٌ أَلِيمٌ بِما كانُوا يَكْذِبُونَ)

فقالوا : إن كان الضمير المحذوف للنبى عليه السلام أو للقرآن صح المعنى وخلت الصله عن عائد ، أو للتكذيب فسد المعنى ، لأنهم إذا كذبوا التكذيب بالقرآن أو النبى كانوا مؤمنين ، اه. وهذا سهو منه ومنهم ؛ لأن كذبوا ليس واقعا على التكذيب ، بل مؤكّد به ؛ لأنه مفعول مطلق ، لا مفعول به ، والمفعول به محذوف أيضا ، أى بما كانوا يكذبون النبى أو القرآن تكذيبا ، ونظيره (وَكَذَّبُوا بِآياتِنا كِذَّاباً) ولأبى البقاء فى هذه لآيه أوهام متعدده ؛ فإنه قال : ما مصدريه صلتها يكذبون ، ويكذبون خبر كان ، ولا عائد على ما ، ولو قيل باسميتها ، فتضمنت مقالته الفصل بين ما الحرفيه وصلتها بكان ، وكون يكذبون فى موضع نصب لأنه قدره خبر كان ، وكونه لا موضع له لأنه قدره صله ما ، واستغناء الموصول الاسمى عن عائد ، وللزمخشرى غلطه عكس هذه الأخيره ؛ فإنه جوز مصدريه ما فى (وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا ما أُتْرِفُوا فِيهِ) مع أنه قد عاد عليها الضمير.

وندر وصلها بالفعل الجامد فى قوله :

٥٠٧- أليس أميرى فى الأمور بأنتما***بما لستما أهل الخيانه والغدر

وبهذا البيت رجح القول بحرفيتها ؛ إذ لا يتأتى هنا تقدير الضمير.

الوجه الثالث : أن تكون زائده ، وهى نوعان : كافه ، وغير كافه.

والكافه ثلاثه أنواع :

أحدها : الكافه عن عمل الرفع ، ولا تتصل إلا بثلاثه أفعال : قلّ ، وكثر ، وطال ، وعله ذلك شبههن بربّ ، ولا يدخلن حينئذ إلا على جمله فعليه صرّح بفعلها كقوله :

٥٠٨- قلّما يبرح اللّبيب إلى ما***يورث المجد داعيا أو مجيبا

فأما قول المرار :

٥٠٩- صددت فأطولت الصّدود ، وقلّما***وصال على طول الصّدود يدوم [ص ٥٨٢ و ٥٩٠]

فقال سيبويه : ضروره ، فقيل : وجه الضروره أن حقها أن يليها الفعل صريحا والشاعر أولاها فعلا مقدرا ، وأن «وصال» مرتفع بيدوم محذوفا مفسّرا بالمذكور وقيل : وجهها أنه قدّم الفاعل ، ورده ابن السيّد بأن البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل فى شعر ولا نثر ، وقيل : وجهها أنه أناب الجمله الاسميه عن الفعليه كقوله :

*فهلّا نفس ليلى شفيعها* [١٠٩]

وزعم المبرد أن «ما» زائده ، ووصال : فاعل لا مبتدأ ، وزعم بعضهم أن ما مع هذه الأفعال مصدريه لا كافه.

والثانى : الكافّه عن عمل النصب والرفع وهى المتّصله بإنّ وأخواتها ، نحو (إِنَّمَا اللهُ إِلهٌ واحِدٌ) (كَأَنَّما يُساقُونَ إِلَى الْمَوْتِ) وتسمى المتلوه بفعل مهيّئه ، وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين أن «ما» مع هذه الحروف اسم مبهم بمنزله ضمير الشأن فى التفخيم ، والإبهام ، وفى أن الجمله بعده مفسره له ، ومخبر بها عنه ، ويردّه أنها لا تصلح للابتداء بها ، ولا لدخول ناسخ غير إنّ وأخواتها ، وردّه ابن الخباز فى شرح الإيضاح بامتناع «إنما أين زيد» مع صحه تفسير ضمير الشأن بجمله الاستفهام ، وهذا سهو منه ؛ إذ لا يفسر ضمير الشأن بالجمل غير الخبريه ، اللهم إلا مع أن المخفّفه من الثقيله فإنه قد يفسر بالدعاء ، نحو «أما أن جزاك الله خيرا» وقراءه بعض السبعه (وَالْخامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللهِ عَلَيْها) على أنا لا نسلم أن اسم أن المخففه يتعين كونه ضمير شأن ؛ إذ يجوز هنا أن يقدر ضمير المخاطب فى الأول والغائبه فى الثانى ، وقد

قال سيبويه فى قوله تعالى (أَنْ يا إِبْراهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيا) إن التقدير أنك قد صدقت ، وأما (إِنَّ ما تُوعَدُونَ لَآتٍ) (وَأَنَّ ما يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْباطِلُ) (إِنَّما عِنْدَ اللهِ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ) (أَيَحْسَبُونَ أَنَّما نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مالٍ وَبَنِينَ نُسارِعُ لَهُمْ فِى الْخَيْراتِ) (وَاعْلَمُوا أَنَّما غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ) فما فى ذلك كله اسم باتفاق ، والحرف عامل ، وأما (إِنَّما حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ) فمن نصب الميته فما : كافه ، ومن رفعها - وهو أبو رجاء العطاردى - فما : اسم موصول ، والعائد محذوف ، وكذلك (إِنَّما صَنَعُوا كَيْدُ ساحِرٍ) فمن رفع كيد فإن عامله وما موصوله والعائد محذوف ، لكنه محتمل للاسمى والحرفى ، أى إن الذى صنعوه ، أو إن صنعهم. ومن نصب - وهو ابن مسعود والربيع بن خيثم - فما كافه ، وجزم النحويون بأن ما كافه فى (إِنَّما يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبادِهِ الْعُلَماءُ) ولا يمتنع أن تكون بمعنى الذى ، والعلماء خبر ، والعائد مستتر فى يخشى.

وأطلقت «ما» على جماعه العقلاء ، كما فى قوله تعالى (أَوْ ما مَلَكَتْ أَيْمانُكُمْ) (فَانْكِحُوا ما طابَ لَكُمْ مِنَ النِّساءِ) وأما قول النابغه :

*قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا* [٩٢]

فمن نصب الحمام وهو الأرجح عند النحويين فى نحو «ليتما زيدا قائم» فما : زائده غير كافّه ، وهذا : اسمها ، ولنا : الخبر ، قال سيبويه : وقد كان رؤبه بن العجاج ينشده رفعا ، اه. فعلى هذا يحتمل أن تكون ما كافه ، وهذا مبتدأ ، ويحتمل أن تكون موصوله وهذا خبر لمحذوف ، أى ليت الذى هو هذا الحمام لنا ، وهو ضعيف ؛ لحذف الضمير المرفوع فى صله غير أى مع عدم الطول ، وسهل ذلك لتضمنه إبقاء الإعمال.

وزعم جماعه من الأصوليين والبيانيين أن «ما» الكافه التى مع إنّ نافيه ،

وأن ذلك سبب إفادتها للحصر ، قالوا : لأن إنّ للإثبات وما للنفى ، فلا يجوز أن يتوجّها معا إلى شىء واحد ؛ لأنه تناقض ، ولا أن يحكم بتوجه النفى للمذكور بعدها ؛ لأنه

خلاف الواقع باتفاق ، فتعين صرفه لغير المذكور وصرف الإثبات للمذكور ، فجاء الحصر.

وهذا البحث مبنى على مقدمتين باطلتين بإجماع النحويين ، إذ ليست إنّ للاثبات ، وإنما هى لتوكيد الكلام إثباتا كان مثل «إنّ زيدا قائم» أو نفيا مثل «إنّ زيدا ليس بقائم» ومنه (إِنَّ اللهَ لا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئاً) وليست «ما» للنفى ، بل هى بمنزلتها فى أخواتها ليتما ولعلما ولكنما وكأنما ، وبعضهم ينسب القول بأنها نافيه للفارسى فى كتاب الشيرازيات ، ولم يقل ذلك الفارسى لا فى الشيرازيات ولا فى غيرها ، ولا قاله نحوى غيره ، وإنما قال الفارسىّ فى الشيرازيات : إن العرب عاملوا إنما معامله النفى وإلا فى فصل الضمير كقول الفرزدق :

٥١٠- [أنا الذّائد الحامى الذّمار] وإنّما***يدافع عن أحسانهم أنا أو مثلى

فهذا كقول الآخر :

٥١١- قد علمت سلمى وجاراتها***ما قطّر الفارس إلا أنا

وقول أبى حيان : لا يجوز فصل الضمير المحصور بإنما ، وإن الفصل فى البيت الأول ضروره واستدلاله بقوله تعالى (قُلْ إِنَّما أَعِظُكُمْ بِواحِدَةٍ) (إِنَّما أَشْكُوا بَثِّى وَحُزْنِى إِلَى اللهِ) (وَإِنَّما تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيامَهِ) وهم ، لأن الحصر فيهن فى جانب الظرف لا الفاعل ، ألا ترى أن المعنى ما أعظكم إلا بواحده ، وكذا الباقى.

والثالث : الكافه عن عمل الجر ، وتتصل بأحرف وظروف.

فالأحرف أحدها ربّ ، وأكثر ما تدخل حينئذ على الماضى كقوله :

ربّما أوفيت فى علم ***ترفعن ثوبى شمالات [٢٠٧]

لأن التكثير والتقليل إنما يكونان فيما عرف حدّه ، والمستقبل مجهول ، ومن ثمّ قال الرمانى فى (رُبَما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا) إنما جاز لأن المستقبل معلوم عند الله تعالى

كالماضى ، وقيل : هو على حكايه حال ماضيه مجازا مثل (وَنُفِخَ فِي الصُّورِ) وقيل : التقدير ربما كان يود ، وتكون كان هذه شانيه ، وليس حذف كان بدون إن ولو الشرطيتين سهلا ، ثم الخبر حينئذ وهو يودّ مخرّج على حكايه الحال الماضيه فلا حاجه إلى تقدير كان.

ولا يمتنع دخولها على الجمله الاسميه ، خلافا للفارسى ، ولهذا قال فى قول أبى دؤاد :

ربما الجامل المؤبّل فيهم ***[وعناجيج بينهنّ المهار] [٢١٥]

ما : نكره موصوفه بجمله حذف مبتدؤها ، أى رب شىء هو الجامل.

الثانى : الكاف ، نحو «كن كما أنت» وقوله :

*كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه* [٢٩٤]

قيل : ومنه (اجْعَلْ لَنا إِلهاً كَما لَهُمْ آلِهَةٌ) وقيل : ما موصوله ، والتقدير كالذى هو آلهه لهم ، وقيل : لا تكف الكاف بما ، وإنّ ما فى ذلك مصدريه موصوله بالجمله الاسميه.

الثالث : الباء كقوله :

٥١٢- فلئن صرت لا تحير جوابا***لبما قد ترى وأنت خطيب

ذكره ابن مالك ، وأن ما الكافه أحدثت مع الباء معنى التقليل ، كما

أحدثت مع الكاف معنى التعليل فى نحو (وَاذْكُرُوهُ كَما هَداكُمْ) والظاهر أن الباء والكاف للتعليل ، وأن «ما» معهما مصدريه ، وقد سلّم أن كلا من الكاف والباء يأتى للتعليل مع عدم «ما» كقوله تعالى (فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هادُوا حَرَّمْنا عَلَيْهِمْ طَيِّباتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ) (وَيْكَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكافِرُونَ) وأن التقدير أعجب لعدم فلاح الكافرين ؛ ثم المناسب فى البيت معنى التكثير لا التقليل.

الرابع : من ، كقول أبى حيّه :

٥١٣- وإنّا لمّا نضرب الكبش ضربه***[على رأسه تلقى اللّسان من الفم] [ص ٣٢٢]

قاله ابن الشجرى ، والظاهر أن «ما» مصدريه ، وأن المعنى مثله فى (خُلِقَ الْإِنْسانُ مِنْ عَجَلٍ) وقوله :

٥١٤- [ألا أصبحت أسماء جاذمه الحبل] ***وضنّت علينا ، والضّنين من البخل

فجعل الإنسان والبخيل مخلوقين من العجل والبخل مبالغه.

وأما الظروف فأحدها «بعد» كقوله :

٥١٥- أعلاقه أمّ الوليّد بعد ما***أفنان رأسك كالثّغام المخلس

المخلس - بكسر اللام - المختلط رطبه بيابسه.

وقيل : «ما» مصدريه ، وهو الظاهر ؛ لأن فيه إبقاء بعد على أصلها من الإضافه ، ولأنها لو لم تكن مضافه لنونت.

والثانى «بين» كقوله :

٥١٦- بينما نحن بالأراك معا***إذ أتى راكب على جمله

وقيل : «ما» زائده ، وبين مضافه إلى الجمله ، وقيل : زائده ، وبين مضافه إلى زمن محذوف مضاف إلى الجمله ، أى بين أوقات نحن بالأراك ، والأقوال

الثلاثه تجرى فى «بين» مع الألف فى نحو قوله :

٥١٧- فبينا نسوس النّاس والأمر أمرنا***إذا نحن فيهم سوقه ليس ننصف (١)

[ص ۴۲۷]

والثالث والرابع «حيث ، وإذ» ويضمنان حينئذ معنى إن الشرطيه فيجزمان فعلين.

وغير الكافه نوعان : عوض ، وغير عوض.

فالعوض فى موضعين :

أحدهما : فى نحو قولهم «أمّا أنت منطلقا انطلقت» والأصل : انطلقت لأن كنت منطلقا ، فقدم المفعول له للاختصاص ، وحذف الجار وكان للاختصار ، وجيء بما للتعويض ، وأدغمت النون للتقارب ، والعمل عند الفارسى وابن جنى لما ، لا لكان.

والثانى : فى نحو قولهم «أفعل هذا إمّا لا» وأصله : إن كنت لا تفعل غيره.

وغير العوض تقع بعد الرافع كقولك «شتّان ما زيد وعمرو» وقول مهلهل :

٥١٨- لو بأبانين جاء يخطبها***زمّل ما أنف خاب بدم

وقد مضى البحث فى قوله :

*أنورا سرع ما ذا يا فروق* [٥٠٠]

وأن التقدير أنفارا سرع هذا ، وبعد الناصب الرافع نحو «ليتما زيدا قائم» وبعد الجازم نحو (وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطانِ نَزْغٌ) (أَيًّا ما تَدْعُوا) (أَيْنَما تَكُونُوا) وقول الأعشى :



---

١- حفظى «إذا نحن فيهم سوقه نتنصف» يريد أنهم صاروا محكومين بعد أن كانوا حاكمين وصاروا يطلبون النصفه والعدل بعد أن كان ذلك يطلب منهم.

٥١٩- متى ما تناخى عند باب ابن هاشم ***تراحى وتلقى من فواضله ندا

وبعد الخافض حرفا كان نحو (فَبِما رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ) (عَمَّا قَلِيلٍ) (مِمَّا خَطِيئاتِهِمْ) وقوله :

ربما ضربه بسيف صقيل ***بين بصرى وطعنه نجلاء [٢٠٧]

وقوله :

وننصر مولانا ونعلم أنه ***كما النّاس مجروم عليه وجارم [٩٥]

أو اسما كقوله تعالى (أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ) وقول الشاعر :

٥٢٠- نام الخلىّ ، وما أحسّ رقادى ***والهمّ محتضر لدىّ وسادى

من غير ما سقم ، ولكن شفّنى ***همّ أراه قد أصاب فؤادى

وقوله :

*ولا سيّما يوم بداره جلجل* [٢١٩]

أى ولا مثل يوم ، وقوله «بداره» صفه ليوم ، وخبر لا محذوف. ومن رفع «يوم» فالتقدير ولا مثل الذى هو يوم ، وحسّن حذف العائد طول الصله بصفه يوم ، ثم إن المشهور أن ما مخفوضه ، وخبر لا محذوف ، وقال الأخفش : ما خبر للا ، ويلزمه قطع سىّ عن الإضافه من غير عوض ، قيل : وكون خبر لا معرفه ، وجوابه أنه قد يقدر ما نكره موصوفه ، أو يكون قد رجع إلى قول سيبويه فى «لا رجل قائم» إن ارتفاع الخبر بما كان مرتفعا به ، لا بلا النافيه ، وفى الهيتيات للفارسى «إذا قيل : قاموا لا سيما زيد ، فلا مهمله ، وسى حال ، أى قاموا غير مماثلين لزيد فى القيام» ويردّه صحه دخول الواو ، وهى لا تدخل

على الحال المفرده ، وعدم تكرار لا ، وذلك واجب مع الحال المفرده ، وأما من نصبه فهو تمييز ، ثم قيل : ما نكره تامه مخفوضه بالإضافه ، فكأنه قيل : ولا مثل شيء ، ثم جيء بالتمييز ، وقال الفارسى : ما حرف كافّ لسى عن الإضافه ، فأشبهت الإضافه فى «على التّمره مثلها زيدا» وإذا قلت : لا سيما زيد ، جاز جرّ «زيد» ورفعه ، وامتنع نصبه.

وزيدت قبل الخافض كما فى قول بعضهم «ما خلا زيد ، وما عدا عمرو» بالخفض ، وهو نادر.

وتزاد بعد أداه الشرط ، جازمه كانت نحو (أَيْنَما تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ) (وَإِمَّا تَخافَنَّ) أو غير جازمه نحو (حَتَّى إِذا ما جاؤُها شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ) وبين المتبوع وتابعه فى نحو (مَثَلًا ما بَعُوضَةً) قال الزجاج : ما حرف زائد للتوكيد عند جميع البصريين ، اه ، ويؤيده سقوطها فى قراءه ابن مسعود وبعوضه بدل ، وقيل : ما اسم نكره صفه لمثلا أو بدل منه ، وبعوضه عطف بيان على ما ، وقرأ رؤبه برفع بعوضه ، والأكثرون على أن ما موصوله ، أى الذى هو بعوضه ، وذلك عند البصريين والكوفيين على حذف العائد مع عدم طول الصله وهو شاذ عند البصريين قياس عند الكوفيين ، واختار الزمخشرى كون ما استفهاميه مبتدأ ، وبعوضه خبرها ، والمعنى أى شيء البعوضه فما فوقها فى الحقاره.

وزادها الأعشى مرتين فى قوله :

٥٢١- إمّا ترينا حفاه لا نعال لنا***إنّا كذلك ما نحفى وننتعل

وأميه بن أبى الصّلت ثلاث مرات فى قوله :

٥٢٢- سلع مّا ، ومثله عشر ما***عائل ما ، وعالت البيقورا

وهذا البيت قال عيسى بن عمر : لا أدرى ما معناه ، ولا رأيت أحدا

يعرفه ، وقال غيره : كانوا إذا أرادوا الاستسقاء فى سنه الجدب عقدوا فى أذناب البقر وبين عراقيبها السّلع بفتحتين والعشر بضمه ففتحه ، وهما ضربان من الشجر ، ثم أوقدوا فيها النار وصعدوا بها الجبال ، ورفعوا أصواتهم بالدعاء قال :

٥٢٣- أجاعل أنت بيقورا مسلّعه***ذريعه لك بين الله والمطر

ومعنى «عالت البيقورا» أن السنه أثقلت البقر بما حمّلتها من السّلع والعشر.

«وهذا فصل عقدته للتدريب فى (ما)»

قوله تعالى (ما أَغْنى عَنْهُ مالُهُ وَما كَسَبَ) تحتمل ما الأولى النافيه أى لم يغن والاستفهاميه فتكون مفعولا مطلقا ، والتقدير أىّ إغناء أغنى عنه ماله ، ويضعف كونه مبتدأ بحذف المفعول المضمر حينئذ ، إذ تقديره أىّ إغناء أغناه عنه ماله ، وهو نظير «زيد ضربت» إلا أن الهاء المحذوفه فى الآيه مفعول مطلق ، وفى المثال مفعول به ، وأما ما الثانيه فموصول اسمى أو حرفى ، أى والذى كسبه ، أو وكسبه ، وقد يضعف الاسمى بأنه إذا قدّر والذى كسبه لزم التكرار لتقدم ذكر المال ، ويجاب بأنه يجوز أن يراد به الولد ؛ ففى الحديث «أحقّ ما أكل الرّجل من كسبه وإنّ ولده من كسبه» والآيه حينئذ نظير (لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوالُهُمْ وَلا أَوْلادُهُمْ) وأما (وَما يُغْنِي عَنْهُ مالُهُ إِذا تَرَدَّى) (ما أَغْنى عَنِّي ماليَهْ) فما فيهما محتمله للاستفهاميه وللنافيه ، ويرجحها تعينها فى (فَما أَغْنى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلا أَبْصارُهُمْ) والأرجح فى (وَما أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ) أنها موصوله عطف على السحر ، وقيل : نافيه فالوقف على السحر ، والأرجح فى (لِتُنْذِرَ قَوْماً ما أُنْذِرَ آباؤُهُمْ) أنها النافيه بدليل (وَما أَرْسَلْنا إِلَيْهِمْ

قَبْلَكَ مِنْ نَذِيرٍ) وتحتمل الموصوله والأظهر فى (فَاصْدَعْ بِما تُؤْمَرُ) المصدريه ، وقيل : موصوله ، قال ابن الشجرى : ففيه خمسه حذوف ؛ والأصل بما تؤمر بالصدع به ، فحذفت الباء فصار بالصّدعه فحذفت أل لامتناع جمعها مع الإضافه فصار بصدعه ، ثم حذف المضاف كما فى (وَسْئَلِ الْقَرْيَهَ) فصار به ، ثم حذف الجار كما قال عمرو بن معد يكرب :

٥٢٤- أمرتك الخير فافعل ما أمرت به ***[فقد تركتك ذا مال وذ انشب] [ص ٥٦٦]

فصار تؤمره ، ثم حذفت الهاء كما حذفت فى (أَهذَا الَّذِى بَعَثَ اللهُ رَسُولاً) وهذا تقرير ابن جنى.

وأما (ما نَنْسَخْ مِنْ آيَهٍ) فما شرطيه ، ولهذا جزمت ، ومحلها النصب بننسخ وانتصابها إما على أنها مفعول به مثل (أَيًّا ما تَدْعُوا) فالتقدير أى شىء ننسخ ، لا أى آيه ننسخ ؛ لأن ذلك لا يجتمع مع (مِنْ آيَهٍ) وإما على أنها مفعول مطلق ؛ فالتقدير : أى نسخ ننسخ ، فآيه مفعول ننسخ ، ومن زائده ، وردّ هذا أبو البقاء بأن «ما» المصدريه لا تعمل ، وهذا سهو منه ، فإنه نفسه نقل عن صاحب هذا الوجه أن ما مصدر بمعنى أنها مفعول مطلق ، ولم ينقل عنه أنها مصدريه.

وأما قوله : تعالى (مَكَّنَّاهُمْ فِى الْأَرْضِ ما لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ) فما محتمله للموصوفه أى شيئا لم نمكنه لكم ، فحذف العائد ، وللمصدريه الظرفيه ، أى أن مده تمكنهم أطول ، وانتصابها فى الأول على المصدر ، وقيل : على المفعول به على تضمين مكنا معنى أعطينا ، وفيه تكلف.

وأما قوله تعالى (فَقَلِيلاً ما يُؤْمِنُونَ) فما محتمله لثلاثه أوجه ، أحدها :

الزيـاده ، فتكون إمـا لمجرد تقويه الكلام مثلها فى (فَبِما رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ) فتكون حرفا باتفاق ، وقليلا فى معنى النفى مثلها فى قوله :

*قليل بها الأصوات إلّا بغامها* [١٠۴]

وإمـا لإفـاده التقليل مثلها فى «أكلت أكلامّا» وعلى هـذا فيكون تقليلا بعـد تقليل ، ويكون التقليل على معناه ، ويزعم قوم أن «ما» هـذه اسم كما قدمناه فى (مَثَلًا ما بَعُوضَةً) والوجه الثانى : النفى ، وقليلا : نعت لمصدر محذوف ، أو لظرف محذوف ، أى إيمانا قليلاـ أو زمنا قليلا ، أجاز ذلك بعضـهم ، ويرده أمران : أحـدهما أن ما النافيه لها الصـدر فلا يعمل ما بعـدها فيما قبلها ، ويسـهل ذلك شيئا ما على تقدير قليلا نعتا للظرف ؛ لأنهم يتّسعون فى الظرف ، وقد قال :

*ونحن عن فضلك ما استغنينا* [١٣٧]

والثانى : أنهم لا يجمعون بين مجازين ، ولهذا لم يجيزوا «دخلت الأمر» لئلا يجمعوا بين حذف فى وتعليق الدخول باسم المعنى ، بخلاـف «دخلت فى الأـمر» و «دخلت الـدار» واسـتقبحوا «سـير عليه طويـل» لئلا يجمعوا بين جعل الحـدث أو الزمان مسـيرا وبين حذف الموصوف ، بخلاف «سير عليه طويلا» و «سير عليه سير طويل ، أو زمن طويل».

والثالث : أن تكون مصـدريه ، وهى وصـلتها فاعل بقليلا ، وقليلا حال معمول لمحـذوف دل عليه المعنى ، أى لعنهم الله ، فأخروا قليلا إيمانهم ، أجازه ابن الحاجب ، ورجح معناه على غيره.

وقوله تعـالى (وَمِنْ قَبْلُ ما فَرَّطْتُمْ فِى يُوسُفَ) ما إما زائـده ، فمن متعلقه بفرطتم ، وإما مصـدريه فقيل : موضـعها هى وصـلتها رفع بالابتداء ، وخبره من

قبل ، وردّ بأن الغايات لا تقع أخبارا ولا صلات ولا صفات ولا أحوالا ، نصّ على ذلك سيبويه وجماعه من المحققين ، ويشكل عليهم (كَيْفَ كانَ عاقِبَهُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلُ) وقيل : نصب عطفا على أنّ وصلتها ، أى ألم تعلموا أخذ أبيكم الموثق وتفريطكم ، ويلزم على هذا الإعراب الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف وهو ممتنع ، فإن قيل : قد جاء (وَجَعَلْنا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا) (رَبَّنا آتِنا فِي الدُّنْيا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَهِ حَسَنَةً) قلنا : ليس هذا من ذلك كما توهم ابن مالك ، بل المعطوف شيئان على شيئين.

وقوله تعالى (لا جُناحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّساءَ ما لَمْ تَمَسُّوهُنَّ) ما ظرفيه ، وقيل : بدل من النساء ، وهو بعيد ، وتقول «اصنع ما صنعت» فما موصوله أو شرطيه ، وعلى هذا فتحتاج إلى تقدير جواب ، فإن قلت «اصنع ما تصنع» أمتنعت الشرطيه ؛ لأن شرط حذف الجواب مضىّ فعل الشرط.

وتقول «ما أحسن ما كان زيد» فما الثانيه مصدريه ، وكان زيد صلتها ، والجمله مفعول ، ويجوز عند من جوز إطلاق ما على آحاد من يعلم أن تقدرها بمعنى الذى ، وتقدر كان ناقصه رافعه لضميرها وتنصب زيدا على الخبريه ، ويجوز على قوله أيضا أن تكون بمعنى الذى مع رفع زيد ، على أن يكون الخبر ضمير ما ، ثم حذف ، والمعنى ما أحسن الذى كانه زيد ، إلا أن حذف خبر كان ضعيف.

ومما يسأل عنه قول الشاعر فى صفه فرس صافن : أى ثان فى وقوفه إحدى قوائمه :

٥٢٥- ألف الصّفون فما يزال كأنّه ***ممّا يقوم على الثّلاث كسيرا

فيقال : كان الظاهر رفع كسيرا خبرا لكأنّ.

والجواب أنه خبر ليزال ، ومعناه كاسر : أى ثان ، كرحيم وقدير ، لا مكسور ضد الصحيح كجريح وقتيل ، وما مصدريه ، وهى وصلتها خبر كأنّ ، أى ألف القيام على الثلاث فلا يزال ثانيا إحدى قوائمه حتى كأنّه مخلوق من قيامه على الثلاث ، وقيل : ما بمعنى الذى وضمير يقوم عائد إليها ، وكسيرا حال من الضمير ، وهو بمعنى مكسور ؛ وكأنّ ومعمولاها خبر يزال ، أى كأنه من الجنس الذى يقوم على الثلاث ، والمعنى الأول أولى.

**«مِنْ»**

: تأتى على خمسه عشر وجها :

أحدها : ابتداء الغايه ، وهو الغالب عليها ، حتى ادعى جماعه أن سائر معانيها راجعه إليه ، وتقع لهذا المعنى فى غير الزمان ، نحو (مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرامِ) (إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمانَ) قال الكوفيون والأخفش والمبرد وابن درستويه : وفى الزمان أيضا ؛

بدليل (مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ) وفى الحديث «فمطرنا من الجمعه إلى الجمعه» وقال النابغه :

٥٢٦- تخيّرن من أزمان يوم حليمه***إلى اليوم ، قد جرّبن كلّ التّجارب

وقيل : التقدير من مضىّ أزمان يوم حليمه ، ومن تأسيس أول يوم ، وردّه السهيلى بأنه لو قيل هكذا لاحتيج إلى تقدير الزمان.

الثانى : التبعيض ، نحو (مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللهُ) وعلامتها إمكان سد بعض مسدها ، كقراءه ابن مسعود (حتى تنفقوا بعض ما تحبون)

الثالث : بيان الجنس ، وكثيرا ما تقع بعد ما ومهما ، وهما بها أولى ؛ لإفراط إبهامهما نحو (ما يَفْتَحِ اللهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلا مُمْسِكَ لَها) (ما نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ) (مَهْما تَأْتِنا بِهِ مِنْ آيَةٍ) وهى ومخفوضها فى ذلك فى موضع نصب على الحال ، ومن وقوعها بعد غيرهما (يُحَلَّوْنَ فِيها مِنْ أَساوِرَ مِنْ ذَهَبٍ

وَيَلْبَسُونَ ثِياباً خُضْراً مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ) الشاهد فى غير الأولى فإن تلك للابتداء ، وقيل : زائده ، ونحو (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثانِ) وأنكر مجىء من لبيان الجنس قوم ، وقالوا : هى فى (مِنْ ذَهَبٍ) و(مِنْ سُنْدُسٍ) للتبعيض ، وفى (مِنَ الْأَوْثانِ) للابتداء ، والمعنى فاجتنبوا من الأوثان الرجس وهو عبادتها ، وهذا تكلف. وفى كتاب المصاحف لابن الأنبارى أن بعض الزنادقه تمسّك بقوله تعالى (وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً) فى الطعن على بعض الصحابه ، والحق أن من فيها للتبيين لا للتبعيض ، أى الذين آمنوا هم هؤلاء ومثله (الَّذِينَ اسْتَجابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ ما أَصابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقَوْا أَجْرٌ عَظِيمٌ) وكلهم محسن ومتّق (وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذابٌ أَلِيمٌ) فالمقول فيهم ذلك كلهم كفار.

الرابع : التعليل ، نحو (مِمَّا خَطِيئاتِهِمْ أُغْرِقُوا) وقوله :

٥٢٧- وذلك من نبإ جاءنى ***[وخبّرته عن أبى الأسود]

وقول الفرزدق فى على بن الحسين :

٥٢٨- يغضى حياء ويغضى من مهابته ***[فما يكلّم إلّا حين يبتسم]

الخامس : البدل ، نحو (أَرَضِيتُمْ بِالْحَياةِ الدُّنْيا مِنَ الْآخِرَهِ) (لَجَعَلْنا مِنْكُمْ مَلائِكَةً فِى الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ) لأن الملائكه لا تكون من الإنس (لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوالُهُمْ وَلا أَوْلادُهُمْ مِنَ اللهِ شَيْئاً) أى بدل طاعه الله ، أو بدل رحمه الله «ولا ينفع ذا الجدّ منك الجدّ» أى لا ينفع ذا الحظ من الدنيا حظه بذلك ، أى بدل طاعتك أو بدل حظك ، أى بدل حظه منك ، وقيل : ضمن ينفع معنى يمنع ، ومتى علّقت من بالجد انعكس المعنى ، وأما (فَلَيْسَ مِنَ اللهِ فِى شَيْءٍ) فليس من هذا خلافا لبعضهم ، بل من للبيان أو للابتداء ،

والمعنى فليس فى شىء من ولايه الله ، وقال ابن مالك فى قول أبى نخيله :

٥٢٩- [جاريه لم تأكل المرققا] ***ولم تذق من البقول الفستقا

المراد بدل البقول ، وقال غيره : توهم الشاعر أن الفستق من البقول ، وقال الجوهرى : الروايه «النقول» بالنون ، ومن عليهما للتبعيض ، والمعنى على قول الجوهرى أنها تأكل البقول إلا الفستق ، وإنما المراد أنها لا تأكل إلا البقول ؛ لأنها بدويّه ، وقال الآخر يصف عامل الزكاه بالجور :

٥٣٠- أخذوا المخلص من الفصيل غلبّه***ظلما ، ويكتب للأمير أفيلا

أى بدل الفصيل ، والأفيل : الصغير ؛ لأنه يأفل بين الإبل : أى يغيب ، وانتصاب أفيلا على الحكايه ؛ لأنهم يكتبون «أدى فلان أفيلا» وأنكر قوم مجىء من للبدل فقالوا : التقدير فى (أَرَضِيتُمْ بِالْحَياهِ الدُّنْيا مِنَ الْآخِرَهِ) أى بدلا منها ؛ فالمفيد للبدليه متعلّقها المحذوف ، وأما هى فللابتداء ، وكذا الباقى.

السادس : مرادفه عن ، نحو (فَوَيْلٌ لِلْقاسِيَهِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللهِ) (يا وَيْلَنا قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَهٍ مِنْ هذا) وقيل : هى فى هذه الآيه للابتداء ، لتفيد أن ما بعد ذلك من العذاب أشدّ ، وكأنّ هذا القائل يعلق معناها (١) بويل ، مثل (فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ) ولا يصح كونه تعليقا صناعيا للفصل بالخبر (٢) ، وقيل : هى فيهما للإبتداء ، أو هى فى الأول للتعليل ، أى من أجل ذكر الله ؛ لأنه إذا ذكر قست قلوبهم.

وزعم ابن مالك أن من فى نحو «زيد أفضل من عمرو» للمجاوزه ، وكأنه



---

١- الأولى حذف «معنى» فتكون العباره «وكأن هذا القائل يعلقها بويل» لأن من فى الآيه المشبه بها متعلقه بويل.
٢- المراد بالخبر هنا الجمله الخبريه ، وهو(قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَهٍ مِنْ هذا).

قيل : جاوز زيد عمرا فى الفضل ، قال : وهو أولى من قول سيبويه وغيره إنها لابتداء الارتفاع فى نحو «أفضل منه» وابتداء الانحطاط فى نحو «شرّ منه» إذ لا يقع بعدها إلى ، اه.

وقد يقال : ولو كانت للمجاوزه لصح فى موضعها عن.

السابع : مرادفه الباء ، نحو (يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ) قاله يونس ، والظاهر أنها للابتداء.

الثامن : مرادفه فى ، نحو (أَرُونِى ما ذا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ) (إِذا نُودِىَ لِلصَّلاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ) والظاهر أنها فى الأولى لبيان الجنس مثلها فى (ما نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ).

التاسع : موافقه عند ، نحو (لَنْ تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوالُهُمْ وَلا أَوْلادُهُمْ مِنَ اللهِ شَيْئاً) قاله أبو عبيده ، وقد مضى القول بأنها فى ذلك للبدل.

العاشر : مرادفه ربما ، وذلك إذا اتصلت بما كقوله :

وإنّا لمّا نضرب الكبش ضربه***على رأسه تلقى اللّسان من الفم [٥١٣]

قاله السيرافى وابن خروف وابن طاهر والأعلم ، وخرّجوا عليه قول سيبويه : واعلم أنهم مما يحذفون كذا ، والظاهر أن من فيهما ابتدائيه وما مصدريه ، وأنهم جعلوا كأنهم خلقوا من الضرب والحذف مثل (خُلِقَ الْإِنْسانُ مِنْ عَجَلٍ).

الحادى عشر : مرادفه على ، نحو (وَنَصَرْناهُ مِنَ الْقَوْمِ) وقيل : على

التضمين ، أى منعناه منهم بالنصر (۱).

الثانى عشر : الفصل ، وهى الداخله على ثانى المتضادين نحو (وَاللهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ) (حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ) قاله ابن مالك ، وفيه نظر ؛ لأن الفصل مستفاد من العامل ، فإنّ مازو ميّز بمعنى فصل ، والعلم صفه توجب التمييز ، والظاهر أن من فى الآيتين للابتداء ، أو بمعنى عن.

الثالث عشر : الغايه ، قال سيبويه «وتقول رأيته من ذلك الموضع» فجعلته غايه لرؤيتك ، أى محلا للابتداء والانتهاء ، قال «وكذا أخذته من زيد» وزعم ابن مالك أنها فى هذه للمجاوزه ، والظاهر عندى أنها للابتداء ؛ لأن الأخذ ابتدىء من عنده وانتهى إليك.

الرابع عشر : التنصيص على العموم ، وهى الزائده فى نحو «ما جاءنى من رجل» فإنه قبل دخولها يحتمل فى الجنس ونفى الوحده ؛ ولهذا يصح أن يقال «بل رجلان» ويمتنع ذلك بعد دخول من.

الخامس عشر : توكيد العموم ، وهى الزائده فى نحو «ما جاءنى من أحد ، أو من ديّار» فإن أحدا وديارا صيغتا عموم.

وشرط زيادتها فى النوعين ثلاثه أمور :

أحدها : تقدم نفى أو نهى أو استفهام بهل ، نحو (وَما تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَهٍ إِلَّا يَعْلَمُها) (ما تَرى فِى خَلْقِ الرَّحْمنِ مِنْ تَفاوُتٍ) (فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرى مِنْ فُطُورٍ) وتقول «لا يقم من أحد» وزاد الفارسى الشّرط كقوله :



---

۱- حاصل هذا الكلام أن من فى الآيه متعلقه بنصر البته ؛ فإن كان نصر باقيا على معناه كانت من بمعنى على ؛ لأن نصر يتعدى بعلى لا بمن ، وإن ضمن نصر معنى منع كانت من باقيه على معناها ؛ لأن منع يتعدى بمن.

٥٣١- ومهما تكن عند امرىء من خليقه***وإن خالها تخفى على النّاس تعلم [ص ٣٣٠]

وسيأتى فصل مهما.

والثانى : تنكير مجرورها.

والثالث : كونه فاعلا ، أو مفعولا به ، أو مبتدأ.

تنبيهات - أحدها : قد اجتمعت زيادتها فى المنصوب والمرفوع فى قوله تعالى : (مَا اتَّخَذَ اللهُ مِنْ وَلَدٍ وَما كانَ مَعَهُ مِنْ إِلهٍ) ولك أن تقدر كان تامه ؛ لأن مرفوعها فاعل ، وناقصه (١) ؛ لأن مرفوعها شبيه بالفاعل وأصله المبتدأ.

الثانى : تقييد المفعول بقولنا به هى عباره ابن مالك ، فتخرج بقيه المفاعيل ، وكأن وجه منع زيادتها فى المفعول معه والمفعول لأجله والمفعول فيه أنهن فى المعنى بمنزله المجرور بمع وباللام وبفى ، ولا تجامعهن من ، ولكن لا يظهر للمنع فى المفعول المطلق وجه ، وقد خرّج عليه أبو البقاء (ما فَرَّطْنا فِى الْكِتابِ مِنْ شَىْءٍ) فقال : من زائده ، وشىء فى موضع المصدر ، أى تفريطا ، مثل (لا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً) والمعنى تفريطا وضرا ، قال : ولا يكون مفعولا به ؛ لأن فرّط إنما يتعدى إليه بفى ، وقد عدى بها إلى الكتاب ، قال : وعلى هذا فلا حجّه فى الآيه لمن ظن أن الكتاب يحتوى على ذكر كل شىء صريحا ، قلت : وكذا لا حجه فيها لو كان شىء مفعولا به ؛ لأن المراد بالكتاب اللوح المحفوظ ، كما فى قوله تعالى : (وَلا رَطْبٍ وَلا يابِسٍ إِلَّا فِى كِتابٍ مُبِينٍ) وهو رأى الزمخشرى ، والسياق يقتضيه.

الثالث : القياس أنها لا تزاد فى ثانى مفعولى ظن ، ولا ثالث مفعولات



---

١- يريد أنك إن قدرت كان تامه فمرفوعها فاعل ، وإن قدرتها ناقصه فمرفوعها أصله مبتدأ ؛ فقد وجد الشرط الثالث على الوجهين.

أعلم ؛ لأنهما فى الأصل خبر ، وشذت قراءه بعضهم (ما كانَ يَنْبَغِى لَنا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِياءَ) ببناء نتخذ للمفعول ، وحملها ابن مالك على شذوذ زياده من فى الحال (۱) ، ويظهر لى فساده فى المعنى ؛ لأنك إذا قلت «ما كان لك أن تتخذ زيدا فى حاله كونه خاذلا لك» فأنت مثبت لخذلانه ناه عن اتخاذه ، وعلى هذا فيلزم أن الملائكه أثبتوا لأنفسهم الولايه.

الرابع : أكثرهم أهمل هذا الشرط الثالث ؛ فيلزمهم زيادتها فى الخبر ، فى نحو «ما زيد قائما» والتمييز فى نحو «ما طاب زيد نفسا» والحال فى نحو «ما جاء أحد راكبا» وهم لا يجيزون ذلك.

وأما قول أبى البقاء فى (ما نَنْسَخْ مِنْ آيَهٍ) : إنه يجوز كون (آيَهٍ) حالا ومن زائده كما جاءت آيه حالا فى (هذِهِ ناقَهُ اللهِ لَكُمْ آيَهً) والمعنى أى شىء ننسخ قليلا أو كثيرا ؛ ففيه تخريج التنزيل على شىء إن ثبت فهو شاذ ، أعنى زياده من فى الحال ، وتقدير ما ليس بمشتق ومنتقل ولا يظهر فيه معنى الحال حالا ، والتنظير بما لا يناسب ؛ فإن (آيَهً) فى (هذِهِ ناقَهُ اللهِ لَكُمْ آيَهً) بمعنى علامه لا واحده الآى ، وتفسير اللفظ بما لا يحتمله ، وهو قوله قليلا أو كثيرا ، وإنما ذلك مستفاد من اسم الشرط لعمومه لا من آيه.

ولم يشترط الأخفش واحدا من الشرطين الأولين ، واستدل بنحو (وَلَقَدْ جاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ) (لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ) (يُحَلَّوْنَ فِيها مِنْ أَساوِرَ مِنْ ذَهَبٍ) (نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئاتِكُمْ).



---

۱- أصل العباره قبل بناء الفعل للمجهول : يتخذنا الناس أولياء ، فحذف الفاعل وهو الناس ، وبنى الفعل للمجهول وأسند للضمير ، وابن مالك يعتبر اتخذ متعديه لواحد فيجعل انتصاب أولياء على الحاليه ، وغيره يعتبر اتخذ متعديه لاثنين فيجعل نصب أولياء على أنه مفعول ثان.

ولم يشترط الكوفيون الأول ، واستدلوا بقولهم «قد كان من مطر» وبقول عمر بن أبى ربيعه :

۵۳۲- وينمى لها حبّها عندنا***فما قال من كاشح لم يضر

وخرّج الكسائى على زيادتها «إنّ من أشدّ الناس عذابا يوم القيامه المصورون» وابن جنى قراءه بعضهم (لَما آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتابٍ وَحِكْمَهٍ) بتشديد لما ، وقال : أصله لمن ما ، ثم أدغم ، ثم حذفت ميم من (۱).

وجوّز الزمخشرى فى (وَما أَنْزَلْنا عَلى قَوْمِهِ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ جُنْدٍ مِنَ السَّماءِ وَما كُنَّا مُنْزِلِينَ) الآيه كون المعنى ومن الّذى كنا منزلين ، فجوز زيادتها مع المعرفه (۲)

وقال الفارسى فى (وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّماءِ مِنْ جِبالٍ فِيها مِنْ بَرَدٍ) : يجوز كون من ومن الأخيرتين زائدتين ؛ فجوز الزياده فى الإيجاب.

وقال المخالفون : التقدير قد كان هو أى كائن من جنس المطر ، وفما قال هو أى قائل من جنس الكاشح ، وإنه من أشد الناس أى إن الشأن ، ولقد جاءك هو أى جاء من الخبر كائنا من نبأ المرسلين ، أو ولقد جاءك نبأ من نبأ المرسلين ثم حذف الموصوف ، وهذا ضعيف فى العربيه ؛ لأن الصفه غير مفرده ؛ فلا يحسن تخريج التنزيل عليه.

واختلف فى «من» الداخله على قبل وبعد ؛ فقال الجمهور : لابتداء



---

۱- من التى قال ابن جنى بزيادتها فى الآيه الكريمه هى الداخله على كتاب والتقدير عنده : لمن جمله ما آتيتكم كتاب وحكمه.
۲- من الداخله على جند زائده ، وهى مستكمله لشروط زيادتها ، والكلام فى من مقدره الدخول على (ما) التى جعلها بمعنى الذى وجعلها معطوفه على جند وهى فى (وَما كُنَّا مُنْزِلِينَ) فصار التقدير : ومن الذى كنا منزلين ، فزيدت من وهى داخله على معرفه.

الغايه ، وردّ بأنها لا تدخل عندهم على الزمان كما مر ، وأجيب بأنهما غير متأصّلين فى الظرفيه وإنما هما فى الأصل صفتان للزمان ؛ إذ معنى «جئت قبلك» جئت زمنا قبل زمن مجيئك ؛ فلهذا سهل ذلك فيهما ، وزعم ابن مالك أنها زائده ، وذلك مبنى على قول الأخفش فى عدم الاشتراط لزيادتها.

مسأله - (كُلَّما أَرادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْها مِنْ غَمٍّ) من الأولى للابتداء والثانيه للتعليل ، وتعلقها بأرادوا أو بيخرجوا ، أو للابتداء فالغمّ بدل اشتمال ، وأعيد الخافض ، وحذف الضمير ، أى من غم فيها.

مسأله - (مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِها) من الأولى للابتداء ، والثانيه إما كذلك فالمجرور بدل بعض وأعيد الجار ، وإما لبيان الجنس فالظرف حال والمنبت محذوف ، أى مما تنبته كائنا من هذا الجنس.

مسأله - (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللهِ) من الأولى مثلها فى «زيد أفضل من عمرو» ومن الثانيه للابتداء على أنها متعلقه باستقرار مقدر ، أو بالاستقرار الذى تعلقت به عند ، أى شهاده حاصله عنده مما أخبر الله به ، قيل : أو بمعنى عن ، على أنها متعلقه بكتم على جعل كتمانه عن الأداء الذى أوجبه الله كتمانه عن الله ، وسيأتى أن (كَتَمَ) لا يتعدى بمن.

مسأله - (لَتَأْتُونَ الرِّجالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّساءِ) من للابتداء ، والظرف صفه لشهوه ، أى شهوه مبتدأه من دونهن ، قيل : أو للمقابله ك- «خذ هذا من دون هذا» أى اجعله عوضا منه ، وهذا يرجع إلى معنى البدل الذى تقدم ، ويردّه أنه لا يصح التصريح به ولا بالعوض مكانها هنا (١).



---

١- وجه عدم صحه التصريح بالمقابله وبالعوض مكان من فى هذه الآيه الكريمه أن لفظ(الْمُفْسِدُونَ) يمنع من التصريح بأحدهما ، وقد علم أن من لا تكون للعوض إلا إذا صح التصريح به مكانها.

مسأله - (ما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ) الآيه. فيها من ثلاث مرات ؛ الأولى للتبيين لأن الكافرين نوعان كتابيون ومشركون ، والثانيه زائده ، والثالثه لابتداء الغايه

مسأله - (لَآكِلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُّومٍ) (وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجاً مِمَّنْ يُكَذِّبُ) الأولى منهما للابتداء ، والثانيه للتبيين.

مسأله - (نُودِيَ مِنْ شاطِئِ الْوادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ) من فيهما للابتداء ، ومجرور الثانيه بدل من مجرور الأولى بدل اشتمال لأن الشجره كانت نابته بالشاطىء.

## «مَنْ»

: على خمسه أوجه :

شرطيه نحو (مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ).

واستفهاميه نحو (مَنْ بَعَثَنا مِنْ مَرْقَدِنا؟) (فَمَنْ رَبُّكُما يا مُوسى؟).

وإذا قيل «من يفعل هذا إلا زيد؟» فهى من الاستفهاميّه أشربت معنى النفى ، ومنه (وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللهُ) ولا يتقيد جواز ذلك بأن يتقدمها الواو ، خلافا لابن مالك ، بدليل (مَنْ ذَا الَّذِى يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ).

وإذا قيل «من ذا لقيت؟» فمن : مبتدأ وذا : خبر موصول ، والعائد محذوف ، ويجوز على قول الكوفيين فى زياده الأسماء كون ذا زائده ، ومن مفعولا ، وظاهر كلام جماعه أنه يجوز فى «من ذا لقيت» أن تكون من وذا مركبتين كما فى قولك «ماذا صنعت» ومنع ذلك أبو البقاء فى مواضع من إعرابه وثعلب فى أماليه وغيرهما ، وخصوا جواز ذلك بماذا ؛ لأن «ما» أكثر إبهاما ، فحسن أن تجعل مع غيرها كشىء واحد ؛ ليكون ذلك أظهر لمعناها ، ولأن التركيب خلاف الأصل ، وإنما دل عليه الدليل مع «ما» وهو قولهم «لما

جئت» بإثبات الألف

وموصوله [فى] نحو (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِى السَّماواتِ وَمَنْ فِى الْأَرْضِ).

ونكره موصوفه ، ولهذا دخلت عليها ربّ فى قوله :

٥٣٣- ربّ من أنضجت غيظا قلبه ***قد تمنّى لى موتا لم يطع

ووصفت بالنكره فى نحو قولهم «مررت بمن معجب لك» وقال حسان رضى الله عنه :

فكفى بنا فضلا على من غيرنا***حبّ النّبىّ محمد إيّانا [١٥٨]

ويروى برفع غير ؛ فيحتمل أن من على حالها ، ويحتمل الموصوليه ، وعليهما فالتقدير : على من هو غيرنا ، والجمله صفه أو صله ، وقال الفرزدق :

٥٣٤- إنّى وإيّاك إذ حلّت بأرحلنا***كمن بواديه بعد المحل ممطور

أى كشخص ممطور بواديه.

وزعم الكسائى أنها لا تكون نكره إلا فى موضع يخص النكرات ، وردّ بهذين البيتين ، فخرجهما على الزياده ، وذلك شىء لم يثبت كما سيأتى.

وقال تعالى (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللهِ) فجزم جماعه بأنها موصوفه وهو بعيد ، لقله استعمالها ، وآخرون بأنها موصوله ، وقال الزمخشرى : إن قدرت أل فى الناس للعهد فموصوله مثل (وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِىَّ) أو للجنس فموصوفه مثل (مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجالٌ) ويحتاج لتأمل.

تنبيهان : الأول - تقول «من يكرمنى أكرمه» فتحتمل [من] الأوجه الأربعه ، فإن قدرتها شرطيه جزمت الفعلين ، أو موصوفه رفعتهما ، أو استفهاميه رفعت الأولى وجزمت الثانى ؛ لأنه جواب بغير الفاء ، ومن فيهن مبتدأ ، وخبر

الاستفهاميه الجمله الأولى ، والموصوله أو الموصوفه الجمله الثانيه ، والشرطيه الأولى أو الثانيه على خلاف فى ذلك ، وتقول «من زارنى زرته» فلا تحسن الاستفهاميه (۱) ، ويحسن ما عداها.

الثانى - زيد فى أقسام من قسمان آخران ؛ أحدهما أن تأتى نكره تامه ، وذلك عند أبى على ، قاله فى قوله :

۵۳۵- [ونعم مز كأمن ضافت مذاهبه] ***ونعم من هو فى سرّ وإعلان [ص ۴۳۵ و ۴۳۷]

فزعم أن الفاعل مستتر ، ومن تمييز ، وقوله «هو» مخصوص بالمدح ، فهو مبتدأ خبره ما قبله أو خبر لمبتدأ محذوف ، وقال غيره : من موصول فاعل ، وقوله «هو» مبتدأ خبره هو آخر محذوف على حد قوله :

۵۳۶- [أنا أبو النّجم] وشعرى شعرى ***[لله درّى ما أجنّ صدرى] [ص ۴۳۷ و ۶۵۷]

والظرف متعلق بالمحذوف ؛ لأن فيه معنى الفعل ، أى ونعم من هو الثابت فى حالى السر والعلانيه.

قلت : ويحتاج إلى تقدير هو ثالث يكون مخصوصا بالمدح.

الثانى : التوكيد ، وذلك فيما زعم الكسائى [من] أنها ترد زائده كما ، وذلك سهل على قاعده الكوفيين فى أن الأسماء تزاد ، وأنشد عليه :

*فكفى بنا فضلا على من غيرنا* [۱۵۸]

فيمن خفض غيرنا ، وقوله :



---

۱- لا تحسن الاستفهاميه لكون ما بعدها ماضيا ، ولكنها - مع ذلك - تصح

٥٣٧- يا شاه من قنص لمن حلّت له ***حرمت عليّ ، وليتها لم تحرم

فيمن رواه بمن دون ما ، وهو خلاف المشهور ، وقوله :

٥٣٨- آل الزبير سنام المجد ، قد علمت ***ذاك القبائل والأثرون من عددا (١)

ولنا أنها فى الأولين نكره موصوفه ، أى على قوم غيرنا ، ويا شاه : إنسان قنص ، وهذا من الوصف بالمصدر للمبالغه ، وعددا : إما صفه لمن على أنه اسم وضع موضع المصدر ، وهو العدّ : أى والأثرون قوما ذوى عد ، أى قوما معدودين ، وإما معمول ليعد محذوفا صله أو صفه لمن ، ومن بدل من الأثرون.

**«مَهْمَا»**

: اسم ؛ لعود الضمير إليها فى (مَهْما تَأْتِنا بِهِ مِنْ آيَهٍ لِتَسْحَرَنا بِها) وقال الزمخشرى وغيره : عاد عليها ضمير (بِهِ) وضمير (بِها) حملا على اللفظ وعلى المعنى ، اه. والأولى أن يعود ضمير (بِها) لآيه ، وزعم السهيلى أنها تأتى حرفا ، بدليل قول زهير :

ومهما تكن عند امرئ من خليقه***وإن خالها تخفى على الناس تعلم [٥٣١]

قال : فهى هنا حرف بمنزله إن ، بدليل أنها لا محل لها ، وتبعه ابن يسعون ، واستدل بقوله :



---

١- علمت فى هذا الموضع بمعنى عرفت فتحتاج إلى مفعول واحد وهو قوله «ذاك» وليس لك أن تعتبرها من أفعال اليقين فتكون محتاجه إلى مفعولين ، ووجه عدم صحه ذلك أن الشاعر لم يذكر إلا مفعولا واحدا ، وأنت خبير أن حذف المفعول الثانى من مفعولى ظن وأخواتها لغير دليل لا يجوز ، وهو الذى يسمونه الحذف اقتصارا.

٥٣٩- قد أوبيت كلّ ماء فهى ضاويه***مهما تصب أفقا من بارق تشم (١)

قال : إذ لا تكون مبتدأ لعدم الرابط من الخبر وهو فعل الشرط ، ولا مفعولا لاستيفاء فعل الشرط مفعوله ، ولا سبيل إلى غيرهما ، فتعين أنها لا موضع لها.

والجواب أنها فى الأول إما خبر تكن ، وخليقه اسمها ، ومن زائده ، لأن الشرط غير موجب عند أبى على ، وإما مبتدأ ، واسم تكن ضمير راجع إليها ، والظرف خبر ، وأنت ضميرها لأنها الخليقه فى المعنى ، ومثله «ما جاءت حاجتك» فيمن نصب حاجتك ، ومن خليقه تفسير للضمير ، كقوله :

٥٤٠- [فتوضح فالمقراه لم يعف رسمها] ***لما نسجتها من جنوب وشمال

وفى الثانى مفعول تصب ، وأفقا : ظرف ، ومن بارق : تفسير لمهما أو متعلق بتصب ، فمعناها التبعيض ، والمعنى : أى شىء تصب فى أفق من البوارق تشم.

وقال بعضهم : مهما ظرف زمان ، والمعنى أى وقت تصب بارقا من أفق ، فقلب الكلام ، أو فى أفق بارقا ، فزاد من ، واستعمل أفقا ظرفا ، انتهى ، وسيأتى أن مهما لا تستعمل ظرفا.

وهى بسيطه ، لا مركبه من مه وما الشرطيه ، ولا من ما الشرطيه وما الزائده. ثم أبدلت الهاء من الألف الأولى دفعا للتكرار ، خلافا لزاعمى ذلك.

ولها ثلاثه معان :



---

١- أو بيت : فعل ماض مبنى للمجهول وزانه أكرمت ومعناه منعت ؛ وضاويه : هزيله من العطش ، والبارق : السحاب ذو البرق ، وتشم : تنظر ، من شام البرق يشيمه - بوزن باعه يبيعه - أى نظر إليه ليعرف أين بمطر.

أحـدها : ما لا يعقل غير الزمان مع تضـمن معنى الشـرط ، ومنه الآيه ، ولهـذا فسـرت بقوله تعالى (مِنْ آيَةٍ) وهى فيها إما مبتدأ أو منصوبه على الاشتغال ، فيقدر لها عامل متعدّ كما فى «زيدا مررت به» متأخرا عنها ، لأن لها الصدر ، أى مهما تحضرنا تأتنا به.

الثانى : الزمان والشرط ؛ فتكون ظرفا لفعل الشرط ، ذكره ابن مالك ، وزعم أن النحويين أهملوه ، وأنشد لحاتم :

۵۴۱- وإنّک مهما تعط بطنک سؤله ***وفرجک نالا منتهى الذّمّ أجمعا

وأبياتا أخر ، ولا دليل فى ذلک ، لجواز كونها للمصـدر بمعنى أىّ إعطاء كثيرا أو قليلا وهذه المقاله سـبق إليها ابن مالک غيره ، وشدد الزمخشرى الإنكار على من قال بها (۱)

فقال : هـذه الكلمه فى عـداد الكلمات التى يحرفها من لا يـد له فى علم العربيه ، فيضـعها فى غير موضـعها ، ويظنها بمعنى متى ، ويقول «مهما جئتنى أعطيتک» وهـذا من وضـعه ، وليس من كلام واضع العربيه ، ثم يذهب فيفسـر بها الآيه فيلحد فى آيات الله ، انتهى. والقول بذلک فى الآيه ممتنع ، ولو صح ثبوته فى غيرها ؛ لتفسيرها بمن آيه.

الثالث : الاستفهام ، ذكره جماعه منهم ابن مالک ، واستدلوا عليه بقوله :

مهما لى اللّيله مهما ليه ***أودى بنعلىّ وسربالیه [۱۵۵]

فزعموا أن مهما مبتدأ ، ولى الخبر ، وأعيدت الجمله توكيدا ، وأودى :



---

۱- أراد المؤلف بهـذا أن ينكر على ابن مالک شـيئين ؛ الأول ادعاؤه أن النحويين أهملوا هـذا المعنى من معانى مهما ؛ فذكر أن غير ابن مالک سـبقه إلى ذكر هذه المقاله ، والثانى : أن هذا المعنى الذى ادعاه لمهما غير صحيح ، وإن يقول به من لا بد له فى العربيه

بمعنى هلك ، ونعلى : فاعل ، والباء زائده مثلها فى (كَفى بِاللهِ شَهِيداً) ولا دليل فى البيت ؛ لاحتمال أن التقدير مه اسم فعل بمعنى اكفف ثم استأنف استفهاما بما وحدها.

تنبيه - من المشكل قول الشاطبى رحمه الله :

٥٤٢- *ومهما تصلها أو بدأت براءه*

ونقول فيه : لا يجوز فى مهما أن تكون مفعولا به لتصل لاستيفائه مفعوله ، ولا مبتدأ لعدم الرابط ، فإن قيل : قدّر مهما واقعه على براءه ؛ فيكون ضمير تصلها راجعا إلى براءه ، وحينئذ فمهما مبتدأ أو مفعول لمحذوف يفسره تصل ، قلنا : اسم الشرط عام ، وبراءه اسم خاص فضميرها كذلك ، فلا يرجع إلى العام ، وبالوجه الذى بطل به ابتدائيه مهما يبطل كونها مشتغلا عنها العامل بالضمير.

وهذه بخلافها فى قوله :

٥٤٣- *ومهما تصلها مع أواخر سوره*

فإنها هناك واقعه على البسمله التى فى أول كل سوره ؛ فهى عامه ؛ فيصحّ فيها الابتداء أو النصب بفعل يفسره تصل ، أى وأى بسمله تصل تصلها ، والظرفيه بمعنى وأىّ وقت تصل البسمله ، على القول بجواز ظرفيتها.

وأما هنا فيتعين كونها ظرفا لتصل بتقدير وأى وقت تصل براءه ، أو مفعولا به حذف عامله أى ومهما تفعل ، ويكون تصل وبدأت بدل تفصيل من ذلك الفعل ، وأما ضمير تصلها فلك أن تعيده على اسم مظهر قبله محذوفا ، أى ومهما تفعل فى براءه تصلها أو بدأت بها ، وحذف بها ، ولما خفى المعنى بحذف مرجع الضمير ذكر براءه بيانا له. إما على أنه بدل منه ، أو على إضمار

أعنى ، ولـك أن تعيـده على مـا بعـده وهو براءه : إما على أنه بـدل منه مثل «رأيته زيـدا» فمفعول بـدأت محـذوف ، أو على أن الفعلين تنازعاها فأعمل الثانى متّسعا فيه بإسقاط الباء ، وأضمر الفضله فى الأول ، على حد قوله :

۵۴۴- إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب ***جهارا فكن فى الغيب أحفظ للودّ

«مَعَ»

: اسم ؛ بـدليل التنوين فى قولك «معا» ودخول الجار فى حكايه سيبويه «ذهبت من معه (۱)» وقراءه بعضهم (هذا ذِكْرُ مَنْ مَعِىَ) وتسـكين عينه لغه غنم وربيعه ، لاـ ضـروره خلافـا لسـيبويه ، واسـميتها حينئـذ باقيه ، وقول النحاس «إنها حينئـذ حرف بالإجماع» مردود.

وتستعمل مضافه ؛ فتكون ظرفا ، ولها حينئذ ثلاثه معان :

أحدها : موضع الاجتماع ؛ ولهذا يخبر بها عن الذوات نحو (وَاللهُ مَعَكُمْ)

والثانى : زمانه ، نحو «جئتك مع العصر».

والثالث : مرادفه عند ، وعليه القراءه وحكايه سيبويه السابقتين.

ومفرده ؛ فتنون ، وتكون حالا. وقد جاءت ظرفا مخبرا به فى نحو قوله :

۵۴۵- أفيقوا بنى حرب وأهواؤنا معا***[وأرماحنا موصوله لم تقضّب]



---

۱- التنوين يدل على اسـميه «مع» فى موضعين ؛ الأول أن تكون اسما لموضع الاجتماع ، والثانى أن تكون اسما لزمان الاجتماع ، وقبول دخول من عليها يـدل على اسـميتها فى موضع واحـد ، وهو أن يكون اسـما مرادفا لعند ، وهى لا تخرج عن هذه المواضع الثلاثه.

وقيل : هى حال ، والخبر محذوف ، وهى فى الإفراد بمعنى جميعا عند ابن مالك ، وهو خلاف قول ثعلب : «إذا قلت «جاآ جميعا» احتمل أن فعلهما فى وقت واحد أو فى وقتين ، وإذا قلت «جاآ معا» فالوقت واحد» اه. وفيه نظر ، وقد عادل بينهما من قال :

٥۴۶- كنت ويحيى كيدى واحد***نرمى جميعا ونرامى معا

وتستعمل معا للجماعه كما تستعمل للاثنين ، قال :

٥۴٧- *إذا حنّت الأولى سجعن لها معا*

وقالت الخنساء :

٥۴٨- وأفنى رجالى فبادوا معا***فأصبح قلبى بهم مستفزّا

**«مَتى»**

: على خمسه أوجه : اسم استفهام ، نحو (مَتى نَصْرُ اللهِ) واسم شرط ، كقوله :

[أنا ابن جلا وطلّاع الثّنايا] ***متى أضع العمامه تعرفونى [٢۶٣]

واسم مرادف للوسط ، وحرف بمعنى من أو فى ، وذلك فى لغه هذيل يقولون «أخرجها متى كمّه» أى منه ، وقال ساعده :

٥۴٩- أخيل برقا متى حاب له زجل ***إذا يفتّر من توماضه حلجا(١)

أى من سحاب حاب ، أى ثقيل المشى له تصويت ، واختلف فى قول بعضهم : «وضعته متى كمى» فقال ابن سيده : بمعنى فى ، وقال غيره : بمعنى



---

١- أخيل - بضم الهمزه وكسر الخاء - مضارع أخال البرق ، وأخيله - على الأصل - ومعناه شام سحابه ، ومتى : بمعنى من ، والحابى معناه الدانى ، وفسره المؤلف بالثقيل ، وليس بذاك ، والزجل - بوزن جمل - الصوت ، ويفتر : يضعف ، والتوماض : اللمع الخفيف من البرق ، وحلج : أمطر.

وسط ، وكذلك اختلف فى قول أبى ذؤيب يصف السحاب :

شربن بماء البحر ثمّ ترفّعت ***متى لجج خضر لهنّ نئيج [١۴٨]

فقيل : بمعنى من ، وقال ابن سيده : بمعنى وسط.

## «مُنذُ و مُذْ»

: لهما ثلاث حالات :

إحداها : أن يليهما اسم مجرور ، فقيل : هما اسمان مضافان ، والصحيح أنهما حرفا جر : بمعنى من إن كان الزمان ماضيا ، وبمعنى فى إن كان حاضرا ، وبمعنى من وإلى جميعا إن كان معدودا نحو «ما رأيته مذ يوم الخميس ، أو مذ يومنا ، أو عامنا ، أو مذ ثلاثه أيام» وأكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر ، وعلى ترجيح جر منذ للماضى على رفعه ، وترجيح رفع مذ للماضى على جره ، ومن الكثير فى منذ قوله :

۵۵٠- [قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان]***وربع عفت آثاره منذ أزمان

ومن القليل فى مذ قوله :

۵۵١- [لمن الدّيار بقنّه الحجر] ***أقوين مذ حجج ومذ دهر

والحاله الثانيه : أن يليهما اسم مرفوع ، نحو «مذ يوم الخميس ، ومنذ يومان» فقال المبرد وابن السراج والفارسى : مبتدآن ، وما بعدهما خبر ، ومعناهما الأمد إن كان الزمان حاضرا أو معدودا ، وأول المده إن كان ماضيا ، وقال الأخفش والزجاج والزجاجى : ظرفان مخبر بهما عما بعدهما ، ومعناهما بين وبين مضافين ؛ فمعنى «ما لقيته مذ يومان» بينى وبين لقائه يومان ، ولا خفاء بما فيه من التعسّف ، وقال أكثر الكوفيين : ظرفان مضافان لجمله حذف فعلها ، وبقى

فاعلها ، والأصل : مـذ كان يومان ، واختاره السـهيلى وابن مالك ، وقال بعض الكوفيين : خبر لمحذوف ، أى ما رأيته من الزمان الذى هو يومان ، بناء على أن مذ مركبه من كلمتين من وذو الطائيه.

الحاله الثالثه : أن يليهما الجمل الفعليه أو الاسميه ، كقوله :

٥٥٢- ما زال مذ عقدت يداه إزاره ***[فسما فأدرك خمسه الأشبار]

وقوله :

٥٥٣- وما زلت أبغى المال مذ أنا يافع ***[وليدا وكهلا حين شبت وأمردا]

والمشـهور أنهما حينئـذ ظرفان مضافان ، فقيل : إلى الجمله ، وقيل : إلى زمن مضاف إلى الجمله ، وقيل : مبتدآن ؛ فيجب تقدير زمان مضاف للجمله يكون هو الخبر.

وأصل مـذ منـذ ، بـدليل رجوعهم إلى ضم ذال مـذ عنـد ملاقاه الساكن ، نحو «مذ اليوم» ولو لا أن الأصل الضم لكسـروا ، ولأن بعضـهم يقول «مـذ زمن طويل» فيضم مع عدم الساكن ، وقال ابن ملكون : هما أصـلان ، لأنه لا يتصـرّف فى الحرف ولا شـبهه ، ويردّه تخفيفهم إنّ وكأنّ ولكنّ وربّ وقطّ ، وقال المالقى : إذا كانت مذ اسما فأصلها منذ ، أو حرفا فهى أصل.

قد تم - بحمد الله تعالى وتوفيقه وتيسيره - الجزء الأول من كتاب «مغنى اللبيب ،

عن كتب الأعاريب» لأنحى النحاه العلامه ابن هشام ، الأنصارى ، المصرى.

ويليه - إن شاء الله تعالى - الجزء الثانى ، مفتتحا بحرف النون من باب الحروف

نسأل الله جلت قدرته أن يعين على إكماله بمنه وفضله

# فهرس الجزء الأول

ص: ۳۶۹

تمت فهرس الموضوعات الوارده فی الجزء الأول من کتاب «مغنی اللبیب ، عن کتب الأعاریب» لابن هشام الأنصاری

والحمدلله الواحد القهّار، و صلاته و سلامه علی نبیه المختار و علی آله و صحبه الأبرار الأطهار

ص: ۳۸۶

## الجزء الثانی

### اشاره

ص: ۳۸۷

بسم الله الرحمن الرحيم

## [تتمه الباب الأول]

### حرف النون

#### «النون المفرده»

تأتى على أربعه أوجه :

أحدها : نون التوكيد ، وهى خفيفه وثقيله ، وقد اجتمعتا فى قوله تعالى : (لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً) وهما أصلان عند البصريين ، وقال الكوفيون : الثقيله أصل ، ومعناهما التوكيد ، قال الخليل : والتوكيد بالثقيله أبلغ ، ويختصان بالفعل ، وأما قوله :

٥٥٤- [أريت إن جاءت به أماودا***مرجّلا ويلبس البرودا]

*أقائلنّ أحضروا الشّهودا*

فضروره سوّغها شبه الوصف بالفعل.

ويؤكد بهما صيغ الأمر مطلقا ، ولو كان دعائيا كقوله :

٥٥٥- فأنزلن سكينه علينا***[وثبّت الأقدام إن لاقينا]

إلا أفعل فى التعجب ؛ لأن معناه كمعنى الفعل الماضى ، وشذ قوله :

٥٥٦- [ومستبدل من بعد غضبى صريمه] ***فأحربه بطول فقر وأحريا

ولا يؤكد بهما الماضى مطلقا ، وشذّ قوله :

٥٥٧- دامنّ سعدك لو رحمت متيّما***لولاك لم يك للصّبابه جانحا

والذى سهّله أنه بمعنى أفعل ، وأما المضارع فإن كان حالا لم يؤكد بهما ، وإن كان مستقبلا أكد بهما وجوبا فى نحو قوله تعالى (وَتَاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنامَكُمْ) وقريبا من الوجوب بعد إمّا فى نحو (وَإِمَّا تَخافَنَّ مِنْ قَوْمٍ) (وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ) وذكر ابن جنى أنه قرىء (فَإِمَّا تَرَيِنَّ) بياء ساكنه بعدها نون الرفع على حد قوله :

*يوم الصّليفاء لم يوفون بالجار* [٤٤٨]

ففيها شذوذان : ترك نون التوكيد ، وإثبات نون الرفع مع الجازم. وجوازا كثيرا بعد الطلب نحو (وَلا تَحْسَبَنَّ اللهَ غافِلًا) وقليلا فى مواضع كقولهم :

٥٥٨- [إذا مات منهم سيّد سرق ابنه] ***ومن عضه ما ينبتنّ شكيرها

الثانى : التنوين ، وهو نون زائده ساكنه تلحق الآخر لغير توكيد ؛ فخرج نون حسن لأنها أصل ، ونون ضيفن للطفيلىّ لأنها متحركه ، ونون منكسر وانكسر لأنها غير آخر ، ونون (لَنَسْفَعاً) لأنها للتوكيد.

وأقسامه خمسه :

١- تنوين التمكين ، وهو : اللاحق للاسم المعرب المنصرف إعلاما ببقائه على أصله وأنه لم يشبه الحرف فيبنى ، ولا الفعل فيمنع الصرف ، ويسمى تنوين الأمكنيه أيضا ، وتنوين الصرف ، وذلك كزيد ورجل ورجال.

٢- وتنوين التنكير ، وهو : اللاحق لبعض الأسماء المبنيّه فرقا بين معرفتها ونكرتها ، ويقع فى باب اسم الفعل بالسماع كصه ومه وإيه ، وفى العلَم

المختوم بويه بقياس نحو «جاءنى سيبويه وسيبويه آخر».

وأما تنوين رجل ونحوه من المعربات فتنوين تمكين ، لا تنوين تنكير ، كما قد يتوهم بعض الطلبه ، ولهذا لو سميت به رجلا بقى ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير.

٣- وتنوين المقابله ، وهو : اللاحق لنحو «مسلمات» جعل فى مقابله النون فى «مسلمين» وقيل : هو عوض عن الفتحه نصبا ، ولو كان كذلك لم يوجد فى الرفع والجر ، ثم الفتحه قد عوّض عنها الكسره ، فما هذا العوض الثانى؟ وقيل : هو تنوين التمكين ، ويرده ثبوته مع التسميه به كعرفات كما تبقى نون مسلمين مسمى به ، وتنوين التمكين لا يجامع العلّتين ، ولهذا لو سمّى بمسلمه أو عرفه زال تنوينهما ، وزعم الزمخشرى أن عرفات مصروف ، لأن تاءه ليست للتأنيث ، وإنما هى والألف للجمع ، قال : ولا يصح أن يقدّر فيه تاء غيرها ، لأن هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنث تأبى ذلك ، كما لا تقدر التاء فى بنت مع أن التاء المذكوره مبدله من الواو ، ولكن اختصاصها بالمؤنث يأبى ذلك ، وقال ابن مالك : اعتبار تاء نحو عرفات فى منع الصرف أولى من اعتبار تاء نحو عرفه ومسلمه ، لأنها لتأنيث معه جمعيه ، ولأنها علامه لا تتغير فى وصل ولا وقف.

٤- وتنوين العوض ، وهو : اللاحق عوضا من حرف أصلى ، أو زائد ، أو مضاف إليه : مفردا ، أو جمله.

فالأول كجوار وغواش ، فإنه عوض من الياء وفاقا لسيبويه والجمهور ، لا عوض لمن ضمه الياء وفتحتها النائبه عن الكسره خلافا للمبرد ، إذ لو صح لعوض عن حركات نحو حبلى ، ولا هو تنوين التمكين

والاسم منصرف خلافا للأخفش ، وقوله لما حذفت الياء التحق الجمع بأوزان الآحاد كسلام وكلام فصرف مردود ، لأن حذفها عارض للتخفيف ، وهى منويّه ، بدليل أن الحرف الذى بقى أخيرا لم يحرك بحسب العوامل ، وقد وافق على أنه لو سمى يكتف امرأه ثم سكن تخفيفا لم يجز صرفه كما جاز صرف هند ، وأنه إذا قيل فى جيأل علما لرجل جيل بالنقل لم ينصرف انصراف قدم علما لرجل ، لأن حركه تاء كتف وهمزه جيل منويّا الثبوت ، ولهذا لم تقلب ياء جيل ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

والثانى : كجندل ، فإن تنوينه عوض من ألف جنادل ، قاله ابن مالك ، والذى يظهر خلافه ، وأنه تنوين الصرف ، ولهذا يجر بالكسره ، وليس ذهاب الألف التى هى علم الجمعيه كذهاب الياء من نحو جوار وغواش.

والثالث : تنوين كلّ وبعض إذا قطعتا عن الإضافه نحو (وَكُلًّا ضَرَبْنا لَهُ الْأَمْثالَ) (فَضَّلْنا بَعْضَهُمْ عَلى بَعْضٍ) وقبل : هو تنوين التمكين ، رجع لزوال الإضافه التى كانت تعارضه.

والرابع : اللاحق لإذ فى نحو (وَانْشَقَّتِ السَّماءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ واهِيَةٌ) والأصل فهى يوم إذ انشقت واهيه ، ثم حذفت الجمله المضاف إليها للعلم بها ، وجىء بالتنوين عوضا عنها ، وكسرت الذال للساكنين. وقال الأخفش : التنوين تنوين التمكين والكسره إعراب المضاف إليه.

٥- وتنوين الترنم ، وهو : اللاحق للقوافى المطلقه بدلا من حرف الإطلاق ، وهو الألف والواو والياء ، وذلك فى إنشاد بنى تميم ، وظاهر قولهم أنه [تنوين] محصّل للترنم وقد صرح بذلك ابن يعيش كما سيأتى ، والذى صرح به سيبويه وغيره من المحققين أنه جىء به لقطع الترنم ، وأن الترنم

وهو التّغنّى يحصل بأحرف الإطلاق لقبولها لمد الصوت فيها ، فإذا أنشدوا ولم يترنموا جاءوا بالنون فى مكانها ولا يختص هذا التنوين بالاسم ، بدليل قوله :

٥٥٩- [أقلّى اللّوم عاذل والعتابن] ***وقولى إن أصبت لقد أصابن

وقوله :

[أفد التّرحّل غير أنّ ركابنا] ***لما تزل برحالنا وكأن قدن [٢٨٦]

وزاد الأخفش والعروضيون تنوينا سادسا ، وسموه الغالى ، وهو : اللاحق لآخر القوافى المقيده ، كقول رؤبه :

٥٦٠- وقاتم الأعماق خاوى المخترقن ***[مشتبه الأعلام لمّاع الخفقن]

[ص ٣٦١]

وسمى غاليا لتجاوزه حدّ الوزن ، ويسمّى الأخفش الحركه التى قبله غلوا ، وفائدته الفرق بين الوقف والوصل ، وجعله ابن يعيش من نوع تنوين الترنم ، زاعما أن الترنم يحصل بالنون نفسها ، لأنها حرف أغنّ ، قال : وإنما سمى المغنى مغنيا ، لأنه يغنّن صوته : أى يجعل فيه غنّه ، والأصل عنده مغنن بثلاث نونات فأبدلت الأخيره ياء تخفيفا ، وأنكر الزجاج والسيرافى ثبوت هذا التنوين البته ؛ لأنه يكسر الوزن ، وقالا : لعل الشاعر كان يزيد «إن» فى آخر كل بيت ، فضعف صوته بالهمزه ، فتوهم السامع أن النون تنوين ، واختار هذا القول ابن مالك ، وزعم أبو الحجاج ابن معزوز أن ظاهر كلام سيبويه فى المسمى تنوين الترنم أنه نون عوض من المده ، وليس بتنوين ، وزعم ابن مالك فى التحفه أن تسميه اللاحق للقوافى المطلقه

والقوافى المقيده تنوينا مجاز ، وإنما هو نون أخرى زائده ، ولهذا لا يختص بالاسم ، ويجامع الألف واللام ، ويثبت فى الوقف.

وزاد بعضهم تنوينا سابعا ، وهو تنوين الضروره ، وهو : اللاحق لما لا ينصرف كقوله :

۵۶۱- ويوم دخلت الخدر خدر عنيزه***[فقالت : لك الويلات ؛ إنّك مرجلى]

وللمنادى المضموم كقوله :

۵۶۲- سلام الله يا مطر عليها***[وليس عليك يا مطر السّلام]

وبقوله أقول فى الثانى دون الأول ؛ لأن الأول تنوين التمكين ؛ لأن الضروره أباحت الصرف ، وأما الثانى فليس تنوين تمكين ، لأن الاسم مبنى على الضم.

وثامنا ، وهو التنوين الشّاذّ ، كقول بعضهم «هؤلاء قومك» حكاه أبو زيد ، وفائدته مجرد تكثير اللفظ ، كما قيل فى ألف قبعثرى ، وقال ابن مالك : الصحيح أن هذا نون زيدت فى آخر الاسم كنون ضيفن ، وليس بتنوين ، وفيما قاله نظر ؛ لأن الذى حكاه سمّاه تنوينا ؛ فهذا دليل منه على أنه سمعه فى الوصل دون الوقف ، ونون ضيفن ليست كذلك.

وذكر ابن الخباز فى شرح الجزوليه أن أقسام التنوين عشره ، وجعل كلا من تنوين المنادى وتنوين صرف ما لا ينصرف قسما برأسه ، قال : والعاشر تنوين الحكايه ، مثل أن تسمى رجلا بعاقله لبيبه ؛ فإنك تحكى اللفظ المسمى به ، وهذا اعتراف منه بأنه تنوين الصرف ؛ لأن الذى كان قبل التسميه حكى (۱) بعدها.



---

۱- فى نسخه «يحكى بعدها»

الثالث : نون الإناث ، وهى اسم فى نحو «النّسوه يذهبن» خلافا للمازنى ، وحرف فى نحو «يذهبن النّسوه» فى لغه من قال «أكلونى البراغيث» خلافا لمن زعم أنها اسم وما بعدها بدل منها ، أو مبتدأ مؤخر والجمله قبله خبره.

الرابع : نون الوقايه ، وتسمى نون العماد أيضا ، وتلحق قبل ياء المتكلم المنتصبه بواحد من ثلاثه :

أحدها : الفعل ، متصرفا كان نحو «أكرمنى» أو جامدا نحو «عسانى ، وقاموا ما خلانى وما عدانى وحاشانى» إن قدّرت فعلا ، وأما قوله :

[عددت قومى كعديد الطّيس] ***إذ ذهب القوم الكرام ليسى [٢٨٣]

فضروره ، ونحو (تأمروننى) يجوز فيه الفك ، والإدغام ، والنطق بنون واحده ، وقد قرىء بهن فى السبعه ، وعلى الأخيره فقيل : النون الباقيه نون الرفع ، وقيل : نون الوقايه ، وهو الصحيح.

الثانى : اسم الفعل نحو «دراكنى» و «تراكنى» و «عليكنى» بمعنى أدركنى واتركنى والزمنى.

الثالث : الحرف نحو «إنّنى» وهى جائزه الحذف مع إنّ وأنّ ولكنّ وكأنّ ، وغالبه الحذف مع لعلّ ، وقليلته مع ليت.

وتلحق أيضا قبل الياء المخفوضه بمن وعن إلا فى الضروره ، وقبل المضاف إليها لدن أو قد أو قط إلا فى القليل (١) من الكلام ، وقد تلحق فى غير ذلك شذوذا كقولهم «بجلنى» بمعنى حسبى.

وقوله :



---

١- فى نسخه «إلا فى قليل الكلام».

۵۶۳- [وما أدرى وظنّى كلّ ظنّ] ***أمسلمنى إلى قومى شراحى

يريد شراحيل ، وزعم هشام أن الذى فى «أمسلمنى» ونحوه تنوين لا نون ، وبنى ذلك على قوله فى ضاربنى إن الياء منصوبه ، ويرده قول الشاعر :

۵۶۴- وليس الموافينى ليرفد خائبا***[فإنّ له أضعاف ما كان أمّلا]

وفى الحديث «غير الدّجّال أخوفنى عليكم» والتنوين لا يجامع الألف واللام ولا اسم التفضيل لكونه غير منصرف ، وما لا ينصرف لا تنوين فيه ، وفى الصحاح أنه يقال «بجلى» ولا يقال «بجلنى» وليس كذلك.

## «نَعَمْ»

بفتح العين ، وكنانه تكسرها ، وبها قرأ الكسائى ، وبعضهم يبدلها حاء ، وبها قرأ ابن مسعود ، وبعضهم يكسر النون إتباعا لكسره العين تنزيلا لها منزله الفعل فى قولهم نعم وشهد بكسرتين ، كما نزّلت بلى منزله الفس فى الإماله ، والفارسىّ لم يطلع على هذه القراءه وأجازها بالقياس

وهى حرف تصديق ووعدو إعلام ؛ فالأول بعد الخبر كقام زيد ، وما قام زيد. والثانى بعد افعل ولا تفعل وما فى معناهما نحو هلّا تفعل وهلّا لم تفعل ، وبعد الاستفهام فى نحو هل تعطينى ، ويحتمل أن تفسر فى هذا بالمعنى الثالث والثالث بعد الاستفهام فى نحو هل جاءك زيد ، ونحو (فَهَلْ وَجَدْتُمْ ما وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا) (قالُوا إِنَّ لَنا لَأَجْراً) وقول صاحب المقرب «إنها بعد الاستفهام للوعد» غير مطرد ؛ لما بيناه قبل.

قيل : وتأتى للتوكيد إذا وقعت صدرا نحو «نعم هذه أطلالهم» والحق أنها فى ذلك حرف إعلام ؛ وأنها جواب لسؤال مقدّر ، ولم يذكر سيبويه

معنى الإعلام البته ، بل قال : وأما نعم فعده وتصديق ، وأما بلى فيوجب بها بعد النفى ، وكأنه رأى أنه إذا قيل «هل قام زيد» فقيل نعم فهى لتصديق ما بعد الاستفهام ، والأولى ما ذكرناه من أنها للاعلام ؛ إذ لا يصح أن تقول لقائل ذلك : صدقت ؛ لأنه إنشاء لا خبر.

واعلم أنه إذا قيل «قام زيد» فتصديقه نعم ، وتكذيبه لا ، ويمتنع دخول بلى لعدم النفى. وإذا قيل «ما قام زيد» فتصديقه نعم ، وتكذيبه بلى ، ومنه (زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلى وَرَبِّى) ويمتنع دخول لا ؛ لأنها لنفى الإثبات لا لنفى النفى. وإذا قيل «أقام زيد» فهو مثل قام زيد ، أعنى أنك تقول إن أثبتّ القيام : نعم ، وإن نفيته : لا ، ويمتنع دخول بلى ، وإذا قيل «ألم يقم زيد» فهو مثل لم يقم زيد ، فتقول إذا أثبتّ القيام : بلى ، ويمنع دخول لا ، وإن نفيته قلت : نعم ، قال الله تعالى (أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ قالُوا بَلى) (أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قالُوا بَلى) (أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قالَ بَلى) وعن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أنه لو قيل نعم فى جواب (أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ) لكان كفرا.

والحاصل أن «بلى» لا تأتى إلا بعد نفى ، وأن «لا» لا تأتى إلا بعد إيجاب ، وأن «نعم» تأتى بعدهما ، وإنما جاز (بَلى قَدْ جاءَتْكَ آياتِى) مع أنه لم يتقدم أداه نفى لأن (لَوْ أَنَّ اللهَ هَدانِى) يدلّ على نفى هدايته ، ومعنى الجواب حينئذ بلى قد هديتك بمجيء الآيات ، أى قد أرشدتك لذلك (١) ، مثل (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْناهُمْ).

وقال سيبويه ، فى باب النعت ، فى مناظره جرت بينه وبين بعض



---

١- فى نسخه «قد أرشدتك بذلك» وكلاهما صحيح ، ولكل وجه.

النحويين : فيقال له : ألست تقول كـذا وكذا ، فإنه لا يجد بدا من أن يقول : نعم ، فيقال له : أفلست تفعل كذا؟ فإنه قائل : نعم ، فزعم ابن الطراوه أن ذلك لحن.

وقال جماعه من المتقـدمين والمتأخرين منهم الشـلوبين : إذا كان قبل النفى اسـتفهام فإن كان على حقيقته فجوابه كجواب النفى المجرد ، وإن كان مرادا به التقرير فالأكثر أن يحاب بما يجاب به النفى رعيا للفظه ، ويجوز عنـد أمن اللبس أن يجاب بما يجاب به الإيجاب رعيا لمعناه ، ألا ترى أنه لا يجوز بعـده دخول أحد ، ولا الاسـتثناء المفرغ ، لا يقال : أليس أحد فى الدار ، ولا أليس فى الـدار إلا زيـد ، وعلى ذلك قول الأنصار رضـى الله تعالى عنهم للنبى صـلّى الله عليه و (آله و) سـلّم - وقـد قال لهم : ألسـتم ترون لهم ذلك - نعم ، وقول جحدر :

٥٦٥- أليس اللّيل يجمع أمّ عمرو***وإيّانا ؛ فذاك بنا تدانى

نعم ، وأرى الهلال كما تراه ***ويعلوها النّهار كما علانى

وعلى ذلك جرى كلام سيبويه ، والمخطّىء مخطىء.

وقـال ابن عصـفور : أجرت العرب التقرير فى الجواب مجرى النفى المحض وإن كـان إيجابـا فى المعنى ، فـإذا قيل «ألم أعطك درهما» قيل فى تصـديقه : نعم ، وفى تكـذيبه : بلى ، وذلك لأن المقرّر قـد يوافقك فيما تـدعيه وقد يخالفك ، فإذا قال نعم لم يعلم هـل أراد نعم لم تعطنى على اللفظ أو نعم أعطيتنى على المعنى ؛ فلـذلك أجابوه على اللفظ ، ولم يلتفتوا إلى المعنى ، وأما نعم فى بيت جحـدر فجواب لغير مـذكور ، وهو مـا قـدّره فى اعتقـاده من أن الليـل يجمعه وأم عمرو ، وجاز ذلك لأمن اللبس ؛ لعلمه أن

كـل أحـد يعلم أن الليل يجمعه وأم عمرو ، أو هو جواب لقوله «وأرى الهلال - البيت» وقـدمه عليه. قلت : أو لقوله : «فـذاك بنا تـدانى» وهو أحسن. وأمـا قول الأنصـار فجاز لزوال اللّبس ؛ لأنه قـد علم أنهم يريـدون نعم نعرف لهم ذلك ، وعلى هـذا يحمل استعمال سيبويه لها بعد التقرير ، اه.

ويتحرر على هـذا أنه لو أجيب (أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ) بنعم لم يكف فى الإقرار ؛ لأـن الله سـبحانه وتعـالى أوجب فى الإقرار بمـا يتعلق بالربوبيه العباره التى لا تحتمل غير المعنى المراد من المقرّ ؛ ولهـذا لا يـدخل فى الإسـلام بقوله «لا إله إلّا الله» برفع إله ؛ لاحتماله لنفى الوحـده فقـط ، ولعل ابن عباس رضـى الله عنهما إنما قال إنهم لو قالوا نعم لم يكن إقرارا كافيا ، وجوز الشـلوبين أن يكون مراده أنهم لو قـالوا نعم جوابـا للملفوظ به على مـا هو الأفصـح لكـان كفرا ؛ إذ الأصل تطابق الجواب والسؤال لفظا ، وفيه حظر ؛ لأن التكفير لا يكون بالاحتمال.

## حرف الهاء

### «الهاء المفرده»

على خمسه أوجه :

أحدها : أن تكون ضميرا للغائب ، وتستعمل فى موضعى الجر والنصب ، نحو (قالَ لَهُ صاحِبُهُ وَهُوَ يُحاوِرُهُ).

والثانى : أن تكون حرفا للغيبه ، وهى الهاء فى «إياه» فالحقّ (١) أنها حرف لمجرد معنى الغيبه ، وأن الضمير «إيّا» وحدها.

والثالث : هاء السكت ، وهى اللاحقه لبيان حركه أو حرف نحو



---

۱- فى نسخه «والتحقيق أنها - إلخ»

(ما هِيَهْ) ونحو «هاهناه ، ووا زيداه» وأصلها أن يوقف عليها ، وربما وصلت بنيه الوقف.

والرابع : المبدله من همزه الاستفهام كقوله :

۵۶۶- وأتى صواحبها فقلن : هذا الذى ***منح المودّه غيرنا وجفانا؟

والتحقيق أن لا تعدّ هذه ؛ لأنها ليست بأصليه ، على أن بعضهم زعم أن الأصل «هذا» فحذفت الألف.

والخامس : هاء التأنيث ، نحو «رحمه» فى الوقف ، وهو قول الكوفيين ، زعموا أنها الأصل ، وأن التاء فى الوصل بدل منها ، وعكس ذلك البصريون ، والتحقيق أن لا تعدّ ولو قلنا بقول الكوفيين ؛ لأنها جزء كلمه لا كلمه.

**«ها»**

على ثلاثه أوجه :

أحدها : أن تكون اسما لفعل ، وهو خذ ، ويجوز مدّ ألفها ، ويستعملان بكاف الخطاب وبدونها ، ويجوز فى الممدوده أن يستغنى عن الكاف بتصريف همزتها تصاريف الكاف ؛ فيقال «هاء» للمذكر بالفتح و «هاء» للمؤنث بالكسر ، و «هاؤما» و «هاؤنّ» و «هاؤم» ومنه (هاؤُمُ اقْرَؤُا كِتابِيَهْ).

والثانى : أن تكون ضميرا للمؤنث ، فتستعمل مجروره الموضع ومنصوبته نحو (فَأَلْهَمَها فُجُورَها وَتَقْواها).

والثالث : أن تكون للتنبيه ، فتدخل على أربعه ؛ أحدها : الإشاره غير المختصه بالبعيد نحو «هذا» بخلاف ثمّ وهنّا بالتشديد وهنالك. والثانى : ضمير الرفع المخبر عنه باسم إشاره نحو (ها أَنْتُمْ أُولاءِ) وقيل : إنما كانت

داخله على الإشاره فقدمت ، فرد بنحو (ها أَنْتُمْ هؤُلاءِ) فأجيب بأنها أعيدت توكيدا ، والثالث : نعت أىّ فى النداء نحو «يا أيها الرّجل» وهى فى هذا واجبه للتنبيه على أنه المقصود بالنداء ، قيل : وللتعويض عما تضاف إليه أىّ ، ويجوز فى هذه فى لغه بنى أسد أن تحذف ألفها ، وأن تضم هاؤها إتباعا ، وعليه قراءه ابن عامر (أيه المؤمنون) (أيه الثقلان) (أيه الساحر) بضم الهاء فى الوصل ، والرابع : اسم الله تعالى فى القسم عند حذف الحرف ، يقال «ها الله» بقطع الهمزه ووصلها ، وكلاهما مع إثبات ألف «ها» وحذفها.

## «هَل»

: حرف موضوع لطلب التصديق الإيجابى ، دون التصور ، ودون التصديق السلبى ، فيمتنع نحو «هل زيدا ضربت» لأن تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبه ، ونحو «هل زيد قائم أم عمرو» إذا أريد بأم المتصله ، و «هل لم يقم زيد» ونظيرها فى الاختصاص بطلب التصديق أم المنقطعه ، وعكسهما أم المتصله ، وجميع أسماء الاستفهام فإنهن لطلب التصور لا غير ، وأعمّ من الجميع الهمزه فإنها مشتركه بين الطلبين.

وتفترق هل من الهمزه من عشره أوجه :

أحدها : اختصاصها بالتصديق.

والثانى : اختصاصها بالإيجاب ، تقول «هل زيد قائم» ويمتنع «هل لم يقم» بخلاف الهمزه ، نحو (أَلَمْ نَشْرَحْ) (أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ) (أَلَيْسَ اللهُ بِكافٍ عَبْدَهُ) وقال :

*ألا طعان ألا فرسان عاديه* [١٠٠]

والثالث : تخصيصها المضارع بالاستقبال ، نحو «هل تسافر؟» بخلاف الهمزه نحو «أتظنه قائما» وأما قول ابن سيده فى شرح الجمل : لا يكون الفعل المستفهم عنه إلا مستقبلا ؛ فسهو ، قال الله سبحانه وتعالى (فَهَلْ وَجَدْتُمْ ما وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا) وقال زهير :

٥٦٧- فمن مبلغ الأحلاف عنّى رساله***وذبيان هل أقسمتم كلّ مقسم

والرابع والخامس والسادس : أنها لا تدخل على الشّرط ، ولا على إنّ ، ولا على اسم بعده فعل ، فى الاختيار ، بخلاف الهمزه ، بدليل (أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخالِدُونَ) (أَإِنْ ذُكِّرْتُمْ ، بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُسْرِفُونَ) (أَإِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ) (أَبَشَراً مِنَّا واحِداً نَتَّبِعُهُ).

والسابع والثامن : أنها تقع بعد العاطف ، لا قبله وبعد أم نحو (فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفاسِقُونَ) وفى الحديث «وهل ترك لنا عقيل من رباع» وقال :

٥٦٨- ليت شعرى هل ثمّ هل آتينهم ***أو يحولنّ دون ذاك حمام؟

وقال تعالى (قُلْ هَلْ يَسْتَوِى الْأَعْمى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى الظُّلُماتُ وَالنُّورُ)

التاسع : أنه يراد بالاستفهام بها النفى ؛ ولذلك دخلت على الخبر بعدها إلا فى نحو (هَلْ جَزاءُ الْإِحْسانِ إِلَّا الْإِحْسانُ) والباء فى قوله :

٥٦٩- [يقول إذا اقلولى عليها وأقردت] : ***ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم؟

وصح العطف فى قوله :

٥٧٠- وإنّ شفائى عبره مهراقه***وهل عند رسم دارس من معوّل [ص ۴۸۳]

إذ لا يعطف الإنشاء على الخبر.

فإن قلت : قد مر لك فى صدر الكتاب أن الهمزه تأتى لمثل ذلك مثل (أَفَأَصْفاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ) ألا ترى أن الواقع أنه سبحانه لم يصفهم بذلك؟.

قلت : إنما مر أنها للانكار على مدّعى ذلك ، ويلزم من ذلك الانتفاء ، لا أنها للنفى ابتداء ، ولهذا لا يجوز «أقام إلا زيد» كما يجوز «هل قام إلا زيد» (فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلاغُ الْمُبِينُ) (هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَهَ) وقد يكون الإنكار مقتضيا لوقوع الفعل ، على العكس من هذا ، وذلك إذا كان بمعنى ما كان ينبغى لك أن تفعل ، نحو أتضرب زيدا وهو أخوك؟

ويتلخص أن الإنكار على ثلاثه أوجه : إنكار على من ادعى وقوع الشىء ، ويلزم من هذا النفى وإنكار على من أوقع الشىء ، ويختصان بالهمزه وإنكار لوقوع الشىء ، وهذا هو معنى النفى ، وهو الذى تنفرد به هل عن الهمزه.

والعاشر : أنها تأتى بمعنى قد ، وذلك مع الفعل ، وبذلك فسّر قوله تعالى (هَلْ أَتى عَلَى الْإِنْسانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ) جماعه منهم ابن عباس رضى الله عنهما والكسائى والفراء والمبرد قال فى مقتضبه : هل للاستفهام نحو هل جاء زيد ، وقد تكون بمنزله قد نحو قوله جل اسمه (هَلْ أَتى عَلَى الْإِنْسانِ) اه. وبالغ الزمخشرى فزعم أنها أبدا بمعنى قد ، وأن

الاستفهام إنما هو مستفاد من همزه مقدره معها ، ونقله فى المفصل عن سيبويه ، فقال : وعند سيبويه أن هل بمعنى قد ، إلا أنهم تركوا الألف قبلها ؛ لأنها لا تقع إلا فى الاستفهام ، وقد جاء دخولها عليها فى قوله :

٥٧١- سائل فوارس يربوع بشدّتنا***أهل رأونا بسفح القاع ذى الأكم

اه ولو كان كما زعم لم تدخل إلا على الفعل كقد ، وثبت فى كتاب سيبويه رحمه الله ما نقله عنه ، ذكره فى باب أم المتصله ، ولكن فيه أيضا ما قد يخالفه ؛ فإنه قال فى باب عدّه ما يكون عليه الكلم ما نصه : وهل هى للاستفهام ، ولم يزد على ذلك. وقال الزمخشرى فى كشافه (هَلْ أَتى) أى قد أتى ، على معنى التقرير والتقريب جميعا ، أى أتى على الإنسان قبل زمان قريب طائفه من الزمان الطويل الممتد لم يكن فيه شيئا مذكورا ، بل شيئا منسيا نطفه فى الأصلاب ، والمراد بالإنسان الجنس بدليل (إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسانَ مِنْ نُطْفَهٍ) ه. وفسرها غيره بقد خاصه ، ولم يحملوا قد على معنى التقريب ، بل على معنى التحقيق ، وقال بعضهم : معناها التوقع ، وكأنه قيل لقوم يتوقعون الخبر عما أتى على الإنسان وهو آدم عليه الصلاه والسّلام ، قال : والحين زمن كونه طينا ، وفى تسهيل ابن مالك أنه يتعين مرادفه هل لقد إذا دخلت عليها الهمزه يعنى كما فى البيت ، ومفهومه أنها لا تتعين لذلك إذا لم تدخل عليها ، بل قد تأتى لذلك كما فى الآيه ، وقد لا تأتى له ، وقد عكس قوم ما قاله الزمخشرى ، فزعموا أن هل لا تأتى بمعنى قد أصلا.

وهذا هو الصواب عندى ؛ إذ لا متمسك لمن أثبت ذلك إلا أحد ثلاثه أمور :

أحدها : تفسير ابن عباس رضى الله عنهما ، ولعله إنما أراد أن الاستفهام فى الآيه للتقرير ، وليس باستفهام حقيقى ، وقد صرح بذلك جماعه من المفسرين ، فقال بعضهم : هل هنا للاستفهام التقريرى ، والمقرّر به من أنكر البحث ، وقد علم أنهم يقولون : نعم قد مضى دهر طويل لا إنسان فيه ، فيقال لهم : فالذى أحدث الناس بعد أن لم يكونوا كيف يمتنع عليه إحياؤهم بعد موتهم؟ وهو معنى قوله تعالى : (وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّشْأَةَ الْأُولى فَلَوْ لا تَذَكَّرُونَ) أى فهلا تذكرون فتعلمون أنّه من أنشأ شيئا بعد أن لم يكن قادر على إعادته بعد عدمه؟ انتهى. وقال آخر مثل ذلك ، إلا أنه فسر الحين بزمن التصوير فى الرحم ، فقال : المعنى ألم يأت على الناس حين من الدهر كانوا فيه نطفا ثم علقا ثم مضغا إلى أن صاروا شيئا مذكورا. وكذا قال الزّجاج ، إلا أنه حمل الإنسان على آدم عليه الصلاه والسّلام ، فقال : المعنى ألم يأت على الانسان حين من الدهر كان فيه ترابا وطينا إلى أن نفخ فيه الروح؟ اه. وقال بعضهم : لا تكون هل للاستفهام التقريرى ، وإنما ذلك من خصائص الهمزه ، وليس كما قال ، وذكر جماعه من النحويين أن هل تكون بمنزله إنّ فى إفاده التوكيد والتحقيق ، وحملوا على ذلك (هَلْ فِى ذلِكَ قَسَمٌ لِذِى حِجْرٍ) وقدّروه جوابا للقسم ، وهو بعيد.

والدليل الثانى : قول سيبويه الذى شافه العرب وفهم مقاصدهم ، وقد مضى أن سيبويه لم يقل ذلك.

والثالث : دخول الهمزه عليها فى البيت ، والحرف لا يدخل على مثله فى المعنى ، وقد رأيت عن السيرافى أن الروايه الصحيحه «أم هل» وأم هذه منقطعه بمعنى بل ؛ فلا دليل ، وبتقدير ثبوت تلك الروايه فالبيت شاذّ ؛

فيمكن تخريجه على أنه من الجمع بين حرفين لمعنى (۱) واحد على سبيل التوكيد ، كقوله :

*ولا للما بهم أبدا دواء* [۲۹۹]

بل الذى فى ذلك البيت أسهل ؛ لاختلاف اللفظين ، وكون أحدهما على حرفين فهو كقوله :

۵۷۲- فأصبح لا يسألنه عن بما به ***أصعّد فى علو الهوى أم تصوّبا

### «هُو»

وفروعه : تكون أسماء وهو الغالب ، وأحرفا فى نحو «زيد هو الفاضل» إذا أعرب فصلا وقلنا : لا موضع له من الإعراب ، وقيل : هى مع القول بذلك أسماء كما قال الأخفش فى نحو صه ونزال : أسماء لا محل لها ، وكما فى الألف واللام فى نحو «الضّارب» إذا قدرناهما اسما.

## حرف الواو

### «الواو المفرده»

انتهى مجموع ما ذكر من أقسامها إلى أحد عشر :

الأول : العاطفه ، ومعناها مطلق الجمع ؛ فنعطف الشىء على مصاحبه نحو (فَأَنْجَيْناهُ وَأَصْحابَ السَّفِينَهِ) وعلى سابقه نحو (وَلَقَدْ أَرْسَلْنا نُوحاً وَإِبْراهِيمَ) وعلى لاحقه نحو (كَذلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ) ، وقد اجتمع هذان فى (وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْراهِيمَ وَمُوسى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ) فعلى هذا إذا قيل «قام زيد وعمرو» احتمل ثلاثه معان ، قال ابن مالك : وكونها للمعيه راجح ، وللترتيب كثير ، ولعكسه قليل ، اه. ويجوز أن يكون بين متعاطفيها تقارب أو تراخ نحو (إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجاعِلُوهُ مِنَ



---

۱- فى نسخه «بمعنى واحد».

الْمُرْسَلِينَ) فإن الرد بعيد إلقائه فى اليم والإرسال على رأس أربعين سنه ، وقول بعضهم «إن معناها الجمع المطلق» غير سديد ؛ لتقييد الجمع بقيد الإطلاق ، وإنما هى للجمع لا بقيد ، وقول السيرافى «إن النحويين واللغويين أجمعوا على أنها لا تفيد الترتيب» مردود ، بل قال بإفادتها إياه قطرب والرّبعىّ والفراء وثعلب وأبو عمرو الزاهد وهشام والشافعى ، ونقل الإمام فى البرهان عن بعض الحنفيه أنها للمعيه.

وتنفرد عن سائر أحرف العطف بخمسه عشر حكما :

أحدها : احتمال معطوفها للمعانى الثلاثه السابقه.

والثانى : اقترانها بإمّا نحو (إِمَّا شاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً).

والثالث : اقترانها بلا- إن سبقت بنفى ولم تقصد المعبه نحو «ما قام زيد ولا- عمرو» ولتفيد أن الفعل منفىّ عنهما فى حالتى الاجتماع والافتراق ، ومنه (وَما أَمْوالُكُمْ وَلا أَوْلادُكُمْ بِالَّتِى تُقَرِّبُكُمْ عِنْدَنا زُلْفى) والعطف حينئذ من عطف الجمل عند بعضهم على إضمار العامل ، والمشهور أنه من عطف المفردات ، وإذا فقد أحد الشرطين امتنع دخولها ؛ فلا يجوز نحو «قام زيد ولا عمرو» وإنما جاز (وَلَا الضَّالِّينَ) لأن فى (غَيْرِ) معنى النفى ، وإنما جاز قوله :

٥٧٣- فاذهب فأىّ فتى فى النّاس أحرزه ***من حتفه ظلم دعج ولا حيل

لأن المعنى لا فتى أحرزه ، مثل (فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفاسِقُونَ) ، ولا يجوز «ما اختصم زيد ولا عمرو» لأنه للمعيه لا غير ، وأما (وَما يَسْتَوِى الْأَعْمى وَالْبَصِيرُ ، وَلَا الظُّلُماتُ وَلَا النُّورُ ، وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ ، وَما

يَسْتَوِى الْأَحْياءُ وَلَا الْأَمْواتُ) فلا الثانيه والرابعه والخامسه زوائد لأمن اللبس.

والرابع : اقترانها بلكن نحو (وَلكِنْ رَسُولَ اللهِ).

والخامس : عطف المفرد السببى على الأجنبى عند الاحتياج إلى الرّبط ك- «مررت برجل قائم زيد وأخوه» ونحو «زيد قائم عمرو وغلامه» وقولك فى باب الاشتغال «زيدا ضربت عمرا وأخاه».

والسادس : عطف العقد على السيف ، نحو أحد وعشرون.

والسابع : عطف الصفات.

٥٧٤- بكيت ، وما بكا رجل حزين؟ ***على ربعين مسلوب وبالى

والثامن : عطف ما حقّه التثنيه أو الجمع نحو قول الفرزدق :

٥٧٥- إنّ الرّزيّه لا رزيّه مثلها***فقدان مثل محمّد ومحمّد

وقول أبى نواس :

٥٧٦- أقمنا بها يوما ويوما وثالثا***ويوما له يوم الترحّل خامس

وهذا البيت يتساءل عنه أهل الأدب ، فيقولون : كم أقاموا؟ والجواب : ثمانيه لأن يوما الأخير رابع ، وقد وصف بأن يوم الترحل خامس له ، وحينئذ فيكون يوم الترحل هو الثامن بالنسبه إلى أول يوم.

التاسع : عطف ما لا يستغنى عنه كاختصم زيد وعمرو ، واشترك زيد وعمرو.

وهذا من أقوى الأدله على عدم إفادتها الترتيب ، ومن ذلك : جلست بين زيد وعمرو ، ولهذا كان الأصمعى يقول الصواب :

[قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ***بسقط اللّوى] بين الدّخول وحومل [۲۶۶]

لا- فحومل ، وأجيب بأن التقدير : بين نواحى الدخول ، فهو كقولك : «جلست بين الزّيدين فالعمرين» أو بأن الدّخول مشتمل على أماكن

وتشاركها فى هذا الحكم أم المتصله فى نحو «سواء أقمت أم قعدت» فإنها عاطفه ما لا يستغنى عنه.

والعاشر والحادى عشر : عطف العام على الخاص ، وبالعكس ؛ فالأول نحو (رَبِّ اغْفِرْ لِى وَلِوالِدَىَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِىَ مُؤْمِناً وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِناتِ) والثانى نحو (وَإِذْ أَخَذْنا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ) الآيه.

ويشاركها فى هذا الحكم الأخير حتى ك- «مات الناس حتى (۱) العلماء وقدم الحجّاج حتى المشاه» ؛ فإنها عاطفه خاصا على عام.

والثانى عشر : عطف عامل حذف وبقى معموله على عامل آخر مذكور يجمعهما معنى واحد ، كقوله :

۵۷۷- [إذا ما الغانيات برزن يوما] ***وزجّجن الحواجب والعيونا

أى وكحّلن العيون ، والجامع بينهما التحسين ، ولو لا هذا التقييد لورد «اشتريته بدرهم فصاعدا» إذ التقدير فذهب الثمن صاعدا.

والثالث عشر : عطف الشىء على مرادفه نحو (إِنَّما أَشْكُوا بَثِّى وَحُزْنِى إِلَى اللهِ) ونحو (أُولئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَواتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ) ونحو



---

۱- فى نسخه «حتى الأنبياء» وهو المشهور فى أمثله النحاه.

(عِوَجاً وَلا أَمْتاً) وقوله عليه الصلاه والسّلام «ليلنى منكم ذوو الأحلام والنّهى» وقول الشاعر :

٥٧٨- [وقدّدت الأديم لراهشيه] ***وألفى قولها كذبا ومينا

وزعم بعضهم أن الروايه «كذبا مبينا» فلا عطف ولا تأكيد ، ولك أن تقدر الأحلام فى الحديث جمع حلم بضمتين فالمعنى ليلنى البالغون العقلاء ، وزعم ابن مالك أن ذلك قد يأتى فى أو ، وأن منه (وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْماً).

والرابع عشر : عطف المقدّم على متبوعه للضروره كقوله :

٥٧٩- ألا يا نخله من ذات عرق ***عليك ورحمه الله السّلام [ص ٦٥٩]

والخامس عشر : عطف المخفوض على الجوار كقوله تعالى (وَامْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ) فيمن خفض الأرجل ، وفيه بحث سيأتى.

تنبيه - زعم قوم أن الواو قد تخرج عن إفاده مطلق الجمع ، وذلك على أوجه :

أحدها : أن تستعمل بمعنى أو ، وذلك على ثلاثه أقسام ؛ أحدها : أن تكون بمعناها فى التقسيم كقولك «الكلمه اسم وفعل وحرف» وقوله :

*كما النّاس مجروم عليه وجارم* [٩٥]

وممن ذكر ذلك ابن مالك فى التحفه ، والصواب أنها فى ذلك على معناها الأصلى ؛ إذ الأنواع مجتمعه فى الدخول تحت الجنس ، ولو كانت «أو» هى الأصل فى التقسيم لكان استعمالها فيه أكثر من استعمال الواو.

والثانى : أن تكون بمعنى (١) أو فى الإباحه ، قاله الزمخشرى ، وزعم أنه يقال «جالس الحسن وابن سيرين» أى أحدهما ، وأنه لهذا قيل (تِلْكَ عَشَرَةٌ كامِلَةٌ) بعد ذكر ثلاثه وسبعه ، لئلا يتوهم إراده الإباحه ، والمعروف من كلام النحويين أنه لو قيل «جالس الحسن وابن سيرين» كان أمرا بمجالسه كل منهما ، وجعلوا ذلك فرقا بين العطف بالواو والعطف بأو.

والثالث : أن تكون بمعناها فى التخيير ، قاله بعضهم فى قوله :

٥٨٠- وقالوا : نأت فاختر لها الصّبر والبكا***فقلت : البكا أشفى إذا لغليلى

قال : معناه أو البكاء ، إذ لا يجتمع مع الصبر. ونقول : يحتمل أن [يكون] الأصل فاختر من الصبر والبكاء ، أى أحدهما ، ثم حذف من كما فى (وَاخْتارَ مُوسى قَوْمَهُ) ويؤيده أن أبا على القالى رواه بمن ، وقال الشاطبى رحمه الله فى باب البسمله «وصل واسكتا» فقال شارحو كلامه : المراد التخيير ، ثم قال محققوهم : ليس ذلك من قبل الواو ، بل من جهه أن المعنى وصل إن شئت واسكتن إن شئت ، وقال أبو شامه : وزعم بعضهم أن الواو تأتى للتخيير مجازا.

والثانى : أن تكون بمعنى باء الجر كقولهم «أنت أعلم ومالك» و «بعت الشّاء شاه ودرهما» قاله جماعه ، وهو ظاهر.

والثالث : أن تكون بمعنى لام التعليل ، قاله الخارزنجىّ ، وحمل عليه الواوات الداخله على الأفعال المنصوبه فى قوله تعالى (أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِما كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ وَيَعْلَمَ الَّذِينَ) (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ) (يا لَيْتَنا نُرَدُّ وَلا نُكَذِّبَ



---

١- فى نسخه «أن تكون بمعناها»

بِآياتِ رَبِّنا وَنَكُونَ) والصواب أن الواو فيهن للمعيه كما سيأتى.

والثانى والثالث من أقسام الواو : واوان يرتفع ما بعدهما.

إحداهما : واو الاستئناف نحو (لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِى الْأَرْحامِ ما نَشاءُ) ونحو «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» فيمن رفع ، ونحو (مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلا هادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ) فيمن رفع أيضا ، ونحو (وَاتَّقُوا اللهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللهُ) إذ لو كانت واو العطف لانتصب (نُقِرُّ) ولانتصب أو انجزم «تشرب» ولجزم (يذر) كما قرأ الآخرون ، وللزم عطف الخبر على الأمر ، وقال الشاعر :

٥٨١- على الحكم المأتىّ يوما إذا قضى ***قضيّته أن لا يجور ويقصد

وهذا متعين للاستئناف ؛ لأن العطف يجعله شريكا فى النفى ، فيلزم التناقض وكذلك قولهم «دعنى ولا أعود» لأنه لو نصب كان المعنى ليجتمع تركك لعقوبتى وتركى لما تهانى عنه ، وهذا باطل (١) ؛ لأن طلبه لترك العقوبه إنما هو فى الحال فإذا تقيد ترك المنهى عنه بالحال لم يحصل غرض المؤدب ، ولو جزم فإما بالعطف ولم يتقدم جازم ، أو بلا على أن تقدر ناهيه ، ويرده أن المقتضى لترك التأديب إنما هو الخبر عن نفى العود ، لا نهيه نفسه عن العود ، إذ لا تناقض بين النهى عن العود وبين العود بخلاف العود والإخبار بعدمه ، ويوضحه أنك تقول «أنا أنهاه وهو يفعل» ولا تقول «أنا لا أفعل وأنا أفعل معا».

والثانيه : واو الحال الداخله على الجمله الاسميه ، نحو «جاء زيد والشّمس طالعه» وتسمى واو الابتداء ، ويقدرها سيبويه والأقدمون بإذ ، ولا



---

١- فى نسخه «وهو باطل».

يريدون أنها بمعناها ؛

إذ لا يرادف الحرف الاسم ، بل إنها وما بعدها قيد للفعل السابق كما أن إذ كذلك ، ولم يقدرها بإذا لأنها لا تدخل على الجمل الاسميه ، ووهم أبو البقاء فى قوله تعالى (وَطائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ) فقال : الواو للحال ، وقيل : بمعنى إذ ، وسبقه إلى ذلك مكى ، وزاد عليه فقال : الواو للابتداء ، وقيل : للحال ، وقيل : بمعنى إذ ، اه. والثلاثه بمعنى واحد ؛ فإن أراد بالابتداء الاستئناف فقولهما سواء.

ومن أمثلتها داخله على الجمله الفعليه قوله :

٥٨٢- بأيدى رجال لم يشيموا سيوفهم ***ولم تكثر القتلى بها حين سلّت [ص ٤١١]

ولو قدرتها عاطفه (١) لا نقلب المدح ذما.

وإذا سبقت بجمله حاليه احتملت - عند من يجيز تعدد الحال - العاطفه والابتدائيه نحو (اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِى الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ).

الرابع والخامس : واوان ينتصب ما بعدهما ، وهما واو المفعول معه كسرت والنّيل ، وليس النصب بها خلافا للجرجانى ، ولم يأت فى التنزيل بيقين ، فأما قوله تعالى (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكاءَكُمْ) فى قراءه السبعه (فَأَجْمِعُوا) بقطع الهمزه و (شُرَكاءَكُمْ) بالنصب ، فتحتمل الواو فيه ذلك ، وأن تكون عاطفه مفردا على مفرد بتقدير مضاف أى وأمر شركائكم ، أو جمله على جمله بتقدير فعل أى واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزه ، وموجب التقدير فى الوجهين أن «أجمع» لا يتعلق بالذوات ، بل بالمعانى ، كقولك :



---

١- فى نسخه «ولو قدرت عاطفه».

أجمعوا على قول كـذا ، بخلاف جمع فإنه مشترك ؛ بـدليل (فَجَمَعَ كَيْدَهُ) (الَّذِى جَمَعَ مالاً وَعَدَّدَهُ) ويقرأ (فَأَجْمِعُوا) بالوصل فلا إشكال ، ويقرأ برفع الشركاء عطفا على الواو للفصل بالمفعول.

والواو الداخله على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح أو مؤول ؛ فالأول كقوله :

ولبس عباءه وتقرّ عينى ***أحبّ إلىّ من لبس الشفوف [۴۲۴]

والثانى شرطه أن يتقدم الواو نفى أو طلب ، وسمى الكوفيون هذه الواو واو الصّرف ، وليس النصب بها خلافا لهم ، ومثالها (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ) وقوله :

۵۸۳- لا تنه عن خلق وتأتى مثله ***[عار عليك إذا فعلت عظيم]

والحق أن هذه واو العطف كما سيأتى.

السادس والسابع : واوان ينجرّ ما بعدهما.

إحـداهما : واو القسم ، ولاـ تـدخل إلاـ على مظهر ، ولاـ تتعلّق إلاـ بمحـذوف ، نحو (وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ) فإن تلتها واو أخرى نحو (وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ) فالتاليه واو العطف ، وإلا لاحتاج كل من الاسمين إلى جواب.

الثانيه : واو ربّ كقوله :

۵۸۴- وليل كموج البحر أرخى سدوله ***[علىّ بأنواع الهموم ليبتلى]

ولاـ تـدخل إلا على منكّر ، ولا تتعلق إلا بمؤخر ، والصـحيح أنها واو العطف ، وأن الجرّ بربّ محـذوفه خلافا للكوفيين والمبرد ، وحجتهم افتتاح

القصائد بها كقول رؤبه :

*وقاتم الأعماق خاوى المخترق* [ ۵۶۰]

وأجيب بجواز تقدير العطف على شىء فى نفس المتكلم ، ويوضح كونها عاطفه أن واو العطف لا تدخل عليها كما تدخل على واو القسم ، قال :

۵۸۵- ووالله لو لا تمره ما حببته ***[ولا كان أدنى من عبيد ومشرق](۱)

والثامن : واو دخولها كخروجها ، وهى الزائده ، أثبتها الكوفيون والأخفش. وجماعه ، وحمل على ذلك (حَتَّى إِذا جاؤُها وَفُتِحَتْ أَبْوابُها) بدليل الآيه الأخرى ، وقيل : هى عاطفه ، والزائده الواو فى (وَقالَ لَهُمْ خَزَنَتُها) وقيل : هما عاطفتان ، والجواب محذوف أى كان كيت وكيت ، وكذا البحث فى (فَلَمَّا أَسْلَما وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ وَنادَيْناهُ) الأولى أو الثانيه زائده على القول الأول ، أو هما عاطفتان والجواب محذوف على القول الثانى ، والزياده ظاهره فى قوله :

۵۸۶- فما بال من أسعى لأجبر عظمه ***حفاظا وينوى من سفاهته كسرى

وقوله :

۵۸۷- ولقد رمقتك فى المجالس كلّها***فإذا وأنت تعين من يبغينى

والتاسع ، واو الثمانيه ، ذكرها جماعه من الأدباء كالحريرى ، ومن النحويين الضعفاء كابن خالويه ، ومن المفسرين كالثعلبى ، وزعموا أن



---

۱- يروى فى صدر هذا البيت «فأقسم لو لا تمره - إلخ».

العرب إذا عدّوا قالوا سته ، سبعه ، وثمانيه ، إيذانا بأن السبعه عدد تام ، وأن ما بعدها عدد مستأنف

واستدلوا على ذلك بآيات :

إحداها (سَيَقُولُونَ ثَلاثَةٌ رابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ) إلى قوله سبحانه (سَبْعَةٌ وَثامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ) وقيل : هى فى ذلك لعطف جمله على جمله ؛ إذ التقدير هم سبعه ، ثم قيل : الجميع كلامهم ، وقيل : العطف من كلام الله تعالى ، والمعنى نعم هم سبعه وثامنهم كلبهم ، وإن هذا تصديق لهذه المقاله كما أن (رَجْماً بِالْغَيْبِ) تكذيب لتلك المقاله ، ويؤيده قول ابن عباس رضى الله عنهما : حين جاءت الواو انقطعت العدّه ، أى لم تبق عده عادّ يلتفت إليها.

فإن قلت : إذا كان المراد التصديق فما وجه مجىء (قُلْ رَبِّى أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ ما يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ)؟.

قلت : وجه الجمله الأولى توكيد صحه التصديق بإثبات علم المصدق ، ووجه الثانيه الإشاره إلى أن القائلين تلك المقاله الصادقه قليل ، أو أن الذى قالها منهم عن يقين قليل ، أو لما كان التصديق فى الآيه خفيا لا يستخرجه إلا مثل ابن عباس قيل ذلك ، ولهذا كان يقول : أنا من ذلك القليل ، هم سبعه وثامنهم كلبهم.

وقيل : هى واو الحال وعلى هذا فيقدر المبتدأ اسم إشاره أى هؤلاء سبعه ؛ ليكون فى الكلام ما يعمل فى الحال ، ويرد ذلك أن حذف عامل الحال إذا كان معنويا ممتنع ، ولهذا ردوا على المبرد قوله فى بيت الفرزدق :

[فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم ***إذ هم قريش] وإذ ما مثلهم بشر [١٢٠]

إن مثلهم حال ناصبها خبر محذوف ، أى وإذ ما فى الوجود بشر مماثلا لهم.

الثانيه : آيه الزمر ؛ إذ قيل (فُتِحَتْ) فى آيه النار لأن أبوابها سبعه ، (وَفُتِحَتْ) فى آيه الجنه إذ أبوابها ثمانيه ، وأقول : لو كان لواو الثمانيه حقيقه لم تكن الآيه منها ؛ إذ ليس فيها ذكر عدد ألبته ، وإنما فيها ذكر الأبواب ، وهى جمع لا يدل على عدد خاص ، ثم الواو لبست داخله عليه ، بل على جمله هو فيها ، وقد مرّ أن الواو فى (وَفُتِحَتْ) مقحمه عند قوم وعاطفه عند آخرين ، وقيل : هى واو الحال ، أى جاؤها مفتّحه أبوابها كما صرّح بمفتحه حالا فى (جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوابُ) وهذا قول المبرد والفارسى وجماعه ، قيل : وإنما فتحت لهم قبل مجيئهم إكراما لهم عن أن يقفوا حتى تفتح لهم.

الثالثه : (وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ) فإنه الوصف الثامن ، والظاهر أن العطف فى هذا الوصف بخصوصه إنما كان من جهه أن الأمر والنهى من حيث هما أمر ونهى متقابلان ، بخلاف بقيه الصفات ، أو لأن الآمر بالمعروف ناه عن المنكر ، وهو ترك المعروف ، والناهى عن المنكر آمر بالمعروف ؛ فأشير إلى الاعتداد بكل منهما (۱) وأنه لا يكتفى فيه بما يحصل فى ضمن الآخر ، وذهب أبو البقاء على إمامته فى هذه الآيه مذهب الضعفاء فقال : إنما دخلت [الواو] فى الصفه الثامنه إيذانا بأن السبعه عندهم عدد تام ؛ ولذلك قالوا : سبع فى ثمانيه ، أى سبع أذرع فى ثمانيه أشبار ، وإنما دخلت الواو على ذلك لأن وضعها على مغايره ما بعدها لما قبلها.



---

۱- فى نسخه «بكل من الوصفين»

الرابعه : (وَأَبْكاراً) فى آيه التحريم ، ذكرها القاضى الفاضل ، وتبجح باستخراجها ، وقد سبقه إلى ذكرها الثعلبى ، والصواب أن هذه الواو وقعت بين صفتين هما تقسيم لمن اشتمل على جميع الصفات السابقه ، فلا يصح إسقاطها ، إذ لا تجتمع الثيوبه والبكاره ، وواو الثمانيه عند القائل بها صالحه للسقوط ، وأما قول الثعلبى إن منها الواو فى قوله تعالى : (سَبْعَ لَيالٍ وَثَمانِيَهَ أَيَّام حُسُوماً) فسهو بيّن ، وإنما هذه واو العطف ، وهى واجبه الذكر ، ثم إن (أَبْكاراً) صفه تاسعه لا ثامنه ؛ إذ أول الصفات (خَيْراً مِنْكُنَّ) لا (مُسْلِماتٍ) ؛ فإن أجاب بأن مسلمات وما بعده تفصيل لخيرا منكن فلهذا لم تعدّ قسيمه لها ، قلنا : وكذلك (ثَيِّباتٍ وَأَبْكاراً) تفصيل للصفات السابقه فلا نعدّهما معهن.

والعاشره : الواو الداخله على الجمله الموصوف بها لتأكيد لصوقها بموصوفها وإفادتها أن اتصافه بها أمر ثابت ، وهذه الواو أثبتها الزمخشرى ومن قلّده ، وحملوا على ذلك مواضع لواو فيها كلّها واو الحال نحو (وَعَسى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ) الآيه (سَبْعَهٌ وَثامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ) (أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلى قَرْيَهٍ وَهِىَ خاوِيَهٌ عَلى عُرُوشِها) (وَما أَهْلَكْنا مِنْ قَرْيَهٍ إِلَّا وَلَها كِتابٌ مَعْلُومٌ) والمسوغ لمجيء الحال من النكره فى هذه الآيه أمران ؛ أحدهما خاص بها ، وهو تقدم النفى ، والثانى عام فى بقيه الآيات وهو امتناع الوصفيّه ؛ إذ الحال متى امتنع كونها صفه جاز مجيئها من النكره ، ولهذا جاءت منها عند تقدمها عليها نحو «فى الدّار قائما رجل» وعند جمودها نحو «هذا خاتم حديدا ، ومررت بماء قعده رجل» ومانع الوصفيه فى هذه الآيه أمران ؛ أحدهما خاص بها ، وهو اقتران الجمله بإلّا ؛ إذ لا يجوز التفريغ فى الصفات ، لا تقول «ما مررت بأحد إلا قائم» نص على ذلك أبو على

وغیره ، والثانی عام فی بقیه الآیات ، وهو اقترانها بالواو.

والحادی عشر : واو ضمیر الذکور ، نحو «الرّجال قاموا» وهی اسم ، وقال الأخفش والمازنی : حرف ، والفاعل مستتر ، وقد تستعمل لغیر العقلاء إذا نزلوا منزلتهم ، نحو قوله تعالی : (یا أَیُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَساکِنَکُمْ) وذلک لتوجبه الخطاب إلیهم ، وشذّ قوله :

۵۸۸- شربت بها والدّیک یدعو صباحه ***إذا ما بنو نعش دنوا فتصوّبوا

والذی جرأه علی ذلک قوله «بنو» لا بنات ، والذی سوّغ ذلک أن ما فیه من تغییر نظم الواحد شبّهه بجمع التکسیر ، فسهل مجیئه لغیر العاقل ، ولهذا جاز تأنیث فعله نحو (إِلَّا الَّذِی آمَنَتْ بِهِ بَنُوا إِسْرائِیلَ) مع امتناع «قامت الزیدون».

الثانی عشر : واو علامه المذکرین فی لغه طیء أو أزد شنوأه أو بلحارث ، ومنه الحدیث «یتعاقبون فیکم ملائکه باللیل وملائکه بالنّهار» وقوله :

۵۸۹- یلومونننی فی اشتراء النخیل أهلی فکلّهم ألوم ***وهی عند سیبویه حرف دال علی الجماعه کما أن التاء فی «قالت» حرف دال علی التأنیث ، وقیل : هی اسم مرفوع علی الفاعلیه ، ثم قیل : إن ما بعدها بدل منها ، وقیل : مبتدأ والجمله خبر مقدم ، وکذا الخلاف فی نحو «قاما أخواک» و «قمن نسوتک» وقد تستعمل لغیر العقلاء إذا نزلوا منزلتهم ، قال أبو سعید : نحو «أکلونی البراغیث» إذ وصفت بالأکل لا بالقرص ، وهذا سهو منه ؛ فإن الأکل من صفات الحیوانات عاقله وغیر عاقله ، وقال ابن الشجری : عندی أن الأکل هنا بمعنی العدوان والظلم کقوله :

۵۹۰- أكلت بنيك أكل الضّبّ حتّى ***وجدت مراره الكلأ الوبيل

أى ظلمتهم ، وشبه الأكل المعنوى بالحقيقى ، والأحسن فى الضب فى البيت أن لا يكون فى موضع نصب على حذف الفاعل أى مثل أكلك الضبّ ، بل فى موضع رفع على حذف المفعول : أى مثل أكل الضّب أولاده ؛ لأن ذلك أدخل فى التشبيه ، وعلى هذا فيحتمل الأكل الثانى أن يكون معنويا ؛ لأن الضب ظالم الأولاده بأكله إياهم ، وفى المثل (۱) «أعقّ من ضبّ» وقد حمل بعضهم على هذه اللغه (ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ) (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) وحملها على غير هذه اللغه أولى لضعفها ، وقد جوّز فى (الَّذِينَ ظَلَمُوا) أن يكون بدلا من الواو فى (وَأَسَرُّوا) أو مبتدأ خبره إما (وَأَسَرُّوا) أو قول محذوف عامل فى جمله الاستفهام ، أى يقولون هل هذا ، وأن يكون خبرا لمحذوف : أى هم الذين ، أو فاعلا بأسروا والواو علامه كما قدمنا ، أو بيقول محذوفا ، أو بدلا من واو (اسْتَمَعُوهُ) وأن يكون منصوبا على البدل من مفعول (يَأْتِيهِمْ) أو على إضمار أذمّ أو أعنى ، وأن يكون مجرورا على البدل من (الناس) فى (اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسابُهُمْ) أو من الهاء والميم فى (لاهِيَةً قُلُوبُهُمْ) فهذه أحد عشر وجها ، وأما الآيه الأولى فإذا قدرت الواوان فيها علامتين فالعاملان قد تنازعا الظاهر ؛ فيجب حينئذ أن تقدر فى أحدهما ضميرا مستترا راجعا إليه ، وهذا من غرائب العربيه ، أعنى وجوب استتار الضمير فى فعل الغائبين ، ويجوز كون (كَثِيرٌ) مبتدأ وما قبله خبرا ، وكونه بدلا من الواو الأولى مثل «اللهمّ صلّ عليه الرؤوف الرحيم» فالواو الثانيه حينئذ عائده على متقدم رتبه ، ولا يجوز العكس ، لأن الأولى حينئذ لا مفسّر لها.



---

۱- فى نسخه «ففى المثل».

ومنع أبو حيان أن يقال على هذه اللغه «جاءونى من جاءك» لأنها لم تسمع إلا مع ما لفظه جمع ، وأقول : إذا كان سبب دخولها بيان أنّ الفاعل الآتى جمع كان لحاقها هنا أولى ، لأن الجمعيه خفيه

وقد أوجب الجميع علامه التأنيث فى «قامت هند» كما أوجبوها فى «قامت امرأه» وأجازوها فى «غلت القدر ، وانكسرت القوس» كما أجازوها فى «طلعت الشّمس ، ونفعت الموعظه».

وجوز الزمخشرى فى (لا يَمْلِكُونَ الشَّفاعَهَ إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمنِ عَهْداً) كون (مَنِ) فاعلا والواو علامه.

وإذا قيل «جاؤا زيد وعمرو وبكر» لم يجز عند ابن هشام (1) أن يكون من هذه اللغه ، وكذا تقول فى «جآ زيد وعمرو» وقول غيره أولى ، لما بينا من أن المراد بيان المعنى ، وقد ردّ عليه بقوله :

٥٩١- [تولى قتال المارقين بنفسه] ***وقد أسلماه مبعد وحميم [ص ٣٧١]

وليس بشىء ؛ لأنه إنما يمنع التخريج لا التركيب ، ويجب القطع بامتناعها فى نحو «قام زيد أو عمرو» لأن القائم واحد ، بخلاف «قام أخواك أو غلاماك» لأنه اثنان ، وكذلك تمتنع فى «قام أخواك أو زيد» وأما قوله تعالى : (إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُما أَوْ كِلاهُما) فمن زعم أنه من ذلك فهو غالط ، بل الألف ضمير الوالدين فى (وَبِالْوالِدَيْنِ إِحْساناً) وأحدهما أو كلاهما بتقدير يبلغه أحدهما أو كلاهما ، أو أحدهما بدل بعض ، وما بعده بإضمار فعل ، ولا يكون معطوفا ، لأن بدل الكل لا يعطف على بدل



---

١- هو ابن هشام الحضراوى.

البعض ، لا تقول «أعجبنى زيد وجهه وأخوك» على أن الأخ هو زيد ، لأنك لا تعطف المبين على المخصص.

فإن قلت «قام أخواك وزيـد» جاز «قاموا» بالواو ، إن قـدّرته من عطف المفردات ، و «قاما» بالألف إن قـدرته من عطف الجمل ، كما قال السهيلى فى (لا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلا نَوْمٌ) إن التقدير ولا يأخذه نوم.

والثالث عشر : واو الإنكـار ، نحو «آلرجلوه» بعـد قول القائـل قام الرجل والصواب أن لا تعـدّ هـذه ، لأنها إشـباع للحركه بـدليل «آلرّجلاه» فى النصب و «آلرّجليه» فى الجر ، ونظيرها الواو فى «منو» فى الحكايه ، وفى «أنظور» من قوله :

٥٩٢- [وأنّنى حيثما يثنى الهوى بصرى] ***من حوثما سلكوا أدنو فأنظور

وواو القوافى كقوله :

٥٩٣- [متى كان الخيام بذى طلوح] ***سقيت الغيث أيّتها الخيامو

الرابع عشر : واو التـذكر ، كقول من أراد أن يقول «يقوم زيـد» فنسـى زيـد ، فـأراد مـدّ الصوت ليتـذكر ، إذ لم يرد قطع الكلام «يقومو» والصواب أن هذه كالتى قبلها.

الخـامس عشـر : الواو المبـدله من همزه الاسـتفهام المضـموم مـا قبلهـا كقراءه قنبـل (وَإِلَيْهِ النُّشُورُ أَأَمِنْتُمْ) (قـالَ فِرْعَوْنُ آمَنْتُمْ بِهِ) والصواب أن لا تعدّ هذه أيضا ، لأنها مبدله ، ولو صح عدّها لصحّ عدّ الواو من أحرف الاستفهام (١).



---

١- وليست الواو من أحرف الاستفهام قطعا ، وإذا بطل كونها من أحرف الاستفهام يبطل عد الواو المبسله من حرف الاستفهام.

«وَا»

على وجهين :

أحدهما : أن تكون حرف نداء مختصا بباب النّدبه ، نحو «وازبداه» وأجاز بعضهم استعماله فى النداء الحقيقى :

والثانى : أن تكون اسما لأعجب ، كقوله :

٥٩٤- وا ، بأبى أنت وفوك الأشنب ***كأنما ذرّ عليه الزّرنب

*أو زنجبيل ، وهو عندى أطيب*

وقد يقال «واها» كقوله :

٥٩٥- واها لسلمى ثمّ واها واها***[هى المنى لو أنّنا نلناها]

وَ وَىْ كقوله :

٥٩٦- وى ، كأن من يكن له كسب يحبب ، ***ومن يفتقر يعش عيش ضرّ

وقد تلحق هذه كاف الخطاب كقوله :

٥٩٧- ولقد شفى نفسى وأبرأ سقمها***قيل الفوارس : ويك عنتر ، أقدم

وقال الكسائى : أصل ويك ويلك فالكاف ضمير مجرور ، وأما (وَيْكَأَنَّ اللهَ) فقال أبو الحسن : وى اسم فعل ، والكاف حرف خطاب ، وأنّ على إضمار اللام ، والمعنى أعجب لأن الله ، وقال الخليل : وى وحدها كما قال *وى كأن من يكن* البيت [٥٩٦] ، وكأن للتحقيق ، كما قال :

٥٩٨- كأنّنى حين أمسى لا تكلّمنى ***متيّم يشتهى ما ليس موجود

أى إننى حين أمسى على هذه الحاله.

## حرف الألف

والمراد [به] هنا الحرف الهاوى الممتنع الابتداء به ؛ لكونه لا يقبل الحركه ، فأما الذى يراد به الهمزه فقد مر فى صدر الكتاب.

وابن جنى يرى أن هذا الحرف اسمه «لا» وأنه الحرف الذى يذكر قبل الياء عند عدّ الحروف ، وأنه لما لم يمكن أن يتلفظ به فى أول اسمه كما فعل فى أخواته إذ قيل صاد جيم توصّل إليه باللّام كما توصل إلى اللفظ بلام التعريف بالألف حين قيل فى الابتداء «الغلام» ليتقارضا ، وأن قول المعلمين لام ألف خطأ لأن كلّا من اللام والألف قد مضى ذكره ، وليس الغرض بيان كيفيه تركيب الحروف ، بل سرد أسماء الحروف البسائط.

ثم اعترض على نفسه بقول أبى النجم :

٥٩٩- أقبلت من عند زياد كالخرف ***تخطّ رجلاى بخطّ مختلف

*تكتّبان فى الطّريق لام ألف*

وأجاب بأنه لعله تلقاه من أفواه العامه ؛ لأن الخط ليس له تعلق بالفصاحه وقد ذكر للألف تسعه أوجه :

أحدها : أن تكون للانكار ، نحو «أعمراه» لمن قال : رأيت عمرا (١).

والثانى : أن تكون للتذكر كرأيت الرّجلا.

وقد مضى أن التحقيق أن لا يعدّ هذان.

الثالث : أن تكون ضمير الاثنين نحو «الزيدان قاما» وقال المازنى : هى حرف ، والضمير مستتر.



---

١- فى نسخه «لقيت عمرا» والخطب هين.

الرابع : أن تكون علامه الاثنين كقوله :

٦٠٠- ألفيتا عيناك عند القفا***[أولى فأولى لك ذا واقيه]

وقوله :

*وقد أسلماه مبعد وحميم* [٥٩١]

وعليه قول المتنبى :

٦٠١- ورمى ، وما رمتا يداه ، فصابنى ***سهم يعذّب ، والسّهام تريح

الخامس : الألف الكافه كقوله :

فبينا نسوس النّاس والأمر أمرنا

إذا نحن فيهم سوقه ليس ننصف [٥١٧]

وقيل : الألف بعض ما الكافه ، وقيل : إشباع ، وبين مضافه إلى الجمله ، ويؤيده أنها قد أضيفت إلى المفرد فى قوله :

٦٠٢- بينا تعانقه الكماه وروغه ***يوما أتيح له جرىء سلفع [ص ٥٢٢]

السادس : أن تكون فاصله بين الهمزتين نحو (أَأَنْذَرْتَهُمْ) ودخولها جائز ، لا واجب ، ولا فرق بين كون الهمزه الثانيه مسهله أو محققه.

السابع : أن تكون فاصله بين النونين نون النسوه ونون التوكيد نحو «اضربنانّ» وهذه واجبه.

الثامن : أن تكون لمدّ الصوت بالمنادى المستغاث ، أو المتعجّب

منه ، أو المندوب ، كقوله :

۶۰۳- يا يزيدا لآمل نيل عزّ***وغنى بعد فاقه و هوان

وقوله :

۶۰۴- يا عجبا لهذه الفليقه ***هل تذهبنّ القوباء الرّيقه

وقوله :

۶۰۵- حمّلت امرا عظيما فاصطبرت له ***وقمت فيه بأمر الله يا عمرا

التاسع : أن تكون بدلا من نون ساكنه ، وهى إما نون التوكيد أو تنوين المنصوب ، فالأول نحو (لَنَسْفَعاً) - (وَلَيَكُوناً) وقوله :

۶۰۶- [وإيّاك والميتات لا تقربنّها] ***ولا تعبد الشّيطان ، والله فاعبدا

ويحتمل أن تكون هذه النون من باب «يا حرسىّ اضربا عنقه».

والثانى كرأيت زيدا ، فى لغه غير ربيعه.

ولا يجوز أن تعدّ الألف المبدله من نون إذن ، ولا ألف التكثير كألف قبعثرى ، ولا ألف التأنيث كألف حبلى ، ولا ألف الإلحاق كألف أرطى ، ولا ألف الإطلاق كالألف فى قوله :

۶۰۷- [ما هاج أشواقا وشجوا قد شجا] ***من طلل كالأتحمىّ أنهجا

ولا ألف التثنيه كالزيدان ، ولا ألف الإشباع الواقعه فى الحكايه نحو «منا» أو فى غيرها فى الضروره كقوله :

۶۰۸- أعوذ بالله من العقراب ***[الشّائلات عقد الأذناب]

ولا الألف التى تبين بها الحركه فى الوقف وهى ألف «أنا» عند البصريين ، ولا ألف التصغير نحو ذيّا واللّذيّا ، لما قدمنا.

## حرف الياء

### «الياء المفرده»

تـأتى على ثلاـثه أوجه ، وذلـك أنهـا تكون ضـميرا للمؤنثه نحو «تقومين ، وقومى» وقـال الأـخفش والمـازنى : هى حرف تأنيث والفاعل مسـتتر ، وحرف إنكار نحو «أزيـد نيه» وحرف تـذكار نحو قـدى ، وقد تقدم البحث فيهما ، والصواب أن لا يعدّا كما لا تعدّ ياء التصغير ، وياء المضارعه ، وياء الإطلاق ، وياء الإشباع ، ونحوهنّ ، لأنهن أجزاء للكلمات ، لا كلمات.

### «يا»

: حرف موضوع لنـداء البعيـد حقيقه أو حكما ، وقـد ينادى بها القريب توكيـدا ، وقيل : هى مشتركه بين القريب والبعيد ، وقيل : بينهما وبين المتوسط ، وهى أكثر أحرف النـداء اسـتعمالا ؛ ولهـذا لا يقدّر عند الحذف سواها نحو (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هذا) ولا ينـادى اسم الله عزوجـل ، ولاـسم المسـتغاث ، وأيّها وأيتها ، إلا بها ، ولا المنـدوب إلا بها أو بوا ، وليس نصب المنادى بها ، ولا بأخواتها أحرفا ، ولا بهنّ أسـماء لأدعو متحمله لضمير الفاعل ، خلافا لزاعمى ذلك ، بل بأدعو محذوفا لزوما ، وقول ابن الطراوه : النداء إنشاء ، وأدعو خبر ، سهو منه ، بل أدعو المقدر إنشاء كبعت وأقسمت.

وإذا ولى «يا» ما ليس بمنادى كالفعل فى (ألا يا اسجدوا) وقوله :

۶۰۹- ألا يا اسقيانى بعد غاره سنجال ***وقبل منايا عاديات وأوجال

والحرف فى نحو (يا لَيْتَنِى كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ) «يا ربّ كاسيه فى الدّنيا عاريه يوم القيامه» والجمله الاسميه كقوله :

٦١٠- يا لعنه الله والأقوام كلهم ***والصّالحين على سمعان من جار

فقيل : هى للنـداء والمنادى محـذوف ، وقيل : هى لمجرد التنبيه ، لئلا يلزم الإجحاف بحذف الجمله كلها ، وقال ابن مالك : إن وليهـا دعـاء كهـذا البيت أو أمر نحو (ألا يا اسـجدوا) فهى للنـداء ، لكثره وقوع النـداء قبلهما نحو (يا آدَمُ اسْـكُنْ) (يا نُوحُ اهْبِطْ) ونحو (يا مالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنا رَبُّكَ) وإلّا فهى للتنبيه ، والله أعلم.

ص: ۴۳۰

## الباب الثانى : فى تفسير الجمله و ذكر أقسامها و أحكامها

### شرح الجمله و بيان أن الكلام أخصّ منها ، لا مرادف لها

الكلام : هو القول المفيد بالقصد.

والمراد بالمفيد : ما دل على معنى يحسن السكوت عليه.

والجمله عباره عن الفعل وفاعله ك- «قام زيـد» والمبتـدأ وخبره ك- «زيـد قائم» وما كان بمنزله أحـدهما نحو «ضـرب اللّصّ» و «أقائم الزّيدان» و «كان زيد قائما» و «ظننته قائما».

وبهـذا يظهر لـك أنهمـا ليسـا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس ، وهو ظاهر قول صاحب المفصل ، فإنه بعـد أن فرغ من حد الكلام قال : ويسـمى جمله ، والصواب أنها أعمّ منه ، إذ شـرطه الإفاده ، بخلافها ، ولهذا تسـمعهم يقولون : جمله الشرط ، جمله الجواب ، جمله الصله ، وكل ذلك ليس مفيدا ، فليس بكلام.

وبهـذا التقرير يتضـح لـك صـحه قول ابن مالـك فى قوله تعـالى (ثُمَّ بَـدَّلْنا مَكانَ السَّيِّئَهِ الْحَسَـنَهَ حَتَّى عَفَوْا وَقالُوا قَـدْ مَسَّ آباءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْناهُمْ بَغْتَهً وَهُمْ لا يَشْعُرُونَ ، وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنا

عَلَيْهِمْ بَرَكاتٍ مِنَ السَّماءِ وَالْأَرْضِ ، وَلكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْناهُمْ بِما كانُوا يَكْسِبُونَ ، أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنا بَياتاً وَهُمْ نائِمُونَ) إن الزمخشرى حكم بجواز الاعتراض بسبع جمل ، إذ زعم أن (أَفَأَمِنَ) معطوف على (فَأَخَذْناهُمْ) وردّ عليه من ظن أن الجمله والكلام مترادفان فقال : إنما اعترض بأربع جمل ، وزعم أن من عند (وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرى) إلى (وَالْأَرْضِ) جمله ، لأن الفائده إنما تتم بمجموعه.

وبعد ، ففى القولين نظر.

أما قول ابن مالك فلأنه كان من حقه أن يعدها ثمان جمل ، إحداها (وَهُمْ لا يَشْعُرُونَ) وأربعه فى حيز لو - وهى (آمنوا ، واتقوا ، وفتحنا) والمركبه من أنّ وصلتها مع ثبت مقدرا أو مع ثابت مقدرا ، على الخلاف فى أنها فعليه أو اسميه ، والسادسه (وَلكِنْ كَذَّبُوا) والسابعه (فَأَخَذْناهُمْ) والثامنه (بِما كانُوا يَكْسِبُونَ).

فإن قلت : لعله بنى ذلك على ما اختاره ونقله عن سيبويه من كون أن وصلتها مبتدأ لا خبر له ، وذلك لطوله وجريان الإسناد فى ضمنه.

قلت : إنما مراده أن يبين ما لزم على إعراب الزمخشرى ، والزمخشرى يرى أن أنّ وصلتها هنا فاعل بثبت.

واما قول المعترض فلأنه كان من حقه أن يعدها ثلاث جمل ، وذلك لأنه لا يعدّ (وَهُمْ لا يَشْعُرُونَ) جمله ؛ لأنها حال مرتبطه بعاملها ، وليست مستقله برأسها ، وبعدّ لو وما فى حيزها جمله واحده : إما فعليه إن قدّر ولو ثبت أن أهل القرى آمنوا واتقوا ، أو اسميه إن قدر ولو أن إيمانهم وتقواهم ثابتان ، ويعدّ (وَلكِنْ كَذَّبُوا) جمله ، و (فَأَخَذْناهُمْ بِما كانُوا يَكْسِبُونَ) كله

جمله ، وهـذا هو التحقيق ، ولاـ ينـافى ذلـك ما قـدمناه فى تفسير الجمله ، لأن الكلام هنا ليس فى مطلق الجمله ، بل فى الجمله بقيد كونها جمله اعتراض ، وتلك لا تكون إلا كلاما تاما.

### انقسام الجمله إلى اسميه و فعليه و ظرفيه

فالأسميه هى : التى صدرها اسم ، كزيد قائم ، وهيهات العقيق ، وقائم الزيدان ، عند من جوزه وهو الأخفش والكوفيون.

والفعليه هى : التى صدرها فعل ، كقام زيد ، وضرب اللص ، وكان زيد قائما ، وظننته قائما ، ويقوم زيد ، وقم.

والظرفيه هى : المصدّره بظرف أو مجرور ، نحو : أعندك زيد ، وأفى الدار زيد ، إذا قدرت زيدا فاعلاـ بالظرف والجار والمجرور ، لا بالاستقرار المحذوف ، ولا مبتدأ مخبرا عنه بهما ، ومثّل الزمخشرىّ لذلك بفى الدار من قولك «زيد فى الدار» وهو مبنى على أن الاستقرار المقدر فعل لا اسم ، وعلى أنه حذف وحده وانتقل الضمير إلى الظرف بعد أن عمل فيه.

وزاد الزمخشرى وغيره الجمله الشرطيه ، والصواب أنها من قبيل الفعليه لما سيأتى.

تنبيه - مرادنا بصدر الجمله المسند أو المسند إليه ، فلا عبره بما تقدم عليهما من الحروف ؛ فالجمله من نحو «أقائم الزيدان ، وأزيد أخوك ، ولعل أباك منطلق ، وما زيد قائما» اسميه ، ومن نحو «أقام زيد ، وإن قام زيد ، وقد قام زيد ، وهلّا قمت» فعليه.

والمعتبر أيضا ما هو صدر فى الأصل ، فالجمله من نحو «كيف جاء زيد» ومن نحو (فَأَيَّ آياتِ اللهِ تُنْكِرُونَ) ومن نحو (فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ) و (خُشَّعاً أَبْصارُهُمْ يَخْرُجُونَ) فعليه ، لأن هذه الأسماء فى نيه التأخير وكذا الجمله فى نحو «يا عبد الله» ونحو (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجارَكَ) (وَالْأَنْعامَ خَلَقَها) (وَاللَّيْلِ إِذا يَغْشى) [فعليه] لأن صدورها فى الأصل أفعال ، والتقدير : أدعو زيدا ، وإن استجارك أحد ، وخلق الأنعام ، وأقسم والليل.

## باب ما يجب على المسئول فى المسئول عنه أن يفصّل فيه

لاحتماله الاسميه والفعليه ، لاختلاف التقدير ، أو لاختلاف النحويين

ولذلك أمثله :

أحدها : صدر الكلام من نحو «إذا قام زيد فأنا أكرمه» وهذا مبنى على الخلاف السابق فى عامل إذا ، فإن قلنا جوابها فصدر الكلام جمله اسميه ، وإذا مقدّمه من تأخير ، وما بعد إذا متمّم لها ؛ لأنه مضاف إليه ، ونظير ذلك قولك «يوم يسافر زيد أنا مسافر» وعكسه قوله :

٦١١- فبينا نحن نرقبه أتانا***[معلّق وفضه وزناد راع]

إذا قدّرت ألف بينا زائده وبين مضافه للجمله الاسميه ؛ فإن صدر الكلام جمله فعليه ، والظرف مضاف إلى جمله اسميه ، وإن قلنا العامل فى إذا فعل الشرط ، وإذا غير مضافه ؛ فصدر الكلام جمله فعليه قدّم ظرفها كما فى قولك «متى تقم فأنا أقوم».

الثانى : نحو «أفى الدّار زيد ، وأعندك عمرو» فإنا إن قدرنا المرفوع مبتدأ أو مرفوعا بمبتدأ محذوف تقديره كائن أو مستقر ؛ فالجمله اسميه ذات خبر فى الأولى وذات فاعل مغن عن الخبر فى الثانيه ، وإن قدرناه فاعلا باستقرّ ففعليه ، أو بالظرف فظرفيه.

الثالث : نحو «يومان» فى نحو «ما رأيته مذ يومان» فإن تقديره عند الأخفش ولزجاج : بينى وبين لقائه يومان ، وعند أبى بكر وأبى على : أمد انتفاء الرؤيه يومان ، وعليهما فالجمله اسميه لا محل لها ، ومنذ خبر على الأول ومبتدأ على الثانى ، وقال الكسائى وجماعه : المعنى منذ كان يومان ، فمنذ ظرف لما قبلها ، وما بعدها جمله فعليه فعلها ماض حذف فعلها ، وهى فى محل خفض ، وقال آخرون : المعنى من الزمن الذى هو يومان ، ومنذ مركبه من حرف الابتداء وذو الطائيه واقعه على الزمن ، وما بعدها جمله اسميه حذف مبتدؤها ، ولا محل لها لأنها صله.

الرابع : «ماذا صنعت» فإنه يحتمل معنيين ؛ أحدهما : ما الذى صنعته؟ فالجمله اسميه قدّم خبرها عند الأخفش ومبتدؤها عند سيبويه ، والثانى : أىّ شىء صنعت ، فهى فعليه قدّم مفعولها ، فإن قلت «ماذا صنعته» فعلى التقدير الأول الجمله بحالها ، وعلى الثانى تحتمل الاسميه بأن تقدر «ماذا» مبتدأ ، و «صنعته» الخبر ، والفعليه بأن تقدره مفعولا لفعل محذوف على شريطه التفسير ، ويكون تقديره بعد ما ذا ؛ لأن الاستفهام له الصّدر.

الخامس : نحو (أَبَشَرٌ يَهْدُونَنا) فالأرجح تقدير بشر فاعلا ليهدى محذوفا ، والجمله فعليه ، ويجوز تقديره مبتدأ ، وتقدير الاسميه فى (أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ) أرجح منه فى (أَبَشَرٌ يَهْدُونَنا) لمعادلتها للاسميه ، وهى (أَمْ

نَحْنُ الْخالِقُونَ) وتقدير الفعليه فى قوله :

*فقلت : أهى سرت أم عادنى حلم؟* [٥٣]

أكثر رجحانا من تقديرها فى (أَبَشَرٌ يَهْدُونَنا) لمعادلتها الفعليه.

السادس : نحو «قاما أخواك» فإن الألف إن قدرت حرف تثنيه كما أن التاء حرف تأنيث فى «قامت هند» أو اسما وأخواك بدل منها فالجمله فعليه ، وإن قدرت اسما وما بعدها مبتدأ فالجمله اسميه قدم خبرها.

السابع : نحو «نعم الرّجل زيد» فإن قدر «نعم الرجل» خبرا عن زيد فاسميه ، كما فى «زيد نعم الرّجل» وإن قدر زيد خبرا لمبتدأ محذوف فجملتان فعليه واسميه.

الثامن : جمله البسمله ، فإن قدر ابتدائى باسم الله فاسميه ، وهو قول البصريين ، أو أبدأ باسم الله ففعليه ، وهو قول الكوفيين ، وهو المشهور فى التفاسير والأعاريب ، ولم يذكر الزمخشرى غيره ، إلا أنه يقدر الفعل مؤخرا ومناسبا لما جعلت البسمله مبتدأ له ؛ فيقدر باسم الله أقرأ ، باسم الله أحلّ ، باسم الله أرتحل ، ويؤيده الحديث «باسمك ربّى وضعت جنبى».

التاسع : قولهم «ما جاءت حاجتك» فإنه يروى برفع حاجتك فالجمله فعليه ، وبنصبها فالجمله اسميه ، وذلك لأن جاء بمعنى صار ؛ فعلى الأول «ما» خبرها ، و «حاجتك» اسمها ، وعلى الثانى ما مبتدأ واسمها ضمير ما ، وأنّث حملا على معنى ما ، وحاجتك خبرها.

ونظير ما هذه ما فى قولك «ما أنت وموسى» فإنها أيضا تحتمل الرفع

والنصب ، إلا أن الرفع على الابتدائيه أو الخبريه ، على خلاف بين سيبويه والأخفش ، وذلك إذا قدرت موسى عطفا على أنت ، والنصب على الخبريه أو المفعوليه ، وذلك إذا قدرته مفعولا معه ؛ إذ لا بد من تقدير فعل حينئذ ، أى ما تكون ، أو ما تصنع.

ونظير ما هذه فى [هذين] الوجهين على اختلاف التقديرين كيف فى نحو «كيف أنت وموسى» إلا أنها لا تكون مبتدأ ولا مفعولا به ؛ فليس للرفع إلا توجيه واحد ، وأما النصب فيجوز كونه على الخبريه أو الحاليه.

العاشر : الجمله المعطوفه من نحو «قعد عمرو وزيد قام» فالأرجح الفعليه للتناسب ، وذلك لازم عند من يوجب توافق الجملتين المتعاطفتين.

ومما يترجح فيه الفعليه نحو «موسى أكرمه» ونحو «زيد ليقم ، وعمرو لا يذهب» بالجزم ؛ لأن وقوع الجمله الطلبيه خبرا قليل ، وأما نحو «زيد قام» فالجمله اسميه لا غير ؛ لعدم ما يطلب الفعل. هذا قول الجمهور ، وجوز المبرد وابن العريف وابن مالك فعليتها على الاضمار والتفسير ، والكوفيون على التقديم والتأخير فإن قلت : «زيد قام وعمرو قعد عنده» فالأولى اسميه عند الجمهور ، والثانيه محتمله لهما على السواء عند الجميع.

### انقسام الجمله إلى صغرى وكبرى

الكبرى هى : الاسميه التى خبرها جمله نحو «زيد قام أبوه ، وزيد أبوه قائم» والصغرى هى : المبنيه على المبتدأ ، كالجمله المخبر بها فى المثالين.

وقد تكون الجمله صغرى وكبرى باعتبارين ، نحو «زيد أبوه غلامه منطلق» فمجموع هذا الكلام جمله كبرى لا غير ، و «غلامه منطلق» صغرى لا غير ؛ لأنها خبر ، و «أبوه غلامه منطلق» كبرى باعتبار «غلامه منطلق» وصغرى باعتبار جمله الكلام ، ومثله (لٰكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّى) إذ الأصل لكن أنا هو الله ربى ، ففيها أيضا ثلاث مبتدآت إذا لم يقدر (هُوَ) ضميرا له سبحانه ولفظ الجلاله بدل منه أو عطف بيان عليه كما جزم به ابن الحاجب ، بل قدر ضمير الشأن وهو الظاهر ، ثم حذفت همزه أنا حذفا اعتباطيا ، وقيل : حذفا قياسيا بأن نقلت حركتها ثم حذفت ، ثم أدغمت نون لكن فى نون أنا.

تنبيهان - الأول : ما فسّرت به الجمله الكبرى هو مقتضى كلامهم ، وقد يقال : كما تكون مصدّره بالمبتدأ تكون مصدره بالفعل نحو «ظننت زيدا يقوم أبوه».

الثانى : إنما قلت صغرى وكبرى موافقه لهم ، وإنما الوجه استعمال فعلى أفعل بأل أو بالإضافه ؛ ولذلك لحن من قال :

٦١٢- كأنّ صغرى وكبرى من فقاقعها*** حصباء درّ على أرض من الذّهب

وقول بعضهم إن من زائده وإنهما مضافان على حد قوله :

٦١٣- [يا من رأى عارضا أسرّ به] *** بين ذراعى وجبهه الأسد

يردّه أن الصحيح أن «من» لا تقحم فى الإيجاب ، ولا مع تعريف المجرور ، ولكن ربما استعمل أفعل التفضيل الذى لم يرد به المفاضله مطابقا مع كونه مجردا قال :

٦١٤- إذا غاب عنكم أسود العين كنتم *** كراما ، وأنتم ما أقام ألائم

أى لئام ، فعلى هـذا يتخرج البيت ، وقول النحويين [جمله] صـغرى وكبرى وكذلك قول العروضـيين : فاصـله صـغرى ، وفاصـله كبرى.

وقد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها. ولهذا النوع أمثله :

أحـدها : نحو (أَنَـا آتِيكَ بِهِ) إذ يحتمل (آتِيكَ) أن يكون فعلا مضارعا ومفعولا ، وأن يكون اسم فاعل ومضافا إليه مثل (وَإِنَّهُمْ آتِيهِمْ عَـذابٌ) (وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيـامَهِ فَرْداً) ويؤيـده أن أصل الخبر الإفراد ، وأن حمزه يميل الألف من (آتِيكَ) وذلك ممتنع على تقدير انقلابها من الهمزه.

الثانى : نحو «زيد فى الدّار» إذ يحتمل تقدير استقر وتقدير مستقر.

الثالث : نحو «إنما أنت سيرا» إذ يحتمل تقدير تسير وتقدير سائر ، وينبغى أن يجرى هنا الخلاف الذى فى المسأله قبلها.

الرابع : «زيد قائم أبوه» إذ يحتمل أن يقدر أبوه مبتدأ ، وأن يقدر فاعلا بقائم.

تنبيه - يتعين فى قوله :

*ألا عمر ونّى مستطاع رجوعه* [١٠٢]

تقدير رجوعه مبتدأ ومسـتطاع خبره والجمله فى محل نصب على أنها صـفه لا فى محل رفع على أنها خبر ، لأن «ألا» التى للتمنى لا خير لها عنـد سـيبويه لا لفظا ولا تقـديرا ، فإذا قيل «ألا ماء» كان ذلك كلاما مؤلفا من حرف واسم ، وإنما تمّ الكلام بـذلك حملا على معناه وهو أتمنى ماء ، وكذلك يمتنع تقدير مستطاع خبرا ورجوعه فاعلا لما ذكرنا ، ويمتنع أيضا

تقدير مستطاع صفه على المحل ، أو تقدير «مستطاع رجوعه» جمله فى موضع رفع على أنها صفه على المحل إجراء لألا مجرى ليت فى امتناع مراعاه محل اسمها ، وهذا أيضا قول سيبويه فى الوجهين ، وخالفه فى المسألتين المازنى والمبرد.

### انقسام الجمله الكبرى إلى ذات وجه و إلى ذات وجهين

ذات الوجهين : هى اسميه الصّدر فعليه العجز ، نحو «زيد يقوم أبوه» كذا قالوا ، وينبغى أن يراد (١) عكس ذلك فى نحو «ظننت زيدا أبوه قائم» بناء على ما قدمنا.

وذات الوجه نحو «زيد أبوه قائم» ومثله على ما قدمنا نحو «ظننت زيدا يقوم أبوه».

### الجمل التى لا محل لها من الإعراب

وهى سبع ، وبدأنا بها لأنها لم تحلّ محلّ المفرد ، وذلك هو الأصل فى الجمل.

فالأولى : الابتدائيه ، وتسمى أيضا المستأنفه ، وهو أوضح ، لأن



---

١- فى عده نسخ «يزاد» بالزاى ، وهى صحيحه ، والمقصود واحد.

الجمله الابتدائيه تطلق أيضا على الجمله المصدّره بالمبتدأ ، ولو كان لها محل ، ثم الجمل المستأنفه نوعان :

أحدهما : الجمله المفتتح بها النطق ، كقولك ابتداء «زيد قائم» ومنه الجمل المفتتح بها السّور.

والثانى : الجمله المنقطعه عما قبلها نحو «مات فلان ، رحمه الله» وقوله تعالى (قُلْ سَأَتْلُوا عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْراً ، إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِى الْأَرْضِ) ومنه جمله العامل الملغى لتأخره نحو «زيد قائم أظن» فأما العامل الملغى لتوسّطه نحو «زيد أظن قائم» فجملته أيضا لا محل لها ، إلا أنها من باب جمل الاعتراض.

ويخص البيانيون الاستئناف بما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قوله تعالى (هَلْ أَتاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْراهِيمَ الْمُكْرَمِينَ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقالُوا سَلاماً قالَ سَلامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ) فإن جمله القول الثانيه جواب لسؤال مقدر تقديره : فماذا قال لهم؟ ولهذا فصلت عن الأولى فلم تعطف عليها ، وفى قوله تعالى (سَلامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ) جملتان حذف خبر الأولى ومبتدأ الثانيه ، إذ التقدير سلام عليكم ، أنتم قوم منكرون ، ومثله فى استئناف جمله القول الثانيه (وَنَبِّئْهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْراهِيمَ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقالُوا سَلاماً قالَ إِنَّا مِنْكُمْ وَجِلُونَ) وقد استؤنفت جملتا القول فى قوله تعالى (وَلَقَدْ جاءَتْ رُسُلُنا إِبْراهِيمَ بِالْبُشْرى قالُوا سَلاماً قالَ سَلامٌ) ومن الاستئناف البيانى أيضا قوله :

٦١٥- زعم العواذل أنّنى فى غمره***صدقوا ، ولكن غمرتى لا تنجلى

فإن قوله «صدقوا» جواب لسؤال [مقدر] تقديره : أصدقوا أم كذبوا؟

ومثله قوله تعالى (يُسَبِّحُ لَهُ فِيها بِالْغُدُوِّ وَالْآصالِ رِجالٌ) فيمن فتح باء (يُسَبِّحُ)

تنبيهات - الأول : من الاستئناف ما قد يخفى ، وله أمثله كثيره.

أحدها : (لا يَسَّمَّعُونَ) من قوله تعالى (وَحِفْظاً مِنْ كُلِّ شَيْطانٍ مارِدٍ لا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلى) فإن الذى يتبادر إلى الذهن أنه صفه لكل شيطان أو حال منه ، وكلاهما باطل ، إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسّمّع ، وإنما هى للاستئناف النحوى ، ولا يكون استئنافا بيانيا لفساد المعنى أيضا ، وقيل : يحتمل أن الأصل «لئلا يسمعوا» ثم حذفت اللام كما فى «جئتك أن تكرمنى» ثم حذفت أن فارتفع الفعل كما فى قوله :

٦١٦- ألا أيّهذا الزّاجرى أحضر الوغى ***[وأن أشهد اللّذّات هل أنت مخلدى] [ص ٦٤١]

فيمن رفع «أحضر» واستضعف الزمخشرى الجمع بين الحذفين.

فإن قلت : اجعلها حالا مقدره ، أى وحفظا من كل شيطان مارد مقدّرا عدم سماعه ، أى بعد الحفظ.

قلت : الذى يقدّر وجود معنى الحال هو صاحبها ، كالممرور به فى قولك «مررت برجل معه صقر صائدا به غدا» أى مقدرا حال المرور به أن يصيد به غدا ، والشياطين لا يقدرون عدم السماع ولا يريدونه.

الثانى : (إِنَّا نَعْلَمُ ما يُسِرُّونَ وَما يُعْلِنُونَ) بعد قوله تعالى (فَلا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ) فإنه [ربما [يتبادر إلى الذهن أنه محكى بالقول ، وليس كذلك ، لأن ذلك ليس مقولا لهم.

الثالث : (فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً) بعد قوله تعالى (فَلا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ) وهى كالتى قبلها ، وفى جمال القراء للسخاوى أن الوقف على قولهم فى الآيتين واجب ، والصواب أنه ليس فى جميع القرآن وقف واجب.

الرابع : (ثُمَّ يُعِيدُهُ) بعد (أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللهُ الْخَلْقَ) لأن إعاده الخلق لم تقع بعد فيقرروا برؤيتها ، ويؤيد الاستئناف فيه قوله تعالى على عقب ذلك (قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ).

الخامس : زعم أبو حاتم أن من ذلك (تُثِيرُ الْأَرْضَ) فقال : الوقف على (ذَلُولٌ) جيد ، ثم يبتدىء (تُثِيرُ الْأَرْضَ) على الاستئناف ، وردّه أبو البقاء بأن (وَلا) إنما تعطف على النفى ، وبأنها لو أثارت الأرض كانت ذلولا. ويردّ اعتراضه الأول صحه «مررت برجل يصلى ولا- يلتفت» والثانى أن أبا حاتم زعم أن ذلك من عجائب هذه البقره ، وإنما وجه الرد أن الخبر لم يأت بأن ذلك من عجائبها ، وبأنهم إنما كلفوا بأمر موجود ، لا بأمر خارق للعاده ، وبأنه كان يجب تكرار «لا» فى «ذلول» إذ لا يقال «مررت برجل لا شاعر» حتى تقول «ولا كاتب» لا يقال قد تكررت بقوله تعالى (وَلا تَسْقِي الْحَرْثَ) لأن ذلك واقع بعد الاستئناف على زعمه.

التنبيه الثانى : قد يحتمل اللفظ الاستئناف وغيره ، وهو نوعان :

أحدهما : ما إذا حمل على الاستئناف احتيج إلى تقدير جزء يكون معه كلاما نحو «زيد» من قولك «نعم الرجل زيد».

والثانى : ما لا يحتاج فيه إلى ذلك ، لكونه جمله تامه ، وذلك كثير جدا نحو الجمله المنفيه وما بعدها فى قوله تعالى : (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا

تَتَّخِذُوا بِطانَةً مِنْ دُونِكُمْ لا يَأْلُونَكُمْ خَبالاً ، وَدُّوا ما عَنِتُّمْ ، قَدْ بَدَتِ الْبَغْضاءُ مِنْ أَفْواهِهِمْ وَما تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ) قال الزمخشرى : الأحسن والأبلغ أن تكون مستأنفات على وجه التعليل للنهى عن اتخاذهم بطانه من دون المسلمين ، ويجوز أن يكون لا يألونكم وقد بدت صفتين ، أى بطانه غير ما نعتكم فسادا باديه بغضاؤهم. ومنع الواحدىّ هذا الوجه ، لعدم حرف العطف بين الجملتين ، وزعم أنه لا يقال «لا تتخذ صاحبا يؤذيك أحب مفارقتك» والذى يظهر أن الصفه تتعدد بغير عاطف وإن كانت جمله كما فى الخبر نحو (الرَّحْمنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ خَلَقَ الْإِنْسانَ عَلَّمَهُ الْبَيانَ) وحصل للامام فخر الدين فى تفسير هذه الآيه سهو ، فإنه سأل ما الحكمه فى تقديم «من دونكم» على «بطانه» وأجاب بأن محطّ النهى هو «من دونكم» لا بطانه ، فلذلك قدم الأهم ، وليست التلاوه كما ذكر ، ونظير هذا أن أبا حيان فسر فى سوره الأنبياء كلمه (زُبُراً) بعد قوله تعالى. (فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُراً) وإنما هى فى سوره المؤمنين ، وترك تفسيرها هناك ، وتبعه على هذا السهو رجلان لخصا من تفسيره إعرابا.

التنبيه الثالث : من الجمل ما جرى فيه خلاف ، هل هو مستأنف أم لا؟ وله أمثله :

أحدها : «أقوم» من نحو قولك «إن قام زيد أقوم» وذلك لأن المبرد يرى أنه على إضمار الفاء ، وسيبويه يرى أنه مؤخر من تقديم ، وأن الأصل أقوم إن قام زيد ، وأن جواب الشرط محذوف ، ويؤيده التزامهم فى مثل ذلك كون الشرط ماضيا.

وينبنى على هذا مسألتان :

إحداهما : أنه هل يجور «زيدا إن أتانى أكرمه» بنصب زيدا؟ فسيبويه يجيزه كما يجيز «زيدا أكرمه إن أتانى» والقياس أن المبرد يمنعه ، لأنه فى سياق أداه الشرط فلا يعمل فيما تقدم على الشرط ، فلا يفسر عاملا فيه.

والثانيه : أنه إذا جىء بعد هذا الفعل المرفوع بفعل معطوف ، هل يجزم أم لا؟ فعلى قول سيبويه لا يجوز الجزم ، وعلى قول المبرد ينبغى أن يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل والجزم بالعطف على محل (١) الفاء المقدره وما بعدها.

الثانى (٢) : مذ ومنذ وما بعدهما فى نحو «ما رأيته مذ يومان» فقال السيرافى : فى موضع نصب على الحال ، وليس بشىء ، لعدم الرابط ، وقال الجمهور : مستأنفه جوابا لسؤال تقديره عند من قدّر مذ مبتدأ : ما أمد ذلك ، وعند من قدرها خبرا : ما بينك وبين لقائه.

الثالث : جمله أفعال الاستثناء ليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشا ، فقال السيرافى : حال ، إذ المعنى قام القوم خالين عن زيد ، وجوز الاستئناف ، وأوجبه ابن عصفور ، فإن قلت «جاءنى رجال ليسوا زيدا» فالجمله صفه ، ولا يمتنع عندى أن يقال «جاءنى ليسوا زيدا» على الحال.

الرابع : الجمله بعد حتى الابتدائيه كقوله :

*حتّى ماء دجله أشكل* [١٩٥]



---

١- التحقيق أن المحل للجمله التى بعد الفاء ، وليس للفاء مدخل فى ذلك.

٢- الثانى من أمثله الجمله التى اختلف فى كونها مستأنفه.

فقال الجمهور : مستأنفه ، وعن الزجاج وابن درستويه أنها فى موضع جر بحتى ، وقد تقدم.

الجمله الثانيه : المعترضه بين شيئين لإفاده الكلام تقويه وتسديدا أو تحسينا ، وقد وقعت فى مواضع.

أحدها : بين الفعل ومرفوعه كقوله :

٦١٧- شجاك أظنّ ربع الظّاعنينا***[ولم تعبأ بعذل العاذلينا]

ويروى بنصب ربع على أنه مفعول أول ، و «شجاك» مفعوله الثانى ، وفيه ضمير مستتر راجع إليه ، وقوله :

٦١٨- وقد أدركتنى والحوادث جمّه***أسنّه قوم لا ضعاف ولا عزل

وهو الظاهر فى قوله :

ألم يأتيك والأنباء تنمى

بما لاقت لبون بنى زياد [١٥۴]

على أن الباء زائده فى الفاعل ، ويحتمل أنّ يأتى وتنمى تنازعا ما فأعمل الثانى وأضمر الفاعل فى الأول ؛ فلا اعتراض ولا زياده ، ولكنّ المعنى على الأول أوجه ؛ إذ الأنباء من شأنها أن تنمى بهذا وبغيره

الثانى : بينه وبين مفعوله كقوله :

٦٢٩- وبدّلت والدّهر ذو تبدّل ***هيفا دبورا بالصّبا والشّمأل

والثالث : بين المبتدأ وخبره كقوله :

٦٢٠- وفيهنّ والأيّام يعثرن بالفتى ***نوادب لا يمسللنه ونوائح

ومنه الاعتراض بجمله الفعل الملغى فى نحو «زيد أظنّ قائم» وبجمله الاختصاص فى نحو قوله عليه الصلاه والسّلام : «نحن معاشر الأنبياء لا نورث» وقول الشاعر

۶۲۱- نحن بنات طارق ***نمشى على النّمارق

وأما الاعتراض بكان الزائده فى نحو قوله «أو نبىّ كان موسى» فالصحيح أنها لا فاعل لها ، فلا جمله.

والرابع : بين ما أصله المبتدأ والخبر كقوله :

۶۲۲- وإنّى لرام نظره قبل الّتى ***لعلّى - وإن شطّت نواها - أزورها

[ص ۳۹۱ و ۵۸۵]

وذلك على تقدير أزورها خبر لعل ، وتقدير الصله محذوفه ، أى التى أقول لعلى ، وكقوله :

۶۲۳- لعلّك والموعود حقّ لقاؤه ***بدا لك فى تلك القلوص بداء

وقوله :

۶۲۴- يا ليت شعرى والمنى لا تنفع ***هل أغدون يوما وأمرى مجمع

إذا قيل بأن جمله الاستفهام خبر على تأويل شعرى بمشعورى ، لتكون الجمله نفس المبتدأ فلا تحتاج إلى رابط ، وأما إذا قيل بأن الخبر محذوف أى موجود ، أو إن ليت لا خبر لها ههنا إذ المعنى ليتنى أشعر ، فالاعتراض بين الشعر ومعموله الذى علق عنه بالاستفهام ، وقول الحماسى :

۶۲۵- إنّ الثّمانين وبلغتها***قد أحوجت سمعى إلى ترجمان

[ص ۴۵۶]

وقول ابن هرمه :

۶۲۶- إنّ سليمى والله بكلؤها***ضنّت بشيء ما كان يرزؤها [ص ۳۹۶]

وقول رؤيه :

۶۲۷- إنّى وأسطار سطرن سطرا***لقائل يا نصر نصر نصرا

[ص ۳۹۶ و ۴۵۷]

وقول كثير :

۳۲۸- وإنى وتهيامى بعزّه بعد ما***تخلّيت ممّا بيننا وتخلّت

لكالمرتجى ظلّ الغمامه كلما***تبوّأ منها للمقيل اضمحلّت

قال أبو على : تهيامى بعزه جمله معترضه بين اسم إن وخبرها ، وقال أبو الفتح : يجوز أن تكون الواو للقسم كقولك «إنّى وحبّك لضنين بك» فتكون الباء متعلقه بالتّهيام لا بخبر محذوف.

الخامس : بين الشرط وجوابه ، نحو (وَإِذا بَدَّلْنا آيَةً مَكانَ آيَةٍ وَاللهُ أَعْلَمُ بِما يُنَزِّلُ قالُوا إِنَّما أَنْتَ مُفْتَرٍ) ونحو (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ) ونحو (إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيراً فَاللهُ أَوْلى بِهِما فَلا تَتَّبِعُوا الْهَوى) قاله جماعه منهم ابن مالك ، والظاهر أن الجواب (فَاللهُ أَوْلى بِهِما (۱)) ولا يردّ ذلك تثنيه الضمير كما توهموا لأن أو هنا للتنويع ، وحكمها حكم الواو فى وجوب المطابقه ، نص عليه الأبدى ، وهو الحق ، أما قول ابن عصفور إن تثنيه الضمير فى الآيه شاذه فباطل كبطلان قوله مثل ذلك فى إفراد الضمير



---

۱- التحقيق أن الجواب محذوف ، والتقدير : إن يكن المشهود عليه غنيا أو فقيرا فلا تكتموا الشهاده رأفه به لأن الله أولى - إلخ.

فى (وَاللّٰه وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ) وفى ذلك ثلاثه أوجه :

أحدها : أن (أَحَقُّ) خبر عنهما ؛ وسهّل إفراد الضمير أمران : معنوى وهو أن إرضاء الله سبحانه إرضاء لرسوله عليه الصلاه والسّلام ، وبالعكس (إِنَّ الَّذِينَ يُبايِعُونَكَ إِنَّما يُبايِعُونَ اللّٰه) ولفظى وهو تقديم إفراد أحق ، ووجه ذلك أن اسم التفضيل المجرد من أل والإضافه واجب الإفراد نحو (لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ) (قُلْ إِنْ كانَ آباؤُكُمْ وَأَبْناؤُكُمْ وَإِخْوانُكُمْ وَأَزْواجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ) إلى قوله (أَحَبَّ إِلَيْكُمْ).

والثانى : أن (أَحَقُّ) خبر عن اسم الله سبحانه ، وحذف مثله خبرا عن اسمه عليه الصلاه والسّلام ، أو بالعكس.

والثالث : أن (أَنْ يُرْضُوهُ) ليس فى موضع جر أو نصب بتقدير بأن يرضوه ، بل فى موضع رفع بدلا عن أحد الاسمين ، وحذف من الآخر مثل ذلك ، والمعنى وإرضاء الله وإرضاء رسوله أحقّ من إرضاء غيرهما.

والسادس : بين القسم وجوابه كقوله :

٦٢٩- لعمرى وما عمرى علىّ بهيّن ***لقد نطقت بطلا علىّ الأقارع

وقوله تعالى : (قالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ لَأَمْلَأَنَّ) الأصل أقسم بالحق لأملأن وأقول الحق ، فانتصب الحق الأول - بعد إسقاط الخافض - بأقسم محذوفا ، والحق الثانى بأقول ، واعترض بجمله «أفول الحق» وقدم معمولها للاختصاص ، وقرىء برفعهما بتقدير فالحقّ قسمى والحقّ أقوله ، وبجرهما على تقدير واو القسم فى الأول والثانى توكيدا كقولك «والله والله لأفعلنّ» ، وقال الزمخشرى : جر الثانى على أن المعنى وأقول والحق ، أى هذا اللفظ ، فأعمل القول فى لفظ واو القسم مع مجرورها على سبيل الحكايه ، قال :

وهو وجه حسن دقيق جائز فى الرفع والنصب ، اه. وقرىء برفع الأول ونصب الثانى ، قيل : أى فالحق قسمى أو فالحق منى أو فالحق أنا ، والأول أولى ، ومن ذلك قوله تعالى (فَلا أُقْسِمُ بِمَواقِعِ النُّجُومِ) الآيه.

والسابع : بين الموصوف وصفته كالآيه فإن فيها اعتراضين : اعتراضا بين الموصوف وهو (قسم) وصفته وهو (عَظِيمٌ) بجمله (لَوْ تَعْلَمُونَ) ، واعتراضا بين (أُقْسِمُ بِمَواقِعِ النُّجُومِ) وجوابه وهو (إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ) بالكلام الذى بينهما ، وأما قول ابن عطيه ليس فيها إلا اعتراض واحد وهو (لَوْ تَعْلَمُونَ) لأن (وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ) توكيد لا اعتراض فمردود ؛ لأن التوكيد والاعتراض لا يتنافيان ، وقد مضى ذلك فى حد جمله الاعتراض.

والثامن : بين الموصول وصلته كقوله :

٦٣٠- ذاك الذى وأبيك يعرف مالكا***[والحقّ يدمغ ترّهات الباطل]

ويحتمله قوله :

وإنّى لرام نظره قبل الّتى ***لعلّى وإن شطّت نواها أزورها [٦٢٢]

وذلك على أن تقدر الصله «أزورها» وتقدر خبر لعل محذوفا ، أى لعلى أفعل ذلك.

والتاسع : بين أجزاء الصله نحو (وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئاتِ جَزاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِها وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ) الآيات ؛ فإن جمله (وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ) معطوفه على (كَسَبُوا السَّيِّئاتِ) فهى من الصله ، وما بينهما اعتراض بيّن به قدر جزائهم ، وجمله (ما لَهُمْ مِنَ اللهِ مِنْ عاصِمٍ) خبر ، قاله ابن عصفور ، وهو بعيد ؛ لأن الظاهر أن (تَرْهَقُهُمْ) لم يؤت به لتعريف الذين فيعطف على صلته ، بل

جىء به للاعلام بما يصيبهم جزاء على كسبهم السيئات ، ثم إنه ليس بمتعين ؛ لجواز أن يكون الخبر (جَزاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِها) فلا يكون فى الآيه اعتراض ، ويجوز أن يكون الخبر جمله النفى كما ذكر ، وما قبلها جملتان معترضتان ، وأن يكون الخبر (كَأَنَّما أُغْشِيَتْ) فالاعتراض بثلاث جمل ، أو (أُولئِكَ أَصْحابُ النَّارِ) فالاعتراض بأربع جمل ، ويحتمل - وهو الأظهر - أن (الَّذِينَ) ليس مبتدأ ، بل معطوف على الذين الأولى ، أى للذين أحسنوا الحسنى وزياده ، والذين كسبوا السيئات جزاء سيئه بمثلها ؛ فمثلها هنا فى مقابله الزياده هناك ، ونظيرها فى المعنى قوله تعالى (مَنْ جاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْها وَمَنْ جاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلا يُجْزَى الَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئاتِ إِلَّا ما كانُوا يَعْمَلُونَ) وفى اللفظ قولهم «فى الدّار زيد والحجره عمرو» وذلك من العطف على معمولى عاملين مختلفين عند الأخفش ، وعلى إضمار الجار عند سيبويه والمحققين ، ومما يرجح هذا الوجه أن الظاهر أن الباء فى (بِمِثْلِها) متعلقه بالجزاء ؛ فإذا كان جزاء سيئه مبتدأ احتيج إلى تقدير الخبر ، أى واقع ، قاله أبو البقاء ، أو لهم ، قاله الحوفى ، وهو أحسن ؛ لإغنائه عن تقدير رابط بين هذه الجمله ومبتدئها وهو (الَّذِينَ) وعلى ما اخترناه يكون جزاء عطفا على الحسنى ؛ فلا يحتاج إلى تقدير آخر ، وأما قول أبى الحسن وابن كيسان إن بمثلها هو الخبر ، وإن الباء زيدت فى الخبر كما زيدت فى المبتدأ فى «بحسبك درهم» فمردود عند الجمهور ، وقد يؤنس قولهما بقوله (وَجَزاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُها).

والعاشر : بين المتضايفين كقولهم «هذا غلام والله زيد» و «لا أخا فاعلم لزيد» وقيل : الأخ هو الاسم والظرف الخبر ، وإن الأخ حينئذ جاء على لغه القصر ، كقوله «مكره أخاك لا بطل» فهو كقولهم «لا عصا لك».

الحادى عشر : بين الجار والمجرور كقوله «اشتريته بأرى ألف درهم».

الثانى عشر : بين الحرف الناسخ وما دخل عليه كقوله :

۶۳۱- كأنّ وقد أتى حول كميل ***أثافيها حمامات مثول

كذا قال قوم ، ويمكن أن تكون هذه الجمله حاليه تقدمت على صاحبها ، وهو اسم كأن ، على حد الحال فى قوله :

كأنّ قلوب الطّير رطبا ويابسا***لدى وكرها العنّاب والحشف البالى [۳۶۵]

الثالث عشر : بين الحرف وتوكيده كقوله :

۶۳۲- لبت وهل ينفع شيئا ليت ***ليت شبابا بوع فاشتريت

الرابع عشر : بين حرف التنفيس والفعل كقوله :

وما أدرى وسوف إخال أدرى ***أقوم آل حصن أم نساء [۵۱]

وهذا الاعتراض فى أثناء اعتراض آخر ، فإن سوف وما يعدها اعتراض بين أدرى وجمله الاستفهام.

الخامس عشر : بين قد والفعل كقوله :

*أخالد قد والله أوطأت عشوه* [۲۸۴]

السادس عشر : بين حرف النفى ومنفيه كقوله :

۶۳۳- ولا أراها تزال ظالمه***[تحدث لی نکبه وتنکؤها]

وقوله :

۶۳۴- فلا وأبی دهماء زالت عزیزه***[علی قومها مادام للزّند قادح]

السابع عشر : بین جملتین مستقلتین نحو (فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللهُ ، إِنَّ اللهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ، نِساؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ) فإن (نِساؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ) تفسير لقوله تعالى (مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللهُ) أى أن المأتىّ الذى أمركم الله به هو مكان الحرث ، ودلاله على أن الغرض الأصلى فى الإتيان طلب النسل لا محض الشّهوه ، وقد تضمنت هذه الآيه الاعتراض بأكثر من جمله ، ومثلها فى ذلك قوله تعالى (وَوَصَّيْنَا الْإِنْسانَ بِوالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْناً عَلى وَهْنٍ وَفِصالُهُ فِي عامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوالِدَيْكَ) وقوله تعالى (رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُها أُنْثى وَاللهُ أَعْلَمُ بِما وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثى وَإِنِّي سَمَّيْتُها مَرْيَمَ) فيمن قرأ بسكون تاء (وَضَعَتْ) إذ الجملتان المصدّرتان بإنى من قولها عليها السلام ، وما بينها اعتراض ، والمعنى : وليس الذكر الذى طلبته كالأنثى التى وهبت لها ، وقال الزمخشرى :

هنا جملتان معترضتان كقوله تعالى (وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ) انتهى ، وفى التنظير نظر ، لأن الذى فى الآيه الثانيه اعتراضان كل منهما بجمله لا اعتراض واحد بجملتين.

وقد يعترض بأكثر من جملتين كقوله تعالى (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيباً مِنَ الْكِتابِ يَشْتَرُونَ الضَّلالَةَ وَيُرِيدُونَ أَنْ تَضِلُّوا السَّبِيلَ وَاللهُ أَعْلَمُ بِأَعْدائِكُمْ وَكَفى بِاللهِ وَلِيًّا وَكَفى بِاللهِ نَصِيراً مِنَ الَّذِينَ هادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ) إن قدّر (مِنَ الَّذِينَ هادُوا) بيانا للذين أوتوا وتخصيصا لهم إذا كان اللفظ

عاما فى اليهود والنصارى والمراد اليهود ، أو بيانا لأعـدائكم ، والمعترض به على هذا التقدير جملتان ، وعلى التقدير الأول ثلاث جمل ، وهى والله أعلم وكفى بالله مرتين ، وأما يشترون ويريـدون فجملتا تفسير لمقدر ، إذ المعنى ألم تر إلى قصه الذى أوتوا ، وإن علقت من بنصـيرا مثـل (وَنَصَرْناهُ مِنَ الْقَوْمِ) أو بخبر محـذوف على أن (يُحَرِّفُونَ) صـفه لمبتـدأ محـذوف ، أى قوم يحرفون كقولهم «منّا ظعن ومنّا أقام» أى منا فريق فلا اعتراض البته ، وقد مر أن الزمخشـرىّ أجاز فى سوره الأعراف الاعتراض بسبع جمل على ما ذكر ابن مالك.

وزعم أبو على أنه لا يعترض بأكثر من جمله ، وذلك لأنه قال فى قول الشاعر :

۶۳۵- أرانى ولا كفران لله أيّه***لنفسى قد طالبت غير منيل

إن أيه وهى مصدر «أويت له» إذا رحمته ورفقت به لا ينتصب بأويت محذوفه ، لئلا يلزم الاعتراض بجملتين ، قال : وإنما انتصابه بـاسم «لا» أى ولا أكفر الله رحمه منى لنفسـى ، ولزمه من هـذا ترك تنوين الاسم المطول ، وهو قول البغـداديين أجازوا «لا طالع جبلاً» أجروه فى ذلـك مجرى المضـاف كمـا أجرى مجراه فى الإعراب ، وعلى قولهم يتخرج الحـديث «لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت» وأما على قول البصريين فيجب تنوينه ، ولكن الروايه إنما جاءت بغير تنوين.

وقـد اعترض ابن مالـك قول أبى على بقوله تعـالى (وَمـا أَرْسَلْنا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجالاً نُوحِي إِلَيْهِمْ فَسْئَلُوا أَهْلَ الـذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ بِالْبَيِّناتِ وَالزُّبُرِ) وبقول زهير :

۶۳۶- لعمری والخطوب مغيّرات ***وفی طول المعاشره التّقالی

لقد باليت مظعن أم أوفی ***ولكن أمّ أوفی لا تبالی

وقد يجاب عن الآيه بأن جمله الأمر دليل الجواب عند الأكثرين ونفسه عند قوم : فهی مع جمله الشرط كالجمله الواحده ، وبأنه يجب أن يقدر للباء متعلق محذوف ، أی أرسلناهم بالبينات ، لأنه لا يستثنی بأداه واحده شيئان ، ولا يعمل ما قبل إلا فيما بعدها إلا إذا كان مستثنی نحو «ما قام إلا زيد» أو مستثنی منه نحو «ما قام إلا زيدا أحد» أو تابعا له نحو «ما قام أحد إلا زيدا فاضل».

مسأله - كثيرا ما تشتبه المعترضه بالحاليه ، ويميزها منها أمور :

أحدها : أنها تكون غير خبريه كالأمريّه فی (وَلا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ ، قُلْ إِنَّ الْهُدى هُدَى اللهِ ، أَنْ يُؤْتى أَحَدٌ مِثْلَ ما أُوتِيتُمْ) كذا مثل ابن مالك وغيره ، بناء على أنّ (أَنْ يُؤْتى أَحَدٌ) متعلق بتؤمنوا ، وأن المعنى ولا تظهروا تصديقكم بأن أحدا يؤتی من كتب الله مثل ما أوتيتم ، وبأن ذلك الأحد يحاجّونكم عند الله يوم القيامه بالحق فيغلبونكم ، إلا لأهل دينكم لأن ذلك لا يغير اعتقادهم بخلاف المسلمين ، فإن ذلك يزيدهم ثباتا ، وبخلاف المشركين ، فإن ذلك يدعوهم إلى الإسلام ، ومعنى الاعتراض حينئذ أن الهدى بيد الله ، فإذا قدّره لأحد لم يضره مكرهم.

والآيه محتمله لغير ذلك ، وهی أن يكون الكلام قد تم عند الاستثناء ، والمراد ولا تظهروا الإيمان الكاذب الذی توقعونه وجه النهار وتنقضونه آخره إلا لمن كان منكم كعبد الله بن سلام ثم أسلم ، وذلك لأن إسلامهم كان أغيظ لهم ورجوعهم إلى الكفر كان عندهم أقرب ، وعلى هذا ف- (أَنْ يُؤْتى) من كلام الله

تعالى ، وهو متعلق بمحذوف مؤخر ، أى لكراهيه أن يؤتى أحد دبّرتم هذا الكيد ، وهذا الوجه أرجح لوجهين :

أحدهما : أنه الموافق لقراءه ابن كثير (أأن يؤتى) بهمزتين ، أى لكراهيه أن يؤتى قلتم ذلك.

والثانى : أنّ فى الوجه الأول عمل ما قبل إلا فيما بعدها ، مع أنه ليس من المسائل الثلاث المذكوره آنفا.

وكالدّعائيه فى قوله :

إنّ الثّمانين وبلّغتها***قد أحوجت سمعى إلى ترجمان [٦٢٥]

وقوله :

إنّ سليمى والله يكلؤها***ضنّت بشىء ما كان يرزؤها [٦٢٦]

وكالقسميّه فى قوله :

*إنّى وأسطار سطرن سطرا* [٦٢٧] البيت [ص ٤٥٧]

وكالتنزيهيه فى قوله تعالى (وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَناتِ ، سُبْحانَهُ ، وَلَهُمْ ما يَشْتَهُونَ) كذا مثل بعضهم.

وكالاستفهاميه فى قوله تعالى (فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ ، وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللهُ وَلَمْ يُصِرُّوا) كذا مثل ابن مالك.

ص: ٤٥٦

فأما الأولى فلا دليل فيها إذا قدر لهم خبرا ، وما مبتدأ ، والواو للاستئناف لا عاطفه جمله على جمله ، وقدّر الكلام تهديدا كقولك لعبدك : لك عندى ما تختار ، تريد بذلك إيعاده أو التهكم به ، بل إذا قدر (لَهُمْ) معطوفا على (لِلَّهِ) وما معطوفه على البنات ، وذلك ممتنع فى الظاهر ؛ إذ لا يتعدّى فعل الضمير المتصل إلى ضميره المتصل إلا فى باب ظن وفقد وعدم نحو (فَلا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفازَةٍ مِنَ الْعَذابِ) فيمن ضم الباء ، ونحو (أَنْ رَآهُ اسْتَغْنى) ولا يجوز مثل «زيد ضربه» تريد ضرب نفسه ، وإنما يصح فى الآيه العطف المذكور إذا قدر أن الأصل ولأنفسهم ثم حذف المضاف ، وذلك تكلف ، ومن العجب أن الفراء والزمخشرى والحوفى قدروا العطف المذكور ولم يقدروا المضاف المحذوف ، ولا يصح العطف إلا به.

وأما الثانيه فنصّ هو وغيره على أن الاستفهام فيها بمعنى النفى ، فالجمله خبريه.

وقد فهم مما أوردته من أن المعترضه تقع طلبيه أن الحاليه لا تقع إلا خبريه ، وذلك بالإجماع ، وأما قول بعضهم فى قول القائل :

٦٣٧- اطلب ولا تضجر من مطلب ***[فآفه الطّالب أن يضجرا]

[ص ٥٨٦]

إن الواو للحال ، وإن لا ناهيه ؛ فخطأ ، وإنما هى عاطفه إما مصدرا يسبك من أن والفعل على مصدر متوهم من الأمر السابق ، أى ليكن منك طلب وعدم ضجر ، أو جمله على جمله ، وعلى الأول ففتحه تضجر إعراب ، ولا نافيه ، والعطف مثله فى قولك «ائتنى ولا أجفوك» بالنصب وقوله :

۶۳۸- فقلت ادعی وأدعو إنّ أندی ***لصوت أن ینادی داعیان

وعلی الثانی فالفتحه للترکیب ، والأصل ولا تضجرن بنون التوکید الخفیفه فحذفت للضروره ، ولا ناهیه ، والعطف مثله فی قوله تعالی (وَاعْبُدُوا اللهَ وَلا تُشْرِکُوا بِهِ شَیْئاً).

الثانی : أنه یجوز تصدیرها بدلیل استقبال کالتنفیس فی قوله :

*وما أدری وسوف إخال أدری* [۵۱]

وأما قول الحوفی فی (إِنِّی ذاهِبٌ إِلی رَبِّی سَیَهْدِینِ) : إن الجمله حالیه فمردود ، وکلن فی (وَلَنْ تَفْعَلُوا) وکالشرط فی (فَهَلْ عَسَیْتُمْ إِنْ تَوَلَّیْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِی الْأَرْضِ) (قالَ هَلْ عَسَیْتُمْ إِنْ کُتِبَ عَلَیْکُمُ الْقِتالُ أَلَّا تُقاتِلُوا) (وَلا جُناحَ عَلَیْکُمْ إِنْ کانَ بِکُمْ أَذیً مِنْ مَطَرٍ أَوْ کُنْتُمْ مَرْضی أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَکُمْ) (إِنِّی أَخافُ إِنْ عَصَیْتُ رَبِّی عَذابَ یَوْمٍ عَظِیم) (فَکَیْفَ تَتَّقُونَ إِنْ کَفَرْتُمْ یَوْماً) (فَلَوْ لا إِنْ کُنْتُمْ غَیْرَ مَدِینِینَ تَرْجِعُونَها) وإنما جاز «لأضربنه إن ذهب وإن مکث» ؛ لأن المعنی لأضربنه علی کل حال ؛ إذ لا یصح أن یشترط وجود الشیء وعدمه لشیء واحد.

والثالث : أنه یجوز اقترانها بالفاء کقوله :

۶۳۹- واعلم فعلم المرء ینفعه ***أن سوف یأتی کلّ ما قدرا

وکجمله (فَاللهُ أَوْلی بِهِما) فی قول وقد مضی ، وکجمله (فَبِأَیِّ آلاءِ رَبِّکُما تُکَذِّبانِ) الفاصله بین (فَإِذَا انْشَقَّتِ السَّماءُ فَکانَتْ وَرْدَةً) وبین الجواب وهو (فَیَوْمَئِذٍ لا یُسْئَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ) والفاصله بین (وَمِنْ دُونِهِما

جَنَّتانِ) وبين (فِيهِنَّ خَيْراتٌ حِسانٌ) وبين صفتيهما ، وهى (مُدْهامَّتانِ) فى الأولى (حُورٌ مَقْصُوراتٌ) فى الثانيه ، ويحتملان تقدير مبتدأ ؛ فتكون الجمله إما صفه وإما مستأنفه.

الرابع : أنه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت كقول المتنبى :

۶۴۰- يا حاديى عيرها ، وأحسبنى ***أوجد ميتا قبيل أفقدها

قفا قليلا بها علىّ ؛ فلا***أقلّ من نظره أزوّدها

قوله «أفقدها» على إضمار أن ، وقوله «أقل» يروى بالرفع والنصب.

تنبيه - للبيانيين فى الاعتراض اصطلاحات مخالفه لاصطلاح النحويين ، ولزمخشرىّ يستعمل بعضها كقوله فى قوله تعالى : (وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ) : يجوز أن يكون حالا من فاعل (نَعْبُدُ) أو من مفعوله ؛ لاشتمالها على ضميريهما ، وأن تكون معطوفه على (نَعْبُدُ) وأن تكون اعتراضيه مؤكده ، أى من حالنا أنا مخلصون له التوحيد ، ويردّ عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كأبى حيان توهّما منه أنه لا اعتراض إلا ما يقوله النحوى وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين.

الجمله الثالثه : لتفسيريه ، وهى الفضله الكاشفه لحقيقه ما تليه ، وسأذكر لها أمثله توضحها :

أحدها : (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا : هَلْ هذا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ) فجمله الاستفهام مفسره للنجوى ، وهل هنا للنفى ، ويجوز أن تكون بدلا منها إن قلنا إن ما فيه معنى القول يعمل فى الجمل ، وهو قول الكوفيين ، وأن تكون معموله لقول محذوف ، وهو حال مثل (وَالْمَلائِكَهُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ

مِنْ كُلِّ بابٍ سَلامٌ عَلَيْكَمْ).

الثانى : (إِنَّ مَثَلَ عِيسى عِنْدَ اللهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرابٍ ثُمَّ قالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) فخلقه وما بعده تفسير لمثل آدم ، لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجمله من كونه قدّر جسدا من طين ثم كوّن ، بل باعتبار المعنى ، أى إن شأن عيسى كشأن آدم فى الخروج عن مستمرّ العاده وهو التولد بين أبوين.

والثالث : (هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلى تِجارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذابٍ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ) فجمله تؤمنون تفسير للتجاره ، وقيل : مستأنفه معناها الطلب ، أى آمنوا ، بدليل (فَيَغْفِرُ) بالجزم كقولهم «اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه» أى ليتق الله وليفعل يثب ، وعلى الأول فالجزم فى جواب الاستفهام ، تنزيلا للسبب وهو الدلاله منزله المسبب وهو الامتثال.

الرابع : (وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْساءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا) وجوّز أبو البقاء كونها حاليه على إضمار قد ، والحال لا تأتى من المضاف إليه فى مثل هذا.

الخامس : (حَتَّى إِذا جاؤُكَ يُجادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا) إن قدّرت «إذا» غير شرطيه فجمله القول تفسير ليجادلونك ، وإلا فهى جواب إذا ، وعليهما فيجادلونك حال.

تنبيه - المفسره ثلاثه أقسام : مجرده من حرف التفسير كما فى الأمثله السابقه ، ومقرونه بأى كقوله :

وترمينى بالطّرف أى أنت مذنب ***[وتقلينى لكنّ إيّاك لا أقلى] [١١۴]

ومقرونه بأن (فَأَوْحَيْنا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ) وقولك «كتبت إليه أن افعل» إن لم تقدر الباء قبل أن.

السادس : (ثُمَّ بَدا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ ما رَأَوُا الْآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ) فجمله ليسجننه قيل : هى مفسره للضمير فى بدا الراجع إلى البداء المفهوم منه ، والتحقيق أنها جواب لقسم مقدّر ، وأن المفسر مجموع الجملتين ، ولا يمنع من ذلك كون القسم إنشاء ؛ لأن المفسر هنا إنما هو المعنى المتحصل من الجواب ، وهو خبرى لا إنشائى ، وذلك المعنى هو سجنه عليه الصلاه والسّلام ؛ فهذا هو البداء الذى بدالهم.

ثم اعلم أنه لا يمتنع كون الجمله الإنشائيه مفسّره بنفسها ، ويقع ذلك فى موضعين :

أحدهما : أن يكون المفسّر إنشاء أيضا ، نحو «أحسن إلى زيد أعطه ألف دينار».

والثانى : أن يكون مفردا مؤدّيا معنى جمله نحو (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) الآيه.

وإنما قلنا فيما مضى إن الاستفهام مراد به النفى تفسيرا لما اقتضاه المعنى وأوجبته الصناعه لأجل الاستثناء المفرغ ، لا أن التفسير أوجب ذلك ، ونظيره «بلغنى عن زيد كلام والله لأفعلنّ كذا».

ويجوز أن يكون (لَيَسْجُنُنَّهُ) جوابا لبدا ؛ لأن أفعال القلوب لإفادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم ، قال :

۶۴۱- ولقد علمت لتأتينّ منيّتى ***[إنّ المنايا لا تطيش سهامها] [ص ۴۶۸]

وقال الكوفيون : الجمله فاعل ، ثم قال هشام وثعلب وجماعه : يجوز ذلك فى كل جمله نحو «يعجبنى تقوم» وقال الفراء وجماعه : جوازه مشروط بكون المسند إليها قلبيا ، وباقترانها بأداه معلّقه نحو «ظهر لى أقام زيد ، وعلم هل قعد عمرو» وفيه نظر ؛ لأن أداه التعليق بأن تكون مانعه أشبه من أن تكون مجوزه ، وكيف تعلق الفعل عما هو منه كالجزء؟ وبعد فعندى أن المسأله صحيحه ، ولكن مع الاستفهام خاصه دون سائر المعلقات ، وعلى أن الإسناد إلى مضاف محذوف لا إلى الجمله الأخرى ، ألا ترى أن المعنى ظهر لى جواب أقام زيد ، أى جواب قول القائل ذلك؟ وكذلك فى «علم أقعد عمرو» وذلك لا بدّ من تقديره دفعا للتناقض ؛ إذ ظهور الشىء والعلم به منافيان للاستفهام المقتضى للجهل به.

فإن قلت : ليس هذا مما تصح فيه الإضافه إلى الجمل.

قلت : قد مضى [لنا] عن قريب أن الجمله التى يراد بها اللفظ يحكم لها بحكم المفردات.

السابع : (وَإِذا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ) زعم ابن عصفور أن البصريين يقدرون نائب الفاعل [فى قيل] ضمير المصدر ، وجمله النهى مفسره لذلك الضمير ، وقيل : الظرف نائب [عن] الفاعل ؛ فالجمله فى محل نصب ، ويردّ بأنه لا تتم الفائده بالظرف ، وبعدمه فى (وَإِذا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللهِ حَقٌّ) والصواب أن النائب الجمله ؛ لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبه بالقول ؛ فكيف انقلبت مفسره؟ والمفعول به متعين للنيابه ، وقولهم الجمله لا تكون فاعلا ولا نائبا عنه جوابه أن التى يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات ؛ ولهذا تقع مبتدأ نحو «لا حول ولا قوّه إلّا بالله كنز من كنوز الجنه» وفى المثل «زعموا مطيّه الكذب» ومن هنا لم يحتج الخبر إلى رابط

فى نحو «قولى لا إله إلا الله» كما لا يحتاج إليه الخبر المفرد الجامد.

الثامن : (وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ) لأن وعد يتعدى لاثنين ، وليس الثانى هنا (لَهُمْ مَغْفِرَةٌ) ؛ لأن ثانى مفعولى كسا لا يكون جمله ، بل هو محذوف ، والجمله مفسره له ، وتقديره خيرا عظيما أو الجنه ، وعلى الثانى فوجه التفسير إقامه السبب مقام المسبب ؛ إذ الجنه مسببه عن استقرار الغفران والأجر.

وقولى فى الضابط «الفضله» احترزت به عن الجمله المفسره لضمير الشأن ؛ فإنها كاشفه لحقيقه المعنى المراد به ، ولها موضع بالإجماع ؛ لأنها خبر فى الحال أو فى الأصل ، وعن الجمله المفسره فى باب الاشتغال [فى نحو «زيدا ضربته»] فقد قيل : إنها تكون ذات محل كما سيأتى ، وهذا القيد أهملوه ولا بد منه.

مسأله - قولنا إن الجمله المفسره لا محل لها خالف فيه الشلوبين ، فزعم أنها بحسب ما تفسره ؛ فهى فى نحو «زيدا ضربته» لا محل لها ، وفى نحو (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خلقناه بقدر) ونحو «زيد الخبز يأكله» بنصب الخبز - فى محل رفع ، ولهذا يظهر الرفع إذا قلت آكله ، وقال :

٦٤٢- فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن ***[ومن لا نجره يمس منّا مفزّعا]

فظهر الجزم ، وكأن الجمله المفسره عند عطف بيان أو بدل ، ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جمله ، وقد بينت أن جمله الاشتغال ليست من الجمل التى تسمى فى الاصطلاح جمله مفسره وإن حصل فيها تفسير ، ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان ، واختلف فى المبدل منه ، وفى البغداديات لأبى على أن الجزم فى ذلك بأداه شرط

مقدره ؛ فإنه قال ما ملخصه : إن الفعل المحذوف والفعل المذكور فى نحو قوله :

*لا تجزعى إن منفسا أهلكته* [٢٧٣]

مجزومان فى التقدير ، وإنّ انجزام الثانى ليس على البدليه ؛ إذ لم يثبت حذف المبدل منه ، بل على تكرير إن ، أى إن أهلكت منفسا إن أهلكته ، وساغ إضمار إن وإن لم يجز إضمار لام الأمر إلا ضروره لاتّساعهم فيها ، بدليل إيلائهم إياها الاسم ، ولأن تقدمها مقو للدلاله عليها ، ولهذا أجاز سيبويه «بمن تمرر أمرر» ومنع «من تضرب أنزل» لعدم دليل على المحذوف ، وهو عليه ، حتى تقول «عليه» وقال فيمن قال «مررت برجل صالح إن لا صالح فطالح» بالخفض : إنه أسهل من إضمار ربّ بعد الواو ، ورب شىء يكون ضعيفا ثم يحسن للضروره كما فى «ضرب غلامه زيدا» فإنه ضعيف جدا ، وحسن فى نحو «ضربونى وضربت قومك» واستغنى بجواب الأولى عن جواب الثانيه كما استغنى فى نحو «أزيدا ظننته قائما» بثانى مفعولى ظننت المذكوره عن ثانى مفعولى ظننت المقدره.

الجمله الرابعه : المجاب بها القسم نحو (وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ) ونحو (وَتَاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنامَكُمْ) ومنه (لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَهِ) (وَلَقَدْ كانُوا عاهَدُوا اللهَ مِنْ قَبْلُ) يقدر لذلك ولما أشبهه القسم.

ومما يحتمل جواب القسم (وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وارِدُها) وذلك بأن تقدر الواو عاطفه على (ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ) فإنه وما قبله أجوبه لقوله تعالى : (فَوَ رَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّياطِينَ) وهذا مراد ابن عطيه من قوله : هو قسم ،

والواو تقتضيه ، أى هو جواب قسم والواو هى المحصله لذلك لأنها عاطفه (1) ، وتوهم أبو حيان عليه مالا يتوهم على صغار الطلمه ، وهو أن الواو حرف قسم ، فردّ عليه بأنه يلزم منه حذف المجرور وبقاء الجار وحذف القسم مع كون الجواب منفيا بإن.

تنبيه - من أمثله جواب القسم ما يخفى نحو (أَمْ لَكُمْ أَيْمانٌ عَلَيْنا بالِغَةٌ إِلى يَوْمِ الْقِيامَهِ إِنَّ لَكُمْ لَما تَحْكُمُونَ) (وَإِذْ أَخَذْنا مِيثاقَ بَنِي إِسْرائِيلَ لا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللهَ) (وَإِذْ أَخَذْنا مِيثاقَكُمْ لا تَسْفِكُونَ دِماءَكُمْ) وذلك لأن أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف ، قاله كثيرون منهم الزجاج ، ويوضحه (وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ) وقال الكسائى والفراء ومن وافقهما : التقدير بأن لا تعبدوا إلا الله ، وبأن لا تسفكوا ، ثم حذف الجار ، ثم أن فارتفع الفعل ، وجوز الفراء أن يكون الأصل النهى ، ثم أخرج مخرج الخبر ، ويؤيده أن بعده (وَقُولُوا) (وَأَقِيمُوا) (وَآتُوا).

ومما يحتمل الجواب وغيره قول الفرزدق :

۶۴۳- تعشّ فإن عاهدتنى لا تخوننى ***نكن مثل من يا ذئب يصطحبان

فجمله النفى إما جواب لعاهدتنى. كما قال :

۶۴۴- أرى محرزا عاهدته ليوافقن ***فكان كمن أغريته بخلاف

فلا محل لها ، أو حال من الفاعل أو المفعول أو كليهما فمحلها النصب ، والمعنى شاهد للجوابيه ، وقد يحتج للحاليه بقوله أيضا :

۶۴۵- ألم ترنى عاهدت ربّى ، وإنّنى ***لبين رتاج قائما ومقام



---

۱- فى نسخه «عطفت».

على حلفه لا أشتم الدّهر مسلما***ولا خارجا من فيّ زور كلام

وذلك أنه عطف «خارجا» على محل جمله «لا أشتم» فكأنه قال «حلفت غير شاتم ولا خارجا» والذى عليه المحققون أن «خارجا» مفعول مطلق ، والأصل ولا يخرج خروجا ، ثم حذف الفعل وأناب الوصف عن المصدر ، كما عكس فى قوله تعالى (إِنْ أَصْبَحَ ماؤُكُمْ غَوْراً) لأن المراد أنه حلف بين باب الكعبه وبين مقام إبراهيم أنه لا يشتم مسلما فى المستقبل ولا يتكلم بزور ، لا أنه حلف فى حال اتصافه بهذين الوصفين على شىء آخر.

مسأله - قال ثعلب : لا تقع جمله القسم خبرا ، فقيل فى تعليله : لأن نحو «لأفعلنّ» لا محل له ، فإذا بنى على مبتدأ فقيل «زيد ليفعلن» صار له موضع ، وليس بشىء ؛ لأنه إنما منع وقوع الخبر جمله قسميه ، لا جمله هى جواب القسم ، ومراده أن القسم وجوابه لا يكونان خبرا ؛ إذ لا تنفكّ إحداهما عن الأخرى ، وجملتا القسم والجواب يمكن أن يكون لهما محل من الإعراب كقولك : «قال زيد أقسم لأفعلنّ» وإنما المانع عنده إما كون جمله القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبرا ؛ لأن الجملتين ههنا ليستا كجملتى الشرط والجزاء ؛ لأن الجمله الثانيه ليست معموله لشىء من الجمله الأولى ، ولهذا منع بعضهم وقوعها صله ، وإما كون الجمله - أعنى جمله القسم - إنشائيه ، والجمله الواقعه خبرا لا بد من احتمالها للصدق والكذب ، ولهذا منع قوم من الكوفيين - منهم ابن الأنبارى - أن يقال : «زيد اضربه ، وزيد هل جاءك!».

وبعد فعندى أن كلا من التعليلين ملغى.

أما الأول فلأن الجملتين مرتبطتان ارتباطا صارتا به كالجمله [الواحده] وإن لم يكن بينهما عمل ، وزعم ابن عصفور أن السماع قد جاء بوصل الموصول بالجمله القسميه وجوابها ، وذلك قوله تعالى : (وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ) قال : فما موصوله لا زائده ، وإلا لزم دخول اللام على اللام ، انتهى. وليس بشيء ؛ لأن امتناع دخول اللام على اللام إنما هو لأمر لفظى ، وهو ثقل التكرار ، والفاصل يزيله ولو كان زائدا ، ولهذا اكتفى بالألف فاصله بين النونات فى «اذهبنانّ» وبين الهمزتين فى (أَأَنْذَرْتَهُمْ) وإن كانت زائده ، وكان الجيد أن يستدلّ بقوله تعالى : (وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ) فإن قيل : تحتمل من الموصوفيه ، أى لفريقا ليبطئن ، قلنا : وكذا ما فى الآيه ، أى لقوم ليوفينهم ، ثم إنه لا يقع صفه إلا ما يقع صله ، فالاستدلال ثابت وإن قدرت صفه ؛ فإن قيل : فما وجهه والجمله الأولى إنشائيه؟ قلت : جاز لأنها غير مقصوده ، وإنما المقصود جمله الجواب ، وهى خبريه ، ولم يؤت بجمله القسم إلا لمجرد التوكيد ، لا للتأسيس.

وأما الثانى فلأن الخبر الذى شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذى هو قسيم الإنشاء ، لا خبر المبتدأ ، للاتفاق على أن أصله الإفراد ، واحتمال الصدق والكذب إنما هو من صفات الكلام ، وعلى جواز «أين زيد؟ وكيف عمرو؟» وزعم ابن مالك أن السماع ورد بما منعه ثعلب وهو قوله تعالى : (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ) (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ) (وَالَّذِينَ جاهَدُوا فِينا لَنَهْدِيَنَّهُمْ) وقوله :

۶۴۶- جشأت فقلت : اللّذ خشيت ليأتين ***[وإذا أتاك فلات حين مناص]

وعندى لما استدل به تأويل لطيف ، وهو أن المبتدأ فى ذلك كله ضمن معنى الشرط ، وخبره منزل منزله الجواب ؛ فإذا قدر قبله قسم كان الجواب له ، وكان خبر المبتدأ المشبه لجواب الشرط محذوفا ؛ للاستغناء بجواب القسم المقدر قبله ، ونظيره فى الاستغناء بجواب القسم المقدر قبل الشرط المجرد من لام التوطئه نحو (وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ) التقدير : والله ليمس لئن لم ينتهوا يمسّنّ.

تنبيه - وقع لمكى وأبى البقاء وهم فى جمله الجواب فأعرباها إعرابا يقتضى أن لها موضعا.

فأما مكى فقال فى قوله تعالى (كتب ربكم على نفسه الرحمه ليجمعنكم) إن ليجمعنكم بدل من الرحمه ، وقد سبقه إلى هذا الإعراب غيره ، ولكنه زعم أن اللام بمعنى أن المصدريه وأن من ذلك (ثُمَّ بَدا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ ما رَأَوُا الْآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ) أى أن يسجنوه ، ولم يثبت مجىء اللام مصدريه ، وخلط مكى فأجاز البدليه مع قوله إن اللام لام جواب القسم ، والصواب أنها لام الجواب ، وأنها منقطعه مما قبلها إن قدر قسم أو متصله به اتصال الجواب بالقسم إن أجرى «بدا» مجرى أقسم كما أجرى علم فى قوله :

*ولقد علمت لتأتينّ منيّتى* [٦٤١]

وأما أبو البقاء فإنه قال فى قوله (لَما آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتابٍ وَحِكْمَةٍ - الآيه) من فتح اللام ففى ما وجهان :

أحدهما : أنها موصوله مبتدأ ، والخبر إما (مِنْ كِتابٍ) أى للذى

آتيتكموه من الكتاب ، أو (لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ) ، واللام جواب القسم ؛ لأن أخذ الميثاق قسم ، و (جاءَكُمْ) عطف على (آتَيْتُكُمْ) ، والأصل ثم جاءكم به ، فحذف عائد ما ، أو الأصل مصدّق له ، ثم ناب الظاهر عن المضمر ، أو العائد ضمير «استقر» الذى تعلقت به مع.

والثانى : أنها شرطيه ، واللام موطئه ، وموضع «ما» نصب بآتيت ، والمفعول الثانى ضمير المخاطب ، و (مِنْ كِتابٍ) مثل من آيه فى (ما نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ) اه. ملخصا ، وفيه أمور :

أحدها : أن إجازته كون (مِنْ كِتابٍ) خبرا فيه الإخبار عن الموصول قبل كمال صلته ؛ لأن (ثُمَّ جاءَكُمْ) عطف على الصله.

الثانى : أن تجويزه كون (لَتُؤْمِنُنَّ) خبرا مع تقديره إياه جوابا لأخذ الميثاق يقتضى أن له موضعا ، وأنه لا موضع له ، وإنما كان حقه أن يقدره جوابا لقسم محذوف ، ويقدر الجملتين خبرا ، وقد يقال : إنما أراد بقوله «اللام جواب القسم لأن أخذ الميثاق قسم» أن أخذ الميثاق دال على جمله قسم مقدره ، ومجموع الجملتين الخبر ، وإنّما سمّى (لَتُؤْمِنُنَّ) خبرا ؛ لأنه الدال على المقصود بالأصاله ، لا أنه وحده هو الخبر بالحقيقه وأنه لا قسم مقدر ، بل أخذ الله ميثاق النبيين هو جمله القسم ، وقد يقال : لو أراد هذا لم يحصر الدليل فيما ذكره ؛ للاتفاق على أن وجود المضارع مفتتحا بلام مفتوحه مختتما بنون موكده دليل قاطع على القسم ، وإن لم يذكر معه أخذ الميثاق أو نحوه.

والثالث : أن تجويزه كون العائد ضمير استقر يقتضى عود ضمير مفرد إلى شيئين معا ؛ فإنه عائد إلى الموصول.

والرابع : أنه جوز حذف العائد المجرور مع أن الموصول غير مجرور ، فإن قيل : اكتفى بكلمه به الثانيه فيكون كقوله :

۶۴۷- ولو أنّ ما عالجت لين فؤادها***فقسا استلين به للان الجندل

قلنا : قد جوز على هذا الوجه عود به المذكوره إلى الرسول ، لا إلى ما.

والخامس : أنه سمى ضمير (آتَيْتُكُمْ) مفعولا ثانيا ، وإنما هو مفعول أول.

مسأله - زعم الأخفش فى قوله :

إذا قال : قدنى ، قال : بالله حلفه***لتغنى عنّى ذا إنائك أجمعا [۳۴۴]

أنّ «لتغنى» جواب القسم ، وكذا قال فى (وَلِتَصْغى إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَهِ) لأن قبله (وَكَذلِكَ جَعَلْنا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا) الآيه ، وليس فيه ما يكون (وَلِتَصْغى) معطوفا عليه ، والصواب خلاف قوله ؛ لأن الجواب لا يكون إلا جمله ، ولام كى وما بعدها فى تأويل المفرد ، وأما ما استدل به فمتعلّق اللام فيه محذوف ، أى لتشربنّ لتغنى عنى ، وفعلنا ذلك لتصغى

الجمله الخامسه : الواقعه جوابا لشرط غير جازم مطلقا ، أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائيه ؛ فالأول جواب لو ولو لا ولمّا وكيف ، والثانى نحو «إن تقم أقم ، وإن قمت قمت» أما الأول فلظهور الجزم فى لفظ الفعل ، وأما الثانى فلأن المحكوم لموضعه بالجزم الفعل ، لا الجمله بأسرها.

الجمله السادسه : الواقعه صله لاسم أو حرف ؛ فالأول نحو «جاء الّذى قام أبوه» فالذى فى موضع رفع ، والصله لا محل لها ، وبلغنى عن بعضهم أنه كان يلقّن أصحابه أن يقولوا : إن الموصول وصلته فى موضع كذا ، محتجا بأنهما ككلمه واحده ، والحق ما قدمت لك ؛ بدليل ظهور الإعراب فى نفس الموصول فى نحو «ليقم أيّهم فى الدّار ، ولألزمنّ أيّهم عندك ، وامرر بأيّهم هو أفضل» وفى التنزيل (رَبَّنا أَرِنَا الَّذَيْنِ أَضَلَّانا) وقرىء (أَيُّهُمْ أَشَدُّ) بالنصب ، وروى

*فسلّم على أيّهم أفضل* [١١٧]

بالخفض ، وقال الطائى :

٦۴٨- [فإمّا كرام موسرون لقيتهم] ***فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا

وقال العقيلى :

٦۴٩- نحن الّذون صبّحوا الصّباحا***[يوم النّخيل غاره ملحاحا]

وقال الهذلى :

٦۵٠- *هم اللّاؤن فكّوا الغلّ عنّى*

والثانى نحو «أعجبنى أن قمت ، أو ما قمت» إذا قلنا بحرفيه ما المصدريه ، وفى هذا النوع يقال : الموصول وصلته فى موضع كذا ؛ لأن الموصول حرف فلا إعراب له لا لفظا ولا محلا ، وأما قول أبى البقاء فى (بِما كانُوا يَكْذِبُونَ) : إن ما مصدريه وصلتها (يَكْذِبُونَ) وحكمه مع ذلك بأن يكذبون فى موضع نصب خبرا لكان ، فظاهره متناقض ، ولعل مراده أن

المصـدر إنما ينسـبك من ما ويكذبون ، لا منها ومن كان ، بناء على قول أبى العباس وأبى بكر وأبى على وأبى الفتح وآخرين : إن كان الناقصه لا مصدر لها.

الجمله السابعه : التابعه لما لا محل له نحو «قام زيد ولم يقم عمرو» إذا قدرت الواو عاطفه ، لا واو الحال.

## الجمل التى لها محل من الإعراب

وهى أيضا سبع :

الجمله الأولى : الواقعه خبرا ، وموضـعها رفع فى بابى المبتـدأ وإنّ ، ونصب فى بابى كان وكاد ، واختلف فى نحو «زيد اضـربه ، وعمرو هل جاءك» فقيل : محل الجمله التى بعـد المبتدأ رفع على الخبريه ، وهو صـحيح ، وقيل : نصب بقول مضـمر هو الخبر ، بناء على أن الجمله الإنشائيه لا تكون خبرا ، وقد مر إبطاله.

الجمله الثانيه : الواقعه حالا ، وموضـعها نصب ، نحو (وَلا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ) ونحو (لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنْتُمْ سُكارى) (قالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ) ومنه (ما يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ) فجمله اسـتمعوه حال من مفعول يأتيهم ، أو من فاعله ، وقرىء (محـدثا) لأن الذكر محتص بصـفته مع أنه قد سـبق بالنفى ؛ فالحالان على الأول - وهو أن يكون اسـتمعوه حالا من مفعول يأتيهم - مثلهما فى قولك «ما لقى الزّيدين عمرو مصعدا إلّا منحدرين» وعلى الثانى - وهو أن يكون جمله

استمعوه حالا- من فاعل يأتيهم - مثلهما فى قولك «ما لقى الزّيدين عمرو راكبا إلا ضاحكا» وأما (وَهُمْ يَلْعَبُونَ) فحال من فاعل (اسْتَمَعُوهُ) فالحالان متداخلتان ، ولاهيه حال من فاعل (يَلْعَبُونَ) وهذا من التداخل أيضا ، أو من فاعل (اسْتَمَعُوهُ) فيكون من التعدد لا من التداخل.

ومن مثل الحاليه أيضا قوله عليه الصلاه والسّلام «أقرب ما يكون العبد من ربّه وهو ساجد» وهو من أقوى الأدلّه على أن انتصاب «قائما» فى «ضربى زيدا قائما» على الحال ، لا على أنه خبر لكان محذوفه ؛ إذ لا يقترن الخبر بالواو ، وقولك «ما تكلم فلان إلّا قال خيرا» ، كما تقول «ما تكلم إلا قائلا خيرا» ، وهو استثناء مفرغ من أحول عامه محذوفه ، وقول الفرزدق :

بأيدى رجال لم يشيموا سيوفهم

ولم تكثر القتلى بها حين سلّت [٥٨٢]

لأن تقدير العطف مفسد للمعنى ، وقول كعب رضى الله عنه :

٦٥١- [شجّت بذى شبم من ماء محنيه] ***صاف بأبطح أضحى وهو مشمول

وأضحى تامه.

الجمله الثالثه : الواقعه مفعولا- ، ومحلها النصب إن لم تنب عن فاعل ، وهذه النيابه مختصه بباب القول نحو (ثُمَّ يُقالُ هذَا الَّذِى كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ) لما قدمناه من أن الجمله التى يراد بها لفظها تنزل منزله الأسماء المفرده.

قيل : وتقع أيضا فى الجمله المقرونه بمعلّق ، نحو «علم أقام زيد»

وأجاز هؤلاء وقوع هـذه فاعلا ، وحملوا عليه (وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنا بِهِمْ) (أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنا) (ثُمَّ بَدا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ ما رَأَوُا الْآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ) والصواب خلاف ذلك ، وعلى قول هؤلاء فيزاد فى الجمل التى لها محل الجمله الواقعه فاعلا.

فإن قلت : وينبغى زيادتها على ما قدمت اختياره من جواز ذلك مع الفعل القلبى المعلق بالاستفهام فقط نحو «ظهر لى أقام زيد».

قلت : إنما أجزت ذلك على أن المسند إليه مضاف محذوف ، لا الجمله.

وتقع الجمله مفعولا فى ثلاثه أبواب.

أحـدها : باب الحكايه بالقول أو مرادفه ؛ فالأول نحو (قالَ إِنِّى عَبْدُ اللهِ) وهل هى مفعول به أو مفعول مطلق نوعىّ كالقرفصاء فى «قعـد القرفصاء» إذ هى داله على نوع خاص من القول؟ فيه مـذهبان ، ثانيهما اختيار ابن الحاجب ، قال : والذى غرّ الأكثرين أنهم ظنـوا أن تعلق الجمله بـالقول كتعلقهـا بعلم فى «علمت لزيـد منطلق» وليس كـذلك ؛ لأـن الجمله نفس القول والعلم غير المعلوم فافترقا ، اه. والصواب قول الجمهور ؛ إذ يصح أن يخبر عن الجمله بأنها مقوله كما يخبر عن زيد من «ضـربت زيدا» بأنه مضروب ، بخلاـف القرفصـاء فى المثـال فلاـ يصـح أن يخـبر عنهـا بأنهـا مقعوده ؛ لأنهـا نفس القعود ، وأمـا تسـميه النحويين الكلاـم قولا فكتسمينهم إياه لفظا ، وإنما الحقيقه أنه مقول وملفوظ.

والثانى : نوعان : ما معه حرف التفسير كقوله :

وترمينى بالطّرف أى أنت مذنب ***وتقلينى ، لكنّ إيّاك لا أقلى [١١٤]

وقولـك «كتبت إليه أن افعـل» إذا لم تقـدر بـاء الجر ، والجمله فى هـذا النوع مفسـره للفعـل فلا موضع لها. وما ليس معه حرف التفسـير ، نحو (وَوَصَّى بِها إِبْراهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفى لَكُمُ الدِّينَ) ونحو (وَنادى نُوحٌ ابْنَهُ وَكانَ فِى مَعْزِلٍ يا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنا) وقراءه بعضهم (فَدَعا رَبَّهُ أَنِّى مَغْلُوبٌ) بكسر الهمزه ، وقوله :

۶۵۲- رجلان من مكّه أخبرانا***إنّا رأينا رجلا عريانا

روى بكسـر «إنّ» فهذه الجمل فى محل نصب اتفاقا ، ثم قال البصريون : النصب بقول مقدر ، وقال الكوفيون : بالفعل المذكور ، ويشـهد للبصـريين التصـريح بالقول فى نحو (وَنادى نُوحٌ رَبَّهُ فَقالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِى مِنْ أَهْلِى) ونحو (إِذْ نادى رَبَّهُ نِداءً خَفِيًّا قالَ رَبِّ إِنِّى وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّى) وقول أبى البقـاء فى قوله تعـالى (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِى أَوْلادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ) إن الجمله الثانيه فى موضع نصب بيوصـى ، قال : لأن المعنى يفرض لكم أو يشـرع لكم فى أمر أولادكم ، وإنما يصح هذا على قول الكوفيين ، وقال الزمخشرى : إن الجمله الأولى إجمال ، والثانيه تفصيل لها ، وهذا يقتضى أنها عنده مفسره ولا محل لها ، وهو الظاهر.

تنبيهات - الأول : من الجمل المحكيه ما قد يخفى ؛ فمن ذلك فى المحكيه بعد القول (فَحَقَّ عَلَيْنا قَوْلُ رَبِّنا إِنَّا لَذائِقُونَ) والأصل إنكم لذائقون عذابى ، ثم عدل إلى التكلم ؛ لأنهم تكلموا بذلك عن أنفسهم ، كما قال :

۶۵۳- ألم تر أنّى يوم جوّ سويقه***بكيت فنادتنى هنيده ماليا

والأصل مالك ، ومنه فى المحكيه بعد ما فيه معنى القول (أَمْ لَكُمْ

كِتابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ ، إِنَّ لَكَمْ فِيهِ لَما تَخَيَّرُونَ) أى تدرسون فيه هذا اللفظ ، أو تدرسون فيه قولنا هذا الكلام ، وذلك إما على أن يكونوا خوطبوا بذلك فى الكتاب على زعمهم ، أو الأصل إن لهم لما يتخيرون ، ثم عدل إلى الخطاب عند مواجهتهم ، وقد قيل فى قوله تعالى (يَدْعُوا لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ) إن يدعو فى معنى يقول مثلها فى قول عنتره :

۶۵۴- يدعون عنتر والرّماح كأنّها***أشطان بئر فى لبان الأدهم

فيمن رواه «عنتر» بالضم على النداء ، وإن (الرَّحْمنِ) مبتدأ ، و (لَبِئْسَ الْمَوْلى) خبره ، وما بينهما جمله اسميه صله ، وجمله (الرَّحْمنِ) وخبرها محكيه بيدعو ، أى أن الكافر يقول ذلك فى يوم القيامه ، وقيل : من مبتدأ حذف خبره : أى إلهه ، وإن ذلك حكايه لما يقول فى الدنيا ، وعلى هذا فالأصل يقول : الوثن إلهه ، ثم عبر عن الوثن بمن ضرّه أقرب من نفعه ، تشنيعا على الكافر.

الثانى : قد يقع بعد القول ما يحتمل الحكايه وغيرها نحو «أتقول موسى فى الدّار» فلك أن تقدر موسى مفعولا أول وفى الدار مفعولا- ثانيا على إجراء القول مجرى الظن ، ولك أن تقدرهما مبتدأ وخبرا على الحكايه كما فى قوله تعالى : (أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْراهِيمَ وَإِسْماعِيلَ وَإِسْحاقَ) الآيه ، ألا ترى أن القول قد استوفى شروط إجرائه مجرى الظن ومع هذا جىء بالجمله بعده محكيه.

الثالث : قد يقع بعد القول جمله محكيه ولا عمل للقول فيها ، وذلك نحو «أوّل قولى إنّى أحمد الله» إذا كسرت إنّ ؛ لأن المعنى أول قولى هذا اللفظ ، فالجمله خبر لا مفعول ، خلافا لأبى على ، زعم أنها فى موضع

نصب بالقول ، فبقى المبتدأ بلا خبر فقدر موجود أو ثابت ، وهذا المقدّر يستغنى عنه ، بل هو مفسد للمعنى ؛ لأن «أول قولى إنى أحمد الله» باعتبار الكلمات إن وباعتبار الحروف الهمزه ، فيفيد الكلام على تقديره الإخبار بأن ذلك الأول ثابت ، ويقتضى بمفهومه أن بقيه الكلام غير ثابت ، اللهم إلا أن يقدر أول زائدا ، والبصريون لا يجيزونه ، وتبع الزمخشرى أبا على فى التقدير المذكور ، والصواب خلاف قولهما ، فإن فتحت فالمعنى حمد الله ، يعنى بأى عباره كانت.

الرابع : قد تقع الجمله بعد القول غير محكيه به ، وهى نوعان :

محكيه بقول آخر محذوف كقوله تعالى (فَما ذا تَأْمُرُونَ) بعد (قالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هذا لَساحِرٌ عَلِيمٌ) لأن قولهم تم عند قوله (مِنْ أَرْضِكُمْ) ثم التقدير : فقال فرعون ، بدليل (قالُوا أَرْجِهْ وَأَخاهُ) وقول الشاعر :

۶۵۵- قالت له وهو بعيش ضنك ***لا تكثرى لومى وخلّى عنك

التقدير قالت له : أتذكر قولك لى إذ ألومك فى الإسراف فى الإنفاق ، لا تكثرى لومى ، فحذف المحكيه بالمذكور ، وأثبت المحكيه بالمحذوف.

وغير محكيه ، وهى نوعان : داله على المحكيه ، كقولك «قال زيد لعمرو فى حاتم أتظنّ حاتما بخيلا» فحذف المقول ، وهو «حاتم بخيل» مدلولا عليه بجمله الإنكار التى هى من كلامك دونه ، وليس من ذلك قوله تعالى : (قالَ مُوسى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جاءَكُمْ أَسِحْرٌ هذا) وإن كان الأصل والله أعلم أتقولون للحق لما جاءكم هذا سحر ، ثم حذفت مقالتهم مدلولا

عليها بجمله الإنكار ؛ لأن جمله الإنكار هنا محكيه بالقول الأول ، وإن لم تكن محكيه بالقول الثانى ، وغير داله عليه نحو (وَلا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً) ، وقد مر البحث فيها.

الخامس : قد يوصل بالمحكيه غير محكى ، وهو الذى يسميه المحدّثون مدرجا ، ومنه (وَكَذلِكَ يَفْعَلُونَ) بعد حكايه قولها ، وهذه الجمله ونحوها مستأنفه لا يقدر لها قول.

الباب الثانى من الأبواب التى تقع فيها الجمله مفعولا : باب ظن وأعلم ؛ فإنها تقع مفعولا ثانيا لظن وثالثا لأعلم ، وذلك لأن أصلهما الخبر ، ووقوعه جمله سائغ كما مر ، وقد اجتمع وقوع خبرى كان وإن والثانى من مفعولى باب ظن جمله فى قول أبى ذؤيب :

۶۵۶- فإن تزغمينى كنت أجهل فيكم ***فإنّى شربت الحلم بعدك بالجهل

الباب الثالث : باب التعليق ، وذلك غير مختص بباب ظن ، بل هو جائز فى كل فعل قلبى ، ولهذا انقسمت هذه الجمله إلى ثلاثه أقسام :

أحدها : أن تكون فى موضع مفعول مقيد بالجار ، نحو (أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا ما بِصاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ) (فَلْيَنْظُرْ أَيُّها أَزْكى طَعاماً) (يَسْئَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ) لأنه يقال : فكرت فيه ، وسألت عنه ، ونظرت فيه ، ولكن علقت هنا بالاستفهام عن الوصول فى اللفظ إلى المفعول ، وهى من حيث المعنى طالبه له على معنى ذلك الحرف.

وزعم ابن عصفور أنه لا يعلّق فعل غير علم وظنّ حتى يضمن معناهما ، وعلى هذا فتكون هذه الجمله ساده مسد المفعولين.

واختلف فى قوله تعالى : (إِذْ يُلْقُونَ أَقْلامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ) فقيل : التقدير ينظرون أيهم يكفل مريم ، وقيل : يتعرّفون ، وقيل يقولون ، فالجمله على التقدير الأول مما نحن فيه ، وعلى الثانى فى موضع المفعول به المسرّح ، أى غير مقيد بالجار ، وعلى الثالث ليست من باب التعليق البته.

والثانى : أن تكون فى موضع المفعول المسرح ، نحو «عرفت من أبوك» وذلك لأنك تقول : عرفت زيدا ، وكذا «علمت من أبوك» إذا أردت علم بمعنى عرف ، ومنه قول بعضهم «أما ترى أىّ برق ههنا» لأن رأى البصريه وسائر أفعال الحواسّ إنما تتعدّى لواحد بلا خلاف ، إلا «سمع» المعلقه باسم عين نحو «سمعت زيدا يقرأ» فقيل : [سمع] متعديه لاثنين ثانيهما الجمله ، وقيل : إلى واحد والجمله حال ، فإن علقت بمسموع فمتعديه لواحد اتفاقا ، نحو (يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَهَ بِالْحَقِّ).

وليس من الباب (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَهٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ) خلافا ليونس ، لأن «ننزع» ليس بفعل قلبى ، بل أى موصوله لا استفهاميه ، وهى المفعول ، وضمّتها بناء لا إعراب ، وأشد : خبر لهو محذوفا ، والجمله صله.

والثالث : أن تكون فى موضع المفعولين ، نحو (وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنا أَشَدُّ عَذاباً) (لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصى) ومنه (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ) لأن أيا مفعول مطلق لينقلبون ، لا مفعول به ليعلم ، لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، ومجموع الجمله الفعليه فى محل نصب بفعل العلم.

ومما يوهمون فى إنشاده وإعرابه :

٦٥٧- ستعلم ليلى أىّ دين تداينت ***وأىّ غريم للتّقاضى غريمها [ص ٥١٥]

والصواب فيه نصب «أى» الأولى على حد انتصابها فى (أَىَّ مُنْقَلَبٍ) إلا أنها مفعول به ، لا مفعول مطلق ، ورفع «أى» الثانيه مبتدأ ، وما بعدها الخبر ، والعلم معلق عن الجملتين المتعاطفتين الفعليه والاسميه.

واختلف فى نحو «عرفت زيدا من هو» فقيل : جمله الاستفهام حال ، وردّ بأن الجمل الإنشائيه لا تكون حالا ، وقيل : مفعول ثان على تضمين عرف معنى علم ، وردّ بأن التضمين لا ينقاس ، وهذا التركيب مقيس ، وقيل : بدل من المنصوب ، ثم اختلف ؛ فقيل : بدل اشتمال ، وقيل : بدل كل ، والأصل عرفت شأن زيد ، وعلى القول بأن عرف بمعنى علم فهل يقال : إن الفعل معلّق أم لا؟ قال جماعه من المغاربه : إذا قلت «علمت زيدا لأبوه قائم» أو «ما أبوه قائم» فالعامل معلق عن الجمله ، وهو عامل فى محلها النصب على أنها مفعول ثان ، وخالف فى ذلك بعضهم ؛ لأن الجمله حكمها فى مثل هذا أن تكون فى موضع نصب ، وأن لا يؤثر العامل فى لفظها وإن لم يوجد معلق ، وذلك نحو «علمت زيدا أبوه قائم» واضطرب فى ذلك كلام الزمخشرى فقال فى قوله تعالى (لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً) فى سوره هود : إنما جاز تعليق فعل البلوى لما فى الاختبار من معنى العلم ؛ لأنه طريق إليه ، فهو ملابس له ، كما تقول «انظر أيّهم أحسن وجها ، واستمسع أيّهم أحسن صوتا» لأن النظر والاستماع من طرق العلم ، اه. ولم أقف على تعليق النظر البصرى والاستماع إلا من جهته ، وقال فى تفسير الآيه فى سوره الملك : ولا يسمى هذا تعليقا ، وإنما التعليق أن يوقع بعد العامل ما يسدّ مسدّ منصوبه جميعا ك- «علمت أيهما عمرو» ألا ترى أنه لا يفترق

الحال - بعد تقدم أحد المنصوبين - بين مجيء ماله الصّدر وغيره؟ ولو كان تعليقا لافترقا كما افترقا فى «علمت زيدا منطلقا ، وعلمت أزيد منطلق».

تنبيه - فائده الحكم على محل الجمله فى التعليق بالنصب ظهور ذلك فى التابع ؛ فتقول «عرفت من زيد وغير ذلك من أموره» واستدل ابن عصفور بقول كثير :

۶۵۸- وما كنت أدرى قبل عزّه ما البكى ***ولا موجعات القلب حتّى تولّت

بنصب «موجعات» ولك أن تدعى أن البكى مفعول ، وأن «ما» زائده ، أو أن الأصل «ولا أدرى موجعات» فيكون من عطف الجمل ، أو أن الواو للحال وموجعات اسم لا ، أى وما كنت أدرى قبل عزه والحال أنه لا موجعات للقلب موجوده ما البكاء ، ورأيت بخط الإمام بهاء الدين بن النحاس رحمه الله : أقمت مده أقول : القياس جواز العطف على محل الجمله المعلق عنها بالنصب ، ثم رأيته منصوصا ، اه. وممن نص عليه ابن مالك ، ولا وجه للتوقف فيه مع قولهم : إن المعلق عامل فى المحل.

الجمله الرابعه : المضاف إليها ، ومحلها الجر ، ولا يضاف إلى الجمله إلا ثمانيه :

أحدها : أسماء الزمان ، ظروفا كانت أو أسماء ، نحو (وَالسَّلامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ) ونحو (وَأَنْذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذابُ) ونحو (لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلاقِ يَوْمَ هُمْ بارِزُونَ) ونحو (هذا يَوْمُ لا يَنْطِقُونَ) ألا ترى أن اليوم ظرف فى الأولى ، ومفعول ثان فى الثانيه ، وبدل منه فى الثالثه ، وخبر فى الرابعه ، ويمكن فى الثالثه أن يكون ظرفا ليخفى من قوله تعالى (لا يَخْفى عَلَى اللهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ).

ومن أسماء الزمان ثلاثه إضافتها إلى الجمله واجبه : إذ باتفاق ، وإذا

عنـد الجمهور ولمّا عند من قال باسـميتها ، وزعم سـيبويه أن اسم الزمان المبهم إن كان مسـتقبلا فهو كإذا فى اختصاصه بالجمل الفعليه ، وإن كان ماضـيا فهو كإذ فى الإضافه إلى الجملتين فتقول «آتيك زمن يقدم الحاج» ولا يجوز «زمن الحاجّ قادم» وتقول «أتيتـك زمن قـدم الحاجّ ، وزمن الحاجّ قادم» ورد عليه دعوى اختصاص المسـتقبل بالفعليه بقوله تعالى (يَوْمَ هُمْ بارِزُونَ) وبقول الشاعر :

۶۵۹- وكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعه***بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

[ص ۵۸۲]

وأجاب ابن عصفور عن الآيه بأنه إنما يشترط حمل الزمان المستقبل على إذا إذا كان ظرفا ، وهى فى الآيه بدل من المفعول به لا ظرف ، ولاـ يأتى (۱) هـذا الجواب فى البيت ، والجواب الشامـل لهمـا أن يوم القيـامه لمـا كـان محقق الوقوع جعل كالماضـى ؛ فحمل على إذ ، لا على إذا ، على حد (وَنُفِخَ فِى الصُّورِ).

الثـانى : حيث ، وتختص بـذلك عن سـائر أسـماء المكـان ، وإضافتها إلى الجمله لازمه ، ولا يشترط لـذلك كونها ظرفا ، وزعم المهدوىّ شارح الدّريديه - وليس بالمهدوى المفسر المقرىء - أن حيث فى قوله :

۶۶۰- ثمّت راح فى الملبّين إلى ***حيث تحجّى المأزمان ومنى

لمـا خرجت عن الظرفيه بـدخول إلى عليهـا خرجت عن الإضـافه إلى الجمل ، وصارت الجمله بعـدها صـفه لها ، وتكلف تقـدير رابط لها ، وهو فيه ، وليس بشىء ؛ لما قدمنا فى أسماء الزمان.



---

۱- فى نسخه «ولا يتأتى».

الثالث : آيه بمعنى علامه ، فإنها تضاف جوازا إلى الجمله الفعليه المتصرف فعلها مثبتا أو منفيا بما ، كقوله :

۶۶۱- بآيه يقدمون الخيل شعثا***[كأنّ على سنابكها مداما] [ص ۶۳۸]

وقوله :

۶۶۲- [ألكنى إلى قومى السّلام رساله] ***بآيه ما كانوا ضعافا ولا عزلا [ص ۴۲۱]

وهذا قول سيبويه ، زعم أبو الفتح أنها إنما تضاف إلى المفرد نحو (آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ) وقال الأصل بآيه ما يقدمون ، أى بآيه إقدامكم كما قال :

۶۶۳- [ألا من مبلغ عنّى تميما] ***بآيه ما تحبّون الطّعاما [ص ۶۳۸] اه

وفيه حذف موصول حرفى غير أن وبفاء صلته ، ثم هو غير متأتّ فى قوله :

*بآيه ما كانوا ضعافا ولا عزلا* [۶۶۲]

الرابع : ذو فى قولهم «اذهب بذى تسلم» والباء فى ذلك ظرفيه ، وذى صفه لزمن محذوف ، ثم قال الأكثرون : هى بمعنى صاحب ؛ فالموصوف نكره ، أى اذهب فى وقت صاحب سلامه ، أى فى وقت هو مظنّه السلامه ، وقيل : بمعنى الذى فالموصوف معرفه ، والجمله صله فلا محل

لهـا ، والأصـل : اذهب فى الوقت الـذى تسـلم فيه ، ويضـعفه أن اسـتعمال ذى موصوله مختص بطيئ ، ولم ينقـل اختصاص هـذا الاسـتعمال بهم ، وأن الغالب عليها فى لغتهم البناء ، ولم يسـمع هنا إلا الإعراب وأن حذف العائد المجرور هو والموصول بحرف متحد المعنى مشروط باتحاد المتعلق نحو (وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ) والمتعلق هنا مختلف ، وأن هذا العائد لم يذكر فى وقت ، وبهذا الأـخير يضـعف قول الأـخفش فى (يـا أَيُّهَـا النَّاسُ) إن أيا موصوله والناس خبر لمحـذوف ، والجمله صـله وعائـد ، أى يا من هم الناس ، على أنه قد حذف العائد حذفا لازما فى نحو *ولا سيّما يوم* [٢١٩] فيمن رفع ، أى لا مثل الذى هو يوم ، ولم يسمع فى نظائره ذكر العائد ، ولكنه نادر ؛ فلا يحسن الحمل عليه.

والخـامس ، والسـادس : لـدن وريث ، فإنهما يضافان جوازا إلى الجمله الفعليه التى فعلها متصـرف ، ويشترط كونه مثبتا ، بخلافه مع آيه.

فأما لدن فهى اسم لمبدأ الغايه ، زمانيه كانت أو مكانيه ، ومن شواهدها قوله :

٦٦٤- لزمنا لدن سألتمونا وفاقكم ***فلا يك منكم للخلاف جنوح

وأما ريث فهى مصدر راث إذا أبطأ ، وعوملت معامله أسـماء الزمان فى الإضافه إلى الجمله ، كما عوملت المصادر معامله أسماء الزمان فى التوقيت كقولك «جئتك صلاه العصر» قال :

٦٦٥- خليليّ رفقا ريث أقضى لبانه***من العرصات المذكرات عهودا

وزعم ابن مالك فى كافيته وشـرحها أن الفعل بعدهما على إضـمار أن ، والأول قوله فى التسـهل وشـرحه ، وقد يعذر فى ريث ؛ لأنها ليست

زمانا ، بخلاف لدن ، وقد يجاب بأنها لما كانت لمبدأ الغايات مطلقا لم تخلص للوقت ، وفى الغره لابن الدهان أن سيبويه لا يرى جواز إضافتها إلى الجمله ، ولهذا قال فى قوله :

۶۶۶- *من لد شولا [فإلى إتلائها]*

إن تقديره من لد أن كانت شولا ، ولم يقدر من لد كانت.

والسابع والثامن : قول وقائل كقوله :

۶۶۷- قول يا للرّجال ينهض منّا***مسرعين الكهول والشّبّانا

وقوله :

۶۶۸- وأجبت قائل كيف أنت بصالح ***حتّى مللت وملّنى عوّادى

والجمله الخامسه : الواقعه بعد الفاء أو إذا جوابا لشرط جازم ؛ لأنها لم تصدّر بمفرد يقبل الجزم لفظا كما فى قولك «إن تقم أقم» ومحلا- كما فى قولك «إن جئتنى أكرمتك» مثال المقرونه بالفاء (مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلا هادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ) ولهذا قرىء بجزم يذر عطفا على المحل ، ومثال المقرونه بإذا (وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِما قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذا هُمْ يَقْنَطُونَ) والفاء المقدره كالموجوده كقوله :

*من يفعل الحسنات الله يشكرها* [۸۱]

ومنه عند المبرد نحو «إن قمت أقوم» وقول زهير :

۶۶۹- وإن أتاه خليل يوم مسغبه***يقول لا غائب مالى ولا حرم

وهذا أحد الوجهين عند سيبويه ، والوجه الآخر أنه على التقديم

والتأخير ؛ فيكون دليل الجواب لا عينه ، وحينئذ فلا يجزم ما عطف عليه ، ويجوز أن يفسر ناصبا لما قبل الأداه ، نحو «زيدا إن أتانى أكرمه» ومنع المبرد تقدير التقديم ، محتجا بأنّ الشىء إذا حلّ فى موضعه لا ينوى به غيره ، وإلا لجاز «ضرب غلامه زيدا» وإذا خلا الجواب الذى لم يجزم لفظه من الفاء وإذا نحو «إن قام زيد قام عمرو» فمحل الجزم محكوم به للفعل لا للجمله ، وكذا القول فى فعل الشرط ، قيل : ولهذا جاز نحو «إن قام ويقعدا أخواك» على إعمال الأول ، ولو كان محل الجزم للجمله بأسرها لزم العطف على الجمله قبل أن تكمل.

تنبيه - قرأ غير أبى عمرو (لَوْ لا أَخَّرْتَنِى إِلى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ) بالجزم ، فقيل : عطف على ما قبله على تقدير إسقاط الفاء ؛ وجزم (أصدق) ويسمّى العطف على المعنى ، ويقال له فى غير القرآن العطف على التوهم ، وقيل : عطف على محل الفاء وما بعدها وهو (أصدق) ومحله الجزم ؛ لأنه جواب التحضيض ، ويجزم بإن مقدره وإنه كالعطف على (مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلا هادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ) بالجزم ، وعلى هذا فيضاف إلى الضابط المذكور أن يقال : أو جواب طلب ، ولا تقيد هذه المسأله بالفاء ؛ لأنهم أنشدوا على ذلك قوله :

۶۷۰- فأبلونى بليّتكم لعلى ***أصالحكم وأستدرج نويّا (۱) [ص۴۷۷]

وقال أبو على : عطف «أستدرج» على محل الفاء الداخله فى التقدير



---

۱- أبلونى : أعطونى ، والبليه : الناقه يربطونها على قبر صاحبها حتى تموت ، ونوبا أى نواى ، قلب الألف ياء وأدغمها فى باء المتكلم على لغه هذيل. ومعناه الجهه التى ينوبها

على لعلى وما بعدها ، قلت : فكأن هذا [هنا] بمنزله :

*من يفعل الحسنات الله يشكرها* [٨١]

فى باب الشرط ، وبعد فالتحقيق أن العطف فى الباب من العطف على المعنى ؛ لأن المنصوب بعد الفاء فى تأويل الاسم ، فكيف يكون هو والفاء فى محل الجزم؟ وسأوضح ذلك فى باب أقسام العطف.

الجمله السادسه : التابعه لمفرد ، وهى ثلاثه أنواع :

أحدها : المنعوت بها ؛ فهى فى موضع رفع فى نحو (مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لا بَيْعٌ فِيهِ) ونصب فى نحو (وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ) وجر فى نحو (رَبَّنا إِنَّكَ جامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لا رَيْبَ فِيهِ) ومن مثل المنصوبه المحل (رَبَّنا أَنْزِلْ عَلَيْنا مائِدَةً مِنَ السَّماءِ تَكُونُ لَنا عِيداً) (خُذْ مِنْ أَمْوالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ) الآيه ؛ فجمله (تَكُونُ لَنا عِيداً) صفه لمائده ، وجمله (تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ) صفه لصدقه ، ويحتمل أن الأولى حال من ضمير مائده المستتر فى (مِنَ السَّماءِ) على تقديره صفه لها لا متعلقا بأنزل ، أو من (مائِدَةً) على هذا التقدير ؛ لأنها قد وصفت ، وأن الثانيه حال من ضمير (خُذْ) ونحو (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي) أى وليا وارثا ، وذلك فيمن رفع (يَرِثُ) وأما من جزمه فهو جواب للدعاء ، ومثل ذلك (فَأَرْسِلْهُ مَعِي رِدْءاً يُصَدِّقُنِي) قرىء برفع يصدق وجزمه.

والثانى : المعطوفه بالحرف نحو «زيد منطلق وأبوه ذاهب» إن قدرت الواو عاطفه على الخبر ؛ فلو قدرت العطف على الجمله فلا موضع لها ، أو قدرت الواو واو الحال فلا تبعيه والمحل نصب.

وقال أبو البقاء فى قوله تعالى (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً) : الأصل فهى تصبح ، والضمير للقصه ، و (تصبح) خبره ، أو (تصيح) بمعنى أصبحت ، وهو معطوف على (أَنْزَلَ) فلا محل له إذا ، اه.

وفيه إشكالان : أحدهما أنه لا محوج فى الظاهر لتقدير ضمير القصه ، والثانى تقديره الفعل المعطوف على الفعل المخبر به لا محل له.

وجواب الأول أنه قد يكون قدّر الكلام مستأنفا ، والنحويون يقدرون فى مثل ذلك مبتدأ كما قالوا فى «وتشرب اللّبن» فيمن رفع : إن التقدير : وأنت تشرب اللبن ، وذلك إما لقصدهم إيضاح الاستئناف ، أو لأنه لا يستأنف إلا على هذا التقدير ، وإلا لزم العطف الذى هو مقتضى الظاهر.

وجواب الثانى أن الفاء نزّلت الجملتين منزله الجمله الواحده ، ولهذا اكتفى فيهما بضمير واحد ، وحينئذ فالخبر مجموعهما كما فى جملتى الشرط والجزاء الواقعتين خبرا ، والمحل لذلك المجموع ، وأما كل منهما فجزء الخبر ؛ فلا محل له ، فافهمه فإنه بديع.

ويجب على هذا أن يدعى أن الفاء فى ذلك وفى نظائره من نحو «زيد يطير الذّباب فيغضب» قد أخلصت لمعنى السببيه ، وأخرجت عن العطف ، كما أن الفاء كذلك فى جواب الشرط ، وفى نحو «أحسن إليك فلان فأحسن إليه» ويكون ذكر أبى البقاء للعطف تجوزا أو سهوا.

ومما يلحق بهذا البحث أنه إذا قيل : «قال زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم» فليست الجمله الأولى فى محل نصب والثانيه تابعه لها ، بل الجملتان معا فى موضع نصب ، ولا محل لواحده منهما ؛ لأن المقول

مجموعهما ، وكل منهما جزء للمقول ، كما أن جزأى الجمله الواحده لا محل لواحد منهما باعتبار القول ، فتأمله.

الثالث : المبـدله كقوله تعالى : (ما يُقالُ لَكَ إِلَّا ما قَـدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَهٍ وَذُو عِقابٍ أَلِيمٍ) فإنّ وما عملت فيه بـدل من ما وصـلتها ، وجاز إسـناد يقال إلى الجمله كما جاز فى (وَإِذا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللهِ حَقٌّ وَالسَّاعَهُ لا رَيْبَ فِيها) هذا كله إن كـان المعنى مـا يقول الله لـك إلا ما قـد قيل ، فأما إن كان المعنى ما يقول لك كفار قومك من الكلمات المؤذيه إلا مثل ما قد قال الكفار الماضون لأنبيائهم ، وهو الوجه الذى بدأ به الزمخشرى ، فالجمله استئناف.

ومن ذلك (وَأَسَرُّوا النَّجْوى) ثم قال الله تعالى : (هَلْ هذا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ) قال الزمخشـرى : هذا فى موضع نصـب بدلا من النجوى ، ويحتمل التفسير : وقال ابن جنى فى قوله :

إلى الله أشكو بالمدينه حاجه***وبالشّام أخرى كيف ينتقيان؟ [۳۳۹]

جمله الاستفهام بدل من حاجه وأخرى ، أى إلى الله أشكو حاجتىّ (۱) تعذّر التقائهما

الجمله السابعه : التابعه لجمله لها محل ، ويقع ذلك فى بابى النّسق والبدل خاصه.

فالأول نحو «زيد قام أبوه وقعد أخوه» إذا لم تقدر الواو للحال ، ولا قدرت العطف على الجمله الكبرى.



---

۱- فى نسخه «أشكو حاجتين».

والثانى شرطه كون الثانيه أوفى من الأولى بتأديه المعنى المراد ، نحو (وَاتَّقُوا الَّذِى أَمَدَّكُمْ بِما تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعامٍ وَبَنِينَ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ) فإن دلاله الثانيه على نعم الله مفصله ، بخلاف الأولى ، وقوله :

٦٧١- أقول له ارحل لا تقيمنّ عندنا***[وإلا فكن فى السّرّ والجهر مسلما] [ص ۴۵۶]

فإن دلاله الثانيه على ما أراده من إظهار الكراهيه لإقامته بالمطابقه ، بخلاف الأولى.

قيل : ومن ذلك قوله :

٦٧٢- ذكرتك والخطّىّ يخطر بيننا***وقد نهلت منّا المثقّفه السّمر

فإنه أبدل «وقد نهلت» من قوله «والخطى يخطر بيننا» بدل اشتمال ، اه.

وليس متعينا ؛ لجواز كونه من باب النسق ، على أن تقدر الواو للعطف ، ويجوز أن تقدر واو الحال ، وتكون الجمله حالا ، إما من فاعل ذكرتك على المذهب الصحيح فى جواز ترادف الأحوال ، وإما من فاعل يخطر فتكون الحالان متداخلتين ، والرابط على هذا الواو ، وإعاده صاحب الحال بمعناه ، فإن المثقفه السّمر هى الرماح.

ومن غريب هذا الباب قولك «قلت لهم قوموا أولكم وآخركم» زعم ابن مالك أن التقدير : ليقم أولكم وآخركم ، وأنه من باب بدل الجمله من الجمله لا المفرد من المفرد ، كما قال فى العطف فى نحو (اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ) و (لا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلا أَنْتَ مَكاناً سُوىً) و (لا تُضَارَّ والِدَهٌ بِوَلَدِها وَلا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ).

تنبيه – هـذا الـذى ذكرته – من انحصـار الجمـل التى لها محل فى سبع – جار على ما قرّروا ، والحق أنها تسع ، والـذى أهملوه : الجمله المستثناه ، والجمله المسند إليها.

أما الأولى فنحو (لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ اللهُ) قال ابن خروف : من مبتدأ ، ويعذبه الله الخبر ، والجمله فى موضع نصب على الاستثناء المنقطع ، وقال الفراء فى قراءه بعضـهم (فشـربوا منه إلا قليل منهم) : إن (قليل) مبتدأ حذف خبره أى لم يشـربوا ، وقـال جمـاعه فى (إِلَّا امْرَأَتَكَ) بالرفع : إنه مبتـدأ والجمله بعـده خبر ، وليس من ذلك نحو «ما مررت بأحـد إلّا زيد خير منه» لأن الجمله هنا حال من أحـد باتفاق ، أو صـفه له عند الأخفش ، وكل منهما قد مضـى ذكره ، وكذلك الجمله فى (إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعامَ) فإنها حال ، وفى نحو «ما علمت زيدا إلا يفعل الخير» فإنها مفعول ، وكل ذلك قد ذكر.

وأما الثانيه فنحو (سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْـذَرْتَهُمْ) الآيه إذا أعرب سواء خبرا ، وأنـذرتهم مبتـدأ ، ونحو «تسـمع بالمعيدىّ خير من أن تراه» إذا لم تقدر الأصل أن تسمع ، بل يقدر تسمع قائما مقام السماع كما أن الجمله بعد الظرف فى نحو (وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبالَ) وفى نحو (أَأَنْـذَرْتَهُمْ) فى تأويـل المصـدر ، وإن لـم يكن معهـا (١) حرف سابـك واختلف فى الفاعـل ونـائبه هـل يكونـان جمله أم لا ؛ فالمشـهور المنع مطلقا ، وأجازه هشام وثعلب مطلقا نحو «يعجبنى قام زيد» وفصّل الفراء وجماعه ونسبوه لسيبويه فقالوا : إن كان الفعل قلبيا ووجد معلّق عن العمل



---

۱- فى نسخه «معهما» بالتثنيه – ولها وجه.

نحو «ظهر لى أقام زيد» صح ، وإلا فلا ، وحملوا عليه (ثُمَّ بَدا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ ما رَأَوُا الْآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ) ومنعوا «يعجبنى يقوم زيد» وأجازهما هشام وثعلب ، واحتجا بقوله :

۶۷۳- وما راعنى إلّا يسير بشرطه***[وعهدى به قينا يسير بكير]

ومنع الأكثرون ذلك كله ، وأولوا ما ورد مما يوهمه ، فقالوا : فى بدا ضمير البداء ، وتسمع ويسير على إضمار أن.

وأما قوله تعالى (وَإِذا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ) وقوله عليه الصلاه والسّلام «لا حول ولا قوه إلّا بالله كنز من كنوز الجنه» وقول العرب «زعموا مطيه الكذب» فليس من باب الإسناد إلى الجمله ؛ لما بينا فى غير هذا الموضع.

## حكم الجمل بعد المعارف و بعد النكرات

يقول المعربون على سبيل التقريب : الجمل بعد النكرات صفات ، وبعد المعارف أحوال.

وشرح المسأله مستوفاه أن يقال : الجمل الخبريه التى لم يستلزمها ما قبلها : إن كانت مرتبطه بنكره محضه فهى صفه لها ، أو بمعرفه محضه فهى حال عنها ، أو بغير المحضه منهما فهى محتمله لهما ، وكل ذلك بشرط وجود المقتضى وانتفاء المانع.

مثال النوع الأول - وهو الواقع صفه لا غير لوقوعه بعد النكرات المحضه - قوله تعالى (حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنا كِتاباً نَقْرَؤُهُ) (لِمَ تَعِظُونَ قَوْماً اللهُ

مُهْلِكَهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ) (مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لا بَيْعٌ فِيهِ) ومنه (حَتَّى إِذا أَتَيا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَما أَهْلَها) وإنما أعيد ذكر الأهل لأنه لو قيل استطعماهم مع أن المراد وصف القريه لزم خلو الصفه من ضمير الموصوف ، ولو قيل استطعماها كان مجازا ، ولهذا كان هذا الوجه أولى من أن تقدر الجمله جوابا لإذا ؛ لأن تكرار الظاهر يعرى حينئذ عن هذا المعنى ، وأيضا فلأنّ الجواب فى قصه الغلام (قالَ أَقَتَلْتَ) لا قوله (فقتله) لأن الماضى المقرون بقد لا يكون جوابا ؛ فليكن (قالَ) فى هذه الآيه أيضا جوابا.

ومثال النوع الثانى - وهو الواقع حالا لا غير لوقوعه بعد المعارف المحضه - (وَلا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ) (لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنْتُمْ سُكارى).

ومثال النوع النوع الثالث - وهو المحتمل لهما بعد النكره - (وَهذا ذِكْرٌ مُبارَكٌ أَنْزَلْناهُ) فلك أن تقدر الجمله صفه للنكره وهو الظاهر ، ولك أن تقدرها حالا منها لأنها قد تخصصت بالوصف وذلك يقربها من المعرفه ، حتى إن أبا الحسن أجاز وصفها بالمعرفه فقال فى قوله تعالى (فَآخَرانِ يَقُومانِ مَقامَهُما مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيانِ) إن الأوليان صفه لآخران لوصفه بيقومان ، ولك أن تقدرها حالا من المعرفه وهو الضمير فى (مُبارَكٌ) إلا أنه قد يضعف من حيث المعنى وجها الحال ؛ أما الأول فلأن الإشاره إليه لم تقع فى حاله الإنزال كما وقعت الإشاره إلى البعل فى حاله الشيخوخه فى (وَهذا بَعْلِي شَيْخاً) وأما الثانى فلاقتضائه تقييد البركه بحاله الإنزال ، وتقول «ما فيها أحد يقرأ» فيجوز الوجهان أيضا ؛ لزوال الإبهام عن النكره بعمومها (1).



---

۱- فى نسخه «لعمومها».

ومثال النوع الرابع - وهو المحتمل لهما بعد المعرفه - (كَمَثَلِ الْحِمارِ يَحْمِلُ أَسْفاراً) فإن المعرف الجنسى يقرب فى المعنى من النكره ؛ فيصح تقدير (يَحْمِلُ) حالا أو وصفا ومثله (وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهارَ) وقوله :

*ولقد أمرّ على اللئيم يسبّنى* [١۴٢]

وقد اشتمل الضابط المذكور على قيود :

أحدها : كون الجمله خبريه ، واحترزت بذلك من نحو «هذا عبد بعتكه» تريد بالجمله الإنشاء ، و «هذا عبدى بعتكه» كذلك ؛ فإن الجملتين مستأنفتان ، لأن الإنشاء لا يكون نعتا ولا حالا ، ويجوز أن يكونا خبرين آخرين إلا عند من منع تعدد الخبر مطلقا ، وهو اختيار ابن عصفور ، وعند من منع تعدده مختلفا بالإفراد والجمله ، وهو أبو على ، وعند من منع وقوع الإنشاء خبرا ، وهم طائفه من الكوفيين.

ومن الجمل ما يحتمل الإنشائيه والخبريه فيختلف الحكم باختلاف التقدير ، وله أمثله :

منها : قوله تعالى (قالَ رَجُلانِ مِنَ الَّذِينَ يَخافُونَ أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِمَا) فإن جمله (أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِمَا) تحتمل الدّعاء فتكون معترضه ، والإخبار فتكون صفه ثانيه ، ويضعف من حيث المعنى أن تكون حالا ، ولا يضعف فى الصناعه لوصفها بالظرف.

ومنها : قوله تعالى (أَوْ جاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) فذهب الجمهور إلى أن (حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) جمله خبريه ، ثم اختلفوا فقال

جماعه منهم الأخفش : هى حال من فاعل جاء على إضمار قد ، ويؤيده قراءه الحسن (حصره صدورهم) وقال آخرون : هى صفه ؛ لئلا يحتاج إلى إضمار قد ، ثم اختلفوا فقيل : الموصوف منصوب محذوف ، أى قوما حصرت صدورهم ، ورأوا أن إضمار الاسم أسهل من إضمار حرف المعنى ، وقيل : مخفوض مذكور وهم قوم المتقدم ذكرهم ؛ فلا إضمار البته ، وما بينهما اعتراض ، ويؤيده أنه قرىء بإسقاط (أَوْ) وعلى ذلك فيكون (جاؤُكُمْ) صفه لقوم ، ويكون (حَصِرَتْ) صفه ثانيه ، وقيل : بدل اشتمال من (جاؤُكُمْ) لأن المجيء مشتمل على الحصر ، وفيه بعد ، لأن الحصر من صفه الجائين ، وقال أبو العباس المبرد : الجمله إنشائيه معناها الدعاء ، مثل (غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ) فهى مستأنفه ، ورد بأن الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا يتجه.

ومن ذلك قوله تعالى : (وَاتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً) فإنه يجوز أن تقدر لا ناهيه ونافيه ، وعلى الأول فهى مقوله القول محذوف هو الصفه ، أى فتنه مقولا فيها ذلك ، ويرجحه أن توكيد الفعل بالنون بعد لا الناهيه قياس نحو (وَلا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غافِلًا) وعلى الثانى فهى صفه لفتنه ، ويرجحه سلامته من تقدير.

القيد الثانى : صلاحيتها للاستغناء عنها ، وخرج بذلك جمله الصله ، وجمله الخبر ، والجمله المحكيه بالقول ، فإنها لا يستغنى عنها ، بمعنى أن معقوليه القول متوقفه عليها وأشباه ذلك.

القيد الثالث : وجود المقتضى ، واحترزت بذلك عن نحو (فَعَلُوهُ) من قوله تعالى (وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ) فإنه صفه لكل أو لشىء ، ولا يصح أن يكون حالا من كل مع جواز الوجهين فى نحو «أكوم كل رجل جاءك» لعدم ما يعمل فى الحال ، ولا يكون خبرا ، لأنهم لم يفعلوا كل

شىء ، ونظيره قوله تعالى (لَوْ لا كِتابٌ مِنَ اللهِ سَبَقَ) يتعين كون (سَبَقَ) صفه ثانيه ، لا حالا من الكتاب ، لأن الابتداء لا يعمل فى الحال ، ولا من الضمير المستتر فى الخبر المحذوف ، لأن أبا الحسن حكى أن الحال لا يذكر بعد لو لا كما لا يذكر الخبر ، ولا يكون خبرا ، لما أشرنا إليه ، ولا ينقض الأول بقوله «لو لا رأسك مدهونا» ولا الثانى بقول الزبير رضى الله عنه :

۶۷۴- ولو لا بنوها حولها لخبطتها*** [كخبطه عصفور ولم أتلعثم]

لندورهما ، وأما قول ابن الشجرى فى (وَلَوْ لا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ) : إن عليكم خبر ، فمردود ، بل هو متعلق بالمبتدأ ، والخبر محذوف.

القيد الرابع : انتفاء المانع ، والمانع أربعه أنواع ، أحدها : ما يمنع حاليه كانت متعينه لو لا وجوده ، ويتعين حينئذ الاستئناف نحو «زارنى زيد سأكافئه» أو «لن أنسى له ذلك» فإن الجمله بعد المعرفه المحضه حال ، ولكن السين ولن مانعان ، لأن الحاليه لا تصدّر بدليل استقبال ، وأما قول بعضهم فى (وَقالَ إِنِّى ذاهِبٌ إِلى رَبِّى سَيَهْدِينِ) : إن (سَيَهْدِينِ) حال كما تقول «سأذهب مهديا» فسهو. والثانى : ما يمنع وصفيه كانت متعينه لو لا وجود المانع ، ويمتنع فيه الاستئناف ، لأن المعنى على تقييد المتقدم ، فتتعين الحاليه بعد أن كانت ممتنعه ، وذلك نحو (وَعَسى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ) (أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلى قَرْيَةٍ وَهِىَ خاوِيَةٌ) وقوله :

۶۷۵- مضى زمن والنّاس يستشفعون بى *** [فهل لى إلى ليلى الغداه شفيع]

والمعارض فيهن الواو ، فإنها لا تعترض بين الموصوف وصفته ،

خلافا للزمخشرى ومن وافقه. والثالث : ما يمنعهما معا ، نحو (وَحِفْظاً مِنْ كُلِّ شَيْطانٍ مارِدٍ لا يَسَّمَّعُونَ) وقد مضى البحث فيها ، والرابع : ما يمنع أحدهما دون الآخر ولو لا المانع لكانا جائزين ، وذلك نحو «ما جاءنى أحد إلا قال خيرا» فإن جمله القول كانت قبل وجود إلا محتمله للوصفيه والحاليه ، ولما جاءت إلا امتنعت الوصفيه. ومثله : (وَما أَهْلَكْنا مِنْ قَرْيَهٍ إِلَّا لَها مُنْذِرُونَ) وأما (وَما أَهْلَكْنا مِنْ قَرْيَهٍ إِلَّا وَلَها كِتابٌ مَعْلُومٌ) فللوصفيه مانعان الواو وإلا ، ولم ير الزمخشرى وأبو البقاء واحدا منهما مانعا ، وكلام النحويين بخلاف ذلك ، وقال الأخفش : لا تفصل إلا بين الموصوف وصفته ، فإن قلت «ما جاءنى رجل إلا راكب» فالتقدير إلا رجل راكب ، يعنى أن راكبا صفه لبدل محذوف ، قال وفيه قبح ، لجعلك الصفه كالاسم ، يعنى فى إيلائك إياها العامل ، وقال الفارسى : لا يجوز «ما مررت بأحد إلا قائم» فإن قلت «إلا قائما» جاز ، ومثل ذلك قوله :

٦٧٦- وقائله تخشى علىّ : أظنّه ***سيودى به ترحاله وجعائله (١)

فإن جمله «تخشى علىّ» حال من الضمير فى قائله ، ولا يجوز أن يكون صفه لها ؛ لأن اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل ، والله أعلم.



---

١- قرأ الدسوقى «أظنه» بوزن أعزه ، وجعله جمع ظن ، كما قرأ «سيردى به» وليس بشىء

## الباب الثالث : فی ذکر أحکام ما یشبه الجمله و هو الظرف والجار و المجرور

### ذکر حکمها فی التعلق

لا بدّ من تعلقهما بالفعل ، أو ما یشبهه ، أو ما أوّل بما یشبهه ، أو ما یشیر إلی معناه ؛ فإن لم یکن شیء من هذه الأربعه موجودا قدّر ، کما سیأتی.

وزعم الکوفیون وابنا طاهر وخروف أنه لا تقدیر فی نحو «زید عندک» وعمرو فی الدار» ثم اختلفوا ؛ فقال ابنا طاهر وخروف : الناصب المبتدأ ، وزعما أنه یرفع الخبر إذا کان عینه نحو «زید أخوک» وینصبه إذا کان غیره ، وأن ذلک مذهب سیبویه ، وقال الکوفیون : الناصب أمر معنوی ، وهو کونهما مخالفین للمبتدأ.

ولا معوّل علی هذین المذهبین.

مثال التعلق بالفعل وما یشبهه (۱) قوله تعالی (أَنْعَمْتَ عَلَیْهِمْ غَیْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَیْهِمْ) وقول ابن درید :

۶۷۷- واشتعل المبیضّ فی مسودّه ***مثل اشتعال النار فی جزل الغضا [ص ۷۵۱]



---

۱- فی نسخه «بالفعل وشبهه».

وقد تقدر «فى» الأولى متعلقه بالمبيض ؛ فيكون تعلق الجارين بالاسم ، ولكن تعلق الثانى بالاشتعال يرجح تعلق الأول بفعله ؛ لأنه أتم لمعنى التشبيه ، وقد يجوز تعلق «فى» الثانيه بكون محذوف حالا من النار ، ويبعده أن الأصل عدم الحذف. ومثال التعلق بما أول بمشبه الفعل قوله تعالى (وَهُوَ الَّذِى فِى السَّماءِ إِلهٌ وَفِى الْأَرْضِ إِلهٌ) أى وهو الذى هو إله فى السماء ؛ ففى متعلقه بإله ، وهو اسم غير صفه ، بدليل أنه يوصف فتقول «إله واحد» ولا يوصف به لا يقال «شىء إله» وإنما صح التعلق به لتأوله بمعبود ، وإله خبر لهو محذوفا ، ولا يجوز تقدير إله مبتدأ مخبرا عنه بالظرف أو فاعلا بالظرف ؛ لأن الصله حينئذ خاليه من العائد ، ولا يحسن تقدير الظرف صله وإله بدلا من الضمير المستتر فيه ، وتقدير (وَفِى الْأَرْضِ إِلهٌ) معطوفا كذلك ، لتضمنه الإبدال من ضمير العائد مرتين ، وفيه بعد ، حتى قيل بامتناعه ، ولأن الحمل على الوجه البعيد ينبغى أن يكون سببه التخلص به من محذور ، فأما أن يكون هو موقعا فيما يحتاج (١) إلى تأويلين فلا ، ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون (وَفِى الْأَرْضِ إِلهٌ) مبتدأ وخبرا ، لئلا يلزم فساد المعنى إن استؤنف ، وخلو الصله من عائد إن عطف.

ومن ذلك أيضا قوله :

٦٧٨- وإنّ لسانى شهده يشتفى بها***وهوّ على من صبّه الله علقم

أصله «علقم عليه» فعلى المحذوفه متعلقه بصبه ، والمذكوره متعلقه بعلقم ، لتأوله بصعب ، أو شاق ، أو شديد. ومن هنا كان الحذف شاذا ،



---

١- فى نسخه «موقعا فيما يحوج - إلخ.

لاختلاف متعلقى جار الموصول وجار العائد.

ومثال التعلق بما فيه رائحته قوله :

٦٧٩- *أنا أبو المنهال بعض الأحيان* [ص ٥١٤]

وقوله :

٦٨٠- أنا ابن ماويّه إذ جدّ النّقر***[وجاءت الخيل أثافيّ زمر]

فتعلق بعض وإذ بالاسمين العلمين ، لا لتأولهما باسم يشبه الفعل ، بل لما فيهما من معنى قولك الشجاع أو الجواد. وتقول «فلان حاتم فى قومه» فتعلق الظرف بما فى حاتم من معنى (١) الجود ، ومن هنا ردّ على الكسائى فى استدلاله على إعمال اسم الفاعل المصغر بقول بعضهم «أظننى مرتحلا وسويّرا فرسخا» وعلى سيبويه فى استدلاله على إعمال فعيل بقوله :

٦٨١- حتّى شآها كليل موهنا عمل ***[باتت طرابا وبات اللّيل لم ينم]

وذلك أن «فرسخا» ظرف مكان و «موهنا» ظرف زمان ، والظرف يعمل فيه روائح الفعل ، بخلاف المفعول به ، ويوضح كون الموهن ليس مفعولا به أن كليلا من كلّ ، وفعله لا يعدّى ، واعتذر عن سيبويه بأن كليلا بمعنى مكل ، وكأن البرق يكلّ الوقت بدوامه فيه ، كما يقال «أتعبت يومك» أو بأنه إنما استشهد به على أن فاعلا يعدل إلى فعيل للمبالغه ، ولم يستدل به على الإعمال ، وهذا أقرب ، فإن فى الأول حمل الكلام على المجاز مع إمكان حمله على الحقيقه ، وقال ابن مالك فى قول الشاعر :

*ونعم من هو فى سرّ وإعلان* [٥٣٥]



---

١- العباره الدقيقه «فتعلق الظرف بحاتم لما فيه من معنى الجواد».

يجوز كون من موصوله فاعله بنعم ، وهو : مبتدأ خبره هو أخرى مقدره ، وفى : متعلقه بالمقدره ، لأن فيها معنى الفعل ، أى الذى هو مشهور ، انتهى : والأولى أن يكون المعنى الذى هو ملازم لحاله واحده فى سر وإعلان ، وقدّر أبو على من هذه تمييزا ، والفاعل مستتر ، وقد أجيز فى قوله تعالى : (وَهُوَ اللهُ فِي السَّماواتِ وَفِي الْأَرْضِ) تعلقه باسم الله تعالى وإن كان علما ، على معنى وهو المعبود ، وهو المسمى بهذا الاسم ، وأجيز تعلقه بيعلم ، وبسركم وجهركم ، وبخبر محذوف قدره الزمخشرى بعالم ، ورد الثانى بأن فيه تقديم معمول المصدر وتنازع عاملين فى متقدم ، وليس بشى ، لأن المصدر هنا ليس مقدرا بحرف مصدرى وصلته ، ولأنه قد جاء نحو (بِالْمُؤْمِنِينَ لَرَؤُفٌ رَحِيمٌ) والظرف متعلق بأحد الوصفين قطعا ، فكذا هنا ، وردّ أبو حيان الثالث بأن «فى» لا تدل على عالم ونحوه من الأكوان الخاصه ، وكذا ردّ على تقديرهم (فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ) مستقبلات لعدتهن ، وليس بشىء ، لأن الدليل ما جرى فى الكلام من ذكر العلم ، فإن بعده (يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ) وليس الدليل حرف الجر ، ويقال له : إذا كنت تجيز الحذف للدليل المعنوى مع عدم ما يسد مسده فكيف تمنعه مع وجود ما يسد؟ وإنما اشترطوا الكون المطلق لوجوب الحذف ، لا لجوازه.

ومثال التعلق بالمحذوف (وَإِلى ثَمُودَ أَخاهُمْ صالِحاً) بتقدير وأرسلنا ولم يتقدم ذكر الإرسال ، ولكن ذكر النبى والمرسل إليهم يدل على ذلك ، ومثله (فِي تِسْعِ آياتٍ إِلى فِرْعَوْنَ) ففى وإلى متعلقان باذهب محذوفا (وَبِالْوالِدَيْنِ إِحْساناً) أى وأحسنوا بالوالدين إحسانا مثل (وَقَدْ أَحْسَنَ بِي) أو وصيناهم بالوالدين إحسانا مثل (وَوَصَّيْنَا الْإِنْسانَ بِوالِدَيْهِ حُسْناً) ومنه باء البسمله.

### هل يتعلقان بالفعل الناقص؟

من زعم أنه لا يدلّ على الحدث منع من ذلك ، وهم المبرد فالفارسى فابن جنى فالجرجانى فابن برهان ثم الشلوبين ، والصحيح أنها كلها داله عليه إلا ليس.

واستدل لمثبتى ذلك التعلق بقوله تعالى : (أَكانَ لِلنَّاسِ عَجَباً أَنْ أَوْحَيْنا) فإن اللام لا تتعلق بعجبا ؛ لأنه مصدر مؤخر ، ولا بأوحينا لفساد المعنى ، ولأنه صله لأن ، وقد مضى عن قريب أن المصدر الذى ليس فى تقدير حرف موصول ولا صلته لا يمتنع التقديم عليه ، ويجوز أيضا أن تكون متعلقه بمحذوف هو حال من عجبا على حد قوله :

لميّه موحشا طلل ***[يلوح كأنّه خلل] [١٢٥]

### هل يتعلقان بالفعل الجامد؟

زعم الفارسى فى قوله :

ونعم مزكأ من ضاقت مذاهبه ***ونعم من هو فى سرّ وإعلان [٥٣٥]

أن من نكره تامه تمييز لفاعل نعم مستترا ، كما قال هو وطائفه فى «ما» من نحو (فَنِعِمَّا هِيَ) إن الظرف متعلق بنعم ، وزعم ابن مالك أنها موصوله فاعل ، وأن هو مبتدأ خبره هو أخرى مقدره على حد *شعرى

شعرى* [۵۳۶] وإن الظرف متعلق بهو المحذوفه لتضمنها معنى الفعل ، أى ونعم الذى هو باق على وده فى سره وإعلانه ، وإن المخصوص محذوف ، أى بشر بن مروان ، وعندى أن يقدر المخصوص هو ؛ لتقدم ذكر بشر فى البيت قبله ، وهو :

۶۸۲- وكيف أرهب أمرا أو أراع به ***وقد زكأت إلى بشر بن مروان؟

فيبقى التقدير حينئذ هو هو هو.

### هل يتعلقان بأحرف المعانى؟

المشهور منع ذلك مطلقا ، وقيل بجوازه مطلقا ، وفصّل بعضهم فقال : إن كان نائبا عن فعل حذف جاز ذلك على طريق (۱) النّيابه لا الأصاله ، وإلا فلا ، وهو قول أبى على وأبى الفتح ، زعما فى نحو «يا لزيد» أن اللام متعلقه بيا ، بل قالا فى «يا عبد الله» إن النصب بيا ، وهو نظير قولهما فى قوله :

*أبا خراشه أمّا أنت ذا نفر* [۴۴]

إن «ما» الزائده هى الرافعه الناصبه ، لا كان المحذوفه. وأما الذين قالوا بالجواز مطلقا فقال بعضهم فى قول كعب بن زهير رضى الله تعالى عنه :



---

۱- فى نسخه «على» سبيل النيابه.

٦٨٣- وما سعاد غداه البين إذ رحلوا***إلّا أغنّ غضيض الطّرف مكحول

غداه البين : ظرف للنفى ، أى انتفى كونها فى هذا الوقت إلا كأغنّ.

وقال ابن الحاجب فى (وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ) إذ بدل من اليوم ، واليوم إما ظرف للنفع المنفى ، وإما لما فى لن من معنى النفى ، أى انتفى فى هذا اليوم النفع ، فالمنفى نفع مطلق ، وعلى الأول نفع مقيد باليوم. وقال أيضا : إذا قلت «ما ضربته للتأديب» فإن قصدت نفى ضرب معلل بالتأديب فاللام متعلقه بالفعل ، والمنفى ضرب مخصوص ، وللتأديب : تعليل للضرب المنفى ، وإن قصدت نفى الضرب كل حال فاللام متعلقه بالنفى والتعليل له ، أى أن انتفاء الضرب كان لأجل التأديب ؛ لأنه قد يؤدّب بعض الناس بترك الضرب ، ومثله فى التعلق بحرف النفى «ما أكرمت المسىء لتأديبه ، وما أهنت المحسن لمكافأته» ، إذ لو علق هذا بالفعل فسد المعنى المراد ، ومن ذلك قوله تعالى (ما أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ) الباء متعلقه بالنفى ، إذ لو علقت بمجنون لأفاد نفى جنون خاص ، وهو الجنون الذى يكون من نعمه الله تعالى ، وليس فى الوجود جنون هو نعمه ، ولا المراد نفى جنون خاص ، اه ملخصا.

وهو كلام بديع ، إلا أن جمهور النحويين لا يوافقون على صحه التعلق بالحرف ، فينبغى على قولهم أن يقدر أن التعلق بفعل دل عليه النافى ، أى انتفى ذلك بنعمه ربك.

وقد ذكرت فى شرحى لقصيده كعب رضى الله تعالى عنه أن المختار تعلق الظرف بمعنى التشبيه الذى تضمنه البيت ، وذلك على أن الأصل : وما كسعاد إلا ظبى أغنّ ، على التشبيه المعكوس للمبالغه ، لئلا يكون الظرف

متقـدما فى التقـدير على اللفـظ الحامل لمعنى التشبيه ، وهـذا الوجه هو اختيار ابن عمرون ، وإذا جاز لحرف التشبيه أن يعمل فى الحال فى نحو قوله :

كأنّ قلوب الطّير رطبا ويابسا***لدى وكرها العنّاب والحشف البالى [٣٦٥]

مع أن الحال شبيهه بالمفعول به ، فعمله فى الظرف أجدر.

فإن قلت : لا يلزم من صحه إعمال المذكور [صحه] إعمال المقدر ، لأنه أضعف.

قلت : قـد قالوا «زيد زهير شـعرا وخاتم جودا» وقيل فى المنصوب فيهما : إنه حال أو تمييز ، وهو الظاهر ، وأيا كان فالحجه قائمه [به] ، وقد جاء أبلغ من ذلك ، وهو إعماله فى الحالين ، وذلك فى قوله :

٦٨٤- تعيّرنا أنّنا عاله***ونحن صعاليك أنتم ملوكا

إذ المعنى تعيرنا أننا فقراء ، ونحن فى حال صعلكتنا مثلكم فى حال ملككم.

فإن قلت : قـد أوجبت فى بيت كعب بن زهير رضـى الله عنه أن يكون من عكس التشبيه لئلا يتقـدم الحال على عاملها المعنوى ، فما الذى سوّغ تقدم صعاليك هنا عليه؟

قلت : سوّغه الـذى سوغ تقـدم بسـرا فى «هـذا بسـرا أطيب منه رطبا» وإن كان معمول اسم التفضـيل لا يتقـدم عليه فى نحو «لهوأ كفؤهم ناصرا» وهو خشيه اختلاط المعنى ، إلا أن هذا مطّرد ثمّ لقوه التفضيل. ونادر هنا لضعف حرف التشبيه.

وهـذا الـذى ذكرته فى البيت أجود ما قيل فيه ، وفيه قولان آخران ، أحدهما : ذكره السـخاوى فى كتابه سـفر السـعاده ، وهو أن عـاله من «عـالنى الشـىء» إذا أثقلنى ، و «ملوكا» مفعول : أى أننا نثقل الملوك بطرح كلّنا عليهم ، ونحن أنتم أى مثلكم فى هـذا الأـمر ، فالإخبـار هنا مثله فى (وَأَزْواجُهُ أُمَّهاتُهُمْ) والثانى قاله الحريرى وقـد سـئل عن البيت ، وهو أن التقـدير : إناعاله صـعاليك نحن وأنتم ، وقـد خطىء فى ذلـك ، وقيـل : إنه كلاـم لاـ معنى له ، وليس كـذلك ، بل هو متجه على بعـد فيه ، وهو أن يكون صعاليك مفعول عاله ؛ أى إنا نعول صـعاليك ، ويكون نحن توكيـدا لضـمير عاله ، وأنتم توكيـد لضـمير مسـتتر فى صـعاليك ، وحصـل فى البيت تقـديم وتأخير للضـروره ، ولم يتعرض لقوله «ملوكا» وكأنه عنـده حال من ضـمير عاله ، والأولى على قوله أن يكون صـعاليك حالا من محذوف ، أى نعولكم صـعاليك ويكون الحالان بمنزلتهما فى «لقيته مصعدا منحدرا» فإنهم نصوا على أنه يكون الأول للثانى والثانى للأول ؛ لأن فصـلا أسـهل من فصـلين ، ويكون أنتم توكيدا للمحذوف ؛ لا لضـمير صـعاليك لأنه ضمير غيبه ، وإنما جوزناه أولا لأن الصعاليك هم المخاطبون ، فيحتمل كونه راعى المعنى.

## ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر

يستثنى من قولنا «لا بد لحرف الجر من متعلق» سته أمور :

أحـدها : الحرف الزائـد كالبـاء ومن فى (كَفى بِاللهِ شَـهِيداً) (هَـلْ مِنْ خـالِقٍ غَيْرُ اللهِ) وذلك لأن معنى التعلق الارتباط المعنوى ، والأصل أن أفعالا قصرت عن الوصول إلى الأسماء فأعينت على ذلك بحروف الجر ، والزائد

إنما دخل فى الكلام تقويه له وتوكيدا ، ولم يدخل للربط.

وقول الحوفى إن البـاء فى (أَلَيْسَ اللهُ بِأَحْكَمِ الْحـاكِمِينَ) متعلقه وهم ، نعم يصـح فى اللاـم المقويه أن يقـال إنها متعلقه بالعامل المقوّى نحو (مُصَدِّقاً لِما مَعَهُمْ) و (فَعَّالٌ لِما يُرِيدُ) و (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيا تَعْبُرُونَ) لأن التحقيق أنها ليست زائده محضه ، بل لما تخيل فى العامل من الضعف الذى نزله منزله القاصر ، ولا معديه محضه لاطراد صحه إسقاطها ؛ فلها منزله بين المنزلتين.

الثانى : لعلّ فى لغه عقيل ؛ لأنها بمنزله الحرف الزائـد ، ألا ترى أن مجرورها فى موضع رفع على الابتـداء ، بدليل ارتفاع ما بعده على الخيريه ، قال :

*لعلّ أبى المغوار منك قريب* [۴۷۰]

ولأنها لم تـدخل لتوصـيل عامل ، بل لإفاده معنى التوقّع ، كما دخلت «ليت» لإفاده معنى التمنى ، ثم إنهم جروا بها منبهه على أن الأصل فى الحروف المختصه بالاسم أن تعمل الإعراب المختص به كحروف الجر.

الثـالث : «لولاـ» فيمن قال «لولاى ، ولولاك ، ولولاه» على قول سـيبويه : إن لو لا جاره للضـمير ؛ فإنها أيضا بمنزله لعل فى أن ما بعـدها مرفوع المحلّ بالابتداء ؛ فإن لو لا الامتناعيه تسـتدعى جملتين كسائر أدوات التعليق. وزعم أبو الحسن أن لو لا غير جاره ، وأن الضمير بعدها مرفوع ، ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع ، كما عكسوا فى قولهم «ما أنا كأنت» وهذا كقوله فى «عساى» ويردّهما أن نيابه ضمير عن ضمير يخالفه فى الإعراب

إنما تثبت [فى الكلام] فى المنفصل ، وإنما جاءت النيابه فى المتصل بثلاثه شروط : كون المنوب عنه منفصلا ، وتوافقهما فى الإعراب ، وكون ذلك فى الضروره ، كقوله :

٦٨٥- [وما نبالى إذا ما كنت جارتنا] ***أن لا يجاورنا إلّاك ديّار

وعليه خرّج أبو الفتح قوله :

٦٨٦- نحن بفرس الودىّ أعلمنا***منّا بركض الجياد فى السّدف

فادعى أن «نا» مرفوع مؤكّد للضمير فى أعلم ، وهو نائب عن نحن ؛ ليتخلّص بذلك من الجمع بين إضافه أفعل وكونه بمن ، وهذا البيت أشكل على أبى على حتى جعله من تخليط الأعراب.

والرابع : «رُبّ» فى نحو «ربّ رجل صالح لقيته ، أو لقيت» ؛ لأن مجرورها مفعول فى الثانى ، ومبتدأ فى الأول ، أو مفعول على حد «زيدا ضربته» ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار ؛ لأن ربّ لها الصّدر من بين حروف الجر ، وإنما دخلت فى المثالين لإفاده التكثير أو التقليل ، لا لتعديه عامل. هذا قول الرمانى وابن طاهر. وقال الجمهور : هى فيهما حرف جر معد ، فإن قالوا إنها عدّت العامل المذكور فخطأ ؛ لأنه يتعدى بنفسه ، ولاستيفائه معموله فى المثال الأول ، وإن قالوا عدّت محذوفا تقديره حصل أو نحوه كما صرح به جماعه ففيه تقدير لما معنى الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به فى وقت.

الخامس : كاف التشبيه ، قاله الأخفش وابن عصفور ، مستدلين بأنه إذا قيل «زيد كعمرو» فإن كان المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه ، بخلاف

نحو فی من «زید فی الدار» وإن کان فعلا مناسبا للکاف - وهو أشبه - فهو متعد بنفسه لا بالحرف.

والحق أن جمیع الحروف الجاره الواقعه فی موضع الخبر ونحوه تدل علی الاستقرار.

السادس : حرف الاستثناء ، وهو خلا وعدا وحاشا ، إذا خفضن ؛ فإنهن لتنحیه الفعل عما دخلن علیه ، کما أن إلّا کذلک ، وذلک عکس معنی التعدیه الذی هو إیصال معنی الفعل إلی الاسم ، ولو صح أن یقال إنها متعلقه لصح ذلک فی إلا ، وإنما خفض بهن المستثنی ولم ینصب کالمستثنی بإلا لئلا یزول الفرق بینهن أفعالا وأحرفا.

### حکمهما بعد المعارف و النکرات

حکمهما بعدهما حکم الجمل ؛ فهما صفتان فی نحو «رأیت طائرا فوق غصن ، أو علی غصن» ؛ لأنهما بعد نکره محضه ، وحالان فی نحو «رأیت الهلال بین السّحاب ، أو فی الأفق» لأنهما بعد معرفه محضه ، ومحتملان لهما فی نحو «یعجبنی الزّهر فی أکمامه ، والثمر علی أغصانه» ؛ لأن المعرّف الجنسیّ کالنکره ، وفی نحو «هذا ثمر یانع علی أغصانه» لأن النکره الموصوفه کالمعرفه.

### حکم المرفوع بعدهما

إذا وقع بعدهما مرفوع ؛ فإن تقدّمهما نفی أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال نحو «ما فی الدار أحد» و «أفی الدار زید»

و «مررت برجل معه صقر» و «جاء الذى فى الدار أبوه» و «زيد عندك أخوه» و «مررت بزيد عليه جبه» ففى المرفوع ثلاثه مذاهب :

أحدها : أن الأرجح كونه مبتدأ مخبرا عنه بالظرف أو المجرور ، ويجوز كونه فاعلا.

والثانى : أنّ الأرجح كونه فاعلا ، واختاره ابن مالك ، وتوجيهه أن الأصل عدم التقديم والتأخير.

والثالث : أنه يجب كونه فاعلا ، نقله ابن هشام عن الأكثرين.

وحيث أعرب فاعلا- فهل عامله الفعل المحذوف أو الظرف أو المجرور لنيابتهما عن استقر وقربهما من الفعل لاعتمادها! فيه خلاف ، والمذهب المختار الثانى ، لدليلين : أحدهما امتناع تقديم الحال فى نحو «زيد فى الدار جالسا» ولو كان العامل الفعل لم يمتنع ، ولقوله :

۶۸۷- [فإن يك جثمانى بأرض سواكم] ***فإنّ فؤادى عندك الدّهر أجمع

فأكّد الضمير المستتر فى الظرف ، والضمير لا يستتر إلا فى عامله ، ولا يصح أن يكون توكيدا لضمير محذوف مع الاستقرار ، لأن التوكيد والحذف متنافيان ، ولا لاسم إنّ على محله من الرفع بالابتداء ؛ لأن الطالب للمحل قد زال.

واختار ابن مالك المذهب الأول ، مع اعترافه بأن الضمير مستتر فى الظرف وهذا تناقض ، فإن الضمير لا يستكنّ إلا فى عامله.

وإن لم يعتمد الظرف أو المجرور نحو «فى الدار - أو عندك - زيد» فالجمهور يوجبون الابتداء ، والأخفش والكوفيون يجيزون الوجهين ، لأن

الاعتماد عندهم ليس بشرط ، ولذا يجيزون فى نحو «قائم زيد» أن يكون قائم مبتدأ وزيد فاعلا وغيرهم يوجب كونهما على التقديم والتأخير.

تنبيهات - الأول : يحتمل قول المتنبى يذكر دار المحبوب :

٦٨٨- ظلت بها تنطوى على كبد***نضيجه فوق خلبها يدها

أن تكون اليد فيه فاعله بنضيجه ، أو بالظرف ، أو بالابتداء ، والأول أبلغ ، لأنه أشد للحراره ، والخلب : زياده الكبد ، أو حجاب القلب ، أو ما بين الكبد والقلب ، وأضاف اليد إلى الكبد للملابسه بينهما ؛ فإنهما فى الشخص.

ولا خلاف فى تعين الابتداء فى نحو «فى داره زيد» لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبه.

فإن قلت «فى داره قيام زيد» لم يجزها الكوفيون ألبته ، أما على الفاعليه فلما قدمنا ، وأما على الابتدائيه فلأن الضمير لم يعد على المبتدأ ، بل على ما ضيف إليه المبتدأ ، والمستحق للتقديم إنما هو المبتدأ ، وأجازه البصريون على أن يكون المرفوع مبتدأ لا فاعلا ، كقولهم «فى أكفانه درج الميت» وقوله :

٦٨٩- *بمسعاته هلك الفتى أو نجاته*

وإذا كان الاسم فى نيه التقديم كان ما هو من تمامه كذلك.

والأرجح تعين الابتدائيه فى نحو «هل أفضل منك زيد» لأن اسم التفضيل لا يرفع الفاعل الظاهر عند الأكثر على هذا الحد ، وتجوز الفاعليه فى لغه قليله.

ومن المشكل قوله :

فخير نحن عند النّاس منكم ***[إذا المثوّب قال يالا] [۳۶۶]

لأـن قوله «نحن» إن قـدر فاعلاـ لزم إعمـال الوصف غير معتمـد ، ولم يثبت ، وعمـل أفعـل فى الظـاهر فى غير مسأله الكحل وهو ضعيف ، وإن قـدر مبتـدأ لزم الفصل به وهو أجنبى بين أفعل ومن ، وخرّجه أبو على - وتبعه ابن خروف - على أن الوصف خبر لنحن محذوفه ، وقدر نحن المذكوره توكيدا للضمير فى أفعل.

## ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف

وهو ثمانيه :

أحدها : أن يقعا صفه نحو (أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّماءِ).

الثـانى : أن يقعـا حالاـ نحو (فَخَرَجَ عَلى قَوْمِهِ فِى زِينَتِهِ) وأمـا قوله سـبحانه وتعـالى : (فَلَمَّا رَآهُ مُسْـتَقِرًّا عِنْـدَهُ) فزعم ابن عطيه أن (مُسْـتَقِرًّا) هو المتعلّق الذى يقدر فى أمثاله قد ظهر ، والصواب ما قاله أبو البقاء وغيره من أن هذا الاسـتقرار معناه عدم التحرك ، لا مطلق الوجود والحصول ، فهو كون خاص.

الثالث : أن يقعا صله نحو (وَلَهُ مَنْ فِى السَّماواتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لا يَسْتَكْبِرُونَ).

الرابع : أن يقعا خبرا ، نحو «زيد عندك ، أو فى الدار» وربما ظهر فى الضروره كقوله :

٦٩٠- لك العزّ إن مولاك عزّ ، وإن يهن ***فأنت لدى بحبوبه الهون كان

وفى شرح ابن يعيش : متعلق الظرف الواقع خبرا ، صرح ابن جنى بجواز إظهاره ، وعندى أنه إذا حذف ونقل ضميره إلى الظرف لم يجز إظهاره ؛ لأنه قد صار أصلا مرفوضا ، فأما إن ذكرته أولا فقلت «زيد استقر عندك» فلا يمنع مانع منه ، اه. وهو غريب.

الخامس : أن يرفعا الاسم الظاهر نحو (أَفِي اللهِ شَكٌّ) ونحو (أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّماءِ فِيهِ ظُلُماتٌ) ونحو «أعندك زيد».

والسادس : أن يستعمل المتعلق محذوفا فى مثل أو شبهه ، كقولهم لمن ذكر أمرا قد تقادم عهده «حينئذ الآن» أصله : كان ذلك حينئذ واسمع الآن ، وقولهم للمعرس «بالرّفاء والبنين» بإضمار أعرست.

والسابع : أن يكون المتعلق محذوفا على شريطه التفسير نحو «أيوم الجمعه صمت فيه» ونحو «بزيد مررت به» عند من أجازه مستدلا بقراءه بعضهم (وللظالمين أعد لهم) والأكثرون يوجبون فى [مثل] ذلك إسقاط الجار ، وأن يرفع الاسم بالابتداء أو ينصب بإضمار جاوزت أو نحوه ، وبالوجهين قرىء فى الآيه ، والنصب قراءه الجماعه ، ويرجحها العطف على الجمله الفعليه ، وهل الأولى أن يقدر المحذوف مضارعا ، أى ويعذب ، لمناسبه يدخل ، أو ماضيا ، أى وعذب ، لمناسبه المفسر؟ فيه نظر. والرفع بالابتداء ، وأما القراءه بالجر فمن توكيد الحرف بإعادته داخلا على ضمير ما دخل عليه المؤكّد ، مثل «إنّ زيدا إنّه فاضل» ولا يكون الجار والمجرور توكيدا للجار والمجرور ؛ لأن الضمير لا يؤكد الظاهر ؛ لأن الظاهر أقوى ، ولا يكون المجرور بدلا من المجرور بإعاده الجار ؛ لأن العرب لم تبدل

مضمرا من مظهر ، لا يقولون «قام زيد هو» وإنما جور ذلك بعض النحويين بالقياس.

والثامن : القسم بغير الباء نحو (وَاللَّيْلِ إِذا يَغْشى) (وَتَاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنامَكُمْ) وقولهم «لله لا يؤخر الأجل» ولو صرح بالفعل فى نحو ذلك لوجبت الباء.

### هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف؟

لا خلاف فى تعيين الفعل فى باب (١) القسم والصّله ؛ لأن القسم والصله لا يكونان إلا جملتين.

قال ابن يعيش : وإنما لم يجز فى الصله أن يقال إن نحو «جاء الذى فى الدار» بتقدير مستقر على أنه خبر لمحذوف على حد قراءه بعضهم (تَماماً عَلَى الَّذِى أَحْسَنَ) بالرفع ؛ لقله ذاك واطراد هذا ، اه.

وكذلك يجب فى الصفه فى نحو «رجل فى الدار فله درهم» لأن الفاء تجوز فى نحو «رجل يأتينى فله درهم» وتمتنع فى نحو «رجل صالح فله درهم» فأما قوله :

٦٩١- كلّ أمر مباعد أو مدان ***فمنوط بحكمه التعالى

فنادر.

واختلف فى الخبر والصفه والحال ؛ فمن قدّر الفعل - وهم الأكثرون -



---

١- فى نسخه «فى بابى - إلخ»

فلأنه الأصل فى العمل ، ومن قـدّر الوصف فلأن الأصل فى الخبر والحال والنعت الإفراد ، ولأن الفعل فى ذلك لا بد من تقديره بالوصف ، قالوا : ولأن تقليل المقدر أولى ، وليس بشىء ؛ لأن الحق أنا لم نحذف الضـمير ، بل نقلناه إلى الظرف ؛ فالمحذوف فعل أو وصف ، وكلاهما مفرد.

وأما فى الاشـتغال فيقـدر بحسب المفسـر ؛ فيقـدر الفعل فى نحو «أيوم الجمعه تعتكف فيه» والوصف فى نحو «أيوم الجمعه أنت معتكف فيه».

والحق عندى أنه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا ، بل بحسب المعنى كما سأبينه.

### كيفيه تقديره باعتبار المعنى

أما فى القسم فتقديره أقسم ، وأما فى الاشتغال فتقديره كالمنطوق به نحو «يوم الجمعه صمت فيه».

وأعلم أنهم ذكروا فى بـاب الاشـتغال أنه يجب أن لا يقـدر مثـل المـذكور إذا حصـل مانع صـناعى كما فى «زيـدا مررت به» أو معنوى كمـا فى «زيـدا ضـربت أخاه» إذ تقـدير المـذكور يقتضـى فى الأول تعـدى القاصـر بنفسه ، وفى الثانى خلاف الواقع ؛ إذ الضـرب لم يقع بزيد ؛ فوجب أن يقدر جاوزت فى الأول ، وأهنت فى الثانى ، وليس المانعان مع كل متعد بالحرف ، ولا مع كل سببى ، ألا ترى أنه لا مانع فى نحو «زيدا شـكرت له» لأن شكر يتعدى بالجار وبنفسه ، وكذلك الظرف نحو «يوم الجمعه صمت فيه» لأن العامل لا يتعدّى إلى ضمير الظرف بنفسه ، مع أنه يتعدى إلى ظاهره بنفسه ، وكذلك لا مانع فى نحو «زيدا أهنت أخاه» لأن إهانه أخيه إهانه له ، بخلاف الضرب.

وأما فى المثل فيقدّر بحسب (١) المعنى ، وأما فى البواقى نحو «زيد فى الدّار» فيقدر كونا مطلقا وهو كائن أو مستقر أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال نحو «الصوم اليوم» أو «فى اليوم» و «الجزاء غدا» أو «فى الغد» ويقدر كان أو استقر أو وصفهما إن أريد المضى ، هذا هو الصواب ، وقد أغفلوه مع قولهم فى نحو «ضربى زيدا قائما» : إن التقدير إذ كان إن أريد المضى أو إذا كان إن أريد المستقبل ، ولا فرق ، وإذا جهلت المعنى فقدر الوصف فإنه صالح فى الأزمنه كلها ، وإن كانت حقيقته الحال ، وقال الزمخشرى فى قوله تعالى (أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ) إنهم جعلوا فى النار الآن لتحقق الموعود به ، ولا يلزم ما ذكره ؛ لأنه لا يمتنع تقدير المستقبل ، ولكن ما ذكره أبلغ وأحسن.

ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقائم وجالس إلا لدليل ، ويكون الحذف حينئذ جائزا لا واجبا ، ولا ينتقل ضمير من المحذوف إلى الظرف والمجرور ، وتوهم ما جماعه امتناع حذف الكون الخاص ، يبطله أنا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل ، وعدم وجود معمول ، فكيف يكون وجود المعمول مانعا من الحذف مع أنه إما أن يكون هو الدليل أو مقويا للدليل؟ واشتراط النحويين الكون المطلق إنما هو لوجوب الحذف ، لا لجواره.

ومما يتخرج على ذلك قولهم «من لى بكذا» أى من يتكفّل لى به؟ وقوله تعالى : (فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ) أى مستقبلات لعدتهن ، كذا فسره جماعه من السلف ، وعليه عوّل الزمخشرى ، وردّه أبو حيان توهما منه أن الخاص لا يحذف ، وقال : الصواب أن اللام للتوقيت ، وأن الأصل لاستقبال



---

١- انظر الأمر السادس فى ص ۴۴۶ فقد ذكر المثل وشبهه ومثالا لكل منهما

عدتهن ، فحذف المضاف ، اه. وقد بينا فساد تلك الشبهه ، ومما يتخرّج على التعلق بالكون الخاص قوله تعالى : (الْحُرُّ بِالْحُرِّ ، وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ ، وَالْأُنْثى بِالْأُنْثى) التقدير مقتول أو يقتل ، لا كائن ، اللهم إلا أن تقدر مع ذلك مضافين ؛ أى قتل الحر كائن بقتل الحر ، وفيه تكلف تقدير ثلاثه الكون والمضافان ، بل تقدير خمسه ؛ لأن كلا من المصدرين لا بد له من فاعل ، ومما يبعد ذلك أيضا أنك لا تعلم معنى المضاف الذى تقدره مع المبتدأ إلا بعد تمام الكلام ، وإنما حسن الحذف أن يعلم عند موضع تقديره نحو (وَسْئَلِ الْقَرْيَهَ) ونظير هذه الآيه قوله تعالى (أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ) الآيه ، أى أن النفس مقتوله بالنفس ، والعين مفقوءه بالعين ، والأنف مجدوع بالأنف ، والأذن مصلومه بالاذن ، والسن مقلوعه بالسن ، هذا هو الأحسن ، وكذلك الأرجح فى قوله تعالى (الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبانٍ) أن يقدر يجريان ، فإن قدرت الكون قدرت مضافا ، أى جريان الشمس والقمر كائن بحسبان ، وقال ابن مالك فى قوله تعالى (قُلْ لا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّماواتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللهُ) : إن الظرف ليس متعلقا بالاستقرار ؛ لاستلزامه إما الجمع بين الحقيقه والمجاز ؛ فإن الظرفيه المستفاده من (فِي) حقيقه بالنسبه إلى غير الله سبحانه وتعالى ومجاز بالنسبه إليه تعالى ، وإما حمل قراءه السبعه على لغه مرجوحه ، وهى إبدال المستثنى المنقطع كما زعم الزمخشرى ؛ فإنه زعم أن الاستثناء منقطع ، والمخلّص من هذين المحذورين أن يقدر : قل لا يعلم من يذكر فى السموات والأرض ، ومن جوز اجتماع الحقيقه والمجاز فى كلمه واحده واحتج بقولهم «القلم أحد اللّسانين» ونحوه لم يحتج إلى ذلك ، وفى الآيه وجه آخر ، وهو أن يقدر من مفعولا به ، والغيب بدل اشتمال ، والله فاعل ، والاستثناء مفرغ.

### تعيين موضع التقدير

الأصل أن يقدر مقدّما عليهما كسائر العوامل مع معمولاتها ، وقد يعرض ما يقتضى ترجيح تقديره مؤخرا ، وما يقتضى إيجابه.

فالأول ، نحو «فى النار زيد» لأن المحذوف هو الخبر ، وأصله أن يتأخر عن المبتدأ.

والثانى نحو «إنّ فى الدار زيدا» لأنّ إنّ لا يليها مرفوعها.

ويلزم من قدّر المتعلق فعلا أن يقدره متأخرا (۱) فى جميع المسائل ؛ لأن الخبر إذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ.

تنبيه - ردّ جماعه منهم ابن مالك على من قدّر الفعل بنحو قوله تعالى : (إِذا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آياتِنا) وقولك «أمّا فى الدّار فزيد» لأن «إذا» الفجائيه لا يليها الفعل ، و «أمّا» لا يقع بعدها فعل إلا مقرونا بحرف الشرط نحو (فَأَمَّا إِنْ كانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ) ، وهذا على ما بيناه غير وارد ؛ لأن الفعل يقدر مؤخرا. ».



---

۱- فى نسخه أن يقدره مؤخرا».

## الباب الرابع : فی ذکر أحکام یکثر دورها

### اشاره

و یقبح بالمعرب جهلها ، وعدم معرفتها علی وجهها.

فمن ذلک ما یعرف به المبتدأ من الخبر.

### ما یعرف به المبتدأ من الخبر

یجب الحکم بابتدائیه المقدّم من الاسمین فی ثلاث مسائل :

إحداها : أن یکونا معرفتین ، تساوت رتبتهما نحو «الله ربنا» أو اختلفت نحو «زید الفاضل ، والفاضل زید» هذا هو المشهور ، وقیل : یجوز تقدیر کل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا ، وقیل : المشتق خبر وإن تقدم نحو «القائم زید».

والتحقیق أن المبتدأ ما کان أعرف کزید فی المثال ، أو کان هو المعلوم عند المخاطب کأن یقول : من القائم؟ فتقول «زید القائم» فإن علمهما وجهل النسبه فالمقدّم المبتدأ.

الثانیه : أن یکونا نکرتین صالحتین للابتداء بهما نحو «أفضل منک أفضل منی».

الثالثه : أن يكونا مختلفين تعريفا وتنكيرا ولأول هو المعرفه «كزيـد قائم» وأما إن كان هو النكره فإن لم يكن له ما يسوّغ الابتـداء به فهو خبر اتفاقا نحو «خزّ ثوبك» و «ذهب خاتمك» وإن كان له مسوغ فكذلك عند الجمهور ، وأما سيبويه فيجعله المبتدأ نحو «كم مالـك» و «خير منك زيـد» و «حسـبنا الله» ووجهه أن الأصل عـدم التقـديم والتأخير ، وأنهما شبيهان بمعرفتين تأخّر الأخصّ منهما نحو «الفاضل أنت» ويتّجه عندى جواز الوجهين إعمالا للدليلين ، ويشـهد لابتدائيه النكره قوله تعالى (فَإِنَّ حَسْبَكَ اللهُ) (إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّهَ) وقولهم «إنّ قريبا منك زيـد» وقولهم «بحسـبك زيـد» والباء لا تـدخل فى الخبر فى الإيجاب ، ولخبريتها قولهم «ما جاءت حاجتك» بالرفع ، والأصل ما حاجتك ، فـدخل الناسـخ بعـد تقدير لمعرفه مبتدأ ، ولو لا هذا التقدير لم يدخل ؛ إذ لا يعمل فى الاسـتفهام ما قبله ، وأما من نصب فالأصل ما هى حاجتك ، بمعنى أىّ حاجه هى حاجتك ، ثم دخل الناسخ على الضـمير فاسـتتر فيه ، ونظيره أن تقول «زيد هو الفاضل» وتقدر هو مبتدأ ثانيا لا فصلا ولا تابعا ؛ فيجوز لك حينئذ أن تدخل عليه كان فتقول «زيد كان الفاضل».

ويجب الحكم بابتدائيه المؤخر فى نحو «أبو حنيفه أبو يوسف». و

٦٩٢- بنونا بنو أبنائنا [وبناتنا***بنوهنّ أبناء الرّجال الأباعد]

رعيا للمعنى ، ويضعف (١) أن تقـدر الأول مبتـدأ بناء على أنه من التشبيه المعكوس للمبالغه ؛ لأن ذلك نادر الوقوع ، ومخالف للأصول ، اللهم إلا أن يقتضى المقام المبالغه ، والله أعلم.



---

١- فى نسخه «ويضعفه - إلخ».

## ما يعرف به الاسم من الخبر

اعلم أن لهما ثلاث حالات :

احداها : أن يكونا معرفتين ، فإن كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر ؛ فيقال «كان زيد أخا عمرو» لمن علم زيدا وجهل أخوّته لعمرو ، و «كان أخو عمرو زيدا» لمن يعلم أخا لعمرو ويجهل أن اسمه زيد ، وإن كان يعلمهما ويجهل انتساب أحدهما إلى الآخر فإن كان أحدهما أعرف فالمختار جعله الاسم ، فتقول «كان زيد القائم» لمن كان قد سمع بزيد وسمع برجل قائم ، فعرف كلا منهما بقلبه ، ولم يعلم أن أحدهما هو الآخر ، ويجوز قليلا «كان القائم زيدا». وإن لم يكن أحدهما أعرف فأنت مخير نحو «كان زيد أخا عمرو» وكان أخو عمرو زيدا» ويستثنى من مختلفى الرتبه نحو «هذا» فإنه يتعين للاسميه لمكان التنبيه المتصل به ؛ فيقال «كان هذا أخاك ، وكان هذا زيدا» إلا مع الضمير ، فإن الأفصح فى باب المبتدأ أن تجعله المبتدأ وتدخل التنبيه عليه ؛ فتقول «ها أنذا» ولا يتأتى ذلك فى باب الناسخ ؛ لأن الضمير متصل بالعامل ؛ فلا يتأتى دخول التنبيه عليه ، على أنه سمع قليلا فى باب المبتدأ «هذا أنا».

واعلم أنهم حكموا لأن وأن المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير ؛ لأنه لا يوصف كما أن الضمير كذلك ؛ فلهذا قرأت السبعه (ما كانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قالُوا) (فَما كانَ جَوابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قالُوا) والرفع ضعيف كضعف الإخبار بالضمير عما دونه فى التعريف.

الحاله الثانيه : أن يكونا نكرتين ؛ فإن كان لكل منهما مسوّغ للإخبار

عنها فأنت مخير فيما تجعله منهما الاسم وما تجعله الخبر ؛ فتقول «كان خير من زيد شرّا من عمرو» أو تعكس ، وإن كان المسوغ لإحداهما فقط جعلتها الاسم نحو «كان خير من زيد امرأه».

الحاله الثالثه : أن يكونا مختلفين ، فتجعل المعرفه الاسم والنكره الخبر ، نحو «كان زيد قائما» ولا يعكس إلا فى الضروره كقوله :

۶۹۳- [قفى قبل التّفرّق يا ضباعا] ***ولا يك موقف منك الوداعا

وقوله :

۶۹۴- [كأنّ سبيئه من بيت رأس] ***يكون مزاجها عسل وماء [ص ۶۹۵]

وأما قراءه ابن عامر (أولم تكن لهم آيه أن يعلمه) بتأنيث تكن ورفع آيه ، فإن قدرت تكن تامه فاللام متعلقه بها وآيه فاعلها ، و (أَنْ يَعْلَمَهُ) بدل من آيه ، أو خبر لمحذوف أى هى أن يعلمه ، وإن قدرتها ناقصه فاسمها ضمير القصه ، و (أَنْ يَعْلَمَهُ) مبتدأ ، وآيه خبره ، والجمله خبر كان ، أو آيه اسمها ،ولهم خبرها ، و (أَنْ يَعْلَمَهُ) بدل أو خبر لمحذوف ، وأما تجويز الزجاج كون آيه اسمها و (أَنْ يَعْلَمَهُ) خبرها فردّوه لما ذكرنا ، واعتذر له بأن النكره قد تخصصت بلهم.

### ما يعرف به الفاعل من المفعول

وأكثر ما يشتبه ذلك إذا كان أحدهما اسما ناقصا والآخر اسما تاما.

وطريق معرفه ذلك أن تجعل فى موضع التام إن كان مرفوعا ضمير

المتكلم المرفوع ، وإن كان منصوبا ضميره المنصوب ، وتبدل من الناقص اسما بمعناه فى العقل وعدمه ، فإن صحت المسأله بعد ذلك فهى صحيحه قبله ، وإلا فهى فاسده ، فلا يجوز «أعجب زيد ما كره عمرو» إن أوقعت «ما» على ما لا يعقل ، فإنه لا يجوز «أعجبت الثّوب» ويجوز النصب ، لأنه يجوز «أعجبنى الثوب» فإن أوقعت «ما» على أنواع من يعقل جاز ، لأنه يجوز «أعجبت النّساء» وإن كان الاسم الناقص من أو الذى جاز الوجهان أيضا.

فروع - تقول «أمكن المسافر السّفر» بنصب المسافر ، لأنك تقول «أمكننى السفر» ولا تقول «أمكنت السّفر» وتقول «ما دعا زيدا إلى الخروج» و «ما كره زيد من الخروج» بنصب زيد فى الأولى مفعولا والفاعل ضمير «ما» مستترا ، وبرفعه فى الثانيه فاعلا والمفعول ضمير ما محذوفا ، لأنك تقول «ما دعانى إلى الخروج» و «ما كرهت منه» ويمتنع العكس ، لأنه لا يجوز «دعوت الثوب إلى الخروج» و «كره من الخروج» (١) وتقول «زيد فى رزق عمرو عشرون دينارا» برفع العشرين لا غير ، فإن قدمت عمرا فقلت «عمرو زيد فى رزقه عشرون» جاز رفع العشرين ونصبه ، وعلى الرفع فالفعل خال من الضمير ، فيجب توحيده مع المثنى والمجموع ، ويجب ذكر الجار والمجرور لأجل الضمير الراجع إلى ها المبتدأ ، وعلى النصب فالفعل متحمل للضمير ؛ فيبرز فى التثنيه ، والجمع ، ولا يجب ذكر الجار والمجرور.

### ما افترق فيه عطف البيان و البدل

وذلك ثمانيه أمور :



---

١- الأولى أن يقول «وكرهنى الثوب من الخروج» تطبيقا للقاعده التى أصلها

أحدها : أن العطف لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمر ؛ لأنه فى الجوامد نظير النعت فى المشتق ، وأما إجازه الزمخشرى فى (أَنِ اعْبُدُوا اللهَ) أن يكون بيانا للهاء من قوله تعالى (إِلَّا ما أَمَرْتَنِى بِهِ) فقد مضى ردّه ، نعم أجاز الكسائى أن ينعت الضمير بنعت مدح أو ذم أو ترحم ، فالأول نحو «لا إله إلّا هو الرّحمن الرّحيم» ونحو (قُلْ إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ) وقولهم «اللهمّ صلّ عليه الرّؤوف الرّحيم» والثانى نحو «مررت به الخبيث» والثالث نحو قوله :

٦٩٥- [قد أصبحت بقرقرى كوانسا] ***فلا تلمه أن ينام البائسا [ص ٤٩٢]

وقال الزمخشرى فى (جَعَلَ اللهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرامَ) : إن (الْبَيْتَ الْحَرامَ) عطف بيان على جهه المدح كما فى الصفه ، لا على جهه التوضيح ؛ فعلى هذا لا يمتنع مثل ذلك فى عطف البيان على قول الكسائى.

وأما البدل فيكون تابعا للمضمر بالاتفاق نحو (وَنَرِثُهُ ما يَقُولُ) (ما أَنْسانِيهُ إِلَّا الشَّيْطانُ أَنْ أَذْكُرَهُ) وإنما امتنع الزمخشرى من تجويز كون (أَنِ اعْبُدُوا اللهَ) بدلا من الهاء فى (بِهِ) توهما منه أن ذلك يخل بعائد الموصول ، وقد مضى ردّه.

وأجاز النحويون أن يكون البدل مضمرا تابعا لمضمر ك- «رأيته إياه» أو لظاهر ك- «رأيت زيدا إياه» وخالفهم ابن مالك فقال : إن الثانى لم يسمع ، وإن الصواب فى الأول قول الكوفيين إنه توكيد كما فى «قمت أنت».

الثانى : أن البيان لا يخالف متبوعه فى تعريفه وتنكيره ، وأما قول الزمخشرى :

إن (مَقامِ إِبْراهِيمَ) عطف على (آياتٍ بَيِّناتٍ) فسهو ، وكذا قال فى (إِنَّما أَعِظُكُمْ بِواحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا) : إن (أَنْ تَقُومُوا) عطف على (واحده) ولا يختلف فى جواز ذلك فى البدل ، نحو (إِلى صِراطٍ مُسْتَقِيمٍ صِراطِ اللهِ) ونحو (بِالنَّاصِيَهِ ناصِيَهٍ كاذِبَهٍ).

الثالث : أنه لا يكون جمله ، بخلاف البدل نحو (ما يُقالُ لَكَ إِلَّا ما قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَهٍ وَذُو عِقابٍ أَلِيمٍ) ونحو (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هذا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ) وهو أصحّ الأقوال فى «عرفت زيدا أبو من هو» وقال :

۶۹۶- لقد أذهلتنى أمّ عمرو بكلمه***أتصبر يوم البين أم لست تصبر؟

الرابع : أنه لا يكون تابعا لجمله ، بخلاف البدل ، نحو (اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ اتَّبِعُوا مَنْ لا يَسْئَلُكُمْ أَجْراً) ونحو (أَمَدَّكُمْ بِما تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعامٍ وَبَنِينَ) وقوله :

*أقول له ارحل لا تقيمنّ عندنا* [۶۷۱]

الخامس : أنه لا يكون فعلا تابعا لفعل ، بخلاف البدل ، نحو قوله تعالى (وَمَنْ يَفْعَلْ ذلِكَ يَلْقَ أَثاماً يُضاعَفْ لَهُ الْعَذابُ).

السادس : أنه لا يكون بلفظ الأول ، ويجوز ذلك فى البدل بشرط أن يكون مع الثانى زياده بيان كقراءه يعقوب (وَتَرى كُلَّ أُمَّهٍ جاثِيَهً كُلُّ أُمَّهٍ تُدْعى إِلى كِتابِهَا) بنصب كل الثانيه ؛ فإنها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو ، وكقول الحماسى :

۶۹۷- روبد بنى شيبان بعض وعيدكم ***تلاقوا غدا خيلى على سفوان

تلاقوا جيادا لا تحيد عن الوغى ***إذا ما غدت فى المأزق المتدانى

تلاقوهم فتعرفوا كيف صبرهم ***على ما جنت فيهم يد الحدثان

وهذا الفرق إنما هو على ما ذهب إليه ابن الطراوه من أن عطف البيان لا يكون من لفظ الأول ، وتبعه على ذلك ابن مالك وابنه ، وحجتهم أن الشىء لا يبين نفسه ، وفيه نظر من أوجه ، أحدها : أنه يقتضى أن البدل ليس مبينا للمبدل منه ، وليس كذلك ، ولهذا منع سيبويه «مررت بى المسكين ، وبك المسكين» دون «به المسكين» وإنما يفارق البدل عطف البيان فى أنه بمنزله جمله استؤنفت للتبيين ، والعطف تبيين بالمفرد المحض. والثانى : أن اللفظ المكرر إذا اتصل به ما لم يتصل بالأول كما قدمنا اتّجه كون الثانى بيانا بما فيه من زياده الفائده ، وعلى ذلك أجازوا الوجهين فى نحو قوله :

۶۹۸- يا زيد زيد اليعملات الذّبّل ***[تطاول اللّيل عليك فانزل]

[ص ۶۲۱ و ۶۲۲]

و ...

۶۹۹- يا تيم تيم عدىّ [لا أبالكم ***لا يلقينّكم فى سوأه عمر]

إذا ضممت المنادى فهما. والثالث : أن البيان يتصور مع كون المكرر مجردا ، وذلك فى مثل قولك «يا زيد زيد» إذا قلته وبحضرتك اثنان اسم كل منهما زيد ، فإنك لما تذكر الأول يتوهم كل منهما أنه المقصود ، فإذا كررته تكرر خطابك لأحدهما وإقبالك عليه فظهر المراد ، وعلى هذا يتخرج قول النحويين فى قول رؤبه :

*لقائل يا نصر نصر نصرا* [۶۲۷]

إن الثانى والثالث عطفان على اللفظ وعلى المحل ، وخرّجه هؤلاء على التوكيد اللفظى فيهما أو فى الأول فقط ، فالثانى إما مصدر دعائى مثل «سقيالك» أو مفعول به بتقدير عليك ، على أن المراد إغراء نصر بن سيّار بحاجب له اسمه نصر على ما نقل أبو عبيده ، وقيل : لو قدّر أحدهما توكيدا لضمّا بغير تنوين كالمؤكد.

السابع : أنه ليس فى نيه إحلاله محل الأول ، بخلاف البدل ، ولهذا امتنع البدل وتعين البيان فى نحو «يا زيد الحارث» وفى نحو «يا سعيد كرز» بالرفع أو «كرزا» بالنصب ، بخلاف «يا سعيد كرز» بالضم فإنه بالعكس ، وفى نحو «أنا الضارب الرجل زيد» وفى نحو «زيد أفضل النّاس الرجال والنساء ، أو النساء والرجال» وفى نحو «يا أيها الرجل غلام زيد» وفى نحو «أىّ الرجلين زيد وعمرو جاءك» وفى نحو «جاءنى كلا أخويك زيد وعمرو».

الثامن : أنه ليس فى التقدير من جمله أخرى. بخلاف البدل ، ولهذا امتنع أيضا البدل وتعين البيان فى نحو قولك «هند قام عمرو أخوها» ونحو «مررت برجل قام عمرو أخوه» ونحوه «زيد ضربت عمرا أخاه».

### ما افترق فيه اسم الفاعل و الصفه المشبهه

وذلك أحد عشر أمرا :

أحدها : أنه يصاغ من المتعدّى والقاصر كضارب وقائم ومستخرج

ومستكبر ، وهى لا تصاغ إلا من القاصر كحسن وجميل.

الثانى : أنه يكون للأزمنه الثلاثه ، وهى لا تكون إلا للحاضر ، أى الماضى المتصل بالزمن الحاضر.

الثالث : أنه لا يكون إلا مجاريا للمضارع فى حركاته وسكناته كضارب ويضرب ومنطلق وينطلق ، ومنه يقوم وقائم ، لأن الأصل يقوم ، بسكون القاف وضم الواو ، ثم نقلوا ، وأما توافق أعيان الحركات فغير معتبر ، بدليل ذاهب ويذهب وقاتل ويقتل ، ولهذا قال ابن الخشاب : وهو وزن عروضى لا نصر بفى ، وهى تكون مجاريه له كمنطلق اللسان ومطمئن النفس وطاهر العرض وغير مجاريه وهو الغالب نحو ظريف وجميل ، وقول جماعه «إنها لا تكون إلا غير مجاريه» مردود باتفاقهم على أن منها قوله :

٧٠٠- من صديق أو أخى ثقه***أو عدوّ شاحط دارا

الرابع : أن منصوبه يجوز أن يتقدم عليه نحو «زيد عمرا ضارب» ولا يجوز «زيد وجهه حسن».

الخامس : أن معموله يكون سببيا وأجنبيا نحو «زيد ضارب غلامه وعمرا» ولا يكون معمولها إلا سببيا تقول «زيد حسن وجهه» أو «الوجه» ويمتنع «زيد حسن عمرا».

السادس : أنه لا يخالف فعله فى العمل ، وهى تخالفه ، فإنها تنصب مع قصور فعلها ، تقول «زيد حسن وجهه» ويمتنع «زيد حسن وجهه» بالنصب ، خلافا لبعضهم ، فأما الحديث «أن امرأه كانت تهراق الدماء» فالدماء تمييز على زياده أل ، قال ابن مالك : أو مفعول على أن الأصل تهريق ثم قلبت الكسره فتحه والياء ألفا كقولهم جاراه وناصاه وبقا ، وهذا

مردود ، لأن شرط ذلك تحرك الياء كجاريه وناصيه وبقى.

السابع : أنه يجوز حذفه وبقاء معموله ، ولهذا أجازوا «أنا زيد ضاربه» و «هذا ضارب زيد وعمرا» بخفض زيد ونصب عمرو بإضمار فعل أو وصف منون ، وأما العطف على محل المخفوض فممتنع عند من شرط وجود المحرز كما سيأتى ، ولا يجوز «مررت برجل حسن الوجه والفعل» بخفض الوجه ونصب الفعل ولا «مررت برجل وجهه حسنه» بنصب الوجه وخفض الصفه ، لأنهما لا تعمل محذوفه ، ولأن معمولها لا يتقدمها ، وما لا يعمل لا يفسر عاملا.

الثامن : أنه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل وإضافته إلى مضاف إلى ضميره. نحو «مررت بقاتل أبيه» وبقبح «مررت بحسن وجهه».

التاسع : أنه يفصل مرفوعه ومنصوبه ، ك- «زيد ضارب فى الدّار أبوه عمرا» ويمتنع عند الجمهور «زيد حسن فى الحرب وجهه» رفعت أو نصبت.

العاشر : أنه يجوز إتباع معموله بجميع التوابع ، ولا يتبع معمولها بصفه ، قاله الزجاج ومتأخرو المغاربه ، ويشكل عليهم الحديث فى صفه الدجال «أعور عينه اليمنى».

الحادى عشر : أنه يجوز إتباع مجروره على المحل عند من لا يشترط المحرز ، ويحتمل أن يكون منه (وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَناً وَالشَّمْسَ) ولا يجوز «هو حسن الوجه والبدن» بجر الوجه ونصب البدن ، خلافا للفراء ، أجاز «هو قوىّ الرّجل واليد» برفع المعطوف ، وأجاز البغداديون إتباع

المنصوب بمجرور فى البابين كقوله :

٧٠١- فظلّ طهاه اللّحم ما بين منضج ***صفيف شواء أو قدير معجّل [ص ۴۷۴]

التقدير : المطبوخ فى القدر ، وهو عندهم عطف على صفيف ، وخرّج على أن الأصل «أو طابخ قدير» ثم حذف المضاف وأبقى جر المضاف إليه كقراءه بعضهم (وَاللهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ) بالخفض ، أو أنه عطف على صفيف ولكن خفض على الجوار ، أو على توهم أن الصفيف مجرور بالإضافه كما قال :

*ولا سابق شيئا إذا كان جائيا* [۱۳۵]

## ما افترق فيه الحال و التمييز و ما اجتمعا فيه

اعلم أنهما قد اجتمعا فى خمسه ، وافترقا فى سبعه.

فأوجه الاتفاق أنهما اسمان ، نكرتان ، فضلتان ، منصوبتان ، رافعتان للابهام.

وأما أوجه الافتراق فأحدها : أن الحال يكون جمله ك- «جاء زيد يضحك» وظرفا نحو «رأيت الهلال بين السّحاب» وجارا ومجرورا نحو (فَخَرَجَ عَلى قَوْمِهِ فِى زِينَتِهِ) والتمييز لا يكون إلا اسما.

والثانى : أن الحال قد يتوقّف معنى الكلام عليها كقوله تعالى : (وَلا تَمْشِ فِى الْأَرْضِ مَرَحاً) (لا تَقْرَبُوا الصَّلاهَ وَأَنْتُمْ سُكارى) وقال :

٧٠٢- إنّما الميت من يعيش كئيبا***كاسفا باله قليل الرّجاء

بخلاف التمييز.

والثالث : أن الحال مبينه للهيئات ، والتمييز مبين للذوات.

والرابع : أن الحال يتعدد كقوله :

٧٠٣- علىّ إذا ما زرت ليلى بخفيه***زياره بيت الله رجلان حافيا

بخلاف التمييز ، ولذلك كان خطأ قول بعضهم فى :

٧٠٤- *تبارك رحمانا رحيما ومؤثلا*

إنهما تمييزان ، والصواب أن رحمانا بإضمار أخصّ أو أمدح ، ورحيما حال منه ، لا نعت له ؛ لأن الحق قول الأعلم وابن مالك : إن الرحمن ليس بصفه بل علم ، وبهذا أيضا يبطل كونه تمييزا ، وقول قوم إنه حال.

وأما قول الزمخشرى : إذا قلت «الله رحمن» أتصرفه أم لا ، وقول ابن الحاجب : إنه اختلف فى صرفه ، فخارج عن كلام العرب من وجهين ؛ لأنه لم يستعمل صفه ولا- مجردا من أل ، وإنما حذفت فى البيت للضروره ، وينبنى على علميته أنه فى البسمله ونحوها بدل لا نعت ، وأن الرحيم بعده نعت له ، لا نعت لاسم الله سبحانه وتعالى ؛ إذ لا يتقدم البدل على النعت ، وأن السؤال الذى سأله الزمخشرى وغيره لم قدم الرحمن مع أن عادتهم تقديم غير الأبلغ كقولهم : عالم تحرير ، وجواد فيّاض ، غير متجه.

ومما يوضح لك أنه غير صفه مجيئه كثيرا غير تابع نحو (الرَّحْمنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ) (قُلِ ادْعُوا اللهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمنَ) (وَإِذا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمنِ قالُوا وَمَا الرَّحْمنُ).

والخامس : أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلا متصرفا ، أو وصفا يشبهه نحو (خاشعا أبصارهم يخرجون (١)) وقوله :

٧٠٥- [عدس ما لعبّاد عليك إماره***نجوت] وهذا تحملين طليق

أى وهذا طليق محمولا لك ، ولا يجوز ذلك فى التمييز على الصحيح ، فأما استدلال ابن مالك على الجواز بقوله :

٧٠٦- رددت بمثل السيّد نهد مقلّص ***كميش إذا عطفاه ماء تحلّبا

وقوله :

٧٠٧- إذا المرء عينا قرّ بالعيش مثريا***ولم يعن بالإحسان كان مذمّما

فسهو ؛ لأن عطفاه والمرء مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور ، والناصب للتمييز هو المحذوف ، وأما قوله :

٧٠٨- [ضيّعت حزمى فى إبعادى الأملا] ***وما ارعويت وشيبا رأسى اشتعلاى.

وقوله :

٧٠٩- أنفسا تطيب بنيل المنى ***وداعى المنون ينادى جهارا

فضرورتان.

السادس : أن حق الحال الاشتقاق ، وحق التمييز الجمود ، وقد يتعا كسان فتقع الحال جامده نحو «هذا مالك ذهبا» (وَتَنْحِتُونَ الْجِبالَ بُيُوتاً) ويقع التمييز مشتقا نحو «لله درّه فارسا» وقولك «كرم زيد ضيفا» إذا أردت الثناء على ضيف زيد بالكرم ، فإن كان زيد هو الضيف احتمل الحال



---

١- هذه قراءه أبى عمرو وحمزه والكسائى.

والتمييز ، والأحسن عند قصد التمييز إدخال من عليه ، واختلف لى المنصوب بعد «حبذا» فقال الأخفش والفارسى والرّبعى : حال مطلقا ، وأبو عمرو بن العلاء : تمييز مطلقا ، وقيل : الجامد تمييز والمشتق حال ، وقيل : الجامد تمييز والمشتق إن أريد تقييد المدح به كقوله.

٧١٠- *يا حبّذا المال مبذولا بلا سرف*

فحال ، وإلا فتمييز نحو «حبّذا راكبا زيد».

السابع : أن الحال تكون مؤكده لعاملها نحو (وَلَّى مُدْبِراً) (فَتَبَسَّمَ ضاحِكاً) (وَلا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ) ولا يقع التمييز كذلك ، فأما (إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنا عَشَرَ شَهْراً) فشهرا : مؤكد لما فهم من (إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ) وأما بالنسبه إلى عامله وهو اثنا عشر فمبين ، وأما ما اختاره المبرد ومن وافقه من «نعم الرّجل رجلا زيد» فمردود ، وأما قوله :

٧١١- تزوّد مثل زاد أبيك فينا***فنعم الزّاد زاد أبيك زادا

فالصحيح أن «زادا» معمول لتزود : إما مفعول مطلق إن أريد به التزود ، أو مفعول به إن أريد به الشيء الذى يتزوده من أفعال البر ، وعليهما فمثل نعت له تقدم فصار حالا ، وأما قوله :

٧١٢- نعم الفتاه فتاه هند لو بذلت ***ردّ التّحيّه نطقا أو بإيماء

ففتاه : حال مؤكده.

### أقسام الحال

تنقسم باعتبارات :

الأول : انقسامها باعتبار انتقال معناها ولزومه إلى قسمين : منتقله وهو الغالب ، وملازمه ، وذلك واجب فى ثلاث مسائل :

إحداها : الجامده غير المؤوله بالمشتق ، نحو «هذا مالك ذهبا» و «هذه جبّتك خزّا» بخلاف نحو «بعته يدا بيد» فإنه بمعنى متقابضين ، وهو وصف منتقل ، وإنما لم يؤول فى الأول ، لأنها مستعمله فى معناها الوضعى ، بخلافها فى الثانى ، وكثير يتوهم أن الحال الجامده لا تكون إلا مؤوّله بالمشتق ، وليس كذلك.

الثانيه : المؤكده نحو (وَلَّى مُدْبِراً) قالوا : ومنه (هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً) لأن الحق لا يكون إلا مصدقا ، والصواب أنه يكون مصدقا ومكذبا ، وغيرهما ، نعم إذا قيل (هو الحق صادقا) فهى مؤكده.

الثالثه : التى دلّ عاملها على تجدّد صاحبها ، نحو (وَخُلِقَ الْإِنْسانُ ضَعِيفاً) ونحو «خلق الله الزّرافه يديها أطول من رجليها» الحال أطول ، ويديها :

بدل بعض ، قال ابن مالك بدر الدين : ومنه (وَهُوَ الَّذِى أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتابَ مُفَصَّلاً) وهذا سهو منه ؛ لأن الكتاب قديم.

وتقع الملازمه فى غير ذلك بالسماع ، ومنه (قائِماً بِالْقِسْطِ) إذا أعرب حالا ، وقول جماعه إنها مؤكده وهم ؛ لأن معناها غير مستفاد مما قبلها.

الثانى : انقسامها - بحسب قصدها لذاتها وللتّوطئه بها - إلى قسمين : مقصوده وهو الغالب ، وموطّئه وهى الجامده الموصوفه نحو (فَتَمَثَّلَ لَها بَشَراً سَوِيًّا) فإنما ذكر بشرا توطئه لذكر سويا ، وتقول «جاءنى زيد رجلا محسنا».

الثالث : انقسامها - بحسب الزمان - إلى ثلاثه : مقارنه ، وهو الغالب ، نحو (وَهذا بَعْلِی شَیْخاً) ومقدّره ، وهی المستقبله کمررت برجل معه صقر صائدا به غدا ، أی مقدّرا ذلک ، ومنه (فَادْخُلُوها خالِدِینَ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرامَ إِنْ شاءَ اللهُ آمِنِینَ مُحَلِّقِینَ رُؤُسَکُمْ وَمُقَصِّرِینَ) ومحکیه ، وهی الماضیه نحو «جاء زید أمس راکبا».

الرابع : انقسامها - بحسب التبیین والتوکید - إلى قسمین : مبیّنه ، وهو الغالب ، وتسمی مؤسّسه أیضا ، ومؤکّده ، وهی التی یستفاد معناها بدونها ، وهی ثلاثه : مؤکده لعاملها نحو (وَلَّی مُدْبِراً) ومؤکده لصاحبها نحو «جاء القوم طرّا» ونحو (لَآمَنَ مَنْ فِی الْأَرْضِ کُلُّهُمْ جَمِیعاً) ومؤکده لمضمون الجمله نحو «زید أبوک عطوفا» وأهمل النحویون المؤکده لصاحبها ، ومثّل ابن مالک وولده بتلک الأمثله للمؤکده لعاملها ، وهو سهو.

ومما یشکل قولهم فی نحو «جاء زید والشمس طالعه» : إن الجمله الاسمیه حال ، مع أنها لا تنحل إلى مفرد ، ولا تبین هیئه فاعل ولا مفعول ، ولا هی حال مؤکده ، فقال ابن جنی : تأویلها جاء زید طالعه الشمس عند مجیئه ، یعنی فهی کالحال والنعت السببین «کمررت بالدار قائما سکّانها ، وبرجل قائم غلمانه» وقال ابن عمرون : هی مؤوله بقولک مبکّرا ، ونحوه ، وقال صدر الأفاضل تلمیذ الزمخشری : إنما الجمله مفعول معه ، وأثبت مجیء المفعول معه جمله ، وقال الزمخشری فی تفسیر قوله تعالى (وَالْبَحْرُ یَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَهُ أَبْحُرٍ) فی قراءه من رفع البحر : هو کقوله :

۷۱۳- وقد أغتدی والطّیر فی وکناتها***[بمنجرد قید الأوابد هیکل]

و «جئت والجیش مصطفّ» ونحوهما من الأحوال التی حکمها حکم

الظرف ، فلذلك عريت عن ضمير ذى الحال ، ويجوز أن يقدر «وبحرها» أى وبحر الأرض.

### إعراب أسماء الشرط و الاستفهام و نحوها

اعلم أنها إن دخل عليها جار أو مضاف فمحلّها الجرّ نحو (عَمَّ يَتَساءَلُونَ) ونحو «صبيحه أىّ يوم سفرك» و «غلام من جاءك» وإلّا فإن وقعت على زمان نحو (أَيَّانَ يُبْعَثُونَ) أو مكان نحو (فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ) أو حدث نحو (أَىَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ) فهى منصوبه مفعولا فيه ومفعولا مطلقا ، وإلا فإن وقع بعدها اسم نكره نحو «من أب لك» فهى مبتدأ ، أو اسم معرفه نحو «من زيد» فهى خبر أو مبتدأ على الخلاف السابق ، ولا يقع هذان النوعان فى أسماء الشرط ، وإلّا فإن وقع بعدها فعل قاصر فهى مبتدأه نحو «من قام» ونحو «من يقم أقم معه» والأصحّ أن الخبر فعل الشرط لا ـ فعل الجواب ، وإن وقع بعدها فعل متعدّ فإن كان واقعا عليها فهى مفعول به نحو (فَأَىَّ آياتِ اللهِ تُنْكِرُونَ) ونحو (أَيًّا ما تَدْعُوا) ونحو (مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلا هادِىَ لَهُ) وإن كان واقعا على ضميرها نحو «من رأيته» أو متعلقها نحو «من رأيت أخاه» فهى مبتدأه أو منصوبه بمحذوف مقدر بعدها يفسره المذكور.

تنبيه - وإذا وقع اسم الشرط مبتدأ فهل خبره فعل الشرط وحده لأنه اسم تام ، وفعل الشرط مشتمل على ضميره ، فقولك «من يقم» لو لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزله قولك «كل من النّاس يقوم» أو فعل الجواب لأن الفائده به تمت ، ولالتزامهم عود ضمير منه إليه على الأصح ، ولأن نظيره وهو الخبر فى قولك «الذى يأتينى فله درهم» أو مجموعهما لأن

قولك «من يقم أقم معه» بمنزله قولك «كل من الناس إن يقم أقم معه»؟ والصحيح الأول ، وإنما توقفت الفائده على الجواب من حيث التعلق فقط ، لا من حيث الخبريه.

### مسوغات الابتداء بالنكره

لم يعوّل المتقدمون فى ضابط ذلك إلا على حصول الفائده ، ورأى المتأخرون أنه ليس كلّ أحد يهتدى إلى مواطن الفائده ، فتتبعوها ، فمن مقل مخل ، ومن مكثر مورد ما لا يصلح أو معدّد لأمور متداخله ، والذى يظهر لى أنها منحصره فى عشره أمور :

أحدها : أن تكون موصوفه لفظا أو تقديرا أو معنى ؛ فالأول نحو (وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ) وقولك «رجل صالح جاءنى» ومن ذلك قولهم «ضعيف عاذ بقرمله» إذ الأصل : رجل ضعيف ، فالمبتدأ فى الحقيقه هو المحذوف ، وهو موصوف ، والنحويون يقولون : يبتدأ بالنكره إذا كانت موصوفه أو خلفا من موصوف ، والصواب ما بينت. وليست كل صفه تحصّل الفائده ؛ فلو قلت «رجل من الناس جاءنى» لم يجز ، والثانى نحو قولهم : «السّمن منوان بدرهم» أى منوان منه ، وقولهم : «شرّ أهرّ ذا ناب». و ...

٧١٤- قدر أحلّك ذا المجاز [وقد أرى ***وأبىّ مالك ذو المجاز بدار]

إذ المعنى شر أىّ شر ، وقدر لا يغالب ، والثالث نحو «رجيل جاءنى» لأنه فى معنى رجل صغير وقولهم «ما أحسن زيدا» لأنه فى معنى شىء عظيم حسّن زيدا ، وليس فى هذين النوعين صفه مقدره فيكونان من القسم الثانى.

والثانى : أن تكون عامله : إما رفعا نحو «قائم الزّيدان» عند من أجازه ، أو نصبا نحو «أمر بمعروف صدقه» و «أفضل منك جاءنى» إذ الظرف منصوب المحل بالمصدر والوصف ، أو جرا نحو «غلام امرأه جاءنى» و «خمس صلوات كتبهنّ الله» وشرط هذه : أن يكون المضاف إليه نكره كما مثلنا ، أو معرفه والمضاف مما لا يتعرف بالإضافه نحو «مثلك لا يبخل» و «غيرك لا يجود» وأما ما عدا ذلك فإن المضاف إليه فيه معرفه لا نكره.

والثالث : العطف بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به نحو (طاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ) أى أمثل من غيرهما ، ونحو (قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُها أَذىً) وكثير منهم أطلق العطف وأهمل الشرط ، منهم ابن مالك ، وليس من أمثله المسأله ما أنشده من قوله :

٧١٥- عندى اصطبار وشكوى عند قاتلتى ***فهل بأعجب من هذا امرؤ سمعا؟

إذ يحتمل أن الواو هنا للحال ، وسيأتى أن ذلك مسوغ ، وإن سلّم العطف فثمّ صفه مقدره يقتضيها المقام ، أى وشكوى عظيمه ، على أنا لا نحتاج إلى شىء من هذا كله ؛ فإن الخبر هنا ظرف مختص ، وهذا بمجرده مسوّغ كما قدمنا ، وكأنه توهم أن التسويغ مشروط بتقدمه على النكره ، وقد أسلفنا أن التقديم إنما كان لدفع توهم الصفه ، وإنما لم يجب هنا لحصول الاختصاص بدونه ، وهو ما قدّمناه من الصفه المقدره ، أو الوقوع بعد واو الحال ؛ فلذلك جاز تأخر الظرف كما فى قوله تعالى (وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ).

فإن قلت : لعل الواو للعطف ، ولا صفه مقدره : فيكون العطف هو المسوغ.

قلت : لا يسوغ ذلك ؛ لأن المسوغ عطف النكره ، والمعطوف فى البيت الجمله لا النكره.

فإن قيل : يحتمل أنّ الواو عطف اسما وظرفا على مثليهما ، فيكون من عطف المفردات.

قلنا : يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين ؛ إذ الاصطبار معمول للابتداء ، والظرف معمول للاستقرار.

فإن قيل : قدّر لكل من الظرفين استقرارا ، واجعل التعاطف بين الاستقرارين لا بين الظرفين.

قلنا : الاستقرار الأول خبر ، وهو معمول للمبتدأ نفسه عند سيبويه ، واختاره ابن مالك ؛ فرجع الأمر إلى العطف على معمولى عاملين.

والرابع : أن يكون خبرها ظرفا أو مجرورا ، قال ابن مالك : أو جمله ، نحو (وَلَدَيْنا مَزِيدٌ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتابٌ) و «قصدك غلامه رجل» وشرط الخبر فيهنّ الاختصاص ، فلو قيل «فى دار رجل» لم يجز ؛ لأن الوقت لا يخلو عن أن يكون فيه رجل ما فى دار ما ؛ فلا فائده فى الإخبار بذلك ، قالوا : والتقديم ، فلا يجوز «رجل فى الدار» وأقول : إنما وجب التقديم هنا لدفع توهم الصفه ، واشتراطه هنا يوهم أن له مدخلا فى التخصيص ، وقد ذكروا المسأله فيما يجب فيه تقديم الخبر ، وذاك موضعها.

والخامس : أن تكون عامه : إما بذاتها كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام ، أو بغيرها نحو «ما رجل فى الدار» و «هل رجل فى الدار؟» و (أَإِلهٌ مَعَ اللهِ) وفى شرح منظومه ابن الحاجب له أن الاستفهام المسوغ للابتداء

هو الهمزه المعادله بأم نحو «أرجل فى الدّار أم امرأه؟» كما مثل به فى الكافيه ، وليس كما قال.

والسادس : أن تكون مرادا بها صاحب الحقيقه من حيث هى ، نحو «رجل خير من امرأه» و «تمره خير من جراده».

والسابع : أن تكون فى معنى الفعل ، وهذا شامل لنحو «عجب لزيد» وضبطوه بأن يراد بها التعجب ، ولنحو : (سَلامٌ عَلى إِلْ ياسِينَ) و (وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ) وضبطوه بأن يراد بها الدعاء ، ولنحو «قائم الزّيدان» عند من جوزها ، وعلى هذا ففى نحو «ما قائم الزيدان» مسوّغان كما فى قوله تعالى (وَعِنْدَنا كِتابٌ حَفِيظٌ) مسوغان ، وأما منع الجمهور لنحو «قائم الزيدان» فليس لأنه لا مسوغ فيه للابتداء ، بل إما لفوات شرط العمل وهو الاعتماد ، أو لفوات شرط الاكتفاء بالفاعل عن الخبر وهو تقدم النفى أو الاستفهام ، وهذا أظهر لوجهين ؛ أحدهما : أنه لا يكفى مطلق الاعتماد ؛ فلا يجوز فى نحو «زيد قائم أبوه» كون قائم مبتدأ وإن وجد الاعتماد على المخبر عنه ، والثانى : أن اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنما هو للعمل فى المنصوب ، لا لمطلق العمل بدليلين : أحدهما أنه يصح «زيد قائم أبوه أمس» والثانى : أنهم لم يشترطوا لصحه نحو «أقائم الزّيدان» كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال.

والثامن : أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكره من خوارق العاده نحو «شجره سجدت» و «بقره تكلّمت» إذ وقوع ذلك من أفراد هذا الجنس غير معتاد ؛ ففى الإخبار به عنها فائده ، بخلاف نحو «رجل مات» ونحوه.

والتاسع : أن تقع بعد إذا الفجائيه نحو «خرجت فإذا أسد» أو «رجل

بالباب» ، إذ لا توجب العاده أن لا يخلو الحال من أن يفاجئك عند خروجك أسد أو رجل.

والعاشر : أن تقع فى أول جمله حاليه كقوله :

٧١٦- سرينا ونجم قد أضاء ؛ فمذ بدا*** محيّاك أخفى ضوءه كلّ شارق

وعله الجواز ما ذكرناه فى المسأله قبلها ، ومن ذلك قوله :

٧١٧- الذّئب يطرقها فى الدّهر واحده*** وكلّ يوم ترانى مديه بيدى

وبهذا يعلم أن اشتراط النحويين وقوع النكره بعد واو الحال ليس بلازم.

ونظير هذا الموضع قول ابن عصفور فى شرح الجمل : تكسر إنّ إذا وقعت بعد واو الحال ، وإنما الضابط أن تقع فى أول جمله حاليه ، بدليل قوله تعالى : (وَما أَرْسَلْنا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعامَ) ومن روى «مديه» بالنصب فمفعول لحال محذوفه ، أى حاملا أو ممسكا ، ولا يحسن أن يكون بدلا من الياء ، ومثّل ابن مالك بقوله تعالى : (وَطائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ) وقول الشاعر :

٧١٨- عرضنا فسلّمنا فسلّم كارها*** علينا ، وتبريح من الوجد خانقه

ولا دليل فيهما ؛ لأن النكره موصوفه بصفه مذكوره فى البيت ومقدره فى الآيه ، أى : وطائفه من غيركم ، بدليل (يَغْشى طائِفَةً مِنْكُمْ).

ومما ذكروا من المسوغات : أن تكون النكره محصوره نحو «إنما فى الدار رجل» أو للتفصيل نحو «الناس رجلان رجل أكرمته ورجل أهنته» وقوله :

٧١٩- فأقبلت زحفا على الرّكبنين ***فثوب نسيت وثوب أجرّ [ص ۶۳۳]

وقولهم «شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى» أو بعد فاء الجزاء نحو «إن مضى عير فعير فى الرّباط»

وفيهن نظر ؛ أما الأولى فلأن الابتداء فيها بالنكره صحيح قبل مجىء إنما ، وأما الثانيه فلاحتمال رجل الأول للبدليه والثانى عطف عليه ، كقوله :

٧٢٠- وكنت كذى رجلين رجل صحيحه***ورجل رمى فيها الزّمان فشلّت

ويسمى بدل التفصيل ، ولاحتمال شهر الأول الخبريه ، والتقدير : أشهر الأرض الممطوره شهر ذو ثرى ، أى ذو تراب ند ، وشهر ترى فيه الزرع ، وشهر ذو مرعى ، ولاحتمال نسيت وأجرّ للوصفيّه والخبر محذوف ، أى فمنها ثوب نسيته ومنها ثوب أجره ، ويحتمل أنهما خبران وثم صفتان مقدرتان ، أى فثوب لى نسيته وثوب لى أجره ، وإنما نسى ثوبه لشغل قلبه كما قال :

٧٢١- [ومثلك بيضاء العوارض طفله] ***لعوب تنسّينى إذا قمت سربالى

وإنما جر الآخر ليعفى الأثر عن القافه ، ولهذا زحف على ركبتيه ، وأما الثالثه فلأن المعنى فعير آخر ، ثم حذفت الصفه ، ورأيت فى كلام محمد بن حبيب.

- وحبيب ممنوع من الصرف لأنه اسم أمه - قال يونس : قال رؤبه : المطر شهر ثرى إلخ ، وهذا دليل على أنه خبر ، ولا بد من تقدير مضاف قبل المبتدأ لتصحيح الإخبار عنه بالزمان.

## أقسام العطف

وهى ثلاثه :

أحدها : العطف على اللفظ ، وهو الأصل نحو «ليس زيد بقائم ولا قاعد» بالخفض ، وشرطه إمكان توجّه العامل إلى المعطوف ، فلا يجوز فى نحو «ما جاءنى من امرأه ولا زيد» إلا الرفع عطفا على الموضع ، لأن من الزائده لا تعمل فى المعارف وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعا ، نحو «ما زيد قائما لكن - أو بل - قاعد» لأن فى العطف على اللفظ إعمال «ما» فى الموجب ، وفى العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ ، والصواب الرفع على إضمار مبتدأ.

والثانى : العطف على المحل ، «نحو ليس زيد بقائم ولا قاعدا» بالنصب ، وله عند المحققين ثلاثه شروط :

أحدها : إمان ظهوره فى الفصيح ، ألا ترى أنه يجوز فى «ليس زيد بقائم» و «ما جاءنى من امرأه» أن تسقط الباء فتنصب ؛ ومن فترفع ، فعلى هذا فلا يجوز «مررت بزيد وعمرا» خلافا لابن جنى ، لأنه لا يجوز «مررت زيدا» وأما قوله :

نمرّون الدّيار ولم تعوجوا***[كلامكم علىّ إذن حرام] [۱۴۳]

فضروره ، ولا تختص مراعاه الموضع بأن يكون العامل فى اللفظ زائدا كما مثلنا ، بدليل قوله :

٧٢٢- فإن لم تجد من دون عدنان والدا***ودون معدّ فلتزعك العواذل (١)

وأجاز الفارسى فى قوله تعالى : (وَأُتْبِعُوا فِى هذِهِ الدُّنْيا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيامَهِ) أن يكون (يَوْمَ الْقِيامَهِ) عطفا على محل هذه [لأن محله النصب].

الثانى : أن يكون الموضع بحق الأصاله ؛ فلا يجوز «هذا ضارب زيدا وأخيه» لأن الوصف المستوفى لشروط العمل الأصل إعماله لا إضافته لالتحاقه بالفعل ، وأجازه البغداديون تمسكا بقوله :

[فظلّ طهاه اللّحم ما بين] منضج ***صفيف شواء أو قدير معجّل [٧٠١]

وقد مر جوابه.

والثالث : وجود المحرز ، أى الطالب لذلك المحل ، وابتنى على هذا امتناع مسائل :

إحداها : «إن زيدا وعمرو قائمان» وذلك لأن الطالب لرفع زيد هو الابتداء والابتداء هو التجرد ، والتجرد قد زال بدخول إنّ.

والثانيه : «إنّ زيدا قائم وعمرو» إذا قدرت عمرا معطوفا على المحل ، لا مبتدأ ، وأجاز هذه بعض البصريين ، لأنهم لم يشترطوا المحرز ، وإنما منعوا الأولى لمانع آخر ، وهو توارد عاملين إن والابتداء على معمول واحد وهو الخبر ، وأجازهما الكوفيون ؛ لأنهم لا يشترطون المحرز ، ولأن إنّ لم تعمل عندهم فى الخبر شيئا ، بل هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل



---

١- دون معد : منصوب ، وهو معطوف على محل «من دون عدنان» وظهر النصب فى المعطوف لأن العامل وهو وجد كما يتعدى إلى ثانى مفعوليه بمن يتعدى إليه بنفسه.

دخولها ، ولكن شرط الفراء لصحه الرفع قبل مجىء الخبر خفاء إعراب الاسم ، لئلا يتنافر اللفظ ، ولم يشترطه الكسائى ، كما أنه ليس لشرط بالاتفاق فى سائر مواضع العطف على اللفظ ، وحجتهما قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هادُوا وَالصَّابِئُونَ) الآيه ، وقولهم «إنّك وزيد ذاهبان» وأجيب عن الآيه بأمرين ، أحدهما : أن خبر إن محذوف أى مأجورون أو آمنون أو فرحون ، والصابئون مبتدأ ، وما بعده الخبر ، ويشهد له قوله :

٧٢٣- خليلىّ هل طبّ ؛ فإنّى وأنتما***وإن لم تبوحا بالهوى دنفان؟ [ص ٦٢٢]

ويضعفه أنه حذف من الأول لدلاله الثانى عليه ، وإنما الكثير العكس ، والثانى : أن الخبر المذكور لإنّ ، وخبر (الصَّابِئُونَ) محذوف ، أى كذلك ، ويشهد له قوله :

٧٢٤- فمن يك أمسى بالمدينه رحله ***فإنّى وقيّار بها لغريب [ص ٦٢٢]

إذ لا تدخل اللام فى خبر المبتدأ حتى يقدّم ، نحو «لقائم زيد» ويضعفه تقديم الجمله المعطوفه على بعض الجمله المعطوف عليها ، وعن المثال بأمرين : أحدهما أنه عطف على توهم عدم ذكر إن ، والثانى أنه تابع لمبتدأ محذوف ، أى إنك أنت وزيد ذاهبان ، وعليهما خرج قولهم «إنّهم أجمعون ذاهبون».

المسأله الثالثه : «هذا ضارب زيد وعمرا» بالنصب.

المسأله الرابعه : «أعجبنى ضرب زيد وعمرو» بالرفع أو «وعمرا» بالنصب ،

منعهما الحذّاق ؛ لأن الاسم المشبه للفعل لا يعمل فى اللفظ حتى يكون بأل أو منونا أو مضافا ، وأجازهما قوم تمسكا بظاهر قوله تعالى (وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَناً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْباناً) وقول الشاعر :

٧٢٥- [هويت ثناء مستطابا مجدّدا] ***فلا تخل من تمهيد مجد وسوددا

وأجيب بأن ذلك على إضمار عامل يدل عليه المذكور ، أى وجعل الشمس ، ومهدت سوددا ، أو يكون سوددا مفعولا معه ، ويشهد للتقدير فى الآيه أن الوصف فيها بمعنى الماضى ، والماضى المجرد من أل لا يعمل النصب ، ويوضح لك مضيّه قوله تعالى (وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ) الآيه ، وجوز الزمخشرىّ كون (الشَّمْسَ) معطوفا على محل الليل ، وزعم مع ذلك أن الجعل مراد عنه فعل مستمر فى الأزمنه لا فى الزمن الماضى بخصوصيته مع نصه فى (مالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) على أنه إذا حمل على الزمن المستمر كان بمنزلته إذا حمل على الماضى فى أن إضافته محضه ، وأما قوله :

٧٢٦- قد كنت داينت بها حسّانا***مخافه الإفلاس واللّيّانا

فيجوز أن يكون «اللّيّانا» مفعولا- معه ، وأن يكون معطوفا على «مخافه» على حذف مضاف ، أى ومخافه الليان ، ولو لم يقدر المضاف لم يصح ؛ لأن الليان فعل لغير المتكلم ، إذ المراد أنه داين حسان خشيه من إفلاس غيره ومطله ، ولا بدّ فى المفعول له من موافقته لعامله فى الفاعل.

ومن الغريب قول أبى حيان : إن من شرط العطف على الموضع أن يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع ؛ فجعل صوره المسأله شرطا لها ، ثم إنه أسقط الشرط الأول الذى ذكرناه ، ولا بدّ منه.

والثالث : العطف على التوهم نحو «ليس زيد قائما ولا قاعد» بالخفض على توهم دخول الباء فى الخبر ، وشرط جوازه صحه دخول ذلك العامل المتوهم ، وشرط حسنه كثره دخوله هناك ، ولهذا حسن قول زهير :

بدا لى أنّى لست مدرك ما مضى ***ولا سابق شيئا إذا كان جائيا [١٣٥]

وقول الآخر :

٧٢٧- ما الحازم الشّهم مقداما ولا بطل ***إن لم يكن للهوى بالحقّ غلاما

ولم يحسن قول الآخر :

٧٢٨- وما كنت ذا نيرب فيهم ***ولا منمش فيهم منمل

لقله دخول الباء على خبر كان ، بخلاف خبرى ليس وما ، والنّيرب : النميمه ، والمنمل : الكثير الميمه ، والمنمش : المفسد ذات البين.

وكما وقع هذا العطف فى المجرور وقع فى أخيه المجزوم ، ووقع أيضا فى المرفوع اسما ، وفى المنصوب اسما وفعلا ، وفى المركبات.

فأما المجزوم فقال به الخليل وسيبويه فى قراءه غير أبى عمرو (لَوْ لا أَخَّرْتَنِى إِلى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ) فإن معنى لو لا أخرتنى فأصدق ومعنى إن أخرتنى أصّدّق واحد ، وقال السيرافى والفارسى : هو عطف على محل فأصدق كقول الجميع فى قراءه الأخوين (مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلا هادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ) بالجزم ، ويردّه أنهما يسلمان أن الجزم فى نحو «ائتنى أكرمك» بإضمار الشرط ، فليست الفاء هنا وما بعدها فى موضع حزم ؛ لأن ما بعد الفاء منصوب بأن مضمره ، وأن والفعل فى تأويل مصدر معطوف على مصدر

متوهم ممـا تقـدم ، فكيف تكون الفاء مع ذلك فى موضع الجزم؟ وليس بين المفردين المتعاطفين شـرط مقـدر ، ويأتى القولان فى قول الهذلى :

فأبلونى بليّتكم لعلّى ***أصالحكم وأستدرج نويّا [ ۶۷۰]

أى نواى ، وكذلك اختلف فى نحو «قام القوم غير زيد وعمرا» بالنصب ، والصواب أنه على التوهم ، وأنه مذهب سـيبويه ، لقوله لأن «غير زيد» فى موضع «إلا زيدا» ومعناه ، فشبهوه بقولهم :

۷۲۹- [معاوى إنّنا بشر فأسجح ***فلسنا بالجبال ولا الحديدا

وقد استنبط من ضعف فهمه من إنشاد هذا البيت هنا أنه يراه عطفا على المحل ولو أراد ذلك لم يقل إنهم شبهوه به.

رجع القول إلى المجزوم - وقـال به الفارسـى فى قراءه قنبـل : (إنه من يتق ويصبر فـإن الله) بإثبات الياء فى (يتقى) وجزم (يصبر) فزعم أن من موصـله ، فلهذا ثبتت ياء يتقى ، وأنها ضمنت معنى الشرط ، ولذلك دخلت الفاء فى الخبر ، وإنما جزم (يَصْبِرْ) على توهم معنى من ، وقيـل : بـل وصـل (يَصْبِرْ) بنيه الوقف كقراءه نـافع (ومحيـاى ومماتى) بسـكون ياء (محياى) وصـلا ، وقيل : بل سكن لتوالى الحركـات فى كلمتين كمـا فى (يَأْمُرُكُمْ) و (يُشْـعِرُكُمْ) وقيل : من شـرطيه ، وهـذه الياء إشـباع ، ولام الفعل حـذفت للجازم ، أو هذه الياء لام الفعل ، واكتفى بحذف الحركه المقدره.

وأما المرفوع فقال سـيبويه : واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون «إنهم أجمعين ذاهبون ، وإنك وزيـد ذاهبان» وذلك على أن معناه معنى الابتداء ، فيرى أنه قال هم ، كما قال :

*بدا لى أنّى لست مدرك ما مضى* البيت اه [١٣٥]

ومراده بالغلط ما عبر عنه غيره بالتوهم ، وذلك ظاهر من كلامه ، ويوضحه إنشاده البيت ، وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ فاعترض عليه بأنا متى جوّزنا ذلك عليهم زالت الثقه بكلامهم ، وامتنع أن نثبت شيئا نادرا لإمكان أن يقال فى كل نادر : إن قائله غلط.

وأما المنصوب اسما فقال الزمخشرى فى قوله تعالى (وَمِنْ وَراءِ إِسْحاقَ يَعْقُوبَ) فيمن فتح الباء. كأنه قيل : ووهبنا له إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب ، على طريقه قوله :

٧٣٠- مشائيم ليسوا مصلحين عشيره***ولا ناعب إلّا ببين غرابها [ص ٥٥٣]

اه ، وقيل : على إضمار وهبنا ، أى ومن وراء إسحاق وهبنا يعقوب ، بدليل (فَبَشَّرْناها) لأن البشاره من الله تعالى بالشىء فى معنى الهبه ، وقيل : هو مجرور عطفا على بإسحاق ، أو منصوب عطفا على محله ، ويردّ الأول أنه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف على المجرور كمررت بزيد واليوم عمرو ، وقال بعضهم فى قوله تعالى (وَحِفْظاً مِنْ كُلِّ شَيْطانٍ مارِدٍ) إنه عطف على معنى (إِنَّا زَيَّنَّا السَّماءَ الدُّنْيا) وهو إنا خلقنا الكواكب فى السماء الدنيا زينه للسماء كما قال تعالى (وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّماءَ الدُّنْيا بِمَصابِيحَ وَجَعَلْناها رُجُوماً) ويحتمل أن يكون مفعولا لأجله ، أو مفعولا مطلقا ، وعليهما فالعامل محذوف : أى وحفظا من كل شيطان زيناها بالكواكب ، أو وحفظناها حفظا.

وأما المنصوب فعلا فكقراءه بعضهم (ودوا لو تدهن فيدهنوا) حملا على معنى ودوا أن تدهن ، وقيل فى قراءه حفص (لَعَلِّى أَبْلُغُ الْأَسْبابَ أَسْبابَ السَّماواتِ فَأَطَّلِعَ) بالنصب : إنه عطف على معنى لعلى أبلغ ، وهو لعلى أن أبلغ ، فإن خبر لعل يقترن بأن كثيرا ، نحو الحديث «فلعلّ بعضكم أن يكون ألحن بحجّته من بعض» ويحتمل أنه عطف على الأسباب على حد :

*للبس عباءه وتقرّ عينى* [۴۲۴]

ومع هذين الاحتمالين فيندفع قول الكوفى : إن هذه القراءه حجه على جواز النصب فى جواب الترجّى حملا له على التمنى.

وأما فى المركبات فقد قيل فى قوله تعالى : (وَمِنْ آياتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّياحَ مُبَشِّراتٍ وَلِيُذِيقَكُمْ) إنه على تقدير ليبشركم وليذيقكم ، ويحتمل أن التقدير : وليذيقكم وليكون كذا وكذا أرسلها ، وقيل فى قوله تعالى (أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلى قَرْيَهٍ) إنه على معنى أرأيت كالذى حاجّ أو كالذى مر ، ويجوز أن يكون على اضمار فعل ، أى أو رأيت مثل الذى ، فحذف لدلاله (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِى حَاجَّ) عليه ؛ لأن كليهما تعجب ، وهذا التأويل هنا وفيما تقدم أولى ؛ لأن اضمار الفعل لدلاله المعنى عليه أسهل من العطف على المعنى ، وقيل : الكاف زائده ، أى ألم تر إلى الذى حاج أو الذى مر ، وقيل : الكاف [اسم] بمعنى مثل معطوف على الذى ، أى ألم تنظر إلى الذى حاجّ أو إلى مثل الذى مر.

تنبيه - من العطف على المعنى على قول البصريين نحو «لألزمنّك

او تقضينى حقّى» إذ النصب عندهم بإضمار أن ، وأن والفعل فى تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم ، أن ليكوننّ لزوم منى أو قضاء منك لحقى ، ومنه (تقاتلونهم أو يسلموا) فى قراءه أبىّ بحذف النون ، وأما قراءه الجمهور بالنون فبالعطف على لفظ تقاتلونهم ، أو على القطع بتقدير أو هم يسلمون ، ومثله «ما تأتينا فتحدّثنا» بالنصب ، أى ما يكون منك إتيان فحديث ، ومعنى هذا نفى الإتيان فينتفى الحديث ، أى ما تأتينا فكيف تحدثنا ، أو نفى الحديث فقط حتّى كأنه قيل : ما تأتينا محدثا ، أى بل غير محدث ، وعلى المعنى الأول جاء قوله سبحانه وتعالى (لا يُقْضى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا) أى فكيف يموتون ، ويمتنع أن يكون على الثانى ؛ إذ يمتنع أن يقضى عليهم ولا يموتون ، ويجوز رفعه فيكون إما عطفا على تأتينا ؛ فيكون كل منهما داخلا عليه حرف النفى ، أو على القطع فيكون موجبا ، وذلك واضح فى نحو «ما تأتينا فتجهل أمرنا» و «لم تقرأ فتنسى» لأن المراد إثبات جهله ونسيانه ، ولأنه لو عطف لجزم تنسى وفى قوله :

٧٣١- غير أنّا لم يأتنا بيقين ***فنرجّى ونكثر التّأميلا

اذ المعنى أنه لم يأت باليقين فنحن نرجو خلاف ما أتى به لانتفاء اليقين عما أتى به ، ولو جزمه أو نصبه لفسد معناه ؛ لأنه يصير منفيا على حدته كالأول إذا جزم ، ومنفيا على الجمع إذا نصب ، وإنما المراد إثباته ، وأما إجازتهم ذلك فى المثال السابق فمشكله ؛ لأن الحديث لا يمكن مع عدم الإتيان ، وقد يوجه قولهم بأن يكون معناه ما تأتينا فى المستقبل فأنت تحدثنا الآن ، عوضا عن ذلك ، وللاستئناف وجه آخر ، وهو أن يكون على معنى السببيه وانتفاء الثانى لانتفاء الأول ، وهو أحد وجهى النصب ، وهو قليل ، وعليه قوله :

۷۳۲- فلقد ترکت صبیّه مرحومه***لم تدر ما جزع علیک فتجزع

أی لو عرفت الجزع لجزعت ، ولکنها لم تعرفه فلم تجزع ، وقرأ عیسی بن عمر (فیموتون) عطفا علی (یُقْضی) ، وأجاز ابن خروف فیه الاستئناف علی معنی السببیه کما قدمنا فی البیت ، وقرأ السبعه (وَلا یُؤْذَنُ لَهُمْ فَیَعْتَذِرُونَ) وقد کان النصب ممکنا مثله فی (فَیَمُوتُوا) ولکن عدل عنه لتناسب الفواصل ، والمشهور فی توجیهه أنه لم یقصد إلی معنی السببیه ، بل إلی مجرد العطف علی الفعل وإدخاله معه فی سلک النفی ؛ لأن المراد بلا یؤذن لهم نفی الإذن فی الاعتذار ، وقد نهوا عنه فی قوله تعالی (لا تَعْتَذِرُوا الْیَوْمَ) فلا یتأتی العذر (۱) منهم بعد ذلک ، وزعم ابن مالک بدر الدین أنه مستأنف بتقدیر : فهم یعتذرون ، وهو مشکل علی مذهب الجماعه ؛ لاقتضائه ثبوت الاعتذار مع انتفاء الإذن کما فی قولک «ما تؤذینا فنحبّک» بالرفع ، ولصحه الاستئناف یحمل ثبوت الاعتذار مع مجیء (لا تَعْتَذِرُوا الْیَوْمَ) علی اختلاف المواقف ، کما جاء (فَیَوْمَئِذٍ لا یُسْئَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلا جَانٌّ) (وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْؤُلُونَ) ، وإلیه ذهب ابن الحاجب ؛ فیکون بمنزله «ما تأتینا فتجهل أمورنا» ویردّه أن الفاء غیر العاطفه للسببیه ، ولا یتسبب الاعتذار فی وقت عن نفی الإذن فیه فی وقت آخر ، وقد صح الاستئناف بوجه آخر یکون الاعتذار معه منفیا ، وهو ما قدمناه ونقلناه عن ابن خروف من أن المستأنف قد یکون علی معنی السببیه ، وقد صرح به هنا الأعلم ، وأنه فی المعنی مثل (لا یُقْضی عَلَیْهِمْ فَیَمُوتُوا) ورده ابن عصفور بأن الإذن فی الاعتذار قد یحصل ولا یحصل اعتذار ، بخلاف الفضاء علیهم ؛ فإنه یتسبب عنه الموت جزما ، وردّ علیه ابن الضائع بأن النصب علی معنی السببیه فی



---

۱- فی نسخه «فلا یأتی العذر - إلخ».

«ما تأتينا فتحدثنا» جائز بإجماع ، مع أنه قد يحصل الإتيان ولا يحصل التحديث ، والذى أقول : إن مجىء الرفع بهذا المعنى قليل جدا ؛ فلا يحسن حمل التنزيل عليه.

تنبيه - «لا تأكل سمكا وتشرب لبنا» إن جزمت فالعطف على اللفظ والنهى عن كل منهما ، وإن نصبت فالعطف عند البصريين على المعنى والنهى عند الجميع عن الجمع ، أى لا يكن منك أكل سمك مع شرب لبن ، وإن رفعت فالمشهور أنه نهى عن الأول وإباحه للثانى ، وأن المعنى : ولك شرب اللبن ، وتوجيهه أنه مستأنف ، فلم يتوجه إليه حرف النهى ، وقال بدر الدين ابن مالك : إن معناه كمعنى وجه النصب ، ولكنه على تقدير لا تأكل (١) السمك وأنت تشرب اللبن ، اه. وكأنه قدّر الواو للحال ، وفيه بعد ؛ لدخولها فى اللفظ على المضارع المثبت ، ثم هو مخالف لقولهم ؛ إذ جعلوا لكل من أوجه الإعراب معنى.

### عطف الخبر على الإنشاء و بالعكس

منعه البيانيون ، وابن مالك فى شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل ، وابن عصفور فى شرح الإيضاح ، ونقله عن الأكثرين ، وأجازه الصفار - بالفاء - تلميذ ابن عصفور ، وجماعه ، مستدلين بقوله تعالى : (وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ) فى سوره البقره ، (وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ) فى سوره الصف ، قال أبو حيان : وأجاز سيبويه «جاءنى زيد ومن عمرو العاقلان» على أن يكون العاملان خبرا لمحذوف ، ويؤيده قوله :



---

١- فى نسخه «ولكنه على طريق لا تأكل السمك - إلخ».

وإنّ شفائى عبره مهراقه***وهل عند رسم دارس من معوّل؟ [٥٧٠]

وقوله :

٧٣٣- تناغى غزالا عند باب ابن عامر***وكحّل أماقيك الحسان بإثمد

واستدل الصفار بهذا البيت ، وقوله :

وقائله خولان فانكح فتاتهم ***[وأكرومه الحيّين خلو كما هيا] [٢٧١]

فإن تقديره عند سيبويه : هذه خولان :

وأقول : أما آيه البقره فقال الزمخشرى : ليس المعتمد بالعطف الأمر حتى يطلب له مشاكل ، بل المراد عطف جمله ثواب المؤمنين على جمله عذاب الكافرين ، كقولك «زيد يعاقب بالقيد وبشّر فلانا بالإطلاق» وجوز عطفه على (فَاتَّقُوا) وأنمّ من كلامه فى الجواب الأول أن يقال : المعتمد بالعطف جمله الثواب كما ذكر ، ويزاد عليه فيقال : والكلام منظور فيه إلى المعنى الحاصل منه ، وكأنه قيل : والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات فبشرهم بذلك ، وأما الجواب الثانى ففيه نظر ؛ لأنه لا يصح أن يكون جوابا للشرط ؛ إذ ليس الأمر بالتبشير مشروطا بعجز الكافرين عن الإتيان بمثل القرآن ، ويجاب بأنه قد علم أنهم غير المؤمنين ، فكأنه قيل : فإن لم يفعلوا فبشر غيرهم بالجنات ، ومعنى هذا فبشر هؤلاء المعاندين بأنه لا حظّ لهم من الجنه.

وقال فى آيه الصف : إن العطف على (تُؤْمِنُونَ) لأنه بمعنى آمنوا ، ولا

يقدح فى ذلك أن المخاطب بتؤمنون المؤمنون ، وببشّر النبى عليه الصلاه والسّلام ، ولا أن يقال فى (تُؤْمِنُونَ) : إنه تفسير للتجاره لا طلب ، وإن (يَغْفِرْ لَكُمْ) جواب الاستفهام تنزيلا لسبب السبب منزله السبب كما مر فى بحث الجمل المفسره ؛ لأن تخالف الفاعلين لا يقدح ، تقول «قوموا واقعد يا زيد» ولأن (فَتُؤْمِنُونَ) لا يتعين للتفسير ، سلمنا ، ولكن يحتمل أنه تفسير مع كونه أمرا ، وذلك بأن يكون معنى الكلام السابق اتجروا تجاره تنجيكم من عذاب أليم كما كان (فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ) فى معنى انتهوا ، أو بأن يكون تفسيرا فى المعنى دون الصناعه ؛ لأن الأمر قد يساق لإفاده المعنى الذى يتحصّل من المفسره ، يقول : هل أدلك على سبب نجاتك؟ آمن بالله ، كما تقول : هو أن تؤمن بالله ، وحينئذ فيمتنع العطف ؛ لعدم دخول التبشير فى معنى التفسير.

وقال السكاكى : الأمران معطوفان على قل مقدره قبل (يا أَيُّهَا) ، وحذف القول كثير ، وقيل : معطوفان على أمر محذوف تقديره فى الأولى فأنذر ، وفى الثانيه فأبشر ، كما قال الزمخشرى فى (وَاهْجُرْنِى مَلِيًّا) : إن التقدير فاحذرنى واهجرنى ، لدلاله (لَأَرْجُمَنَّكَ) على التهديد.

وأما *وهل عند رسم دارس من معوّل* [٥٧٠] فهل فيه نافيه ، مثلها (هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ) :

وأما *هذه خولان* [٢٧١] فمعناه تنبه لخولان ، أو الفاء لمجرد السببيه مثلها فى جواب الشرط ، وإذ قد استدلا بذلك فهلا استدلّا بقوله تعالى (إِنَّا أَعْطَيْناكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ) ونحوه فى التنزيل كثير.

وأما *وكحّل أماقيك* [٧٣٣] فيتوقف على النظر فيما قبله من

الأبيات ، وقد يكون معطوفا على أمر مقدر يدلّ عليه المعنى ، أى فافعل كذا وكحل ، كما قيل فى (وَاهْجُرْنِى مَلِيًّا).

وأما ما نقله أبو حيان عن سيبويه فغلط عليه ، وإنما قال : واعلم أنه لا يجوز «من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين» رفعت أو نصبت ؛ لأنك لا تثنى إلا على من أثبّته وعلمته ، ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزله واحده ، وقال الصفار : لما منعها سيبويه من جهه النعت علم أنّ زوال النعت يصحّحها ؛ فتصرّف أبو حيان فى كلام الصفار فوهم فيه ، ولا حجه فيما ذكر الصفار ؛ إذ قد يكون للشىء مانعان ويقتصر على ذكر أحدهما ؛ لأنه الذى اقتضاه المقام. والله أعلم.

### عطف الاسميه على الفعليه و بالعكس

فيه ثلاثه أقوال :

أحدها : الجواز مطلقا ، وهو المفهوم من قول النحويين فى باب الاشتغال فى مثل «قام زيد وعمرا أكرمته» إن نصب عمرا أرجح ؛ لأن تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما.

والثانى : المنع مطلقا ، حكى عن ابن جنى أنه قال فى قوله :

٧٣٤- عاضها الله غلاما بعد ما***شابت الأصداغ والضّرس نقد

إن الضرس فاعل بمحذوف يفسره المذكور ، وليس بمبتدأ ، ويلزمه إيجاب النصب فى مسأله الاشتغال السابقه ، إلا إن قال : أقدر الواو للاستئناف.

والثالث : لأبى على ، أنه يجوز فى الواو فقط ، نقله عنه أبو الفتح فى سر الصناعه ، وبنى عليه منع كون الفاء فى «خرجت فإذا الأسد حاضر» عاطفه.

وأضعف الثلاثه القول الثانى ، وقد لهج به الرازى فى تفسيره ، وذكر فى كتابه فى مناقب الشافعى رضى الله عنه أن مجلسا جمعه وجماعه من الحنفيه ، وأنهم زعموا أن قول الشافعى «يحلّ أكل متروك التسميه» مردود بقوله تعالى (وَلا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ) فقال : فقلت لهم : لا دليل فيها ، بل هى حجه للشافعى ، وذلك لأن الواو ليست للعطف ؛ لتخالف الجملتين بالاسميه والفعليه ، ولا للاستئناف ؛ لأن أصل الواو أن تربط ما بعدها بما قبلها ، فبقى أن تكون للحال ؛ فتكون جمله الحال مقيده للنهى ، والمعنى لا تأكلوا منه فى حاله كونه فسقا ، ومفهومه جواز الأكل إذا لم يكن فسقا ، والفسق قد فسره الله تعالى بقوله (أَوْ فِسْقاً أُهِلَّ لِغَيْرِ اللهِ بِهِ) فالمعنى لا تأكلوا منه إذا سمى عليه غير الله ، ومفهومه كلوا منه إذا لم يسم عليه غير الله ، اه ملخصا موضحا. ولو أبطل العطف لتخالف الجملتين بالإنشاء والخبر لكان صوابا.

### العطف على معمولى عاملين

وقولهم «على عاملين» فيه تجوز ، أجمعوا على جواز العطف على معمولى عامل واحد ، نحو «إن زيدا ذاهب وعمرا جالس» وعلى معمولات عامل نحو «أعلم زيد عمرا بكرا جالسا ، وأبو بكر خالدا سعيدا منطلقا»

وعلى منع العطف على معمولى أكثر من عاملين نحو «إنّ زيدا ضارب أبوه لعمرو ، وأخاك غلامه بكر» وأما معمولا عاملين ، فإن لم يكن أحدهما جارا فقال ابن مالك : هو ممتنع إجماعا نحو «كان آكلا طعامك عمرو وتمرك بكر» وليس كذلك ، بل نقل الفارسىّ الجواز مطلقا عن جماعه ، وقيل : إن منهم الأخفش ، وإن كان أحدهما جارا فإن كان الجارّ مؤخرا نحو «زيد فى الدار والحجره عمرو ، أو وعمرو الحجره» فنقل المهدوىّ أنه ممتنع إجماعا ، وليس كذلك ، بل هو جائز عند من ذكرنا ، وإن كان الجار مقدما نحو «فى الدار زيد والحجره عمرو» فالمشهور عن سيبويه المنع ، وبه قال المبرد وابن السراج وهشام ، وعن الأخفش الإجازه ، وبه قال الكسائى والفراء والزجاج ، وفصّل قوم - منهم الأعلم - فقالوا : إن ولى المخفوض العاطف كالمثال جاز ، لأنه كذا سمع ، ولأن فيه تعادل المتعاطفات ، وإلا امتنع نحو «فى الدار زيد وعمرو الحجره».

وقد جاءت مواضع يدلّ ظاهرها على خلاف قول سيبويه ، كقوله تعالى (إِنَّ فِي السَّماواتِ وَالْأَرْضِ لَآياتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ ، وَفِي خَلْقِكُمْ وَما يَبُثُّ مِنْ دابَّةٍ آياتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ، وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ وَما أَنْزَلَ اللهُ مِنَ السَّماءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِها وَتَصْرِيفِ الرِّياحِ آياتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) آيات الأولى منصوبه إجماعا ؛ لأنها اسم إن ، والثانيه والثالثه قرأهما الأخوان بالنصب ، والباقون بالرفع ، وقد استدل بالقراءتين فى (آياتٌ) الثالثه على المسأله ، أما الرفع فعلى نيابه الواو مناب الابتداء وفى ، وأما النصب فعلى نيابتها مناب إنّ وفى.

وأجيب بثلاثه أوجه :

أحـدها : أن فى مقدره ؛ فالعمل لها ، ويؤيده أن فى حرف عبد الله التصـريح بقى ، وعلى هذا الواو نائبه مناب عامل واحد ، وهو الابتداء أو إنّ.

والثانى : أن انتصاب (آياتٌ) على التوكيد للأولى ، ورفعها على تقدير مبتدأ ، أى هى آيات ، وعليهما فليست فى مقدره.

والثالث : يخصّ قراءه النصب ، وهو أنه لى إضمار إنّ وفى ، ذكره الشاطبى وغيره ، وإضمار إنّ بعيد.

ومما يشكل على مذهب سيبويه قوله :

هوّن عليك ؛ فإنّ الأمور***بكفّ الإله مقاديرها

[٢٣٢]

فليس بآتيك منهيّها***ولا قاصر عنك مأمورها

لأن «قاصـر» عطف على مجرور الباء ، فإن كان مأمورها عطفا على مرفوع ليس لزم العطف على معمولى عاملين ، وإن كان فاعلا بقاصر لزم عدم الارتباط بالمخبر عنه ؛ إذ التقدير حينئذ فليس منهيا بقاصر عنك مأمورها.

وقد أجيب عن الثانى بأنه لما كان الضمير فى مأمورها عائدا على الأمور كان كالعائد على المنهيّات ؛ لدخولها فى الأمور.

واعلم أن الزمخشـرىّ ممن منع العطف المـذكور ، ولهـذا اتجه له أن يسـأل فى قوله تعالى (وَالشَّمْسِ وَضُـحاها وَالْقَمَرِ إِذا تَلاها) الآيات ، فقال : فإن قلت : نصب إذا معضل ؛ لأنك إن جعلت الواوات عاطفه وقعت فى العطف على عاملين ، يعنى أنّ إذا عطف على إذا المنصوبه بأقسم ، والمخفوضات عطف على الشمس المخفوضه بواو القسم ، قال : وإن

جعلتهن للقسم وقعت فيما اتفق الخليل وسيبويه على استكراهه ، يعنى أنهما استكرها ذلك لئلا يحتاج كل قسم إلى جواب يخصه ، ثم أجاب بأن فعل القسم لما كان لا يذكر مع واو القسم بخلاف الباء صارت كأنها هى الناصبه الخافضه فكان العطف على معمولى عامل.

قال ابن الحاجب : وهذه قوه منه ، واستنباط لمعنى دقيق ، ثم اعترض عليه بقوله تعالى (فَلا أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ الْجَوارِ الْكُنَّسِ وَاللَّيْلِ إِذا عَسْعَسَ وَالصُّبْحِ إِذا تَنَفَّسَ) فإن الجار هنا الباء ، وقد صرح معه بفعل القسم ؛ فلا تنزل الباء منزله الناصبه الخافضه ، اه.

وبعد ، فالحق جواز العطف على معمولى عاملين فى نحو «فى الدّار زيد والحجره عمرو» ولا إشكال حينئذ فى الآيه.

وأخذ ابن الخباز جواب الزمخشرىّ فجعله قولا مستقلا فقال فى كتاب النهايه : وقيل إذا كان أحد العاملين محذوفا فهو كالمعدوم ، ولهذا جاز العطف فى نحو (وَاللَّيْلِ إِذا يَغْشى وَالنَّهارِ إِذا تَجَلَّى) وما أظنه وقف فى ذلك على كلام غير الزمخشرى فينبغى له أن يقيد الحذف بالوجوب.

### المواضع التى يعود الضمير فيها على متأخر لفظا و رتبه

وهى سبعه :

أحدها : أن يكون الضمير مرفوعا بنعم أو بئس ، ولا يفسر إلا بالتمييز ، نحو «نعم رجلا زيد ، وبئس رجلا عمرو» ويلتحق بهما فعل الذى

يراد به المـدح والذم نحو (ساءَ مَثَلًا الْقَوْمُ) و (كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ) و «ظرف رجلا زيد» وعن الفراء والكسائى أن المخصوص هو الفاعل ، ولا ضـمير فى الفعل ، ويرده «نعم رجلا كان زيـد» ولا يـدخل الناسخ على الفاعل ، وأنه قد يحذف نحو (بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا).

الثانى : أن يكون مرفوعا بأول المتنازعين المعمل ثانيهما نحو قوله :

٧٣٥- جفونى ولم أجف الأخلاء ؛ إنّنى ***لغير جميل من خليلى مهمل

والكوفيون يمنعون من ذلك ، فقال الكسائى : يحذف الفاعل ، وقال الفراء : يضـمر ويؤخر عن المفسر ، فإن استوى العاملان فى طلب الرفع وكان العطف بالواو نحو «قام وقعد أخواك» فهو عنده فاعل بهما.

الثـالث : أن يكون مخبرا عنه فيفسره خبره نحو (إِنْ هِيَ إِلَّا حَياتُنَا الـدُّنْيا) قال الزمخشـرى : هـذا ضـمير لا يعلم ما يعنى به إلا بما يتلوه ، وأصله إن الحياه إلا حياتنا الدنيا ، ثم وضع هى موضع الحياه لأن الخبر يدل عليها ويبيّنها ، قال : ومنه :

٧٣٦- *هى النّفس تحمل ما حمّلت*

و «هى العرب تقول ما شاءت» قال ابن مالك : وهذا من جيد كلامه ، ولكن فى تمثيله بهى النفس وهى العرب ضـعف ؛ لإمكان جعل النفس والعرب بدلين وتحمل وتقول خبرين ، وفى كلام ابن مالك أيضا ضعف ؛ لإمكان وجه ثالث فى المثالين لم يذكره ، وهو كون هى ضـمير القصه ، فإن أراد الزمخشـرى أن المثالين يمكن حملهما على ذلك لا أنه متعين فيهما فالضـعف فى كلام ابن مالك وحده.

الرابع : ضمير الشأن والقصه نحو (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ) ونحو (فَإِذا هِيَ شاخِصَةٌ أَبْصارُ الَّذِينَ كَفَرُوا) والكوفى يسميه ضمير المجهول.

وهذا الضمير مخالف للقياس من خمسه أوجه :

أحدها : عوده على ما بعده لزوما ؛ إذ لا يجوز للجمله المفسره له أن تتقدم هى ولا شىء منها عليه ، وقد غلط يوسف ابن السيرافى ؛ إذ قال فى قوله :

٧٣٧- أسكران كان ابن المراغه إذ هجا***تميما بجوّ الشّام أم متساكر

فيمن رفع سكران وابن المراغه : إن كان شانيه ، وابن المراغه سكران : مبتدأ وخبر ، والجمله خبر كان. والصواب أن كان زائده ، والأشهر فى إنشاده نصب سكران ورفع ابن المراغه ؛ فارتفاع متساكر على أنه خبر لهو محذوفا ، ويروى بالعكس ؛ فاسم كان مستتر فيها.

والثانى : أن مفسره لا يكون إلا جمله ، ولا يشاركه فى هذا ضمير ، وأجاز الكوفيون والأخفش تفسيره بمفرد له مرفوع نحو «كان قائما زيد ، وظننته قائما عمرو» وهذا إن سمع خرج على أن المرفوع مبتدأ ، واسم كان وضمير ظننته راجعان إليه ؛ لأنه فى نيه التقديم ، ويجوز كون المرفوع بعد كان اسما لها ، وأجاز الكوفيون «إنه قام» و «إنه ضرب» على حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبنيا للفاعل أو للمفعول ، وفيه فسادان : التفسير بالمفرد ، وحذف مرفوع الفعل.

والثالث : أنه لا يتبع بتابع ؛ فلا يؤكد ، ولا يعطف عليه ، ولا يبدل منه.

والرابع : أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه.

والخامس : أنه ملازم للإفراد ، فلا يثنّى ولا يجمع ، وإن فسر بحديثين أو أحاديث.

وإذا تقرر هذا علم أنه لا ينبغى الحمل عليه إذا أمكن غيره ، ومن ثمّ ضعف قول الزمخشرى فى (إِنَّهُ يَراكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ) إن اسم إن ضمير الشأن ، والأولى كونه ضمير الشيطان ، ويؤيده أنه قرىء (وَقَبِيلُهُ) بالنصب ، وضمير الشأن لا يعطف عليه ، وقول كثير من النحويين إن اسم أنّ المفتوحه المخففه ضمير شأن ، والأولى أن يعاد على غيره إذا أمكن ، ويؤيده قول سيبويه فى (أَنْ يا إِبْراهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيا) إن تقديره أنك ، وفى «كتبت إليه أن لا يفعل» إنه يجزم على النهى ، وينصب على معنى لئلا ، ويرفع على أنك.

الخامس (١) : أن يجر برب مفسّرا بتمييز ، وحكمه حكم ضمير نعم وبئس فى وجوب كون مفسره تمييزا وكونه هو مفردا ، وقال :

٧٣٨- ربّه فتيه دعوت إلى ما***يورث المجد دائبا فأجابوا

ولكنه يلزم أيضا التذكير ، فيقال «ربّه امرأه» لا ربّها ، ويقال «نعمت امرأه هند» وأجاز الكوفيون مطابقته للتمييز فى التأنيث والتثنيه والجمع ، وليس بمسموع.

وعندى أن الزمخشرى يفسر الضمير بالتمييز فى غير بابى نعم وربّ ، وذلك أنه قال فى تفسير (فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَماواتٍ) الضمير فى (فَسَوَّاهُنَّ) ضمير مبهم ، وسبع سموات تفسيره ، كقولهم «ربه رجلا» وقيل : راجع إلى السماء ، والسماء فى معنى الجنس ، وقيل : جمع سماءه ، والوجه العربى



---

١- الخامس من المواضع التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبه.

هو الأول ، اه. وتؤول على أن مراده أن سبع سموات بدل ، وظاهر تشبيهه بربه رجلا يأباه.

السادس : أن يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له ، ك- «ضربته زيدا» قال ابن عصفور : أجازه الأخفش ومنعه سيبويه ، وقال ابن كيسان : هو جائز بإجماع ، نقله عنه ابن مالك ، ومما خرجوا على ذلك قولهم «اللهمّ صلّ عليه الرّؤوف الرّحيم» وقال الكسائى : هو نعت ، والجماعه يأبون نعت الضمير ، وقوله :

قد أصبحت بقرقرى كوانسا***فلا تلمه أن ينام البائسا [٦٩٥]

وقال سيبويه : هو بإضمار أذمّ ، وقولهم «قاما أخواك ، وقاموا إخوتك ، وقمن نسوتك» وقيل : على التقديم والتأخير ، وقيل : الألف والواو والنون أحرف كالتاء فى «قامت هند» وهو المختار.

والسابع : أن يكون متصلا بفاعل مقدم ، ومفسره مفعول مؤخر ك- «ضرب غلامه زيدا» أجازه الأخفش وأبو الفتح وأبو عبد الله الطّوال من الكوفيين ، ومن شواهده قول حسان :

٧٣٩- ولو أنّ مجدا أخلد الدّهر واحدا***من النّاس أبقى مجده الدّهر مطعما

وقوله :

٧٤٠- كسا حلمه ذا الحلم أثواب سودد***ورقّى نداه ذا النّدى فى ذرى المجد

والجمهور يوجبون فى ذلك فى النثر تقديم المفعول ، نحو (وَإِذِ ابْتَلى إِبْراهِيمَ رَبُّهُ) ويمتنع بالإجماع نحو «صاحبها فى الدار» لاتصال

الضمير بغير الفاعل ، ونحو «ضرب غلامها عبد هند» لتفسيره بغير المفعول ، والواجب فيهما تقديم الخبر والمفعول ولا خلاف فى جواز نحو «ضرب غلامه زيد» وقال الزمخشرى فى (لا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِما أَتَوْا) الآيه فى قراءه أبى عمرو فلا يحسبنهم بالغيبه وضم آخر الفعل : إن الفعل : مسند للذين يفرحون واقعا على ضميرهم محذوفا ، والأصل لا يحسبنّهم الذين يفرحون بمفازه ، أى لا يحسبنّ أنفسهم الذين يفرحون فائزين ، و (فلا يحسبنهم) توكيد ، وكذا قال فى قراءه هشام (ولا يحسبن الذين قتلوا فى سبيل الله أمواتا) بالغيبه : إن التقدير ولا يحسبنهم ، والذين فاعل ، ورده أبو حيان باستلزامه عود الضمير على المؤخر ، وهذا غريب جدا ؛ فإن هذا المؤخر مقدم فى الرتبه ؛ ووقع له نظير هذا فى قول القائل : مررت برجل ذاهبه فرسه مكسورا سرجها ، فقال : تقديم الحال هنا على عاملها وهو ذاهبه ممتنع ، لأن فيه تقديم الضمير على مفسره ، ولا شك أنه لو قدم لكان كقولك «غلامه ضرب زيد» ووقع لابن مالك سهو فى هذا المثال من وجه غير هذا ، وهو أنه منع من التقديم لكون العامل صفه ، ولا خلاف فى جواز تقديم معمول الصفه عليها بدون الموصوف ، ومن الغريب أن أبا حيان صاحب هذه المقاله وقع له أنه منع من التقديم لكون العامل صفه ، ولا خلاف فى جواز تقديم معمول الصفه عليها بدون الموصوف ، ومن الغريب أن أبا حيان صاحب هذه المقاله وقع له أنه منع عود الضمير إلى ما تقدم لفظا ، وأجاز عوده إلى ما تأخر لفظا ورتبه ، أما الأول فإنه منع فى قوله تعالى : (وَما عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ) كون ما شرطيه ، لأن (تَوَدُّ) حينئذ يكون دليل الجواب ، لا جوابا ، لكونه مرفوعا ، فيكون فى نيه التقديم ، فيكون حينئذ الضمير فى (بَيْنَهٍ) عائدا على ما تأخر لفظا ورتبه ، وهذا عجيب ، لأن الضمير الآن عائد على متقدم لفظا ، ولو قدم (تَوَدُّ) لغير التركيب ، ويلزمه أن يمنع «ضرب زيدا غلامه» لأن زيدا فى نيه التأخير ، وقد استشعر ورود ذلك ،

وفرق بينهما بما لا معوّل عليه ، وأما الثانى فإنه قال فى قوله تعالى : (ثُمَّ بَدا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ ما رَأَوُا الْآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ) إن فاعل بدا عائد على السّجن المفهوم من ليسجننه

## شرح حال الضمير المسمى فصلا و عمادا

والكلام فيه فى أربع مسائل :

الأولى : فى شروطه ، وهى سته ، وذلك أنه يشترط فيما قبله أمران :

أحدهما : كونه مبتدأ فى الحال أو فى الأصل ، نحو (أُولئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) (وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ) الآيه (كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ) (تَجِدُوهُ عِنْدَ اللهِ هُوَ خَيْراً) (إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مالاً وَوَلَداً) وأجاز الأخفش وقوعه بين الحال وصاحبها كجاء زيد هو ضاحكا ، وجعل منه (هؤُلاءِ بَناتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ) فيمن نصب (أَطْهَرُ) ، ولحن أبو عمرو من قرأ بذلك ، وقد خرّجت على أن (هؤُلاءِ بَناتِى) جمله ، و (هُنَّ) إما توكيد لضمير مستتر فى الخبر ، أو مبتدأ ولكم الخبر ؛ وعليهما فأطهر حال ، وفيهما نظر ، أما الأول فلأن بناتى جامد غير مؤول بالمشتق ، فلا يتحمل ضميرا عند البصريين ، وأما الثانى فلأن الحال لا يتقدم على عاملها الظرفى عند أكثرهم.

والثانى : كونه معرفه كما مثلنا ، وأجاز الفراء وهشام ومن تابعهما من الكوفيين كونه نكره نحو «ما ظننت أحدا هو القائم» و «كان رجل هو القائم» وحملوا عليه (أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبى مِنْ أُمَّةٍ) فقدروا (أَرْبى) منصوبا.

ويشترط فيما بعده أمران : كونه خبرا لمبتدأ فى الحال أو فى الأصل ، وكونه معرفه أو كالمعرفه فى أنه لا يقبل أل كما تقدم فى خيرا وأقل ، وشرط الذى كالمعرفه : أن يكون اسما كما مثلنا ، وخالف فى ذلك الجرجانى فألحق المضارع بالاسم لتشابههما وجعل منه (إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ) وهو عند غيره توكيد ، أو مبتدأ ، وتبع الجرجانىّ أبو البقاء ، فأجاز الفصل فى (وَمَكْرُ أُولئِكَ هُوَ يَبُورُ) وابن الخباز فقال فى شرح الإيضاح : لا فرق بين كون امتناع أل لعارض كأفعل من والمضاف كمثلك وغلام زيد ، أو لذاته كالفعل المضارع ، اه ، وهو قول السهيلى ، قال فى قوله تعالى (وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكى ، وَأَنَّهُ هُوَ أَماتَ وَأَحْيا ، وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنْثى) : وإنما أتى بضمير الفصل فى الأولين دون الثالث ، لأن بعض الجهال قد يثبت هذه الأفعال لغير الله كقول نمرود : أنا أحيى وأميت ، وأما الثالث فلم يدّعه أحد من الناس ، اه.

وقد يستدل لقوله الجرجانى بقوله تعالى : (وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِى أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ وَيَهْدِى) فعطف (يَهْدِى) على (الْحَقَّ) الواقع خبرا بعد الفصل ، اه.

ويشترط له فى نفسه أمران :

أحدهما : أن يكون بصيغه المرفوع ، فيمتنع «زيد إيّاه الفاضل ، وأنت إياك العالم» وأما «إنك إياك الفاضل» فجائز على البدل عند البصريين ، وعلى التوكيد عند الكوفيين.

والثانى : أن يطابق ما قبله ، فلا يجوز «كنت هو الفاضل» فأما قول جرير بن الخطفى.

٧٤١- وكائن بالأباطح من صديق ***يرانى لو أصبت هو المصابا

وكان قياسه «يرانى أنا» مثل (إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ) فقيل : ليس هو فصلا وإنما هو توكيد للفاعل ، وقيل : بل هو فصل ، فقيل : لما كان صديقه بمنزله نفسه حتى كان إذا أصيب كأن صديقه هو قد أصيب فجعل ضمير الصديق بمنزله ضميره ، لأنه نفسه فى المعنى ، وقيل : هو على تقدير مضاف إلى الياء ، أى يرى مصابى ، والمصاب حينئذ مصدر كقولهم «جبر الله مصابك» أى مصيبتك ، أى يرى مصابى هو المصاب العظيم ، ومثله فى حذف الصفه (الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ) أى الواضح ، وإلا لكفروا بمفهوم الظرف (فَلا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيامَهِ وَزْناً) أى نافعا ، لأن أعمالهم توزن ، بدليل (وَمَنْ خَفَّتْ مَوازِينُهُ) الآيه ، وأجازوا «سير بزيد سير» بتقدير الصفه ، أى واحد ، وإلا لم يفد ، وزعم ابن الحاجب أن الإنشاد «لو أصيب» بإسناد الفعل إلى ضمير الصديق ، وإنّ «هو» توكيد له ، أو لضمير يرى ، قال : إذ لا يقول عاقل يرانى مصلتا إذا أصابتنى مصيبه ، اه. وعلى ما قدمناه من تقدير الصفه لا يتجه الاعتراض ، ويروى «يراه» أى يرى نفسه ، و «تراه» بالخطاب ، ولا إشكال حينئذ ولا تقدير ، والمصاب حينئذ مفعول لا مصدر ، ولم يطلع على هاتين الروايتين بعضهم فقال : ولو أنه قال يراه لكان حسنا ، أى يرى الصديق نفسه مصابا إذا أصبت.

المسأله الثانيه : فى فائدته ، وهى ثلاثه أمور :

أحدها لفظى ، وهو الإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا تابع ، ولهذا سمى فصلا ، لأنه فصل بين الخبر والتابع ، وعمادا ، لأنه يعتمد عليه معنى الكلام ، وأكثر النحويين يقتصر على ذكر هذه الفائده ، وذكر التابع

أولى من ذكر أكثرهم الصفه ، لوقوع الفصل فى نحو (كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ) والضمائر لا توصف.

والثانى معنوى ، وهو التوكيد ، ذكره جماعه ، وبنوا عليه أنه لا يجامع التوكيد فلا يقال «زيد نفسه هو الفاضل» وعلى ذلك سماه بعض الكوفيين دعامه ، لأنه يدعم به الكلام ، أى يقوى ويؤكد.

والثالث معنوى أيضا ، وهو الاختصاص ، وكثير من البيانيين يقتصر عليه ، وذكر الزمخشرى الثلاثه فى تفسير (وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) فقال : فائدته الدلاله على أن الوارد بعده خبر لا صفه ، والتوكيد ، وإيجاب أن فائده المسند ثابته للمسند إليه دون غيره.

المسأله الثالثه : فى محله.

زعم البصريون أنه لا محل له ، ثم قال أكثرهم : إنه حرف ، فلا إشكال ، وقال الخليل : اسم ، ونظيره على هذا القول أسماء الأفعال فيمن يراها غير معموله لشىء ، وأل الموصوله (1) ، وقال الكوفيون : له محل ، ثم قال الكسائى : محلّه بحسب ما بعده ، وقال الفراء : بحسب ما قبله ؛ فمحله بين المبتدأ والخبر رفع ، وبين معمولى ظن نصب ، وبين معمولى كان رفع عند الفراء ، ونصب عند الكسائى.

وبين معمولى إنّ بالعكس.

المسأله الرابعه : فيما يحتمل من الأوجه.

يحتمل فى نحو (كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ) ونحو (إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغالِبِينَ) الفصليه والتوكيد ، دون الابتداء لانتصاب ما بعده ، وفى نحو



---

١- غير أن إعراب أل الموصوله ظهر فيما بعدها بسبب كونها على صوره الحرف.

(وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ) ونحو «زيد هو العالم ، وإنّ عمرا هو الفاضل» الفصليه والابتداء ، دون التوكيد لدخول اللام فى الأولى ولكون ما قبله ظاهرا فى الثانيه ، والثالثه. ولا يؤكّد الظاهر بالمضمر لأنه ضعيف والظاهر قوى ، ووهم أبو البقاء ؛ فأجاز فى (إِنَّ شانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ) التوكيد ، وقد يريد أنه توكيد لضمير مستتر فى (شانِئَكَ) لا لنفس شانئك ، ويحتمل الثلاثه فى نحو «أنت أنت الفاضل» ونحو (إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ) ومن أجاز إبدال الضمير من الظاهر أجاز فى نحو «إنّ زيدا هو الفاضل» البدليه ، ووهم أبو البقاء ؛ فأجاز فى (تَجِدُوهُ عِنْدَ اللهِ هُوَ خَيْراً) كونه بدلا من الضمير المنصوب.

ومن مسائل الكتاب «قد جرّبتك فسكنت أنت أنت» الضميران مبتدأ وخبر ، والجمله خبر كان ، ولو قدّرت الأول فصلا أو توكيدا لقلت «أنت إياك».

والضمير فى قوله تعالى : (أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبى مِنْ أُمَّةٍ) مبتدأ : لأن ظهور ما قبله يمنع التوكيد ، وتنكيره يمنع الفصل.

وفى الحديث «كلّ مولود يولد على الفطره حتّى يكون أبواه هما اللّذان يهوّدانه أو ينصّرانه» إن قدّر فى «يكون» ضمير لكل فأبواه مبتدأ ، وقوله «هما» إما مبتدأ ثان وخبره للذان والجمله خبر أبواه ، وإما فصل ، وإما بدل من أبواه إذا أجزنا (1) إبدال الضمير من الظاهر ، واللذان خبر أبواه ، وإن قدّر «يكون» خاليا من الضمير فأبواه اسم يكون ، و «هما» مبتدأ أو فصل أو بدل ، وعلى الأول فاللذان بالألف ، وعلى الأخيرين هو بالياء.



---

۱- فى نسخه «إذا جوزنا»

## روابط الجمله بما هى خبر عنه

وهى عشره :

أحدها الضمير ، وهو الأصل ، ولهذا يربط به مذكورا كزيد ضربته ، ومحذوفا مرفوعا نحو (إِنْ هذانِ لَساحِرانِ) إن قدر لهما ساحران (۱) ، ومنصوبا كقراءه ابن عامر فى سوره الحديد (وَكُلًّا وَعَدَ اللهُ الْحُسْنى) ولم يقرأ بذلك فى سوره النساء ، بل قرأ بنصب (كل) كالجماعه ، لأن قبله جمله فعليه وهى (فَضَّلَ اللهُ الْمُجاهِدِينَ) فساوى بين الجملتين فى الفعليه ، بل بين الجمل ؛ لأن بعده (وَفَضَّلَ اللهُ الْمُجاهِدِينَ) وهذا مما أغفلوه ، أعنى الترجيح باعتبار ما يعطف على الجمله ، فإنهم ذكروا رجحان النصب على الرفع فى باب الاشتغال فى نحو «قام زيد وعمرا أكرمته» للتناسب ، ولم يذكروا مثل ذلك فى نحو «زيد ضربته وأكرمت عمرا» ولا فرق بينهما ، وقول أبى النجم :

[قد أصبحت أمّ الخيار تدّعى ***على ذنبا] كلّه لم أصنع [۳۳۲]

ولو نصب «كل» على التوكيد لم يصح ؛ لأن «ذنبا» نكره ، أو على المفعوليه كان فاسدا معنى ، لما بيناه فى فصل كل ، وضعيفا صناعه ، لأن حق كل متصله بالضمير أن لا تستعمل إلا توكيدا أو مبتدأ نحو (إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ) قرىء بالنصب والرفع وقراءه (۲) جماعه (أَفَحُكْمَ الْجاهِلِيَّهِ يَبْغُونَ)



---

۱- فى نسخه «إذا قدر لهما ساحران».

۲- فى نسخه «وقرأ جماعه» وهذا من أمثله حذف الضمير الرابط المنصوب.

بالرفع ، ومجرورا نحو «السّمن منوان بدرهم» أى منه ، وقول امرأه «زوجى المسّ مسّ أرنب والرّيح ريح زرنب» إذا لم نقل إن أل نائبه عن الضمير ، وقوله تعالى (وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ) أى إن ذلك منه ، ولا بدّ من هذا التقدير ، سواء أقدّرنا اللام للابتداء ومن موصوله أو شرطيه أم قدرنا اللام موطئه ومن شرطيه ، أما على الأول فلأن الجمله خبر ، وأما على الثانى فلأنه لا بد فى جواب اسم الشرط المرتفع بالابتداء من أن يشتمل على ضمير ، سواء قلنا إنه الخبر أو إن الخبر فعل الشرط وهو الصحيح ، وأما الثالث فلأنها جواب القسم فى اللفظ ، وجواب الشرط فى المعنى ، وقول أبى البقاء والحوفى «إن الجمله جواب الشرط» مردود ؛ لأنها اسميه ، وقولهما «إنها على إضمار الفاء» مردود ؛ لاختصاص ذلك بالشعر ، ويجب على قولهما أن تكون اللام للابتداء ، لا للتوطئه.

تنبيه – قد يوجد الضمير فى اللفظ ولا يحصل الرّبط ، وذلك فى ثلاث مسائل :

أحدها : أن يكون معطوفا بغير الواو ، نحو «زيد قام عمرو فهو» أو «ثم هو».

والثانيه : أن يعاد العامل ، نحو «زيد قام عمرو وقام هو».

والثالثه : أن يكون بدلا نحو «حسن الجاريه الجاريه أعجبتنى هو» فهو : بدل اشتمال من الضمير المستتر العائد على الجاريه ، وهو فى التقدير كأنه من جمله أخرى ، وقياس قول من جعل العامل فى البدل نفس العامل فى المبدل منه أن تصحّ المسأله ، ونحو ذلك مسأله الاشتغال ؛ فيجوز النصب والرفع فى نحو «زيد ضربت عمرا وأباه» ويمتنع الرفع والنصب مع الفاء وثم

ومع التصريح بالعامل ، وإذا أبدلت «أخاه» ونحوه من عمرو لم يجوزا ، على ما مر من الاختلاف فى عامل البدل ، فإن قدرته بيانا جاز باتفاق [أو بدلا لم يجز (۱)] ويجوز بالاتفاق «زيد ضربت رجلا يحبه» رفعت زيدا أو نصبته ؛ لأن الصفه والموصوف كالشىء الواحد.

الثانى : الإشاره ، نحو (وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآياتِنا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْها أُولئِكَ أَصْحابُ النَّارِ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ لا نُكَلِّفُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَها أُولئِكَ أَصْحابُ الْجَنَّهِ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤادَ كُلُّ أُولئِكَ كانَ عَنْهُ مَسْؤُلاً) ويحتمله (وَلِباسُ التَّقْوى ذلِكَ خَيْرٌ) وخص ابن الحاج المسأله بكون المبتدأ موصولا أو موصوفا والإشاره إشاره البعيد ؛ فيمتنع نحو «زيد قام هذا» لمانعين ، و «زيد قام ذلك» لمانع ، والحجه عليه فى الآيه الثالثه ، ولا حجه عليه فى الرابعه ؛ لاحتمال كون (ذلِكَ) فيها بدلا أو بيانا ، وجوز الفارسى كونه صفه ، وتبعه جماعه منهم أبو البقاء ، وردّه الحوفى بأن الصفه لا تكون أعرف من الموصوف.

الثالث : إعاده المبتدأ بلفظه ، وأكثر وقوع ذلك فى مقام التهويل والتفخيم ، نحو (الْحَاقَّهُ مَا الْحَاقَّهُ وَأَصْحابُ الْيَمِينِ ما أَصْحابُ الْيَمِينِ) وقال :

۷۴۲- لا أرى الموت يسبق الموت شىء***نغّص الموت ذا الغنى والفقيرا

والرابع : إعادته بمعناه ، نحو «زيد جاءنى أبو عبد الله» إذا كان أبو عبد الله كنيه له ، أجازه أبو الحسن مستدلا بنحو قوله تعالى : (وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتابِ وَأَقامُوا الصَّلاهَ إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ) وأجيب بمنع



---

۱- سقطت هذه الجمله من النسخه التى شرح عليها الدسوقى ، وفى ذكرها نوع تكرار.

كون الذين مبتدأ ، بل [هو] مجرور بالعطف على (الَّذِينَ يَتَّقُونَ) ولئن سلّم فالرابط العموم ؛ لأن المصلحين أعم من المذكورين ، أو ضمير محذوف ، أى منهم ، وقال الحوفى : الخبر محذوف ، أى مأجورون ؛ والجمله دليله.

والخامس : عموم يشمل المبتدأ نحو «زيد نعم الرّجل» وقوله :

٧٤٣- [ألا ليت شعرى هل إلى أمّ جحدر***سبيل؟] فأمّا الصّبر عنها فلا صبرا

كذا قالوا ، ويلزمهم أن يجيزوا «زيد مات الناس ، وعمرو كلّ الناس يموتون ، وخالد لا رجل فى الدار» أما المثال فقيل : الرابط إعاده المبتدأ بمعناه بناء على قول أبى الحسن فى صحه تلك المسأله ، وعلى القول بأن أل فى فاعلى نعم وبئس للعهد لا للجنس ، وأما البيت فالرابط فيه إعاده المبتدأ بلفظه ، وليس العموم فيه مرادا ؛ إذ المراد أنه لا صبر له عنها ؛ لأنه لا صبر له عن شىء.

والسادس : أن يعطف بفاء السببيه جمله ذات ضمير على جمله خاليه منه أو بالعكس ، نحو (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً) وقوله :

٧٤٤- وإنسان عينى يحسر الماء تاره***فيبدو ، وتارات يحمّ فيغرق

كذا قالوا ، والبيت محتمل لأن يكون أصله يحسر الماء عنه ، أى ينكشف عنه ، وفى المسأله تحقيق تقدم فى موضعه.

والسابع : العطف بالواو ، أجازه هشام وحده نحو «زيد قامت هند وأكرمها» ونحو «زيد قام وقعدت هند» بناء على أن الواو للجمع ؛ فالجملتان كالجمله كمسأله الفاء ، وإنما الواو للجمع فى المفردات لا فى الجمل ؛

بدليل جواز «هذان قائم وقاعد» دون «هذان يقوم وقعد».

والثامن : شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر ، نحو «زيد يقوم عمرو إن قام».

التاسع : أل النائبه عن الضمير ، وهو قول الكوفيين وطائفه من البصريين ، ومنه (وَأَمَّا مَنْ خافَ مَقامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوى فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوى) الأصل مأواه ، وقال المانعون : التقدير هى المأوى له.

والعاشر : كون الجمله نفس المبتدأ فى المعنى ، نحو «هجّيرى أبى بكر لا إله إلّا الله» ومن هذا أخبار ضمير الشأن والقصّه ، نحو (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ) ونحو (فَإِذا هِيَ شاخِصَةٌ أَبْصارُ الَّذِينَ كَفَرُوا).

تنبيه - الرابط فى قوله تعالى (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْواجاً يَتَرَبَّصْنَ) إما النون على أن الأصل وأزواج الذين ، وإما كلمه هم مخفوضه محذوفه هى وما أضيف إليه على التدريج ، وتقديرهما إما قبل يتربّصن ، أى أزواجهم يتربصن ، وهو قول الأخفش ، وإما بعده ، أى يتربصن بعدهم ، وهو قول الفراء ، وقال الكسائى - وتبعه ابن مالك - الأصل يتربّص أزواجهم ، ثم جىء بالضمير مكان الأزواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير ؛ لأن النون لا تضاف لكونها ضميرا ، وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف للضمير.

## الأشياء التى تحتاج إلى الرابط

(۱)

وهى أحد عشر :

أحدها : الجمله المخبر بها ، وقد مضت ، ومن ثمّ كان مردودا قول ابن الطراوه فى «لو لا زيد لأكرمتك» : إن لأكرمتك هو الخبر ، وقول ابن عطيه فى (فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ لَأَمْلَأَنَّ) إن لأملأن خبر الحق الأول فيمن قرأه بالرفع ، وقوله إن التقدير أن أملأ مردود ؛ لأن أن تصير الجمله مفردا ، وجواب القسم لا يكون مفردا ، بل الخبر فيهما محذوف ، أى لو لا زيد موجود ، والحق قسمى ، كما فى «لعمرك لأفعلنّ».

والثانى : الجمله الموصوف بها ، ولا يربطها إلا الضمير : إما مذكورا نحو (حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنا كِتاباً نَقْرَؤُهُ) أو مقدرا إما مرفوعا كقوله :

إن يقتلوك فإنّ قتلك لم يكن ***عارا عليك ، وربّ قتل عار [۳۱]

أى هو عار ، أو منصوبا كقوله :

۷۴۵- [حميت حمى تهامه بعد نجد] ***وما شىء حميت بمستباح

[ص ۶۱۲ و ۶۳۳]

أى حميته ، أو مجرورا نحو (وَاتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً ، وَلا يُقْبَلُ مِنْها شَفاعَةٌ ، وَلا يُؤْخَذُ مِنْها عَدْلٌ ، وَلا هُمْ يُنْصَرُونَ) فإنه على تقدير فيه أربع مرات ، وقراءه الأعمش (فسبحان الله حينا تمسون



---

۱- فى نسخه «تحتاج إلى رابط».

وحينا تصبحون) على تقدير فيه مرتين ، وهل حذف الجار والمجرور معا أو حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل كما قال :

٧٤٦- ويوما شهدناه سليما وعامرا***[قليلا سوى الطّعن النّهال نوافله]

أى شهدنا فيه ، ثم حذف منصوبا؟ قولان : الأول عن سيبويه ، والثانى عن أبى الحسن ، وفى أمالى ابن الشّجرى قال الكسائى : لا يجوز أن يكون المحذوف إلا الهاء ، أى أن الجار حذف أولا ، ثم حذف الضمير ، وقال آخر : لا يكون المحذوف إلا فيه ، وقال أكثر النحويين منهم سيبويه والأخفش : يجوز الأمران ، والأقيس عندى الأول ، اه. وهو مخالف لما نقل غيره ، وزعم أبو حيان أن الأولى أن لا يقدر فى الآيه الأولى ضمير ، بل يقدر أن الأصل يوما يوم لا تجزى ، بإبدال يوم الثانى من الأول ، ثم حذف المضاف ، ولا يعلم أن مضافا إلى جمله حذف ، ثم إن ادعى أن الجمله باقيه على محلها من الجر فشاذ ، أو أنها أنيبت عن المضاف ، تكون الجمله مفعولا فى مثل هذا الموضع.

الثالث : الجمله الموصول بها الأسماء ، ولا يربطها غالبا إلا الضمير : إما مذكورا نحو (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ) ونحو (وَما عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ) (وَفِيها ما تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ) ونحو (يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ) وإما مقدرا نحو (أَيُّهُمْ أَشَدُّ) ونحو (وما عملت أيديهم) (وَفِيها ما تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ) ونحو (وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ) والحذف من الصله أقوى منه من الصفه ، ومن الصفه أقوى منه من الخبر.

وقد يربطها ظاهر يخلف الضمير كقوله :

فیا ربّ لیلی أنت فی کلّ موطن (۱)

وأنت الّذی فی رحمه الله أطمع [۳۴۳]

وهو قلیل ، قالوا وتقدیره وأنت الذی فی رحمته ، وقد کان یمکنهم أن یقدروا فی رحمتک ، کقوله :

۷۴۷- وأنت الّذین أخلفتنی ما وعدتنی ***[وأشمتّ بی من کان فیک یلوم]

وکأنهم کرهوا بناء قلیل علی قلیل ؛ إذ الغالب «أنت الّذی فعل» وقولهم «فعلت» قلیل. ولکنه مع هذا مقیس ، وأما «أنت الّذی قام زید» فقلیل غیر مقیس ، وعلی هذا فقول الزمخشری فی قوله تعالی : (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِی خَلَقَ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُماتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِینَ کَفَرُوا بِرَبِّهِمْ یَعْدِلُونَ) إنه یجوز کون العطف بثم علی الجمله الفعلیه ضعیف ؛ لأنه یلزمه أن یکون من هذا القلیل ، فیکون الأصل کفروا به ؛ لأن المعطوف علی الصله صله ؛ فلا بد من رابط ، وأما إذا قدر العطف علی الحمد لله وما بعده فلا إشکال.

الرابع : الواقعه حالا ، ورابطها إما الواو والضمیر نحو (لا تَقْرَبُوا الصَّلاهَ وَأَنْتُمْ سُکاری) أو الواو فقط نحو (لَئِنْ أَکَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَهٌ) ونحو «جاء زید والشمس طالعه» أو الضمیر فقط نحو (تَرَی الَّذِینَ کَذَبُوا عَلَی اللهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّهٌ) وزعم أبو الفتح فی الصوره الثانیه أنه لا بد من تقدیر الضمیر ، أی طالعه وقت مجیئه ، وزعم الزمخشری فی الثالثه أنها شاذه نادره ، ولیس کذلک ؛ لورودها فی مواضع من التنزیل نحو (اهْبِطُوا بَعْضُکُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ) (فنبذوه وراء ظهورهم کانهم لا یعلمون) (وَاللهُ



---

۱- وفی روایه *فیا رب أنت الله فی کل موطن*

يَحْكُمُ لا- مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ) (وَما أَرْسَلْنا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعامَ) (وَيَوْمَ الْقِيامَهِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّهٌ) وقد يخلو منهما لفظا فيقدر الضمير نحو «مررت بالبر قفيز بدرهم» أو الواو كقوله يصف غائصا لطلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدرى ما حاله :

٧۴٨- نصف النّهار الماء غامره ***ورفيقه بالغيب لا يدرى [ص ۶٣۶]

الخامس : المفسره لعامل الاسم المشتغل عنه نحو «زيدا ضربته ، أو ضربت أخاه ، أو عمرا وأخاه ، أو عمرا أخاه» إذا قدرت الأخ بيانا ، فإن قدرته بدلا لم يصحّ نصب الاسم على الاشتغال ، ولا رفعه على الابتداء ، وكذا لو عطفت بغير الواو ، وقوله تعالى (وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْساً لَهُمْ) الذين : مبتدأ ، وتعسا : مصدر لفعل محذوف هو الخبر ، ولا يكون الذين منصوبا بمحذوف يفسره تعسا كما تقول «زيدا ضربا إياه» وكذا لا يجوز «زيدا جدعا له» ولا «عمرا سقيا له» خلافا لجماعه منهم أبو حيان ؛ لأن اللام متعلقه بمحذوف ، لا- بالمصدر لأنه لا- يتعدى بالحرف ، وليست لام التقويه لأنها لازمه ، ولام التقويه غير لازمه ، وقوله تعالى (سَلْ بَنِي إِسْرائِيلَ كَمْ آتَيْناهُمْ مِنْ آيَهٍ) إن قدرت (الرَّحْمنِ) زائده فكم مبتدأ أو مفعول لآتينا مقدرا بعده ، وإن قدرتها بيانا لكم كما هى بيان لما فى (ما نَنْسَخْ مِنْ آيَهٍ) لم يجز واحد من الوجهين ، لعدم الراجع حينئذ إلى كم ، وإنما هى مفعول ثان مقدم ، مثل «أعشرين درهما أعطيتك» وجوّز الزمخشرى فى كم الخبريه والاستفهاميه ، ولم يذكر النحويون أن كم الخبريه تعلّق العامل عن العمل ، وجوّز بعضهم زياده من كما قدمنا ، وإنما تزاد بعد الاستفهام بهل خاصه ، وقد يكون

تجويزه ذلك على قول من لا يشترط كون الكلام غير موجب مطلقا ، أو على قول من يشترطه فى غير باب التمييز ، ويرى أنها فى «رطل من زيت ، وخاتم من حديد» زائده ، لا مبينه للجنس.

السادس والسابع : بدلا البعض والاشتمال ، ولا يربطهما إلا الضمير : ملفوظا نحو (ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ) (يَسْئَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرامِ قِتالٍ فِيهِ) أو مقدرا نحو (مَنِ اسْتَطاعَ) أى منهم ، ونحو (قُتِلَ أَصْحابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ) أى فيه ، وقيل : إن أل خلف عن الضمير ، أى ناره ، وقال الأعشى :

٧٤٩- لقد كان فى حول ثواء ثويته ***تقضّى لبانات ويسأم سائم

أى ثوبته فيه ، فالهاء من «ثويته» مفعول مطلق ، وهى ضمير الثّواء ، لأن الجمله صفته ، والهاء رابط الصفه ، والضمير المقدر رابط للبدل - وهو ثواء - بالمبدل منه وهو حول ، وزعم ابن سيده أنه يجوز كون الهاء من ثويته للحول على الاتساع فى ضمير الظرف بحذف كلمه فى ، وليس بشى ، لخلو الصفه حينئذ من ضمير الموصوف ، ولاشتراط الرابط فى بدل البعض وجب فى نحو قولك «مررت بثلاثه زيد وعمرو» القطع بتقدير منهم ، لأنه لو اتبع لكان بدل بعض من غير ضمير.

تنبيه - إنما لم يحتج بدل الكل إلى رابط لأنه نفس المبدل منه فى المعنى ، كما أن الجمله التى هى نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابط لذلك.

الثامن : معمول الصفه المشبهه ، ولا يربطه أيضا إلا الضمير : إما ملفوظا به نحو «زيد حسن وجهه» أو «وجها منه» أو مقدرا نحو «زيد حسن وجها» أى منه ، واختلف فى نحو «زيد حسن الوجه» بالرفع ؛ فقيل : التقدير

منه ، وقيل : أل خلف عن الضمير ، وقال تعالى (وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوابُ) جنات بدل أو بيان ، والثانى يمنعه البصريين ؛ لأنه لا يجوز عندهم أن يقع عطف البيان فى النكرات ، وقول الزمخشرى إنه معرفه لأن عدنا علم على الإقامه بدليل (جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِى وَعَدَ الرَّحْمنُ عِبادَهُ) لو صح تعينت البدليه بالاتفاق ، إذ لا تبين المعرفه النكره ، ولكن قوله ممنوع ، وإنما عدن مصدر عدن ، فهو نكره ، والتى فى الآيه بدل لا نعت ، و (مُفَتَّحَةً) حال من جنات لاختصاصها بالإضافه ، أو صفه لها ، لا صفه لحسن ؛ لأنه مذكر ، ولأن البدل لا يتقدم على النعت ، و (الْأَبْوابُ) مفعول ما لم يسمّ فاعله أو بدل من ضمير مستتر ، والأول أولى ؛ لضعف مثل «مررت بامرأه حسنه الوجه» وعليهما فلا بد من تقدير أن الأصل الأبواب منها أو أبوابها ، ونابت أل عن الضمير ، وهذا البدل بدل بعض لا اشتمال خلافا للزمخشرى.

التاسع : جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء ، ولا يربطه أيضا إلا الضمير : إما مذكورا نحو (فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُمْ فَإِنِّى أُعَذِّبُهُ) أو مقدرا أو منوبا عنه نحو (فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلا رَفَثَ وَلا فُسُوقَ وَلا جِدالَ فِى الْحَجِّ) أى منه ، أو الأصل فى حجه ، وأما قوله تعالى (بَلى مَنْ أَوْفى بِعَهْدِهِ وَاتَّقى فَإِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ) (وَمَنْ يَتَوَلَّ اللهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللهِ هُمُ الْغالِبُونَ) وقول الشاعر :

٧٥٠- فمن تكن الحضاره أعجبته ***فأىّ رجال باديه ترانا؟

فقال الزمخشرى فى الآيه الأولى : إن الرابط عموم المتقين ، والظاهر أنه لا عموم فيها ، وأن المتقين مساوون لمن تقدم ذكره ، وإنما الجواب فى

الآيتين والبيت محذوف وتقديره فى الآيه الأولى : يحبه الله ، وفى الثانيه : يغلب ، وفى البيت : فلسنا على صفته.

العاشر : العاملان فى باب التنازع ، فلا بد من ارتباطهما إما بعاطف كما فى «قام وقعد أخواك» أو عمل أوّلهما فى ثانيهما نحو (وَأَنَّهُ كانَ يَقُولُ سَفِيهُنا عَلَى اللهِ شَطَطاً وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَما ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللهُ أَحَداً) أو كون ثانيهما جوابا للأول ، إما جوابيه الشرط نحو (تَعالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللهِ) ونحو (آتُونِى أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً) أو جوابيه السؤال نحو (يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِى الْكَلالَةِ) أو نحو ذلك من أوجه الارتباط ، ولا يجوز «قام قعد زيد» ولذلك بطل قول الكوفيين إن من التنازع قول أمرىء القيس :

*كفانى - ولم أطلب - قليل من المال* [۴۱۴]

وإنه حجه على رجحان اختيار إعمال الأول ، لأن الشاعر فصيح وقد ارتكبه مع لزوم حذف مفعول الثانى وترك إعمال الثانى مع تمكنه منه وسلامته من الحذف والصواب أنه ليس من التنازع فى شىء ، لاختلاف مطلوبى العاملين ، فإن كفانى طالب للقليل ، وأطلب طالب للملك محذوفا للدليل ، وليس طالبا للقليل ، لئلا يلزم فساد المعنى ، وذلك لأن التنازع يوجب تقدير قوله ولم أطلب معطوفا على كفانى ، وحينئذ يلزم كونه مثبتا ، لأنه حينئذ داخل فى حيز الامتناع المفهوم من لو ، وإذا امتنع النفى جاء الإثبات ، فيكون قد أثبت طلبه للقليل بعد ما نفاه بقوله :

*ولو أن ما أسعى لأدنى معيشه*

وإنما لم يجز أن يقدر مستأنفا لأنه لا ارتباط حينئذ بينه وبين كفانى ؛ فلا تنازع بينهما.

فإن قلت : لم لا يجوز التنازع على تقدير الواو للحال ، فإنك إذا قلت «لو دعوته لأجابنى غير متوان» أفادت لو انتفاء الدعاء والإجابه دون انتفاء عدم التوانى حتى يلزم إثبات التوانى؟

قلت : أجاز ذلك قوم منهم ابن الحاجب فى شرح المفصل ووجّه به قول الفارسى والكوفيين إن البيت من التنازع وإعمال الأول ، وفيه نظر ؛ لأن المعنى حينئذ لو ثبت أنى أسعى لأدنى معيشه لكفانى القليل فى حاله أنى غير طالب له ؛ فيكون انتفاء كفايه القليل المقيده بعدم طلبه موقوفا على طلبه له ؛ فيتوقف عدم الشىء على وجوده.

ولهذه القاعده أيضا بطن قول بعضهم فى (فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللهَ عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) إن فاعل تبين ضمير راجع إلى المصدر المفهوم من أن وصلتها بناء على أن تبين وأعلم قد تنازعاه كما فى «ضربنى وضربت زيدا» ؛ إذ لا ارتباط بين تبين وأعلم ، على أنه لو صح لم يحسن حمل التنزيل عليه ؛ لضعف الإضمار قبل الذكر فى باب التنازع ، حتى إن الكوفيين لا يجيزونه البته ، وضعف حذف مفعول العامل الثانى إذا أهمل ك- «ضربنى وضربت زيد» حتى إن البصريين لا يجيزونه إلا فى الضروره.

والصواب أن مفعول أطلب «الملك» محذوفا كما قدمنا ، وأن فاعل تبين ضمير مستتر : إما للمصدر ، أى فلما تبين له تبين كما قالوا فى (ثُمَّ بَدا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ ما رَأَوُا الْآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ) أو لشىء دل عليه الكلام ، أى فلما تبين له الأمر أو ما أشكل عليه ، ونظيره «إذا كان غدا فأتنى» أى إذا كان

هو ، أى ما نحن عليه من سلامه.

الحادى عشر : ألفاظ التوكيد الأول ، وإنما يربطها الضمير الملفوظ به نحو «جاء زيد نفسه ، والزيدان كلاهما ، والقوم كلّهم» ومن ثمّ كان مردودا قول الهروى فى الذخائر تقول «جاء القوم جميعا» على الحال ، و «جميع» على التوكيد ، وقول بعض من عاصرناه فى قوله تعالى : (هُوَ الَّذِى خَلَقَ لَكُمْ ما فِى الْأَرْضِ جَمِيعاً) : إن جميعا توكيد لما ، ولو كان كذا لقيل جميعه ، ثم التوكيد بجميع قليل ، فلا يحمل عليه التنزيل ، والصواب أنه حال ، وقول الفراء والزمخشرى فى قراءه بعضهم (إنا كلا فيها) : إن كلا توكيد ، والصواب أنها بدل ، وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كلّ جائز إذا كان مفيدا للإحاطه ، نحو «قمتم ثلاثتكم» وبدل الكل لا يحتاج إلى ضمير ، ويجوز لكل أن تلى العوامل إذا لم تتصل بالضمير ، نحو «جاءنى كلّ القوم» فيجوز مجيئها بدلا ، بخلاف «جاءنى كلهم» فلا يجوز إلا فى الضروره ، فهذا أحسن ما قيل فى هذه القراءه ، وخرّجها ابن مالك على أن كلا حال ، وفيه ضعفان : تنكير كل بقطعها عن الإضافه لفظا ومعنى ، وهو نادر ، كقول بعضهم «مررت بهم كلّا» أى جميعا ، وتقديم الحال على عاملها الظرفى.

واحترزت بذكر الأول عن أجمع وأخواته ، فإنها إنما تؤكد بعد كل ، نحو (فَسَجَدَ الْمَلائِكَهُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ).

## الأمور التى يكتسبها الاسم بالإضافه

وهى عشره :

أحدها : التعريف ، نحو «غلام زيد» (١).

الثانى : التخصيص ، نحو «علام امرأه» (٢) والمراد بالتخصيص الذى لم يبلغ درجه التعريف ؛ فإن «غلام رجل» أخصّ من غلام ، ولكنه لم يتميز بعينه كما يتميز «غلام زيد».

الثالث : التخفيف ، كـ- «ضارب زيد ، وضاربا عمرو ، وضاربو بكر» إذا أردت الحال أو الاستقبال ؛ فإن الأصل فيهن أن يعملن النصب ، ولكن الخفض أخفّ (٣) منه ؛ إذ لا تنوين معه ولا نون ، ويدلّ على أن هذه الإضافه لا تفيد التعريف قولك «الضاربا زيد ، والضاربو زيد» ولا يجتمع على الاسم تعريفان ، وقوله تعالى : (هَدْياً بالِغَ الْكَعْبَهِ) ولا توصف النكره بالمعرفه ، وقوله تعالى : (ثانِيَ عِطْفِهِ) وقول أبى كبير :

٧٥١- فأتت به حوش الفؤاد مبطّنا***[سهدا إذا ما نام ليل الهوجل]

ولا تنتصب المعرفه على الحال ، وقول جرير :

٧٥٢- يا ربّ غابطنا لو كان يطلبكم ***[لاقى مباعده منكم وحرمانا]

ولا تدخل ربّ على المعارف ، وفى التحفه أن ابن مالك ردّ على ابن الحاجب فى قوله «ولا تفيد إلا تخفيفا» فقال : بل تفيد أيضا التخصص ،



---

١- أى فيما إذا كان المضاف إليه معرفه كزيد.

٢- أى متى كان المضاف إليه نكره كامرأه.

٣- فى نسخه «أحب منه» وليست بشىء.

فإن «ضارب زيـد» أخصّ من «ضارب» وهـذا سـهو ؛ فإن «ضارب زيد» أصـله «ضارب زيدا» بالنصب ، وليس أصـله ضاربا فقط ؛ فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل أن تأنى الإضافه.

فإن لم يكن الوصف بمعنى الحال والاستقبال ؛ فإضافته محضه تفيد التعريف والتخصيص ؛ لأنها ليست فى تقدير الانفصال.

وعلى هـذا صـحّ وصف اسم الله تعالى بمالك يوم الـدين ، قال الزمخشـرى : أريد باسم الفاعل هنا : إما الماضـى ، كقولك «هو مالك عبيـده أمس» أى مالك الأمور يوم الـدين على حـد (وَنادى أَصْحابُ الْجَنَّهِ) ولهـذا قرأ أبو حنيفه (ملك يوم الدين) وإما الزمان المستمر كقولك «هو مالك العبيد» فإنه بمنزله قولك مولى العبيد ، اه ملخصا.

وهو حسن ، إلا أنه نقض هذا المعنى الثانى عند ما تكلم على قوله تعالى : (وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَناً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ) فقال : قرىء بجر الشـمس والقمر عطفا على الليل ، وبنصـبهما بإضـمار جعل أو عطفا على محل الليل ، لأن اسم الفاعل هنا ليس فى معنى المضـى فتكون إضـافته حقيقيه ، بـل هو دال على جعـل مسـتمر فى الأـزمنه المختلفه ، ومثله (فـالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوى) و (فالِقُ الْإِصْباحِ) كما تقول «زيد قادر عالم» ولا تقصد زمانا دون زمان ، اه.

وحاصـله أن إضـافه الوصف إنمـا تكون حقيقيه إذا كـان بمعنى الماضـى ، وأنه إذا كـان لإفاده حـدث مسـتمر فى الأزمنه كانت إضافته غير حقيقيه ، وكان عاملا ، وليس الأمر كذلك.

الرابع : إزاله القبح أو التجوز ، ك- «مررت بالرجل الحسنِ الوجهِ»

فإن الوجه إن رفع قبح الكلام ، لخلو الصفه لفظا عن ضمير الموصوف ، وإن نصب حصل التجوز بإجرائك الوصف القاصر مجرى المتعدى.

الخامس : تذكير المؤنث كقوله :

٧٥٣- إناره العقل مكسوف بطوع هوى ***وعقل عاصى الهوى يزداد تنويرا

ويحتمل أن يكون منه (إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) ويبعده (لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ) فذكّر الوصف حيث لا إضافه ، ولكن ذكر الفراء أنهم التزموا التذكير فى «قريب» إذا لم يرد قرب النسب ، قصدا للفرق ، وأما قول الجوهرى «إن التذكير لكون التأنيث مجازيا» فوهم ، لوجوب التأنيث فى نحو «الشّمس طالعه ، والموعظه نافعه» وإنما يفترق حكم المجازى والحقيقى الظاهرين ، لا المضمرين.

السادس : تأنيث المذكر ، كقولهم «قطعت بعض أصابعه» وقرىء (تلتقطه بعض السياره) ويحتمل أن يكون منه (فَلَهُ عَشْرُ أَمْثالِها) (وَكُنْتُمْ عَلى شَفا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْها) أى من الشّفا ، ويحتمل أن الضمير للنار ، وفيه بعد ، لأنهم ما كانوا فى النار حتى ينفذوا منها ، وأن الأصل فله عشر حسنات أمثالها ؛ فالمعدود فى الحقيقه الموصوف ، وهو مؤنث ، وقال :

٧٥٤- طول اللّيالى أسرعت فى نقضى ***نقضن كلى ونقضن بعضى

وقال :

٧٥٥- وما حبّ الدّيار شغفن قلبى ***[ولكن حبّ من سكن الدّيارا]

وأنشد سيبويه :

٧٥٦- وتشرق بالقول الّذى قد أذعته ***كما شرقت صدر القناه من الدّم

وإلى هذا البيت يشير ابن حزم الظاهرىّ فى قوله :

٧٥٧- تجنّب صديقا مثل ما ، واحذر الّذى ***يكون كعمرو بين عرب وأعجم

فإنّ صديق السّوء يزرى ، وشاهدى ***(كما شرقت صدر القناه من الدّم)

ومراده بما الكنايه عن الرجل الناقص كنقص ما الموصوله ، وبعمرو الكنايه عن الرجل المريد أخذ ما ليس له كأخذ عمرو الواو فى الخط.

وشرط هذه المسأله والتى قبلها صلاحيه المضاف للاستغناء عنه ؛ فلا يجوز «أمه زيد جاء» ولا «غلام هند ذهبت» ومن ثمّ ردّ ابن مالك فى التوضيح قول أبى الفتح فى توجيهه قراءه أبى العاليه (لا تنفع نفسا إيمانها) بتأنيث الفعل : إنه من باب «قطعت بعض أصابعه» لأن المضاف لو سقط هنا لقيل نفسا لا تنفع بتقديم المفعول ليرجع إليه الضمير المستتر المرفوع الذى ناب عن الإيمان فى الفاعليه ، ويلزم من ذلك تعدّى فعل المضمر المتصل إلى ظاهره نحو قولك «زيد ظلم» تريد أنه ظلم نفسه ، وذلك لا يجوز.

السابع : الظرفيه ، نحو (تُؤْتِى أُكُلَها كُلَّ حِينٍ) وقوله :

*أنا أبو المنهال بعض الأحيان* [٦٧٩]

وقال المتنبى :

أىّ يوم سررتنى بوصال ***لم تسؤنى ثلاثه بصدود [١١٨]

وأى فى البيت استفهاميه يراد بها النفى ، لا شرطيه ؛ لأنه لو قيل مكان ذلك «إن سررتنى» انعكس المعنى ، لا يقال : يدلّ على أنها شرطيه أن الجمله المنفيه إن استؤنفت ولم تربط بالأولى فسد المعنى لأنا نقول : الرّبط حاصل بتقديرها صفه لوصال ، والرابط محذوف ، أى لم ترعنى بعده ، ثم حذفا دفعه أو على التدريج ، أو حالا من تاء المخاطب ، والرابط فاعلها ، وهى حال مقدره ، أو معطوفه بفاء محذوفه فلا موضع لها ، أى ما سررتنى غير مقدر أنك تروعنى ، ومن روى ثلاثه بالرفع فالحاليه ممتنعه ؛ لعدم الرابط.

الثامن : المصدريه ، نحو (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَىَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ) فأىّ : مفعول مطلق ناصبه ينقلبون ، ويعلم : معلقه عن العمل بالاستفهام ، وقال :

ستعلم ليلى أىّ دين تداينت ***وأىّ غريم للتّقاضى غريمها [٦٥٧]

أىّ الأولى واجبه النصب بما بعدها كما فى الآيه ، إلا أنها [هنا] مفعول به ، كقولك «تداينت مالا» لا مفعول مطلق ؛ لأنها لم تضف لمصدر ، والثانيه واجبه الرفع بالابتداء مثلها فى (لِنَعْلَمَ أَىُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصى) (وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنا أَشَدُّ عَذاباً).

التاسع : وجوب التصدير ؛ ولهذا وجب تقديم المبتدأ فى نحو «غلام من عندك» والخبر فى نحو «صبيحه أىّ يوم سفرك» والمفعول فى نحو

«غلام أيّهم أكرمت» ومن ومجرورها فى نحو «من غلام أيّهم أنت أفضل» ووجب الرفع فى نحو «علمت أبو من زيد» وإلى هذا يشير قول بعض الفضلاء :

٧٥٨- عليك بأرباب الصّدور ؛ فمن غدا***مضافا لأرباب الصّدور تصدّرا

وإيّاك أن ترضى صحابه ناقص ***فتنحطّ قدرا من علاك وتحقرا

فرفع أبو من ثم خفض مزمّل ***يبيّن قولى مغريا ومحذّرا

والإشاره بقوله «ثم خفض مزمّل» إلى قول امرىء القيس :

٧٥٩- كأنّ أبانا فى عرانين وبله ***كبير أناس فى بجاد مزمّل [ص ٦٨٣]

وذلك أن «مزمّلا» صفه لكبير ، فكان حقه الرفع ، ولكنه خفض لمجاورته المخفوض (١).

والعاشر : الإعراب ، نحو «هذه خمسه عشر زيد» فيمن أعربه ، والأكثر البناء.

والحادى عشر : البناء ، وذلك فى ثلاثه أبواب :

أحدهما : أن يكون المضاف مبهما كغير ومثل ودون ، وقد استدل على ذلك بأمور : منها قوله تعالى : (وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ ما يَشْتَهُونَ) (ومنّا دون ذلك قاله الأخفش ، وخولف ، وأجيب عن الأول بأن نائب الفاعل ضمير المصدر ، أى وحيل هو ، أى الحول ، كما فى قوله :



---

١- فى نسخه «لمجاورته للمخفوض» وكلتاهما صحيحه.

۷۶۰- وقالت : متى يبخل عليك ويعتلل ***يسؤك ، وإن يكشف غرامك تدرب (۱)

أى ويعتلل هو ، أى الاعتلال ، ولا بدّ عندى من تقدير «عليك» مدلولا عليها بالمذكوره ، وتكون حالا من المضمر ؛ ليتقيد بها فتفيد ما لم يفده الفعل ، وعن الثانى بأنه [على] حذف الموصوف ، أى ومنا قوم دون ذلك كقولهم «منّا ظعن ومنّا أقام» أى منا فريق ظعن ومنا [فريق] أقام ، ومنها قوله تعالى : (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ) فيمن فتح بينا ، قاله الأخفش ، ويؤيده قراءه الرفع ، وقيل : بين ظرف ، والفاعل ضمير مستتر راجع إلى مصدر الفعل ، أى لقد وقع النقطع ، أو إلى الوصل ؛ لأن (وَما نَرى مَعَكُمْ شُفَعاءَكُمُ) يدل على التهاجر ، وهو يستلزم عدم التواصل ، أو إلى (ما كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ) على أن الفعلين تنازعاه ، ويؤيد التأويل قوله :

۷۶۱- أهمّ بأمر الحزم لو أستطيعه ***وقد حيل بين العير والنّزوان

بفتح «بين» مع إضافته لمعرب ، ومنها قوله تعالى : (إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ ما أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ) فيمن فتح مثلا ، وقراءه بعض السلف (أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ ما أَصابَ) بالفتح ، وقول الفرزدق :

*إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر* [۱۲۰]

وزعم ابن مالك أن ذلك لا يكون فى «مثل» لمخالفتها للمبهمات ؛ فإنها تثنى وتجمع كقوله تعالى : (إِلَّا أُمَمٌ أَمْثالُكُمْ) وقول الشاعر :

*والشّرّ بالشر عند الله مثلان* [۸۱]



---

۱- فى نسخه «تذرب» بذال معجمه وفسرها الأمير بقوله «أى يحتد لسانك وينطق».

وزعم أن «حقا» اسم فاعل من حقّ يحق ، وأصله حاقّ فقصر ، كما قيل برّ وسرّ ونمّ ؛ ففيه ضمير مستتر ، ومثل : حال منه ، وأن فاعل يصيبكم ضميره تعالى لتقدمه فى (وَما تَوْفِيقِى إِلَّا بِاللهِ) ومثل : مصدر ، وأما بيت الفرزدق ففيه أجوبه مشهوره ، ومنها قوله :

لم يمنع الشّرب منها غير أن نطقت ***حمامه فى غصون ذات أو قال [٢٦٠]

فغير : فاعل ليمنع وقد جاء مفتوحا ، ولا يأتى فيه بحث ابن مالك ؛ لأن قولهم «غيران وأغيار» ليس بعربى.

ولو كان المضاف غير مبهم لم يبن ، وأما قول الجرجانى وموافقيه إن «غلامى» ونحوه مبنى فمردود ، ويلزمهم بناء «غلامك ، وغلامه» ولا قائل بذلك.

الباب الثانى : أن يكون المضاف زمانا مبهما ، والمضاف إليه «إذ» نحو (وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ) و (مِنْ عَذابِ يَوْمِئِذٍ) يقرآن بجر يوم وفتحه.

الثالث : أن يكون زمانا مبهما والمضاف إليه فعل مبنى ، بناء أصليا كان بناء كقوله :

٧٦٢- على حين عاتبت المشيب على الصّبا***وقلت : ألمّا أصح والشّيب وازع؟

أو بناء عارضا كقوله.

٧٦٣- لأجتذبن منهنّ قلبى تحلّما***على حين يستصبين كلّ حليم

رويا بالفتح ، وهو أرجح من الإعراب عند ابن مالك ، ومرجوح عند ابن عصفور.

فإن كان المضاف إليه فعلا معربا أو جمله اسميه ، فقال البصريون : يجب الإعراب ، والصحيح جواز البناء ، ومنه قراءه نافع (هذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ) بفتح يوم ، وقراءه غير أبى عمرو وابن كثير (يَوْمَ لا تَمْلِكُ نَفْسٌ) بالفتح ، وقال :

٧٦٤- إذا قلت هذا حين أسلو يهيجنى ***نسيم الصّبا من حيث يطّلع الفجر

وقال آخر :

٧٦٥- ألم تعلمى - يا عمرك الله - أنّنى ***كريم على حين الكرام قليل

وأنّى لا أخزى إذا قيل : مملق ***سخىّ ، وأخزى أن يقال : بخيل

رويا بالفتح.

ويحكى أن ابن الأخضر سئل بحضره ابن الأبرش عن وجه النصب فى قول النابغه :

٧٦٦- أتانى - أبيت اللّعن - أنّك لمتنى ***وتلك الّتى تستكّ منها المسامع

مقاله أن قد قلت : سوف أناله ، ***وذلك من تلقاء مثلك رائع

فقال :

٧٦٧- [إذا كنت فى قوم فصاحب خيارهم] ***ولا تصحب الأردى فتردى مع الرّدى

فقيل له : الجواب ، فقال ابن الأبرش : قد أجاب ، يريد أنه لما أضيف إلى المبنى اكتسب منه البناء ؛ فهو مفتوح لا منصوب ، ومحله الرفع بدلا من «أنك لمتنى» وقد روى بالرفع ، وهذا الجواب عندى غير جيد ، لعدم إبهام المضاف ، ولو صحّ لصح البناء فى نحو «غلامك ، وفرسه» ونحو هذا مما لا قائل به ، وقد مضى أن ابن مالك منع البناء فى «مثل» مع إبهامها

لكونها تثنى وتجمع ، فما ظنك بهذا؟ وإنما هو منصوب على إسقاط الباء ، أو بإضمار أعنى أو على المصدريه ، وفى البيت إشكال لو سأل السائل عنه لكان أولى ، وهو إضافه «مقاله» إلى «أن قد قلت» فإنه فى التقدير : مقاله قولك ، ولا يضاف الشىء إلى نفسه ، وجوابه أن الأصل مقاله فحذف التنوين للضروره لا للاضافه ، وأن وصلتها بدل من مقاله ، أو من «أنك لمتنى» أو خبر لمحذوف ، وقد يكون الشاعر إنما قاله «مقاله ان» بإثبات التنوين ونقل حركه الهمزه ، فأنشده الناس بتحقيقها ، فاضطروا إلى حذف التنوين ، ويروى «ملامه» وهو مصدر للمتنى المذكوره ، أو لأخرى محذوفه.

## الأمور التى لا يكون الفعل معها إلا قاصرا

وهى عشرون :

أحدها : كونه على فعل بالضم كظرف وشرف ، لأنه وقف على أفعال السجايا وما أشبهها مما يقوم بفاعله ولا يتجاوزه ، ولهذا يتحوّل المتعدّى قاصرا إذا حوّل وزنه إلى فعل لغرض المبالغه والتعجب ، نحو ضرب الرجل وفهم بمعنى ما أضربه وأفهمه ، وسمع «رحبتكم الطّاعه» و «أن بشرا طلع اليمن» ولا ثالث لهما ، ووجههما أنهما ضمّنا معنى وسع وبلغ.

والثانى والثالث : كونه على فعل بالفتح أو فعل بالكسر ووصفهما على فعيل ، نحو ذلّ وقوى.

والرابع : كونه على أفعل بمعنى صار ذا كذا نحو «أغدّ البعير ، وأحصد الزرع» إذا صارا (١) ذوى غدّه وحصاد.



---

١- فى نسخه «أى صارا - إلخ».

والخامس : كونه على افعللّ كافشعرّ واشمأزّ.

السادس : كونه على افوعلّ كاكوهدّ الفرخ إذا ارتعد.

السابع : كونه على افعنلل بأصاله اللامين كاحرنجم بمعنى اجتمع.

الثامن : كونه على افعنلل بزياده أحد اللامين كاقعنس الجمل إذا أبى أن ينقاد.

التاسع : كونه على افعنلى كاحر نبى الديك إذا انتفش ، وشذ قوله :

٧٦٨- قد جعل النّعاس يغرندينى ***أطرده عنّى ويسرندينى

ولا ثالث لهما ، ويغرندينى - بالغين المعجمه - يعلونى ويغلبنى ، وبمعناه يسرندينى.

العاشر : كونه على استفعل وهو دال على التحوّل كاستحجر الطين ، وقولهم «إن البغاث بأرضنا يستنسر».

الحادى عشر : كونه على وزن انفعل نحو انطلق وانكسر.

الثانى عشر : كونه مطاوعا لمتعد إلى واحد نحو كسرته فانكسر وأزعجته فانزعج.

فإن قلت : قد مضى عدّ انفعل.

قلت : نعم لكن تلك علامه لفظيه وهذه معنويه ، وأيضا فالمطاوع لا يلزم وزن انفعل ، تقول : ضاعفت الحسنات فتضاعفت ، وعلمته فتعلّم ، وثلمته فتثلم ، وأصله أن المطاوع ينقص عن المطاوع درجه كألبسته الثوب فلبسه ، وأقمته فأقام ، وزعم ابن برى أن الفعل ومطاوعه قد يتفقان فى التعدّى لاثنين نحو استخبرته الخبر فأخبرنى الخبر ، واستفهمته الحديث

فأفهمنى الحديث ، واستعطيته درهما فأعطانى درهما ، وفى التعدى لواحد نحو استفتيته فأفتانى ، واستنصحته فنصحنى ، والصواب ما قدمته لك ، وهو قول النحويين ، وما ذكره ليس من باب المطاوعه ، بل من باب الطلب والإجابه (۱) ، وإنما حقيقه المطاوعه أن يدل أحد الفعلين على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير.

الثالث عشر : أن يكون رباعيا مزيدا فيه نحو تدحرج واحرنجم واقشعرّ واطمأنّ.

الرابع عشر : أن يضمّن معنى فعل قاصر ، نحو قوله تعالى (وَلا تَعْدُ عَيْناكَ عَنْهُمْ) (فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ) (أَذاعُوا بِهِ) (وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي) (لا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلى) وقولهم «سمع الله لمن حمده» وقوله :

۷۶۹- [وإن تعتذر بالمحل من ذى ضروعها***إلى الضّيف] يجرح فى عراقيها نصلى

فإنها ضمّنت معنى ولا تنب ويخرجون ، وتحدثوا ، وبارك ، ولا يصغون ، واستجاب ، وبعث أو يفسد.

والسته الباقيه أن يدل على سجيه كلؤم وجبن وشجع ، أو على عرض كفرح وبطر وأشر وحزن وكسل ، أو على نظافه كطهر ووضؤ ، أو دنس كنجس ورجس وأجنب ، أو على لون كاحمرّ واخضرّ وأدم واحمارّ واسوادّ ، أو حليه كدعج وكحل وشنب وسمن وهزل.

تنبيه : فى فصيح ثعلب فى باب المشدّد : فلان يتعهّد ضيعته ، قال



---

۱- فى نسخه «والإباحه»

ابن درستويه : ولا يجوز عنده يثاهد ؛ لأنه لا يكون عند أصحابه إلا من اثنين ، ولا يكون متعدّيا ، ويرده قوله :

*تجاوزت أحراسا إليها ومعشرا* [۴۲۳]

وأجاز الخليل يتعاهد ، وهو قليل ، وسأل الحكم بن قنبر أبا زيد عنها فمنعها ، وسأل يونس فأجازها ، فجمع بينهما ، وكان عنده سته من فصحاء العرب ، فسئلوا عنها فامتنعوا من يتعاهد ، فقال يونس : يا أبا زيد كم من علم استفدناه كنت أنت سببه ، ونقل ابن عصفور عن ابن السّيد أنه قال فى قول أبى ذؤيب :

بينا تعانقه الكماه وروغه ***يوما أتيح له جرىء سلفع [۶۰۲]

إن من رواه بجر التعانق مخطئ ؛ لأن تفاعل لا يتعدى ، ثم رد عليه بأنه إن كان قبل دخول التاء متعديا إلى اثنين فإنه يبقى بعد دخولها متعديا إلى واحد ، نحو عاطيته الدراهم وتعاطينا الدراهم ، وإن كان متعديا إلى واحد فإنه يصير قاصرا ، نحو تضارب زيد وعمرو ، إلا قليلا نحو جاوزت زيدا وتجاوزته ، وعانقته وتعانقته ، اه وإنما ذكر ابن السيد أن تعانق لا يتعدى ، ولم يذكر أن تفاعل لا يكون متعديا ، وأيضا فلم يخصّ الرد بروايه الجر ، ولا معنى لذلك.

## الأمور التى يتعدّى بها الفعل القاصر

وهى سبعه :

أحدها : همزه أفعل نحو (أَذْهَبْتُمْ طَيِّباتِكُمْ) (رَبَّنا أَمَتَّنا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنا اثْنَتَيْنِ) (وَاللهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَباتاً ، ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيها وَيُخْرِجُكُمْ إِخْراجاً) وقد ينقل المتعدّى إلى واحد بالهمزه إلى التعدى إلى اثنين نحو «ألبست زيدا ثوبا ، وأعطيته دينارا» ولم ينقل متعد إلى اثنين بالهمزه إلى التعدى إلى ثلاثه إلا فى «رأى ، وعلم» وقاسه الأخفش فى أخواتهما الثلاثه القلبيه نحو ظن وحسب وزعم ، وقيل : النقل بالهمزه كله سماعى ، وقيل : قياسى فى القاصر والمتعدى إلى واحد ، والحقّ أنه قياسى فى القاصر ، سماعى فى غيره ، وهو ظاهر مذهب سيبويه.

الثانى : ألف المفاعله ، تقول فى جلس زيد ومشى وسار «جالست زيدا ، وما اشيته ، وسايرته».

الثالث : صوغه على فعلت بالفتح افعل بالضم لإفاده الغلبه ، تقول «كرمت زيدا» بالفتح - أى غلبته الكرم.

الرابع : صوغه على استفعل للطلب أو النسبه إلى الشىء ك- «استخرجت المال ، واستحسنت زيدا ، واستقبحت الظلم» وقد ينقل ذو المفعول الواحد إلى اثنين ، نحو «استكتبته الكتاب ، واستغفرت الله الذنب» ، وإنما جاز «استغفرت الله من الذنب» لتضمنه معنى استتبت ، ولو استعمل على أصله لم يجز فيه ذلك ، وهذا قول ابن الطراوه وابن عصفور ، وأما قول أكثرهم إن استغفر من باب اختار فمردود.

الخامس : تضعيف العين ، تقول فى فرح زيد «فرّحته» ومنه (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكّاها) (هُوَ الَّذِى يُسَيِّرُكُمْ) وزعم أبو على أن التضعيف فى هذا للمبالغه لا للتعديه ؛ لقولهم «سرت زيدا» وقوله :

٧٧٠- [فلا تجزعن من سيره أنت سرتها] ***فأوّل راض سنّه من يسيرها

وفيه نظر ؛ لأن «سرته» قليل ، وسيّرته كثير ، بل قيل : إنه لا يجوز «سرته» وإنه فى البيت على إسقاط الباء توسعا ، وقد اجتمعت التعديه بالباء والتضعيف فى قوله تعالى (نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِما بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ التَّوْراةَ وَالْإِنْجِيلَ مِنْ قَبْلُ هُدىً لِلنَّاسِ وَأَنْزَلَ الْفُرْقانَ) وزعم الزمخشرى أن بين التعديتين فرقا ؛ فقال : لما نزّل القرآن منجما والكتابان جمله واحده جىء بنزّل فى الأول وأنزل فى الثانى ، وإنما قال هو فى خطبه الكشاف «الحمد لله الذى أنزل القرآن كلاما مؤلفا منظما ، ونزّله بحسب المصالح منجما» لأنه أراد بالأول أنزله من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا وهو الإنزال المذكور فى (إِنَّا أَنْزَلْناهُ فِى لَيْلَهِ الْقَدْرِ) وفى قوله تعالى (شَهْرُ رَمَضانَ الَّذِى أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ) وأما قول القفال : إن المعنى الذى أنزل فى وجوب صومه أو الذى أنزل فى شأنه فتكلّف لا داعى إليه ، وبالثانى تنزيله من السماء الدنيا إلى رسول الله صلّى الله عليه و (آله و) سلّم نجوما فى ثلاث وعشرين سنه.

ويشكل على الزمخشرى قوله تعالى (وَقالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ لا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَهً واحِدَهً) فقرن نزل بجمله واحده ، وقوله تعالى (وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى الْكِتابِ أَنْ إِذا سَمِعْتُمْ آياتِ اللهِ يُكْفَرُ بِها) وذلك إشاره إلى قوله تعالى (وَإِذا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِى آياتِنا) الآيه ، وهى آيه واحده.

والنقل بالتضعيف سماعى فى القاصر كما مثلنا ، وفى المتعدى لواحد نحو «علّمته الحساب ، وفهّمته المساله» ولم يسمع فى المتعدى لاثنين ، وزعم الحريرى أنه يجوز فى علم المتعديه لاثنين أن ينقل بالتضعيف إلى ثلاثه ، ولا يشهد له سماع ولا قياس ، وظاهر قول سيبويه أنه سماعى مطلقا ، وقيل : قياسى فى القاصر والمتعدى إلى واحد.

السادس : التضمين ؛ فلذلك عدى رحب وطلع إلى مفعول لمّا تضمنا معنى وسع وبلغ ، وقالوا : فرقت زيدا ، و (سَفِهَ نَفْسَهُ) لتضمنهما معنى خاف وامتهن أو أهلك.

ويختص التضمين عن غيره من المعدّيات بأنه قد ينقل الفعل [إلى] أكثر من درجه ، ولذلك عدى ألوت بقصر الهمزه بمعنى قصرت إلى مفعولين بعد ما كان قاصرا ، وذلك فى قولهم «لا آلوك نصحا ، ولا آلوك جهدا» لما ضمن معنى لا أمنعك ، ومنه قوله تعالى (لا يَأْلُونَكُمْ خَبالاً) وعدى أخبر وخبّر وحدّث وأنبأ ونبّأ إلى ثلاثه لما ضمنت معنى أعلم وأرى بعد ما كانت متعديه إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالجار ، نحو (أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمائِهِمْ ، فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمائِهِمْ) (نَبِّئُونِى بِعِلْمٍ).

السابع : إسقاط الجار توسعا نحو (وَلكِنْ لا تُواعِدُوهُنَّ سِرًّا) أى على سر ، أى نكاح (أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ) أى عن أمره (وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ) أى عليه ، وقول الزجاج إنه ظرف ردّه الفارسىّ بأنه مختص بالمكان الذى يرصد فيه ؛ فليس مبهما ، وقوله :

*كما عسل الطّريق الثّعلب* [٣]

أى فى الطريق ، وقول ابن الطراوه إنه ظرف مردود أيضا بأنه غير مبهم ، وقوله إنه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع منازع فيه ، بل هو اسم لما هو مستطرق.

ولا يحذف الجار قياسا إلا مع أنّ وأن ، وأهمل النحويون هنا ذكر كى مع تجويزهم فى نحو «جئت كى تكرمنى» أن تكون كى مصدريه واللام مقدره والمعنى لكى تكرمنى ، وأجازوا أيضا كونها تعليليه وأن مضمره بعدها ، ولا يحذف مع كى إلا لام العله ؛ لأنها لا يدخل عليها جار غيرها ، بخلاف أختيها ، قال الله تعالى (وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ) (شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلهَ إِلَّا هُوَ) أى بأن لهم ، وبأنه (وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ) أى فى أن ، أو عن ، على خلاف فى ذلك بين المفسرين ، ومما يحتملهما قوله :

٧٧١- ويرغب أن يبنى المعالى خالد***ويرغب أن يرضى صنيع الألائم

أنشده ابن السيّد ، فإن قدر «فى» أولا و «عن» ثانيا فمدح ، وإن عكس فذم ، ولا يجوز أن يقدّر فيهما معا فى أو عن ؛ للتناقض.

ومحل أنّ وأن وصلتهما بعد حذف الجار نصب عند الخليل وأكثر النحويين حملا على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب مما حذف منه ، وجوّز سيبويه أن يكون المحلّ جرا ، فقال بعد ما حكى قول الخليل : ولو قال إنسان إنه جر لكان قولا قويا ، وله نظائر نحو قولهم «لاه أبوك» وأما نقل جماعه منهم ابن مالك أن الخليل يرى أن الموضع جر وأن سيبويه يرى أنه نصب فسهو.

ومما يشهد لمدعى الجر قوله تعالى (وَأَنَّ الْمَساجِدَ لِلَّهِ فَلا تَدْعُوا مَعَ

اللهِ أَحَداً) (إِنَّ هذِهِ أُمَّتُكَمْ أُمَّةً واحِدَةً وَأَنَا رَبُّكَمْ فَاعْبُدُونِ) أصلهما لا تدعوا مع الله أحدا لأن المساجد لله ، وفاعبدون لأن هذه.

ولا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه إذا كان أنّ وصلتها ، لا تقول «أنك فاضل عرفت» وقوله :

٧٧٢- وما زرت ليلى أن تكون حبيبه***إلىّ ، ولا دين بها أنا طالبه

رووه بخفض «دين» عطفا على محل «أن تكون» ؛ إذ أصله لأن تكون ، وقد يجاب بأنه عطف على توهّم دخول اللام ، وقد يعترض بأنّ الحمل على العطف على المحل أظهر من الحمل على العطف على التوهم ، ويجاب بأن القواعد لا تثبت بالمحتملات.

وهنا معدّ ثامن ذكره الكوفيون ، وهو تحويل حركه العين ، يقال : كسى زيد ، بوزن فرح ، فيكون قاصرا ، قال :

٧٧٣- وأن يعرين إن كسى الجوارى ***فتنبو العين عن كرم عجاف (١)

فإذا فتحت السين صار بمعنى ستر وغطّى ، وتعدّى إلى واحد ، كقوله :

٧٧٤- وأركب فى الرّوع خيفانه***كسا وجهها سعف منتشر

أو بمعنى أعطى كسوه وهو الغالب ، فيتعدى إلى اثنين ، نحو كسوت زيدا جبّه ، قالوا : وكذلك شترت عينه بكسر التاء قاصر بمعنى انقلب جفنها ، وشتر الله عينه بفتحها متعد [بمعنى] قلبها ، وهذا عندنا من باب المطاوعه ، يقال : شتره فشتر كما يقال ثرمه فثرم وثلمه فثلم ، ومنه كسوته الثوب فكسيه ، ومنه البيت ، ولكن حذف فيه المفعول.



---

١- عن كرم - بالراء كما فى اللسان وكامل المبرد - أى ذوات كرم.

* * *

## الباب الخامس : فى ذكر الجهات التى يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها

### اشاره

و هى عشره :

### الجهه الأولى : أن يراعى ما يقتضيه ظاهر الصناعه ولا يراعى المعنى

و كثيرا ما تزلّ الأقدام بسبب ذلك.

وأول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه ، مفردا أو مركبا ، ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنها من المتشابه الذى استأثر الله تعالى بعلمه.

ولقد حكى لى أن بعض مشايخ الإقراء أعرب لتلميذ له بيت المفصّل.

٧٧٥- لا يبعد الله التلبّب وال***غارات إذ قال الخميس : نعم

فقال : نعم حرف جواب ، ثم طلبا محل الشاهد فى البيت ، فلم يجداه ، فظهر لى حينئذ حسن لغه كنانه فى نعم الجوابيه وهى نعم بكسر

العين ، وإنما نعم هنا واحد الأنعام ، وهو خبر لمحذوف ، أى هذه نعم ، وهو محل الشاهد.

وسألنى أبو حيّان - وقد عرض اجتماعنا - علام عطف «بحقلّد» من قول زهير :

٧٧٦- تقىّ نقىّ لم يكثر غنيمه***بنهكه ذى قربى ولا بحقلّد

فقلت : حتى أعرف ما الحقلّد ، فنظرناه فإذا هو سيء الخلق ، فقلت : هو معطوف على شيء متوهم ؛ إذ المعنى ليس بمكثر غنيمه ، فاستعظم ذلك.

وقال الشلوبين : حكى لى أن نحويا من كبار طلبه الجزولى سئل عن إعراب (كَلالَةً) من قوله تعالى (وَإِنْ كانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلالَةً أَوِ امْرَأَةٌ) فقال : أخبرونى ما الكلالـه ، فقالوا له : الورثه إذا لم يكن فيهم أب فماعلاـ ولا ابن فما سفل ، فقال : فهى إذا تمييز ، وتوجيه قوله أن يكون الأصل : وإن كان رجل يرثه كلاله ، ثم حذف الفاعل وبنى الفعل للمفعول فارتفع الضمير واستتر ، ثم جيء بكلاله تمييزا ، ولقد أصاب هذا النحوىّ فى سؤاله ، وأخطأ فى جوابه ؛ فإن التمييز بالفاعل بعد حذفه نقض للغرض الذى حذف لأجله ، وتراجع عما بنيت الجمله عليه من طىّ ذكر الفاعل فيها ؛ ولهذا لا يوجد فى كلامهم مثل ضرب أخوك رجلا ، وأما قراءه من قرأ (يُسَبِّحُ لَهُ فِيها بِالْغُدُوِّ وَالْآصالِ رِجالٌ) بفتح الباء - فالذى سوّغ فيها أن يذكر الفاعل بعد ما حذف أنه إنما ذكر فى جمله أخرى غير التى حذف فيها.

وكإعراب هذا المعرب كلاله تمييزا قول بعضهم فى هذا البيت :

٧٧٧- يبسط للأضياف وجها رحبا***بسط ذراعيه لعظم كلبا

إن الأصل كما بسط كلب ذراعيه ، ثم جيء بالمصدر وأسند للمفعول فرفع ، ثم أضيف إليه ، ثم جيء بالفاعل تمييزا.

والصواب فى الآيه أنّ (كَلالَةً) بتقدير مضاف ، أى ذا كلاله ، وهو إمّا حال من ضمير (يُورَثُ) فكان ناقصه ، ويورث خبر ، أو تامه فيورث صفه ، وإما خبر فيورث صفه ، ومن فسّر الكلاله بالميت الذى لم يترك ولدا ولا والدا فهى أيضا حال أو خبر ، ولكن لا يحتاج إلى تقدير مضاف ، ومن فسّرها بالقرابه فهى مفعول لأجله.

أما البيت فتخريجه على القلب ، وأصله كما بسط ذراعاه كلبا ، ثم جيء بالمصدر وأضيف للفاعل المقلوب عن المفعول ، وانتصب كلبا على المفعول المقلوب عن الفاعل.

وها أنا مورد بعون الله أمثله متى بنى فيها على ظاهر اللفظ ولم ينظر فى موجب المعنى حصل الفساد ، وبعض هذه الأمثله وقع للمعربين فيه وهم بهذا السبب ، وسترى ذلك معينا.

فأحدها : قوله تعالى : (أَصَلاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ ما يَعْبُدُ آباؤُنا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوالِنا ما نَشؤُا) فإنّه يتبادر إلى الذهن عطف (أَنْ نَفْعَلَ) على (أَنْ نَتْرُكَ) ، وذلك باطل ؛ لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا فى أموالهم ما يشاؤن ، وإنما هو عطف على ما ؛ فهو معمول للتّرك ، والمعنى أن نترك أن نفعل ، نعم من قرأ تفعل وتشاء - بالتاء لا بالنون - فالعطف على (أَنْ نَتْرُكَ).

وموجب الوهم المذكور أن المعرب يرى أن والفعل مرتين ، وبينهما حرف العطف.

ونظير هذا سواء أن يتوهم فى قوله :

لن ما رأيت (1) أبا يزيد مقاتلا***أدع القتال وأشهد الهيجاء [۴۶۱]

أن الفعلين متعاطفان ، حين يرى فعلين مضارعين منصوبين ، وقد بينت فى فصل لمّا أن ذلك خطأ ، وأنّ «أدع» منصوب بلن ، وأشهد معطوف على القتال.

الثانى : قوله تعالى : (وَإِنِّى خِفْتُ الْمَوالِيَ مِنْ وَرائِى) فإن المتبادر تعلّق من بخفت ، وهو فاسد فى المعنى ، والصواب تعلقه بالموالى ؛ لما فيه من معنى الولايه ، أى خفت ولايتهم من بعدى وسوء خلافتهم ، أو بمحذوف هو حال من الموالى أو مضاف إليهم ، أى كائنين من ورائى ، أو فعل الموالى من ورائى ، وأما من قرأ (خفت) بفتح الخاء وتشديد الفاء وكسر التاء فمن متعلقه بالفعل المذكور.

الثالث : قوله تعالى (وَلا تَسْئَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيراً أَوْ كَبِيراً إِلى أَجَلِهِ) فإن المتبادر تعلّق إلى بتكتبوه ، وهو فاسد ؛ لاقتضائه استمرار الكتابه إلى أجل الدّين ، وإنما هو حال ، أى مستقرا فى الذمه إلى أجله.

ونظيره قوله تعالى : (فَأَماتَهُ اللهُ مِائَهَ عام) فإن المتبادر انتصاب مائه بأماته ، وذلك ممتنع مع بقائه على معناه الوضعى ، لأن الإمانه سلب الحياه وهى لا تمتد ، والصواب أن يضمّن أماته معنى ألبثه ، فكأنه قيل فألبثه الله بالموت مائه عام ، وحينئذ يتعلق به الظرف بما فيه من المعنى العارض له بالتضمين ، أى معنى اللبث لا معنى الإلباث ؛ لأنه كالإماته فى عدم



---

۱- كتبت فى فصل لما (ص ۲۸۳) «لما رأيت - إلخ» لقصد الإلغاز ؛ ليسأل «أين جواب لما» كما قال المؤلف هناك ، وحقيقته أن يكتب كما هنا.

الامتداد ؛ فلو صح ذلك لعلّقناه بما فيه من معناه الوضعى ، ويصير هذا التعلق بمنزلته فى قوله تعالى (قالَ لَبِثْتُ يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ، قالَ بَلْ لَبِثْتَ مِائَهَ عامٍ).

وفائده التضمين : أن يدلّ بكلمه واحده على معنى كلمتين ، يدلك على ذلك أسماء الشرط والاستفهام.

ونظيره أيضا قوله عليه الصلاه والسّلام : «كلّ مولود يولد على الفطره حتّى يكون أبواه هما اللّذان يهوّدانه وينصرانه» لا يجوز أن يعلق حتى بيولد ؛ لأن الولاده لا تستمر إلى هذه الغايه ، بل الذى يستمر إليها كونه على الفطره ؛ فالصواب تعليقها بما تعلقت به على ، وأن على متعلقه بكائن محذوف منصوب على الحال من الضمير فى بولد ، ويولد خبر كل.

الرابع : قول الشاعر :

٧٧٨- تركت بنا لوحا ، ولو شئت جادنا***بعيد الكرى ثلج بكرمان ناصح

فإن المتبادر تعلّق بعيد الكرى بجاد ، والصواب تعليقه بما فى ثلج من معنى بارد ، إذ المراد وصفها بأن ريقها يوجد عقب الكرى باردا ، فما الظن به فى غير ذلك الوقت؟ لا- أنه يتمنّى أن تجود له [به بعيد] الكرى دون ما عداه من الأوقات ، واللّوح - بفتح اللام - العطش.

الخامس : قوله تعالى (فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْىَ) فإن المتبادر تعلق مع ببلغ ، قال الزمخشرى : أن فلما بلغ أن يسعى مع أبيه فى أشغاله وحوائجه ، قال : ولا يتعلق مع ببلغ ؛ لاقتضائه أنهما [بلغا] معا حد السعى ، ولا بالسعى ؛ لأن صله المصدر لا تتقدم عليه ، وإنما هى متعلقه بمحذوف على أن يكون بيانا ، كأنه قيل : فلما بلغ الحدّ الذى يقدر فيه على السعى ،

فقيل : مع من؟ فقيل : مع أعطف الناس عليه وهو أبوه ، أى أنه لم يستحكم قوته بحيث يسعى مع غير مشفق.

السادس : قوله تعالى (اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسالَتَهُ) فإن المتبادر أن حيث ظرف مكان ؛ لأنه المعروف فى استعمالها ، ويردّه أن المراد أنه تعالى يعلم المكان المستحقّ للرساله ، لا أن علمه فى المكان ؛ فهو مفعول به ، لا مفعول فيه ، وحينئذ لا ينتصب بأعلم إلا على قول بعضهم بشرط تأويله بعالم ، والصواب انتصابه بيعلم (١) محذوفا دلّ عليه أعلم.

السابع : قوله تعالى (فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ) فإن المتبادر تعلّق إلى بصرهنّ ، وهذا لا يصح إذا فسّر صرهنّ بقطّعهن ، وإنما تعلقه بخذ ، وأما إن فسر بأملهنّ فالتعلق به ، وعلى الوجهين يجب تقدير مضاف ، أى إلى نفسك ؛ لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل إلا فى باب ظن نحو (أَنْ رَآهُ اسْتَغْنى فَلا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفازَةٍ) فيمن ضم الباء ، ويجب تقدير هذا المضاف فى نحو (وَهُزِّى إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَناحَكَ مِنَ الرَّهْبِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ) وقوله :

هوّن عليك فإنّ الأمور***بكفّ الإله مقاديرها [٢٣٢]

وقوله :



---

١- ارجع إلى مبحث حيث فى ص ١٣١.

*ودع عنك نهبا صيح فى حجرانه* [٢٤٢]

قوله «حجراته» بفتحتين أى نواحيه ، وقول ابن عصفور إن عن وعلى فى ذلك اسمان كما فى قوله :

*غدت من عليه بعد ما تمّ ظمؤها* [٢٣١]

وقوله :

فلقد أرانى للرّماح دريئه***من عن يمينى مرّه وأمامى [٢٤٠]

دفعا للمحذور المذكور وهم ؛ لأن معنى على الاسميه فوق ، ومعنى عن الاسميه جانب ، ولا يتأتيان هنا ، ولأن ذلك لا يتأتى مع إلى ؛ لأنها لا تكون اسما.

الثامن : قوله تعالى (يَحْسَبُهُمُ الْجاهِلُ أَغْنِياءَ مِنَ التَّعَفُّفِ) فإن المتبادر تعلق من بأغنياء لمجاورته له ، ويفسده أنهم متى ظنّهم ظانّ قد استغنوا من تعففهم علم أنهم فقراء من المال ؛ فلا يكون جاهلا بحالهم ، وإنما هى متعلقه بيحسب ، وهى للتعليل.

التاسع : قوله تعالى (أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَإِ مِنْ بَنِى إِسْرائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسى إِذْ قالُوا) فإن المتبادر تعلق إذ بفعل الرؤيه ، ويفسده أنه لم ينته علمه أو نظره إليهم فى ذلك الوقت ، وإنما العامل مضاف محذوف ، أى ألم تر إلى قصتهم أو خبرهم ، إذ التعجب إنما هو من ذلك ، لا من ذواتهم.

العاشر : قوله تعالى (فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّى ، وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّى إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً) فإن المتبادر تعلق الاستثناء بالجمله الثانيه ، وذلك فاسد ، لاقتضائه أن من اغترف غرفه بيده ليس منه ، وليس كذلك ، بل ذلك مباح لهم ، وإنما هو مستثنى من الأولى ، ووهم أبو البقاء فى تجويزه كونه مستثنى من الثانيه ، وإنما سهل الفصل بالجمله الثانيه لأنها مفهومه من الأولى المفصوله ، لأنه إذا ذكر أن الشارب ليس منه اقتضى مفهومه أن من لم يطعمه منه ، فكان الفصل به كلا فصل.

الحادى عشر : قوله تعالى (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرافِقِ) فإن المتبادر تعلق إلى باغسلوا ، وقد ردّه بعضهم بأن ما قبل الغايه لا بدّ أن يتكرر قبل الوصول إليها ، تقول «ضربته إلى أن مات» ويمتنع «قتلته إلى أن مات» وغسل اليد لا يتكرر قبل الوصول إلى المرفق ، لأن اليد شامله لرؤوس الأنامل والمناكب وما بينهما ، قال : فالصواب تعلق إلى بأسقطوا محذوفا ، ويستفاد من ذلك دخول المرافق فى الغسل ، لأن الإسقاط قام الإجماع على أنه ليس من الأنامل ، بل من المناكب ، وقد انتهى إلى المرافق ، والغالب أن ما بعد إلى بكون غير داخل ، بخلاف حتى ، وإذا لم يدخل فى الإسقاط بقى داخلا فى المأمور بغسله ، وقال بعضهم : الأيدى فى عرف الشرع اسم للأكفّ فقط ، بدليل آيه السرقه ، وقد صح الخبر باقتصاره صلّى الله عليه و (آله و) سلّم فى التيمم على مسح الكفين ، فكان ذلك تفسيرا للمراد بالأيدى فى آيه التيمم. قال : وعلى هذا فإلى غايه للغسل ، لا للاسقاط ، قلت : وهذا إن سلّم فلا بد من تقدير محذوف أيضا ، أى ومدّوا الغسل إلى المرافق ، إذ لا يكون غسل ما وراء الكف غايه لغسل الكف.

الثانى عشر : قول ابن دريد :

٧٧٩- إنّ امرأ القيس جرى إلى مدى ***فاعتاقه حمامه دون المدى

فإن المتبادر تعلق إلى بجرى ، ولو كان كذلك لكان الجرى قد انتهى إلى ذلك المدى ، وذلك مناقض لقوله :

*فاعتاقه حمامه دون المدى*

وإنما «إلى مدى» متعلق بكون خاصّ منصوب على الحال ، أى طالبا إلى مدى ، ونظيره قوله أيضا يصف الحاج :

٧٨٠- ينوى الّتى فضّلها ربّ العلى ***لمّا دحا تربتها على البنى

فإن قوله «على البنى» متعلق بأبعد الفعلين ، وهو فضّل ، لا بأقربهما وهو دحا بمعنى بسط ، لفساد المعنى.

الثالث عشر : ما حكاه بعضهم من أنه سمع شيخا يعرب لتلميذه (قَيِّماً) من قوله تعالى (وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجاً قَيِّماً) صفه لعوجا ، قال : فقلت له : يا هذا كيف يكون العوج قيما؟ وترّحمت على من وقف من القرّاء على ألف التنوين فى (عِوَجاً) وقفه لطيفه دفعا لهذا التوهم ، وإنما (قَيِّماً) حال : إما من اسم محذوف هو وعامله ، أى أنزله قيما ؛ وإمّا من الكتاب ، وجمله النفى معطوفه على الأول ومعترضه على الثانى ، قالوا : ولا تكون معطوفه ؛ لئلا يلزم العطف على الصله قبل كمالها ، وإما من الضمير المجرور باللام إذا أعيد إلى الكتاب لا إلى مجرور على ، أو جمله النفى وقيما حالان من الكتاب ، على أن الحال يتعدّد ، وقياس قول الفارسى فى

الخبر إنه لا يتعدد مختلفا بالإفراد والجمله أن يكون الحال كذلك ، لا يقال : قد صح ذلك فى النعت نحو (وَهذا ذِكْرٌ مُبارَكٌ أَنْزَلْناهُ) بل قد ثبت فى الحال فى نحو (لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنْتُمْ سُكارى) ثم قال سبحانه (وَلا جُنُباً) لأن الحال بالخبر أشبه ومن ثمّ اختلف فى تعددهما ، واتفق على تعدد النعت ، وأما (جُنُباً) فعطف على الحال ، لا حال ، وقيل : المنفيه حال ، و (قَيِّماً) بدل منها ، عكس «عرفت زيدا أبو من هو».

الرابع عشر : قول بعضهم فى (أَحْوى) إنه صفه لغثاء ، وهذا ليس بصحيح على الإطلاق ، بل إذا فسر الأحوى بالأسود من الجفاف واليبس ، وأما إذا فسر بالأسود من شده الخضره لكثره الرىّ كما فسّر (مُدْهامَّتانِ) فجعله صفه لغثاء كجعل قيما صفه لعوجا ، وإنما الواجب أن تكون حالا من المرعى وأخر لتناسب الفواصل.

الخامس عشر : قول بعضهم فى قوله تعالى (فَأَخْرَجْنا بِهِ نَباتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنا مِنْهُ خَضِراً نُخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُتَراكِباً وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِها قِنْوانٌ دانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنابٍ) فيمن رفع (جَنَّاتٍ) إنه عطف على قنوان ، وهذا يقتضى أن جنات الأعناب تخرج من طلع النخل ، وإنما هو مبتدأ بتقدير : وهناك جنات ، أو ولهم جنات ، ونظيره قراءه من قرأ (وَحُورٌ عِينٌ) بالرفع بعد قوله تعالى (يُطافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ) أى ولهم حور ، وأما قراءه السبعه (وَجَنَّاتٍ) بالنصب فبا لعطف على (نَباتَ كُلِّ شَيْءٍ) وهو من باب (وَمَلائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكالَ).

السادس عشر : قول ابن السيّد فى قوله تعالى (مَنِ اسْتَطاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) إن (مَنْ) فاعل بالمصدر ، ويردّه أن المعنى حينئذ ولله على الناس أن

يحجّ المستطيع ؛ فيلزم تأثيم جميع الناس إذا تخلف مستطيع عن الحج ، وفيه مع فساد المعنى ضعف من جهه الصناعه ؛ لأن الإتيان بالفاعل بعد إضافه المصدر إلى المفعول شاذ ، حتى قيل : إنه ضروره كقوله :

٧٨١- أفنى تلادى وما جمّعت من نشب ***قرع القواقيز أفواه الأباريق

فيمن رواه برفع أفواه ، والحق جواز ذلك فى النثر ، إلا أنه قليل ، ودليل الجواز هذا البيت ، فإنه روى بالرفع مع التمكن من النصب وهى الروايه الأخرى ، وذلك على أن القواقيز الفاعل ، والأفواه مفعول ، وصح الوجهان لأن كلا منهما قارع ومقروع ، ومن مجيئه فى النثر الحديث «وحجّ البيت من استطاع إليه سبيلا» ولا يتأتى فيه ذلك الإشكال ؛ لأنه ليس فيه ذكر الوجوب على الناس ، والمشهور فى (مَنْ) فى الآيه أنها بدل من الناس بدل بعض ، وجوز الكسائى كونها مبتدأ ، فإن كانت موصوله فخبرها محذوف ، أو شرطيه فالمحذوف جوابها ، والتقدير عليهما : من استطاع فليحج ؛ وعليهن فالعموم مخصّص إما بالبدل أو بالجمله.

السابع عشر : قول الزمخشرى فى قوله تعالى (يا وَيْلَتى أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هذَا الْغُرابِ فَأُوارِيَ سَوْأَةَ أَخِي) إن انتصاب (أوارى) فى جواب الاستفهام ، ووجه فساده أن جواب الشىء مسبّب عنه ، والمواراه لا تتسبب عن العجز وإنما انتصابه بالعطف على (أَكُونَ) ومن هنا امتنع نصب (تصبح) فى قوله تعالى (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً) لأن إصباح الأرض مخضره لا يتسبّب عن رؤيه إنزال المطر ، بل عن الإنزال نفسه ، وقيل : إنما لم ينصب لأن (أَلَمْ تَرَ) فى معنى قد رأيت ، أى أنه استفهام تقريرى مثل (أَلَمْ نَشْرَحْ) وقيل : النصب جائز كما فى قوله

تعالى (أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ) ولكن قصد هنا إلى العطف على (أَنْزِلَ) على تأويل تصبح بأصبحت ، والصواب القول الأول ، وليس (أَلَمْ تَرَ) مثل (أَفَلَمْ يَسِيرُوا) لما بيناه.

الثامن عشر : قول بعضهم فى (فَلَوْ لا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللهِ قُرْباناً آلِهَةً) إن الأصل اتخذوهم قربانا ، وإن الضمير وقربانا مفعولان ، وآلهه بدل من قربانا ، وقال الزمخشرى : إن ذلك فاسد فى المعنى ، وإن الصواب أن آلهه هو المفعول الثانى ، وأن قربانا حال ، ولم يبين وجه فساد المعنى ؛ ووجهه أنهم إذا ذمّوا على اتخاذهم قربانا من دون الله اقتضى مفهومه الحثّ على أن يتّخذوا الله سبحانه قربانا ، كما أنك إذا قلت «أتتّخذ فلانا معلّما دونى؟» كنت آمرا له أن يتخذك معلما له دونه ، والله تعالى يتقرب إليه بغيره ، ولا يتقرب به إلى غيره ، سبحانه.

التاسع عشر : قول المبرد فى قوله تعالى (أَوْ جاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) إن جمله (حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) جمله دعائيه ، وردّه الفارسىّ بأنه لا يدعى عليهم بأن تحصر صدورهم عن قتال قومهم ، ولك أن تجيب بأن المراد الدعاء عليهم بأن يسلبوا أهليّه القتال حتى لا يستطيعوا أن يقاتلوا أحدا البته.

المتمم العشرين : قول أبى الحسن فى قوله تعالى (وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلاثَ مِائَةٍ سِنِينَ) فيمن نون مائه إنه يجوز كون سنين منصوبا بدلا من ثلاث ، أو مجرورا بدلا من مائه ، والثانى مردود ، فإنه إذا أقيم مقام مائه فسد المعنى.

الحادى والعشرون : قول المبرد فى (لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ

لَفَسَدَتا) : إن اسم الله تعالى بدل من آلهه ، ويردّه أن البدل فى باب الاستثناء مستثنى موجب له الحكم ، أما الأول فلأن الاستثناء إخراج ، و «ما قام أحد إلا زيد» مفيد لإخراج زيد ، وأما الثانى فلأنه كلما صدق «ما قام أحد إلا زيد» صدق «قام زيد» واسم الله تعالى هنا ليس بمستثنى ولا موجب له الحكم ؛ أما الأول فلأن الجمع المنكّر لا عموم له فيستثنى منه ، ولأن المعنى حينئذ لو كان فيهما آلهه مستثنى منهم الله لفسدتا ، وذلك يقتضى أنه لو كان فيهما آلهه فيهم الله لم يفسدا ، وإنما المراد أن الفساد يترتّب على تقدير التعدد مطلقا ، وأما أنه ليس بموجب له الحكم فلأنه لو قيل لو كان فيهما الله لفسدتا لم يستقم. وهذا البحث يأتى فى مثال سيبويه «لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا» لأن رجلا ليس بعام فيستثنى منه ، ولأنه لو قيل لو كان معنا جماعه مستثنى منهم زيد لغلبنا اقتضى أنه لو كان معهم جماعه فيهم زيد لم يغلبوا ، وهذا وإن كان معنى صحيحا إلا أن المراد إنما هو أن زيدا وحده كاف.

فإن قيل : لا نسلم أن الجمع فى الآيه والمفرد فى المثال غير عامين ؛ لأنهما واقعان فى سياق لو ، وهى للامتناع ، والامتناع انتفاء.

قلت : لو صح ذلك لصح أن يقال لو كان فيهما من أحد ، ولو جاءنى ديّار ولو جاءنى فأكرمه بالنصب لكان كذا وكذا ، واللازم ممتنع.

الثانى والعشرون : قول أبى الحسن الأخفش فى «كلّمته فاه إلى فىّ» إن انتصاب فاه على إسقاط الخافض ، أى من فيه ، وردّه المبرد فقال : إنما يتكلم الإنسان من فى نفسه لا من فى غيره ، وقد يكون أبو الحسن إنما قال ذلك فى «كلمنى فاه إلى فىّ» أو قاله فى ذلك وحمله على القلب لفهم

المعنى ؛ فلا يرد عليه سؤال أبى العباس ، فلنعدل إلى مثال غير هذا.

حكى عن اليزيدى أنه قال فى قول العرجىّ :

٧٨٢- أظلوم إنّ مصابكم رجلا***ردّ السّلام تحيّه ظلم

[ص ٦٧٣]

إن الصواب رجل بالرفع خبر لإنّ ، وعلى هذا الإعراب يفسد المعنى المراد فى البيت ، ولا يتحصل له معنى ألبته ، وله حكايه مشهوره بين أهل الأدب.

رووا عن أبى عثمان المازنى أن بعض أهل الذمّه بذل له مائه دينار على أن يقرئه كتاب سيبويه ، فامتنع من ذلك مع ما كان به من شدّه احتياج ، فلامه تلميذه المبرد ، فأجابه بأن الكتاب مشتمل على ثلثمائه وكذا وكذا آيه من كتاب الله تعالى ، فلا ينبغى تمكين ذمىّ من قراءتها ، ثمّ قدّر أن غنّت جاريه بحضره الواثق بهذا البيت ، فاختلف الحاضرون فى نصب رجل ورفعه ، وأصرّت الجاريه على النصب ، وزعمت أنها قرأته على أبى عثمان كذلك ، فأمر الواثق بإشخاصه من البصره ، فلما حضر أوجب النصب ، وشرحه بأن مصابكم بمعنى إصابتكم ، ورجلا مفعوله ، وظلم الخبر ، ولهذا لا يتم المعنى بدونه ، قال : فأخذ اليزيدىّ فى معارضتى ، فقلت له : هو كقولك «إن ضربك زيدا ظلم» فاستحسنه الواثق ، ثم أمر له بألف دينار ، وردّه مكرما ، فقال للمبرد : تركنا لله مائه دينار فعوضنا ألفا.

### الجهه الثانيه : أن يراعى المعرب معنى صحيحا و لا ينظر فى صحته فى الصناعه

و ها أنا مورد لك أمثله من ذلك.

أحدها : قول بعضهم فى (وَثَمُودَ فَما أَبْقى) إن ثمودا مفعول

مقدم ، وهذا ممتنع ، لأن لما النافيه الصّدر ، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وإنما هو معطوف على (عاداً) أو هو بتقدير وأهلك ثمودا ، وإنما جاء :

*ونحن عن فضلك ما استغنينا* [١٣٧]

لأنه شعر ، مع أن المعمول ظرف ، وأما قراءه عمرو بن فائد (مِنْ شَرِّ ما خَلَقَ) بتنوين شر ، فما بدل من شر ، بتقدير مضاف ، أى من شر شر ما خلق ، وحذف الثانى لدلاله الأول.

الثانى : قول بعضهم فى إذ من قوله تعالى (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنادَوْنَ لَمَقْتُ اللهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمانِ فَتَكْفُرُونَ) إنها ظرف للمقت الأول ، أو للثانى ، وكلاهما ممنوع ، أما امتناع تعليقه بالثانى فلفساد المعنى ، لأنهم لم يمقتوا أنفسهم ذلك الوقت ، وإنما يمقتونها فى الآخره.

ونظيره قول من زعم فى (يَوْمَ تَجِدُ) إنه ظرف ليحذركم ، حكاه مكى ، قال : وفيه نظر ، والصواب الجزم بأنه خطأ ، لأن التحذير فى الدنيا لا فى الآخره ، ولا يكون مفعولا به ليحذركم كما فى (وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَهِ) لأن يحذر قد استوفى مفعوليه ، وإنما هو نصب بمحذوف تقديره اذكروا أو احذروا.

وأما امتناع تعليقه بالأول - وهو رأى جماعه منهم الزمخشرى - فلاستلزامه الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبى ، ولهذا قالوا فى قوله :

٧٨٣- وهنّ وقوف ينتظرن قضاءه ***بضاحى غداه أمره وهو ضامز

إن الباء متعلقه بقضائه ، لا بوقوف ولا بينتظرن ، لئلا يفصل بين قضائه وأمره بالأجنبى ، ولا حاجه إلى تقدير ابن الشجرى وغيره أمره معمولا لقضى محذوفا لوجود ما يعمل ، ونظير ما لزم الزمخشرىّ هنا ما لزمه إذ علق

(يَوْمَ تُبْلَى السَّرائِرُ) بالرجع من قوله تعالى (إِنَّهُ عَلى رَجْعِهِ لَقادِرٌ) وإذ علق أياما بالصيام من قوله تعالى (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيامُ كَما كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ أَيَّاماً مَعْدُوداتٍ) فإن فى الأولى الفصل بخبر إنّ وهو لقادر ، وفى الثانى الفصل بمعمول كتب وهو كما كتب.

فإن قيل : لعله يقدر (كَما كُتِبَ) صفه للصيام ، فلا يكون متعلقا بكتب.

قلنا : يلزم محذور آخر ، وهو إتباع المصدر قبل أن يكمل معموله ، ونظير اللازم له على هذا التقدير ما لزمه إذ قال فى قوله تعالى (وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرامِ) : إن المسجد عطف على سبيل الله ، وإنه حينئذ من جمله معمول المصدر ، وقد عطف (كُفْرٌ) على المصدر قبل مجيئه.

والصواب أن الظروف الثلاثه متعلقه بمحذوف ، أى مقتكم إذ تدعون ، وصوموا أياما ، ويرجعه يوم تبلى السرائر ، ولا ينتصب يوم بقادر ، لأن قدرته تعالى لا تتقيد بذلك اليوم ولا بغيره ، ونظيره فى التعلق بمحذوف (يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلائِكَةَ لا بُشْرى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ) ألا ترى أن اليوم لو علّق ببشرى لم يصح من وجهين : أنه مصدر ، وأنه اسم للا ، وأما (أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ) فعلى الخلاف فى جواز تقدم منصوب ليس عليها.

والصواب أن خفض (الْمَسْجِدِ) بباء محذوفه لدلاله ما قبلها عليها ، لا بالعطف ، ومجموع الجار والمجرور عطف على (بِهِ) ، ولا يكون خفض المسجد بالعطف على الهاء ، لأنه لا يعطف على الضمير المخفوض إلا بإعاده الخافض.

ومن أمثله ذلك قول المتنبى :

٧٨٤- وفاؤكما كالرّبع أشجاه طاسمه ***بأن تسعدا والدّمع أشفاه ساجمه

وقد سأل أبو الفتح المتنبى عنه ، فأعرب «وفاؤكما كالربع» مبتدأ وخبره ، وعلق الباء بوفاؤكما ، فقال له : كيف تخبر عن اسم لم يتم؟ فأنشده قول الشاعر :

٧٨٥- لسنا كمن جعلت إياد دارها***تكريت تمنع حبّها أن يحصدا

أى أن «إياد» بدل من من قبل مجىء معمول جعلت وهو دارها ، والصواب تعليق دارها وبأن تسعدا بمحذوف ، أى جعلت ووفيتما ، ومعنى البيت وفاؤكما يا صاحبىّ بما وعدتمانى به من الإسعاد بالبكاء عند ربع الأحبه إنما يسلينى إذا كان يدمع ساجم ، أى هامل ، كما أن الربع إنما يكون أبعث على الحزن إذا كان دارسا.

الثالث : تعليق جماعه الظروف من قوله تعالى : (لا عاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ لا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ) ومن قوله عليه الصلاه والسّلام : «لا مانع لما أعطيت ، ولا معطى لما منعت» باسم لا ، وذلك باطل عند البصريين ، لأن اسم لا حينئذ مطول ، فيجب نصبه وتنوينه ، وإنما التعليق فى ذلك بمحذوف إلا عند البغداديين ، وقد مضى.

والرابع ، وهو عكس ذلك : تعليق بعضهم الظرف من قوله تعالى : (وَلَوْ لا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ) بمحذوف : أى كائن عليكم ، وذلك ممتنع عند الجمهور ، وإنما هو متعلق بالمذكور وهو الفضل ، لأن خبر المبتدأ بعد لو لا واجب الحذف ، ولهذا لحن المعرى فى قوله :

*فلو لا الغمد يمسكه لسالا* [۴۴۲]

الخامس : قول بعضهم فى (وَمِنْ ذُرِّيَّتِنا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ) : إن الظرف كان صفه لأمه ، ثم قدم عليها فانتصب على الحال ، وهذا يلزم منه الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال ، وأبو على لا يجيزه بالظرف ، فما الظن بالحال التى هى شبيهه بالمفعول به؟ ومثله قول أبى حيان فى (فَاذْكُرُوا اللهَ كَذِكْرِكُمْ آباءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْراً) إن (أَشَدَّ) حال كان فى الأصل صفه لذكرا.

السادس : قول الحوفى : إن الباء من قوله تعالى (فَناظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ) متعلقه بناظره ، ويردّه أن الاستفهام له الصّدر ، ومثله قول ابن عطيه فى (قاتَلَهُمُ اللهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ) : إنّ أنى ظرف لقاتلهم الله ، وأيضا فيلزم كون يؤفكون لا موقع لها حينئذ ، والصواب تعلقهما بما بعدهما.

ونظيرهما قول المفسرين فى (ثُمَّ إِذا دَعاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ) : إن المعنى إذا أنتم تخرجون من الأرض ، فعلّقوا ما قبل إذا بما بعدها ، حكى ذلك عنهم أبو حاتم فى كتاب الوقف والابتداء ، وهذا لا يصح فى العربيه.

وقول بعضهم فى (مَلْعُونِينَ أَيْنَما ثُقِفُوا أُخِذُوا) : إن ملعونين حال من معمول ثقفوا أو أخذوا ، ويردّه أن الشرط له الصّدر. والصواب أنه منصوب على الذم ، وأما قول أبى البقاء إنه حال من فاعل (يُجاوِرُونَكَ) فمردود ، لأن الصحيح أنه لا يستثنى بأداه واحده دون عطف شيئان.

وقول آخر فى (وَكانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ) : إن فى متعلقه بزاهدين

المـذكور ، وهـذا ممتنع إذا قـدرت أل موصوله وهو الظـاهر ، لأـن معمول الصـله لا يتقـدم على الموصول ، فيجب حينئـذ تعلقها بأعنى محـذوفه ، أو بزاهـدين محذوفا مدلولا عليه بالمذكور ، أو بالكون المحذوف الذى تعلق به من الزاهدين ، وأما إن قدرت أل للتعريف فواضح.

السابع : قول بعضهم فى بيت المتنبى يخاطب الشيب :

٧٨٦- ابعد بعدت بياضا لا بياض له ***لأنت أسود فى عينى من الظّلم

إن من متعلقه بأسود ، وهـذا يقتضـى كونه اسم تفضـيل ، وذلك ممتنع فى الألوان ، والصـحيح أن «من الظلم» صـفه لأسود ، أى أسود كائن من جمله الظلم ، وكذا قوله :

٧٨٧- يلقاك مرتـديا بأحمر من دم ***ذهبت بخضـرته الطّلى والأكبد «من دم» إما تعليل ، أى أجمر من أجل التباسه بالدم ، أو صفه كأن السيف لكثره التباسه بالدم صار دما.

الثامن : قول بعضهم فى «سقيا لك» إن اللام متعلقه بسقيا ، ولو كان كذا لقيل سقيا إياك ، فإن سقى يتعدى بنفسه.

فإن قيل : اللام للتقويه مثل (مُصَدِّقاً لِما مَعَهُمْ).

فلاـم التقـويه لاـ تلزم ، ومـن هنـا امتنـع فى (وَالَّذِيـنَ كَفَرُوا فَتَعْساً لَهُمْ) كـون الـذين نصـبا على الاشـتغال ، لأـن لهم ليس متعلقا بالمصدر.

التـاسع : قول الزمخشـرى فى (وَمِنْ آياتِهِ مَنامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهارِ وَابْتِغاؤُكُمْ مِنْ فَضْـلِهِ) : إنه من اللف والنشـر ، وإن المعنى منامكم وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار ، وهذا يقتضى أن يكون النهار معمولا للابتغاء مع

تقديمه عليه ، وعطفه على معمول منامكم وهو بالليل ، وهذا لا يجوز فى الشعر ، فكيف فى أفصح الكلام؟

وزعم عصرىّ فى تفسير له على سورتى البقره وآل عمران فى قوله تعالى : (يَجْعَلُونَ أَصابِعَهُمْ فِي آذانِهِمْ مِنَ الصَّواعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ) أن (مِنَ) متعلقه بحذر أو بالموت ، وفيهما تقديم معمول المصدر ، وفى الثانى أيضا تقديم معمول المضاف إليه على المضاف ، وحامله على ذلك أنه لو علّقه بيجعلون وهو فى موضع المفعول له لزم تعدد المفعول له من غير عطف ؛ إذ كان حذر الموت مفعولا له ، وقد أجيب بأن الأول تعليل للجعل مطلقا ، والثانى تعليل له مقيدا بالأول ، والمطلق والمقيد غيران ، فالمعلل متعدد فى المعنى ، وإن اتحد فى اللفظ ، والصواب أن يحمل على أن المنام فى الزمانين والابتغاء فيهما.

العاشر : قول بعضهم فى (قَلِيلًا ما تُؤْمِنُونَ) : إن ما بمعنى من ، ولو كان كذلك لرفع قليل على أنه خبر.

الحادى عشر : قول بعضهم فى (وَما هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذابِ أَنْ يُعَمَّرَ) : إن هو ضمير الشأن ، وأن يعمر : مبتدأ ، وبمزحزحه : خبر ، ولو كان كذلك لم يدخل الباء فى الخبر.

ونظيره قول آخر فى حديث بدء الوحى «ما أنا بقارى» : إن ما استفهاميه مفعوله لقارىء ، ودخول الباء فى الخبر يأبى ذلك.

الثانى عشر : قول الزمخشرى فى (أَيْنَما تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ) فيمن رفع يدرك : إنه يجوز كون الشرط متصلا بما قبله ، أى ولا تظلمون فتيلا أينما تكونوا ؛ يعنى فيكون الجواب محذوفا مدلولا عليه بما قبله ، ثم

يبتدىء (يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ) وهذا مردود بأن سيبويه وغيره من الأئمه نصّوا على أنه لا يحذف الجواب إلا ـ وفعل الشرط ماض ، تقول «أنت ظالم إن فعلت» ولا تقول «أنت ظالم إن تفعل» إلا فى الشعر ، وأما قول أبى بكر فى كتاب الأـصول : إنه يقال «آتيك إن تأتنى» فنقله من كتب الكوفيين ، وهم يجيزون ذلك ، لا على الحذف ، بل على أنّ المتقدم هو الجواب ، وهو خطأ عند أصحابنا ، لأن الشرط له الصّدر.

الثالث عشر : قول بعضهم فى (بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمالاً) : إن (أَعْمالاً) مفعول به ، ورده ابن خروف بأن خسر لا يتعدّى كنقيضه ربح ، ووافقه الصفار مستدلا بقوله تعالى : (كَرَّةٌ خاسِرَةٌ) إذ لم يرد أنها خسرت شيئا ، وثلاثتهم ساهون ، لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به ، ولأن خسر متعد ، ففى التنزيل (الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ) (خَسِرَ الدُّنْيا وَالْآخِرَةَ) وأما خاسره فكأنه على النسب أى ذات خسر ، وربح أيضا يتعدّى فيقال : ربح دينارا ، وقال سيبويه : أعمالا مشبه بالمفعول به ، ويردّه أن اسم التفضيل لا يشبه باسم الفاعل ، لأنه لا تلحقه علامات الفروع إلا بشرط ، والصواب أنه تمييز.

### الجهه الثالثه : أن يخرج على ما لم يثبت فى العربيه

و ذلك إنما يقع عن جهل أو غفله ، فلنذكر منه أمثله.

أحدها : قول أبى عبيده فى (كَما أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ) إن الكاف حرف قسم ، وإن المعنى : الأنفال لله والرسول والذى أخرجك ، وقد شنع ابن الشجرى على مكى فى حكايته هذا القول وسكوته عنه قال : ولو أن قائلا قال «كالله لأفعلنّ» لاستحق أن يبصق فى وجهه.

ويبطل هذه المقاله أربعه أمور ، أن الكاف لم تجىء بمعنى واو القسم ، وإطلاق «ما» على الله سبحانه وتعالى ، وربط الموصول بالظاهر وهو فاعل أخرج وباب ذلك الشعر كقوله :

[فياربّ أنت الله فى كلّ موطن]***[وأنت الّذى فى رحمه الله أطمع] [۳۴۳]

ووصله بأول السوره مع تباعد ما بينهما.

وقد يجاب عن الثانى بأنه قد جاء نحو (وَالسَّماءِ وَما بَناها) وعنه أنه قال : الجواب (يُجادِلُونَكَ) ويردّه عدم توكيده ، وفى الآيه أقوال أخر ، ثانيها : أن الكاف مبتدأ ، وخبره فاتقوا الله ، ويفسده اقترانه بالفاء ، وخلوّه من رابط وتباعد ما بينهما ، وثالثها أنها نعت مصدر محذوف ، أى يجادلونك فى الحق الذى هو إخراجك من بيتك جدالا مثل جدال إخراجك ، وهذا فيه تشبيه الشىء بنفسه ورابعها - وهو أقرب مما قبله - أنها نعت مصدر أيضا ، ولكن التقدير قل الأنفال ثابته لله والرسول مع كراهيتهم ثبوتا مثل ثبوت إخراج ربك إياك من بيتك وهم كارهون ، وخامسها - وهو أقرب من الرابع - : أنها نعت لحقا ، أى أولئك هم المؤمنون حقا كما أخرجك ، والذى سهّل هذا تقاربهما ، ووصف الإخراج بالحق فى الآيه ، وسادسها - وهو أقرب من الخامس - أنها خبر لمحذوف ، أى هذه الحال كحال إخراجك ، أى أن حالهم فى كراهيه ما رأيت من تنفيلك الغزاه مثل حالهم فى كراهيه خروجك من بيتك للحرب ، وفى الآيه أقوال أخر منتشره.

المثال الثانى : قول ابن مهران فى كتاب الشواذ فيمن قرأ (إن البقر

تشابهت) بتشديد التاء : إن العرب تزيد تاء على التاء الزائده فى أول الماضى ، وأنشد :

٧٨٨- *تتقطعت بى دونك الأسباب*

ولا حقيقه لهذا البيت ولا لهذه القاعده ، وإنما أصل القراءه (إن البقره) بتاء الوحده ، ثم أدغمت فى تاء تشابهت ، فهو إدغام من كلمتين.

الثالث : قول بعضهم فى (وَما لَنا أَلَّا نُقاتِلَ فِي سَبِيلِ اللهِ) : إنّ الأصل وما لنا وأن لا نقاتل ، أى ما لنا وترك القتال ، كما تقول «مالك وزيدا» ولم يثبت فى العربيه حذف واو المفعول معه.

الرابع : قول محمد بن مسعود الزكى فى كتابه البديع - وهو كتاب خالف فيه أقوال النحويين فى أمور كثيره - : إن الذى وأن المصدريّه يتقارضان ، فيقع الذى مصدريه كقوله :

٧٨٩- أتقرح أكباد المحبّين كالّذى ***أرى كبدى من حبّ ميّه يقرح؟

وتقع أن بمعنى الذى كقولهم «زيد أعقل من أن يكذب» أى من الذى يكذب ، اه.

فأما وقوع الذى مصدريه فقال به يونس والفراء والفارسىّ ، وارتضاه ابن خروف وابن مالك ، وجعلوا منه (ذلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللهُ عِبادَهُ) (وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خاضُوا).

وأما عكسه فلم أعرف له قائلا ، والذى جرّأه عليه إشكال هذا الكلام ، فإن ظاهره تفضيل زيد فى العقل على الكذب ، وهذا لا معنى له ، ونظائر هذا التركيب كثيره مشهوره الاستعمال ، وقلّ من يتنبه لإشكالها ، وظهر لى فيها

توجيهان ، أحدهما : أن يكون فى الكلام تأويل على تأويل ، فيؤول أن والفعل بالمصدر ، ويؤوّل المصدر بالوصف ، فيؤول إلى المعنى الذى أراده ولكن بتوجيه يقبله العلماء ، ألا ترى أنه قيل فى قوله تعالى (وَما كانَ هذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرى) إن التقدير : ما كان افتراء. ومعنى هذا ما كان مفترى. وقال أبو الحسن فى قوله تعالى (ثُمَّ يَعُودُونَ لِما قالُوا) : إن المعنى ثم يعودون للقول ، والقول فى تأويل المقول : أى يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار ، وذلك هو الموافق لقول جمهور العلماء : إنّ العود الموجب للكفاره العود إلى المرأه لا العود إلى القول نفسه كما يقول أهل الظاهر ، وبعد فهذا الوجه عندى ضعيف ؛ لأن التفضيل على الناقص لا فضل فيه ، وعليه قوله :

٧٩٠- إذ أنت فضّلت امرأ ذا براعه***على ناقص كان المديح من النّقص

التوجيه الثانى : أن «أعقل» ضمن معنى أبعد فمعنى المثال زيد أبعد الناس من الكذب لفضله من غيره ، فمن المذكوره ليست الجاره للمفضول ، بل متعلقه بأفعل ، لما تضمنه من معنى البعد ، لا لما فيه من المعنى الوضعى ، والمفضل عليه متروك أبدا مع أفضل هذا لقصد التعميم ، ولو لا خشيه الإسهاب لأوردت لك أمثله كثيره من هذا الباب لتقف منها على العجب العجاب.

### الجهه الرابعه : أن يخرج على الأمور البعيده و الأوجه الضعيفه و يترک الوجه القريب و القوى

فإن كان لم يظهر له إلا ذاک فله عذر ، وإن ذكر الجميع فإن قصد بيان المحتمل أو تدريب الطالب فحسن ، إلا فى ألفاظ التنزيل فلا يجوز أن يخرج إلا على ما يغلب على الظن إرادته ، فإن لم يغلب شىء فليذكر الأوجه المحتمله من غير تعسّف ، وإن أراد مجرد

الإغراب على الناس وتكثير الأوجه فصعب شديد ، وسأضرب لك أمثله مما خرّجوه على الأمور المستبعده لتجتنبها وأمثالها.

أحدها : قول جماعه فى (وَقِيلِهِ) إنه عطف على لفظ (السَّاعَهُ) فيمن خفض ، وعلى محلها فيمن نصب ، مع ما بينهما من التباعد ، وأبعد منه قول أبى عمرو فى قوله تعالى (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ) إن خبره (أُولئِكَ يُنادَوْنَ مِنْ مَكانٍ بَعِيدٍ) وأبعد من هذا قول الكوفيين والزجاج فى قوله تعالى (ص وَالْقُرْآنِ ذِى الذِّكْرِ) : إن جوابه (إِنَّ ذلِكَ لَحَقٌّ) وقول بعضهم فى (ثُمَّ آتَيْنا مُوسَى الْكِتابَ) : إنه عطف على (وَوَهَبْنا لَهُ إِسْحاقَ) وقول الزمخشرى فى (وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقِرٌّ) فيمن جر (مُسْتَقِرٌّ) : إن كلا عطف على (السَّاعَهُ) وأبعد منه قوله فى (وَفِى مُوسى إِذْ أَرْسَلْناهُ) : إنه عطف على (وَفِى الْأَرْضِ آياتٌ) وأبعد من هذا قوله فى (فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَناتُ) : إنه عطف على (فَاسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقاً) قال : هو معطوف على مثله فى أول السوره وإن تباعدت بينهما المسافه ، انتهى.

والصواب خلاف ذلك كله.

فأما (وَقِيلِهِ) فيمن خفض ، فقيل : الواو للقسم وما بعده الجواب ، واختاره الزمخشرى ، وأما من نصب ، فقيل : عطف على (سِرَّهُمْ) أو على مفعول محذوف معمول ليكتبون أو ليعلمون ، أى يكتبون ذلك ، أو يعلمون الحق ، أو أنه مصدر لقال محذوفا ، أو نصب على إسقاط حرف القسم ، واختاره الزمخشرى.

وأما (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ) فقيل : الذين بدل من الذين فى (إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ) والخبر (لا يَخْفَوْنَ) واختاره الزمخشرى ، وقيل : مبتدأ خبره مذكور ، ولكن حذف رابطه ، ثم اختلف فى تعيينه ؛ فقيل : هو (ما يُقالُ لَكَ)

أى فى شأنهم ، وقيل : هو (لَمَّا جاءَهُمْ) أى كفروا به ، وقيل (لا يَأْتِيهِ الْباطِلُ) أى لا يأتيه منهم ، وهو بعيد ؛ لأن الظاهر أن (لا يَأْتِيهِ) من جمله خبر إنه.

وأما (ص وَالْقُرْآنِ) الآيه ؛ فقيل : الجواب محذوف ، أى إنه لمعجز ، بدليل الثناء عليه بقوله (ذِى الذِّكْرِ) أو (إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ) بدليل (وَعَجِبُوا أَنْ جاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ) أو ما الأمر كما زعموا ، بدليل (وَقالَ الْكافِرُونَ هذا ساحِرٌ كَذَّابٌ) وقيل : مذكور ، فقال الأخفش (إِنْ كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ الرُّسُلَ) وقال الفراء وثعلب (أَحْرَصَ) لأن معناها صدق الله ، ويردّه أن الجواب لا يتقدم ، فإن أريد أنه دليل الجواب فقريب ، وقيل (كَمْ أَهْلَكْنا) الآيه ، وحذفت اللام للطول.

وأما (ثُمَّ آتَيْنا) فعطف على (ذلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ) وثم لترتيب الأخبار ، لا لترتيب الزمان ، أى ثم أخبركم بأنا آتينا موسى الكتاب.

وأما (وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقِرٌّ) فمبتدأ حذف خبره ، أى وكل أمر مستقر عند الله واقع ، أو ذكر ، وهو (حِكْمَةٌ بالِغَةٌ) وما بينهما اعتراض ، وقول بعضهم الخبر (مُسْتَقِرٌّ) وخفض على الجوار حمل على ما لم يثبت فى الخبر.

وأما (وَفِى مُوسى) فعطف على (فِيها) من (وَتَرَكْنا فِيها آيَةً لِلَّذِينَ يَخافُونَ الْعَذابَ الْأَلِيمَ).

الثانى : قول بعضهم فى (فَلا جُناحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِما) إن الوقف على (فَلا جُناحَ) : إنّ ما بعده إغراء ليفيد صريحا مطلوبيّه التطوف بالصفا والمروه ؛ ويردّه أن إغراء الغائب ضعيف ، كقول بعضهم وقد بلغه أن إنسانا يهدّده «عليه رجلا ليسنى» أى ليلزم [غيرى] ، والذى فسّرت به عائشه رضى

الله عنها خلاف ذلك ، وقصتها مع عروه بن الزبير رضى الله تعالى عنهم فى ذلك مسطوره فى صحيح البخارى ثم الإيجاب لا بتوقّف على كون (عَلَيْهِ) إغراء ، بل كلمه على تقتضى ذلك مطلقا.

وأما قول بعضهم فى (قُلْ تَعالَوْا أَتْلُ ما حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً) : إن الوقف قبل (عَلَيْكُمْ) وإن (عَلَيْكُمْ) إغراء فحسن ، وبه يتخلص من إشكال ظاهر فى الآيه محوج للتأويل.

الثالث : قول بعضهم فى (إِنَّما يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ) إن (أَهْلَ) منصوب على الاختصاص ، وهذا ضعيف ؛ لوقوعه بعد ضمير الخطاب مثل «بك الله نرجو الفضل» وإنما الأكثر أن يقع بعد ضمير التكلم كالحديث «نحن معاشر الأنبياء لا نورث» والصواب أنه منادى.

الرابع : قول الزمخشرى فى (فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْداداً) إنه يجوز كون (تَجْعَلُوا) منصوبا فى جواب الترجى أعنى (لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) على حد النصب فى قراءه حفص (فَاطَّلَعَ) وهذا لا يجيزه بصرى ، ويتأولون قراءه حفص : إما على أنه جواب للأمر وهو (ابْنِ لِي صَرْحاً) أو على العطف على الأسباب ، على حد قوله :

*ولبس عباءه وتقرّ عينى* [٤٢٤]

أو على معنى ما يقع موقع أبلغ ، وهو أنّ أبلغ ، على حد قوله *ولا سابق شيئا* [١٣٥] ثم إن ثبت قول الفراء إن جواب الترجّى منصوب كجواب التمنى فهو قليل ، فكيف تخرج عليه القراءه المجمع عليها

وهذا كتخريجه قوله تعالى (قُلْ لا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّماواتِ وَالْأَرْضِ

الْغَيْبَ إِلَّا اللّٰه) على أن الاستثناء منقطع ، وأنه جاء على البدل الواقع فى اللغه التميميه ، وقد مضى البحث فيها.

ونظير هذا على العكس قول الكرمانى فى (وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّهِ إِبْراهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ) إن (مَنْ) نصب على الاستثناء و (نَفْسَهُ) توكيد ، فحمل قراءه السبعه على النصب فى مثل «ما قام أحد إلا زيدا» كما حمل الزمخشرى قراءتهم على البدل فى مثل «ما فيها أحد إلا حمار» وإنما تأتى قراءه الجماعه على أفصح الوجهين ، ألا ترى إلى إجماعهم على الرفع فى (وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَداءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ) وأن أكثرهم قرأ به فى (ما فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ) وأنه لم يقرأ أحد بالبدل فى (وَما لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَهٍ تُجْزى إِلَّا ابْتِغاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلى) لأنه منقطع؟. وقد قيل :

إن بعضهم قرأ به فى (ما لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّباعَ الظَّنِّ) وإجماع الجماعه على خلافه.

ونظير حمل الكرمانى النفس على التوكيد فى موضع لم يحسن فيه ذلك قول بعضهم فى قوله تعالى (وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ) إن الباء زائده ، و (بِأَنْفُسِهِنَّ) توكيد للنون ، وإنما لغه الأكثرين فى توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين أن يكون بعد التوكيد بالمنفصل نحو «قمتم أنتم أنفسكم».

الخامس : قول بعضهم فى (لِتَسْتَوُوا عَلى ظُهُورِهِ) : إن اللام للأمر ، والفعل مجزوم ، والصواب أنها لام العله والفعل منصوب ؛ لضعف أمر المخاطب باللام كقوله :

لتقم أنت يا ابن خير قريش***فلتقضى حوائج المسلمينا [٣٧۶]

السادس : قول التبريزى فى قراءه يحيى بن يعمر (تَماماً عَلَى الَّذِى أَحْسَنَ) بالرفع : إن أصله أحسنوا ، فحذفت الواو اجتزاء عنها بالضمه ، كما قال :

٧٩١- إذا ما شاء ضرّوا من أرادوا***ولا يألوهم أحد ضرارا

واجتماع حذف الواو وإطلاق الذى على الجماعه كقوله :

*وإنّ الّذى حانت بفلج دماؤهم* [٣١٥]

ليس بالسهل ، والأولى قول الجماعه : إنه بتقدير مبتدأ ، أى هو أحسن ، وقد جاءت منه مواضع ، حتى إن أهل الكوفه يقيسونه ، والاتفاق على أنه قياس مع أىّ كقوله :

*فسلّم على أيّهم أفضل* [١١٧]

وأما قول بعضهم فى قراءه ابن محيصن (لِمَنْ أَرادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضاعَهَ) : إن الأصل أن يتمّوا بالجمع فحسن ؛ لأن الجمع على معنى من مثل (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ) ولكن أظهر منه قول الجماعه : إنه قد جاء على إهمال أن الناصبه حملا على أختها ما المصدريه.

السابع : قول بعضهم فى قوله تعالى (وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً) فيمن قرأ بتشديد الراء وضمها : إنه على حد قوله :

٧٩٢- [يا أقرع بن حابس يا أقرع] ***إنّك إن يصرع أخوك تصرع

فخرج القراءه المتواتره على شىء لا يجوز إلا فى الشعر ، والصواب

أنه مجزوم ، وأن الضمه إتباع كالضمه فى قولك لم يشدّ ولم يردّ وقوله تعالى (عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ) إذا قدر (لا يَضُرُّكُمْ) جوابا لاسم الفعل ، فإن قدر استئنافا فالضمه إعراب ، بل قد امتنع الزمخشرى من تخريج التنزيل على رفع الجواب مع مضى فعل الشرط فقال فى قوله تعالى (وَما عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ) : لا يجوز أن تكون ما شرطيه لرفع تود ، هذا مع تصريحه فى المفصل بجواز الوجهين فى نحو «إن قام زيد أقوم» ولكنه لما رأى الرفع مرجو حالم يستسهل تخريج القراءه المتفق عليها عليه ، يوضح لك هذا أنه جوز ذلك فى قراءه شاذه مع كون فعل الشرط مضارعا ، وذلك على تأويله بالماضى ، فقال قرىء (أَيْنَما تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ) برفع يدرك ؛ فقيل : هو على حذف الفاء ، ويجوز أن يقال : إنه محمول على ما يقع موقعه ، وهو أينما كنتم ، كما حمل *ولا ناعب* [فى قوله] :

[مشائيم ليسوا مصلحين عشيره***ولا ناعب إلّا ببين غرابها] [٧٣٠]

على ما يقع موقع «ليسوا مصلحين» وهو ليسوا بمصلحين ، وقد يرى كثير من الناس قول الزمخشرى فى هذه المواضع متناقضا ، والصواب ما بينت لك ، قال : ويجوز أن يتصل بقوله (وَلا تُظْلَمُونَ) اه ، وقد مضى ردّه.

الثامن : قول ابن حبيب : إن (بِسْمِ اللهِ) خبر ، و (الْحَمْدُ) مبتدأ ، ولله حال ، والصواب أن (الْحَمْدُ لِلَّهِ) مبتدأ وخبر ، وبسم الله على ما تقدم فى إعرابها.

التاسع : قول بعضهم إن أصل بسم كسر السين أو ضمها على لغه من قال سم أو سم ، ثم سكنت السين ؛ لئلا يتوالى كسرات ، أو لئلا يخرجوا من كسر إلى ضم ، والأولى قول الجماعه إن السكون أصل ، وهى لغه الأكثرين ، وهم الذين يبتدئون اسما بهمز الوصل.

العاشر : قول بعضهم فى الرحيم من البسمله : إنه وصل بنيه الوقف فالتقى ساكنان الميم ولام الحمد فكسرت الميم لالتقائهما ، وممن جوز ذلك ابن عطيه ، ونظير هذا قول جماعه منهم المبرد إن حركه راء «أكبر» من قول المؤذن «الله أكبر ، الله أكبر» فتحه ، وإنه وصل بنيه الوقف ، ثم اختلفوا ، فقيل : هى حركه الساكنين ، وإنما لم يكسروا حفظا لتفخيم اللام كما فى (الم اللهُ) وقيل : هى حركه الهمزه نقلت ، وكل هذا خروج عن الظاهر لغير داع ، والصواب أن كسره الميم إعرابيه ، وأن حركه الراء ضمه إعرابيه ، وليس لهمزه الوصل ثبوت فى الدّرج فتنقل حركتها إلا فى ندور.

الحادى عشر : قول الجماعه فى قوله تعالى (تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَنْ لَوْ كانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ ما لَبِثُوا فِي الْعَذابِ الْمُهِينِ) : إن فيه حذف مضافين ، والمعنى علمت ضعفاء الجن أن لو كان رؤساؤهم ، وهذا معنى حسن ، إلا أن فيه دعوى حذف مضافين لم يظهر الدليل عليهما ؛ والأولى أنّ (تَبَيَّنَ) بمعنى وضح ؛ وأن وصلتها بدل اشتمال من الجن ، أى وضح للناس أن الجن لو كانوا إلخ.

الثانى عشر : قول بعضهم فى (عَيْناً فِيها تُسَمَّى) : إن الوقف على (تُسَمَّى) هنا ، أى عينا مسماه معروفه ، وإن (سَلْسَبِيلاً) جمله أمريه أى : اسأل طريقا موصّله إليها ، ودون هذا فى البعد قول آخر : إنه علم مركب

كتأبّط شرا ، والأظهر أنه اسم مفرد مبالغه فى السلسال ، كما أن السلسال مبالغه فى السّلس ، ثم يحتمل أنه نكره ، ويحتمل أنه علم منقول وصرف لأنه اسم لماء ، وتقدم ذكر العين لا يوجب تأنيثه كما تقول «هذه واسط» بالصّرف ، ويبعد أن يقال : صرف للتناسب ك- (قَوارِيرَا) لاتفاقهم على صرفه.

الثالث عشر : قول مكى وغيره فى قوله تعالى (وَلا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلى ما مَتَّعْنا بِهِ أَزْواجاً مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَياةِ الدُّنْيا) : إن زهره حال من الهاء فى به ، أو من ما ، وإن التنوين حذف للساكنين مثل قوله :

٧٩٣- [فألفيته غير مستعتب] ***ولا ذاكر الله إلّا قليلا [ص ۶۴۴]

وإن جر الحياه على أنه بدل من ما ، والصواب أن (زَهْرَةَ) مفعول بتقدير جعلنا لهم أو آتيناهم ، ودليل ذلك ذكر التمتيع ، أو بتقدير أذمّ ؛ لأن المقام يقتضيه ، أو بتقدير أعنى بيانا لما أو للضمير ، أو بدل من أزواج ، إما بتقدير ذوى زهره ، أو على أنهم جعلوا نفس الزهره مجازا للمبالغه ، وقال الفراء : هو تمييز لما أو للهاء ، وهذا على مذهب الكوفيين فى تعريف التمييز ، وقيل : بدل من ما ، وردّ بأن (لِنَفْتِنَهُمْ) من صله (مَتَّعْنا) فيلزم الفصل بين أبعاض الصّله بأجنبى ، وبأن الموصول لا يتبع قبل كمال صلته ، وبأنه لا يقال «مررت بزيد أخاك» على البدل ؛ لأن العامل فى المبدل منه لا يتوجّه إليه بنفسه ، وقيل : من الهاء ، وفيه ما ذكر ، وزياده الإبدال من العائد ، وبعضهم يمنعه بناء على أن المبدل منه فى نيه الطّرح فيبقى الموصول بلا عائد فى التقدير ، وقد مر أن الزمخشرى منع فى (أَنِ اعْبُدُوا اللهَ) أن يكون

بـدلا من الهـاء فى (أَمَرْتَنِى بِهِ) ورددناه عليه ، ولو لزم إعطاء منوىّ الطّرح حكم المطروح لزم إعطاء منوىّ التأخير حكم المؤخر ، فكان يمتنع «ضرب زيدا غلامه» ويرد ذلك قوله تعالى : (وَإِذِ ابْتَلى إِبْراهِيمَ رَبُّهُ) والإجماع على جوازه.

تنبيه - وقـد يكون الموضع لاـ يتخرّج إلاـ على وجه مرجوح ؛ فلاـ حرج على مخرجه ، كقراءه ابن عامر وعاصم (وكـذلك نجى المؤمنين) فقيل : الفعل ماض مبنى للمفعول ، وفيه ضعف من جهات : إسكان آخر الماضى ، وإنابه ضمير المصدر مع أنه مفهوم من الفعل ، وإنابه غير المفعول به مع وجوده ، وقيل : مضارع أصله ننجى بسكون ثانيه ، وفيه ضعف ؛ لأن النون عند الجيم تخفى ولا تـدغم ، وقد زعم قوم أنها أدغمت فيها قليلا وأن منه أترجّ وإجّاصه وإجّانه ، وقيل : مضارع وأصـله ننجّى بفتح ثانيه وتشديد ثالثه ثم حـذفت النون الثانيه ، ويضـعفه أنه لا يجوز فى مضارع نبّأت ونقبت ونزّلت ونحوهن إذا ابتـدأت بالنون أن تحذف النون الثانيه إلا فى ندور كقراءه بعضهم (وَنُزِّلَ الْمَلائِكَهُ تَنْزِيلًا).

### الجهه الخامسه : أن يترک بعض ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهره

#### اشاره

و لنورد مسائل من ذلك ليتمرن بها الطالب مرتبه على الأبواب ليسهل كشفها.

#### باب المبتدأ

مسأله - يجوز فى الضمير المنفصل من نحو (إِنَّکَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) ثلاثه أوجه : الفصل وهو أرجحها ، والابتداء وهو أضعفها ، ويختصّ

بلغه تميم ، والتوكيد.

مسأله - يجوز فى الاسم المفتتح به من نحو قوله «هذا أكرمته» الابتداء والمفعوليه ، ومثله «كم رجل لقيته» و «من أكرمته» لكن فى هاتين يقدر الفعل مؤخرا ، ومثلهما «ربّ رجل صالح لقيته».

مسأله - يجوز فى المرفوع من نحو «أفى الله شكّ» و «ما فى الدّار زيد» الابتدائيه والفاعليه ، وهى أرجح لأن الأصل عدم التقديم والتأخير ، ومثله كلمتا (غُرَفٌ) فى سوره الزمر (1) ؛ لأن الظرف الأول معتمد على المخبر عنه ، والثانى على الموصوف ؛ إذ الغرف الأولى موصوفه بما بعدها ، وكذا «نار» فى قول الخنساء :

٧٩٤- [وإنّ صخرا لتأتمّ الهداه به] ***كأنّه علم فى رأسه نار

ومثله الاسم التالى للوصف فى نحو «زيد قائم أبوه» و «أقائم زيد» لما ذكرنا ، ولأن الأب إذا قدر فاعلا كان خبر زيد مفردا ، وهو الأصل فى الخبر ، ومثله (ظُلُماتٌ) من قوله تعالى (أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّماءِ فِيهِ ظُلُماتٌ) لأن الأصل فى الصفه الإفراد ، فإن قلت «أقائم أنت» فكذلك عند البصريين ، وأوجب الكوفيون فى ذلك الابتدائيه ، ووافقهم ابن الحاجب ، ووهم إذ نقل فى أماليه الإجماع على ذلك ، وحجتهم أن المضمر المرتفع بالفعل لا يجاوره منفصلا عنه ، لا يقال «قام أنا» والواجب أنه إنما انفصل مع الوصف لئلا يجهل معناه ؛ لأنه يكون معه مستترا ، بخلافه مع الفعل فإنه يكون بارزا كقمت أو قمت ، ولأن طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل ؛ فلذلك احتمل معه الفصل ، ولأن المرفوع بالوصف سدّ فى اللفظ مسدّ



---

١- الآيه هى (لكِنِ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ غُرَفٌ مِنْ فَوْقِها غُرَفٌ).

واجب الفصل وهو الخبر ، بخلاف فاعل الفعل ، ومما يقطع به على بطلان مذهبهم قوله تعالى (أَراغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي) وقول الشاعر :

٧٩٥- خليليّ ما واف بعهدى أنتما***[إذا لم تكونا لى على من أقاطع]

فإن القول بأن الضمير مبتدأ كما زعم الزمخشرى فى الآيه مؤدّ إلى فصل العامل من معموله بالأجنبى ، والقول بذلك فى البيت مؤدّ إلى الإخبار عن الاثنين بالواحد ، ويجوز فى نحو «ما فى الدار زيد» وجه ثالث عند ابن عصفور ، ونقله عن أكثر البصريين ، وهو أن يكون المرفوع اسما لما الحجازيه ، والظرف فى موضع نصب على الخبريه ، والمشهور وجوب بطلان العمل عند تقدم الخبر ولو ظرفا.

مسأله - يجوز فى نحو «أخوه» من قولك «زيد ضرب فى الدار أخوه» أن يكون فاعلا بالظرف ؛ لاعتماده على ذى الحال وهو ضمير زيد المقدر فى ضرب ، وأن يكون نائبا عن فاعل ضرب على تقديره خاليا من الضمير ، وأن يكون مبتدأ خبره الظرف والجمله حال ، والفراء والزمخشرى يريان هذا الوجه شاذا رديئا ؛ لخلو الجمله الاسميه الحاليه من الواو ، ويوجبان الفاعليه فى نحو «جاء زيد عليه جبّه» وليس كما زعما ، والأوجه الثلاثه فى قوله تعالى (وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ) قيل : وإذا قرىء بتشديد قتل لزم ارتفاع ربيون بالفعل ، يعنى لأن التكثير لا ينصرف إلى الواحد ، وليس بشىء ؛ لأن النبى هنا متعدد لا واحد ، بدليل كأين ، وإنما أفرد الضمير بحسب لفظها.

مسأله - «زيد نعم الرجل» يتعين فى زيد الابتداء ، و «نعم الرجل زيد» قيل : كذلك ، وعليهما فالرابط العموم ، أو إعاده المبتدأ بمعناه ، على

الخلاف فى الألف واللام أللجنس هى أم للعهـد ، وقيل : يجوز أيضا أن يكون خبرا لمحذوف وجوبا ، أى الممدوح زيد ، وقال ابن عصفور : يجوز فيه وجه ثالث وهو أن يكون مبتدأ حذف خبره وجوبا ، أى زيد الممدوح ، وردّ بأنه لم يسدّ شىء مسدّه.

مسأله - «حبـذا زيـد» يحتمل زيد - على القول بأن حبّ فعل وذا فاعل - أن يكون مبتدأ مخبرا عنه بحبذا ، والرابط الإشاره ، وأن يكون خبرا لمحـذوف ، ويجوز على قول ابن عصـفور السابق أن يكون مبتـدأ حـذف خبره ، ولم يقل به هنا ؛ لأنه يرى أن حبـذا اسم ، وقيل : بدل من ذا ، ويرده أنه لا يحل محل الأول وأنه لا يجوز الاستغناء عنه ، وقيل : عطف بيان ، ويرده قوله :

٧٩٦- وحبّذا نفحات من يمانيه***[تأتيك من قبل الرّيّان أحيانا]

ولا تبيّن المعرفه بالنكره باتفاق ، وإذا قيل حبـذا اسم للمحبوب فهو مبتـدأ وزيـد خبر ، أو بالعكس عند من يجيز فى قولك «زيد الفاضل» وجهين وإذا قيل بأن حبذا كله فعل فزيد فاعل ، وهذا أضعف ما قيل ؛ لجواز حذف المخصوص كقوله :

٧٩٧- ألا حبّذا - لو لا الحياء - وربّما***منحت الهوى ما ليس بالمتقارب

والفاعل لا يحذف.

مسأله - يجوز فى نحو (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ) ابتدائيه كل منهما وخبريه الآخر ، أى شأنى صبر جميل ، أو صبر جميل أمثل من غيره.

## باب كان و ما جرى مجراها

مسأله - يجوز فى كان من نحو (إِنَّ فِى ذلِكَ لَذِكْرى لِمَنْ كانَ لَهُ قَلْبٌ) ونحو «زيد كان له مال» نقصان كان ، وتمامها ، وزيادتها وهو أضعفها ، قال ابن عصفور : باب زيادتها الشّعر ، والظرف متعلق بها على التمام ، وباستقرار محذوف مرفوع على الزياده ، ومنصوب على النقصان ، إلا أن قدرت الناقصه شانيه فالاستقرار مرفوع لأنه خبر المبتدأ.

مسأله - (فَانْظُرْ كَيْفَ كانَ عاقِبَهُ مَكْرِهِمْ) يحتمل فى كان الأوجه الثلاثه ، إلا أن الناقصه لا تكون شانيه ؛ لأجل الاستفهام ، ولتقدم الخبر ، وكيف : حال على التمام ، وخبر لكان على النقصان ، وللمبتدأ على الزياده.

مسأله - (وَما كانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلَّا وَحْياً أَوْ مِنْ وَراءِ حِجابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً) تحتمل كان الأوجه الثلاثه ؛ فعلى الناقصه الخبر إما لبشر ، ووحيا استثناء مفرغ من الأحوال ؛ فمعناه موحيا أو موحى ، أو من وراء حجاب ، بتقدير : أو موصّلا ذلك من وراء حجاب ، وأو يرسل بتقدير أو إرسالا ، أى أو ذا إرسال ، وإما وحيا والتفريغ فى الأخبار ، أى ما كان تكليمهم إلا إيحاء أو إيصالا من وراء حجاب أو إرسالا ، وجعل ذلك تكليما على حذف مضاف ، ولبشر على هذا تبيين ، وعلى التمام والزياده فالتفريغ فى الأحوال المقدره فى الضمير المستتر فى لبشر.

مسأله - «أين كان زيد قائما» يحتمل الأوجه الثلاثه ، وعلى النقصان فالخبر إما قائما وأين ظرف له ، أو أين فيتعلق بمحذوف وقائما حال ، وعلى

الزياده والتمام فقائما حال ، وأين ظرف له ، ويجوز كونه ظرفا لكان إن قدرت تامه.

مسأله - يجوز فى نحو «زيد عسى أن يقوم» نقصان عسى فاسمها مستتر ، وتمامها فأن والفعل مرفوع المحل بها.

مسأله - يجوز الوجهان فى «عسى أن يقوم زيد» فعلى النقصان زيد اسمها وفى يقوم ضميره ، وعلى التمام لا إضمار ، وكل شىء فى محله ، ويتعين التمام فى نحو «عسى أن يقوم زيد فى الدار» و (عَسى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَحْمُوداً) لئلا يلزم فصل صله أن من معمولها بالأجنبى وهو اسم عسى.

مسأله - (وَما رَبُّكَ بِغافِلٍ) تحتمل ما الحجازيه والتميميه ، وأوجب الفارسىّ والزمخشرىّ الحجازيه ظنا أن المقتضى لزياده الباء نصب الخبر ، وإنما المقتضى نفيه ؛ لامتناع الباء فى «كان زيد قائما» وجوازها فى :

٧٩٨- [وإن مدّت الأيدى إلى الزّاد] لم أكن ***بأعجلهم ؛ [إذ أجشع القوم أعجل]

وفى «ما إن زيد بقائم».

مسأله - «لا رجل ولا امرأه فى الدار» إن رفعت الاسمين فهما مبتدآن على الأرجح ، أو اسمان للا الحجازيه ، فإن قلت «لا زيد ولا عمرو فى الدار» تعين الأول ؛ لأن لا إنما تعمل فى النكرات ، فإن قلت «لا رجل فى الدار» تعين الثانى ؛ لأن لا إذا لم تتكرر يجب أن تعمل ، ونحو (فَلا رَفَثَ وَلا فُسُوقَ وَلا جِدالَ فِى الْحَجِّ) إن فتحت الثلاثه فالظرف خبر للجميع عند سيبويه ، ولواحد عند غيره ، ويقدر للآخرين ظرفان ، لأن لا المركبه عند غيره

عـامله فی الخبر ، ولاـ یتوارد عاملاـن علی معمول واحـد ، فکیف عوامل؟ وإن رفعت الأولین فإن قـدرت لا معهما حجازیه تعین عنـد الجمیع إضـمار خبرین إن قـدرت لا الثانیه کالأولی وخبرا واحدا إن قدرتها مؤکده لها وقدرت الرفع بالعطف ، وإنما وجب التقـدیر فی الوجهین لاختلاف خبری الحجازیه والتبرئه بالنصب والرفع ؛ فلا یکون خبر واحـد لهما ، وإن قـدرت الرفع بالابتـداء فیهما - علی أنهما مهملتان - قـدرت عنـد غیر سـیبویه خبرا واحدا للأولین أو للثالث کما تقدر فی «زید وعمرو قائم» خبرا للأول أو للثانی ، ولم یحتج لذلک عند سیبویه (۱).

## باب المنصوبات المتشابهه

مـا یحتمل المصـدریه والمفعولیه - من ذلک نحو (وَلا تُظْلَمُونَ فَتِیلًا) (وَلا یُظْلَمُونَ نَقِیراً) أی ظلما مّا أو خیرا مّا ، أی لا تنقصونه مثل (وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَـیْئاً) ومن ذلک (ثُمَّ لَمْ یَنْقُصُوکُمْ شَـیْئاً) أی نقصا أو خیرا ، وأما (وَلا تَضُـرُّوهُ شَـیْئاً) فمصـدر ؛ لاستیفاء ضـرّ مفعوله ، وأما (فَمَنْ عُفِیَ لَهُ مِنْ أَخِیهِ شَیْءٌ) فشیء قبل ارتفاعه مصدر أیضا ، لا مفعول به ؛ لأن عفا لا یتعدّی.

مـا یحتمـل المصـدریه والظرفیه والحالیه - من ذلک «سـرت طویلا» أی سـیرا طویلا ، أو زمنا طویلا ، أو سـرته (۲) طویلا ، ومنه (وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّهُ



---

۱- وجهه أن سیبویه لا یری للاعملا فی الخبر ؛ فلا یمتنع علی مذهبه أن یکون للجمیع خبر واحد.

۲- الضمیر فی «سرته» یعود إلی السیر المفهوم من الفعل.

لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ) أى إزلافا غير بعيد ، أو زمنا غير بعيد أو أزلفته الجنه - أى الإزلاف - فى حاله كونه غير بعيد ، إلا أن هذه الحال مؤكده ، وقد يجعل حالا من الجنه فالأصل غير بعيده ، وهى أيضا حال مؤكده ، ويكون التذكير على هذا مثله فى (لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ).

ما يحتمل المصدريه والحاليه - «جاء زيد ركضا» أى يركض ركضا ، أو عامله «جاء» على حد «قعدت جلوسا» أو التقدير جاء راكضا ، وهو قول سيبويه ، ويؤيده قوله تعالى (ائْتِيا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً ، قالَتا : أَتَيْنا طائِعِينَ) فجاءت الحال فى موضع المصدر السابق ذكره.

ما يحتمل المصدريه والحاليه والمفعول لأجله - من ذلك (يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً) أى فتخافون خوفا وتطمعون طمعا ، وابن مالك يمنع حذف عامل المصدر المؤكد إلا فيما استثنى ، أو خائفين وطامعين ، أو لأجل الخوف والطمع ، فإن قلنا «لا يشترط اتحاد فاعلى الفعل والمصدر المعلّل» وهو اختيار ابن خروف فواضح ، وإن قيل باشتراطه فوجهه أنّ (يُرِيكُمْ) بمعنى يجعلكم ترون ، والتعليل باعتبار الرؤيه لا الإراءه ، أو الأصل إخافه وإطماعا ، وحذفت الزوائد.

وتقول «جاء زيد رغبه» أى يرغب رغبه ، أو مجيء رغبه ، أو راغبا ، أو للرغبه ، وابن مالك يمنع الأول ؛ لما مر ، وابن الحاجب يمنع الثانى ؛ لأنه يؤدى إلى إخراج الأبواب عن حقائقها ، إذ يصح فى «ضربته يوم الجمعه» أن يقدر ضرب يوم الجمعه ، قلت : وهو حذف بلا دليل ؛ إذ لم تدع إليه ضروره ، وقال المتنبى :

٧٩٩- أيلى الهوى أسفا يوم النّوى بدنى ***[وفرّق الهجر بين الجفن والوسن]

والتقدير آسف أسنا ، ثم اعترض بذلك بين الفاعل والمفعول به ، أو إبلاء أسف ، أو لأجل الأسف ؛ فمن لم يشترط اتحاد الفاعل فلا إشكال ، وأما من اشترطه فهو على إسقاط لام العله توسّعا ، كما فى قوله تعالى : (يَبْغُونَها عِوَجاً) أو الاتحاد موجود تقديرا : إما على أن الفعل المعلّل مطاوع أبلى محذوفا ، أى فبليت أسفا ، ولا تقدر فبلى بدنى ؛ لأن الاختلاف حاصل ؛ إذ الأسف فعل النفس لا البدن ، أو لأن الهوى لما حصل بتسببه كان كأنه قال : أبليت بالهوى بدنى.

ما يحتمل المفعول به والمفعول معه - نحو «أكرمتك وزيدا» يجوز كونه عطفا على المفعول وكونه مفعولا معه ، ونحو «أكرمتك وهذا» يحتملهما وكونه معطوفا على الفاعل ؛ لحصول الفصل بالمفعول ، وقد أجيز فى «حسبك وزيدا درهم» كون «زيد» مفعولا معه ، وكونه مفعولا به بإضمار يحسب ، وهو الصحيح ، لأنه لا يعمل فى المفعول معه إلا ما كان من جنس ما يعمل فى المفعول به ، ويجوز جره :

فقيل : بالعطف ، وقيل : بإضمار حسب أخرى وهو الصواب ، ورفعه بتقدير حسب فحذفت وخلفها المضاف إليه ، ورووا بالأوجه الثلاثه قوله :

٨٠٠- إذا كانت الهيجاء وانشقّت العصا***فحسبك والضّحّاك سيف مهنّد

## باب الاستثناء

يجوز فى نحو «ما ضربت أحدا إلّا زيدا» كون زيد بدلا من المستثنى منه ، أرجحها ، وكونه منصوبا على الاستثناء ، وكون إلا وما بعدها نعتا ، وهو

أضعفها ، ومثله «ليس زيد شيئا إلّا شيئا لا يعبأ به» فإن جئت بما مكان ليس بطل كونه بدلا ، لأنها لا تعمل فى الموجب.

مسأله - يجوز فى نحو «قام القوم حاشاك ، وحاشاه» كون الضمير منصوبا ، وكونه مجرورا ، فإن قلت «حاشاى» تعين الجر ، أو «حاشانى» تعين النصب ، وكذا القول فى خلا وعدا.

مسأله - يجوز فى نحو «ما أحد يقول ذلك إلّا زيد» كون زيد بدلا من أحد وهو المختار ، وكونه بدلا من ضميره ، وأن ينصب على الاستثناء ، فارتفاعه من وجهين ، وانتصابه من وجه ، فإن قلت «ما رأيت أحدا يقول ذلك إلا زيد» فبالعكس ، ومن مجيئه مرفوعا قوله :

فى ليله لا نرى بها أحدا***يحكى علينا إلّا كواكبها [٢٢۴]

و «على» هنا بمعنى عن ، أو ضمّن يحكى معنى ينمّ أو يشنع.

ما يحتمل الحاليه والتمييز - من ذلك «كرم زيد ضيفا» إن قدرت أن الضيف غير زيد فهو تمييز محول عن الفاعل ، يمتنع أن تدخل عليه من ، وإن قدّر نفسه احتمل الحال والتمييز ، وعند قصد التمييز فالأحسن إدخال من ، ومن ذلك «هذا خاتم حديدا» والأرجح التمييز للسلامه به من جمود الحال ، ولزومها ، أى عدم انتقالها ، ووقوعها من نكره ، وخير منهما الخفض بالإضافه.

من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول - نحو «ضربت زيدا ضاحكا» ونحو (وَقاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً) وتجويز الزمخشرى

الوجهين فى (ادْخُلُوا فِى السِّلْمِ كَافَّةً) وهم لأن كافه مختص بمن يعقل ، ووهمه فى قوله تعالى (وَما أَرْسَلْناكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ) إذ قدّر (كَافَّةً) نعتا لمصدر محذوف - أى إرساله كافه - أشدّ ، لأنه أضاف إلى استعماله فيما لا يعقل إخراجه عما التزم فيه من الحاليه ، ووهمه فى خطبه المفصل إذ قال «محيط بكافّه الأبواب» أشدّ وأشدّ لإخراجه إياه عن النصب ألبته.

من الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين - نحو (وَهذا بَعْلِى شَيْخاً) يحتمل أن عامله معنى التنبيه أو معنى الإشاره ، وعلى الأول فيجوز «قائما ذا زيد» قال :

٨٠١- ها بيّنا ذا صريح النّصح فاصغ له ***[وطع فطاعه مهد نصحه رشد]

[ص ٦٥٩]

وعلى الثانى يمتنع ، وأما التقديم عليهما معا فيمتنع على كل تقدير.

من الحال ما يحتمل التعدّد والتداخل - نحو «جاء زيد راكبا ضاحكا» فالتعدد على أن يكون عاملهما جاء ، وصاحبهما زيد ، والتداخل على أن الأولى من زيد وعاملها جاء والثانيه من ضمير الأولى وهى العامل ، وذلك واجب عند من منع تعد : الحال ، وأما «لقيته مصعدا منحدرا» فمن التعدد ، لكن مع اختلاف الصاحب ، ويستحيل التداخل ، ويجب كون الأولى من المفعول والثانيه من الفاعل تقليلا للفصل ، ولا يحمل على العكس إلا بدليل كقوله :

٨٠٢- خرجت بها أمشى تجرّ وراءنا***[على أثرينا ذيل مرط مرحّل]

ومن الأول قوله :

٨٠٣- عهدت سعاد ذات هوى معنّى ***فزدت ، وعاد سلوانا هواها

مسأله - «ما تأتينا فتحدثنا» لك رفع تحدث على العطف فيكون شريكا فى النفى ، أو الاستئناف فتكون مثبتا ، أى فأنت تحدثنا الآن بدلا عن ذلك ، ونصبه بإضمار أن ، وله معنيان : نفى السبب فينتفى المسبب ، ونفى الثانى فقط ؛ فإن جئت بلن مكان ما ؛ فللنصب وجهان : إضمار أن والعطف ، وللرفع وجه وهو القطع ، وإن جئت بلم فللنصب وجه وهو إضمار أن ، وللرفع وجه وهو الاستئناف ولك الجزم بالعطف ، فإن قلت «ما أنت آت فتحدثنا» فلا جزم ولا رفع بالعطف ؛ لعدم تقدم الفعل ، وإنما هو على القطع.

مسأله - «هل تأتينى فأكرمك» الرفع على وجهين ، والنصب على الإضمار ، و «هل زيد أخوك فتكرمه» لا يرفع على العطف ، بل على الاستئناف ، و «هل لك التفات إليه فتكرمه» الرفع على الاستئناف ، والنصب إما على الجواب أو على العطف على التفات ، وإضمار أن واجب على الأول وجائز على الثانى ، وكالمثال سواء (فَلَوْ أَنَّ لَنا كَرَّةً فَنَكُونَ) إن سلّم كون «لو» للتمنى.

مسأله - «ليتنى أجد مالا فأنفق منه» الرفع على وجهين ، والنصب على إضمار أن ، و «ليت لى مالا فأنفق منه» يمتنع الرفع على العطف.

مسأله - «ليقم زيد فنكرمه» الرفع على القطع ، والجزم بالعطف ، والنصب على الإضمار.

مسأله - نحو (أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا) يحتمل الجزم بالعطف والنصب على الإضمار ، مثل (أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ) ونحو : (وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ) يحتمل (تَتَّقُوا) الجزم بالعطف ، وهو

الراجح ، والنصب بإضمار أن على حد قوله :

٨٠٤- ومن يقترب منّا ويخضع نؤوه ***[ولا يخش ظلما ما أقام ولا هضما

## باب الموصول

مسأله - يجوز فى نحو «ماذا صنعت ، وما ذا صنعته» ما مضى شرحه (١) وقوله تعالى : (ما ذا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ) ماذا : مفعول مطلق ، لا مفعول به ؛ لأن أجاب لا يتعدّى إلى الثانى بنفسه ، بل بالباء ، وإسقاط الجار ليس بقياس ، ولا يكون «ماذا» مبتدأ وخبرا ، لان التقدير حينئذ : ما الذى أجبتم به ، ثم حذف العائد المجرور من غير شرط حذفه ، والأكثر فى نحو «من ذا لقيت» كون ذا للإشاره خبرا ، ولقيت : جمله حاليه ، وبقلّ كون ذا موصوله ، ولقيت صله ، وبعضهم لا يخيزه ، ومن الكثير (مَنْ ذَا الَّذِى يَشْفَعُ عِنْدَهُ) إذ لا يدخل موصول على موصول إلا شاذا كقراءه زيد بن على (وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ) بفتح الميم واللام.

مسأله - (فَاصْدَعْ بِما تُؤْمَرُ) ما مصدريه ، أى بالأمر ، أو موصول اسمى أى بالذى تؤمره ، على حد قولهم *أمرتك الخير* [٥٢٤] وأما من قال «أمرتك بكذا» وهو الأكثر فيشكل ؛ لأن شرط حذف العائد المجرور بالحرف أن يكون الموصول مخفوضا بمثله معنى ومتعلقا نحو (وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ) أى منه ، وقد يقال : إن (اصدع) بمعنى اؤمر ، وأما (فَما كانُوا لِيُؤْمِنُوا بِما كَذَّبُوا) فى الأعراف فيحتمل أن يكون الأصل بما كذبوه فلا إشكال ، أو بما كذبوا به ويؤيده التصريح به فى سوره يونس ، وإنما جاز مع اختلاف المتعلق ، لأن (ما كانوا ليؤمنوا) بمنزله



---

١- فيه سته أوجه تقدم ذكرها ، وانظر فصلا عقده المؤلف فى «ماذا» ص ٣٠٠

كـذبوا فى المعنى ، وأمـا (ذلِـكَ الَّذِى يُبَشِّرُ اللهُ عِبـادَهُ) فقيل : الـذى مصـدريه أى ذلك تبشـير الله ، وقيل : الأصل يبشـر به ، ثم حذف الجار توسعا فانتصب الضمير ثم حذف.

مسأله - يجوز فى نحو (تَماماً عَلَى الَّذِى أَحْسَنَ) كون الـذى موصولا اسـميا فيحتاج إلى تقـدير عائـد ، أى زياده على العلم الذى أحسـنه ، وكونه موصولاـ حرفيـا ، فلا يحتاج لعائـد ، أى تماما على إحسانه ، وكونه نكره موصوفه فلا يحتاج إلى صـله ، ويكون أحسن حينئذ اسم تفضـيل ، لا فعلا ماضيا ، وفتحته إعراب لا بناء ، وهى علامه الجر ، وهذان الوجهان كوفيان ، وبعض البصريين يوافق [على] الثانى.

مسـأله - نحو «أعجبنى مـا صـنعت» يجوز فيه كون ما بمعنى الـذى ، وكونها نكره موصوفه ، وعليهما فالعائـد محـذوف ، وكونها مصـدريه فلا عائـد ، ونحو (حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ) يحتمل الموصوله والموصوفه ، دون المصـدريه ، لأن المعانى لا ينفق منها ، وكـذا (وَمِمَّا رَزَقْنـاهُمْ يُنْفِقُونَ) فـإن ذهبت الى تأويـل (مِمَّا تُحِبُّونَ) و (مـا رزقنـاهم) بـالحب والرزق وتأويـل هـذين بـالمحبوب والمرزوق فقـد تعسّـفت من غير محوج إلى ذلـك ، وقـال أبو حيان : لم يثبت مجىء ما نكره موصوفه ؛ ولا دليل فى «مررت بما معجب لـك» لاحتمـال الزيـاده ، ولو ثبت نحو «سـرّنى مـا معجب لـك» لثبت ذلـك ، انتهى. ولاـ أعلمهم زادوا مـا بعـد الباء إلا ومعناها السببيه ، نحو (فَبِما نَقْضِهِمْ مِيثاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ) (فَبِما رَحْمَهٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ).

مسـأله - إذا قلت : «أعجبنى من جـاءك» احتمل كون من موصوله أو موصوفه ، وقـد جوزوا فى (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ) وضـعف أبو البقاء الموصوله ،

لأنها تتناول قوما بأعيانهم ، والمعنى على الإبهام ، وأحيب بأنها نزلت فى عبد الله بن أبىّ وأصحابه.

## باب التوابع

مسأله - نحو (آمَنَّا بِرَبِّ الْعالَمِينَ رَبِّ مُوسى وَهارُونَ) يحتمل بدل الكل من الكل ، وعطف البيان ، ومثله (نَعْبُدُ إِلهَكَ وَإِلهَ آبائِكَ إِبْراهِيمَ وَإِسْماعِيلَ وَإِسْحاقَ) (فَانْظُرْ كَيْفَ كانَ عاقِبَهُ مَكْرِهِمْ أَنَّا دَمَّرْناهُمْ) فيمن فتح الهمزه ، ويحتمل هذا تقدير مبتدأ أيضا ، أى هى أنّا دمرناهم.

مسأله - نحو (سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى) يجوز فيه كون (الْأَعْلَى) صفه للاسم أو صفه للرب ، وأما نحو «جاءنى غلام زيد الظريف» فالصفه للمضاف ، ولا تكون للمضاف إليه إلا بدليل ، لأن المضاف إليه إنما جىء به لغرض التخصيص ، ولم يؤت به لذاته ، وعكسه :

٨٠٥- *وكلّ فتى يتّقى فائز*

فالصفه للمضاف إليه ، لأن المضاف إنما جىء به لقصد التعميم ، لا للحكم عليه ولذلك ضعف قوله :

وكلّ أخ مفارقه أخوه *** لعمر أبيك إلّا الفرقدان [١٠٦]

مسأله - نحو (هُدىً لِلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ) و «مررت بالرجل الذى فعل» يجوز فى الموصول أن يكون تابعا أو بإضمار أعنى أو أمدح أو هو ،

وعلى التبعيه فهو نعت لا بدل إلا إذا تعذر ، نحو (وَيْلٌ لِكَلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ الَّذِى جَمَعَ مالاً) لأن النكره لا توصف بالمعرفه.

## باب حروف الجر

مسأله - نحو «زيد كعمرو» تحتمل الكاف فيه عند المعربين الحرفيه فتتعلق باستقرار ، وقيل : لا تتعلق ، والاسميه فتكون مرفوعه المحل وما يعدها جرّ بالإضافه ولا تقدير بالاتفاق ، ونحو «جاء الّذى كزيد» يتعين الحرفيه ؛ لأن الوصل بالمتضايفين ممتنع.

مسأله - «زيد على السّطح» يحتمل على الوجهين (١) ، وعليهما فهى متعلقه باستقرار محذوف.

مسأله - قيل فى نحو (وَالضُّحى وَاللَّيْلِ) : إن الواو تحتمل العاطفه والقسميه ، والصواب الأول ، وإلا لاحتاج كل إلى الجواب ، ومما يوضحه مجىء «الفاء فى أوائل سورتى المرسلات والنازعات.

## باب فى مسائل مفرده

مسأله - نحو (يُسَبِّحُ لَهُ فِيها بِالْغُدُوِّ وَالْآصالِ) فيمن فتح الباء يحتمل كون النائب عن الفاعل الظرف الأول - وهو الأولى - أو الثانى أو الثالث ، ونحو (ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرى) النائب الظرف أو الوصف ، وفى هذا



---

١- الوجهان هما أن تكون على حرف جر للاستعلاء ، واسما ظرفا بمعنى فوق.

ضعف ؛ لضعف قولهم «سير عليه طويل».

مسأله - «تجلّى الشّمس» يحتمل كون تجلى ماضيا تركت التاء من آخره لمجازيه التأنيث ، وكونه مضارعا أصله تتجلّى ثم حذفت إحدى التاءين على حد قوله تعالى : (ناراً تَلَظَّى) ولا يجوز فى هذا كونه ماضيا ، وإلا لقيل تلظّت ؛ لأن التأنيث واجب مع المجازى إذا كان ضميرا متصلا ، وبما ذكرنا من الوجهين فى المثال الأول تعلم فساد قول من استدل على جواز نحو «قام هند» فى الشعر بقوله :

٨٠٦- تمنّى ابنتاى أن يعيش أبوهما***[وهل أنا إلّا من ربيعه أو مضر]

[ص ٦٧٠]

لجواز أن يكون أصله تتمنّى.

* * *

## الجهه السادسه : أن لا يراعى الشروط المختلفه بحسب الأبواب

### اشاره

فإن العرب يشترطون فى باب شيئا ويشترطون فى آخر نقيض ذلك الشىء على ما اقتضته حكمه لغتهم وصحيح أقيستهم ؛ فإذا لم يتأمل المعرب اختلطت عليه الأبواب والشرائط.

فلنورد أنواعا من ذلك مشيرين إلى بعض ما وقع فيه الوهم للمعربين :

### النوع الأول : اشتراطهم الجمود لعطف البيان و الاشتقاق للنعت

ومن الوهم فى الأول قول الزمخشرى فى (مَلِكِ النَّاسِ ، إِلهِ النَّاسِ) إنهما عطفا بيان ، والصواب أنهما نعتان ، وقد يجاب بأنهما أجريا مجرى

الجوامد ؛ إذ يستعملان غير جاريين على موصوف وتجرى عليهما الصفات ، نحو قولنا «إله واحد ، وملك عظيم».

ومن الخطأ فى الثانى قول كثير من النحويين فى نحو «مررت بهذا الرّجل» إن الرجل نعت ، قال ابن مالك : أكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضا فى ذلك ، والحامل لهم عليه توهمهم أن عطف البيان لا يكون إلّا أخصّ من متبوعه ، وليس كذلك ؛ فإنه فى الجوامد بمنزله النعت فى المشتق ، ولا يمتنع كون المنعوت أخصّ من النعت ، وقد هدى ابن السيّد إلى الحق فى المسأله فجعل ذلك عطفا لا نعتا ، وكذا ابن جنى ، اه. قلت : وكذا الزجاج والسهيلى ، قال السهيلى : وأما تسميه سيبويه له نعتا فتسامح ، كما سمى التوكيد وعطف البيان صفه ، وزعم ابن عصفور أن النحويين أجازوا فى ذلك الصفه والبيان ، ثم استشكله بأن البيان أعرف من المبين وهو جامد ، والنعت دون المنعوت أو مساو له وهو مشتق أو فى تأويله ، فكيف يجتمع فى الشىء أن يكون بيانا ونعتا؟ وأجاب بأنه إذا قدر نعتا فاللام فيه للعهد والاسم مؤول بقولك الحاضر أو المشار إليه ، وإذا قدر بيانا فاللام لتعريف الحضور ؛ فيساوى الإشاره بذلك ويزيد بإفادته الجنس المعين فكان أخص ، قال : وهذا معنى قول سيبويه ، اه. وفيما قاله نظر ؛ لأن الذى يؤوله النحويون بالحاضر والمشار إليه إنما هو اسم الإشاره نفسه إذا وقع نعتا «كمررت بزيد هذا» فأما نعت اسم الإشاره فليس ذلك معناه ، وإنما هو معنى ما قبله ، فكيف يجعل معنى ما قبله تفسيرا له؟

وقال الزمخشرى فى (ذلِكُمُ اللهُ رَبُّكُمْ) : يجوز كون اسم الله تعالى صفه للإشاره أو بيانا ، وربكم الخبر ، فجوز فى الشىء الواحد البيان والصفه ، وجوز كون العلم نعتا ، وإنما العلم ينعت ولا ينعت به ، وجوز

نعت الإشاره بما ليس معرفا بلام الجنس ، وذلك مما أجمعوا على بطلانه.

**النوع الثانى : اشتراطهم التعريف لعطف البيان و نعت المعرفه و...**

التنكير للحال و التمييز ، و أفعل من ، ونعت النكره.

ومن الوهم فى الأول قول جماعه فى (صديد من ماء صديد) وفى طعام مساكين من (كَفَّارَةٌ طَعامُ مَساكِينَ) فيمن نون كفاره : إنهما عطفا بيان ، وهذا إنما هو معترض على قول البصريين ومن وافقهم ؛ فيجب عندهم فى ذلك أن يكون بدلا ، وأما الكوفيون فيرون أن عطف البيان فى الجوامد كالنعت فى المشتقّات ، فيكون فى المعارف والنكرات ، وقول بعضهم فى «ناقع» من قول النابغه :

٨٠٧- [فبتّ كأنى ساورتنى ضئيله] ***من الرّقش فى أنيابها السّمّ ناقع

إنه نعت للسم ، والصواب أنه خبر للسم ، والظرف متعلق به ، أو خبر ثان.

وليس من ذلك قول الزمخشرى فى (شَدِيدُ الْعِقابِ) : إنه يجوز كونه صفه لاسم الله تعالى فى أوائل سوره المؤمن ، وإن كان من باب الصفه المشبهه ، وإضافتها لا تكون إلا فى تقدير الانفصال ، ألا ترى أن (شَدِيدُ الْعِقابِ) معناه شديد عقابه ، ولهذا قالوا : كل شىء إضافته غير محضه فإنه يجوز أن تصير إضافته محضه ، إلا الصفه المشبهه ؛ لأنه جعله (١) على تقدير أل ، وجعل سبب حذفها إراده الازدواج ، وأجاز وصفيّته أيضا أبو البقاء ، لكن على أن شديدا بمعنى مشدد كما أن الأذين فى معنى المؤذّن ، فأخرجه بالتأويل من باب الصفه المشبهه إلى باب اسم الفاعل ، والذى قدّمه



---

١- هذا تعليل لقوله «وليس من ذلك قول الزمخشرى».

الزمخشرىّ أنه وجميع ما قبله أبدال ، أما أنه بدل فلتنكيره ، وكذا المضافان قبله وإن كانا من باب اسم الفاعل ؛ لأن المراد بهما المستقبل ، وأما البواقى فللتناسب ، وردّ على الزجاج فى جعله (شَدِيدُ الْعِقابِ) بدلا وما قبله صفات ، وقال : فى جعله بدلا وحده من بين الصفات نبوّ ظاهر.

ومن ذلك (١) قول الجاحظ فى بيت الأعشى :

٨٠٨- ولست بالأكثر منهم حصى ***[وإنّما العزّه للكاثر]

إنه يبطل قول النحويين «لا تجتمع أل ومن فى اسم التفضيل» فجعل كلا من أل ومن معتدا به جاريا على ظاهره ، والصواب أن تقدر أل زائده ، أو معرفه ومن متعلقه بأكثر منكرا محذوفا مبدلا من المذكور أو بالمذكور على أنها بمنزلتها فى قولك «أنت منهم الفارس البطل» أى أنت من بينهم ، وقول بعضهم «إنها متعلقه بليس» قد يردّ بأنها لا تدل على الحدث عند من قال فى أخواتها إنها تدل عليه ، ولأن فيه فصلا بين أفعل وتمييزه بالأجنبى ، وقد يجاب بأن الظرف يتعلق بالوهم ، وفى ليس رائحه قولك انتفى ، وبأن فصل التمييز قد جاء فى الضروره فى قوله :

٨٠٩- على أنّنى بعد ما قد مضى ***ثلاثون للهجر حولا كميلا

وأفعل أقوى فى العمل من ثلاثون.

ومن الوهم فى الثانى قول مكى فى قراءه ابن أبى عبله (فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ) بالنصب : إن (قَلْبُهُ) تمييز ، والصواب أنه مشبه بالمفعول به كحسن وجهه ، أو بدل من اسم إنّ وقول الخليل والأخفش والمازنى فى «إياى ،



---

١- هذا من الوهم فى الثانى وهو ما يشترط فيه التنكير ، وليس على ما يقتضيه ظاهر صنيع المؤلف.

وإيّاك ، وإيّاه» : إن إيا ضمير أضيف إلى ضمير ؛ فحكموا للضمير بالحكم الذى لا يكون إلا للنكرات وهو الإضافه ، وقول بعضهم فى «لا إله إلا الله» إن اسم الله تعالى خبر لا التبرئه ويردّه أنها لا تعمل إلا فى نكره منفيّه ، واسم الله تعالى معرفه موجبه ، نعم يصح أن يقال : إنه خبر للامع اسمها فإنهما فى موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ، وزعم أن المركبه لا تعمل فى الخبر ؛ لضعفها بالتركيب عن أن تعمل فيما تباعد منها وهو الخبر ، كذا قال ابن مالك. والذى عندى أن سيبويه يرى أن المركبه لا تعمل فى الاسم أيضا ؛ لأن جزء الشىء لا يعمل فيه ، وأما «لا رجل ظريفا» بالنصب فإنه عند سيبويه مثل «يا زيد الفاضل» بالرفع ، وكذا البحث فى «لا إله إلا هو» للتعريف والإيجاب أيضا ، وفى «لا إله إلا إله واحد» للإيجاب ، وإذا قيل «لا مستحقا للعباده إلا إله واحد ، أو إلا الله» لم يتجه الاعتذار المتقدم ؛ لأن لا فى ذلك عامله فى الاسم والخبر لعدم التّركيب ، وزعم الأكثرون أن المرتفع بعد «إلا» فى ذلك كله بدل من محل اسم لا ، كما فى قولك «ما جاءنى من أحد إلّا زيد» ويشكل على ذلك أن البدل لا يصلح هنا لحلوله محل الأول ، وقد يجاب بأنه بدل من الاسم مع لا ، فإنهما كالشىء الواحد ، ويصح أن يخلفهما ، ولكن يذكر الخبر حينئذ فيقال «الله موجود» وقيل : هو بدل من ضمير الخبر المحذوف ، ولم يتكلم الزمخشرى فى كشّافه على المسأله اكتفاء بتأليف مفرد له فيها ، وزعم فيه أن الأصل «الله إله» المعرفه مبتدأ ، والنكره خبر ، على القاعده ، ثم قدّم الخبر ، ثم أدخل النفى على الخبر والإيجاب على المبتدأ ، وركبت لا مع الخبر ، فيقال له : فما تقول فى نحو «لا طالعا جبلا إلا زيد» لم انتصب خبر المبتدأ؟ فإن قال : إن لا عامله عمل ليس ، فذلك ممتنع ؛ لتقدم الخبر ، ولانتقاض النفى ، ولتعريف أحد

الجزأين ، فأما قوله «يجب كون المعرفه المبتدأ» فقد مر أن الإخبار عن النكره المخصّصه المقدمه بالمعرفه جائز نحو (إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ).

ومن ذلك قول الفارسى فى «مررت برجل ما شئت من رجل» : إن ما مصدريه ، وإنها وصلتها صفه لرجل ، وتبعه على ذلك صاحب الترشيح ، قال : ومثله قوله تعالى (فِى أَىِّ صُورَةٍ ما شاءَ رَكَّبَكَ) أى فى أى صوره مشيئته أى يشاؤها ، وقول أبى البقاء فى (تَعالَوْا إِلى كَلِمَةٍ سَواءٍ بَيْنَنا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّه) : إنّ أن وصلتها بدل من سواء ، وبدل الصفه صفه ، والحرف المصدرى وصلته فى نحو ذلك معرفه ، فلا يقع صفه للنكره. وقول بعضهم فى (وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ الَّذِى جَمَعَ) : إنّ الذى صفه.

والصواب أن «ما» فى المثال شرطيه حذف جوابها ، أى فهو كذلك ، والصفه الجملتان معا.

وأما الآيه الأولى فقال أبو البقاء : ما شرطيه أو زائده ، وعليهما فالجمله صفه لصوره ، والعائد محذوف ، أى عليها ، وفى متعلقه بركبك ، اه كلامه.

وكان حقه إذ علّق فى بركبك وقال الجمله صفه أن يقطع بأن ما زائده ، إذ لا يتعلق الشرط الجازم بجوابه ، ولا تكون جمله الشرط وحدها صفه ، والصواب أن يقال : إن قدرت ما زائده فالصفه جمله شاء وحدها ، والتقدير شاءها ، وفى متعلقه بركبك ، أو باستقرار محذوف هو حال من مفعوله ، أو بعدّلك ، أى وضعك فى صوره أى صوره ، وإن قدرت ما شرطيه فالصفه مجموع الجملتين ، والعائد محذوف أيضا ، وتقديره عليها ، وتكون

فى حينئذ متعلقه بعدّلك ، أى عدّلك فى صوره أى صوره ، ثم استؤنف ما بعده.

والصواب فى الآيه الثانيه أنها على تقدير مبتدأ.

وفى الثالثه أن (الَّذِى) بدل ، أو صفه مقطوعه بتقدير هو أو أذم أو أعنى.

هذا هو الصواب ، خلافا لمن أجاز وصف النكره بالمعرفه مطلقا ، ولمن أجازه بشرط وصف النكره أولا بنكره ، وهو قول الأخفش ، زعم أن (الْأَوْلَيانِ) صفه لآخران فى (فَآخَرانِ يَقُومانِ مَقامَهُما) الآيه ، لوصفهما بيقومان ، وكذا قال بعضهم فى قوله تعالى (وَاللهُ لا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتالٍ فَخُورٍ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ).

ومن ذلك قول الزمخشرى فى (إِنَّما أَعِظُكُمْ بِواحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ) : إن (أَنْ تَقُومُوا) عطف بيان على واحده ، وفى (مَقامِ إِبْراهِيمَ) : انه عطف بيان على (آياتٍ بَيِّناتٍ) مع اتفاق النحويين على أن البيان والمبين لا يتخالفان تعريفا وتنكيرا ، وقد يكون عبّر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما ، ويؤيده فى قوله (أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ) : إن (مِنْ وُجْدِكُمْ) عطف بيان لقوله تعالى (مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ) وتفسير له ، قال : ومن : تبعيضيه حذف مبعضها ، أى أسكنوهن مكانا من مساكنكم مما تطيقون ، اه. وإنما يريد البدل ، لأن الخافض لا يعاد إلا معه ، وهذا إمام الصناعه سيبويه يسمى التوكيد صفه وعطف البيان صفه كما مر.

### النوع الثالث : اشتراطهم فى بعض ما التعريف شرطه تعريفا خاصا

كمنع الصرف اشترطوا له تعريف العلميه أو شبهه ، كما فى أجمع ، وكنعت

الإشاره وأىّ فى النداء ، اشترطوا لهما تعريف اللام الجنسيه ، وكذا تعريف فاعلى نعم وبئس ، ولكنها تكون مباشره له أو لما أضيف إليه ، بخلاف ما تقدم فشرطها المباشره له.

ومن الوهم فى ذلك قول الزمخشرى فى قراءه ابن أبن عبله (إِنَّ ذلِكَ لَحَقٌّ تَخاصُمُ أَهْلِ النَّارِ) بنصب تخاصم : إنه صفه للاشاره ، وقد مضى أن جماعه من المحققين اشترطوا فى نعت الإشاره الاشتقاق كما اشترطوه فى غيره من النعوت ، ولا يكون التخاصم أيضا عطف بيان ، لأن البيان يشبه الصفه ، فكما لا توصف الإشاره إلا بما فيه أل كذلك ما يعطف عليها ، ولهذا منع أبو الفتح فى (وهذا بعلى شيخ) فى قراءه ابن مسعود برفع شيخ كون (بَعْلِى) عطف بيان ، وأوجب كونه خبرا ، وشيخ : إما خبر ثان ، أو خبر لمحذوف ، أو بدل من بعلى ، أو بعلى بدل وشيخ الخبر ، ونظير منع أبى الفتح ما ذكرنا منع ابن السيّد فى كتاب المسائل والأجوبه وابن مالك فى التسهيل كون عطف البيان تابعا للمضمر ، لامتناع ذلك فى النعت ، ولكن أجاز سيبويه «يا هذان زيد وعمرو» على عطف البيان ، وتبعه الزيادى ، فأجاز «مررت بهذين الطويل والقصير» على البيان ، وأجازه على البدل أيضا ، ولم يجزه على النعت ، لأن نعت الإشاره لا يكون إلا طبقها فى اللفظ ، وممن نص على منع النعت فى هذا سيبويه والمبرد والزجاج ، وهو مقتضى القياس. ومنع سيبويه فيها مخالف لإجازته فى النداء.

### النوع الرابع : اشتراط الإبهام فى بعض الألفاظ كظروف المكان

والاختصاص فى بعضها كالمبتدآت وأصحاب الأحوال.

ومن الوهم فى الأول قول الزمخشرى فى (فَاسْتَبَقُوا الصِّراطَ) وفى

(سَنُعِيدُها سِيرَتَهَا الْأُولى) وقول ابن الطراوه فى قوله :

*كما عسل الطّريق الثّعلب* [٣]

وقول جماعه فى «دخلت الدار ، أو المسجد ، أو السّوق» إن هذه المنصوبات ظروف ، وإنما يكون ظرفا مكانيا ما كان مبهما ، ويعرف بكونه صالحا لكل بقعه كمكان وناحيه وجهه وجانب وأمام وخلف.

والصواب أن هذه المواضع على إسقاط الجار توسعا ، والجار المقدر «إلى» فى (سَنُعِيدُها سِيرَتَهَا الْأُولى) و «فى» فى البيت ، وفى أو إلى فى الباقى ، ويحتمل أن (استبقوا) ضمّن معنى تبادروا ، وقد أجيز الوجهان فى (فَاسْتَبِقُوا الْخَيْراتِ) ويحتمل (سِيرَتَهَا) أن يكون بدلا من ضمير المفعول بدل اشتمال ، أى سنعيدها طريقتها.

ومن ذلك قول الزجاج فى (وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ) إن كلا ظرف ، وردّه أبو على فى الأغفال بما ذكرنا ، وأجاب أبو حيان بأن (اقْعُدُوا) ليس على حقيقته ، بل معناه ارصدوهم كل مرصد ، ويصح ارصدوهم كل مرصد ، فكذا يصح قعدت كل مرصد ، قال : ويجوز قعدت مجلس زيد ، كما يجوز قعدت مقعده ، اه.

وهذا مخالف لكلامهم ، إذ اشترطوا توافق مادتى الظرف وعامله ، ولم يكتفوا بالتوافق المعنوى كما فى المصدر ، والفرق أن انتصاب هذا النوع على الظرفيه على خلاف القياس لكونه مختصا ، فينبغى أن لا يتجاوز به محل السماع ، وأما نحو «قعدت جلوسا» فلا دافع له من القياس ، وقيل :

التقدير [اقعدوا لهم] على كل مرصد ، فحذفت على ، كما قال :

*وأخفى الّذى لو لا الأسى لقضانى* [٢٢٢]

أى لقضى علىّ ، وقياس الزجاج أن يقول فى (لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِراطَكَ الْمُسْتَقِيمَ) مثل قوله فى (وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ) والصواب فى الموضعين أنهما على تقدير على ، كقولهم «ضرب زيد الظّهر والبطن» فيمن نصبهما ، أو أنّ لأقعدنّ واقعدوا ضمنا معنى لألزمنّ والزموا.

ومن الوهم فى الثانى قول الحوفى فى (ظُلُماتٌ بَعْضُها فَوْقَ بَعْضٍ) : إن (بَعْضُها فَوْقَ بَعْضٍ) جمله مخبر بها عن ظلمات ، وظلمات غير مختص : فالصواب قول الجماعه إنه خبر لمحذوف ، أى تلك ظلمات ؛ نعم إن قدر أن المعنى ظلمات أىّ ظلمات بمعنى ظلمات عظام أو متكاثفه وتركت الصفه لدلاله المقام عليها كما قال

٨١٠- له حاجب فى كلّ أمر يشينه ***[وليس له عن طالب العرف حاجب]

صحّ ، وقول الفارسى فى (وَرَهْبانِيَّةً ابْتَدَعُوها) : إنه من باب «زيدا ضربته» واعترضه ابن الشجرى بأن المنصوب فى هذا الباب شرطه أن يكون مختصا ليصح رفعه بالابتداء ، والمشهور أنه عطف على ما قبله ، وابتدعوها : صفه ، ولا بد من تقدير مضاف ، أى وحبّ رهبانيه ، وإنما لم يحمل أبو على الآيه على ذلك لاعتزاله ، فقال : لأن ما يبتدعونه لا يخلقه الله عزوجل ، وقد يتخيّل ورود اعتراض ابن الشجرى على أبى البقاء فى تجويزه فى (وَأُخْرى تُحِبُّونَها) كونه كزيدا ضربته ، ويجاب بأن الأصل «وصفه أخرى» ويجوز كون (تُحِبُّونَها) صفه ، والخبر إما نصر ، وإما محذوف ، أى ولكم نعمه

أخرى ، ونصر : بدل أو خبر لمحذوف ، وقول ابن [ابن] مالك بدر الدين فى قول الحماسى :

٨١١- فارسا ما غادروه ملحما***[غير زمّيل ولا نكس وكل]

إنه من باب الاشتغال كقول أبى على فى الآيه ، والظاهر أنه نصب على المدح لما قدمنا ، وما فى البيت زائده ؛ ولهذا أمكن أن يدّعى أنه من باب الاشتغال.

## النوع الخامس : اشتراطهم الإضمار فى بعض المعمولات و الإظهار فى بعض

فمن الأول مجرور لو لا- ومجرور وحد ، ولا- يختصّ ان بضمير خطاب ولا غيره ، تقول : لولاى ، ولولاك ، ولولاه ، ووحدى ، ووحدك ، ووحده ، ومجرور لبّى وسعدى وحنانى ، ويشترط لهن ضمير الخطاب ، وشذ نحو قوله :

٨١٢- [دعونى] فيالبّىّ إذ هدرت لهم ***[شقاشق أقوام فأسكتها هدرى]

وقول آخر :

٨١٣- [إنّك لو دعوتنى ودونى ***زوراء ذات مترع بيون]

*لقلت لبّيه لمن يدعونى*

كما شذت إضافتها إلى الظاهر فى قوله :

٨١٤- [دعوت لما نابنى مسورا] ***فلبّى فلبّى يدى مسور

ومن ذلك مرفوع خبر كاد وأخواتها إلا عسى ؛ فتقول : كاد زيد يموت ولا تقول : يموت أبوه ، ويجوز «عسى زيد أن يقوم ، أو يقوم أبوه» فيرفع

السببىّ ، ولا يجوز رفعه الأجنبىّ نحو «عسى زيد أن يقوم عمرو عنده».

ومن ذلك مرفوع اسم التفضيل فى غير مسأله الكحل ، وهذا شرطه مع الإضمار الاستتار ، وكذا مرفوع نحو قم وأقوم ونقوم وتقوم.

ومن الثانى تأكيد الاسم المظهر ، والنعت ، والمنعوت ، وعطف البيان ، والمبين

ومن الوهم فى الأول قول بعضهم فى «لولاى وموسى» : إن موسى يحتمل الجر ، وهذا خطأ ؛ لأنه لا يعطف على الضمير المجرور إلا بإعاده الجار ، ولأن لو لا لا تجر الظاهر ؛ فلو أعيدت لم تعمل الجر ، فكيف ولم تعد؟ هذه مسأله يحاجى بها فيقال ضمير مجرور لا يصح أن يعطف عليه اسم مجرور أعدت الجار أم لم تعده ، وقولى «مجرور» لأنه يصح أن تعطف عليه اسما مرفوعا ؛ لأن «لو لا» محكوم لها بحكم الحروف الزائده ، والزائد لا يقدح فى كون الاسم مجردا من العوامل اللفظيه ؛ فكذا ما أشبه الزائد ؛ وقول جماعه فى قول هدبه :

عسى الكرب الّذى أمسيت فيه ***يكون وراءه فرج قريب [٢٤٧]

إن فرجا اسم كان ، والصواب أنه مبتدأ خبره الظرف ؛ والجمله خبر كان ، واسمها ضمير الكرب ، وأما قوله :

٨١٥- وقد جعلت إذا ما قمت يثقلنى ***ثوبى ؛ فأنهض نهض الشّارب الثّمل

فتوبى : بدل اشتمال من تاء جعلت ، لا فاعل يثقلنى.

ومن الوهم فى الثانى قول أبى البقاء فى (إِنَّ شانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ) :

إنه يجوز كون هو توكيدا وقد مضى ، وقول الزمخشرى فى قوله تعالى (ما قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا ما أَمَرْتَنِى بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ) إذا قدرت أن مصدريه ، وأنها وصلتها عطف بيان على الهاء ، وقول النحويين فى نحو (اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ) إن العطف على الضمير المستتر ، وقد ردّ ذلك ابن مالك وجعله من عطف الجمل ، والأصل وليسكن زوجك ، وكذا قال فى (لا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلا أَنْتَ) : إن التقدير ولا تخلفه أنت ؛ لأنّ مرفوع فعل الأمر لا يكون ظاهرا ، ومرفوع الفعل المضارع ذى النون لا يكون غير ضمير المتكلم ، وجوز فى قوله :

٨١٦- نطوّف ما نطوّف ثمّ نأوى ***ذوو الأموال منّا والعديم

إلى حفر أسافلهنّ جوف ***وأعلاهنّ صفّاح مقيم

كون ذوو فاعلا بفعل غيبه محذوف ، أى يأوى ذوو الأموال ، وكونه وما بعده توكيدا على حد «ضرب زيد الظّهر والبطن».

تنبيه - من العوامل ما يعمل فى الظاهر وفى المضمر بشرط استتاره وهو نعم وبئس ، تقول «نعم الرّجلان الزّيدان ، ونعم رجلين الزّيدان» ولا يقال «نعمّا» إلا فى لغيّه ، أو بشرط إفراده وتذكيره وهو «ربّ» فى الأصح.

**النوع السادس : اشتراطهم المفرد فى بعض المعمولات و الجمله فى بعض**

فمن الأول الفاعل ونائبه وهو الصحيح ، فأما (ثُمَّ بَدا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ ما رَأَوُا الْآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ) (وَإِذا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِى الْأَرْضِ) فقد مرّ البحث فيهما.

ومن الثانى خبر أنّ المفتوحه إذا خففت ، وخبر القول المحكى نحو

«قولى لا إله إلّا الله» وخرج بـذكر المحكى قولك «قولى حقّ» وكـذلك خبر ضـمير الشأن ، وعلى هذا فقوله تعالى (وَمَنْ يَكْتُمْها فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ) إذا قدر ضمير إنه للشأن لزم كون آثم خبرا مقدما وقلبه مبتدأ مؤخرا ، وإذا قدر راجعا إلى اسم الشرط جاز ذلك ، وأن يكون آثم الخبر وقلبه فاعل به ، وخبر أفعال المقاربه.

ومن الوهم قول بعضهم فى (فَطَفِقَ مَسْحاً بِالسُّوقِ وَالْأَعْناقِ) إن (مَسْحاً) خبر طفق ، والصواب أنه مصدر لخبر محذوف أى يمسح مسحا ، وجواب الشرط ، وجواب القسم (1) ومن الوهم قول الكسائى وأبى حاتم فى نحو (يَحْلِفُونَ بِاللهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ) إن اللام وما بعدها جواب ، وقد مر البحث فى ذلك ، وقول بدر الدين ابن مالك فى قوله تعالى (أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَناً) إن جواب الشرط محذوف ، وإن تقديره : ذهبت نفسك عليهم حسره ، بدليل (فَلا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَراتٍ) أو كمن هداه الله ، بـدليل (فَإِنَّ اللهَ يُضِلُّ مَنْ يَشاءُ له وَيَهْدِى مَنْ يَشاءُ) ، والتقدير الثانى باطل : ويجب عليه كون من موصوله ، وقد يتوهم أنّ مثل هـذا قول صـاحب اللوامـح - وهو أبو الفضل الرازى - فإنه قال فى قوله تعالى : (أَمَّنْ خَلَقَ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ) لا بـد من إضـمار جمله معادله ، والتقدير كمن لا يخلق - اه. وإنما هذا مبنى على تسـميه جماعه منهم الزمخشـرى فى مفصّله الظرف من نحو «زيد فى الـدار» جمله ظرفيه ؛ لكونه عنـدهم خلفا عن جمله مقدره ، ولا يعتذر بمثل هذا عن ابن مالك ؛ فإن الظرف لا يكون جوابا ، وإن قلنا إنه جمله.



---

۱- هـذا معطوف على قوله «خبر أن» فى قوله فيمـا مضـى «ومن الثـانى خبر أن المفتوحه - إلـخ» يعنى أن جواب الشـرط وجواب القسم مما اشترطوا فيه أن يكون جمله

**النوع السابع : اشتراط الجمله الفعليه فى بعض المواضع و الاسميه فى بعض**

ومن الأول جمله الشرط غير لو لا وجمله جواب لو ولو لا ولو ما ، والجملتان بعد لما ، والجمل التاليه أحرف التحضيض ، وجمله أخبار أفعال المقاربه ، وخبر أن المفتوحه بعد لو عند الزمخشرى ومتابعيه نحو (وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا).

ومن الثانى الجمله بعد «إذا» الفجائيه ، و «ليتما» على الصحيح فيهما.

ومن الوهم فى الأول أن يقول من لا يذهب إلى قول الأخفش والكوفيين فى نحو (وَإِنِ امْرَأَةٌ خافَتْ) (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجارَكَ) و (إِذَا السَّماءُ انْشَقَّتْ) : إن المرفوع مبتدأ ، وذلك خطأ ؛ لأنه خلاف قول من اعتمد عليهم ، وإنما قاله سهوا ، واما إذا قال ذلك الأخفش أو الكوفى فلا يعدّ ذلك الإعراب خطأ ؛ لأن هذا مذهب ذهبوا إليه ولم يقولوه سهوا عن قاعده ، نعم الصواب خلاف قولهم فى أصل المسأله ، وأجازوا أن يكون المرفوع محمولا على إضمار فعل كما يقول الجمهور ، وأجاز الكوفيون وجها ثالثا ، وهو أن يكون فاعلا بالفعل المذكور على التقديم والتأخير ، مستدلين على جواز ذلك بنحو قول الزباء :

٨١٧- ما للجمال مشيها وئيدا***[أجندلا يحملن أم حديدا]

فيمن رفع «مشيها» وذلك عند الجماعه مبتدأ حذف خبره وبقى معمول الخبر ، أى مشيها يكون وئيدا أو يوجد وئيدا ، ولا يكون بدل بعض من الضمير المستتر فى الظرف كما كان فيمن جره بدل اشتمال من الجمال ؛

لأنه عائد على «ما» الاستفهاميه ، ومتى أبدل اسم من اسم استفهام وجب اقتران البدل بهمزه الاستفهام ، فكذلك حكم ضمير الاستفهام ، ولأنه لا ضمير فيه راجع إلى المبدل منه.

ومن ذلك قول بعضهم فى بيت الكتاب :

[صددت فأطولت الصّدود] وقلّما***وصال على طول الصّدود يدوم [٥٠٩]

إن «وصال» مبتدأ ، والصواب أنه فاعل بيدوم محذوفا مفسرا بالمذكور ، وقول آخر فى نحو «آتيك يوم زيدا تلقاه» : إنه يجوز فى زيد الرفع بالابتداء ، وذلك خطأ عند سيبويه ؛ لأن الزمن المبهم المستقبل يحمل على إذا فى أنه لا يضاف إلى الجمله الاسميه ، وأما قوله تعالى (يَوْمَ هُمْ بارِزُونَ) فقد مضى أن الزمن هنا محمول على إذ ، لا على إذا ، وأنه لتحققه نزّل منزله الماضى ، وأما جواب ابن عصفور عن سيبويه بأنه إنما يوجب ذلك فى الظروف ، واليوم هنا بدل من المفعول به وهو (يَوْمَ التَّلاقِ) فى قوله تعالى (لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلاقِ) فمردود ، وإنما ذلك فى اسم الزمان ظرفا كان أو غيره ، ثم هذا الجواب لا يتأتى له فى قوله :

وكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعه***بمغن فتيلا عن سواد بن قارب [٦٥٩]

ومن الوهم أيضا قول بعضهم فى قوله تعالى : (فَمَنْ كانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذىً مِنْ رَأْسِهِ) بعد ما جزم بأنّ (مِنَ) شرطيه : إنه يجوز كون الجمله الاسميه معطوفه على (كانَ) وما بعدها ، ويرده أن جمله الشرط لا تكون اسميه ، فكذا المعطوف عليها ، على أنه لو قدّر من موصوله لم يصح قوله أيضا ؛ لأن الفاء لا تدخل فى الخبر إذا كانت الصله جمله اسميه ؛

لعدم شبهه حينئذ باسم الشرط ، وقول ابن طاهر فى قوله :

٨١٨- فإن لا مال أعطيه فإنّى ***صديق من غدوّ أو رواح

وقول آخرين فى قول الشاعر :

ونبّئت ليلى أرسلت بشفاعه***إلىّ ، فهلّا نفس ليلى شفيعها [١٠٩]

إن ما بعد إن لا وهلّا جمله اسميه نابت عن الجمله الفعليه ، والصواب أن التقدير فى الأولى فإن أكن ، وفى الثانيه فهلّا كان ، أى الأمر والشأن ، والجمله الاسميه فيهما خبر.

ومن ذلك قول جماعه منهم الزمخشرى فى (وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ خَيْرٌ) : إن الجمله الاسميه جواب لو ، والأولى أن يقدر الجواب محذوفا ، أى لكان خيرا لهم ، أو أن يقدر «لو» بمنزله ليت فى إفاده التمنى ؛ فلا تحتاج إلى جواب.

ومن ذلك قول جماعه منهم ابن مالك فى قوله تعالى : (فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ) : إن الجمله جواب لما ، والظاهر أن الجواب جمله فعليه محذوفه ، أى انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك ، ويؤيد هذا أن جواب لما لا يقترن بالفاء.

ومن الوهم فى الثانى تجويز كثير من النحويين الاشتغال فى نحو «خرجت فإذا زيد يضربه عمرو» ومن العجب أن ابن الحاجب أجاز ذلك فى كافيته مع قوله فيها فى بحث الظروف : وقد تكون للمفاجأه فيلزم المبتدأ بعدها ، وأجاز ابن أبى الربيع فى «ليتما زيدا أضربه» أن يكون انتصاب «زيدا» على الاشتغال كالنصب فى «إنما زيدا أضربه» والصواب أن انتصابه

بليت ؛ لأنه لم يسمع نحو «ليتما قام زيد» كما سمع «إنما قام زيد».

تنبيه – اعترض الرازى على الزمخشرى فى قوله تعالى : (وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآياتِ اللهِ أُولئِكَ هُمُ الْخاسِرُونَ) : إن الجمله معطوفه على (وَيُنَجِّى اللهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا) بأن الاسميه لا تعطف على الفعليه ، وقد مر أن تخالف الجملتين فى الاسميه والفعليه لا يمنع التعاطف ، وقال بعض المتأخرين فى تجويز أبى البقاء فى قوله تعالى : (مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللهُ) : إنه يجوز كون الجمله الاسميه بدلا من (فَضَّلْنا بَعْضَهُمْ عَلى بَعْضٍ) : هذا مردود ، لأن الاسميه لا تبدّل من الفعليه ، اه. ولم يقم دليل على امتناع ذلك.

## النوع الثامن : اشتراطهم فى بعض الجمل الخبريّه و فى بعضها الإنشائيه

فالأول كثير كالصله ، والصفه ، والحال ، والجمله الواقعه خبرا لكان ، أو خبرا لإن أو لضمير الشأن ، قيل : أو خبرا للمبتدأ ، أو جوابا للقسم غير الاستعطافى.

ومن الثانى جواب القسم الاستعطافى كقوله :

٨١٩- بربّك هل ضممت إليك ليلى ***[قبيل الصّبح أو قبّلت فاها؟]

وقوله :

٨٢٠- بعيشك يا سلمى ارحمى ذا صبابه***[أبى غير ما يرضيك فى السّرّ والجهر]

وما ورد على خلاف ما ذكر مؤوّل ، فمن الأول قوله :

وإنّى لراج نظره قبل الّتى***لعلّى – وإن شطّت نواها – أزورها [٦٢٢]

وتخريجه على إضمار القول ، أى قبل التى أقول لعلى ، أو على أن الصله أزورها وخبر لعل محذوف ، والجمله معترضه ، أى لعلّى أفعل ذلك ، وقوله :

*جاؤا بمذق هل رأيت الذّئب قطّ* [۴۰۵]

وقوله :

۸۲۱- *فإنّما أنت أخ لا نعدمه*

وتخريجهما على إضمار القول ، أى أخ مقول فيه لا جعلنا الله نعدمه ، وبمذق مقول عند رؤيته ذلك ، وقول أبى الدرداء رضى الله عنه «وجدت النّاس اخبر تقله» أى صادفت الناس مقولا فيهم ذلك ، وقوله :

۸۲۲- وكونى بالمكارم ذكّرينى ***ودلّى دلّ ماجده صناع

والجمله فى هذا مؤوله بالجمله الخبريه ، أى وكونى تذكريننى ، مثل قوله تعالى : (قُلْ مَنْ كانَ فِى الضَّلالَهِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمنُ مَدًّا) أى فيمد ، وقوله :

۸۲۳- إنّ الّذين قتلتم أمس سيّدهم ***لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما

وقوله :

۸۲۴- إنّى إذا ما القوم كانوا أنجيه ***واضطرب القوم اضطراب الأرشيه

*هناك أوصينى ولا توصى بيه*

وينبغى أن يستثنى من منع ذلك فى خبرى إنّ وضمير الشأن خبر أن المفتوحه إذا خففت ؛ فإنه يجوز أن يكون جمله دعائيه كقوله تعالى :

(وَالْخامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللهِ عَلَيْها) فى قراءه من قرأ أن بالتخفيف وغضب بالفعل والله فاعل ، وقولهم «أما أن جزاك الله خيرا» فيمن فتح الهمزه ، وإذا لم نلتزم قول الجمهور فى وجوب كون اسم [أن] هذه ضمير شأن فلا استثناء بالنسبه إلى ضمير الشأن ، إذ يمكن أن يقدر والخامسه أنها ، وأما أنّك ، وأما (نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ) فيجوز كون أن تفسيريه.

ومن الوهم فى هذا الباب قول بعضهم فى قوله تعالى : (وَانْظُرْ إِلَى الْعِظامِ كَيْفَ نُنْشِزُها) : إن جمله الاستفهام حال من العظام ، والصواب أن كيف وحدها حال من مفعول ننشز ، وأن الجمله بدل من العظام ، ولا يلزم من جواز كون الحال المفرده استفهاما جواز ذلك فى الجمله ؛ لأن الحال كالخبر وقد جاز بالاتفاق نحو «كيف زيد» واختلف فى نحو «زيد كيف هو» وقول آخرين إن جمله الاستفهام حال فى نحو «عرفت زيدا أبو من هو» وقد مر.

واعلم أن النظر البصرىّ يعلّق فعله كالنظر القلبى ، قال تعالى : (فَلْيَنْظُرْ أَيُّها أَزْكى طَعاماً) ، وقال سبحانه وتعالى : (انْظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنا بَعْضَهُمْ عَلى بَعْضٍ).

ومن ذلك قول الأمين المحلى فيما رأيت بخطه : إن الجمله التى بعد الواو من قوله :

اطلب ولا تضجر من مطلب ***[فآفه الطّالب أن يضجرا] [٦٣٧]

حاليه ، وإن «لا» ناهيه ، والصواب أن الواو للعطف ، ثم الأصح أن الفتحه إعراب مثلها فى «لا تأكل السمك وتشرب للبن» لا بناء لأجل نون

توكيد خفيفه محذوفه.

### النوع التاسع : اشتراطهم لبعض الأسماء أن يوصف و لبعضها أن لا يوصف

فمن الأول مجرور ربّ إذا كان ظاهرا ، وأىّ فى النداء ، والجماء فى قولهم «جاؤا الجمّاء الغفير» وما وطّىء به من خبر أو صفه أو حال ، نحو «زيد رجل صالح ، ومررت بزيد الرجل الصالح» ومنه (بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ) (وَلَقَدْ ضَرَبْنا لِلنَّاسِ فِى هذَا الْقُرْآنِ) إلى قوله تعالى (قُرْآناً عَرَبِيًّا) وقول الشاعر :

٨٢٥- أأكرم من ليلى علىّ فتبتغى ***به الجاه أم كنت امرا لا أطيعها؟

ومن ثمّ أبطل أبو على كون الظرف من قول الأعشى :

٨٢٦- ربّ رفد هرقته ذلك اليو***م وأسرى من معشر أقيال

متعلقا بأسرى ؛ لئلا يخلو ما عطف على مجرور ربّ من صفه ، قال : وأما قوله

فيا ربّ يوم قد لهوت وليله***بآنسه كأنّها خطّ تمثال [٢٠٦]

فعلى أن صفه الثانى محذوفه مدلول عليها بصفه الأول ، ولا يتأتى ذلك هنا ، وقد يجوز ذلك هنا ؛ لأن الإراقه إتلاف ، فقد تجعل دليلا عليه.

ومن الثانى فاعلا نعم وبئس والأسماء المتوغله فى شبه الحرف إلا من وما النكرتين فإنهما يوصفان نحو «مررت بمن معجب لك ، وبما معجب لك» وألحق بهما الأخفش أيا نحو «مررت بأىّ معجب لك» وهو قوىّ فى القياس ؛ لأنها معربه ؛ ومن ذلك الضمير ، وجوز الكسائى نعته إن كان

لغائب والنعت لغير التوضيح ، نحو (قُلْ إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ) ونحو (لا إِلهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمنُ الرَّحِيمُ) فقدر (عَلَّامُ) نعتا للضمير المستتر فى (يَقْذِفُ بِالْحَقِّ) و (الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ) نعتين لهو ، وأجاز غير الفارسى وابن السراج نعت فاعلى نعم وبئس تمسكا بقوله :

٨٢٧- نعم الفتى المرّى أنت إذا هم ***حضروا لدى الحجرات نار الموقد

وحمله الفارسى وابن السراج على البدل ، وقال ابن مالك : يمتنع نعته إذا قصد بالنعت التخصيص مع إقامه الفاعل مقام الجنس ؛ لأن تخصيصه حينئذ مناف لذلك القصد ، فأما إذا تؤول بالجامع لأكمل الخصال فلا مانع من نعته حينئذ ؛ لإمكان أن ينوى فى النعت ما نوى فى المنعوت ، وعلى هذا يحمل البيت ، اه. وقال الزمخشرى وأبو البقاء فى (وَكَمْ أَهْلَكْنا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ) : إن الجمله بعدكم صفه لها ، والصواب أنها صفه لقرن ، وجمع الضمير حملا على معناه ، كما جمع وصف جميع فى نحو (وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنا مُحْضَرُونَ).

## النوع العاشر : تخصيصهم جواز وصف بعض الأسماء بمكان دون آخر

كالعامل من وصف ومصدر ، فإنه لا يوصف قبل العمل ويوصف بعده ، وكالموصول فإنه لا يوصف قبل تمام صلته ويوصف بعد تمامها ، وتعميمهم الجواز فى البعض ، وذلك هو الغالب.

ومن الوهم فى الأول قول بعضهم فى قول الحطيئه :

٨٢٨- أزمعت يأسا مبينا من نوالكم ***ولن ترى طاردا للحرّ كالياس

إن «من» متعلقه بيأسا ، والصواب أن تعلها بيئست محذوفا ، لأن المصدر لا يوصف قبل أن يأتى معموله.

وقال أبو البقاء فى (وَلَا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا) : لا يكون يبتغون نعتا لآمّين ؛ لأن اسم الفاعل إذا وصف لم يعمل فى الاختيار ، بل هو حال من آمّين ، اه. وهذا قول ضعيف ، والصحيح جواز الوصف بعد العمل

**النوع الحادى عشر : إجازتهم فى بعض أخبار النواسخ أن يتصل بالناسخ**

نحو «كان قائما زيد» ومنع ذلك فى البعض نحو «إنّ زيدا قائم».

ومن الوهم فى هذا قول المبرد فى قولهم «إنّ من أفضلهم كان زيدا» إنه لا يجب أن يحمل على زياده كان كما قال سيبويه ، بل يجوز أن تقدر كان ناقصه واسمها ضمير زيد ، لأنه متقدم رتبه ، إذ هو اسم إنّ ، ومن أفضلهم : خبر كان ، وكان ومعمولاها خبر إنّ ، فلزمه تقديم خبر إن على اسمها مع أنه ليس ظرفا ولا مجرورا ، وهذا لا يجيزه أحد.

**النوع الثانى عشر : إيجابهم لبعض معمولات الفعل و شبهه أن يتقدم**

كالاستفهام والشرط وكم الخبريه نحو (فَأَيَّ آياتِ اللهِ تُنْكِرُونَ) (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ) (أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ) ولهذا قدر ضمير الشأن فى قوله :

إنّ من يدخل الكنبسه يوما***يلق فيها جآذرا وظباء [٤٨]

ولبعضها أن يتأخر : إما لذاته كالفاعل ونائبه ومشبهه ، أو لضعف الفعل كمفعول التعجب نحو «ما أحسن زيدا» أو لعارض معنوى أو لفظى وذلك كالمفعول فى نحو «ضرب موسى عيسى» فإن تقديمه يوهم أنه مبتدأ وأن الفعل مسند إلى ضميره ، وكالمفعول الذى هو أى الموصوله نحو

«سأكرم أيّهم جاءنى» كأنهم قصدوا الفرق بينها وبين أىّ الشرطيه والاستفهاميه ، والمفعول الذى هو أنّ وصلتها نحو «عرفت أنّك فاضل» كرهوا الابتداء بأنّ المفتوحه لئلا يلتبس بأن التى بمعنى لعلّ ، وإذا كان المبتدأ الذى أصله التقديم يجب تأخره إذا كان أنّ وصلتها نحو (وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنا ذُرِّيَّتَهُمْ) فأن يجب تأخّر المفعول الذى أصله التأخير نحو (وَلا تَخافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ) أحقّ وأولى ، وكمعمول عامل اقترن بلام الابتداء أو القسم ، أو حرف الاستثناء ، أو ما النافيه ، أولا فى جواب القسم.

ومن الوهم الأول قول ابن عصفور فى (أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنا) : إن كم فاعل يهد ، فإن قلت : خرجه على لغه حكاها الأخفش ، وهى أن بعض العرب لا يلتزم صدريه كم الخبريه ، قلت : قد اعترف برداءتها ، فتخريج التنزيل عليها بعد ذلك رداءه ، والصواب أن الفاعل مستتر راجع إلى الله سبحانه وتعالى ، أى أو لم يبين الله لهم ، أو إلى الهدى ، والأول قول أبى البقاء ، والثانى قول الزجاج ، وقال الزمخشرى : الفاعل الجمله ، وقد مر أن الفاعل لا يكون جمله ، وكم مفعول أهلكنا ، والجمله مفعول يهد ، وهو معلّق عنها ، وكم الخبريه تعلق خلافا لأكثرهم.

ومن الوهم فى الثانى قول بعضهم فى بيت الكتاب :

[صددت فأطولت الصّدود] وقلّما***وصال على طول الصّدود يدوم [٥٠٩]

إن «وصال» فاعل بيدوم ، وفى بيت الكتاب أيضا :

٨٢٩- [فإنّك لا تبالى بعد حول ***أظبى كان أمّك أم حمار

إن «ظبى» اسم كان ، والصواب أن «وصال» فاعل يدوم محذوفا مدلولا عليه بالمذكور ، وأن «ظبى» اسم لكان محذوفه مفسّره بكان المذكوره ، أو مبتدأ ، والأول أولى ؛ لأن همزه الاستفهام بالجمل الفعليه أولى منها بالاسميه ، وعليهما فاسم كان ضمير راجع إليه ، وقول سيبويه «إنه أخبر عن النكره بالمعرفه» واضح على الأول ؛ لأن ظبيا المذكور اسم كان ، وخبره «أمّك» وأما على الثانى فخبر ظبى إنما هو الجمله ، والجمل نكرات ، ولكن يكون محل الاستشهاد قوله «كان أمك» على أن ضمير النكره عنده نكره لا على أن الاسم مقدم.

وقول بعضهم فى قوله تعالى (إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤادَ كُلُّ أُولئِكَ كانَ عَنْهُ مَسْؤُلاً) : إن (عَنْهُ) مرفوع المحل بمسؤلا ، والصواب أن اسم كان ضمير المكلف وإن لم يجر له ذكر ، وأن المرفوع بمسؤلا مستتر فيه راجع إليه أيضا ، وأن (عَنْهُ) فى موضع نصب.

وقول بعضهم فى قوله :

*آليت حبّ العراق الدّهر أطعمه* [١٣٩]

إنه من باب الاشتغال ، لا على إسقاط على كما قال سيبويه ، وذلك مردود : لأن «أطعمه» بتقدير لا أطعمه.

وقول الفراء فى (وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمالَهُمْ) فيمن خفف إن : إنه أيضا من باب الاشتغال مع قوله إن اللام بمعنى إلا ، وإن نافيه ولا يجوز بالإجماع أن يعمل ما بعد إلا فيما قبلها ، على أن هنا مانعا آخر وهو لام القسم ، وأما قوله تعالى (وَيَقُولُ الْإِنْسانُ أَإِذا ما مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ

حَيًّا) فإن إذا ظرف لأخرج ، وإنما جاز تقديم الظرف على لام القسم لتوسّعهم فى الظرف ، ومنه قوله :

رضيعى لبان ثدى أمّ تحالفا***بأسحم داج عوض لا نتفرّق [۲۴۴]

أى لا نتفرق أبدا ، ولا النافيه لها الصّدر فى جواب القسم ، وقيل : العامل محذوف ، أى أئذا ما مت أبعث لسوف أخرج.

**النوع الثالث عشر : منعهم من حذف بعض الكلمات و إيجابهم حذف بعضها**

فمن الأول الفاعل ، ونائبه ، والجار الباقى عمله ، إلا فى مواضع نحو قولهم «الله لأفعلنّ» و «بكم درهم اشتريت» أى والله ، وبكم من درهم.

ومن الثانى أحد معمولى «لات».

ومن الوهم فى الأول قول ابن مالك فى أفعال الاستثناء نحو «قاموا ليس زيدا ، ولا يكون زيدا ، وما خلا زيدا» : إن مرفوعهن محذوف ، وهو كلمه بعض مضافه إلى ضمير من تقدم ، والصواب أنه مضمر عائد إما على البعض المفهوم من الجمع السابق كما عاد الضمير من قوله تعالى (فَإِنْ كُنَّ نِساءً) على البنات المفهومه من الأولاد (يُوصِيكُمُ اللهُ فِى أَوْلادِكُمْ) وإما على اسم الفاعل المفهوم من الفعل ، أى لا يكون هو - أى القائم - زيدا ، كما جاء «لا يزنى الزّانى حين يزنى وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن» وإما على المصدر المفهوم من الفعل ، وذلك فى غير ليس ولا يكون ، تقول «قاموا خلا زيدا» أى جانب هو - أى قيامهم - زيدا.

ومن ذلك قول كثير من المعربين والمفسرين فى فواتح السور : إنه يجوز كونها فى موضع جر بإسقاط حرف القسم.

وهذا مردود بأن ذلك مختص عند البصريين باسم الله سبحانه وتعالى ، وبأنه لا أجوبه للقسم فى سوره البقره وآل عمران ويونس وهود ونحوهنّ ، ولا يصحّ أن يقال : قدّر (ذلِكَ الْكِتابُ) فى البقره ، و (اللهُ لا إِلهَ إِلَّا هُوَ) فى آل عمران جوابا ، وحذفت اللام من الجمله الاسميه كحذفها فى قوله.

٨٣٠- وربّ السّموات العلى وبروجها***والأرض وما فيها المقدّر كائن

وقول ابن مسعود «والله الذى لا إله غيره هذا مقام الذى أنزلت عليه سوره البقره» لأن ذلك - على قلّته - مخصوص باستطاله القسم.

ومن الوهم فى الثانى قول ابن عصفور فى قوله :

٨٣١- حنّت نوار ولات هنّا حنّت ***[وبدا الّذى كانت نوار أجنّت]

إن هنّا اسم لات ، وحنّت خبرها بتقدير مضاف ، أى وقت حنت ، فاقتضى إعرابه الجمع بين معموليها ، وإخراج هنّا عن الظرفيه ، وإعمال لات فى معرفه ظاهره وفى غير الزمان وهو الجمله النائبه عن المضاف ، وحذف المضاف إلى الجمله ، والأولى قول الفارسى إن «لات» مهمله ، وهنّا خبر مقدم ، وحنت مبتدأ مؤخر بتقدير أن مثل «تسمع بالمعيدىّ خير من أن تراه».

## النوع الرابع عشر : تجويزهم فى الشعر ما لا يجوز فى النثر

وذلك كثير ، وقد أفرد بالتصنيف ، وعكسه ، وهو غريب جدا ، وذلك بدلا الغلط والنسيان زعم بعض القدماء أنه لا يجوز فى الشعر ، لأنه يقع غالبا عن تروّ وفكر.

**النوع الخامس عشر : اشتراطهم وجود الرابط فى بعض المواضع و فقده فى بعض**

فالأول قد مضى مشروحا. والثانى الجمله المضاف إليها نحو «يوم قام زيد» فأما قوله :

٨٣٢- وتسخن ليله لا يستطيع ***نباحا بها الكلب إلّا هريرا

وقوله :

٨٣٣- مضت سنه لعام ولدت فيه ***وعشر بعد ذاك وحجّتان

فنادر ، وهذا الحكم خفى على أكثر النحويين ، والصواب فى مثل قولك «أعجبنى يوم ولدت فيه» تنوين اليوم ، وجعل الجمله بعده صفه له ، وكذلك «أجمع» وما يتصرف منه فى باب التوكيد ، يجب تحريده من ضمير المؤكد ، وأما قولهم «جاء القوم بأجمعهم» فهو بضم الميم لا- بفتحها ، وهو جمع لقولك جمع ، على حد قولهم فلس وأفلس ، والمعنى جاءوا بجماعتهم ، ولو كان توكيدا لكانت الباء فيه زائده مثلها فى قوله :

٨٣٤- هذا وجدّكم الصّغار بعينه ***[لا أمّ لى إن كان ذاك ولا أب]

فكان يصح إسقاطها.

**النوع السادس عشر : اشتراطهم لبناء بعض الأسماء أن تقطع عن الإضافه**

كقبل وبعد وغير ، ولبناء بعضها أن تكون مضافه ، وذلك أىّ الموصوله ؛ فإنها لا تبنى إلا إذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا نحو (أَيُّهُمْ أَشَدُّ).

ومن الوهم فى ذلك قول ابن الطراوه (أَيُّهُمْ أَشَدُّ) مبتدأ وخبر ، وأىّ مبنيه مقطوعه عن الإضافه ، وهذا مخالف لرسم المصحف ولإجماع النحويين.

* * *

**الجهه السابعه : أن يحمل كلاما على شيء و يشهد استعمال آخر**

فى نظير ذلك الموضع بخلافه ، وله أمثله :

أحدها : قول الزمخشرى فى (مُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ) إنه عطف على (فالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوى) ولم يجعله معطوفا على (يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ) ؛ لأن عطف الاسم على الاسم أولى ، ولكن مجيء قوله تعالى (يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ) بالفعل فيهما يدلّ على خلاف ذلك.

الثانى : قول مكى وغيره فى قوله تعالى (ما ذا أَرادَ اللهُ بِهذا مَثَلاً يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً) : إن جمله (يُضِلُّ) صفه لمثلا أو مستأنفه ، والصواب الثانى ؛ لقوله تعالى فى سوره المدثر (ما ذا أَرادَ اللهُ بِهذا مَثَلًا كَذلِكَ يُضِلُّ اللهُ مَنْ يَشاءُ).

الثالث : قول بعضهم فى (ذلِكَ الْكِتابُ لا رَيْبَ) : إن الوقف هنا على (رَيْبَ) ويبتدىء (فِيهِ هُدىً) ويدل على خلاف ذلك قوله تعالى فى سوره السجده (الم تَنْزِيلُ الْكِتابِ لا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعالَمِينَ).

الرابع : قول بعضهم فى (وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ) : إن الرابط الإشاره ، وإن الصابر والغافر جعلا من عزم الأمور مبالغه ، والصواب أن الإشاره للصبر والغفران ، بدليل (وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ) ولم يقل إنكم.

الخامس : قولهم فى (أَيْنَ شُرَكائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ) : إن التقدير تزعمونهم شركاء ، والأولى أن يقدر تزعمون أنهم شركاء ، بدليل (وَما نَرى مَعَكُمْ شُفَعاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكاءُ) ولأن الغالب على «زعم»

أن لا يقع على المفعولين صريحا ، بل على أنّ وصلتها ، ولم يقع فى التنزيل إلا كذلك.

ومثله فى هذا الحكم «تعلم» كقوله :

٨٣٥- تعلّم رسول الله أنّك مدركى ***[وأنّ وعيدا منك كالأخذ باليد]

ومن القليل فيهما قوله :

٨٣٦- زعمتنى شيخا ولست بشيخ ***[إنّما الشيخ من يدبّ دبيبا]

وقوله :

٨٣٧- تعلّم شفاء النّفس قهر عدوّها***[فبالغ بلطف فى التّحيّل والمكر]

وعكسهما فى ذلك هب بمعنى ظن ؛ فالغالب تعدّيه إلى صريح المفعولين كقوله :

٨٣٨- فقلت : أجرنى أبا خالد ، ***وإلّا فهبنى امرأ هالكا

ووقوعه على أنّ وصلتها نادر ، حتى زعم الحريرى أن قول الخواص «هب أنّ زيدا قائم» لحن ، وذهل عن قول القائل «هب أنّ أبانا كان حمارا» ونحوه.

السادس : قولهم فى (سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ) إن (لا يُؤْمِنُونَ) مستأنف ، أو خبر لإنّ ، وما بينهما اعتراض ، والأولى الأول ؛ بدليل (وَسَواءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ).

السابع : قولهم فى نحو (وَما رَبُّكَ بِظَلَّامٍ) (وَمَا اللهُ بِغافِلٍ) : إن المجرور فى موضع نصب أو رفع على الحجازيه والتميميه ، والصواب

الأول ؛ لأن الخبر بعد «ما» لم يجىء فى التنزيل مجردا من الباء إلا وهو منصوب نحو (ما هُنَّ أُمَّهاتِهِمْ) (ما هذا بَشَراً).

الثامن : قول بعضهم فى (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللهُ) : إن اسم الله سبحانه وتعالى مبتدأ أو فاعل ، أى الله حلقهم أو خلقهم الله. والصواب الحمل على الثانى ؛ بدليل (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ).

التاسع : قول أبى البقاء فى (أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيانَهُ عَلى تَقْوى) إن الظرف حال أى على قصد تقوى ، أو مفعول أسس ، وهذا الوجه هو المعتمد عليه عندى ؛ لتعينه فى (لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوى).

تنبيه - وقد يحتمل الموضع أكثر من وجه ، ويوجد ما يرجح كلا منها ؛ فينظر فى أولاها كقوله تعالى (فَاجْعَلْ بَيْنَنا وَبَيْنَكَ مَوْعِداً) فإنّ الموعد محتمل للمصدر ، ويشهد له (لا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلا أَنْتَ) وللزمان ويشهد له (قالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزِّينَهِ) وللمكان ويشهد له (مَكاناً سُوىً) وإذا أعرب (مَكاناً) بدلا منه لا ظرفا لتخلفه تعين ذلك.

* * *

## الجهه الثامنه : أن يحمل المعرب على شىء و فى ذلك الموضع ما يدفعه

و هذا أصعب من الذى قبله ، وله أمثله :

أحدها : قول بعضهم فى (إِنْ هذانِ لَساحِرانِ) : إنها إنّ واسمها ، أى إن القصه ، وذان : مبتدأ ، وهذا يدفعه رسم إنّ منفصله ، وهذان متصله.

والثانى : قول الأخفش وتبعه أبو البقاء فى (وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ

كُفَّارٌ) : إن اللام للابتداء ، والّذين : مبتدأ ، والجمله بعده خبره ، ويدفعه أن الرسم (وَلَا) وذلك يقتضى أنه مجرور بالعطف على (الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئاتِ) لا مرفوع بالابتداء ، والذى حملهما على الخروج عن ذلك الظاهر أن من الواضح أن الميت على الكفر لا توبه له لفوات زمن التكليف ويمكن أن يدّعى لهما أن الألف [فى لا] زائده كالألف فى (لا اذبحنه) ، فإنها زائده فى لرسم ، وكذا فى (لا أوضعوا) والجواب أن هذه الجمله لم تذكر ليفاد معناها بمجرده ، بل ليسوى بينها وبين ما قبلها ، أى أنه لا فرق فى عدم الانتفاع بالتوبه بين من أخّرها إلى حضور الموت وبين من مات على الكفر ، كما نفى الإثم عن المتأخر فى (فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ) مع أن حكمه معلوم ؛ لأنه آخذ بالعزيمه ، بخلاف المتعجل فإنه آخذ بالرخصه ، على معنى يستوى فى عدم الإثم من يتعجل ومن لم يتعجل ، وحمل الرسم على خلاف الأصل مع إمكانه غير سديد.

والثالث : قول ابن الطراوه فى (أَيُّهُمْ أَشَدُّ) هم أشد : مبتدأ وخبر ، وأى مضافه لمحذوف ، ويدفعه رسم أيهم متصله ، وأن أيا إذا لم تضف أعربت باتفاق.

والرابع : قول بعضهم فى (وَإِذا كالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ) : إن هم الأولى ضمير رفع مؤكد للواو ، والثانيه كذلك أو مبتدأ وما بعده خبره ، والصواب أن هم مفعول فيهما ؛ لرسم الواو بغير ألف بعدها ، ولأن الحديث فى الفعل لا فى الفاعل ؛ إذ المعنى إذا أخذوا من الناس استوفوا ، وإذا أعطوهم أخسروا ، وإذا جعلت الضمير للمطففين صار معناه إذا أخذوا استوفوا وإذا تولّوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص أخسروا ، وهو كلام

متنافر ، لأن الحديث فى الفعل لا فى المباشر.

الخامس : قول مكى وغيره فى قوله تعالى (ذلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ، جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَها) إن جنات بدل من الفضل ، والأولى أنه مبتدأ ؛ لقراءه بعضهم بالنصب على حد «زيدا ضربته».

السادس : قول كثير من النحويين فى قوله تعالى (إِنَّ عِبادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ) : إنه دليل على جواز استثناء الأكثر من الأقل ، والصواب أن المراد بالعباد المخلصون لا عموم المملوكين ، وأن الاستثناء منقطع ؛ بدليل سقوطه فى آيه سبحان (إِنَّ عِبادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطانٌ ، وَكَفى بِرَبِّكَ وَكِيلًا) ونظيره المثال الآتى.

السابع : قول الزمخشرى فى (وَلا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ) : إن من نصب قدّر الاستثناء من (فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ) ومن رفع قدّره من (وَلا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ) ويردّ باستلزامه تناقض القراءتين ؛ فإن المرأه تكون مسرى بها على قراءه الرفع ، وغير مسرّى بها على قراءه النصب ، وفيه نظر ؛ لأن إخراجها من جمله النهى لا يدل على أنها مسرى بها ، بل على أنها معهم ، وقد روى أنها تبعتهم ، وأنها التفتت فرأت العذاب فصاحت فأصابها حجر فقتلها ، وبعد فقول الزمخشرى فى الآيه خلاف الظاهر ، وقد سبقه غيره إليه ، والذى حملهم على ذلك أن النصب قراءه الأكثرين ، فاذ قدّر الاستثناء من (أَحَدٌ) كانت قراءتهم على الوجه المرجوح ، وقد التزم بعضهم جواز مجىء قراءه الأكثر على ذلك ، مستدلا بقوله تعالى (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْناهُ بِقَدَرٍ) فإن النصب فيها عند سيبويه على حد قولهم «زيدا ضربته» ولم ير خوف إلباس المفسر بالصفه مرجحا كما رآه بعض المتأخرين وذلك لأنه يرى

فى نحو «خفت» بالكسر و «طلت» بالضم ، أنه محتمل لفعلى الفاعل والمفعول ، ولا- خلاف أن نحو «تضارّ» محتمل لهما ، وأن نحو «مختار» محتمل لوصفهما ، وكذلك نحو «مشترى» فى النسب ، وقال الزجاج فى (فَما زالَتْ تِلْكَ دَعْواهُمْ) : إن النحويين يجيزون كون الأول اسما والثانى خبرا والعكس ، وممن ذكر الجواز فيهما الزمخشرى ، قال ابن الحاج : وكذا نحو «ضرب موسى عيسى» كل من الاسمين محتمل للفاعليه والمفعوليه ، والذى التزم فاعليه الأول إنما هو بعض المتأخرين ، والإلباس واقع فى العربيه ، بدليل أسماء الأجناس والمشتركات.

والذى أجزم به أن قراءه الأكثرين لا تكون مرجوحه ، وأن الاستثناء فى الآيه من جمله الأمر على القراءتين ، بدليل سقوط (وَلا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ) فى قراءه ابن مسعود ، وأن الاستثناء منقطع بدليل سقوطه فى آيه الحجر ، ولأن المراد بالأهل المؤمنون وإن لم يكونوا من أهل بيته ، لا أهل بيته وإن لم يكونوا مؤمنين ، ويؤيده ما جاء فى ابن نوح عليه السلام (يا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صالِحٍ) ووجه الرفع أنه على الابتداء ، وما بعده الخبر ، والمستثنى الجمله ونظيره (لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ ، إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ ، فَيُعَذِّبُهُ اللهُ) واختار أبو شامه ما اخترته من أن الاستثناء منقطع ، ولكنه قال : وجاء النصب على اللغه الحجازيه والرفع على التميميه ، وهذا يدل على أنه جعل الاستثناء من جمله النهى وما قدمته أولى ؛ لضعف اللغه التميميه ، ولما قدمت من سقوط جمله النهى فى قراءه ابن مسعود حكاها أبو عبيده وغيره.

* * *

## الجهه التاسعه : أن لا يتأمل عند وجود المشتبهات

ولذلك أمثله :

أحدها : نحو «زيد أحصى ذهنا ، وعمرو أحصى مالا» فإن الأول على أن أحصى اسم تفضيل ، والمنصوب تمييز مثل «أحسن وجها» والثانى على أن أحصى فعل ماض ، والمنصوب مفعول مثل (أَحْصى كُلَّ شَيْءٍ عَدَداً).

ومن الوهم قول بعضهم فى (أَحْصى لِما لَبِثُوا أَمَداً) : إنه من الأول ، فإن الأمد ليس محصيا بل محصى ، وشرط التمييز المنصوب بعد أفعل كونه فاعلا فى المعنى ك- «زيد أكثر مالا» بخلاف «مال زيد أكثر مال».

الثانى : نحو «زيد كاتب شاعر» فإن الثانى خبر أو صفه للخبر ، ونحو «زيد رجل صالح» فإن الثانى صفه لا غير ، لأن الأول لا يكون خبرا على انفراده لعدم الفائده ومثلهما «زيد عالم يفعل الخير وزيد رجل يفعل الخير» وزعم الفارسى أن الخير لا يتعدد مختلفا بالإفراد والجمله ؛ فيتعين عنده كون الجمله الفعليّه صفه فيهما ، والمشهور فيهما الجواز ؛ كما أن ذلك جائز فى الصفات ، وعليه قول بعضهم فى (فَإِذا هُمْ فَرِيقانِ يَخْتَصِمُونَ) : إن يختصمون خبر ثان أو صفه ، ويحتمل الحاليه أيضا ، أى فإذا هم مفترقون مختصمين ، وأوجب الفارسىّ فى (كُونُوا قِرَدَةً خاسِئِينَ) كون خاسئين خبرا ثانيا ؛ لأن جمع المذكر السالم لا يكون صفه لما لا يعقل.

الثالث : «رأيت زيدا فقيها ، ورأيت الهلال طالعا» فإن رأى فى الأول علميه ، وفقيها مفعول ثان ، وفى الثانى بصريه ، وطالعا حال ، وتقول : «تركت زيدا عالما» فإن فسرت تركت بصيّرت فعالما مفعول ثان ، أو بخلفت فحال ، وإذا حمل قوله تعالى : (وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُماتٍ لا يُبْصِرُونَ) على

الأول فالظرف ولا يبصرون مفعول ثان ، وتكرر كما يتكرر الخبر ، أو الظرف مفعول ثان والجمله بعده حال ، أو بالعكس ، وإن حمل على الثانى فحالان.

الرابع : (اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ) إن فتحت الغين فمفعول مطلق ، أو ضممتها فمفعول به ، ومثلهما «حسوت حسوه ، وحسوه».

* * *

**الجهه العاشره : أن يخرج على خلاف الأصل أو على خلاف الظاهر لغير مقتض**

كقول مكى فى (لا تُبْطِلُوا صَدَقاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذى كَالَّذِى) الآيه إن الكاف نعت لمصدر محذوف ، أى إبطالا كالذى ، ويلزمه أن يقدر إبطالا كإبطال إنفاق الذى ينفق ، والوجه أن يكون (كَالَّذِى) حالا من الواو ، أى لا تبطلوا صدقاتكم مشبهين الذى ينفق ، فهذا الوجه لا حذف فيه.

وقول بعض العصريين فى قول ابن الحاجب «الكلمه لفظ» أصله الكلمه هى لفظ ، ومثله قول ابن عصفور فى شرح الجمل : إنه يجوز فى «زيد هو الفاضل» أن يحذف ، مع قوله وقول غيره : إنه لا يجوز حذف العائد فى نحو «جاء الّذى هو فى الدّار» لأنه لا دليل حينئذ على المحذوف ، وردّه على من قال فى بيت الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم ***إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر [١٢٠]

إن بشر مبتدأ ، ومثلهم : نعت لمكان محذوف خبره ، أى وإذ ما بشر

مكانا مثل مكانهم ، بأنّ مثلا لا يختصّ بالمكان ؛ فلا دليل حينئذ ، وكقول الزمخشرى فى قوله :

لا نسب اليوم ولا خله***[اتّسع الخرق على الرّاقع] [٣٧٥]

إن النصب بإضمار فعل ، أى ولا أرى ، وإنما النصب مثله فى «لا حول ولا قوّه» وقول الخليل فى قوله :

ألا رجلا جزاه الله خيرا***[يدلّ على محصّله تبيت] [١٠٣]

إن التقـدير «ألا ترونى رجلا» مع إمكان أن يكون من باب الاشـتغال ، وهو أولى من تقدير فعل غير مذكور ، وقد يجاب عن هذا بثلاثه أمور :

أحدها : أن رجلا نكره ، وشرط المنصوب على الاشتغال أن يكون قابلا للرفع بالابتداء ، ويجاب بأن النكره هنا موصوفه بقوله :

*يدلّ على محصّله تبيت*

الثانى : أن نصبه على الاشتغال يستلزم الفصل بالجمله المفسره بين الموصوف والصفه ، ويجاب بأن ذلك جائز كقوله تعالى (إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ).

الثالث : أن طلب رجل هذه صفته أهم من الدعاء له ؛ فكان الحمل عليه أولى.

وأما قول سيبويه فى قوله :

اليت حبّ العراق الدّهر أطعمه ***[والحبّ يأكله فى القريه السّوس] [١٣٩]

إن أصله آليت على حب العراق ، مع إمكان جعله على الاشتغال وهو قياسى ، بخلاف حذف الجار ، فجوابه أن «أطعمه» بتقدير لا أطعمه ، ولا النافيه فى جواب القسم لها الصّدر ؛ لحلولها محل أدوات الصدور ، كلام الابتداء وما النافيه ، وماله الصدر لا يعمل ما بعده فيما قبله ، وما لا يعمل لا يفسر عاملا.

وإنما قال فى (قُلِ اللهُمَّ فاطِرَ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ) : إنه على تقدير «يا» ، ولم يجعله صفه على المحل ؛ لأن عنده أن اسم الله سبحانه وتعالى لما اتصل به الميم المعوضه عن حرف النداء أشبه الأصوات ؛ فلم يجز نعته.

وإنما قال فى قوله :

٨٣٩- اعتاد قلبك من سلمى عوائده ***وهاج أحزانك المكنونه الطّلل

ربع قواه أذاع المعصرات به ***وكل حيران سار ماؤه خضل

إن التقدير : هو ربع ، ولم يجعله على البدل من الطلل ؛ لأن الربع أكثر منه ، فكيف يبدل الأكثر من الأقل؟ ولئلا يصير الشعر معيبا لتعلق أحد البيتين بالآخر ؛ إذ البدل تابع للمبدل منه ، ويسمّى ذلك علماء القوافى تضمينا ، ولأن أسماء الديار قد كثر فيها أن تحمل على عامل مضمر ، يقال : دارميه ، وديار الأحباب ، رفعا بإضمار هى ، ونصبا بإضمار اذكر ، فهذا موضع ألف فيه الحذف.

وإنما قال الأخفش فى «ما أحسن زيدا» إن الخبر محذوف بناء على

أن «ما» معرفه موصوله أو نكره موصوفه ، وما بعدها صله أو صفه ، مع أنه إذا قدر «ما» نكره تامه والجمله بعدها خبرا - كما قال سيبويه - لم يحتج إلى تقدير خبر ؛ لأنه رأى أن «ما» التامه غير ثابته أو غير فاشيه ، وحذف الخبر فاش ؛ فترجّح عنده الحمل عليه.

وإنما أجاز كثير من النحويين فى نحو قولك «نعم الرجل زيد» كون زيد خبرا لمحذوف مع إمكان تقديره مبتدأ والجمله قبله خبرا ؛ لأن نعم وبئس موضوعان للمدح والذم العامّين ؛ فناسب مقامهما الإطناب بتكثير الجمل ، ولهذا يجيزون فى نحو (هُدىً لِلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ) أن يكون (الَّذِينَ) نصبا بتقدير أمدح ، أو رفعا بتقديرهم ، مع إمكان كونه صفه تابعه ، على أن التحقيق الجزم بأن المخصوص مبتدأ وما قبله خبر ، وهو اختيار ابن خروف وابن الباذش ، وهو ظاهر قول سيبويه : وأما (1) قولهم «نعم الرّجل عبد الله» فهو بمنزله «ذهب أخوه عبد الله ، مع قوله : وإذا قال «عبد الله نعم الرجل» فهو بمنزله «عبد الله ذهب أخوه» فسوّى بين تأخير المخصوص وتقديمه ، والذى غرّ أكثر النحويين أنه قال : كأنه قال «نعم الرجل» فقيل له : من هو؟ فقال : عبد الله ، ويرد عليهم أنه قال أيضا : وإذا قال «عبد الله» فكأنه قيل له : ما شأنه؟ فقال : نعم الرجل ، فقال مثل ذلك مع تقدم المخصوص ، وإنما أراد أنّ تعلق المخصوص بالكلام تعلق لازم ؛ فلا تحصل الفائده إلا بالمجموع قدّمت أو أخرت ، وجوز ابن عصفور فى المخصوص المؤخّر أن يكون مبتدأ حذف خبره ، ويردّه أن الخبر لا يحذف وجوبا إلّا إن سدّ شىء مسدّه ، وذلك وارد على الأخفش فى «ما أحسن زيدا».



---

۱- قوله «وأما قولهم نعم الرجل عبد الله» هذا نص كلام سيبويه.

وأما قول الزمخشری فی قول الله عزوجل : (قُلْ هُوَ لِلَّذِینَ آمَنُوا هُدیً وَشِفاءٌ وَالَّذِینَ لا یُؤْمِنُونَ فِی آذانِهِمْ وَقْرٌ) : إنه یجوز أن یکون تقدیره : هو فی آذانهم وقر ؛ فحذف المبتدأ ، أو فی آذانهم منه وقر ، والجمله خبر الذین ، مع إمکان أن یکون لا حذف فیه ؛ فوجهه أنه لما رأی ما قبل هذه الجمله وما بعدها حدیثا فی القرآن قدّر ما بینهما کذلک ، ولا یمکن أن یکون حدیثا فی القرآن إلا علی ذلک ، اللهم إلا أن یقدر عطف الذین علی الذین ، ووقر علی هدی ؛ فیلزم العطف علی معمولی عاملین ، وسیبویه لا یجیزه ، وعلیه فیکون (فِی آذانِهِمْ) نعتا لوقر قدم علیه فصار حالا.

وأما قول الفارسی فی «أوّل ما أقول إنّی أحمد الله» فیمن کسر الهمزه : إن الخبر محذوف تقدیره ثابت ؛ فقد خولف فیه ، وجعلت الجمله خبرا ، ولم یذکر سیبویه المسأله ، وذکرها أبو بکر فی أصوله ، وقال : الکسر علی الحکایه ، فتوهم الفارسی أنه أراد الحکایه بالقول المذکور ، فقدر الجمله منصوبه المحل ، فبقی له المبتدأ بلا خبر فقدّره ، وإنما أراد أبو بکر أنه حکی لنا اللفظ الذی یفتتح به قوله.

## خاتمه : فی شروط الحذف

### اشاره

-وإذ قد انجرّ بنا القول إلی ذکر الحذف فلنوجه القول إلیه ؛ فإنه من المهمات ؛ فنقول :

ذکر شروطه-وهی ثمانیه :

### أحدها : وجود دلیل حالی

### اشاره

کقولک لمن رفع سوطا «زیدا» بإضمار اضرب ، ومنه (قالُوا سَلاماً) أی سلّمنا سلاما ، أو مقالیّ کقولک لمن قال : من أضرب؟ «زیدا» ومنه (وإذا قیل لهم ما ذا أنزل ربکم؟ قالوا : خیرا)

وإنما يحتاج إلى ذلك إذا كان المحذوف الجمله بأسرها كما مثلنا ، أو أحد ركنيها نحو (قالَ سَلامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ) أى سلام عليكم أنتم قوم منكرون ، فحذف خبر الأولى ومبتدأ الثانيه ، أو لفظا (1) يفيد معنى فيها هى مبنيه عليه نحو (تَاللهِ تَفْتَؤُا) أى لا تفتؤ ، وأما إذا كان المحذوف فضله فلا يشترط لحذفه وجدان الدليل ، ولكن يشترط أن لا يكون فى حذفه ضرر معنوى كما فى قولك «ما ضربت إلّا زيدا» أو صناعى كما فى قولك «زيد ضربته» وقولك «ضربنى وضربته زيد» وسيأتى شرحه.

ولاشتراط الدليل فيما تقدم امتنع حذف الموصوف فى نحو «رأيت رجلا أبيض» بخلاف نحو «رأيت رجلا كاتبا» وحذف المضاف فى نحو «جاءنى غلام زيد» بخلاف نحو (وَجاءَ رَبُّكَ) وحذف العائد فى نحو «جاء الذى هو فى الدار» بخلاف نحو (لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ) وحذف المبتدأ إذا كان ضمير الشأن ؛ لأن ما بعده جمله تامه مستغنيه عنه ، ومن ثم جاز حذفه فى باب إنّ نحو «إنّ بك زيد مأخوذ» لأن عدم المنصوب دليل عليه ، وحذف الجار فى نحو «رغبت فى أن تفعل» أو «عن أن تفعل» بخلاف «عجبت من أن تفعل» وأما (وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ) فإنّما حذف الجار فيها لقرينه ، وإنما اختلف العلماء فى المقدّر من الحرفين فى الآيه لاختلافهم فى سبب نزولها ؛ فالخلاف فى الحقيقه فى القرينه.

وكان مردودا قول أبى الفتح : إنه يجوز «جلست زيدا» بتقدير مضاف ، أى جلوس زيد ؛ لاحتمال أن المقدر كلمه إلى ، وقول جماعه : إن بنى تميم لا يثبتون خبر لا التبرئه ، وإنما ذلك عند وجود الدليل ، وأما نحو «لا أحد أغير من الله» وقولك مبتدئا من غير قرينه «لا رجل يفعل كذا»



---

۱- هذا معطوف على قوله «الجمله» فى قوله «إذا كان المحذوف الجمله بأسرها»

فإثبات الخبر فيه إجماع ، وقول الأكثرين : إن الخبر بعد لو لا واجب الحذف ، وإنما ذلك إذا كان كونا مطلقا نحو «لو لا زيد لكان كذا» يريد لو لا زيد موجود أو نحوه ، وأما الأكوان الخاصه التى لا دليل عليها لو حذفت فواجبه الذكر ، نحو «لو لا زيد سالمنا ما سلم» ونحو قوله عليه الصلاه والسّلام : «لو لا قومك حديثو عهد بالإسلام لأسّست البيت على قواعد إبراهيم» وقال الجمهور : لا يجوز «لا تدن من الأسد يأكلك» بالجزم ؛ لأن الشرط المقدر إن قدر مثبتا - أى فإن تدن -لم يناسب فعل النهى الذى جعل دليلا عليه ، وإن قدر منفيا - أى فلا تدن - فسد المعنى ، بخلاف «لا تدن من الأسد تسلم» فإن الشرط المقدر منفى ، وذلك صحيح فى المعنى والصناعه ، ولك أن تجيب عن الجمهور بأن الخبر إذا كان مجهولا وجب أن يجعل نفس المخبر عنه عند الجميع فى باب لو لا ، وعند تميم فى باب لا ، فيقال «لو لا قيام زيد» و «لا قيام» أى موجود ، ولا يقال «لو لا زيد» ولا «لا رجل» ويراد قائم ؛ لئلا يلزم المحذور المذكور ، وأما «لو لا قومك حديثو عهد» فلعله مما يروى بالمعنى ، وعن الكسائى فى إجازته الجزم بأنه يقدّر الشرط مثبتا مدلولا عليه بالمعنى لا باللفظ ؛ ترجيحا للقرينه المعنويه على القرينه اللفظيه ، وهذا وجه حسن إذا كان المعنى مفهوما.

## تنبيهان

أحدهما : أن دليل الحذف نوعان ؛ أحدهما : غير صناعى ، وينقسم إلى حالىّ ومقالىّ كما تقدم ، والثانى : صناعى ، وهذا يختص بمعرفته النحويون ؛ لأنه إنما عرف من جهه الصناعه ، وذلك كقولهم فى قوله تعالى (لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيامَهِ) إن التقدير : لأنا أقسم ؛ وذلك لأن فعل الحال لا يقسم عليه فى قول البصريين ؛ وفى «قمت وأصكّ عينه» إن التقدير : وأنا أصك ، لأن واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت الخالى

من قد ؛ وفى «إنها لإبل أم شاء» إن التقدير : أم هى شاء ؛ لأن أم المنقطعه لا تعطف إلا الجمل ؛ وفى قوله :

٨۴٠- إنّ من لام فى بنى بنت حسّا***ن ألمه وأعصه فى الخطوب

إن التقدير : إنه أى الشأن ، لأن [اسم] الشرط لا يعمل فيه ما قبله ، ومثله قول المتنبى :

وما كنت ممّن يدخل العشق قلبه ***ولكنّ من يبصر جفونك يعشق [۴۸۳]

وفى (وَلكِنْ رَسُولَ اللهِ) إن التقدير : ولكن كان رسول الله ، لأن ما بعد لكن ليس معطوفا بها لدخول الواو عليها ، ولا بالواو لأنه مثبت وما قبلها منفى ، ولا يعطف بالواو مفرد على مفرد إلا وهو شريكه فى النفى والإثبات ، فإذا قدر ما بعد الواو جمله صح تخالفهما كما تقول «ما قام زيد وقام عمرو» وزعم سيبويه فى قوله :

٨۴١- ولست بحلّال التّلاع مخافه***ولكن متى يسترفد القوم أرفد (١)

أن التقدير : ولكن أنا ، ووجّهوه بأن لكن تشبه الفعل فلا تدخل عليه وبيان كونها داخله عليه أن «متى» منصوبه بفعل الشرط ، فالفعل مقدّم فى الرتبه عليه. وردّه الفارسى بأن المشبه بالفعل هو لكن المشدده لا المخففه ، ولهذا لم تعمل المخففه لعدم اختصاصها بالأسماء ، وقيل : إنما يحتاج إلى التقدير إذا دخلت عليها الواو ، لأنها حينئذ تخلص لمعناها ، وتخرج عن العطف.



---

١- وقع فى جميع النسخ المطبوعه «ولست بحلال التلال - إلخ».

التنبيه الثانى - شرط الدليل اللفظى أن يكون طبق المحذوف ، فلا يجوز «زيد ضارب وعمرو» أى ضارب ، وتريد بضارب المحذوف معنى يخالف المذكور : بأن يقدر أحدهما بمعنى السفر من قوله تعالى (وَإِذا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ) والآخر بمعنى الإيلام المعروف ، ومن ثمّ أجمعوا على جواز «زيد قائم وعمرو ، وإن زيدا قائم وعمرو» وعلى منع «ليت يدا قائم وعمرو» وكذا فى لعلّ وكأنّ ، لأن الخبر المذكور متمنّى أو مترجّى أو مشبه به ، والخبر المحذوف ليس كذلك ، لأنه خبر المبتدأ.

فإن قلت : فكيف تصنع بقوله تعالى (إِنَّ اللهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ) فى قراءه من رفع. وذلك محمول عند البصريين على الحذف من الأول لدلاله الثانى ، أى إن الله يصلى وملائكته يصلون. وليس عطفا على الموضع ويصلون خبرا عنهما ، لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد ، والصلاه المذكوره بمعنى الاستغفار ، والمحذفه بمعنى الرحمه ، وقال الفراء فى قوله تعالى (أَيَحْسَبُ الْإِنْسانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظامَهُ بَلى قادِرِينَ) إن التقدير : بلى ليحسبنا قادرين ، والحسبان المذكور بمعنى الظن ، والمحذوف بمعنى العلم ؛ إذ التردد فى الادعاء كفر ، فلا يكون مأمورا به ، وقال بعض العلماء فى بيت الكتاب :

٨٤٢- لن تراها - ولو تأمّلت - إلا***ولها فى مفارق الرّأس طيبا

إن ترى المقدره الناصبه لطيبا قلبيّه لا بصريه ، لئلا يقتضى كون الموصوفه مكشوفه الرأس ، وإنما تمدح النساء بالخفر والتصوّن ، لا بالتبذّل ، مع أن رأى المذكوره بصريه؟؟.

قلت : الصواب عندى أن الصلاه لغه بمعنى واحد ، وهو العطف ، ثم

العطف بالنسبه إلى الله سبحانه وتعالى الرحمه وإلى الملائكه الاستغفار وإلى الآدميين دعاء بعضهم لبعض ، وأما قول الجماعه فبعيد من جهات ، إحداها : اقتضاؤه الاشتراك والأصل عدمه لما فيه من الإلباس ، حتى إن قوما نفوه ، ثم المثبتون له يقولون : متى عارضه غيره مما يخالف الأصل كالمجاز قدّم عليه ، الثانيه : أنا لا نعرف فى العربيه فعلا واحدا يختلف معناه باختلاف المسند إليه إذا كان الإسناد حقيقيا ، والثالثه : أن الرحمه فعلها متعدّ والصلاه فعلها قاصر ، ولا يحسن تفسير القاصر بالمتعدى ، والرابعه : أنه لو قيل مكان «صلى عليه» دعا عليه انعكس المعنى ، وحقّ المترادفين صحه حلول كل منهما محلّ الآخر.

وأما آيه القيامه فالصواب فيها قول سيبويه إن (قادِرِينَ) حال ، أى بلى نجمعها قادرين ، لأن فعل الجمع أقرب من فعل الحسبان ، ولأن بلى إيجاب للمنفى وهو فى الآيه فعل الجمع ، ولو سلم قول الفراء فلا يسلم أن الحسبان فى الآيه ظن ، بل اعتقاد وجزم ، وذلك لإفراط كفرهم.

وأما قول المعرب فى البيت فمردود ، وأحوال الناس فى اللباس والاحتشام مختلفه ، فحال أهل المدر يخالف حال أهل الوبر ، وحال أهل الوبر مختلف ، وبهذا أجاب الزمخشرىّ عن إرسال شعيب عليه الصلاه والسّلام ابنتيه لسقى الماشيه ، وقال : العادات فى مثل ذلك متباينه ، وأحوال العرب خلاف أحوال العجم.

### الشرط الثانى : أن لا يكون ما يحذف كالجزء

فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه ، وقد مضى الردّ على ابن مالك فى مرفوع أفعال الاستثناء ، وقال الكسائى وهشام والسهيلى فى نحو «ضربنى وضربت زيدا» : إن الفاعل محذوف لا مضمر ، وقال ابن عطيه فى (بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ

كَذَّبُوا) : إن التقدير بئس المثل مثل القوم ، فإن أراد أن الفاعل لفظ المثل محذوفا فمردود ، وإن أراد تفسير المعنى وأن فى بئس ضمير المثل مستترا فأين تفسيره ، وهذا لازم للزمخشرى فإنه قال فى تقديره : بئس مثلا! وقد نص سيبويه على أن تمييز فاعل نعم وبئس لا يحذف ، والصواب أن (مَثَلُ الْقَوْمِ) فاعل ، وحذف المخصوص ، أى مثل هؤلاء ، أو مضاف : أى مثل الذين كذبوا ، ولا خلاف فى جواز حذف الفاعل مع فعله نحو (قالُوا خَيْراً) و «يا عبد الله» و «زيدا ضربته».

### الثالث : أن لا يكون مؤكّدا

و هذا الشرط أول من ذكره الأخفش ، منع فى نحو «الذى رأيت زيد» أن يؤكد العائد المحذوف بقولك «نفسه» ، لأن المؤكد مريد للطول ، والحاذف مريد للاختصار ، وتبعه الفارسى ، فرد فى كتاب الأغفال قول الزجاج فى (إِنْ هذانِ لَساحِرانِ) إن التقدير : إن هذان لهما ساحران ، فقال : الحذف والتوكيد باللام متنافيان ، وتبع أبا على أبو الفتح ، فقال فى الخصائص : لا يجوز «الّذى ضربت نفسه زيد» كما لا يجوز إدغام نحو اقعنسس ، لما فيهما جميعا من نقض الغرض [وهو الإلحاق باحرنجم] وتبعهم ابن مالك فقال : لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكّد ك- «ضربت ضربا» لأن المقصود به تقويه عامله وتقرير معناه ، والحذف مناف لذلك ، وهؤلاء كلهم مخالفون للخليل وسيبويه أيضا ؛ فإن سيبويه سأل الخليل عن نحو «مررت بزيد وأتانى أخوه أنفسهما» كيف ينطق بالتوكيد؟ فأجابه بأنه يرفع بتقدير : هما صاحباى أنفسهما ، وينصب بتقدير : أعنيهما أنفسهما ، ووافقهما على ذلك جماعه ، واستدلوا بقول العرب :

إنّ محلّا وإن مرتجلا***[وإنّ فى السّفر إذ مضوا مهلا] [١٢١]

و «إنّ مالا وإنّ ولدا» فحذفوا الخبر مع أنه مؤكد بإنّ ، وفيه نظر : فإن المؤكّد نسبه الخبر إلى الاسم ، لا نفس الخبر ، وقال الصفار : إنما فرّ الأخفش من حذف العائد فى نحو «الذى رأيته نفسه زيد» لأن المقتضى للحذف الطول ، ولهذا لا يحذف فى نحو «الذى هو قائم زيد» فإذا فروا من الطول فكيف يؤكدون؟ وأما حذف الشىء لدليل وتوكيده فلا تنافى بينهما ؛ لأن المحذوف لدليل كالثابت ، ولبدر الدين بن مالك مع والده فى المسأله بحث أجاد فيه.

### الرابع : أن لا يؤدّى حذفه إلى اختصار المختصر

فلا يحذف اسم الفعل دون معموله ؛ لأنه اختصار للفعل ، وأما قول سيبويه فى «زيدا فاقتله» وفى «شأنك والحجّ» وقوله :

٨۴٣- يا أيّها المائح ، دلوى دونكا***[إنّى رأيت النّاس يحمدونكا]

[ص ۶١٨]

إن التقدير : عليك زيدا ، وعليك الحج ، ودونك دلوى ، فقالوا : إنما أراد تفسير المعنى لا الإعراب ، وإنما التقدير خذ دلوى ، والزم زيدا ، والزم الحج ، ويجوز فى دلوى أن يكون مبتدأ ودونك خبره.

### الخامس : أن لا يكون عاملا ضعيفا

فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل ، إلا فى مواضع قويت فيها الدلاله وكثر فيها استعمال تلك العوامل ، ولا يجوز القياس عليها.

### السادس : أن لا يكون عوضا عن شىء

فلا تحذف ما فى «أمّا أنت منطلقا انطلقت» ولا كلمه لا من قولهم «افعل هذا إمّا لا» ولا التاء من عدّه وإقامه واستقامه ؛ فأما قوله تعالى (وَأَقَامَ الصَّلاَةَ) فمما يجب الوقوف عنده ، ومن هنا لم يحذف خبر كان لأنه عوض أو كالعوض من مصدرها ،

ص: ۶٩٩

ومن ثمّ لا يجتمعان ، ومن هنا قال ابن مالك : إن العرب لم تقدر أحرف النداء عوضا من أدعو وأنادى ؛ لإجازتهم حذفها.

### السابع و الثامن : أن لا يؤدى حذفه إلى تهيئه العامل للعمل و قطعه عنه

#### اشاره

ولا- إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوى ، وللأمر الأول منع البصريون حذف المفعول الثانى من نحو «ضربنى وضربته زيد» لئلا يتسلّط على زيد ثم يقطع عنه برفعه بالفعل الأول ، ولاجتماع الأمرين امتنع عند البصريين أيضا حذف المفعول فى نحو «زيد ضربته» لأن فى حذفه تسليط ضرب على العمل فى زيد مع قطعه عنه ، وإعمال الابتداء مع التمكن من إعمال الفعل ، ثم حملوا على ذلك «زيد ما ضربته ، أو هل ضربته» فمنعوا الحذف وإن لم يؤدّ إلى ذلك ، وكذلك منعوا رفع رأسها فى «أكلت السمكه حتّى رأسها» إلا أن يذكر الخبر ، فتقول : مأكول ، ولاجتماعهما مع الإلباس منع الجميع تقديم الخبر فى نحو «زيد قام» ولانتفاء الأمرين جاز عند البصريين وهشام تقديم معمول الخبر على المبتدأ فى نحو «زيد ضرب عمرا» وإن لم يجز تقديم الخبر ، فأجاروا «زيدا أجله أحرز» وقال البصريون فى قوله :

۸۴۴- [قنافذ هدّاجون حول بيوتهم] ***بما كان إيّاهم عطيّه عوّدا

إن عطيه مبتدأ ، وإياهم مفعول عوّد ، والجمله خبر كان ، واسمها ضمير الشأن ، وقد خفيت هذه النكته على ابن عصفور فقال : هربوا من محذور - وهو أن يفصلوا بين كان واسمها بمعمول خبرها - فوقعوا فى محذور آخر ، وهو تقديم معمول الخبر حيث لا يتقدم خبر المبتدأ ، وقد بينا أن امتناع تقديم الخبر فى ذلك لمعنى مفقود فى تقديم معموله ، وهذا

بخلاف علّه امتناع تقديم المفعول على ما النافيه فى نحو «ما ضربت زيدا» فإنه لنفس العله المقتضيه لامتناع تقديم الفعل عليها ، وهو وقوع ما النافيه [فيه] حشوا.

**تنبيه**

ربما خولف مقتضى هذين الشرطين أو أحدهما فى ضروره أو قليل من الكلام.

فالأول كقوله :

٨۴۵- وخالد يحمد ساداتنا***[بالحقّ ، لا يحمد بالباطل]

وقوله :

[قد أصبحت أمّ الخيار تدّعى ***علىّ ذنبا] كلّه لم أصنع [٣٣٢]

وقيل : هو فى صيغ العموم أسهل ، ومنه قراءه ابن عامر (وكل وعد الله الحسنى).

والثانى كقوله :

٨۴۶- بعكاظ يعشى النّاظرين ***إذا هم لمحوا شعاعه

فإن فيه تهيئه «لمحوا» للعمل فى «شعاعه» مع قطعه عن ذلك بإعمال «يعشى» فيه ، وليس فيه إعمال ضعيف دون قوى ، وذكر ابن مالك فى قوله :

عممتهم بالنّدى حتّى غواتهم ***فكنت مالك ذى غىّ وذى رشد [١٩٨]

إنه يروى «غواتهم» بالأوجه الثلاثه ؛ فإن ثبتت روايه الرفع فهو من

الوارد فى النوع الأول فى الشذوذ ؛ إذ لا ضروره تمنع من الجر والنصب ، وقد رويا.

### بيان أنه قد يظن أن الشيء من باب الحذف و ليس منه

جرت عاده النحويين أن يقولوا : يحذف المفعول اختصارا واقتصارا ، ويريدون بالاختصار الحذف لدليل ، وبالاقتصار الحذف لغير دليل ، ويمثلونه بنحو (كُلُوا وَاشْرَبُوا) أى أوقعوا هذين الفعلين ، وقول العرب فيما يتعدى إلى اثنين «من يسمع يخل» أى تكن منه خيله.

والتحقيق أن يقال : إنه تاره يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو من أوقع عليه ؛ فيجاء بمصدره مسندا إلى فعل كون عام ؛ فيقال : حصل حريق أو نهب.

وتاره يتعلق بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل ؛ فيقتصر عليهما ، ولا يذكر المفعول ، ولا ينوى ؛ إذ المنوىّ كالثابت ، ولا يسمى محذوفا ؛ لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزله ما لا مفعول له ، ومنه (رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ) (هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ) (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلا تُسْرِفُوا) (وَإِذا رَأَيْتَ ثَمَّ) إذ المعنى ربى الذى يفعل الإحياء والإماته ، وهل يستوى من يتّصف بالعلم ومن ينتفى عنه العلم ، وأوقعوا الأكل والشرب ، وذروا الإسراف ، وإذا حصلت منك رؤيه هنالك ، ومنه على الأصح (وَلَمَّا وَرَدَ ماءَ مَدْيَنَ) الآيه ، ألا ترى أنه عليه الصلاه والسّلام إنما رحمهما إذ كانتا على صفه الذّياد وقومهما على السقى ، لا لكون مذودهما غنما ومسقيهم إبلا ، وكذلك المقصود من قولهما (نَسْقِي) السقى ، لا المسقى ، ومن لم يتأمل قدّر : يسقون إبلهم ، وتذودان غنمهما ولا نسقى غنمنا.

وتاره يقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله ؛ فيذكران نحو (لا تَأْكُلُوا الرِّبَوا) (وَلا تَقْرَبُوا الزِّنى) وقولك «ما أحسن زيدا» وهذا النوع إذا لم يذكر مفعوله قيل : محذوف ، نحو (ما وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَما قَلى) وقد يكون فى اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره ، نحو (أَهذَا الَّذِى بَعَثَ اللهُ رَسُولاً) (وَكُلًّا وَعَدَ اللهُ الْحُسْنى) و :

[حميت حمى تهامه بعد نجد]***وما شيء حميت بمستباح [٧۴۵]

## بيان مكان المقدّر

القياس أن يقدر الشيء فى مكانه الأصلى ، لئلا يخالف الأصل من وجهين : الحذف ، ووضع الشيء فى غير محله.

فيجب أن يقدر المفسر فى نحو «زيدا رأيته» مقدما عليه ، وجوز البيانيون تقديره مؤخّرا عنه ، وقالوا : لأنه يفيد الاختصاص حينئذ ، وليس كما توهموا ، وإنما يرتكب ذلك عند تعذر الأصل ، أو عند اقتضاء أمر معنوى لذلك.

فالأول نحو «أيّهم رأيته» إذ لا يعمل فى الاستفهام ما قبله ، ونحو (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْناهُمْ) فيمن نصب ، إذ لا يلى «أمّا» فعل ، وكنا قدّمنا فى نحو «فى الدار زيد» أن متعلق الظرف يقدر مؤخرا عن زيد ؛ لأنه فى الحقيقه الخبر ، وأصل الخبر أن يتأخر عن المبتدأ ، ثم ظهر لنا أنه يحتمل تقديره مقدما لمعارضه أصل آخر ، وهو أنه عامل فى الظرف ، وأصل العامل أن يتقدم على المعمول ، اللهم إلا أن يقدر المتعلق فعلا فيجب التأخير ، لأن الخبر الفعلى لا يتقدم على المبتدأ فى مثل هذا ،

وإذا قلت «إنّ خلفك زيدا» وجب تأخير المتعلق ، فعلا كان أو اسما ، لأن مرفوع إنّ لا يسبق منصوبها وإذا قلت «كان خلفك زيد» جاز الوجهان ، ولو قدرته فعلا ، لأن خبر كان يتقدم مع كونه فعلا على الصحيح ، إذ لا تلتبس الجمله الاسميه بالفعليه.

والثانى نحو متعلق باء البسمله الشريفه ، فإن الزمخشرى قدّره مؤخّرا عنها ، لأن قريشا كانت تقول : باسم اللات والعزّى نفعل كذا ، فيؤخرون أفعالهم عن ذكر ما اتخذوه معبودا لهم تفخيما لشأنه بالتقديم ، فوجب على الموحّد أن يعتقد ذلك فى اسم الله تعالى فإنه الحقيق بذلك ، ثم اعترض ب- (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ) وأجاب بأنها أول سوره أنزلت ، فكان تقديم الأمر بالقراءه فيها أهمّ ، وأجاب عنه السكاكى بتقديرها متعلقه باقرأ الثانى. واعترضه بعض العصريين باستلزامه الفصل بين المؤكد وتأكيده بمعمول المؤكد. وهذا سهو منه ، إذ لا توكيد هنا ، بل أمر أولا بإيجاد القراءه ، وثانيا بقراءه مقيده ، ونظيره (الَّذِى خَلَقَ ، خَلَقَ الْإِنْسانَ) ومثل هذا لا يسميه أحد توكيدا. ثم هذا الإشكال لازم له على قوله إن الباء متعلقه باقرأ الأول لأن تقييد الثانى إذا منع من كونه توكيدا فكذا تقييد الأول ، ثم لو سلم ففصل الموصوف من صفته بمعمول الصفه جائز باتفاق ، ك- «مررت برجل عمرا ضارب» فكذا فى التوكيد ، وقد جاء الفصل بين المؤكد والمؤكد فى (وَلا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِما آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ) مع أنهما مفردان ، والجمل أحمل للفصل ، وقال الراجز :

٨٤٧- [يا ليتنى كنت صبيّا مرضعا***تحملنى الذلفاء حولا أكتعا

إذا بكيت قبلتنى أربعا] ***إذا ظللت الدّهر أبكى أجمعا

تنبيه - ذكروا أنه إذا اعترض شرط على آخر نحو «إن أكلت إن شربت فأنت طالق» فإن الجواب المذكور للسابق منهما ، وجواب الثانى

محذوف مدلول عليه بالشرط الأول وجوابه ، كما قالوا فى الجواب المتأخر عن الشرط والقسم (۱) ، ولهذا قال محققوا الفقهاء فى المثال المذكور : إنها لا تطلق حتى تقدم المؤخر وتؤخر المقدم ، وذلك لأن التقدير حينئذ إن شربت فإن أكلت فأنت طالق ، وهذا كله حسن ، ولكنهم جعلوا منه قوله تعالى : (وَلا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِى إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كانَ اللهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ) وفيه نظر ؛ إذ لم يتوال شرطان وبعدها جواب كما فى المثال ، وكما فى قول الشاعر :

۸۴۸- إن تستغيثوا بنا إن تذعروا تجدوا***منّا معاقل عزّ زانها كرم

وقول ابن دريد :

۸۴۹- فإن عثرت بعدها إن وألت ***نفسى من هاتا فقولا لالعال.

إذ الآيه الكريمه لم يذكر فيها جواب ، وإنما تقدم على الشرطين ما هو جواب فى المعنى للشرط الأول ؛ فينبغى أن يقدّر إلى جانبه ، ويكون الأصل : إن أردت أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحى إن كان الله يريد أن يغويكم ، وأما أن يقدّر الجواب بعدهما ثم يقدر بعد ذلك مقدما إلى جانب الشرط الأول فلا وجه له ، والله أعلم.

### بيان مقدار المقدّر

ينبغى تقليله ما أمكن ، لتقلّ مخالفه الأصل.

ولذلك كان تقدير الأخفش فى «ضربى زيدا قائما» ضربه قائما ، أولى



---

۱- فى نسخه «عن القسم والشرط» والخطب فى ذلك سهل.

من تقدير باقى البصريين : حاصل إذا كان - أو إذ كان - قائما ، لأنه قدّر اثنين وقدروا خمسه ، ولأن التقدير من اللفظ أولى.

وكان تقديره فى «أنت منّى فرسخان» بعدك منى فرسخان ، أولى من تقدير الفارسى : أنت منى ذو مسافه فرسخين ؛ لأنه قدر مضافا لا يحتاج معه إلى تقدير شىء آخر يتعلق به الظرف ، والفارسىّ قدر شيئين يحتاج معهما إلى تقدير ثالث.

وضعف قول بعضهم فى (وَأُشْرِبُوا فِى قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ) إن التقدير : حبّ عباده العجل ، والأولى تقدير الحب فقط.

وضعف قول الفارسى ومن وافقه فى (وَاللَّائِى يَئِسْنَ) الآيه : إن الأصل : واللاء لم يحضن فعدّتهن ثلاثه أشهر ، والأولى أن يكون الأصل : واللاء لم يحضن كذلك.

وكذلك ينبغى أن يقدر فى نحو «زيد صنع بعمرو جميلا ـ وبخالد سوأ وبكر» أى كذلك ، ولا ـ يقدر عين المذكور ؛ تقليلا للمحذوف ، ولأن الأصل فى الخبر الإفراد ، ولأنه لو صرّح بالخبر لم يحسن إعاده ذلك المتقدم لثقل التكرار.

ولك أن لا تقدر فى الآيه شيئا البته ؛ وذلك بأن تجعل الموصول معطوفا على الموصول ، فيكون الخبر المذكور لهما معا ، وكذا تصنع فى نحو «زيد فى الدّار وعمرو» ، ولا يتأتى ذلك فى المثال السابق ، لأن إفراد فاعل الفعل يأباه ، نعم لك أن تسلم فيه من الحذف ، بأن تقدر العطف على ضمير الفعل لحصول الفصل بينهما.

فإن قلت : لو صح ما ذكرته فى الآيه والمثال السابق لصح «زيد قائمان وعمرو» بتقدير : زيد وعمرو قائمان.

قلت : إن سلّم منعه فلقبح اللفظ ، وهو منتف فيما نحن بصدده ، ولكن يشهد للجواز قوله :

٨٥٠- ولست مقرّا للرّجال ظلامه***أبى ذاك عمّى الأكرمان وخالیا

وقد جوزوا فى «أنت أعلم وزيد» كون زيد مبتدأ حذف خبره ، وكونه عطفا على أنت ؛ فيكون خبرا عنهما.

### بيان كيفيه التقدير

إذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضايقه ، أو موصوفه (١) وصفه مضافه ؛ أو جار ومجرور مضمر عائد على ما يحتاج إلى الرابط ، فلا تقدر أن ذلك حذف دفعه واحده ، بل على التدريج.

فالأول نحو (كَالَّذِى يُغْشى عَلَيْهِ) أى كدوران عين الذى.

والثانى كقوله :

٨٥١- إذا قامتا تضوّع المسك منهما***نسيم الصّبا جاءت بريّا القرنفل

أى تضوّعا مثل تضوّع نسيم الصبا

والثالث كقوله تعالى : (وَاتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً) أى لا تجزى فيه ، ثم حذفت فى فصار لا تجزيه ، ثم حذف الضمير منصوبا



---

١- فى نسخه «أو موصوف وصفه مضافه» وكلمه «موصوفه» معطوفه بأو على كلمه «متضايفه».

لا مخفوضا ، هذا قول الأخفش ، وعن سيبويه أنهما حذفا دفعه [واحده] ونقل ابن الشجرى القول الأول عن الكسائى ، واختاره ، قال : والثانى قول نحوى آخر ، وقال أكثر أهل العربيه منهم سيبويه والأخفش : يجوز الأمران ، اه. وهو نقل غريب.

### ينبغى أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن

فيقدر فى «ضربى زيدا قائما» ضربه قائما ، فإنه من لفظ المبتدأ وأقل تقديرا ، دون «إذ كان ، أو إذا كان» ويقدر «اضرب» دون أهن فى «زيدا اضربه».

فإن منع من تقدير المذكور معنى أو صناعه قدّر ما لا مانع له.

فالأول نحو «زيدا اضرب أخاه» يقدر فيه أهن دون اضرب ، فإن قلت «زيدا أهن أخاه» قدرت أهن.

والثانى نحو «زيدا امرر به» تقدر فيه جاوز دون امور ، لأنه لا يتعدّى بنفسه ، نعم إن كان العامل مما يتعدّى تاره بنفسه وتاره بالجار نحو نصح فى قولك «زيدا نصحت له» جاز أن يقدر نصحت زيدا ؛ بل هو أولى من تقدير غير الملفوظ به.

ومما لا يقدر فيه مثل المذكور لمانع صناعى قوله :

يا أيّها المائح دلوى دونكا***[إنّى رأيت النّاس يحمدونكا] [٨۴٣]

إذا قدر دلوى منصوبا فالمقدر خذ ، لا دونك ، وقد مضى ، وقوله :

٨٥٢- [أكرّ وأحمى للحقيقه منهم] ***وأضرب منّا بالسّيوف القوانسا

الناصب فيه للقوانس فعل محذوف ، لا اسم تفضيل محذوف ، لأنا فررنا بالتقدير من إعمال اسم التفضيل المذكور فى المفعول ، فكيف يعمل فيه المقـدر؟ وقولك «هذا معطى زيد أمس درهما» التقدير أعطاه ، ولا يقدر اسم فاعل ، لأنك إنما فررت بالتقدير من إعمال اسم الفاعل الماضى المجرد من أل ، وقال بعضهم فى قوله تعالى (لَنْ نُؤْثِرَكَ عَلى ما جاءَنا مِنَ الْبَيِّناتِ وَالَّذِى فَطَرَنا) : إن لواو للقسم ، فعلى هذا دليل الجواب المحذوف جمله النفى السابقه ، ويجب أن يقدر : والذى فطرنا لا نؤثرك ، لأن القسم لا يجاب بلن إلا فى الضروره كقول أبى طالب :

والله لن يصلوا إليك بجمعهم ***حتّى أوسّد فى التّراب دفينا [۴۶۴]

وقال الفارسـى ومتابعوه فى (وَاللَّائِى لَمْ يَحِضْنَ) التقدير : فعدتهن ثلاثه أشـهر ، وهذا لا يحسن وإن كان ممكنا ، لأنه لو صرّح به اقتضت الفصاحه أن يقال : كذلك ، ولا تعاد الجمله الثانيه.

### إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ و كونه خبرا فأيّهما أولى؟

قال الواسطى : الأولى كون المحذوف المبتدأ ، لأن الخبر محطّ الفائده

وقال العبدى : الأولى كونه الخبر ؛ لأن التجوز فى أواخر الجمله أسهل ، نقل القولين ابن إياز.

ومثال المسأله (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ) أى : شأنى صبر جميل ، أو صبر جميل أمثل من غيره ، ومثله (طاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ) أى الذى يطلب منكم طاعه معلومه لا يرتاب فيها ، لا إيمان باللسان لا يواطئه القلب ، أو طاعتكم معروفه ، أى عرف أنها بالقول دون الفعل ، أو طاعه معروفه أمثل بكم من هذه الأيمان الكاذبه.

ولو عرض ما يوجب التعيين عمل به ، كما فى «نعم الرّجل زيد» على القول بأنهما جملتان ؛ إذ لا يحذف الخبر وجوبا إلا إذا سدّ شىء مسدّه ، ومثله «حبّذا زيد» إذا حمل على الحذف ، وجزم كثير من النحويين فى نحو «عمرك لأفعلنّ» و «أيمن الله لأفعلنّ» بأن المحذوف الخبر ، وجوز ابن عصفور كونه المبتدأ ، ولذلك لم يعدّه فيما يجب فيه حذف الخبر ؛ لعدم تعينه عنده لذلك ، قال : والتقدير إمّا قسمى أيمن الله ، أو أيمن الله قسم لى ، اه. ولو قدرت أيمن الله قسمى ، لم يمتنع ؛ إذ المعرفه المتأخره عن معرفه يجب كونها الخبر على الصّحيح.

### إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلا و الباقى فاعلا و كونه مبتدأ و الباقى خبرا فالثانى أولى

لأن المبتدأ عين الخبر ؛ فالمحذوف عين الثابت ؛ فيكون الحذف كلا حذف ، فأما الفعل فإنه غير الفاعل.

اللهم إلا أن يعتضد الأول بروايه أخرى فى ذلك الموضع ، أو بموضع آخر يشبهه ، أو بموضع آت على طريقته.

فالأول كقراءه شعبه (يُسَبِّحُ لَهُ فِيها) بفتح الباء ، وكقراءه ابن كثير (كَذلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ ، اللهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) بفتح الحاء ، وكقراءه بعضهم (وَكَذلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ ، شُرَكاؤُهُمْ) ببناء زيّن للمفعول ، ورفع القتل والشركاء ، وكقوله :

٨٥٣- ليبك يزيد ، ضارع لخصومه ***[ومختبط ممّا تطيح الطّوائح](١)

فيمن رواه مبنيا للمفعول ، فإن التقدير : يسبّحه رجال ، ويوحيه الله ، وزيّنه شركاؤهم ، ويبكيه ضارع ، ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدآت حذفت أخبارها ؛ لأن هذه الأسماء قد ثبتت فاعليتها فى روايه من بنى الفعل فيهن للفاعل.

والثانى كقوله تعالى : (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللهُ) فلا يقدر ليقولن الله خلقهم ، بل خلقهم الله ؛ لمجىء ذلك فى شبه هذا الموضع ، وهو : (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ) وفى مواضع آتيه على طريقته نحو (قالَتْ : مَنْ أَنْبَأَكَ هذا؟ قالَ : نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ) (قالَ : مَنْ يُحْيِ الْعِظامَ وَهِيَ رَمِيمٌ؟ قُلْ : يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَها).

## إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولا أو ثانيا فكونه ثانيا أولى

وفيه مسائل :



---

١- من العلماء من قال فى هذا البيت : إن «يزيد» منادى بحرف نداء محذوف أى ليبك ضارع يا يزيد.

إحداها : نون الوقايه فى نحو (أَتُحاجُّونِّى) و (تَأْمُرُونِّى) فيمن قرأ بنون واحده وهو قول أبى العباس وأبى سعيد وأبى على وأبى الفتح وأكثر المتأخرين ، وقال سيبويه واختاره ابن مالك : إن المحذوف الأولى.

الثانيه : نون الوقايه مع نون الإناث فى نحو قوله :

٨٥٤- [تراه كالثّغام يعلّ مسكا] ***يسوء الفاليات إذا فلينى

هذا هو الصحيح ، وفى البسيط أنه مجمع عليه ؛ لأن نون الفاعل لا يليق بها الحذف ، ولكن فى التسهيل أن المحذوف الأولى ، وأنه مذهب سيبويه.

الثالثه : تاء الماضى مع تاء المضارع فى نحو (ناراً تَلَظَّى) وقال أبو البقاء فى قوله تعالى (فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللهَ عَلِيمٌ بِالْمُفْسِدِينَ) يضعف كون (تَوَلَّوْا) فعلا مضارعا ؛ لأن أحرف المضارعه لا تحذف ، اه. وهذا فاسد؟ لأن المحذوف الثانيه ، وهو قول الجمهور ، والمخالف فى ذلك هشام الكوفى ، ثم إن التنزيل مشتمل على مواضع كثيره من ذلك لا شك فيها نحو (ناراً تَلَظَّى) (وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ).

الرابعه : نحو مقول ومبيع ، المحذوف منهما واو مفعول ، والباقى عين الكلمه ، خلافا للاخفش.

الخامسه : نحو إقامه واستقامه ، المحذوف منهما ألف الإفعال والاستفعال والباقى عين الكلمه ، خلافا للأخفش أيضا.

السادسه : نحو :

يا زيد زيد اليعملات الذّبّل ***[تطاول اللّيل عليك فانزل] [۶۹۸]

بفتحهما ، و :

۸۵۵- [يا من رأى عارضا أسرّبه] ***بين ذراعى وجبهه الأسد

وهذا هو الصحيح ، خلافا للمبرد.

السابعه : نحو «زيـد وعمرو قائم» ومذهب سـيبويه أن الحذف فيه من الأول لسـلامته من الفصل ، ولأن فيه إعطاء الخبر للمجاور ، مع أن مذهبه فى نحو *يا زيد زيد اليعملات* [۶۹۸]

أن الحـذف من الثـانى ، قال ابن الحاجب : إنما اعترض بالمضاف الثانى بين المتضايفين ليبقى المضاف إليه المـذكور فى اللفظ عوضا مما ذهب ، وأما هنا فلو كان قائم خبرا عن الأول لوقع فى موضـعه ، إذ لا ضروره تدعو إلى تأخيره ؛ إذ كان الخبر يحذف بلاـ عوض نحو «زيـد قـائم وعمرو» من غير قبـح فى ذلـك ، اه. وقيـل أيضا : كل من المبتـدأين عامل فى الخبر ؛ فالأولى إعمال الثانى لقربه ، ويلزم من هذا التعليل أن يقال بذلك فى مسأله الإضافه

تنبيه - الخلاف إنما هو عند التردد ، وإلا فلا تردّد فى أن الحذف من الأول فى قوله

۸۵۶- نحن بما عندنا ، وأنت بما***عندك راض ، والرّأى مختلف

وقوله :

خليليّ هل طبّ؟ فانّى وأنتما***وإن لم تبوحا بالهوى دنفان [٧٢٣]

ومن الثانى فى قوله تعالى (قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هذَا الْقُرْآنِ لا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ) إذ لو كان الجواب للثانى لجزم ، فقلنا بذلك فى نحو «إن أكلت إن شربت فأنت طالق» وفى (فَأَمَّا إِنْ كانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ) ونحو (وَلَوْ لا رِجالٌ مُؤْمِنُونَ) ثم قال تعالى (لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا) وانبنى على ذلك المثال أنها لا تطلق حتى تؤخر المقدم وتقدم المؤخر ، إذ التقدير : إن أكلت فأنت طالق إن شربت ، وجواب الثانى فى هذا الكلام من حيث المعنى هو الشرط الأول وجوابه ، كما أن الجواب من حيث المعنى فى «أنت ظالم إن فعلت» ما تقدم على اسم الشرط ، بل قال جماعه : إنه الجواب فى الصناعه أيضا.

ومن ذلك قوله :

[فمن يك أمسى بالمدينه رحله] ***فإنّى وقيّار بها لغريب [٧٢٤]

وقد تكلّف بعضهم فى البيت الأول ؛ فزعم أن «نحن» للمعظم نفسه ، وأنّ «راض» خبر عنه ، ولا يحفظ مثل «نحن قائم» بل يجب فى الخبر المطابقه نحو (وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ ، وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ) وأما (قالَ رَبِّ ارْجِعُونِ) فأفرد ثم جمع لأن غير المبتدأ والخبر لا يجب لهما من التطابق ما يجب لهما.

## ذكر أماكن من الحذف يتمرن بها المعرب

### حذف الاسم المضاف

(وَجاءَ رَبُّكَ) (فَأَتَى اللهُ بُنْيانَهُمْ) أى أمره ، لاستحاله الحقيقى ، فأما (ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ) فالباء للتعديه ، أى أذهب الله نورهم.

ومن ذلك ما نسب فيه حكم شرعى إلى ذات ، لأن الطلب لا يتعلق إلا بالأفعال نحو (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهاتُكُمْ) أى استمتاعهن (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ) أى أكلها (حَرَّمْنا عَلَيْهِمْ طَيِّباتٍ) أى تناولها ، لا أكلها ، ليتناول شرب ألبان الإبل (حُرِّمَتْ ظُهُورُها) أى منافعها ، ليتناول الركوب والتحميل ، ومثله (وَأُحِلَّتْ لَكُمُ الْأَنْعامُ).

ومن ذلك ما علق فيه الطلب بما قد وقع نحو (أَوْفُوا بِالْعُقُودِ) (وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللهِ) فإنهما قولان قد وقعا فلا يتصور فيهما نقض ولا وفاء ، وإنما المراد الوفاء بمقتضاهما ، ومنه (فَذلِكُنَّ الَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ) إذ الذوات لا يتعلق بها لوم ، والتقدير فى حبه ، بدليل (قَدْ شَغَفَها حُبًّا) أو فى مراودته ، بدليل (تُراوِدُ فَتاها) وهو أولى لأنه فعلها بخلاف الحب (وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِى كُنَّا فِيها وَالْعِيرَ الَّتِى أَقْبَلْنا فِيها) أى أهل القريه وأهل العير (وَإِلى مَدْيَنَ أَخاهُمْ شُعَيْباً) أى وإلى أهل مدين بدليل (أَخاهُمْ) وقد ظهر فى (وَما كُنْتَ ثاوِياً فِى أَهْلِ مَدْيَنَ) وأما (وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْناها فَجاءَها بَأْسُنا) فقدر النحويون الأهل بعد من وأهلكنا وجاء ، وخالفهم الزمخشرى فى الأولين ، لأن القريه تهلك ، ووافقهم فى (فَجاءَ) لأجل (أَوْ هُمْ قائِلُونَ) (إِذاً لَأَذَقْناكَ ضِعْفَ الْحَياهِ وَضِعْفَ الْمَماتِ) أى ضعف عذاب الحياه وضعف عذاب الممات (لِمَنْ كانَ يَرْجُوا اللهَ) أى رحمته (يَخافُونَ رَبَّهُمْ)

أى عـذابه ، بـدليل (وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخـافُونَ عَـذابَهُ) (يُضـاهِؤُنَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا) أى يضاهى قولهم قول الـذين كفروا ، وقال الأعشى :

٨٥٧- ألم تغتمض عيناك ليله أرمدا***[وبتّ كما بات السّليم مسهّدا]

فحذف المضاف إلى ليله والمضاف إليه ليله وأقام صـفته مقامه ، أى اغتماض ليله رجل أرمد ، وعكسه نيابه المصدر عن الزمان «جئتك طلوع الشّـمس» أى وقت طلوعها ، فناب المصدر عن الزمان ، وليس من ذلك «جئتك مقدم الحاج» خلافا للزمخشرى ، بل المقدم اسم لزمن القدوم.

تنبيه - إذا احتـاج الكلام إلى حـذف مضـاف يمكن تقـديره مع أول الجزءين ومع ثانيهما فتقـديره مع الثانى أولى ، نحو (الْحَجُّ أَشْـهُرٌ) ونحو (وَلكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ) فيكون التقدير : الحجّ حجّ أشـهر ، والبر برّ من آمن ، أولى من أن يقدر : أشـهر الحج أشهر ، وذا البر من آمن ، لأنك فى الأول قدرت عند الحاجه إلى التقدير ، ولأن الحذف من آخر الجمله أولى.

## حذف المضاف إليه

يكثر فى يـاء المتكلم مضافـا إليهـا المنـادى نحو (رَبِّ اغْفِرْ لِى) وفى الغايات نحو (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْـدُ) أى من قبل الغلب ومن بعـده ، وفى أىّ وكـلّ وبعض وغير بعـد ليس ، وربما جاء فى غيرهن ، نحو (فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ) فيمن ضم ولم ينون ، أى فلا خوف شىء عليهم ، وسمع «سلام عليكم» فيحتمل ذلك ، أى سلام الله ، أو إضمار أل.

### حذف اسمين مضافين

(فَإِنَّها مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ) أى فإن تعظيمها من أفعال ذوى تقوى القلوب (قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ) أى من أثر حافر فرس الرسول (كَالَّذِى يُغْشى عَلَيْهِ) أى كدوران عين الذى ، وقال رؤبه (١) :

٨٥٨- [فأدرك إرقال العراده ظلعها] ***وقد جعلتنى من حزيمه إصبعاى.

أى ذا مسافه إصبع

### حذف ثلاث متضايفات

(فَكانَ قابَ قَوْسَيْنِ) أى فكان مقدار مسافه قربه مثل قاب قوسين ؛ فحذف ثلاثه من اسم كان ، وواحد من خبرها ، كذا قدره الزمخشرى.

تنبيه - للقاب معنيان : القدر ، وما بين مقبض القوس وطرفيها ، وعلى تفسير الذى فى الآيه بالثانى فقيل : هى على القلب ، والتقدير قابى قوس ، ولو أريد هذا لأغنى عنه ذكر القوس.

### حذف الموصول الاسمى

ذهب الكوفيون والأخفش إلى إجازته ، وتبعهم ابن مالك ، وشرط فى بعض كتبه كونه معطوفا على موصول آخر ، ومن حجتهم (آمنوا بالذى أنزل إلينا وأنزل إليكم) وقول حسان :



---

١- البيت ليس لرؤبه ، وإنما هو للكلبه اليربوعى.

٨٥٩- أمن يهجو رسول الله منكم ***ويمدحه وينصره سواء؟

وقول آخر :

٨٦٠- ما الّذى دأبه احتياط وحزم ***وهواه أطاع يستويان

أى والذى أنزل ، ومن يمدحه ، والذى أطاع هواه.

## حذف الصّله

يجوز قليلا لدلاله صله أخرى ، كقوله :

٨٦١- وعند الّذى واللّات عدنك إحنه***عليك ؛ فلا يغررك كيد العوائد

أى الذى عادك ، أو دلاله غيرها كقوله :

نحن الأولى فاجمع جمو***عك ثمّ وجّههم إلينا [١٢٧]

أى نحن الأولى عرفوا بالشجاعه ، وقال :

٨٦٢- بعد اللّتيا واللّتيا والّتى ***إذا علتها أنفس تردّت

فقيل : يقدّر مع اللّتيا فيهما نظير الجمله الشرطيه المذكوره ، وقيل : يقدّر اللتيا دقّت واللّتيا دقت ؛ لأن التصغير يقتضى ذلك ، وصله الثالثه الجمله الشرطيه ، وقيل : يقدر مع اللتيا فيهما : عظمت ، لا دقت ، وإنه تصغير تعظيم كقوله :

[وكلّ أناس سوف تدخل بينهم] ***دويهيه تصفرّ منها الأنامل [٦٣]

## حذف الموصوف

قوله تعالى (وَعِنْدَهُمْ قاصِراتُ الطَّرْفِ) أى حور قاصرات (وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ ، أَنِ اعْمَلْ سابِغاتٍ) أى دروعا سابغات (فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيراً) أى ضحكا قليلا وبكاء كثيرا ، كذا قيل ، وفيه بحث سيأتى (وَذلِكَ دِينُ الْقَيِّمَهِ) أى دين المله القيمه (وَلَدارُ الْآخِرَهِ خَيْرٌ) أى ولدار الساعه الآخره ، قاله المبرد ، وقال ابن الشجرى : الحياه الآخره ، بدليل (وَمَا الْحَياهُ الدُّنْيا إِلَّا مَتاعُ الْغُرُورِ) ومنه (حَبَّ الْحَصِيدِ) أى حب النبت الحصيد ، وقال سحيم :

أنا ابن جلا وطلّاع الثّنايا***[متى أضع العمامه تعرفونى] [٢٦٣]

قيل : تقديره أنا ابن رجل جلا الأمور ، وقيل : جلا علم محكى على أنه منقول من نحو قولك «زيد جلا» فيكون جمله ، لا من قولك جلا زيد ، ونظيره قوله :

٨٦٣- نبّئت أخوالى بنى يزيد***ظلما علينا لهم فديد

فيزيد : منقول من نحو قولك «المال يزيد» لا من قولك يزيد المال ، وإلا لأعرب غير منصرف ، فكان يفتح ؛ لأنه مضاف إليه.

واختلف فى المقدر مع الجمله فى نحو «منّا ظعن ومنّا أقام» فأصحابنا يقدرون موصوفا : أى فريق ، والكوفيون يقدرون موصولا ، أى الذى أو من ، وما قدرناه أقيس ؛ لأن اتصال الموصول بصلته أشدّ من اتصال الموصوف بصفته لتلازمهما ، ومثله «ما منهما مات حتّى لقيته» نقدره بأحد ، ويقدرونه بمن (وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ) أى إلا إنسان ، أو

إلا من ، وحكى الفراء عن بعض قدمائهم أن الجمله القسميه لا تكون صله ، وردّه بقوله تعالى (وَإِنَّ مِنْكَمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ).

## حذف الصفه

(يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَهٍ غَصْباً) أى صالحه ، بدليل أنه قرىء كذلك ، وأن تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينه ؛ فلا فائده فيه حينئذ (تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ) أى سلطت عليه بدليل (ما تَذَرُ مِنْ شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ) الآيه (قالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ) أى الواضح ، وإلا لكان مفهومه كفرا (وَما نُرِيهِمْ مِنْ آيَهٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِها) وقال :

٨٦٤- [وقد كنت فى الحرب ذا تدرإ***فلم أعط شيئا ولم أمنع

وقال :

٨٦٥- [وليس لعيشنا هذا مهاه] ***وليست دارنا هاتا بدار

أى من أختها السابقه ، وبدار طائله ، ولم أعط شيئا طائلا ؛ دفعا للتناقض فيهن (قُلْ يا أَهْلَ الْكِتابِ لَسْتُمْ عَلى شَيْءٍ) أى نافع (إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا) أى ضعيفا.

## حذف المعطوف

ويجب أن يتبعه العاطف نحو (لا يَسْتَوِى مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقاتَلَ) أى ومن أنفق من بعده ، دليل التقدير أن الاستواء إنما يكون

بين شيئين ودليل المقدر (أُولئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقاتَلُوا) (لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ) (وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ) أى بين أحد وأحد منهم ، وقيل : أحد فيهما ليس بمعنى واحد مثله فى (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ) بل هو الموضوع للعموم ، وهمزته أصليه لا مبدله من الواو ؛ فلا تقدير ، وردّ بأنه يقتضى حينئذ أن المعرّض بهم وهم الكافرون فرّقوا بين كل الرسل ، وإنما فرقوا بين محمد عليه الصلاه والسّلام وبين غيره فى النبوه ، وفى لزوم هذا نظر ، والذى يظهر لى وجه التقدير ، وأن المقدر بين أحد وبين الله ، بدليل (وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللهِ وَرُسُلِهِ) ونحو (سَرابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ) أى والبرد ، وقد يكون اكتفى عن هذا بقوله سبحانه وتعالى فى أول السوره (لَكُمْ فِيها دِفْءٌ) (وَلَهُ ما سَكَنَ) أى وما تحرك ، وإذا فسر سكن باستقرّ لم يحتج إلى هذا (فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ) أى فإن أحصرتم فحللتم (فَمَنْ كانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذىً مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ) أى فحلق ففديه (لا يَنْفَعُ نَفْساً إِيمانُها لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِى إِيمانِها خَيْراً) أى إيمانها وكسبها ، والآيه من اللفّ والنشر وبهذا التقدير تندفع شبهه المعتزله كالزمخشرى وغيره ؛ إذ قالوا : سوّى الله تعالى بين عدم الإيمان وبين الإيمان الذى لم يقترن بالعمل الصالح فى عدم الانتفاع به ، وهذا التأويل ذكره ابن عطيه وابن الحاجب.

ومن القليل حذف «أم» ومعطوفها كقوله :

[دعانى إليها القلب إنّى لأمره ***مطيع] فما أدرى أرشد طلابها [٥]

أى أم غى ، وقد مرّ البحث فيه.

## حذف المعطوف عليه

(اضْرِبْ بِعَصاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ) أى فضرب فانفجرت ، وزعم ابن عصفور أن الفاء فى (فَانْفَجَرَتْ) هى فاء فضرب ، وأن فاء (فَانْفَجَرَتْ) حذفت ؛ ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه ، وليس بشىء ؛ لأن لفظ الفاءين واحد ، فكيف يحصل الدليل؟ وجوّز الزمخشرى ومن تبعه أن تكون فاء الجواب ، أى : فإن ضربت فقد انفجرت ، ويردّه أن ذلك يقتضى تقدم الانفجار على الضرب مثل (إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ) إلا إن قيل : المراد فقد حكمنا بترتّب الانفجار على ضربك ، وقيل فى (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ) : إن أم متصله ، والتقدير : أعلمتم أن الجنه حفّت بالمكاره أم حسبتم.

## حذف المبدل منه

قيل فى (وَلا تَقُولُوا لِما تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ) وفى (كَما أَرْسَلْنا فِيكُمْ رَسُولاً مِنْكُمْ) : إن الكذب بدل من مفعول تصف المحذوف ، أى لما تصفه ، وكذلك فى (رَسُولاً) بناء على أن ما فى (كَما) موصول اسمىّ ، ويردّه أن فيه إطلاق «ما» على الواحد من أولى العلم ، والظاهر أن ما كافه ، وأظهر منه أنها مصدريه ؛ لإبقاء الكاف حينئذ على عمل الجر ، وقيل فى (الْكَذِبَ) إنه مفعول إما لتقولوا والجملتان بعده بدل منه ، أى لا تقولوا الكذب لما تصفه ألسنتكم من البهائم بالحل أو الحرمه ، وإما لمحذوف ، أى فتقولون الكذب ، وإما لتصف على أن ما مصدريه والجملتان محكيتا القول ،

أى لا تحللوا وتحرموا لمجرد قول تنطق به ألسنتكم ، وقرىء بالجر بدلا من (مِمَّا) على أنها اسم ، وبالرفع وضم الكاف والذال جمعا لكذوب صفه للفاعل ، وقد مر أنه قيل فى «لا إله إلّا الله» : إن اسم الله تعالى بدل من ضمير الخبر المحذوف.

### حذف المؤكده بقاء توكيده

قد مرّ أن سيبويه والخليل أجازاه ، أن أبا الحسن ومن تبعه منعوه (١).

### حذف المبتدأ

يكثر ذلك فى جواب الاستفهام نحو (وَما أَدْراكَ مَا الْحُطَمَةُ؟ نارُ اللهِ) أى هى نار الله (وَما أَدْراكَ ما هِيَهْ؟ نارٌ حامِيَةٌ) (ما أَصْحابُ الْيَمِينِ؟ فِى سِدْرٍ مَخْضُودٍ) الآيتين (هل أنبئكم بشر من ذلكم؟ النار).

وبعد فاء الجواب نحو (مَنْ عَمِلَ صالِحاً فَلِنَفْسِهِ ، وَمَنْ أَساءَ فَعَلَيْها) أى فعمله لنفسه وإساءته عليها (وَإِنْ تُخالِطُوهُمْ فَإِخْوانُكُمْ) أى فهم إخوانكم (فَإِنْ لَمْ يُصِبْها وابِلٌ فَطَلٌّ) (وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَؤُسٌ قَنُوطٌ) (فَإِنْ لَمْ يَكُونا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتانِ) أى فالشاهد ، وقرأ ابن مسعود (إن تعذبهم فعبادك).

وبعد القول نحو (وَقالُوا أَساطِيرُ الْأَوَّلِينَ) (إِلَّا قالُوا ساحِرٌ أَوْ



---

١- انظر الشرط الثالث من شروط الحذف فى (ص ٦٠٨).

مَجْنُونٌ) (سَيَقُولُونَ ثَلاثَةٌ) الآيات (بَلْ قالُوا أَضْغاثُ أَحْلامٍ).

وبعد ما الخبر صفه له فى المعنى نحو (التَّائِبُونَ الْعابِدُونَ) ونحو (صُمٌّ بُكْمٌ عُمْىٌ).

ووقع فى غير ذلك أيضا نحو (لا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِى الْبِلادِ مَتاعٌ قَلِيلٌ) (وَلا تَقُولُوا ثَلاثَةٌ) (لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا ساعَةً مِنْ نَهارٍ ، بَلاغٌ) أى هذا بلاغ ، وقد صرح به فى (هذا بَلاغٌ لِلنَّاسِ) (سُورَةٌ أَنْزَلْناها) أى هذه سوره ، ومثله قول العلماء «باب كذا» وسيبويه يصرح به.

## حذف الخبر

(وَطَعامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ ، وَالْمُحْصَناتُ مِنَ الْمُؤْمِناتِ وَالْمُحْصَناتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتابَ مِنْ قَبْلِكُمْ) أى حل لكم (أُكُلُها دائِمٌ ، وَظِلُّها) أى دائم ، وأما (أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللهُ) فلا حاجه إلى دعوى الحذف كما قيل ؛ لصحه كون اعلم خيرا عنهما ، وأما «أنت أعلم ومالك» فمشكل لأنه إن عطف على أنت لزم كون أعلم خبرا عنهما ، أو على أعلم لزم كونه شريكه فى الخبريه ، أو على ضمير أعلم لزم أيضا نسبه العلم إليه والعطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد ولا فصل ، وإعمال أفعل فى الظاهر ، وإن قدر مبتدأ حذف خبره لزم كون المحذوف أعلم ، والوجه فيه أن الأصل بمالك ، ثم أنيبت الواو مناب الباء قصدا للتشاكل اللفظى ، لا للاشتراك المعنوى ، كما قصد بالعطف فى نحو (وَأَرْجُلَكُمْ) فيمن خفض على القول بأن الخفض للجوار ، ونظيره «بعت

الشّاه شاه ودرهما» والأصل شاه بدرهم ، وقالوا «النّاس مجزيّون بأعمالهم ، إن خير فخير» أى إن كان فى عملهم خير ، فحذفت كان وخبرها ، وقال :

٨٦٦- لهفى عليك للهفه من خائف ***يبغى جوارك حين ليس مجير

أى ليس له ، وقالوا «من تأتّى أصاب أو كاد ، ومن استعجل أخطأ أو كاد» وقالوا «إنّ مالا وإنّ ولدا» وقال الأعشى :

إنّ محلا وإنّ مرتحلا***[وإنّ فى السّفر إذ مضوا مهلا] [١٢١]

أى إن لنا حلولا فى الدنيا وإلا لنا ارتحالا عنها ، وقد مر البحث فى (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ) (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جاءَهُمْ) مستوفى ، وقال تعالى (قالُوا لا ضَيْرَ) أى علينا (وَلَوْ تَرى إِذْ فَزِعُوا فَلا فَوْتَ) أى لهم ، وقال الحماسى :

من صدّ عن نيرانها***فأنا ابن قيس لا براح [٣٩٣]

وقد كثر حذف خبر «لا» هذه حتى قيل : إنه لا يذكر ، وقال آخر :

٨٦٧- إذا قيل سيروا إنّ ليلى لعلّها***جرى دون ليلى مائل القرن أعضب (١)

أى لعلها قريبه.

### ما يحتمل النوعين

يكثر بعد الفاء نحو (فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ) (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) (فَمَا



---

١- خبر إن هو كلمه لعلها مع خبرها المحذوف ، وقوله «جرى» هو جواب إذا.

اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ) (فَنَظِرَةٌ إِلى مَيْسَرَةٍ) أى فالواجب كذا ، أو فعليه كذا ، أو فعليكم كذا.

ويأتى فى غيره نحو (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ) أى أمرى ، أو أمثل ، ومثله (طاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ) أى أمرنا أو أمثل ، ويدل للأول قوله :

٨٦٨- فقالت : على اسم الله ، أمرك طاعه***[وإن كنت قد كلفت ما لم أعوّد]

وقد مرّ تجويز ابن عصفور الوجهين فى «لعمرك لأفعلنّ ، وأيمن الله لأفعلنّ» وغيره جزم بأن ذلك من حذف الخبر ، وفى «نعم الرّجل زيد» وغيره جزم بأنه إذا جعل على الحذف كان من حذف المبتدأ.

### حذف الفعل وحده أو مع مضمر مرفوع أو منصوب أو معهما

يطّرد حذفه مفسّرا نحو (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجارَكَ) (إِذَا السَّماءُ انْشَقَّتْ) (قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ) والأصل : لو تملكون تملكون ، فلما حذف الفعل انفصل الضمير ، قاله الزمخشرى وأبو البقاء وأهل البيان ، وعن البصريين أنه لا يجوز «لو زيد قام» إلا فى الشعر أو الندور نحو «لو ذات سوار لطّمتنى» وقيل : الأصل لو كنتم ، فحذفت كان دون اسمها ، وقيل : لو كنتم أنتم ، فحذفا مثل «التمس ولو خاتما من حديد» وبقى التوكيد.

ويكثر فى جواب الاستفهام نحو (لَيَقُولُنَّ اللهُ) أى ليقولن خلقهن الله (وإذا قيل لهم ما ذا أنزل ربكم قالوا خيرا).

وأكثر من ذلك كله حذف القول ، نحو (وَالْمَلائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بابٍ سَلامٌ عَلَيْكُمْ) حتى قال أبو على : حذف القول من حديث البحر قل ولا حرج.

ويأتى حذف الفعل فى غير ذلك نحو (انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ) أى وأتوا خيرا ، وقال الكسائى : يكن الانتهاء خيرا ، وقال الفراء : الكلام جمله واحده ، وخيرا : نعت لمصدر محذوف ، أى انتهاءا خيرا (وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُا الدَّارَ وَالْإِيمانَ مِنْ قَبْلِهِمْ) أى واعتقدوا الإيمان من قبل هجرتهم. وقال :

٨٦٩- علفتها تبنا وماءا باردا***[حتّى شتت همّاله عيناها]

فقيل : التقدير وسقيتها ، وقيل : لا حذف ، بل ضمن علفتها معنى أنلتها وأعطيتها وألزموا صحه نحو «علفتها ماءا باردا وتبنا» فالتزموه محتجّين بقول طرفه :

٨٧٠- أعمرو بن هند ما ترى رأى صرمه] ***لها سبب ترعى به الماء والشّجر

وقالوا «الحمد لله أهل الحمد» بإضمار أمدح ، وفى التنزيل (وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ) بإضمار أذم ، ونظائره كثيره ، وقالوا «أمّا أنت منطلقا انطلقت» أى لأن كنت منطلقا انطلقت ، وقالوا «لا أكلّمه ما أنّ حراء مكانه ، وما أنّ فى السّماء نجما» أى ما ثبت ، ويروى «نجم» بالرفع ، فأنّ : فعل ماض بمعنى عرض ، وأصله عنّ.

## حذف المفعول

يكثر بعد «لو شئت» نحو (فَلَوْ شاءَ لَهَداكُمْ أَجْمَعِينَ) أى فلو

شاء هدايتكم ، وبعد نفى العلم ونحوه ، نحو (أَلا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهاءُ وَلكِنْ لا يَعْلَمُونَ) أى أنهم سفهاء (وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلكِنْ لا تُبْصِرُونَ) وعائدا على الموصول نحو (أَهذَا الَّذِى بَعَثَ اللهُ رَسُولاً) وحذف عائد الموصوف دون ذلك كقوله :

[حميت حمى تهامه بعد نجد] ***وما شيء حميت بمستباح [١۴۵]

وعائد المخبر عنه دونهما كقوله :

*علىّ ذنبا كلّه لم أصنع* [٣٣٢]

وقوله :

*فثوب لبست وثوب أجرّ (١)* [٧١٩]

وجاء فى غير ذلك ، نحو (فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيامُ شَهْرَيْنِ) (فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعامُ سِتِّينَ مِسْكِيناً) أى فمن لم يجد الرقبه ، فمن لم يستطع الصوم.

ومن غريبه حذف المقول وبقاء القول نحو (قالَ مُوسى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جاءَكُمْ) أى هو سحر ، بدليل (أَسِحْرٌ هذا) ويكثر حذفه فى الفواصل نحو (وَما قَلى) (وَلا تَخْشى) ويجوز حذف مفعولى أعطى نحو (فَأَمَّا مَنْ أَعْطى) وثانيهما فقط نحو : (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ) ، وأولهما فقط ،



---

١- رواه المؤلف فيما مضى (ص ۴٧٢) «فثوب نسيت» وشرحه وذكر له نظيرا فى المعنى.

خلافا للسهيلىّ ، نحو (حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ).

### حذف الحال

أكثر ما يرد ذلك إذا كان قولا أغنى عنه المقول نحو (وَالْمَلائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بابٍ سَلامٌ عَلَيْكُمْ) أى قائلين ذلك ، ومثله (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْراهِيمُ الْقَواعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْماعِيلُ رَبَّنا تَقَبَّلْ مِنَّا) ويحتمل أن الواو للحال وأن القول المحذوف خبر ، أى وإسماعيل يقول ، كما أن القول حذف خبرا للموصول فى (وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِياءَ ما نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونا) ويحتمل أن الخبر هنا (إِنَّ اللهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ) فالقول المحذوف نصب [على الحال] أو رفع خبرا أول ، أو لا موضع له ؛ لأنه بدل من الصله ، هذا كله إن كان (الَّذِينَ) للكفار ، والعائد الواو ، فإن كان للمعبودين عيسى والملائكه والأصنام والعائد محذوف - أى اتخذوهم - فالخبر (إِنَّ اللهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ) وجمله القول حال أو بدل.

### حذف التمييز

نحو «كم صمت» أى كم يوما ، وقال تعالى (عَلَيْها تِسْعَةَ عَشَرَ) (إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صابِرُونَ) وهو شاذ فى باب نعم نحو «من توضّأ يوم الجمعه فيها ونعمت» أى فبالرخصه أخذ ونعمت رخصه.

### حذف الاستثناء

وذلك بعد إلا وغير المسبوقين بليس ، يقال : قبضت عشره ليس إلا ،

أو ليس غير ، وقد تقدم ، وأجاز بعضهم ذلك بعد لم يكن ، وليس بمسموع.

## حذف حرف العطف

بابه الشعر كقول الحطيئه :

٨٧١- إنّ امرأ رهطه بالشّام منزله ***برمل يبرين جارا شدّ ما اغتربا

أى ومنزله برمل يبرين ، كذا قالوا ، ولك أن تقول : الجمله الثانيه صفه ثانيه ، لا معطوفه ، وحكى أبو زيد «أكلت خبزا لحما تمرا» فقيل : على حذف الواو ، وقيل : على بدل الإضراب ، وحكى أبو الحسن «أعطه درهما درهمين ثلاثه» وخرج على إضمار أو ، ويحتمل البدل المذكور ، وقد خرج على ذلك آيات ؛ إحداها (وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ ناعِمَةٌ) أى ووجوه ، عطف على (وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خاشِعَةٌ) ، والثانيه (إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللهِ الْإِسْلامُ) فيمن فتح الهمزه ، أى وأنّ الدّين ، عطف على (أَنَّهُ لا إِلهَ إِلَّا هُوَ) وبعده أن فيه فصلا بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب ، وبين المنصوبين بالمرفوع ، وقيل : بدل من أن الأولى وصلتها ، أو من القسط ، أو معمول للحكيم على أن أصله الحاكم ثم حول للمبالغه ، والثالثه (وَلا عَلَى الَّذِينَ إِذا ما أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لا أَجِدُ) أى وقلت ، وقيل : بل هو الجواب ، و (تُوَلُّوا) جواب سؤال مقدر ، كأنه قيل : فما حالهم إذ ذاك؟ وقيل : (تُوَلُّوا) حال على إضمار قد ، وأجاز الزمخشرى أن يكون (قُلْتَ) استئنافا ، أى إذا ما أتوك لتحملهم تولوا ، ثم قدر أنه قيل : لم تولوا باكين؟ فقيل : (قُلْتَ لا أَجِدُ ما أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ) ثم وسط بين الشرط والجزاء.

## حذف فاء الجواب

هو مختصّ بالضروره ، كقوله :

*من يفعل الحسنات الله يشكرها* [٨١]

وقد مر أن أبا الحسن خرّج عليه (إِنْ تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ لِلْوالِدَيْنِ).

## حذف واو الحال

تقدم فى قوله :

نصف النّهار الماء غامره [ورفيقه بالغيب لا يدرى] [٧۴٨] أى انتصف النهار والحال أن الماء غامر هذا الغائص.

## حذف قد

زعم البصريون أن الفعل الماضى الواقع حالا لا بد معه من «قد» ظاهره نحو (وَما لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ) أو مضمره نحو (أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ) (أَوْ جاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) وخالفهم الكوفيون ، واشترطوا ذلك فى الماضى الواقع خبرا لكان كقوله عليه الصلاه والسّلام لبعض أصحابه «أليس قد صلّيت معنا» ،

وقول الشاعر :

٨٧٢- وكنّا حسبنا كلّ بيضاء شحمه***عشيّه لاقينا جذاما وحميرا

وخالفهم البصريون. وأجاز بعضهم «إن زيدا لقام» على إضمار قد ، وقال الجميع : حقّ الماضى المثبت المجاب به القسم أن يقرن باللام وقد نحو (تَاللهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللهُ عَلَيْنا) وقيل فى (قُتِلَ أَصْحابُ الْأُخْدُودِ) إنه جواب للقسم على إضمار اللام وقد جميعا للطول ، وقال :

حلفت لها بالله حلفه فاجر***لناموا ، فما إن من حديث ولا صال [٢٨٨]

فأضمر «قد» وأما (وَلَئِنْ أَرْسَلْنا رِيحاً فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ) فزعم قوم أنه من ذلك ، وهو سهو ، لأن ظلّوا مستقبل ، لأنه مرتب على الشرط وساد مسد جوابه ؛ فلا سبيل فيه إلى قد ؛ إذ المعنى ليظلّنّ ، ولكن النون لا تدخل على الماضى.

## حذف لا التبرئه

حكى الأخفش «لا رجل وامرأه» بالفتح ، وأصله ولا امرأه ، فحذفت لا وبقى البناء للتركيب بحاله.

## حذف لا النافيه و غيرها

يطرد ذلك فى جواب القسم إذا كان المنفى مضارعا نحو (تَاللهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ) وقوله :

٨٧٣- فقلت : يمين الله أبرح قاعدا***[ولو قطعوا رأسى لديك وأوصالى]

وبقل مع الماضى كقوله :

٨٧٤- فإن شئت آليت بين المقا***م والرّكن والحجر الأسود

نسيتك مادام عقلى معى ***أمدّ به أمد السّرمد

ويسهله تقدم لا على القسم كقوله :

٨٧٥- فلا والله نادى الحىّ قومى ***[طوال الدّهر ما دعى الهديل]

وسمع بدون القسم كقوله :

٨٧٦- وقولى إذا ما أطلقوا عن بعيرهم : ***يلاقونه حتّى يؤوب المنخّل

وقد قيل به فى (يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا) أى لئلا ، وقيل : المحذوف مضاف ، أى كراهه أن تضلوا.

## حذف ما النافيه

ذكر ابن معطى ذلك فى جواب القسم ، فقال فى ألفيته :

وإن أتى الجواب منفيّا بلا***أو ما كقولى والسّما ما فعلا

فإنّه يجوز حذف الحرف ***إن أمن الإلباس حال الحذف

قال ابن الخباز : وما رأيت فى كتب النحو إلّا حذف لا ، وقال لى شيخنا : لا يجوز حذف ما ، لأن التصرف فى لا أكثر من التصرف فى ما ، انتهى.

وأنشد ابن مالك :

۸۷۷- فو الله ما نلتم وما نيل منكم ***بمعتدل وفق ولا متقارب

وقال : أصله ما ما نلتم ، ثم فى بعض كتبه قدر المحذوف «ما» النافيه ، وفى بعضها قدره ما الموصوله.

## حذف ما المصدريه

قاله أبو الفتح فى قوله :

بآيه يقدمون الخيل شعثا***[كأنّ على سنابكها مداما [۶۶۱]

والصواب أن آيه مضافه إلى الجمله كما مر ، وعكسه قول سيبويه فى قوله :

[ألا من مبلغ عنّى تميما] ***بآيه ما تحبّون الطعاما [۶۶۳]

إن ما زائده ، والصواب أنها مصدريه.

## حذف كى المصدريه

أجازه السيرا فى نحو «جئت لتكرمنى» وإنما يقدر الجمهور هنا «أن» بعينها ، لأنها أمّ الباب ؛ فهى أولى بالتجوز.

## حذف أداه الاستثناء

لا أعلم أن أحدا أجازه ، إلا أن السهيلى قال فى قوله تعالى (وَلا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ) الآيه : لا يتعلق الاستثناء بفاعل إذ لم ينه عن أن يصل إلا أن يشاء الله بقوله ذلك ، ولا بالنهى ، لأنك إذا قلت أنت منهىّ عن أن تقوم إلا أن يشاء الله فلست بمنهى ، فقد سلّطته على أن يقوم ويقول : شاء الله ذلك ، وتأويل ذلك أن الأصل إلا قائلا إلا أن يشاء الله ، وحذف القول كثير ، اه فتضمن كلامه حذف أداه الاستثناء والمستثنى جميعا ، والصواب أن الاستثناء مفرّغ ، وأن المستثنى مصدر أو حال ، أى إلا قولا مصحوبا بأن يشاء الله ، أو إلا متلبسا بأن يشاء الله ، وقد علم أنه لا يكون القول مصحوبا بذلك إلا مع حرف الاستثناء ، فطوى ذكره لذلك ، وعليهما فالباء محذوفه من أن ، وقال بعضهم : يجوز أن يكون (أَنْ يَشاءَ اللهُ) كلمه تأييد ، أى لا تقولّنه أبدا ، كما قيل فى (وَما يَكُونُ لَنا أَنْ نَعُودَ فِيها إِلَّا أَنْ يَشاءَ اللهُ رَبُّنا) ؛ لأن عودهم فى ملتهم مما لا يشاؤه الله سبحانه. وجوّز الزمخشرى أن يكون المعنى ولا تقولن ذلك إلا أن يشاء الله أن تقوله بأن يأذن لك فيه ، ولما قاله مبعد ، وهو أن ذلك معلوم فى كل أمر ونهى ، ومبطل ، وهو أنه يقتضى النهى عن قول إنى فاعل ذلك غدا مطلقا ، وبهذا يردّ أيضا قول من زعم أن الاستثناء منقطع ، وقول من زعم أن (إِلَّا أَنْ يَشاءَ اللهُ) كنايه عن التأييد.

## حذف لام التوطئه

(وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ) (وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ

لَمُشْرِكُونَ) (وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنا وَتَرْحَمْنا لَنَكونَنَّ مِنَ الْخاسِرِينَ) بخلاف (وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخاسِرِينَ).

## حذف الجار

يكثر ويطّرد مع أنّ وأن نحو (يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا) أى بأن ، ومثله (بَلِ اللهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَداكُمْ) (وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي) (وَنَطْمَعُ أَنْ يُدْخِلَنا رَبُّنا) (وَأَنَّ الْمَساجِدَ لِلَّهِ) أى : ولأن المساجد لله (أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذا مِتُّمْ) أى بأنكم.

وجاء فى غيرهما نحو : (قَدَّرْناهُ مَنازِلَ) أى قدر ناله (وَيَبْغُونَها عِوَجاً) أى يبغون لها (إِنَّما ذلِكُمُ الشَّيْطانُ يُخَوِّفُ أَوْلِياءَهُ) أى يخوفكم بأوليائه.

وقد يحذف مع بقاء الجر كقول رؤبه - وقد قيل له كيف أصبحت - «خير عافاك الله» وقولهم «بكم درهم اشتريت» ويقال فى القسم «الله لأفعلنّ».

## حذف أن الناصبه

هو مطرد فى موضع معروفه ، وشاذ فى غيرها نحو «خذ اللص قبل يأخذك» و «مره يحفرها» و «لا بدّ من تتبعها» وقال به سيبوه فى قوله :

٨٧٨- [فلم أر مثلها خباسه واجد] ***ونهنهت نفسى بعد ما كدت أفعله

وقال المبرد : الأصل أفعلها ، ثم حذفت الألف ونقلت حركه الهاء

إلى ما قبلها ، وهـذا أولى من قول سـيبويه ، لأنه أضـمر أن فى موضع حقها أن لا تدخل فيه صـريحا وهو خبر كاد ، واعتد بها مع ذلك بإبقاء عملها.

وإذا رفع الفعل بعد إضـمار أن سهل الأمر ، ومع ذلك فلا ينقاس ، ومنه (قُلْ أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِّى أَعْبُدُ) (وَمِنْ آياتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ) و «تسمع بالمعيدىّ خير من أن تراه» وهو الأشهر فى بيت طرفه :

ألا أيّها ذا الزّاجرى أحضر الوغى ***وأن أشهد اللّذّات هل أنت مخلدى؟ [۶۱۶]

وقرىء (أعبد) بالنصب كما روى «أحضـر» كذلك ، وانتصاب (غَيْرِ) فى الآيه على القراءتين لا يكون بأعبد ؛ لأن الصـله لا تعمل فيما قبل الموصول ، بل بتأمرونى ، و (أَنْ أَعْبُدَ) بدل اشتمال منه ، أى تأمرونى بغير الله عبادته.

### حذف لام الطلب

هو مطرد عنـد بعضـهم فى نحو «قـل له يفعـل» وجعل منه (قُلْ لِعِبادِىَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاةَ) (وَقُلْ لِعِبادِى يَقُولُوا) وقيل : هو جواب لشرط محذوف ، أو جواب للطلب ، والحقّ أن حذفها مختص بالشعر كقوله :

محمّد تفد نفسك كلّ نفس ***[إذا ما خفت من أمر تبالا] [۳۷۱]

### حذف حرف النداء

نحو (أَيُّهَ الثَّقَلانِ) (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هذا) (أَنْ أَدُّوا إِلَىَّ

عِبادَ اللهِ) وشذ فى اسمى الجنس والإشاره فى نحو «أصبح ليل» وقوله :

٨٧٩- [إذا هملت عينى لها قال صاحبى]: ***بمثلك هذا لوعه وغرام

ولحن بعضهم المتنبى فى قوله :

٨٨٠- هذى برزت لنا فهجت رسيسا***[ثمّ انثنيت وما شفيت رسيسا]

وأجيب بأن «هـذى» مفعول مطلق : أى برزت هـذه البرره ، وردّه ابن مالك بأنه لا يشار إلى المصـدر إلا منعوتا بالمصـدر المشار إليه كضربته ذلك الضرب ، ويرده بيت أنشده هو ، وهو قوله :

٨٨١- يا عمرو إنّك قد مللت صحابتى ***وصحابتيك إخال ذاك قليل

## حذف همزه الاستفهام

قد ذكر فى أول الباب الأول من هذا الكتاب.

## حذف نون التوكيد

يجوز فى نحو «لأفعلن» فى الضروره كقوله :

٨٨٢- فلا وأبى لنأتيها جميعا***ولو كانت بها عرب وروم

ويجب حذف الخفيفه إذا لقيها ساكن نحو «اضرب الغلام» بفتح الباء ، والأصل اضربن ، وقوله :

لا تهين الفقير علّك أن ***تركع يوما والدّهر قد رفعه [٢٥٥]

وإذا وقف عليها تاليه ضمه أو كسره ويعاد حينئذ ما كان حذف لأجلها ، فيقال فى «اضربن يا قوم» : اضربوا ، وفى «اضربن يا هند» : اضربى ، قيل : وحذفها فى غير ذلك ضروره كقوله :

٨٨٣- اضرب عنك الهموم طارقها***ضربك بالسّيف قونس الفرس

وقيل : ربما جاء فى النثر ، وخرّج بعضهم عليه قراءه من قرأ (أَلَمْ نَشْرَحْ) بالفتح ،وقيل : إن بعضهم ينصب بلم ويجزم بلن ، ولك أن تقول : لعل المحذوف فيهما الشديده ؛ فيجاب بأن تقليل الحذف والحمل على ما ثبت حذفه أولى.

## حذف نونى التثنيه و الجمع

يحذفان للإضافه نحو (تَبَّتْ يَدا أَبِى لَهَبٍ) و (إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَهِ) ولشبه الإضافه نحو «لا غلامى لزيد» و «لا مكرمى لعمرو» إذا لم تقدر اللام مقحمه ، ولتقصير الصله نحو «الضّاربا زيدا ، والضّاربو عمرا» وللام الساكنه قليلا نحو (لَذائِقُوا الْعَذابِ) فيمن قرأه بالنصب ، وللضروره نحو قوله :

٨٨٤- هما خطّتا : إمّا إسار ومنّه ، ***وإمّا دم ، والقتل بالحرّ أجدر

[ص ٦٩٩]

فيمن رواه برفع «إسار ومنه» وأمامن خفض فبالإضافه ، وفصل بين المتضايفين بإمّا ؛ فلم ينفكّ البيت عن ضروره ، واختلف فى قوله :

٨٨٥- [ربّ حىّ عرندس ذى طلال] ***لا يزالون ضاربين القباب

فقيل : الأصل : ضاربين ضاربى القباب ، وقيل للقباب ، كقوله :

*أشارت كليب بالأكفّ الأصابع* [٢]

وقيل : ضاربين معرب إعراب مساكين ، فنصبه بالفتحه ، لا بالياء.

## حذف التنوين

يحذف لزوما لدخول أل نحو «الرّجل» وللإضافه نحو «غلامك» ولشبهها نحو «لا مال لزيد» إذا لم تقدر اللام مقحمه ؛ فإن قدرت فهو مضاف ، ولمانع الصرف نحو «فاطمه» وللوقف فى غير النصب ، وللاتصال بالضمير نحو «ضاربك» فيمن قال إنه غير مضاف ، فأما قوله :

[وما أدرى وظنّى كلّ ظنّى] ***أمسلمنى إلى قوم شراحى [٥٦٣]

فضروره ، خلافا لهشام ، ثم هو نون وقايه لا تنوين كقوله :

وليس الموافينى ليرفد خائبا***[فإنّ له أضعاف ما كان أمّلا] [٥٦۴]

إذ لا يجتمع التنوين مع ال ، ولكون الاسم علما موصوفا بما اتصل به وأضيف إلى علم ، من ابن وابنه اتفاقا ، أو بنت عند قوم من العرب ، فأما قوله :

٨٨۶- جاريه من قيس بن ثعلبه ***[كريمه أخوالها والعصبه]

فضروره ، ويحذف لالتقاء الساكنين قليلا كقوله :

فألفيته غير مستعتب ***ولا ذاكر الله إلّا قليلا [٧٩٣]

وإنما آثر ذلك على حذفه للإضافه لإراده تماثل المتعاطفين فى التنكير ، وقرىء (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ اللهُ الصَّمَدُ) (وَلَا اللَّيْلُ سابِقُ النَّهارِ) بترك تنوين أحد وسابق وينصب النهار.

واختلف لم ترك التنوين (١) فى نحو «قبضت عشره ليس غير» فقيل : لأنه مبنى كقبل وبعد ، وقيل : لنيه الإضافه وإن الضمه إعراب وغير متعينه لأنها اسم ليس ، لا محتمله لذلك وللخبريه ، ويرده أن هذا التركيب مطرد ، ولا يحذف تنوين مضاف لعير مذكور باطراد ، إلا إن أشبه فى اللفظ المضاف نحو «قطع الله يد ورجل من قالها» فإن الأول مضاف للمذكور ، والثانى لمجاورته له مع أنه المضاف إليه فى المعنى كأنه مضاف إليه لفظا.

## حذف أل

تحذف للاضافه المعنويه ، وللنداء نحو «يا رحمن» إلا من اسم الله تعالى ، والجمل المحكيه ، قيل : والاسم المشبه به نحو «يا الخليفه هيبه» وسمع «سلام عليكم» بغير تنوين ؛ فقيل : على إضمار أل ، ويحتمل عندى كونه على تقدير المضاف إليه ، والأصل سلام الله عليكم ، وقال الخليل فى «ما يحسن بالرّجل خير منك أن يفعل كذا» هو على نيه أل فى خبر ، ويرده أنه لا تجامع من الجاره للمفضول ، وقال الأخفش : اللام زائده ، وليس هذا



---

١- فى نسخه «لم ترك تنوين غير فى نحو - إلخ».

بقياس ، والتركيب قياسى ، وقال ابن مالك : خير بدل ، وإبدال المشتق ضعيف ، وأولى عندى أن يخرج على قوله :

ولقد أمرّ على اللّئيم يسبّنى ***[فمضيت ثمّت قلت لا يعنينى] [۱۴۲]

### حذف لام الجواب

وذلك ثلاثه : حذف لام جواب لو نحو (لَوْ نَشاءُ جَعَلْناهُ أُجاجاً) وحذف لام لقد ، يحسن مع طول الكلام نحو (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاها) وحذف لام لأفعلنّ يختص بالضروره كقول عامر بن الطّفيل :

۸۸۷- وقتيل مرّه أثأرنّ ؛ فإنّه ***فرغ ، وإنّ أخاكم لم يثأر

### حذف جمله القسم

كثير جدا ، وهو لازم مع غير الباء من حروف القسم ، وحيث قيل «لأفعلنّ» أو «لقد فعل» أو «لئن فعل» ولم يتقدم جمله قسم فثمّ جمله قسم مقدره ، نحو (لَأُعَذِّبَنَّهُ عَذاباً شَدِيداً) الآيه (وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللهُ وَعْدَهُ) (لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ) واختلف فى نحو «لزيد قائم» ونحو «إنّ زيدا قائم ، أو لقائم» هل يجب كونه جوابا لقسم أولا؟

### حذف جواب القسم

يجب إذا تقدم عليه أو اكتنفه ما يغنى عن الجواب ؛ فالأول نحو «زيد قائم

والله» ومنه «إن جاءنى زيـد والله أكرمته» والثانى نحو «زيـد والله قائم» فإن قلت «زيد والله إنه قائم ، أو لقائم» احتمل كون المتأخر عنه خبرا عن المتقدم عليه ، واحتمل كونه جوابا وجمله القسم وجوابه الخبر.

ويجوز فى غير ذلك ، نحو (وَالنَّازِعاتِ غَرْقاً) الآيات ، أى لتبعثنّ ، بـدليل ما بعـده ، وهـذا المقدر هو العامل فى (يَوْمَ تَرْجُفُ) أو عامله اذكر ، وقيل : الجواب (إِنَّ فِى ذلِكَ لَعِبْرَةً) وهو بعيـد لبعـده ، ومثله (ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ) أى لنهلكن ، بدليل (كَمْ أَهْلَكْنا) أو إنك لمنـذر ، بـدليل (بَلْ عَجِبُوا أَنْ جاءَهُمْ مُنْذِرٌ) وقيل : الجواب مـذكور ؛ فقال الأخفش (لَقَدْ عَلِمْنَا) وحذفت اللام للطول مثل (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاها) وقال ابن كيسان (ما يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ) الآيه ، الكوفيون (بَلْ عَجِبُوا) والمعنى لقد عجبوا ، بعضـهم (إِنَّ فِى ذلِكَ لَذِكْرى) ومثلـه (ص وَالْقُرْآنِ ذِى الـذِّكْرِ) أى إنه لمعجز ، أو (إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ) أو مـا الأمر كمـا يزعمـون ، وقيـل : مـذكور ؛ فقـال الكوفيون والزجـاج (إِنَّ ذلِكَ لَحَقٌّ) وفيه بعـد ، الأخفش (إِنْ كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ الرُّسُلَ) الفراء وثعلب (أَحْرَصَ) لأن معناها صدق الله ، ويرده أن الجواب لا يتقدم ، وقيل : (كَمْ أَهْلَكْنا) وحذفت اللام للطول.

### حذف جمله الشرط

هو مطّرد بعـد الطلب نحو (فَاتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ اللهُ) أى فإن تتبعونى يحببكم الله (فَاتَّبِعْنِى أَهْدِكَ) (رَبَّنا أَخِّرْنا إِلى أَجَلٍ قَرِيبٍ نُجِبْ دَعْوَتَكَ وَنَتَّبِعِ الرُّسُلَ).

وجاء بدونه نحو (إِنَّ أَرْضِى واسِعَةٌ فَإِيَّاىَ فَاعْبُدُونِ) أى فإن لم

يتأت إخلاص العباده لى فى هـذه البلـده فإياى فاعبدون فى غيرها (أَم اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِياءَ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ) أى إن أرادوا أولياء بحق فـالله هو الولى (أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْكِتابُ لَكُنَّا أَهْدى مِنْهُمْ ، فَقَدْ جاءَكُمْ بَيِّنَهٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَهُدىً وَرَحْمَهٌ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَّبَ بِآياتِ اللهِ) أى إن صـدقتم فيما كنتم تعدون به من أنفسـكم فقد جاءكم بينه وإن كذبتم فلا أحد أكذب منكم فمن أظلم ، وإنما جعلت هـذه الآيه من حـذف جمله الشـرط فقط - وهى من حـذفها وحـذف جمله الجواب - لأنه قد ذكر فى اللفظ جمله قـائمه مقـام الجواب ، وذلـك يسـمى جوابـا تجوزا كمـا سيأتى ، وجعل منه الزمخشـرى وتبعه ابن مالك بـدر الـدين (فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ) أى إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم ، ويرده أن الجواب المنفى بلم لا تدخل عليه الفاء.

وجعل منه أبو البقاء (فَذلِكَ الَّذِى يَدُعُّ الْيَتِيمَ) أى إن أردت معرفته فذلك ، وهو حسن.

وحذف جمله الشرط بدون الأداه كثير كقوله :

٨٨٨- فطلقها فلست لها بكفء***وإلّا بعل مفرقك الحسام

أى وإلا تطلقها.

## حذف جمله جواب الشرط

وذلك واجب إن تقـدم عليه أو اكتنفه ما يـدلّ على الجواب : فالأول نحو «هو ظالم إن فعل» والثانى نحو «هو إن فعل ظالم» (وَإِنَّا إِنْ شاءَ اللهُ لَمُهْتَدُونَ) ومنه «والله إن جاءنى زيد لأكرمنه» وقول ابن معطى :

*اللّفظ إن يفد هو الكلام*

إما من ذلك ففيه ضروره ، وهو حذف الجواب مع كون الشرط مضارعا ، وإما الجواب الجمله الاسميه وجملتا الشرط والجواب خبر ففيه ضروره أيضا ، وهى حذف الفاء كقوله :

*من يفعل الحسنات الله يشكرها* [٨١]

ووهم ابن الخباز إذ قطع بهذا الوجه ، ويجوز حذف الجواب فى غير ذلك نحو (فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقاً فِي الْأَرْضِ) الآيه ، أى فافعل (وَلَوْ أَنَّ قُرْآناً سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبالُ) الآيه ، أى لما آمنوا به ، بدليل (وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمنِ) والنحويون يقدرون : لكان هذا القرآن ، وما قدرته أظهر (لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ) أى لارتدعتم وما ألهاكم التكاثر (وَلَوِ افْتَدى بِهِ) أى ما تقبّل منه (وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَهٍ) أى لأدرككم (وَإِذا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا ما بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَما خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ) أى أعرضوا ، بدليل ما بعده (أَإِنْ ذُكِّرْتُمْ) أى تطيرتم (وَلَوْ جِئْنا بِمِثْلِهِ مَدَداً) أى لنفد (وَلَوْ تَرى إِذِ الْمُجْرِمُونَ ناكِسُوا رُؤُسِهِمْ) أى لرأيت أمرا فظيعا (وَلَوْ لا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ) أى لهلكتم (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كانَ مِنْ عِنْدِ اللهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ) قال الزمخشرى : تقديره ألستم ظالمين ، بدليل (إِنَّ اللهَ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ) ويرده أن جمله الاستفهام لا تكون جوابا إلا بالفاء مؤخره عن الهمزه نحو «إن جئتك أفما تحسن إلىّ» ومقدمه على غيرها نحو «فهل تحسن إلى».

تنبيه - التحقيق أن من حذف الجواب مثل (مَنْ كانَ يَرْجُوا لِقاءَ اللهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللهِ لَآتٍ) لأن الجواب مسبّب عن الشرط ، وأجل الله آت سواء

أوجد الرجاء أم لم يوجد ، وإنما الأصل فليبادر بالعمل فإن أجل الله لآت ، ومثله (وَإِنْ تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ) أى فاعلم أنه غنى عن جهرك (فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ) (وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ) أى فتصبّر (فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ) (إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ) أى فاصبروا (فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ) (وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُواتِ الشَّيْطانِ) أى يفعل الفواحش والمنكرات (فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشاءِ وَالْمُنْكَرِ) (وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا) أى يغلب (فَإِنَّ حِزْبَ اللهِ هُمُ الْغالِبُونَ) (وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلاقَ) أى فلا تؤذوهم بقول ولا فعل ؛ فإن الله يسمع ذلك ويعلمه (فَإِنْ تَوَلَّوْا) أى فلا لوم علىّ (فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ).

### حذف الكلام بجملته

يقع ذلك باطراد فى مواضع :

أحدها : بعد حرف الجواب ، يقال : أقام زيد؟ فتقول : نعم ، وألم يقم زيد؟ فتقول : نعم ، إن صدّقت النفى ، وبلى ، إن أبطلته ، ومن ذلك قوله :

٨٨٩- قالوا : أخفت؟ فقلت : إنّ ، وخيفتى ***ما إن تزال منوطه برجائى

فإن إنّ هنا بمعنى نعم ، وأما قوله :

ويقلن : شيب قد علا***ك وقد كبرت فقلت : إنّه [٤٩]

فلا يلزم كونه من ذلك ، خلافا لأكثرهم ؛ لجواز أن لا تكون الهاء للسكت ، بل اسما لإنّ على أنها المؤكده والخبر محذوف ، أى إنه كذلك.

الثانى : بعد نعم وبئس إذا حذف المخصوص ، وقيل : إن الكلام جملتان نحو (إِنَّا وَجَدْناهُ صابِراً نِعْمَ الْعَبْدُ).

والثالث : بعد حروف النداء فى مثل (يا لَيْتَ قَوْمِى يَعْلَمُونَ) إذا قيل : إنه على حذف المنادى ، أى يا هؤلاء.

الرابع : بعد إن الشرطيه كقوله :

٨٩٠- قالت بنات العمّ يا سلمى وإن ***كان فقيرا معدما؟ قالت : وإن

أى : وإن كان كذلك رضيته.

الخامس : فى قولهم «افعل هذا إمّا لا» أى إن كنت لا تفعل غيره فافعله.

## حذف أكثر من جمله

فى غير ما ذكر ، أنشد أبو الحسن :

٨٩١- إن يكن طبّك الدّلال فلو فى ***سالف الدّهر والسّنين الخوالى

أى إن كان عادتك الدلال فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناه منك ، وقالوا فى قوله تعالى (فَقُلْنا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِها ، كَذلِكَ يُحْيِ اللهُ الْمَوْتى) : إن التقدير فضربوه فحيى فقلنا : كذلك يحيى الله ، وفى قوله تعالى (أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ) الآيه : إن التقدير : فأرسلون إلى يوسف لأستعبره الرؤيا فأرسلوه فأتاه وقال له يا يوسف ؛ وفى قوله تعالى (فَقُلْنَا اذْهَبا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآياتِنا فَدَمَّرْناهُمْ) إن التقدير فأتياهم فأبلغاهم الرساله فكذبوهما فدمرناهم.

تنبيه – الحذف الذى يلزم النحوىّ النظر فيه هو ما اقتضته الصناعه ، وذلك بأن يجد خبرا بدون مبتدأ أو بالعكس ، أو شرطا بدون جزاء أو بالعكس ، أو معطوفا بدون معطوف عليه ، أو معمولا بدون عامل ، نحو (لَيَقُولُنَّ اللهُ) ونحو (قالُوا خَيْراً) ونحو «خير عافاك الله» وأما قولهم فى نحو (سَرابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ) إن التقدير : والبرد ، ونحو (وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّها عَلَيَّ أَنْ عَبَّدْتَ بَنِى إِسْرائِيلَ) إن التقدير ولم تعبدنى ، ففضول فى فن النحو ، وإنما ذلك للمفسر ، وكذا قولهم : يحذف الفاعل لعظمته وحقاره المفعول أو بالعكس أو للجهل به أو للخوف عليه أو منه أو نحو ذلك ، فإنه تطفل منهم على صناعه البيان ، ولم أذكر بعض ذلك فى كتابى جريا على عادتهم ، وأنشد متمثلا :

٨٩٢- وهل أنا إلّا من غزّيه : إن غوت ***غويت ، وإن ترشد غزيّه أرشد

بل لأنى وضعت الكتاب لإفاده متعاطى التفسير والعربيه جميعا ، وأما قولهم فى «راكب النّاقه طليحان» إنه على حذف عاطف ومعطوف ، أى والناقه ، فلازم لهم ؛ ليطابق الخبر المخبر عنه ، وقيل : هو على حذف مضاف ، أى أحد طليحين ، وهذا لا يتأتى فى نحو «غلام زيد ضربتهما».

## الباب السادس : فى التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين و الصواب خلافها

وهى كثيره ، والذى يحضرنى الآن منها عشرون موضعا.

أحدها : قولهم فى لو «إنها حرف امتناع لامتناع» وقد بيّنا الصواب فى ذلك فى فصل لو ، وبسطنا القول فيه بما لم نسبق إليه.

والثانى : قولهم فى إذا غير الفجائيه «إنها ظرف لما يستقبل من الزمان وفيها معنى الشرط غالبا» وذلك معيب من جهات :

إحداها : أنهم يذكرونه فى كل موضع ، وإنما ذلك تفسير للأداه من حيث هى ، وعلى المعرب أن يبين فى كل موضع : هل هى متضمنه لمعنى الشرط أم لا؟

وأحسن مما قالوه أن يقال ، إذا أريد تفسيرها من حيث هى : ظرف مستقبل خافض لشرطه منصوب بجوابه صالح لغير ذلك.

والثانيه : أن العباره التى تلقى للمتدرّبين يطلب فيها الإيجاز لتخف على الألسنه ؛ إذ الحاجه داعيه إلى تكرارها ، وكان أخصر من قولهم لما يستقبل من الزمان أن يقولوا : مستقبل.

والثالثه : أن المراد أنها ظرف موضوع للمستقبل ، والعباره موهمه أنها

محل للمستقبل ، كما تقول : اليوم ظرف للسفر ؛ فإن الزمان قد يجعل ظرفا للزمان مجازا كما تقول : كتبته فى يوم الخميس فى عام كذا ، فإن الثانى حال من الأول ، فهو ظرف له على الاتساع ، ولا يكون بدلا منه ؛ إذ لا يبدل الأكثر من الأقل على الأصح ، ولو قالوا «ظرف مستقبل» لسلموا من الإسهاب والإيهام المذكورين.

والرابعه : أن قولهم «غالبا» راجع إلى قولهم «فيه معنى الشرط» كذا يفسرونه ، وذلك يقتضى أن كونه ظرفا وكونه للزمان وكونه للمستقبل لا يتخلّفن ، وقد بينا فى بحث إذا أن الأمر بخلاف ذلك.

الثالث : قولهم «النعت يتبع المنعوت فى أربعه من عشره» وإنما ذلك فى النعت الحقيقى ، فأما السببى فإنما يتبع فى اثنين من خمسه : واحد من أوجه الإعراب ، وواحد من التعريف والتنكير ، وأما الإفراد والتذكير وأضدادهما فهو فيها كالفعل تقول : مررت برجلين قائم أبواهما ، وبرجال قائم آباؤهم ، وبرجل قائمه أمّه وبامرأه قائم أوها ، وإنما يقول : قائمين أبواهما ، وقائمين آباؤهم ، من يقول أكلونى البراغيث ، وفى التنزيل (رَبَّنا أَخْرِجْنا مِنْ هذِهِ الْقَرْيَهِ الظَّالِمِ أَهْلُها) غير أن الصفه الرافعه للجمع يجوز فيها فى الفصيح أن تفرد ، وأن تكسّر ، وهو أرجح على الأصح كقوله :

٨٩٣- بكرت عليه بكره فوجدته ***قعودا عليه بالصّريم عواذله

وصح الاستشهاد بالبيت لأن هذا الحكم ثابت أيضا للخبر والحال.

والرابع : قولهم فى نحو (وَكُلا مِنْها رَغَداً) «إن رغدا نعت مصدر محذوف» ومثله (وَاذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيراً) وقول ابن دريد :

واشتعل المبيضّ فى مسودّه ***مثل اشتعال النّار فى جزل الغضا [٦٧٧]

أى أكلا رغدا ، وذكرا كثيرا ، واشتعالا مثل اشتعال النار.

قيل : ومذهب سيبويه والمحققين خلاف ذلك ، وأن المنصوب حال من ضمير مصدر الفعل ، والأصل فكلاه ، واشتعله ، أى فكلا الأكل واشتعل الاشتعال ودليل ذلك قولهم «سير عليه طويلا» ولا يقولون طويل ، ولو كان نعتا للمصدر لجاز ، وبدليل أنه لا يحذف الموصوف إلا والصفه خاصه بجنسه ، تقول «رأيت كاتبا» ولا تقول : رأيت طويلا ، لأن الكتابه خاصه بجنس الإنسان دون الطول

وعندى فيما احتجوا به نظر ؛ أما الأول فلجواز أن المانع من الرفع كراهيه اجتماع مجازين : حذف الموصوف ، وتصيير الصفه مفعولا على السّعه ؛ ولهذا يقولون «دخلت الدّار» بحذف فى توسعا ، ومنعوا «دخلت الأمر» لأن تعلق الدخول بالمعانى مجاز ، وإسقاط الخافض مجاز ، وتوضيحه أنهم يفعلون ذلك فى صفه الأحيان ؛ فيقولون : سير عليه زمن طويل ، فإذا حذفوا الزمان قالوا : طويلا ، بالنصب لما ذكرنا ، وأما الثانى فلأن التحقيق أن حذف الموصوف إنما يتوقف على وجدان الدليل ، لا على الاختصاص ، بدليل (وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ أَنِ اعْمَلْ سابِغاتٍ) أى دروعا سابغات ، ومما يقدح فى قولهم مجىء نحو قولهم «اشتمل الصّمّاء» أى الشمله الصماء ، والحاليه متعذّره لتعريفه.

والخامس : قولهم «الفاء جواب الشرط» والصواب أن يقال : رابطه لجواب الشرط ، وإنما جواب الشرط الجمله

والسادس : قولهم «العطف على عاملين» والصواب على معمولى عاملين.

والسابع : قولهم «بل حرف إضراب» والصواب حرف استدراك وإضراب ؛ فإنها بعد النفى والنهى بمنزله لكن سواء.

والثامن : قولهم فى نحو «ائتنى أكرمك» : إن الفعل مجزوم فى جواب الأمر ، والصحيح أنه جواب لشرط مقدر ، وقد يكون إنما أرادوا تقريب المسافه على المتعلمين.

والتاسع : قولهم فى المضارع فى مثل «يقوم زيد» : فعل مضارع مرفوع لخلوه من ناصب وجازم ، والصواب أن يقال : مرفوع لحلوله محل الاسم ، وهو قول البصريين ، وكأن حاملهم على ما فعلوا إراده التقريب ، وإلا فما بالهم يبحثون على تصحيح قول البصريين فى ذلك ، ثم إذا أعربوا أو عربوا قالوا خلاف ذلك؟.

والعاشر : قولهم «امتنع نحو سكران من الصرف للصفه والزياده ، ونحو عثمان للعلميه والزياده» وإنما هذا قول الكوفيين ، فأما البصريون فمذهبهم أن المانع الزياده المشبهه لألفى التأنيث ، ولهذا قال الجرجانى : وينبغى أن تعدّموا مع الصرف ثمانيه لا تسعه ، وإنما شرطت العلميه أو الصفه لأن الشبه لا يتقوم إلا بأحدهما ، ويلزم الكوفيين أن يمنعوا صرف نحو عفريت - علما - فإن أجابوا بأن المعتبر هو زيادتان بأعيانهما ، سألناهم عن عله الاختصاص ؛ فلا يجدون مصرفا عن التعليل بمشابهه ألفى التأنيث ؛ فيرجعون إلى ما اعتبره البصريون.

والحادى عشر : قولهم فى نحو قوله تعالى (فَانْكِحُوا ما طابَ لَكُمْ

مِنَ النِّساءِ مَثْنى وَثُلاثَ وَرُباعَ) «إن الواو نائبه عن أو» ولا يعرف ذلك فى اللغه ، وإنما يقوله بعض ضعفاء المعربين والمفسرين ، وأما الآيه فقال أبو طاهر حمزه بن الحسين الإصفهانى فى كتابه المسمى ب- «الرساله المعربه عن شرف الإعراب» القول فيها بأن الواو بمعنى أو عجز عن درك الحق ، فاعلموا أن الأعداد التى تجمع قسمان : قسم يؤتى به ليضم بعضه إلى بعض وهو الأعداد الأصول ، نحو (ثَلاثَهِ أَيَّامٍ فِى الْحَجِّ وَسَبْعَهٍ إِذا رَجَعْتُمْ ، تِلْكَ عَشَرَهٌ كامِلَهٌ) (ثَلاثِينَ لَيْلَهً وَأَتْمَمْناها بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَهً) وقسم يؤتى به لا ليضم بعضه إلى بعض ، وإنما يراد به الانفراد ، لا الاجتماع ، وهو الأعداد المعدوله كهذه الآيه وآيه سوره فاطر ، وقال : أى منهم جماعه ذوو جناحين جناحين وجماعه ذوو ثلاثه ثلاثه وجماعه ذوو أربعه أربعه ؛ فكل جنس مفرد بعدد ، وقال الشاعر :

٨٩۴- ولكنّما أهلى بواد أنيسه ***ذئاب تبغّى النّاس مثنى وموحدا

ولم يقولوا ثلاث وخماس ويريدون ثمانيه كما قال تعالى (ثَلاثَهِ أَيَّامٍ فِى الْحَجِّ وَسَبْعَهٍ إِذا رَجَعْتُمْ) وللجهل بمواقع هذه الألفاظ استعملها المتنبى فى غير موضع التقسيم ، فقال :

أحاد أم سداس فى أحاد***ليلتنا المنوطه بالتّنادى [ ۶۰]

وقال الزمخشرى : فإن قلت الذى أطلق للناكح فى الجمع أن يجمع بين اثنين أو ثلاث أو أربع ، فما معنى التكرير فى مثنى وثلاث ورباع؟ قلت : الخطاب للجميع ؛ فوجب التكرير ليصيب كل ناكح يريد الجمع ما أراده من العدد الذى أطلق له ، كما تقول للجماعه : اقتسموا هذا المال

درهمين درهمين وثلاثه ثلاثه وأربعه أربعه ، ولو أفردت لم يكن له معنى. فإن قلت : لم جاء العطف بالواو دون أو؟ قلت : كما جاء بها فى المثال المذكور ، ولو جئت فيه بأو لأعلمت أنه لا يسوغ لهم أن يقتسموه إلا على أحد أنواع هذه القسمه ، وليس لهم أن يجمعوا بينها فيجعلوا بعض القسمه على تثنيه وبعضها على تثليث وبعضها على تربيع ، وذهب معنى تجويز الجمع بين أنواع القسمه الذى دلّت عليه الواو ، وتحريره أن الواو دلّت على إطلاق أن يأخذ الناكحون من أرادوا نكاحها من النساء على طريق الجمع ، إن شاؤوا مختلفين فى تلك الأعداد وإن شاؤا متفقين فيها ، محظورا عليهم ماوراء ذلك.

وأبلغ من هذه المقاله فى الفساد قول من أثبت واو الثمانيه ، وجعل منها (سَبْعَةٌ وَثامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ) وقد مضى فى باب الواو أن ذلك لا حقيقه له ، واختلف فيها هنا فقيل : عاطفه خبر هو جمله على خبر مفرد ، والأصل هم سبعه وثامنهم كلبهم ، وقيل : للاستئناف ، والوقف على سبعه ، وإن فى الكلام تقريرا لكونهم سبعه ، وكأنه لما قيل سبعه قيل : نعم وثامنهم كلبهم ، واتصل الكلامان ، ونظيره (إِنَّ الْمُلُوكَ إِذا دَخَلُوا قَرْيَةً) الآيه ، فإن (وَكَذلِكَ يَفْعَلُونَ) ليس من كلامها ، ويؤيده أنه قد جاء فى المقالتين الأوليين (رَجْماً بِالْغَيْبِ) ولم يجىء مثله فى هذه المقاله ؛ فدل على مخالفتها لهما فتكون صدقا ، ولا يرد ذلك بقوله تعالى (ما يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ) لأنه يمكن أن يكون المراد ما يعلم عدّتهم أوقصتهم قبل أن نتلوها عليك إلا قليل من أهل الكتاب الذين عرفوه من الكتب ، وكلام الزمخشرى يقتضى أن القليل هم الذين قالوا سبعه ؛ فيندفع الإشكال أيضا ، ولكنه خلاف الظاهر ، وقيل : هى واو الحال ، أو الواو الداخله على الجمله الموصوف بها لتأكيد لصوق الاسم

بالصفه كمررت برجل ومعه سيف ، فأما الواو الأولى فلا حقيقه لها ، وأما واو الحال فأين عامل الحال إن قدرت هم ثلاثه أو هؤلاء ثلاثه ، فإن قيل على التقدير الثانى : هو من باب (وَهذا بَعْلِى شَيْخاً) قلنا : العامل المعنوى لا يحذف.

الثانى عشر : قولهم «المؤنث المجازىّ يجوز معه التذكير والتأنيث» وهذا يتداوله الفقهاء فى محاورانهم ، والصواب تقييده بالمسند إلى المؤنث المجازى ، وبكون المسند فعلا أو شبهه ، وبكون المؤنث ظاهرا ، وذلك نحو «طلع الشّمس ، ويطلع الشّمس ، وأطالع الشّمس» ولا يجوز : هذا الشمس ، ولا هو الشمس ، ولا الشمس هذا ، أو هو ، ولا يجوز فى غير ضروره «الشّمس طلع» خلافا لابن كيسان ، واحتج بقوله :

٨٩٥- [فلا مزنه ودقت ودقها] ***ولا أرض أبقل إبقالها [ص ٦٧٠]

قال : وليس بضروره لتمكنه من أن يكون «أبقلت ابقالها» بالنقل ، وردّ بأنا لا نسلم أن هذا الشاعر ممن لغته تخفيف الهمزه بنقل أو غيره.

الثالث عشر : قولهم «ينوب بعض حروف الجر عن بعض» وهذا أيضا مما يتداولونه ويستدلون به ، وتصحيحه بإدخال قد على قولهم ينوب ، وحينئذ فيتعذر استدلالهم به ، إذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه : لا نسلم أن هذا مما وقعت فيه النيابه ، ولو صح قولهم لجاز أن يقال : مررت فى زيد ، ودخلت من عمرو ، وكتبت إلى القلم ، على أن البصريين ومن تابعهم يرون فى الأماكن التى ادعيت فيها النيابه أن الحرف باق على معناه ، وأن العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف ؛ لأن التجوز فى الفعل

أسهل منه فى الحرف.

الرابع عشر : قولهم «إن النكره إذا أعيدت نكره كانت غير الأولى ، وإذا أعيدت معرفه أو أعيدت المعرفه معرفه أو نكره كان الثانى عين الأول» وحملوا على ذلك ما روى «لن يغلب عشر يسرين» قال الزجاج : ذكر العسر مع الألف واللام ثم ثنى ذكره ؛ فصار المعنى إن مع اليسر يسرين ، اه. ويشهد للصورتين الأوليين أنك تقول : اشتريت فرسا ثم بعت فرسا ، فيكون الثانى غير الأول ، ولو قلت. ثم بعت الفرس ، لكان الثانى عين الأول ، وللرابع قول الحماسى :

٨٩٦- صفحنا عن بنى ذهل ***وقلنا : القوم إخوان

عسى الأيّام أن يرجعن ***قوما كالّذى كانوا

ويشكل على ذلك أمور ثلاثه :

أحدها : أن الظاهر فى آيه (أَلَمْ نَشْرَحْ) أن الجمله الثانيه تكرار للجمله الأولى ، كما تقول «إنّ لزيد دارا إن لزيد دارا» وعلى هذا فالثانيه عين الأولى.

والثانى : أن ابن مسعود قال : لو كان العسر فى جحر لطلبه اليسر حتى يدخل عليه ، إنه لن يغلب عسر يسرين ، مع أن الآيه فى قراءته وفى مصحفه مره واحده ؛ فدلّ على ما ادعيناه من التأكيد ، وعلى أنه لم يستفد تكرر اليسر من تكرره ، بل هو من غير ذلك كأن يكون فهمه مما فى التنكير من التفخيم فتأوله بيسر الدارين

والثالث : أن فى التنزيل آيات تردّ هذه الأحكام الأربعه ، فيشكل على الأول قوله تعالى (اللهُ الَّذِى خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ) الآيه ، (وَهُوَ الَّذِى

فِی السَّماءِ إِلهٌ ، وَفِی الْأَرْضِ إِلهٌ) والله إله واحد سبحانه وتعالى ، وعلى الثانى قوله تعالى (فَلا جُناحَ عَلَيْهِما أَنْ يُصْلِحا بَيْنَهُما صُلْحاً وَالصُّلْحُ خَيْرٌ) فالصلح الأول خاص ، وهو الصلح بين الزوجين ، والثانى عام ، ولهذا يستدل بها على استحباب كل صلح جائز ، ومثله (زِدْناهُمْ عَذاباً فَوْقَ الْعَذابِ) والشىء لا يكون فوق نفسه ، وعلى الثالث قوله تعالى (قُلِ اللهُمَّ مالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِی الْمُلْكَ مَنْ تَشاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشاءُ) فإن الملك الأول عام ، والثانى خاص (هَلْ جَزاءُ الْإِحْسانِ إِلَّا الْإِحْسانُ) فإن الأول العمل والثانى الثواب (وَكَتَبْنا عَلَيْهِمْ فِيها أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ) فإن الأولى القاتله والثانيه المقتوله ، وكذلك بقيه الآيه. وعلى الرابع (يَسْئَلُكَ أَهْلُ الْكِتابِ أَنْ تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتاباً مِنَ السَّماءِ) وقوله :

٨٩٧- [بلاد بها كنّا وكنّا من أهلها] ***إذ النّاس ناس والزّمان زمان (١)

فإن الثانى لو ساوى الأول فى مفهومه لم يكن فى الإخبار به عنه فائده ، وإنما هذا من باب قوله :

*أنا أبو النّجم وشعرى شعرى* [٥٣۶]

أى وشعرى لم يتغير عن حالته.

فإذا ادّعى أن القاعده فيهن إنما هى مستمره مع عدم القرينه ، فأمّا إن وجدت قرينه فالتعويل عليها ؛ سهل الأمر.



---

١- المحفوظ : *إذ الناس ناس والبلاد بلاد* ورأيته بالقافيه التى رواها المؤلف فى رساله للبديع الهمذانى أثرها صاحب اليتيمه ۴ / ٢٧١ وذكر البديع أنه لرجل من عاد ، وفيه «وكنا نحبها»

وفی الکشاف «فإن قلت : ما معنی لن یغلب عسر یسرین؟ قلت : هذا حمل علی الظاهر ، وبناء علی قوه الرجاء ، وأن وعد الله لا یحمل إلا علی أبلغ ما یحتمله اللفظ ، والقول فیه أن الجمله الثانیه یحتمل أن تکون تکریرا للأولی کتکریر (فَوَیْلٌ یَوْمَئِذٍ لِلْمُکَذِّبِینَ) لتقریر معناها فی النفوس (۱) وکتکریر المفرد فی نحو جاء زید زید ، وأن تکون الأولی عده بأن العسر مردوف بالیسر لا محاله ، والثانیه عده مستأنفه بأن العسر متبوع بالیسر لا محاله ؛ فهما یسران علی تقدیر الاستئناف وإنما کان العسر واحدا لأن اللام إن کانت فیه للعهد فی العسر الذی کانوا فیه فهو هو ؛ لأن حکمه حکم زید فی قولک «إنّ مع زید مالا إن مع زید مالا» وإن کانت للجنس الذی یعلمه کلّ أحد فهو هو أیضا ، وأما الیسر فمنکّر متناول لبعض الجنس ، فإذا کان الکلام الثانی مستأنفا فقد تناول بعضا آخر ، ویکون الأول ما تیسر لهم من الفتوح فی زمنه علیه الصلاه والسّلام ، والثانی ما تیسر فی أیام الخلفاء ، ویحتمل أن المراد بهما یسر الدنیا ویسر الآخره مثل (هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنا إِلَّا إِحْدَی الْحُسْنَیَیْنِ) وهما الظّفر والثواب» اه ملخصا.

وقال بعضهم : الحقّ أن فی تعریف الأول ما یوجب الاتحاد ، وفی التنکیر یقع الاحتمال ، والقرینه تعین ، وبیانها هنا أنه علیه الصلاه والسّلام کان هو وأصحابه فی عسر الدنیا ؛ فوسّع الله علیهم بالفتوح والغنائم ، ثم وعد علیه الصلاه والسّلام بأن الآخره خیر له من الأولی ، فالتقدیر : إن مع العسر فی الدنیا یسرا فی الدنیا وإن مع العسر فی الدّنیا یسرا فی الآخره ؛ للقطع بأنه لا عسر علیه فی الآخره ، فتحققنا اتحاد العسر ، وتیقّنا أن له یسرا فی الدنیا ویسرا فی الآخره.



---

۱- فی نسخه «فی النفس».

الخامس عشر : قولهم «يجب أن يكون العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها» وهذا مشهور فى كتبهم وعلى ألسنتهم ، وليس بلازم عند سيبويه ، ويشهد لذلك أمور :

أحدها : قولك «أعجبنى وجه زيد متبسما ، وصوته قارئا» فإن صاحب الحال معمول للمضاف أو لجار مقدر ، والحال منصوبه بالفعل.

والثانى قوله :

لمّيه موحشا طلل ***[يلوح كأنّه خلل] [١٢٥]

فإن صاحب الحال عند سيبويه النكره ، وهو عنده مرفوع بالابتداء ، وليس فاعلا كما يقول الأخفش والكوفيون ، والناصب للحال الاستقرار الذى تعلق به الظرف.

والثالث : (وَإِنَّ هـذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً واحِدَةً) فإن (أُمَّةً) حال من معمول إن وهو (أُمَّتُكُمْ) وناصب الحال حرف التنبيه أو اسم الإشاره ، ومثله (وَأَنَّ هذا صِراطِى مُسْتَقِيماً) وقال :

ها بيّنا ذا صريح النّصح فاصغ له***[وطع فطاعه مهد نصحه رشد] [٨٠١]

العامل حرف التنبيه ، ولك أن تقول : لا نسلم أن صاحب الحال طلل ، بل ضميره المستتر فى الظرف ؛ لأن الحال حينئذ حال من المعرفه ، وأما جواب ابن خروف بأن الظرف إنما يتحمل الضمير إذا تأخر عن المبتدأ فمخالف لإطلاقهم ولقول أبى الفتح فى :

[ألا يا نخله من ذات عرق] ***عليك ورحمه الله السّلام [٥٧٩]

إنّ الأولى حمله على العطف على ضمير الظرف ، لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، وقد اعترض عليه بأنه تخلّص عن ضروره بأخرى ، وهى العطف مع عدم الفصل ، ولم يعترض بعدم الضمير ، وجوابه أن عدم الفصل أسهل ، لوروده فى النثر ك- «مررت برجل سواء والعدم» حتى قيل : إنه قياس ، وأما جواب ابن مالك بأن الحمل على طلل أولى لأنه ظاهر ، فإنما يصح لو ساوى الظاهر الضمير فى التعريف ، وأما البواقى فاتّحاد العامل فيها موجود تقديرا ؛ إذ المعنى أشير إلى أمتكم وإلى صراطى ، وتنبه لصريح النصح بينا ، وأما مسألتا المضاف إليه فصلاحيه المضاف فيهما للسقوط جعل المضاف إليه كأنه معمول فعل ، وعلى هذا فالشرط فى المسأله اتحاد العامل تحقيقا أو تقديرا.

السادس عشر : قولهم «يغلّب المؤنث على المذكر فى مسألتين ؛ إحداهما ضبعان فى تثنيه ضبع للمؤنث ، وضبعان للمذكر ؛ إذ لم يقولوا ضبعانان ، والثانيه : التأريخ ؛ فإنهم أرّخوا بالليالى دون الأيام» ذكر ذلك الجرجانى وجماعه ، وهو سهو ، فإن حقيقه التغليب : أن يجتمع شيئان فيجرى حكم أحدهما على الآخر ، ولا يجتمع الليل والنهار ، ولا هنا تعبير عن شيئين بلفظ أحدهما على الآخر ، وإنما أرّخت العرب بالليالى لسبقها ؛ إذ كانت أشهرهم قمريه ، والقمر إنما يطلع ليلا ، وإنما المسأله الصحيحه قولك : كتبته لثلاث بين يوم وليله ، وضابطها : أن يكون معنا عدد مميز بمذكر ومؤنث ، وكلاهما مما لا يعقل ، وفصلا من العدد بكلمه بين ، قال :

٨٩٨- *فطافت ثلاثا بين يوم وليله*

السابع عشر : قولهم فی نحو (خَلَقَ اللّٰهُ السَّماواتِ) إن السموات مفعول به ، والصواب أنه مفعول مطلق : لأن المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد ، نحو قولك «ضربت ضربا» والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك إلا مقيدا بقولك به كضربت زيدا ، وأنت لو قلت السّموات مفعول كما تقول الضّرب مفعول كان صحيحا ، ولو قلت السموات مفعول به كما تقول زيد مفعول به لم يصح.

وقد يعارض هذا بأن يصاغ لنحو السموات فی المثال اسم مفعول تام ، فيقال : فالسموات مخلوقه ، وذلك مختص بالمفعول به.

إيضاح آخر : المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذی عمل فيه ، ثم أوقع الفاعل به فعلا ، والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده ، والذی غرّ أكثر النحويين فی هذه المسأله أنهم يمثلون المفعول المطلق بأفعال العباد ، وهم إنما يجری علی أيديهم إنشاء الأفعال لا الذوات (۱) ، فتوهّموا أن المفعول المطلق لا يكون إلا حدثا ، ولو مثلوا بأفعال الله تعالی لظهر لهم أنه لا يختص بذلك ؛ لأن الله تعالی موجد للأفعال والذوات (۲) جميعا ، لا موجد لهما فی الحقيقه سواه سبحانه وتعالی ، وممن قال بهذا الذی ذكرته الجرجانی وابن الحاجب فی أماليه.

وكذا البحث فی «أنشأت كتابا» و «عمل فلان خيرا» و (آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ).

وزعم ابن الحاجب فی شرح المفصل وغيره أن المفعول المطلق



---

۱- فی نسخه «لا الذات».

۲- فی نسخه «للذوات والأفعال جميعا».

يكون جمله ، وجعل من ذلك نحو «قال زيد عمرو منطلق» وقد مضى ردّه ، وزعم أيضا فى «أنبأت زيدا عمرا فاضلا» أن الأول مفعول به ، والثانى والثالث مفعول مطلق ؛ لأنهما نفس النبأ ، قال : بخلاف الثانى والثالث فى «أعلمت زيدا عمرا فاضلا» فإنهما متعلقا العلم ، لا نفسه ، وهذا خطأ ؛ بل هما أيضا منبأ بهما ، لا نفس النبأ ، وهذا الذى قاله لم يقله أحد ، ولا يقتضيه النظر الصحيح.

الثامن عشر : قولهم فى كاد : إثباتها نفى ، ونفيها إثبات ، فإذا قيل «كاد يفعل» فمعناه أنه لم يفعل ، وإذا قيل «لم يكد يفعل» فمعناه أنه فعله ، دليل الأول (وَإِنْ كادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِى أَوْحَيْنا إِلَيْكَ) وقوله :

٨٩٩- كادت النّفس أن تفيض عليه ***[إذ غدا حشو ريطه وبرود]

ودليل الثانى (وَما كادُوا يَفْعَلُونَ) وقد اشتهر ذلك بينهم حتى جعله المعرّىّ لغزا فقال :

أنحوىّ هذا العصر ما هى لفظه***جرت فى لسانى جرهم وثمود

إذا استعملت فى صوره الجحد أثبتت ***وإن أثبتت قامت مقام جحود

والصواب أن حكمها حكم سائر الأفعال فى أن نفيها نفى وإثباتها إثبات ، وبيانه : أن معناها المقاربه ، ولا شك أن معنى «كاد يفعل» قارب الفعل ، وأن معنى «ما كاد يفعل» ما قارب الفعل ؛ فخبرها منفى دائما ، أما إذا كانت منفيه فواضح ، لأنه إذا انتفت مقاربه الفعل انتفى عقلا حصول ذلك الفعل ، ودليله (إِذا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَراها) ولهذا كان أبلغ من أن يقال «لم يرها» لأن من لم يرقد يقارب الرؤيه ، وأما إذا كانت المقاربه مثبته فلأن الإخبار بقرب الشىء يقتضى عرفا عدم حصوله ، وإلا لكان الإخبار

حينئذ بحصوله ، لا بمقاربه حصوله ؛ إذ لا يحسن فى العرف أن يقال لمن صلى : قارب الصلاه ، وإن كان ما صلى حتى قارب الصلاه ، ولا فرق فيما ذكرنا بين كاد ويكاد ، فإن أورد على ذلك (وَما كادُوا يَفْعَلُونَ) مع أنهم قد فعلوا ؛ إذ المراد بالفعل الذبح ، وقد قال تعالى (فَذَبَحُوها) فالجواب أنه إخبار عن حالهم فى أول الأمر ؛ فإنهم كانوا أولا بعداء من ذبحها ، بدليل ما يتلى علينا من تعنتهم وتكرر سؤالهم ، ولما كثر استعمال مثل هذا فيمن انتفت عنه مقاربه الفعل أولا ثم فعله بعد ذلك توهّم من توهم أن هذا الفعل بعينه هو الدالّ على حصول ذلك الفعل بعينه ، وليس كذلك ، وإنما فهم حصول الفعل من دليل آخر كما فهم فى الآيه من قوله تعالى : (فَذَبَحُوها).

التاسع عشر : قولهم فى السين وسوف : حرف تنفيس ، والأحسن حرف استقبال ؛ لأنه أوضح ، ومعنى التنفيس التوسيع ؛ فإن هذا الحرف ينقل الفعل عن الزمن الضيق - وهو الحال - إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال.

وههنا تنبيهان - أحدهما : أن الزمخشرى قال فى (أُولئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللهُ) : إن السين مفيده وجود الرحمه لا محاله ، فهى مؤكده للوعد ، واعترضه بعض الفضلاء بأن وجود الرحمه مستفاد من الفعل ، لامن السين ، وبأن الوجوب المشار إليه بقوله لا محاله لا إشعار للسين به ، وأجيب بأن السين موضوعه للدّلاله على الوقوع مع التأخر ، فإن كان (1) المقام ليس مقام تأخر لكونه بشاره تمحّضت لإفاده الوقوع ، وبتحقق الوقوع يصل إلى درجه الوجوب.



---

١- فى نسخه «فإذا كان - إلخ».

الثانی : قال بعضهم فی (سَتَجِدُونَ آخَرِینَ) : السین للاستمرار ، لا للاستقبال مثل (سَیَقُولُ السُّفَهاءُ) فإنها نزلت بعد قولهم : (ما وَلَّاهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ) الآیه ، ولکن دخلت السین إشعارا بالاستمرار ، اه.

والحق أنها للاستقبال ، وأنّ (یَقُولُ) بمعنی یستمر علی القول ، وذلک مستقبل ؛ فهذا فی المضارع نظیر (یا أَیُّهَا الَّذِینَ آمَنُوا آمِنُوا) فی الأمر ، هذا إن سلم أن قولهم سابق علی النزول ، وهو خلاف المفهوم من کلام الزمخشری ؛ فإنه سأل : ما الحکمه فی الإعلام بذلک قبل وقوعه؟ تمام العشرین : قولهم فی نحو «جلست أمام زید» : إن زیدا مخفوض بالظرف ، والصواب أن یقال : مخفوض بالإضافه ؛ فإنه لا مدخل فی الخفض لخصوصیه کون المضاف ظرفا.

خاتمه - ینبغی للمعرب أن یتخیر من العبارات أوجزها وأجمعها للمعنی المراد ؛ فیقول فی نحو ضرب : فعل ماض لم یسم فاعله ، ولا یقول : مبنی لما لم یسم فاعله ، لطول ذلک وخفائه ، وأن یقول فی المرفوع به : نائب عن الفاعل ، ولا یقول مفعول ما لم یسم فاعله ، لذلک ولصدق هذه العباره علی المنصوب (۱) من نحو «أعطی زید دینارا» ألا تری أنه مفعول لأعطی ، وأعطی لم یسمّ فاعله؟ وأما النائب عن الفاعل فلا یصدق إلا علی المرفوع ، وأن یقول فی قد : حرف لتقلیل زمن الماضی وحدث الآنی ولتحقیق حدثهما ، وفی أما : حرف شرط وتفصیل وتوکید ، وفی لم : حرف جزم لنفی المضارع وقلبه ماضیا ، ویزید فی لمّا الجازمه متصلا نفیه متوقعا ثبوته ، وفی الواو : حرف عطف لمجرد الجمع ، أو لمطلق الجمع ، ولا



---

۱- فی نسخه «ولصدق هذه العباره بالمنصوب - إلخ».

يقـول : للجمـع المطلق ، وفى حـتى : حرف عطف للجمع والغـايه ، وفى ثم : حرف عطف للـترتيب والمهله ، وفى الفـاء : حرف عطف للترتيب والتعقيب ، وإذا اختصـرت فيهن فقـل : عاطف ومعطوف ، وناصب ومنصوب ، وجازم ومجزوم ، كما تقول : جار ومجرور.

ص: ٧٦٥

## الباب السابع : فى كيفيّه الإعراب

### اشاره

والمخاطب بمعظم هذا الباب المبتدئون

اعلم أن اللفظ المعبّر عنه إن كان حرفا واحدا عبر عنه باسمه الخاص به أو المشترك فيقال فى المتصل بالفعل من نحو «ضربت» : التاء فاعل ، أو الضمير فاعل ، ولا يقال ت فاعل ، كما بلغنى عن بعض المعلمين ؛ إذ لا يكون اسم [ظاهر] هكذا فأما الكاف الاسميه فإنها ملازمه للاضافه ، فاعتمدت على المضاف إليه ، ولهذا إذا تكلمت على إعرابها جئت باسمها فقلت فى [نحو] قوله :

٩٠٠- *وما هداك إلى أرض كعالمها*

الكاف فاعل ، ولا تقول ك- فاعل ؛ لزوال ما تعتمد عليه ، ويجوز فى نحو «م الله» و «ق نفسك» و «ش الثّوب» و «ل هذا الأمر» أن تنطق بلفظها فتقول : م مبتدأ ، وذلك على القول بأنها بعض أيمن ، وتقول : ق فعل أمر ؛ لأن الحذف فيهن عارض ، فاعتبر فيهن الأصل ، وتقول : الباء حرف جر ، والواو حرف عطف ، ولا تنطق بلفظهما.

وإن كان اللفظ على حرفين نطق به ؛ فقيل : قد حرف تحقيق ، وهل

حرف استفهام ، ونا فاعل أو مفعول ، والأحسن أن تعبر عنه بقولك : الضمير ؛ لئلا تنطق بالمتصل مستقلا ، ولا يجوز أن تنطق باسم شيء من ذلك كراهيه الإطاله ، وعلى هذا فقولهم «أل» أقيس من قولهم : الألف واللام ، وقد استعمل التعبير بهما الخليل وسيبويه.

وإن كان أكثر من ذلك نطق به أيضا ؛ فقيل : سوف حرف استقبال ، وضرب فعل ماض ، وضرب هذا اسم ؛ ولهذا أخبر عنها بقولك فعل ماض ، وإنما فتحت على الحكايه ، يدلّك على ما ذكرنا أن الفعل ما دلّ على حدث وزمان ، وضرب هنا لا تدل على ذلك ، وأن الفعل لا يخلو عن الفاعل فى حاله التركيب ، وهذا لا يصح أن يكون له فاعل ، ومما يوضّح لك ذلك أنك تقول فى زيد من «ضرب زيد» زيد مرفوع بضرب ، أو فاعل بضرب ؛ فتدخل الجار عليه ، وقال لى بعضهم : لا دليل فى ذلك ؛ لأن المعنى بكلمه ضرب ، فقلت له : وكيف وقع ضرب مضافا إليه مع أنه فى ذلك ليس باسم فى زعمك؟ فإن قلت : فإذا كان اسما فكيف أخبرت عنه بأنه فعل؟ قلت : هو نظير الإخبار فى قولك «زيد قائم» ألا ترى أنك أخبرت عن زيد باعتبار مسماه ، لا باعتبار لفظه؟ وكذلك أخبرت عن ضرب باعتبار مسمّاه ، وهو ضرب الدالّ (١) على الحدث والزمان ، فهذا فى أنه لفظ مسماه لفظ كأسماء السّور وأسماء حروف المعجم ، ومن هنا قلت : حرف التعريف أل ، فقطعت الهمزه ، وذلك لأنك لما نقلت اللفظ من الحرفيه إلى الاسميه أجريت عليه قياس همزات الأسماء ، كما أنك إذا سميت باضرب قطعت همزته ، وأما قول ابن مالك : إن الإسناد اللفظى يكون فى الأسماء والأفعال والحروف ، وإن الذى يختص به الاسم هو الإسناد المعنوى ؛ فلا تحقيق فيه.



---

١- فى نسخه «وهو ضرب الذى يدل على الحدث والزمان».

وقال لى بعضهم : كيف تتوهّم أن ابن مالك اشتبه عليه الأمر فى الاسم والفعل والحرف؟ فقلت : كيف توهّم ابن مالك أن النحويين كافه غلطوا فى قولهم : إن الفعل يحبر به ولا يخبر عنه ، وإن الحرف لا يخبر به ولا عنه ، وممن قلد ابن مالك فى هذا الوهم أبو حيان.

ولا بد للمتكلم على الاسم أن يذكر ما يقتضى وجه إعرابه كقولك : مبتدأ ، خبر ، فاعل ، مضاف إليه ؛ وأما قول كثير من المعربين مضاف أو موصول أو اسم إشاره فليس بشىء ؛ لأن هذه الأشياء لا تستحقّ إعرابا مخصوصا ، فالاقتصار فى الكلام عليها على هذا القدر لا يعلم به موقعها من الإعراب ، وإن كان المبحوث فيه مفعولا عين نوعه ؛ فقيل : مفعول مطلق ، أو مفعول به ، أو لأجله ، أو معه ، أو فيه ، وجرى اصطلاحهم على أنه إذا قيل مفعول وأطلق لم يرد إلا المفعول به ، لما كان أكثر المفاعيل دورا فى الكلام خففوا اسمه ؛ وإنما كان حق ذلك أن لا يصدق إلا على المفعول المطلق ، ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول إلا مقيدا بقيد الإطلاق ، وإن عين المفعول فيه - فقيل : ظرف زمان أو مكان - فحسن ولا بد من بيان متعلقه كما فى الجار والمجرور الذى له متعلق ، وإن كان المفعول به متعددا عينت كل واحد فقلت : مفعول أول ، أو ثان ، أو ثالث.

وينبغى أن تعين للمبتدىء نوع الفعل ؛ فتقول : فعل ماض ، أو فعل مضارع أو فعل أمر ، وتقول فى نحو تلظّى : فعل مضارع أصله تتلظّى ؛ وتقول فى الماضى : مبنى على الفتح ، وفى الأمر : مبنى على ما يجزم به مضارعه ، وفى نحو (يَتَرَبَّصْنَ) مبنى على السكون لاتصاله بنون الإناث ، وفى نحو (لَيُنْبَذَنَّ) : مبنى على الفتح لمباشرته لنون التوكيد ، وتقول فى المضارع المعرب : مرفوع لحلوله محل الاسم ، وتقول : منصوب بكذا ، أو

بإضمار أن ، ومجزوم بكذا ، ويبين علامه الرفع والنصب والجزم ، وإن كان الفعل ناقصا نصّ عليه فقال مثلا : كان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وإن كان المعرب حالّا فى غير محله عين ذلك : فقيل فى قائم مثلا من نحو «قائم زيد» : خبر مقدم ، ليعلم أنه فارق موضعه الأصلىّ ، وليتطلب مبتدأه ، وفى نحو (وَلَوْ تَرى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلائِكَهُ) : الذين مفعول مقدّم ، ليتطلب فاعله ، وإن كان الخبر مثلا غير مقصود لذاته قيل : خبر موطّئ ؛ ليعلم أن المقصود ما بعده كقوله تعالى (بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ) وقوله :

كفى بجسمى نحولا أنّنى رجل ***لو لا مخاطبتى إيّاك لم ترنى [۱۵۹]

ولهذا أعيد الضمير بعد قوم ورجل إلى ما قبلهما ، لا إليهما ، ومثله الحال الموطّئه فى نحو (إِنَّا أَنْزَلْناهُ قُرْآناً عَرَبِيًّا).

وإن كان المبحوث فيه حرفا بين نوعه ومعناه وعمله إن كان عاملا ، فقال مثلا :

إنّ حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر ، لن : حرف نفى ونصب واستقبال ، أن : حرف مصدرىّ ينصب الفعل المضارع ، لم : حرف نفى يجزم المضارع ويقلبه ماضيا ، ثم بعد الكلام على المفردات يتكلم عن الجمل (۱) ، ألها محلّ من الإعراب أم لا؟

## فصل : أول ما يحترز منه المبتدىء فى صناعه الإعراب ثلاثه أمور

### اشاره

ص: ۷۷۰

---

۱- فى نسخه «يتكلم على الجمل».

**أحدها : أن يلتبس عليه الأصلى بالزائد**

و مثاله أنه إذا سمع أنّ أل من علامات الاسم ، وأن أحرف نأيت من علامات المضارع ، وأن تاء الخطاب من علامات الماضى ، وأن الواو والفاء من أحرف العطف ، وأن الباء واللام من أحرف الجر ، وأن فعل ما لم يسمّ فاعله مضموم الأول ، سبق وهمه إلى أن ألفيت وألهبت اسمان ، وأن أكرمت وتعلمت مضارعان ، وأن وعظ وفسخ عاطفان ومعطوفان ، وأن نحو بيت وبين ولهو ولعب كل منهما جار ومجرور ، وأن نحو أدحرج مبنىّ لما لم يسمّ فاعله ، وقد سمعت من يعرب (أَلْهاكُمُ التَّكاثُرُ) مبتدأ وخبرا ، فظنهما مثل قولك «المنطلق زيد». ونظير هذا الوهم قراءه كثير من العوام (نارٌ حامِيَهٌ أَلْهاكُمُ التَّكاثُرُ) بحذف الألف كما تحذف أول السوره فى الوصل فيقال (لخبير القارعه) وذكر [لى] عن رجل كبير من الفقهاء ممن يقرأ علم العربيه أنه استشكل قول الشريف المرتضى :

٩٠١- أتبيت ريّان الجفون من الكرى ***وأبيت منك بليله الملسوع

وقال : كيف ضمّ التاء من تبيت وهى للمخاطب لا- للمتكلم؟ وفتحها من أبيت وهو للمتكلم لا- للمخاطب ، فبينت للحاكى أن الفعلين مضارعان ، وأن التاء فيهما لام الكلمه ، وأن الخطاب فى الأول مستفاد من تاء المضارعه ، والتكلم فى الثانى مستفاد من الهمزه ، والأول مرفوع لحلوله محل الاسم ، والثانى منصوب بأن مضمره بعد واو المصاحبه على حد قول الحطيئه :

٩٠٢- ألم أك جاركم ويكون بينى ***وبينكم المودّه والإخاء؟

وحكى العسكرى فى كتاب التصحيف أنه قيل لبعضهم : ما فعل

أبوك بحماره؟ فقال : باعه ، فقيل له : لم قلت باعه؟ قال : فلم قلت أنت بحماره؟ فقال : أنا جررته بالباء ، فقال : فلم تجرّ باؤك وبائى لا تجر؟

ومثله من القياس الفاسد ما حكاه أبو بكر التاريخى فى كتاب «أخبار النحويين» أن رجلا قال لسمّاك بالبصره : بكم هذه السّمكه؟ فقال : بدرهمان ، فضحك الرجل ، فقال السماك : أنت أحمق ، سمعت سيبويه يقول : ثمنها درهمان.

وقلت يوما : ترد الجمله الاسميه الحاليه بغير واو فى فصيح الكلام ، خلافا للزمخشرى ، كقوله تعالى : (وَيَوْمَ الْقِيامَهِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّهٌ) فقال بعض من حضر : هذه الواو فى أولها.

وقلت يوما : الفقهاء يلحنون فى قولهم «البايع» بغير همز ، فقال قائل : فقد قال الله تعالى (فَبايِعْهُنَّ).

وقال الطبرى فى قوله تعالى (أَثُمَّ إِذا ما وَقَعَ) : إن ثم بمعنى هنالك.

وقال جماعه من المعربين فى قوله تعالى (وَكَذلِكَ نُنْجِى الْمُؤْمِنِينَ) فى قراءه ابن عامر وأبى بكر بنون واحده : إن الفعل ماض ، ولو كان كذلك لكان آخره مفتوحا ، والمؤمنين مرفوعا.

فإن قيل : سكنت الياء للتخفيف كقوله :

٩٠٣- *هو الخليفه فارضوا ما رضى لكم*

وأقيم ضمير المصدر مقام الفاعل.

قلنا : الإسكان ضروره ، وإقامه غير المفعول به مقامه مع وجوده

ممتنعه ، بل إقامه ضمير المصدر ممتنعه ، ولو كان وحده ؛ لأنه مبهم.

ومما يشتبه نحو (تُوَلُّوا) بعد الجازم والناصب ، والقرائن تبين ؛ فهو فى نحو (فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللهُ) ماض ، وفى نحو (وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنِّى أَخافُ عَلَيْكُمْ) (فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّما عَلَيْهِ ما حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ ما حُمِّلْتُمْ) مضارع ، وقوله تعالى : (وَتَعاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوى وَلا تَعاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوانِ) الأول أمر ، والثانى مضارع ؛ لأن النهى لا يدخل على الأمر ، و (تَلَظَّى) فى (فَأَنْذَرْتُكُمْ ناراً تَلَظَّى) مضارع ، وإلا لقيل : تلظّت ، وكذا تمنّى من قوله :

تمنّى ابنتاى أن يعيش أبوهما***[وهل أنا إلّا من ربيعه أو مضر]؟ [٨٠٦]

ووهم ابن مالك فجعله ماضيا من باب.

[فلا مزنه ودقت ودقها] ***ولا أرض أبقل إبقالها [٨٩٥]

وهذا حمل على الضروره من غير ضروره.

ومما يلتبس على المبتدىء أن يقول فى نحو «مررت بقاض» إن الكسره علامه الجر ، حتى إن بعضهم يستشكل قوله تعالى (لا يَنْكِحُها إِلَّا زانٍ أَوْ مُشْرِكٌ) وقد سألنى بعضهم عن ذلك فقال : كيف عطف المرفوع على المجرور؟ فقلت : فهلا استشكلت ورود الفاعل مجرورا ، وبينت له أن الأصل زانى بياء مضمومه ، ثم حذفت الضمه للاستثقال ، ثم حذفت الياء لالتقائها ساكنه هى والتنوين ؛ فيقال فيه : فاعل ، وعلامه رفعه ضمه مقدره على الياء المحذوفه ، ويقال فى نحو «مررت بقاض» : جار ومجرور ، وعلامه جره كسره مقدره على الياء المحذوفه ، وفى نحو (وَالْفَجْرِ وَلَيالٍ عَشْرٍ)

والفجر جار ومجرور ، وليال عاطف ومعطوف ، وعلامه جرّه فتحه مقدره على الياء المحذوفه ، وإنما قدرت الفتحه مع خفتها لنيابتها عن الكسره ، ونائب الثفيل ثقيل ؛ ولهذا حذفت الواو فى يهب كما حذفت فى يعد ، ولم تحذف فى يوجل ، لأن فتحته ليست نائبه عن الكسره ، لأن ماضيه وجل بالكسر فقياس مضارعه الفتح ، وماضيهما فعل بالفتح فقياس مضارعهما الكسر ، وقد جاء يعد على ذلك ، وأما يهب فإن الفتحه فيه عارضه لحرف الحلق.

ومن هنا أيضا قال أبو الحسن فى يا غلاما : يا غلام ، بحذف الألف وإن كانت أخف الحروف ، لأن أصلها الياء.

ومن ذلك أن يبادر فى نحو المصطفين والأعلين إلى الحكم بأنه مثنى ، والصوب أن ينظر أولا فى نونه ، فإن وجدها مفتوحه كما فى قوله تعالى (وَإِنَّهُمْ عِنْدَنا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيارِ) حكم بأنه جمع ، وفى الآيه دليل ثان ، وهو وصفه بالجمع ، وثالث وهو دخول من التبعيضيه عليه بعد (وَإِنَّهُمْ) ومحال أن يكون الجمع من الاثنين ، وقال الأحنف [بن قيس] :

٩٠٤- تحلّم عن الأدنين واستبق ودّهم ***ولن تستطيع الحلم حتّى تحلّما

ومن ذلك أن يعرب الياء والكاف والهاء فى نحو «غلامى أكرمنى ، وغلامك أكرمك ، وغلامه أكرمه» إعرابا واحدا ، أو بعكس الصواب ، فليعلم أنهن إذا اتصلن بالفعل كن مفعولات ، وإن اتصلن بالاسم كن مضافا إليهن ، ويستثنى من الأول ، نحو «أرأيتك زيدا ما صنع ، وأبصرك زيدا» فإن الكاف فيهما حرف خطاب ، ومن الثانى نوعان : نوع لا محل فيه لهذه الألفاظ ، وذلك نحو قولهم «ذلك ، وتلك ، وإيّاى ، وإيّاك ، وإيّاه» فإنهن أحرف تكلم وخطاب وغيبه ، ونوع هى فيه فى محل نصب ، وذلك نحو «الضّاربك ،

والضّاربه» على قول سيبويه ؛ لأنه لا يضاف الوصف الذى بأل إلى عار منها ، ونحو قولهم «لا عهد لى بألأم قفا منه ولا أوضعه» بفتح العين ، فالهاء فى موضع نصب كالهاء فى «الضاربه» إلا أن ذلك مفعول ، وهذا مشبه بالمفعول ؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول إجماعا ، وليست مضافا إليها وإلا لخفض «أوضع» بالكسره ، وعلى ذلك فإذا قلت «مررت برجل أبيض الوجه لا أحمره» فإن فتحت الراء فالهاء منصوبه المحل ، وإن كسرتها فهى مجرورته ومن ذلك قوله :

٩٠٥- [فإن يكن النّكاح أحلّ شىء] ***فإنّ نكاحها مطر حرام

فيمن رواه بجر مطر ؛ فالضمير منصوب على المفعوليه ، وهو فاصل بين المتضايفين

تنبيه - إذا قلت «رويدك زيد» فإن قدرت رويدا اسم فعل فالكاف حرف خطاب ، وإن قدرته مصدرا فهو اسم مضاف إليه ، ومحله الرفع ؛ لأنه فاعل.

### الثانى : أن يجرى لسانه على عباره اعتادها فيستعملها فى غير محلها

أن يجرى لسانه على عباره (١) اعتادها فيستعملها فى غير محلها

كأن يقول فى «كنت ، وكانوا» فى الناقصه : فعل وفاعل ؛ لما ألف من قول ذلك فى نحو فعلت وفعلوا ، وأما تسميه الأقدمين الاسم فاعلا والخبر مفعولا فهو اصطلاح غير مألوف ، وهو مجاز ، كتسميتهم الصوره الجميله دميه ، والمبتدىء إنما يقوله على سبيل الغلط ؛ فلذلك يعاب عليه.

### الثالث : أن يعرب شيئا طالبا لشىء و يهمل النظر فى ذلك المطلوب



---

١- فى نسخه «إلى عباره».

كأن يعرب فعلا ولا يتطلب فاعله ، أو مبتدأ ولا يتعرض لخبره ، بل ربما مر به فأعربه بما لا يستحقه ونسى ما تقدم له.

فإن قلت : فهل من ذلك قول الزمخشرى فى قوله تعالى (وَطائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ) الآيه : قد أهمتهم : صفه لطائفه ، ويظنون : صفه أخرى ، أو حال بمعنى قد أهمتهم أنفسهم ظانين ، أو استئناف على وجه البيان للجمله قبلها ، ويقولون : بدل من يظنون ، فكأنه نسى المبتدأ ؛ فلم يجعل شيئا من هذه الجمله خبرا له.

قلت : لعله رأى أن خبره محذوف ، أى ومعكم طائفه صفتهم كيت وكيت ، والظاهر أن الجمله الأولى خبر ، وأن الذى سوّغ الابتداء بالنكره صفه مقدره ، أى وطائفه من غيركم ، مثل «السّمن منوان بدرهم» أى منه ، أو اعتماده على واو الحال كما جاء فى الحديث «دخل عليه الصّلاه والسّلام وبرمه على النّار».

وسألت كثيرا من الطلبه عن إعراب «أحقّ ما سأل العبد مولاه» فيقولون : مولاه مفعول ، فيبقى لهم المبتدأ بلا خبر ، والصواب أنه الخبر ، والمفعول العائد المحذوف : أى سأله ، وعلى هذا فيقال : أحقّ ما سأل العبد ربّه ، بالرفع ، وعكسه «إنّ مصابك المولى قبيح» يذهب الوهم فيه إلى أن المولى خبر ، بناء على أن المصاب اسم مفعول ، وإنما هو مفعول ، والمصاب مصدر بمعنى الإصابه ، بدليل مجىء الخبر بعده ، ومن هنا أخطأ من قال فى مجلس الواثق بالله فى قوله :

أظلوم إنّ مصابكم رجلا***أهدى السّلام تحيّه ظلم [٧٨٢]

إنه برفع رجل ، وقد مضت الحكايه.

### تنبيه : قد يكون للشيء إعراب إذا كان وحده

فإذا اتصل به شيء آخر تغير إعرابه ؛ فينبغى التحرز فى ذلك.

من ذلك «ما أنت ، وما شأنك» فإنهما مبتدأ وخبر ، إذا لم تأت بعدهما بنحو قولك «وزيدا» فإن جئت به فأنت مرفوع بفعل محذوف ، والأصل : ما تصنع ، أو ما تكون ، فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل ، وارتفاعه بالفاعليه ، أو على أنه اسم لكان ، وشأنك بتقدير ما يكون ، وما فيهما فى موضع نصب خبرا ليكون ، أو مفعولا لتصنع. ومثل ذلك «كيف أنت وزيدا» إلا أنك إذا قدرت تصنع كان «كيف» حالا ؛ إذ لا تقع مفعولا به.

وكذلك يختلف إعراب الشيء باعتبار المحل الذى يحل فيه ، وسألت طالبا : ما حقيقه كان إذا ذكرت فى قولك «ما أحسن زيدا؟» فقال : زائده ، بناء منه على أن المثال المسئول عنه «ما كان أحسن زيدا» وليس فى السؤال تعيين ذلك ، والصواب الاستفصال ؛ فإنها فى هذا الموضع زائده كما ذكر ، وليس لها اسم ولا خبر ؛ لأنها [قد] جرت مجرى الحروف ، كما أن قلّ فى «قلّما يقوم زيد» لما استعملت استعمال ما النافيه لم تحتج لفاعل ، هذا قول الفارسى والمحققين ، وعند أبى سعيد [هى] تامه وفاعلها ضمير الكون ، وعند بعضهم هى ناقصه ، واسمها ضمير ما ، والجمله بعدها خبرها. وإن ذكرت بعد فعل التعجب وجب الإتيان قبلها بما المصدريه وقيل «ما أحسن ما كان زيد» وكان تامه ، وأجاز بعضهم أنها ناقصه على تقدير ما اسما موصولا ، وأن ينصب زيد على أنه الخبر ، أى ما أحسن الذى كان زيدا ، وردّ بأن «ما أحسن زيدا» مغن عنه.

## الباب الثامن : فی ذکر أمور کلّیه یتخرج علیها ما لا ینحصر من الصّور الجزئیه

### اشاره

و هی إحدی عشره قاعده :

### القاعده الأولی

قد یعطی الشیء حکم ما أشبهه : فی معناه ، أو فی لفظه ، أو فیهما.

فأما الأول فله صور کثیره :

إحداها : دخول الباء فی خبر أنّ فی قوله تعالی (أَوَلَمْ یَرَوْا أَنَّ اللهَ الَّذِی خَلَقَ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ یَعْیَ بِخَلْقِهِنَّ بِقادِرٍ) لأنه فی معنی أو لیس الله بقادر ، وللذی سهل ذلک التقدیر تباعد ما بینهما ، ولهذا لم تدخل فی (أَوَلَمْ یَرَوْا أَنَّ اللهَ الَّذِی خَلَقَ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ قادِرٌ عَلی أَنْ یَخْلُقَ مِثْلَهُمْ).

ومثله إدخال الباء فی (کَفی بِاللهِ شَهِیداً) لما دخله من معنی اکتف بالله شهیدا ، بخلاف قوله :

قلیل منک یکفینی ، ولکن ***[قلیلک لا یقال له قلیل] [۱۵۲]

وفی قوله :

[هنّ الحرائر لا ربّات أخمره] ***سود المحاجر لا يقرأن بالسّور [۳۲]

لما دخله من معنى لا يتقربن بقراءه السور ، ولهذا قال السهيلى : لا يجوز أن تقول «وصل إلىّ كتابك فقرأت به» على حد قوله :

*لا يقرأن بالسّور*

لأنه عار عن معنى التقرب.

والثانيه : جواز حذف خبر المبتدأ فى نحو «إنّ زيدا قائم وعمرو» اكتفاء بخبر إن ، لما كان «إن زيدا قائم» فى معنى زيد قائم ؛ ولهذا لم يجز «ليت زيدا قائم وعمرو».

والثالثه : جواز «أنا زيدا غير ضارب» لما كان فى معنى أنا زيدا لا أضرب ، ولو لا ذلك لم يجز ؛ إذ لا يتقدم المضاف إليه على المضاف. فكذا لا يتقدم معموله ، لا تقول «أنا زيدا أوّل ضارب ، أو مثل ضارب» ودليل المسأله قوله تعالى (وَهُوَ فِى الْخِصامِ غَيْرُ مُبِينٍ) وقول الشاعر :

۹۰۶- فتى هو حقّا غبر ملغ تولّه ***ولا تتّخذ يوما سواه خليلا (۱)

وقوله :

۹۰۷- إنّ امرأ خصّنى يوما مودّته ***على التّنائى لعندى غير مكفور

ويحتمل أن يكون منه (فَذلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ، عَلَى الْكافِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ) ويحتمل تعلق (عَلَى) بعسير ، أو بمحذوف هو نعت له ، أو حال من ضميره.



---

۱- «حقا» مفعول به لملغ ، أى غير ملغ حقا.

ولو قلت «جاءنى غير ضارب زيدا» لم يجز التقديم ؛ لأن النافى هنا لا يحل مكان غيره.

والرابعه : جواز «غير قائم الزّيدان» لما كان فى معنى ما قائم الزيدان ، ولو لا ذلك لم يجز ؛ لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر أو ذا مرفوع يغنى عن الخبر ، ودليل المسأله قوله :

٩٠٨- غير لاه عداك فاطّرح اللهو***ولا تغترر بعارض سلم

وهو أحسن ما قيل فى بيت أبى نواس :

غير مأسوف على زمن***ينقضى بالهمّ والحزن [٢٦٢]

والخامسه : إعطاؤهم «ضارب زيد الآن أو غدا» حكم «ضارب زيدا» فى التنكير ؛ لأنه فى معناه ، ولهذا وصفوا به النكره ، ونصبوه على الحال ، وخفضوه بربّ ، وأدخلوا عليه أل ، وأجاز بعضهم تقديم حال مجروره عليه نحو «هذا ملتوتا شارب السّويق» كما يتقدم عليه حال منصوبه ، ولا يجوز شىء من ذلك إذا أريد المضىّ ؛ لأنه حينئذ ليس فى معنى الناصب.

والسادسه : وقع الاستثناء المفرّغ فى الإيجاب فى نحو (وَإِنَّها لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخاشِعِينَ) (وَيَأْبَى اللهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ) لما كان المعنى وإنها لا تسهل إلا على الخاشعين ، ولا يريد الله إلا أن يتم نوره.

السابعه : العطف بولا بعد الإيجاب فى نحو :

٩٠٩- [فما سوّدتنى عامر عن وراثه] ***أبى الله أن اسمو بأمّ ولا أب

لما كان معناه قال الله لى : لا تسم بأم ولا أب.

الثامنه : زياده لا فى قوله تعالى (ما مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ) قال ابن

السيد : المانع من الشيء آمر للممنوع أن لا يفعل ، فكأنه قيل : ما الذى قال لك لا تسجد ، والأقرب عندى أن يقدر فى الأول لم يرد الله لى ، وفى الثانى ما الذى أمرك ، يوضّحه فى هذا أن الناهيه لا نصاحب الناصبه ، بخلاف النافيه.

التاسعه : تعدّى رضى بعلى فى قوله :

إذا رضيت علىّ بنو قشيّر***[لعمر الله أعجبنى رضاها] [٢٢٣]

لما كان رضى عنه بمعنى أقبل عليه بوجه ودّه ، وقال الكسائى : إنما جاز هذا حملا على نقيضه وهو سخط.

العاشره : رفع المستثنى على إبداله من الموجب فى قراءه بعضهم (فشربوا منه إلا- قليل) لما كان معناه فلم يكونوا منه ، بدليل (فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّى) وقيل : إلا وما بعدها صفه ، فقيل : إن الضمير يوصف فى هذا الباب ، وقيل : مرادهم بالصفه عطف البيان ، وهذا لا يخلص من الاعتراض إن كان لازما ؛ لأن عطف البيان كالنعت فلا يتبع الضمير ، وقيل : قليل مبتدأ حذف خبره ، أى لم يشربوا.

الحاديه عشره : تذكير الإشاره فى قوله تعالى (فَذانِكَ بُرْهانانِ) مع أن المشار إليه اليد والعصا وهما مؤنثان ، ولكن المبتدأ عين الخبر فى المعنى والبرهان مذكر ، ومثله (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قالُوا) فيمن نصب الفتنه وأنّث الفعل.

الثانيه عشره : قولهم «علمت زيد من هو» برفع زيد جوازا ؛ لأنه نفس من فى المعنى.

الثالثه عشره : قولهم «إنّ أحدا لا يقول ذلك» فأوقع أحدا فى الإثبات لأنه نفس الضمير المستتر فى يقول ، والضمير فى سياق النفى فكان أحد كذلك ، وقال :

فى ليله لا ترى بها أحدا*** يحكى علينا إلّا كواكبها [٢٢٤]

فرفع كواكبها بدلا من ضمير يحكى ؛ لأنه راجع إلى «أحدا» ، وهو واقع فى سياق غير الإيجاب ؛ فكان الضمير كذلك.

وهذا الباب واسع ، ولقد حكى أبو عمرو بن العلاء أنه سمع شخصا من أهل اليمن يقول : فلان لغوب أتته كتابى فاحتقرها ، فقال له : كيف قلت أتته كتابى؟ فقال : أليس الكتاب فى معنى الصحيفه؟.

وقال أبو عبيده لرؤبه بن العجاج لما أنشد :

٩١٠- فيها خطوط من سواد وبلق *** كأنّه فى الجلد توليع البهق

إن أردت الخطوط فقل : كأنها ، أو السواد والبلق فقل : كأنهما ، فقال : أردت ذلك ويلك.

وقالوا «مررت برجل أبى عشره نفسه ، وبقوم عرب كلّهم ، وبقاع عرفج كلّه» برفع التوكيد فيهنّ ، فرفعوا الفاعل بالأسماء الجامده ، وأكدوه لما لحظوا فيها المعنى ؛ إذ كان العرب بمعنى الفصحاء ، والعرفج بمعنى الخشن ، والأب بمعنى الولد.

تنبيهان - الأول : أنه وقع فى كلامهم أبلغ مما ذكرنا من تنزيلهم لفظا موجودا منزله لفظ آخر لكونه بمعناه ، وهو تنزيلهم اللفظ [المعدوم] الصالح للوجود بمنزله الموجود كما فى قوله :

بدالى أنّى لست مدرك ما مضى ***ولا سابق شيئا إذا كان جائيا [١٣٥]

وقد مضى ذلك.

والثانى : أنه ليس بلازم أن يعطى الشىء حكم ما هو فى معناه ، ألا ترى أن المصدر قد لا يعطى حكم أنّ أو أن وصلتهما ، وبالعكس ، دليل الأول أنهم لم يعطوه حكمهما فى جواز حذف الجار ، ولا فى سدّهما مسدّ جزءى الإسناد ، ثم إنهم شركوا بين أنّ وأن فى هذه المسأله فى باب ظن ، وخصّوا أن الخفيفه وصلتها بسدها مسدهما فى باب عسى ، وخصوا الشديده بذلك فى باب لو ، ودليل الثانى أنهما لا يعطيان حكمه فى النيابه عن ظرف الزمان ، تقول : عجبت من قيامك ، وعجبت أن تقوم ، وأنك قائم ، ولا يجوز : عجبت قيامك ، وشذ قوله :

٩١١- فإيّاك إيّاك المراء فإنّه ***إلى الشّرّ دعّاء وللشّرّ جالب

فأجرى المصدر مجرى أن يفعل فى حذف الجار ، وتقول «حسبت أنه قائم ، أو أن قام» ولا تقول «حسبت قيامك» حتى تذكر الخبر ، وتقول «عسى أن تقوم» ويمتنع : عسى أنك قائم ، ومثلها فى ذلك لعل ، وتقول : لو أنّك تقوم ، ولا تقول لو أن تقوم ، وتقول : جئتك صلاه العصر ، ولا يجوز «جئتك أن تصلى العصر» خلافا لابن جنى والزمخشرى.

والثانى - وهو ما أعطى حكم الشىء المشبه له فى لفظه دون معناه - له صور كثيره أيضا :

أحدها : زياده إن بعد ما المصدريه الظرفيه ؛ وبعد ما التى بمعنى الذى ؛ لأنهما بلفظ ما النافيه كقوله :

ورجّ الفتى للخير ما إن رأيته ***على السّنّ خيرا لا يزال يزيد [۲۷]

وقوله :

يرجّى المرء ما إن لا يراه ***وتعرض دون أدناه الخطوب [۲۶]

فهذان محمولان على نحو قوله :

۹۱۲- ما إن رأيت ولا سمعت بمثله ***كاليوم هانىء أينق جرب

الثانيه : دخول لام الابتداء على ما النافيه ، حملا لها فى اللفظ على ما الموصوله الواقعه مبتدأ ، كقوله :

۹۱۳- لما أغفلت شكرك فاصطنعنى ***فكيف ومن عطائك جلّ مالى؟

فهذا محمول فى اللفظ على نحو قولك «لما تصنعه حسن».

الثالثه : توكيد المضارع بالنون بعد لا النافيه حملا لها فى اللفظ على لا الناهيه نحو (ادْخُلُوا مَساكِنَكُمْ لا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمانُ وَجُنُودُهُ) ونحو (وَاتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خاصَّةً) فهذا محمول فى اللفظ على نحو (وَلا تَحْسَبَنَّ اللهَ غافِلًا) ومن أوّلها على النهى لم يحتج إلى هذا.

الرابعه : حذف الفاعل فى نحو قوله تعالى (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) لما كان «أحسن بزيد» مشبها فى اللفظ لقولك «امرر بزيد».

الخامسه : دخول لام الابتداء بعد إنّ التى بمعنى نعم ، لشبهها فى اللفظ بإنّ المؤكده ، قاله بعضهم فى قراءه من قرأ (إِنْ هذانِ لَساحِرانِ)

وقد مضى البحث فيها.

السادسه : قولهم «اللّهمّ اغفر لنا أيّتها العصابه» بضم أيه ورفع صفتها كما يقال «يا أيّتها العصابه» وإنما [كان] حقهما وجوب النصب كقولهم «نحن العرب أقرى النّاس للضّيف» ولكنها لما كانت فى اللفظ بمنزله المستعمله فى النداء أعطيت حكمها وإن انتفى موجب البناء ، وأما «نحن العرب» فى المثال فإنه لا يكون منادى ؛ لكونه بأل ، فأعطى الحكم الذى يستحقه فى نفسه ، وأما نحو «نحن معاشر الأنبياء لا ورث» فواجب النصب ، سواء اعتبر حاله أو حال ما يشبهه وهو المنادى.

السابعه : بناء باب حذام فى لغه الحجاز على الكسر ، تشبيها لها بدراك ونزال ، وذلك مشهور فى المعارف ، وربما جاء فى غيرها ، وعليه وجّه قوله :

٩١۴- يا ليت حظّى من جداك الصّافى ***والفضل أن تتركنى كفاف

فالأصل كفافا ، فهو حال ، أو ترك كفاف ، فمصدر ، ومنه عند أبى حاتم قوله :

٩١۵- جاءت لتصرعنى ، فقلت لها : اقصرى ***إنّى امرؤ صرعى عليك حرام

وليس كذلك ؛ إذ ليس لفعله فاعل أو فاعله ، فالأولى قول الفارسى إن أصله «حرامىّ» كقوله :

[أطربا وأنت قنّسرىّ] ***والدّهر بالإنسان دوّارىّ [١٢]

ثم خفف ، ولو أقوى (١) لكان أولى ، وأما قوله :



---

١- أقوى : أى خالف بين حركات الروى ؛ فرفع حرام لكونه خبر المبتدأ.

طلبوا صلحنا ولات أوان ***فأجبنا أن ليس حين يقاء [۴۱۳]

فعله بنائه قطعه عن الإضافه ، ولكن عله كسره وكونه لم يسلك به فى الضم مسلك قبل وبعد شبهه بنزال.

الثامنه : بناء حاشا فى (وَقُلْنَ حاشَ لِلَّهِ) لشبهها فى اللفظ بحاشا الحرفيه ، والدليل على اسميتها قراءه بعضهم (حاشا) بالتنوين على إعرابها كما تقول «تنزيها لله» وإنما قلنا إنها ليست حرفا لدخولها على الحرف ، ولا فعلا إذ ليس بعدها اسم منصوب بها ، وزعم بعضهم أنها فعل حذف مفعوله ، أى جانب يوسف المعصيه لأجل الله وهذا التأويل لا يتأتى فى كل موضع ، يقال لك : أتفعل كذا؟ أو أفعلت كذا؟ فنقول «حاشا لله» فإنما هذه بمعنى تبرأت لله براءه من هذا الفعل ، ومن نوّنها أعربها على إلغاء هذا الشبه ، كما أن بنى تميم أعربوا باب حذام لذلك.

التاسعه : قول بعض الصحابه رضى الله تعالى عنهم «قصرنا الصلاه مع رسول الله صلّى الله عليه و (آله و) سلّم أكثر ما كنّا قطّ وآمنه» فأوقع قطّ بعد ما المصدريه كما تقع بعد ما النافيه.

العاشره : إعطاء الحرف حكم مقاربه فى المخرج حتى أدغم فيه ، نحو (خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ) و (لَكَ قُصُوراً) وحتى اجتمعا رويّين كقوله :

۹۱۶- بنىّ إنّ البرّ شىء هيّن ***المنطق الطّيّب والطّعيّم

وقول أبى جهل :

ما تنقم الحرب العوان منّى ***بازل عامين حديث سنّى

*لمثل هذا ولدتنى أمّى* [٥٨]

وقول آخر :

٩١٧- إذا ركبت فاجعلونى وسطا***إنّى كبير لا أطيق العنّدا (١)

ويسمى ذلك إكفاء.

والثالث - وهو ما أعطى حكم الشىء لمشابهته له لفظا ومعنى - نحو اسم التفضيل وأفعل فى التعجب ؛ فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بأفعل فى التعجب وزنا وأصلا وإفاده للمبالغه ، وأجازوا تصغير أفعل فى التعجب لشبهه بأفعل التفضيل فيما ذكرنا ، قال :

٩١٨- يا ما أميلح غزلانا شدنّ لنا***[من هؤليّائكنّ الضّال والسّمر]

ولم يسمع ذلك إلا فى أحسن وأملح ، ذكره الجوهرى ، ولكن النحويين مع هذا قاسوه ، ولم يحك ابن مالك اقتياسه إلا عن ابن كيسان ، وليس كذلك ، قال أبو بكر بن الأنبارى : ولا يقال إلا لمن صغر سنه.

### القاعده الثانيه

أن الشىء يعطى حكم الشىء إذا جاوره كقول بعضهم «هذا جحر ضبّ خرب» بالجر ، والأكثر الرفع ، وقال :

[كأنّ أبانا فى عرانين وبله] ***كبير أناس فى بجاد مزمّل [٧٥٩]



---

١- العند : جمع عاند - بوزن راكع وركع - وهو الذى يحيد عن الطريق.

وقيل به فى (وَحُورٌ عِينٌ) فيمن جرهما ، فإن العطف على (وِلْدانٌ مُخَلَّدُونَ) لا على (بِأَكْوابٍ وَأَبارِيقَ) إذ ليس المعنى أن الولدان يطوفون عليهم بالحور ، وقيل : العطف على (جَنَّاتٍ) وكأنه قيل : المقربون فى جنات وفاكهه ولحم طير وحور ، وقيل : على (أكواب) باعتبار المعنى ؛ إذ معنى (يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدانٌ مُخَلَّدُونَ بِأَكْوابٍ) ينعمون بأكواب ، وقيل فى (وَأَرْجُلَكُمْ) بالخفض : إنه عطف على (بِأَيْدِيكُمْ) لا على (رُؤُسِكُمْ) ؛ إذ الأرجل مغسوله لا ممسوحه ، ولكنه خفض لمجاوره (رُؤُسِكُمْ) والذى عليه المحققون أن خفض الجوار يكون فى النعت قليلا كما مثلنا ، وفى التوكيد نادرا كقوله :

٩١٩- يا صاح بلّغ ذوى الزّوجات كلّهم ***أن ليس وصل إذا انحلّت عرى الذّنب

قال الفراء : أنشدنيه أبو الجراح بخفض كلهم ، فقلت له : هلا قلت كلّهم - يعنى بالنصب - فقال : هو خير من الذى (١) قلته أنا ، ثم استنشدته إياه ، فأنشدنيه بالخفض ، ولا يكون فى النسق ؛ لأن العاطف يمنع من التجاور ، وقال الزمخشرى : لما كانت الأرجل من بين الأعضاء الثلاثه المغسوله تغسل بصبّ الماء عليها كانت مظنه الإسراف المذموم شرعا ، فعطف (٢) على الممسوح لا لتمسح ، ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد فى صبّ الماء عليها ، وقيل (إِلَى الْكَعْبَيْنِ) فجىء بالغايه إماطه لظن من يظن أنها ممسوحه ؛ لأن المسح لم تضرب له غايه فى الشريعه ، انتهى.

تنبيه - أنكر السيرافى وابن جنى الخفض على الجوار ، وتأولا قولهم «خرب» بالجز على أنه صفه لضب.



---

١- فى نسخه «مما قلته أنا».

٢- فى نسخه «فعطفت».

ثم قال السيرافى : الإصل خرب الجحر منه ، بتنوين خرب ورفع الجحر ، ثم حذف الضمير للعلم به ، وحوّل الإسناد إلى ضمير الضب ، وخفض الجحر كما تقول «مررت برجل حسن الوجه» بالإضافه ، والأصل حسن الوجه منه ، ثم أتى بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر.

وقال ابن جنى : الأصل خرب جحره ، ثم أنيب المضاف إليه عن المضاف فارتفع واستتر.

ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفه على غير من هى له ، وذلك لا يجوز عند البصريين وإن أمن اللبس ، وقول السيرافى إن هذا مثل «مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين» مردود ؛ لأن ذلك إنما يجوز فى الوصف الثانى دون الأول على ما سيأتى.

ومن ذلك قولهم «هنأنى ومرأنى» والأصل أمرأنى ، وقولهم «هو رجس نجس» بكسر النون وسكون الجيم ، والأصل نجس بفتحه فكسره ، كذا قالوا ، وإنما يتم هذا أن لو كانوا لا يقولون هذا نجس بفتحه فكسره ، وحينئذ فيكون محل الاستشهاد إنما هو الالتزام للتناسب ، وأما إذا لم يلتزم فهذا جائز بدون تقدم رجس ؛ إذ يقال فعل بكسره فسكون فى كل فعل بفتحه فكسره ، نحو : كتف ولبن ونبق ، وقولهم «أخذه ما قدم وما حدث» بضم دال حدث ، وقراءه جماعه (سَلاسِلَ وَأَغْلالاً) بصرف سلاسل ، وفى الحديث «ارجعن مأزورات غير مأجورات» والأصل موزورات بالواو لأنه من الوزر ، وقراءه أبى حبه (يُوقِنُونَ) بالهمزه ، وقوله :

٩٢٠- أحبّ المؤقدين إلىّ مؤسى ***وجعده ؛ إذ أضاءهما الوقود

بهمز «المؤقدين و مؤسى» على إعطاء الواو المجاوره للضمه حكم

الواو المضـمومه ، فهمزت كما قيل فى وجوه : أجوه : وفى وقّتت : أقّتت ، ومن ذلك قولهم فى صوّم : صيّم ، حملا على قولهم فى عصوّ عصىّ ، وكان أبو على ينشد فى مثل ذلك :

٩٢١- *قد يؤخذ الجار بجرم الجار*

## القاعده الثالثه

قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه ، ويسمى ذلك تضمينا.

وفائـدته : أن تؤدى كلمه مؤدى كلمتين ؛ قـال الزمخشـرى : ألاـ ترى كيف رجع معنى (وَلاـ تَعْـدُ عَيْناكَ عَنْهُمْ) إلى قولك : ولا تقتحم عيناك مجاوزين إلى غيرهم (وَلا تَأْكُلُوا أَمْوالَهُمْ إِلى أَمْوالِكُمْ) أى ولا تضموها إليها آكلين ، اه.

ومن مثـل ذلـك أيضا قوله تعالى (الرَّفَثُ إِلى نِسائِكُمْ) ضـمن الرفث معنى الإفضاء ، فعـدى بإلى مثل (وَقَـدْ أَفْضـى بَعْضُـكُمْ إِلى بَعْضٍ) وإنمـا أصـل الرفث أن يتعـدى بالبـاء ، يقـال : أرفث فلاـن بامرأته ، وقوله تعالى (وَما يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ) أى فلن تحرموه ، أى فلن تحرموا ثوابه ، ولهـذا عـدّى إلى اثنين لا إلى واحد ، وقوله تعالى (وَلا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكاحِ) أى لا تنووا ، ولهذا عـدى بنفسه لاـ بعلى ، وقوله تعـالى (لا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلى) أى لا يصـغون. وقولهم «سـمع الله لمن حمـده» أى اسـتجاب ، فعدى يسـمع فى الأول بإلى وفى الثانى باللام ، وإنما أصـله أن يتعدى بنفسه مثل (يَوْمَ يَسْـمَعُونَ الصَّيْحَةَ) وقوله تعالى (وَاللهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ

الْمُصْلِحِ) أى يميز ، ولهذا عدى بمن لا بنفسه ، وقوله تعالى (لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسائِهِمْ) أى يمتنعون من وطء نسائهم بالحلف ؛ فلهذا عدى بمن ، ولما خفى التضمين على بعضهم فى الآيه ، ورأى أنه لا يقال «حلف من كذا» بل حلف عليه - قال : من متعلقه بمعنى للذين ، كما تقول لى منك مبرّه ، قال وأما قول الفقهاء «آلى من امرأته» فغلط أوقعهم فيه عدم فهم المتعلق فى الآيه ، وقال أبو كبير الهذلى :

٩٢٢- حملت به فى ليله مزءوده*** كرها ، وعقد نطاقها لم يحلل

وقال قبله :

٩٢٣- ممّن حملن به وهنّ عواقد*** حبك النّطاق فشبّ غير مهبّل

مزءوده أى مذعوره ، ويروى بالجر صفه لليله مثل (وَاللَّيْلِ إِذا يَسْرِ) وبالنصب حالا من المرأه ، وليس بقوىّ ، مع أنه الحقيقه ؛ لأن ذكر الليله حينئذ لا كبير فائده فيه. والشاهد فيهما أنه ضمن حمل معنى علق ، ولو لا ذلك لعدى بنفسه مثل (حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهاً) ، وقال الفرزدق :

٩٢٤- كيف ترانى قالبا مجنّى *** قد قتل الله زيادا عنّى

أى صرفه عنى بالقتل.

وهو كثير ، قال أبو الفتح فى كتاب التمام : أحسب لو جمع ما جاء منه لجاء عنه كتاب يكون مئين أوراقا.

### القاعده الرابعه

أنهم يغلبون على الشىء ما لغيره ، لتناسب بينهما ، أو اختلاط.

فلهذا قالوا «الأبوين» فى الأب والأم ، ومنه (وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ واحِدٍ

مِنْهُمَا السُّدُسُ) وفى الأب والخاله ، ومنه (وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ) و «المشرقين ، والمغربين» ومثله «الخافقان» فى المشرق والمغرب ، وإنما الخافق المغرب ، ثم إنما سمى خافقا مجازا ، وإنما هو مخفوق فيه ؛ و «القمرين» فى الشمس والقمر ؛ قال المتنبى :

٩٢٥- واستقبلت قمر السّماء بوجهها***فأرتنى القمرين فى وقت معا

أى الشمس وهو وجهها وقمر السماء. وقال التبريزى : يجوز أنه أراد قمرا وقمرا ؛ لأنه لا يجتمع قمران فى ليله كما أنه لا تجتمع الشمس والقمر ، اه. وما ذكرناه أمدح ، و «القمران» فى العرف الشمس والقمر ؛ وقيل : إن منه قول الفرزدق :

٩٢٦- أخذنا بآفاق السّماء عليكم ***لنا قمراها والنّجوم الطوالع

وقيل : إنما أراد محمدا والخليل عليهما الصلاه والسّلام ؛ لأن نسبه راجع إليهما بوجه ، وإن المراد بالنجوم الصحابه ، وقالوا «العمرين» فى أبى بكر وعمر ، وقيل : المراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز ، فلا تغليب ، ويردّ بأنه قيل لعثمان رضى الله عنه : نسألك سيره العمرين ؛ قال : نعم ؛ قال قتاده : أعتق العمران فمن بينهما من الخلفاء أمهات الأولاد ، وهذا المراد به عمر وعمر ؛ وقالوا «العجّاجين» فى رؤبه والعجاج ؛ و «المروتين» فى الصّفا والمروه.

ولأجل الأختلاط أطلقت من على ما لا يعقل فى نحو (فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِى عَلى بَطْنِهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِى عَلى رِجْلَيْنِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِى عَلى أَرْبَعٍ) فإن الاختلاط حاصل فى العموم السابق فى قوله تعالى (كُلَّ دَابَّهٍ مِنْ ماءٍ) وفى (مَنْ يَمْشِى عَلى رِجْلَيْنِ) اختلاط آخر فى عباره التفصيل ؛ فإنه

يعم الإنسان والطائر ؛ واسم المخاطبين على الغائبين فى قوله تعالى (اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِى خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) لأن «لعلّ» متعلقه بخلقكم لا باعبدوا ؛ وللذكرين على المؤنث حتى عدّت منهم فى (وَكانَتْ مِنَ الْقانِتِينَ) والملائكه على أبليس حتى استثنى منهم فى (فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ) قال الزمخشرى : والاستثناء متصل ؛ لأنه واحد من بين أظهر الألوف من الملائكه ؛ فغلبوا عليه فى (فَسَجَدُوا) ثم استثنى منهم استثناء أحدهم ؛ ثم قال : ويجوز أن يكون منقطعا.

ومن التغليب (أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنا) بعد (لَنُخْرِجَنَّكَ يا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنا) فإنه عليه الصلاه والسّلام لم يكن فى ملتهم قط ؛ بخلاف الذين آمنوا معه ومثله (جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْواجاً وَمِنَ الْأَنْعامِ أَزْواجاً يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ) فإن الخطاب فيه شامل للعقلاء والأنعام ؛ فغلب المخاطبون والعاقلون على الغائبين والأنعام ؛ ومعنى (يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ) يبثكم ويكثركم فى هذا التدبير ؛ وهو أن جعل للناس وللأنعام أزواجا حتى حصل بينهم التوالد ؛ فجعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبثّ والتكثير ؛ فلذا جىء بفى دون الباء ؛ ونظيره (وَلَكُمْ فِى الْقِصاصِ حَياةٌ) وزعم جماعه أن منه (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا) ونحو (بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ) وإنما هذا من مراعاه المعنى ؛ الأول من مراعاه اللفظ.

### القاعده الخامسه

أنهم يعبرون بالفعل عن أمور :

أحدها : وقوعه ؛ وهو الأصل.

والثانى : مشارفته ؛ نحو (وَإِذا طَلَّقْتُمُ النِّساءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ) أى فشارفن انقضاء العده (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْواجاً وَصِيَّةً لِأَزْواجِهِمْ) أى والذين يشارفون الموت وترك الأزواج يوصون وصيه (وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً) أى لو شارفوا أن يتركوا ، وقد مضت فى فصل لو ونظائرها ؛ ومما لم يتقدم ذكره قوله :

٩٢٧- إلى ملك كاد الجبال لفقده ***تزول ، وزال الرّاسيات من الصّخر

الثالث : إرادته ؛ وأكثر ما يكون ذلك بعد أداه الشرط نحو (فَإِذا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللهِ) (إِذا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاهِ فَاغْسِلُوا) (إِذا قَضى أَمْراً فَإِنَّما يَقُولُ لَهُ كُنْ) (وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ) (وَإِنْ عاقَبْتُمْ فَعاقِبُوا بِمِثْلِ ما عُوقِبْتُمْ بِهِ) (إِذا تَناجَيْتُمْ فَلا تَتَناجَوْا بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوانِ) (إِذا ناجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا - الآيه) (إِذا طَلَّقْتُمُ النِّساءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ) وفى الصحيح «إذا أتى أحدكم الجمعه فليغتسل».

ومنه فى غيره (فَأَخْرَجْنا مَنْ كانَ فِيها مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ، فَما وَجَدْنا فِيها غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ) أى فأردنا الإخراج (وَلَقَدْ خَلَقْناكُمْ ثُمَّ صَوَّرْناكُمْ ثُمَّ قُلْنا لِلْمَلائِكَهِ اسْجُدُوا لِآدَمَ) لأن ثم للترتيب ؛ ولا يمكن هنا مع الحمل على الظاهر ؛ فإذا حمل خلقنا وصورنا على إراده الخلق والتصوير لم يشكل. وقيل : هما على حذف مضافين ؛ أى خلقنا أباكم ثم صورنا أباكم. ومثله (وَكَمْ مِنْ قَرْيَهٍ أَهْلَكْناها فَجاءَها بَأْسُنا) أى أردنا إهلاكها (ثُمَّ دَنا فَتَدَلَّى) أى أراد الدنو من محمد عليه الصلاه والسّلام ، فتدلّى فتعلّق فى الهواء ، وهذا أولى من قول من ادعى لقلب فى

هاتين الآيتين وأن التقدير : وكم من قريه جاءها بأسنا فأهلكناه ، ثم تدلى فدنى ، وقال :

۹۲۸- فارقنا قبل أن نفارقه ***لمّا قضى من جماعنا وطرا

أى أراد فراقنا.

وفى كلامهم عكس هـذا ؛ وهو التعبير بإراده الفعل عن إيجاده ، نحو (وَيُرِيـدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللهِ وَرُسُـلِهِ) بدليل أنه قوبل بقوله سبحانه وتعالى (وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ).

والرابع : القـدره عـامه ، نحو (وَعْـداً عَلَيْنـا إِنَّا كُنَّا فـاعِلِينَ) أى قـادرين على الإعـاده ، وأصـل ذلـك أن الفعل يسـبّب عن الإراده والقدره ، وهم يقيمون سبب مقام المسبب وبالعكس ؛ فالأول نحو (وَنَبْلُوَا أَخْبارَكُمْ) أى ونعلم أخباركم ؛ لأن الابتلاء الاختبار ، وبالاختبـار يحصـل العلم ، وقوله تعـالى (هَلْ يَسْـتَطِيعُ رَبُّكَ) الآيه فى قراءه غير الكسائى يسـتطيع بالغبه وربك بالرفع ، معناه هل يفعل ربك ؛ فعبر عن الفعل بالاستطاعه لأنها شرطه ، أى هل ينزل علينا ربك مائده إن دعوته. ومثله (فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ) أى لن نؤاخـذه ، فعبر عن المؤاخذه بشـرطها ، وهو القدره عليها. وأما قراءه الكسائى (۱) فتقديرها هل تسـتطيع سؤال ربك ، فحذف المضاف ، أو هل تطلب طاعه ربك فى إنزال المائده أى استجابته ، ومن الثانى (فَاتَّقُوا النَّارَ) أى [فاتقوا] العناد الموجب للنار.



---

۱- قرأ الكسائى (هل تستطيع ربك) بتاء المضارعه وبنصب ربك.

## القاعده السادسه

أنهم يعبرون عن الماضى والآتى كما يعبرون عن الشيء الحاضر قصدا لإحضاره فى الذهن حتى كأنه مشاهد حاله الإخبار ، نحو (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيامَهِ) لأن لام الابتداء للحال ، ونحو (هذا مِنْ شِيعَتِهِ وَهذا مِنْ عَدُوِّهِ) إذ ليس المراد تقريب الرجلين من النبى صلّى الله عليه و (آله و) سلّم ، كما نقول : هذا كتابك فخذه ، وإنما الإشاره كانت إليهما فى ذلك الوقت هكذا فحكيت ، ومثله (وَاللهُ الَّذِى أَرْسَلَ الرِّياحَ فَتُثِيرُ سَحاباً) قصد بقوله سبحانه وتعالى (فَتُثِيرُ) إحضار تلك الصوره البديعه الداله على القدره الباهره من إثاره السحاب ، تبدو أولا قطعا ثم تتضامّ متقلبه بين أطوار حتى تصير ركاما. ومنه (ثُمَّ قالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) أى فكان (وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللهِ فَكَأَنَّما خَرَّ مِنَ السَّماءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِى بِهِ الرِّيحُ فِى مَكانٍ سَحِيقٍ) (وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِى الْأَرْضِ) إلى قوله تعالى : (وَنُرِىَ فِرْعَوْنَ وَهامانَ) ومنه عند الجمهور (وَكَلْبُهُمْ باسِطٌ ذِراعَيْهِ بِالْوَصِيدِ) أى يبسط ذراعيه ، بدليل (وَنُقَلِّبُهُمْ) ولم يقل وقلبناهم ، وبهذا التقرير يندفع قول الكسائى وهشام : إن اسم الفاعل الذى بمعنى الماضى يعمل ، ومثله (وَاللهُ مُخْرِجٌ ما كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ) إلا أن هذا على حكايه حال كانت مستقبله وقت التدارؤ ، وفى الآيه الأولى حكيت الحال الماضيه ، ومثلها قوله :

٩٢٩- جاريه فى رمضان الماصى ***تقطّع الحديث بالإيماض

ولو لا حكايه الحال فى قول حسان :

يغشون حتّى لا تهرّ كلابهم ***[لا يسألون عن السّواد المقبل] [١٩٧]

لم يصح الرفع ؛ لأنه لا يرفع إلا وهو للحال ، ومنه قوله تعالى : (حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) بالرفع.

### القاعده السابعه

أن اللفظ قد يكون على تقدير ، وذلك المقدّر على تقدير آخر ، نحو قوله تعالى : (وَما كانَ هذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرى مِنْ دُونِ اللهِ) فإن يفترى مؤول بالافتراء ، والافتراء مؤول بمفترى ، وقال :

٩٣٠- لعمرك ما الفتيان أن تنبت اللّحى ***ولكنّما الفتيان كلّ فتى ندى

وقالوا «عسى زيد أن يقوم» فقيل : هو على ذلك ، وقيل : على حذف مضاف ، أى عسى أمر زيد ، أو عسى زيد صاحب القيام ، وقيل : أن زائده ، ويرده عدم صلاحيتها للسقوط فى الأكثر ، وأنها قد عملت ، والزائد لا يعمل ، خلافا لأبى الحسن ؛ وأما قول أبى الفتح فى بيت الحماسه :

٩٣١- حتّى يكون عزيزا فى نفوسهم ***أو أن يبين جميعا وهو مختار

يجوز كون أن زائده ؛ فلأن النصب هنا يكون بالعطف لا- بأن ؛ وقيل فى (ثُمَّ يَعُودُونَ لِما قالُوا) إن (لِما قالُوا) بمعنى القول ، والقول بتأويل المقول ، أى يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار وهنّ الزوجات ، وقال أبو البقاء فى (حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ) : يجوز عند أبى على كون ما مصدريه ، والمصدر فى تأويل اسم المفعول ، اه. وهذا يقتضى أن غير أبى على لا يجيز ذلك. وقال السيرافى : إذا قيل : «قاموا ما خلا زيدا ، وما عدا زيدا» فما مصدريه ، وهى وصلتها حال ، وفيه معنى الاستثناء ، قال ابن مالك : فوقعت الحال معرفه لتأولها بالنكره ، اه. والتأويل خالين عن زيد ، ومتجاوزين زيدا ، وأما قول ابن خروف والشلوبين «إن ما وصلتها نصب على

الاستثناء» فغلط ؛ لأن معنى الاستثناء قائم بما بعدهما لابهما ، والمنصوب على معنى لا يليق ذلك المعنى بعيره.

## القاعده الثامنه

كثيرا ما يغتفر فى الثّوانى ما لا يغتفر فى الأوائل ؛ فمن ذلك «كلّ شاه وسخلتها بدرهم» و

٩٣٢- *أىّ فتى هيجاء أنت وجارها*

و «ربّ رجل وأخيه» (إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّماءِ آيَةً فَظَلَّتْ) ولا يجوز : كل سخلتها ، ولا أى جارها ، ولا ربّ أخيه ، ولا يجوز «إن يقم زيد قام عمرو» فى الأصح ، إلا فى الشعر كقوله :

٩٣٣- ان يسمعوا سبّه طاروا بها فرحا***عنّى ، وما يسمعوا من صالح دفنوا

إذ لا تضاف كلّ وأىّ إلى معرفه مفرده ، كما أن اسم التفضيل كذلك ، ولا تجرّ ربّ إلا النكرات ، ولا يكون فى النثر فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا ، وقال الشاعر :

٩٣٤- إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا***أو تنزلون فإنّا معشر نزل

فقال يونس : أراد أو أنتم تنزلون ، فعطف الجمله الاسميه على جمله الشرط ، وجعل سيبويه ذلك من العطف على التوهم ؛ قال : فكأنه قال : أتركبون فذلك عادتنا أو تنزلون فنحن معروفون بذلك ، ويقولون : مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين ويمتنع قائمين لا قاعد أبواه ، على إعمال الثانى وربط الأول بالمعنى.

## القاعده التاسعه

أنهم يتّسعون فى الظرف والمجرور ما لا يتسعون فى غيرهما ؛ فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله نحو «كان فى الدّار - أو عندك - زيد جالسا» وفعل التعجب من المتعجّب منه نحو «ما أحسن فى الهيجاء لقاء زيد ، وما أثبت عند الحرب زيدا» وبين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو قوله :

٩٣٥- فلا تلحنى فيها فإنّ بحبّها***أخاك مصاب القلب جمّ بلابله

وبين الاستفهام والقول الجارى مجرى الظن كقوله

٩٣٦- أبعد بعد تقول الدّار جامعه***[شملى بهم أم تقول البعد محتوما]

وبين المضاف وحرف الجر ومجرورهما ، وبين إذن ولن ومنصوبهما نحو «هذا غلام والله زيد ، واشتريته بو الله درهم» وقوله :

٩٣٧- إذن والله نرميهم بحرب ***[تشيب الطّفل من قبل المشيب]

وقوله :

لن ما رأيت أبا يزيد مقاتلا***أدع القتال وأشهد الهيجاء [٤٦١]

وقدموهما خبرين على الاسم فى باب إنّ نحو (إِنَّ فِي ذٰلِكَ لَعِبْرَةً) ومعمولين للخبر فى باب ما نحو «ما فى الدار زيد جالسا» وقوله :

٩٣٨- [بأهبه حزم لذ وإن كنت آمنا] ***فما كلّ حين من تؤاتى مؤاتيا

فإن كان المعمول غيرهما بطل عملها كقوله :

٩٣٩- [وقالوا : تعرّفها المنازل من منّى] ***وما كل من وافى منى أنا عارف

ومعمولين لصله أل نحو (وَكانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ) فى قول ، وعلى الفعل المنفى بما فى نحو قوله :

*ونحن عن فضلك ما استغنينا* [١٣٧]

وقيل : وعلى إن معمولا لخبرها فى نحو أما بعد فإنى أفعل كذا وكذا ، وقوله :

أبا خراشه أمّا أنت ذا نفر***فإنّ قومى لم تأكلهم الضّبع [۴۴]

وعلى العامل المعنوى فى نحو قولهم «أكلّ يوم لك ثوب».

وأقول : أما مسأله أما فاعلم أنه إذا تلاها ظرف ، ولم يل الفاء ما يمتنع تقدم معموله عليه نحو «أمّا فى الدّار - أو عندك - فزيد جالس» جاز كونه معمولا لأما أو لما بعد الفاء ، فإن تلا الفاء ما لا يتقدم معموله عليه نحو «أما زيدا - أو اليوم - فإنى صارب» فالعامل فيه عند المازنى أما فتصحّ مسأله الظرف فقط ؛ لأن الحروف لا تنصب المفعول به ، وعند المبرد تجوز مسأله الظرف من وجهين ، ومسأله المفعول به

من جهه إعمال ما بعد الفاء ، واحتج بأن «أما» وضعت على أن ما بعد فاء جوابها يتقدم بعضه فاصلا بينها وبين أما ، وجوّزه بعضهم فى الظرف دون المفعول به ، وأما قوله *أمّا أنت ذا نفر* [۴۴] فليس المعنى على تعلّقه بما بعد الفاء ، بل هو متعلق تعلق المفعول لاجله بفعل محذوف ؛ والتقدير : ألهذا فخرت على؟ وأما المسأله الأخيره فمن أجاز «زيد جالسا فى الدار» لم يكن ذلك مختصا عنده بالظرف.

## القاعده العاشره

من فنون كلامهم القلب. وأكثر وقوعه فى الشعر ، كقول حسان رضى الله تعالى عنه :

كأنّ سبيئه من بيت رأس***يكون مزاجها عسل وماء [۶۹۴]

فيمن نصب المزاج ؛ فجعل المعرفه الخبر والنكره الاسم ، وتأوّله الفارسى على أن انتصاب المزاج على الظرفيه المجازيه ، والأولى رفع المزاج ونصب العسل ، وقد روى كذلك أيضا ؛ فارتفاع ماء بتقدير وخالطها ماء ، ويرى برفعهن على إضمار الشأن ، وأما قول ابن أسد إنّ كان زائده فخطأ ؛ لأنها لا تزاد بلفظ المضارع بقياس ، ولا ضروره تدعو إلى ذلك هنا ، وقول رؤبه :

۹۴۰- ومهمه مغبرّه أرجاؤه ***كأنّ لون أرضه سماؤه

أى كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه ، فعكس التشبيه مبالغه ، وحذف المضاف ، وقال آخر :

۹۴۱- فإن أنت لاقيت فى نجده***فلا تتهيّبك أن تقدما

أى تنهيّبها ، وقال ابن مقبل :

۹۴۲- ولا تهيّبنى المومأه أركبها***إذا تجاوبت الأصداء بالسّحر

أى ولا أتهيبها ، وقال كعب :

۹۴۳- كأنّ أوب ذراعيها إذا عرقت ***وقد تلفّع بالقور العساقيل

القور : جمع قاره ، وهى الجبل الصغير ، والعساقيل : اسم لأوائل السراب ، ولا واحد له ، والتلفع : الاشتمال. وقال عروه بن الورد :

۹۴۴- فديت بنفسه نفسى ومالى ***وما آلوك إلّا ما أطيق

وقال القطامى :

۹۴۵- فلمّا أن جرى سمن عليها***كما طيّنت بالفدن السّياعا

الفدن : القصر ، والسّياع : الطين ، ومنه فى الكلام «أدخلت القلنسوه فى رأسى» و «عرضت الناقه على الحوض» و «عرضتها على الماء» قاله الجوهرى وجماعه منهم السكاكى والزمخشرى ، وجعل منه (وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ) وفى كتاب التوسعه ليعقوب بن إسحاق السكيت : إن «عرضت الحوض على الناقه» مقلوب ، وقال آخر : لا قلب فى واحد منهما ، واختاره أبو حيان ، وردّ على قول الزمخشرى فى الآيه ، وزعم بعضهم فى قول المتنبى :

۹۴۶- وعذلت أهل العشق حتّى ذقته ***فعجبت كيف يموت من لا يعشق

أن أصله كيف لا يموت من يعشق ، والصواب خلافه ، وأن المراد أنه صار يرى أن لا سبب للموت سوى العشق ، ويقال : إذا طلعت الجوزاء انتصب العود فى الحرباء ، أى انتصب الحرباء فى العود. وقال ثعلب فى قوله تعالى (ثُمَّ فِى سِلْسِلَهٍ ذَرْعُها سَبْعُونَ ذِراعاً فَاسْلُكُوهُ) : إن المعنى اسلكوا فيه سلسله ، وقيل : إن منه (وَكَمْ مِنْ قَرْيَهٍ أَهْلَكْناها فَجاءَها بَأْسُنا) (ثُمَّ دَنا فَتَدَلَّى) وقد مضى تأويلهما ونقل الجوهرى فى (فَكانَ قابَ قَوْسَيْنِ) أن أصله قابى قوس ، فقلبت التثنيه بالإفراد ، وهو حسن إن فسّر القلب بما بين مقبض القوس وسيتها أى طرفها ، ولها طرفان ، فله قابان ؛

ونظير هذا إنشاد ابن الأعرابى :

٩۴٧- إذا أحسن ابن العمّ بعد إساءه***فلست لشرّى فعله بحمول

أى فلست لشر فعليه.

قيل : ومن القلب (اذْهَبْ بِكِتابِى هذا) الآيه ؛ وأجيب بأن المعنى ثم تولّ عنهم إلى مكان يقرب منهم ؛ ليكون ما يقولونه بمسمع منك فانظر ما ذا يرجعون ، وقيل فى (فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ) : إن المعنى فعميتم عنها (١) ، وفى (حَقِيقٌ عَلى أَنْ لا أَقُولَ) الآيه فيمن جرّ بعلى بعد أن وصلتها على أن المعنى حقيق علىّ ، بإدخالها على ياء المتكلم كما قرأ نافع ؛ وقيل : ضمن حقيق معنى حريص ؛ وفى (ما إِنَّ مَفاتِحَهُ لَتَنُوأُ بِالْعُصْبَهِ) : إن المعنى لتنوء العصبه بها أى تنهض بها متثاقله ، وقيل الباء للتعديه كالهمزه ، أى لتنىء العصبه ؛ أى تجعلها تنهض متثاقله.

## القاعده الحاديه عشره

من ملح كلامهم تقارض اللفظين فى الأحكام ، ولذلك أمثله :

أحدها : إعطاء «غير» حكم إلا فى الاستثناء بها نحو (لا يَسْتَوِى الْقاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِى الضَّرَرِ) فيمن نصب غير ، وإعطاء «إلا» بحكم غير فى الوصف بها نحو (لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَهٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتا).

والثانى : إعطاء أن المصدريه حكم «ما» المصدريه فى الإهمال كقوله :



---

١- الصواب أن يقال «فعموا عنها» أو تتلى آيه هود(فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ) ليكون المعنى «فعميتم عنها»

أن تقرآن على أسماء ويحكما***منّى السّلام وأن لا تشعرا أحدا [٣٥]

الشاهد فى «أن» الأولى ، وليست مخففه من الثقيله ، بدليل أن المعطوفه عليها ، وإعمال «ما» حملا على أن كما روى من قوله عليه الصلاه والسّلام «كما تكونوا يولّى عليكم» ذكره ابن الحاجب ، والمعروف فى الروايه كما تكونون.

والثالث : إعطاء إن الشرطيه حكم لو فى الإهمال كما روى فى الحديث «فإن لا تراه فإنّه يراك» وإعطاء لو حكم إن فى الجزم كقوله :

لو يشأ طار بها ذوميعه***[لاحق الآطال نهد ذو خصل] [٤٣٦]

ذكر الثانى ابن الشجرى ، وخرّجه غيره على أنه [جاء] على لغه من يقول شايشا - بالألف - ثم أبدلت الألف همزه على حد قول بعضهم العألم والخأتم - بالهمزه - ويؤيده أنه لا يجوز مجىء إن الشرطيه فى هذا الموضع ؛ لأنه إخبار عما مضى ، فالمعنى لو شاء ، وبهذا يقدح أيضا فى تخريج الحديث السابق على ما ذكر ، وهو تخريج ابن مالك ، والظاهر أنه يتخرج على إجراء المعتل مجرى الصحيح كقراءه قنبل (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللهَ) بإثبات ياء يتقى وجزم يصبر.

والرابع : إعطاء إذا حكم متى فى الجزم بها كقوله :

[استغن ما أغناك ربّك بالغنى]***وإذا تصبك خصاصه فتحمّل [١٣٢]

وإهمال متى حكما لها بحكم إذا ، كقول عائشه رضى الله عنها «وأنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس».

والخامس : إعطاء لم حكم لن فى عمل النصب ، ذكره بعضهم مستشهدا بقراءه بعضهم (أَلَمْ نَشْرَحْ) بفتح الحاء ، وفيه نظر ؛ إذ لا تحل لن هنا ، وإنما يصح - أو يحسن - حمل الشىء على ما يحل محله كما قدمنا ، وقيل : أصله «نشرحن» ثم حذفت النون الخفيفه وبقى الفتح دليلا عليها ، وفى هذا شذوذان : توكيد المنفى بلم مع أنه كالفعل الماضى فى المعنى ، وحذف النون لغير مقتض مع أن المؤكد لا يليق به الحذف ، وإعطاء لن حكم لم فى الجزم كقوله :

لن يخب الآن من رجائك من***حرّك من دون بابك الحلقه [۴۶۶]

الروايه بكسر الباء.

والسادس : إعطاء ما النافيه حكم ليس فى الإعمال ، وهى لغه أهل الحجاز نحو (ما هذا بَشَراً) وإعطاء ليس حكم ما فى الإهمال عند انتقاض النفى بإلّا كقولهم «ليس الطّيب إلّا المسك» وهى لغه بنى تميم.

والسابع : إعطاء عسى حكم لعل فى العمل كقوله :

[تقول بنتى قد أنى أناكا]***يا أبتا علّك أو عساكا [۲۴۶]

وإعطاء لعل حكم عسى فى اقتران خبرها بأن ، ومنه الحديث «فلعلّ بعضكم أن يكون ألحن بحجّته من بعض».

والثامن : إعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه عند أمن اللبس ، كقولهم : خرق الثّوب المسمار ، وكسر الزجاج الحجر ، وقال الشاعر :

٩٤٨- مثل القنافد هدّاجون قد بلغت ***نجران أو بلغت سوآتهم هجر

وسمع أيضا نصبهما كقوله :

٩٤٩- قد سالم الحيّات منه القدما***[الأفعوان والشّجاع الشجعما]

فى روايه من نصب الحيات ، وقيل : القدما تثنيه حذفت نونه للضروره كقوله :

هما خطّتا إمّا إسار ومنّه***[وإمّا دم ، والقتل بالحرّ أجدر] [٨٨٤]

فيمن رواه برفع إسار ومنه ، وسمع أيضا رفعهما كقوله :

٩٥٠- إنّ من صاد عقمقا لمشوم ***كيف من صاد عقعقان وبوم

والتاسع : إعطاء «الحسن الوجه» حكم «الضارب الرجل» فى النصب ، وإعطاء «الضارب الرجل» حكم «الحسن الوجه» فى الجر.

والعاشر : إعطاء أفعل فى التعجب حكم أفعل التفضيل ، فى جواز التصغير ، وإعطاء أفعل التفضيل حكم أفعل فى التعجب فى أنه لا يرفع الظاهر ، وقد مر ذلك.

ولو ذكرت أحرف الجر ودخول بعضها على بعض فى معناه لجاء من ذلك أمثله كثيره.

وهذا آخر ما تيسر إيراده فى هذا التأليف ، وأسأل الله الذى منّ علىّ بإنشائه وإتمامه فى البلد الحرام ، فى شهر ذى القعده الحرام ، ويسّر علىّ إتمام ما ألحقت به من الزوائد فى شهر رجب الحرام : أن يحرّم وجهى على النار ، وأن يتجاوز عما تحمّلته من الأوزار ، وأن يوقظنى من رفده الغفله قبل الفرت ، وأن يلطف بى عند معالجه سكرات الموت ، وأن يفعل ذلك بأهلى وأحبابى ، وجميع المسلمين ، وأن يهدى أشرف صلواته وأزكى تحياته إلى أشرف العالمين ، وإمام العاملين : محمد نبى الرّحمه ، الكاشف فى يوم الحشر بشفاعته الغمّه ، وعلى آله الهادين ، وأصحابه الذين شادوا لنا قواعد الإسلام ، ومهّدوا الدين ، وأن يسلم تسليما كثيرا إلى يوم الدين ، والحمد لله رب العالمين ، اللهم صل وسلّم وبارك على حبيبنا محمد عدد الرمل والدقيق وعدد الموج الدقيق ، وسلم تسليما.

تنبيه

قد وضعنا رقما متتابعا للشواهد الشعريه ، فإذا تكرر البيت وضعنا فى المره الأولى فى آخره رقم الصفحه أو الصفحات التى يتكرر فيها ، ووضعنا فى آخره فى كل مره بعد الأولى رقمه الذى استحقه أول مره ، فإذا رأيت بيتا وضع فى أوله رقم فاعلم أنه لم يتقدم ذكره ، وإذا رأيت فى آخره رقما مسبوقا بحرف ص فاعلم أنه سيأتى فى الصفحه أو الصفحات المذكوره أرقامها ، وإذا رأيت فى آخره رقما غير مسبوق بهذا الحرف فاعلم أنه قد سبق ذكره بهذا الرقم.

## فهرس الجزء الثانى

من كتاب مغنى اللبيب لابن هشام

ص: ٨٠٩

تم فهرس الموضوعات الوارده فی الجزء الثانی من کتاب «مغنی اللبیب، عن کتب الأعاریب» لابن هشام الأنصاری والحمدلله الذی بنعمته تتم الصالحات، و صلواته و أزکی تسلیماته علی أشرف الکائنات، و علی آله و صحبه و عشرته الذین نالوا باتباعه أعلی الدرجات.

ص: ۸۱۹

## فهرس الشواهد

الوارده فی کتاب «مغنی اللبیب، عن کتب الأعاریب» لابن هشام

ص: ۸۲۱

## تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ۹

المقدمة:

تأسّس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ۱۴۲۶ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلة المراكز القائمة بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثرها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقدم المؤسسة مجاناً مجموعة الكترونية من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها.

وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدة على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبيّ عليهم السلام

تحفيز الناس خصوصا الشباب على دراسة أدقّ في المسائل الدينية

تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب

الخدمة للباحثين والمحققين في الحوازت العلمية والجامعات

توسيع عام لفكرة المطالعة

تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات الكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية

إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة

الاجتنباب عن الروتينية وتكرار المحاولات السابقة

العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ فى نشر المعلومات

من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات فى مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما فى الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمية الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسک kiosk، الرسالة القصيرة ( (sms

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

١.JAVA

٢.ANDROID

٣.EPUB

٤.CHM

٥.PDF

٦.HTML

٧.CHM

٨.GHB

إعداد ۴ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمية ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

١.ANDROID

٢.IOS

٣.WINDOWS PHONE

٤.WINDOWS

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتّاب وكل من قدّم لنا المساعدة فی تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزی

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده ای، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلی، الرقم ۱۲۹، الطبقة الأولی.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكترونی : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزی ۰۳۱۳۴۴۹۰۱۲۵

هاتف المكتب فی طهران ۸۸۳۱۸۷۲۲ ـ ۰۲۱

قسم البيع ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹شؤون المستخدمين ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹.

مركز القائمية للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبهان
www
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاءِ من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹